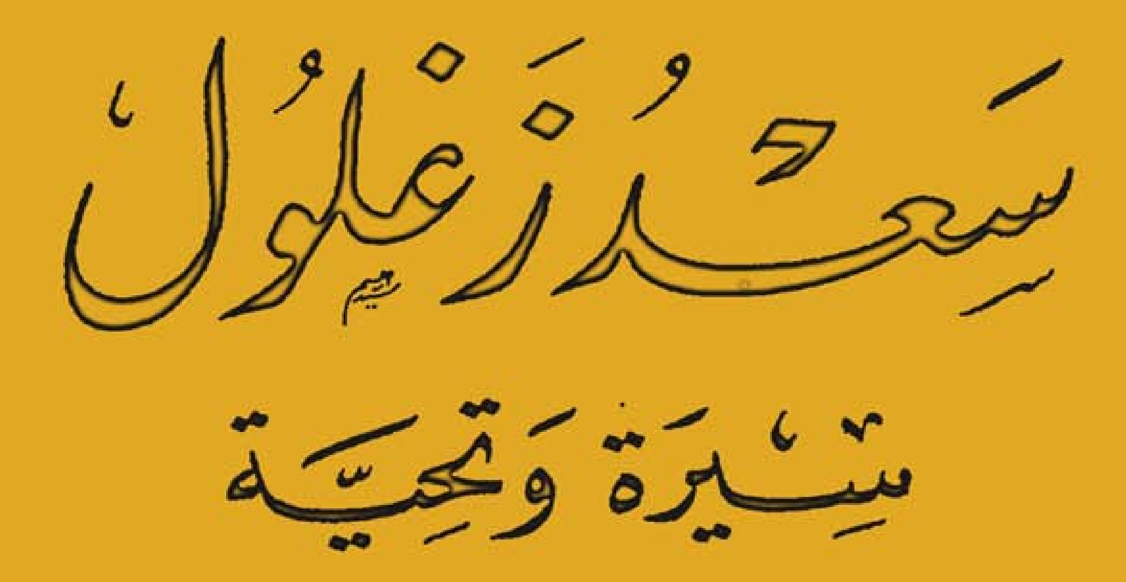
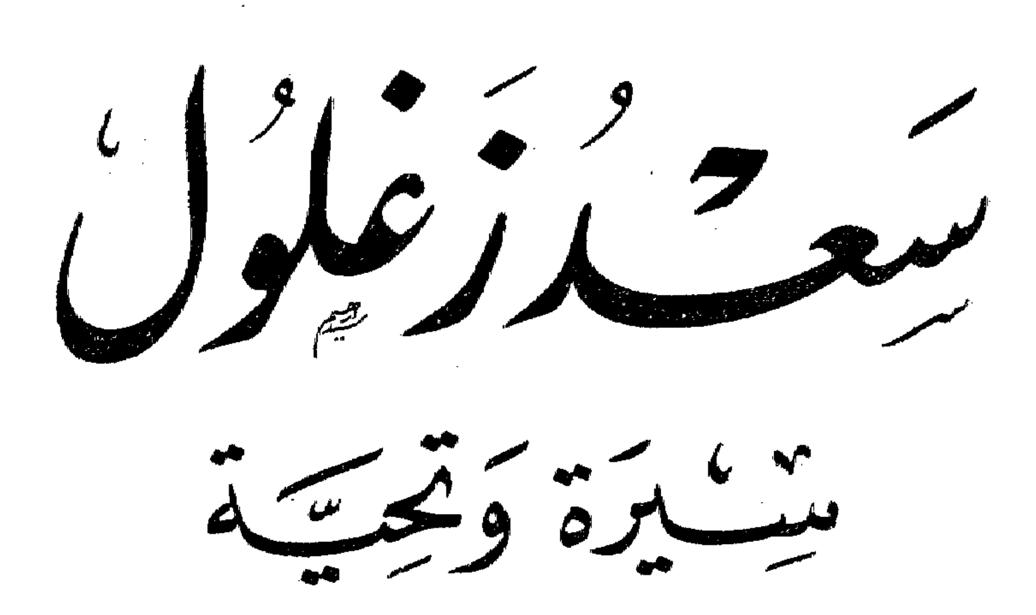
عباس محمود العقاد



١٣٥٥ — ١٩٣٦

مطبعة حجازى بالقاهرة
تليفون ٥٥٤٨٠

عباس محمود العقاد



١٣٥٥ — ١٩٣٦

مطبعة حجازى بالقاهرة
تليفون ٥٥٤٨٠

تمهيد

الصديق والمؤرخ فى الكتابة عن رجل كسعد زغلول يستويان أو يتقاربان ، لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ ، والمؤرخ لن يقول فيه ماينكره الصديق . ومن النقص فى جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمة لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم ، لأن الترجمة فهم حياة ، وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور ، ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقا خير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى ! ولاسيما حين تستوى الحقيقة والمجاملة فى ميزان الأعمال والصفات

وإنا فى هذه السيرة — أو هذه السيرة والتحية — قد أنطقت المؤرخ ولم أحاول قط أن أسكت الصديق ، لأن الصديق هنا جدير بأن يتكلم ، فما أثبت حرفا فى هذه السطور إلا الذى أعلم أنه صحيح لاشبهة عليه ، وما تميل بى الصداقة إلى الاعجاب بل الاعجاب هو الذى مال بى إلى الصداقة فى الحياة وبعد المات . وحسبك من إنصاف أنك لاتقول إلا ما يقره العدو فى الجملة وإن ناقشه فى التفصيل ، ولعله لايناقشه فى التفصيل بدليل قاطع أو برأى جميل .

وكل مافى هذا الكتاب من وصف أو ترجمة أو تاريخ فالمقصود به بادىء الأمر هو جلاء الحقيقة عن حياة سعد زغلول أو «نفس» سعد زغلول ، فأكبر الحوادث مالم تكن لها يد فى جلاء الحقيقة عن تلك النفس لامحل لها فى هذا الكتاب ، وأصغر الحوادث التى تزيدنا علما بها ونفاذاً إلى سريرتها لها المحل الأول فيه ، وما ذكرناه فيه عن مصر أو عن الجيل أو عن هذا الرجل أو تلك الطائفة فانما نذكره بمقدار ما نتأدى منه إلى تلك الغاية ، ولشرح الحوادث بعد ذلك معرض غير هذا المعرض وسياق غير هذا السياق .

ولقد تدعو الضرورات إلى التغاضى عن بعض الأمور والاجتزاء بمثل واحد يغنى عن عدة أمثال . فان حدث هذا فى قليل من مواضع الكتاب فاليقين الذى لا ريب فيه أنه لن يحجب سراً من تلك السريرة الواضحة ولن يطوى جانبا من ذلك السجل الممدود ؛ ولن يزيدنا ذكره وتفصيله علماً بما أردناه بهذا الكتاب ، وهو استجلاء الحقيقة عن نفس سعد زغلول ، وغاية ما هنالك أنه يضع الظلال حيث ينبغى أن يوضع الظل ولا يوضع النور ، وقد يكون ذلك أقرب إلى المثال وأعون على الجمال .

وخير ما أرجوه لهذا الكتاب أن يكون تفصيلا وافياً لتلك التحية المجملة التى نطق بها المصريون كثيراً ولا يزالون ينطقون بها فى كل عام وكل مقام ، وهى تحيتهم إذ يهتفون « لتحى ذكرى سعد زغلول »

عباس محمود العقاد

الطبيعة المصرية
فى أوهام الناس

طبيعة المصرى موضع دراسات كثيرة ، جنسية ونفسية ، واجتماعية وسياسية ، يقوم كثير منها على الاشاعة والغرض ، وقليل منها على التحقيق والانصاف .

وليس ذلك لغموض أو تعقيد فيها ، فان هذه الطبيعة واضحة سهلة ، ليس فى الأمم العريقة كافة — فيما نعتقد — أمة أوضح منها وأسلس ، ولكنها قد احتجبت طويلا لما أحاط بها من أقاويل الأمم المنافسة لها أو الموتورة منها ، وقد طال عهد مصر بمراس المنافسين والجيران الموتورين ، وطال اعراضها عما يصمونها به ويفترونه عليها ، حتى وقر فى الأذهان وأصبح التعرض له بالتفنيد والتصحيح كالتعرض للحقائق المقررة والوقائع المكررة تبدو عليه شبهة الغرض والمحاباة من حيث لا تبدو على تلك الأقاويل المفتراة

ونحن نرجع إلى الصفات الكثيرة التى تواترت بها أقاويل الأمم الناقمة أو الأمم الحاسدة فنستعرضها صفة صفة ونحاول أن نجد فيها ما يقنع السامع أو ينفى عنه الشك والتردد فلا نجد بينها صفة واحدة تطرق الأذهان من ناحية الاقناع ، ولا نعجب لشيء عجبنا من سرعة الأكاذيب فى النفاذ إلى الآذان وسرعة الأوهام بعد ذلك فى الاستقرار بالاخلاد ، حتى إذا جاء دور التفنيد والتصحيح كان العجب الأكبر أن تلك الاخلاد التى استقبلت الأوهام بالأذعان والاستسلام تنقلب فجأة من السلاسة والهوادة إلى التصعب والتشدد فى وجه الحقيقة ، كأنما الأوهام صديق مسالم ينزل بها نزول النصير المأمون الجوانب المحمود العواقب ... أما الحقيقة فهى عدو مهاجم يدك الحصون ويبدل المعالم ولا يطرق العقول أبداً دون أن تلتفت له وتثور عليه !

ورأس الأكاذيب على الطبيعة المصرية أنها طبيعة أمة لا تحكم نفسها بنفسها ولا تبالى غارة الأجنبى عليها . فمن من أعداء المصريين يشك فى هذه الأكذوبة ؟ أو يكلف نفسه وهو يقذفهم بها أن يضاهى بينهم وبين غيرهم ليعلم مقدار الشبه فى هذه الخلة بينهم وبين أبناء الأمم الأخرى ؟

على أنها كما قلنا رأس الأكاذيب وأيسرها تفنيداً عند النظر القريب ، فضلا عن النظر البعيد

فليس شأن المصريين فى هذه الخلة بمخالف لشأن الأمم كافة فى العصور القديمة ، إذ هى كلها مزيج من غالب ومغلوب وأصلاء وغرباء ، لا تدرى من أحقهم بوصف الوطنى ومن أحقهم بوصف الدخيل ، إذا مضى عليهم جيلان أو بضعة أجيال

ولقد كانت هـــذه الأمم جميعا لا تبالى من يحكمها من أبناء البلاد أو غير أبناء البلاد ، لأنها كانت منهوبة مظلومة على كلتا الحالتين . وكانت تطيق الحاكم حتى يجاوز بها حد الطاقة فتثور عليه وتمالىء أعداءه سواء كان من الأجانب أو من المواطنين العريقين فيها ، ولم تنشأ الفكرة الوطنية بمعناها الحديث إلا حين نشأت فكرة الحكم بالحق والحكم لمصلحة المحكومين وبطلت فكرة الحكم للغالب القاهر بقوة المال والسلاح ، فقد أبطأت « الانسانية » طويلا قبل أن تخترع الديمقراطية أو الفكرة الوطنية ! وقد أصيبت جميع الأمم بما أصيب به المصريون من جراء هذا الابطاء الذى لا ذنب فيه على أحد ، فلو أننا استعرضنا تواريخ انجلترا أو فرنسا أو المانيا أو ايطاليا أو تواريخ الفرس والهند والصين وما بين أولئك من شعوب المشرق والمغرب التى استقرت فيها الدول وقامت فيها العروش لما استطعنا أن نعثر على شعب واحد خلا من سلطان الأجنب ، واستعصى حكمه على أسرة بعد أسرة من الواغلين الطارئين عليه فى عنف المقتحم تارة وفى رفق المتودد تارة أخرى . وربما كانت مزية الأمة المصرية على أمم كثيرة فى هذه الخلة أن

الحاكم الأجنبي كان ينتحل دينها ويتخذ عاداتها ومراسمها ويحفظ ماله فى أرضها ولا ينقله إلى عاصمة بعيدة منها . فان جرى على هذه السنة فى سياستها طالت أيامه فيها وتمهدت حكومته بين أكنافها ، وان خالف هذه السنة لم يأمن انتقاضها ولم يزل على خطر منها ، وحذر من جموحها وانقلابها

وانما شاع اتهام المصريين بالخضوع للسطوة الأجنبية ولم يشع ذلك كثيراً عن الأمم الأخرى لأن المصريين أمة لها تاريخ قديم متصل بالعالم فى شرقه وغربه وقديمه وحديثه ، فالأخبار عنها متصلة وذاكرة الشعوب بأخبارها مشغولة ، ولأن العالم القديم والعالم الحديث كليهما قد تلقيا تاريخ هذه الامة من أفواه الأعداء والمغرضين ، ولم تحفل هذه الأمة بتصحيح ما يقال عنها لأن تصحيح التواريخ القومية بدعة جديدة ، لم يُعرف لها خطرها ومبلغ الحاجة اليها قبل عصرنا الأخير

فاليونان فى العالم القديم كانوا ينقمون على المصريين الترفع والشمم واعتبارهم الاغريق جميعا فى الحضيض الأدنى من مراتب الشعوب ، وكانوا يشعرون بنفور المصريين منهم لأنهم أعانوا الفراعنة الغاصبين عليهم ، ودخلوا زرافات زرافات فى الجيوش المرتزقة التى كان أولئك الفراعنة يستعينون بها على حراسة عروشهم واخضاع رعاياهم ، وكان اليونان يزعمون بطبيعة الحال أن الفراعنة يتخذون الجيوش المرتزقة من الأجانب ومن اليونان خاصة لأن أبناء البلاد لا يصلحون للحرب ولا يصبرون على مضانك الجندية ! أما الحقيقة فهى أن الفراعنة الغاصبين علموا بغض الرعية لهم وتربصها بهم وتحفزها للثورة عليهم فخافوا أن يسلموا زمام القوة العسكرية إلى تلك الرعية ، واصطنعوا الجند الأجانب ليتقوا بهم خطر الثورة وبوادر الفتنة ، وبلغ الخوف بهم أشده فى عصر الغزوة الفارسية فأكثروا من جند اليونان وأقلوا من التعويل على جند البلاد ، وقد عرضنا لهذا المبحث فى رسالتنا عن « رواية قمبيز التمثيلية » فقلنا ان اليونان مغرضون إذ يتكلمون عن الجنود الوطنيين . « وقد

كان ضلعهم ظاهرا مع الملوك الفراعنة المكروهين الذين كانوا يحذرون التعويل على الجنود الوطنية فيكثرون من استخدام الجنود اليونانية ، وكان أولئك الفراعنة يحابون اليونان ويتبرعون بالمال الكثير لتعمير هياكلهم فى بلادهم واقامة الهياكل لهم فى جوار المعابد المصرية ، وكان أبناء البلاد يمقتون فراعنتهم من جراء هذا ويتربصون بهم وبالجنود الدخيلة الدوائر ، وينعتون هؤلاء بأقبح النعوت ويحرمون الأكل من أيديهم والتنزل إلى معاشرتهم ، ويقدحون فى شجاعتهم وأمانتهم بكل لسان . . . . . على أن استخدام المرتزقة خطة لم تنفرد بها مصر أيام الغزوة الفارسية ، لأنهم كانوا يُستخدمون فى جيش فارس وساموس فى هذه الفترة بعينها ، فليس من الانصاف أن يُتخذ وجودهم فى الجيش المصرى برهانا على نقص فى كفاءة المصريين للجندية والقتال . وكل ما افتراه مؤرخو اليونان على شجاعة المصريين فى ذلك العهد إنما كان حديث موتور ودفاع دخيل ممقوت ، وما كان هذا ليخفى على أحد له بصيرة وفطنة وله إلمام بمواقع الأغراض والدعايات ، فما كان يجمل بمؤرخ باحث — ولا بمصرى على الخصوص — أن يتخذ شهادة الكتاب اليونان دليلا على جبن آبائه الغابرين . ولو صفر التاريخ من الأدلة النافية لهذه الفرية لكان للمصرى شبه عذر فى الاصغاء اليها والاهتمام بشأنها ، أما والتاريخ حافل بالدلائل النافية لها فلن ينساق مع أكاذيب اليونان الأقدمين إلا رجل تعوزه الغيرة أو يجنح به الغرض إلى تصديق تلك الأكاذيب . . . . . وإلى القراء بعض الدلائل التى حفل بها التاريخ حتى فى رواية أولئك المؤرخين المغرضين »

« فمنها ان الفرقة المصرية هزمت الفرق المرتزقة فى كل مرة اجتمعت فيها تلك الفرقة الى فرد راية . فلما خطر لـ « وهاب رع » أن يشد ازر « ذكران » الزعيم اللوبى فى حربه للمستعمرة الاغريقية ببرقة ـ رأى من الحكمة أن لا يرسل فى هذه الغزوة جنود المرتزقة مخافة أن يتمردوا ولا تطيب نفوسهم

لنصرة ذكران وهزيمة إخوانهم الاغريق ، وعلم ان الفرقة المصرية تبغض الاغريق وتصدق فى قتالهم فأرسلها إلى الحدود . ولكن حسابه ما لبث أن التوى عليه فكرّت الفرقة المصرية راجعة إلى حربه حين أحست اجتماع الكلمة ووحدة القيادة ، فجزع « وهاب رع » واستعان بجميع جنوده الاغريق وخرج بهم لقتال الثائرين فهزمه هؤلاء شر هزيمة ورفعوا قائدهم « أحمس » الى العرش شريكا لذلك الفرعون ، ولولا ان علو « أحمس » على زملائه قد أثار فى نفوسهم حسد الند للند فخاف اجتماع كلمتهم عليه لما عدل بعد ذلك عن تأييد الجنود الوطنيين إلى مشايعة الأجانب والمرتزقين .

« هذا ما حدث فى الوقعة الأولى بين المصريين والاغريق ، فلما التقى الفريقان بعد ذلك مرتين كان الغلب الحاسم فى المرتين للمصريين

« . . . . . وأدل مما تقدم على منعة مصر وهيبة جيشها أن كورش مؤسس دولة الفرس وفاتح الأمصار شرقاً وغرباً قد تهيّب أن يقدم على غزوها فتركها وشأنها كما قال مسيو « جستاف جكفيه » فى كتابه تاريخ الحضارة المصرية . . . . مع أن كورش كان يعلم اشتراكها فى الحلف الذى تألب عليه مع البابليين والليديين والسبرطيين والمصريين ، فحارب بابل وليدية وسوّف فى محاربة مصر إلى أن مات

« . . . . . ومن الدلائل على كذب الأقاويل على هذه الفترة أن قمبيز — مع تهجمه وفتوته — لم يجسر على غزو مصر الا بعد أن استوثق من خيانة فانيس اليونانى واطلع منه على أسرار الهجوم وفوّض اليه رشوة البدو الضاربين فى صحراء سيناء ، ثم لم يكفه هذا حتى ألب الاسيويين على المصريين وأعدّ لهم ستة أضعاف قوتهم من الفرسان ، وجيشَ مشاة يفوق جيشهم بعدد غير قليل . وأسلحةً لا عهد لهم بها فى ذلك الزمان ، وأسطولا لبولكرات الطاغية الساموسى مال الى فارس بعد أن كان فى حلف المصريين

« . . . . ولقد غُلبت مصر وملكها الفرس وما انكسرت قلوب أهلها

ولا خنعت رقابهم لنير الفاتح القوى المعتز بأسه وسلطانه ، فمابرحوا يتحينون الفرص ويثبون على غالبيهم مرة بعد مرة حتى قلق « دارا » الأول وحضر إلى مصر وقتل « ارياند » والى الفرس الذى كان يتغطرس على المصريين ويستنفرهم الى الغضب والثورة . وبالغ فى تمليق الشعب والكهان حتى بنى معبداً لآمون واشترك فى موكب الحزن على العجل « هابى » واكتتب بما يعدل اثنين أو ثلاثة وعشرين ألف جنيه من نقود هذه الأيام ، مكافأة لمن يعثر بعجل جديد تجتمع فيه الشروط المفروضة فى أسفار الكهان

« وظهر شمم الكهان المصريين على أتمه يوم اقترح « دارا » عليهم أن يقيموا تمثاله إلى جانب تمثال « رعمسو الثانى » فى معبد فتاح ، فلم يبال أحدهم أن يجبهه بتفضيل رعمسو عليه وان يقول له فى غير مواربة ولا دهان : انك لم تفتتح فتوح ذلك الفرعون العظيم ولم تبل مثل بلائه ، فتلقى الجواب كاظما وقال فى حلم واناة : سأفعل كما فعل اذا عشت كما عاش ، وعدل عن اقامة التمثال اذعانا لكبرياء رعاياه المغلوبين

« ثم استرجعت مصر استقلالها وكافحت حوله كفاح المستميت ، ولا محل هنا لتفصيل الوقائع التالية لأنها خارجة عما نحن فيه

« فالحوادث التى انتقلت إلينا من مؤرخى اليونان أنفسهم تنفى ما تخلل رواياتهم من سوء الشهادة للشجاعة المصرية وسائر الخلائق الكريمة ، ويجب على المؤرخ المصرى أن يفطن لهذا ولا يجارى الأحاديث المشاعة التى لن تخلو من الهوى ولن ترتكز إلى سند صحيح »

وفيما تقدم مثال صالح يقاس عليه فى التعريف بتاريخ الأمة المصرية على جليته فى كثير من أدواره وأطواره .

* * *

وأخطر من هذه الدعاية اليونانية كثيراً دعاية أخرى تحدرت من العالم القديم وشاعت بين الشعوب التى أخذت بقبس من مأثورات بنى إسرائيل ،

ونعنى بها نبوءة السخط والنقمة التى فاه بها بعض كهان اليهود وتوارثها الأعقاب عن الأسلاف ، كأنها وحى سماوى تنزل من عند الله

فقد كان الاسرائيليون الأقدمون يبغضون المصريين لأنهم سخروهم فى أرضهم تسخير العبيد ، فهجروا الأرض كارهين إلى صحراء سيناء ثم إلى تخوم فلسطين ، وظلوا يتمنون الهزيمة للدولة المصرية ويتلقون بالقبول والترحيب كل مايبشرهم بزوال مجدها وأفول نجمها ، وزادهم بغضاً على بغض أنهم استنجدوا مصر على البابليين فأبت أن تنجدهم وكرهت أن تخوض أهوال الحرب مع بابل من أجلهم ، فلما هزمتهم بابل وأسرت قبائلهم وهدمت أركان دولتهم الصغيرة فى فلسطين راحوا يتمنون لمصر مثل هذا المصير وينذرونها سوء العاقبة إلى أمد مديد ، كما يفعل الكهان حين يقذفون باللعنة على الأعداء الأقوياء ! وزعموا أن المعتمد على مصر لا يعتمد على سند متين ولا يأوى إلى ركن ركين ، لأنها صانت دماء أبنائها عن حرب لامصلحة لها فيها ، ولا داعى عندها لاقتحامها

وما من دولة كبرى فى العصر الحديث أو فى العصر القديم إلا تعلق بها رجاء أمة ضعيفة فى طلب الحرية والانصاف ثم خاب ذلك الرجاء ، فماذا فعلت مصر غير ما فعلته قديماً وتفعله حديثاً كل دولة يراد منها اقتحام الحروب فى غير طائل ؟ ؟ وقد تسخط الأمم الضعاف على تلك الدول الكبار فيكون سخطها معقولا مفهوماً ، ولكنها لاتكون على حق فيما تدعيه أو فيما تتمناه ، ومن واجب الناس أن يأخذوا كلماتها ولعناتها مأخذ الريبة والمراجعة لا أن يصغو إليها إصغاءهم إلى الوحى المنزل والقضاء الدامغ ، فاذا تسهل أناس فى قبولها وتصديقها لأنها لا تضيرهم ولا تغض من سمعتهم فلنحن المقذوفين بها أولى أن نتفهم أسبابها ونفطن لبواعثها ومراميها ، وقد تيسر لنا الآن أن نفهم أسبابها كما نفهم كل شىء فى هذه العصور ، فلا سلطان لتلك اللعنات على عقائدنا فى أنفسنا ، ولا على ماضينا أو حاضرنا الذى نحن فيه .

أما قبل اليوم فقد كان أناس من أبناء مصر يحسبون الايمان باستعبادها وإخلادها إلى المذلة فرضاً عليهم ، ويحسبون الشك فى تلك اللعنات خروجاً على قضاء الله فيهم ، ولهذا قلنا إن دعاية بنى إسرائيل فى العهد القديم كانت أخطر من دعاية الاغريق ، وظلت كذلك إلى زمن غير بعيد

وأخطر من الدعايتين معا خلط العامة من المسلمين بين اسم الفراعنة واسم قدماء المصريين ، أو ظنهم أن كل « فرعون » هو فرعون موسى الموسوم بالكفر والطغيان فى سور القرآن . فأصبح اسم قدماء المصريين مرادفاً عندهم لاسم فرعون المنبوذ فى كتاب الله ، وأصبحت سلالة هذا الجنس فى وهمهم رجساً مذالا غير مستغرب فيه قدح قادح ولا منتظر فيه دفاع مدافع ، ومن ذا الذى يدافع عن فرعون وآل فرعون ؟ !

ومن أدباء المصريين أو متأدبيهم من قرأوا هجاء المتنبى فأثر فيهم بعض الأثر ، وخيل إليهم أن الشعر والتاريخ والواقع والنبوءات قد تضافرت على تصديق ذلك الهجاء من أقدم العهود . وأتى على الأدباء زمان كان البؤس فيه وسماً لكل شاعر وكانت شكوى الشاعر فيه من ظلم قومه وغفلتهم عن حقه موضوعاً قلما خلا منه ديوان ، فكان الشعراء الذين يحفظون أبيات المتنبى يستريحون إلى ترديدها ويجدون فيها مصداقاً لشكاياتهم ومتنفساً لمضاضة نفوسهم ، وشهادة لهم بالأدب ومحاكاتهم لاعلامه الأفذاذ ! وصرفهم ذلك عن وزن الأبيات بميزان التاريخ والبواعث النفسية ، فبلغوا بها فوق مبلغها من التصديق والعناية ، وما كان فى وزنها صعوبة عليهم لولا شهوة الشكوى والبؤس أو « التباؤس » التى أشرنا إليها ، وإلا فهل كان المتنبى إلا شاعراً محنقاً يقول ما لابد أن يقوله كل شاعر محنق فى ذلك الزمان ؟ وهل وصول الخصى كافور إلى عرش مصر أغرب من سيادة إحدى البغايا على دولة الروم لو كان المتنبى على علم بتاريخ الروم القديم ؟ وهل كانت أمة

الفرس ملعونة على ألسنة الكهان أو مقضياً عليها بالاستسلام حين تولاها سلطان خصى بعد زمن المتنبى بعهد طويل ؟ وهل الخصيان والبغايا هم شر الناس أو هل سيرتهم فى الحكم أقبح السير التى عرفتها شعوب العالم ؟

فأبيات المتنبى ان هى إلا صيحة حنق تنفعنا إذا أردنا أن نفهم نفسه ومضامين شعره ، ولكنها لا تنفعنا إذا أردنا إن نفهم بها نفس أمة أو نقابل بها بين جيل وجيل ، ولو أننا أحصينا كل ما ادعاه شاعر أو متشاعر على رجل أو قبيلة أو وطن أو عنصر لخرج بنو الانسان جميعاً وليس فيهم فريق حقيق بكلمة ثناء

***

ثم جاءت العصور الأخيرة والمصريون لا يسمعون عن أنفسهم إلا التشهير بهم وسوء القالة عليهم وتفسير التاريخ على الوجه الذى يريده لهم أعداؤهم والطامعون فيهم . فالأوربيون نظروا إلى الشرق نظر المستعمر الطامع إلى الغنيمة المطموع فيها ، فوصفوه فى ماضيه وحاضره بالصفة التى يحبونها ويتمنون دوامها ، وهم لا يحبونه مستقلا ولا أهلا للاستقلال ، ولا يحبون لأنفسهم أن يكونوا ظالمين مغتالين يقتلون روح الحرية ويحكمون بالذل على أناس يستحقون العزة والكرامة ، فليس مما يشبع مطامعهم أو يريح ضمائرهم أن يتصف الشرق بصفات الشعوب التى تشبه الأوربيين فى الفطرة وتساويهم أو تقرب منهم فى نعمة الحرية والسيادة ، وإنما يشبع مطامعهم ويريح ضمائرهم معا أن يتخيلوا الشرق مفطورا على الخضوع مطبوعا على الاستسلام ، لا يغيرون من أمره شيئا إذا أخضعوه وسيطروا عليه واستمتعوا بخيراته الضائعة وثمراته المهملة واصقاعه الفسيحة

وهكذا دونوا لنا تاريخنا ولقنوه لنا فى المدارس والكتب حتى رأينا هنا من يصدقه ولا يتحرج من تلقينه على هذه الصورة لصغار الأبناء ، كأنه يحافظ على أمانة الدرس ويتحرج من التصرف فى لوح العلم المحفوظ !

ونشأت فى ابان ذلك بدعة الآرية والسامية وهى تلك البدعة التى تقضى للآريين بالسبق والرجحان فى كل فضيلة من فضائل الأمم أو فضائل الأفراد ، وقد ظهر بطلانها الآن أو ظهر على الأقل ان الحاجز الذى أقامه مبتدعوها بين أجناس الشعوب مصطنع ملفق لا يسلم من ثغرة شك هنا وثلمة ضعف هناك ، بل هو ينعكس فى أحوال شتى فتصبح المزية للساميين من حيث أرادها القوم للآريين ، ولكن البدعة قد خدعت أناسا كثيرين فى ابان نشأتها فتحدثوا بها كتحدث الناس بالغرائب والملح المستطرفة ، وما زالت تجنى على الأفكار حتى أوغل فيها بعض الغلاة من دعاتها فاستخرجوا منها دليلا على رجحان بعض الأمم الأوربية على بعض واستئثار جماعة من تلك الأمم بشرف السيادة والابتكار وشعائر الحضارة والثقافة دون الجماعة الأخرى ، فتصدى لها يومئذ من الأوربيين من ينكرها ويزيفها ويبالغ فى السخر بها ، بعد أن كانوا يتفقون على ترويجها والاغضاء عنها حين كانت معرتها لاصقة بالشرق وحده ، موقوفة عليه دون غيره

وقد رأينا بين الانجليز — ولاسيما الذين عاشوا فى مصر والسودان — فئة تقرر المسبة الباطلة للمصريين وبين يديها ما ينقض تلك المسبة نقضاً لو أنها عنيت بالالتفات اليه أو لم تعن بالتعامى عنه ، ومن هؤلاء جاكسون صاحب كتاب « عثمان دقنة » زعيم الدراويش المشهور ، فانك تقرأ الكتاب فلا ترى أحب إلى صاحبه من اتهام المصريين بالجبن والاستشهاد بالنوادر التى يتندر بها الدراويش عن الجنود المصريين المسوقين إلى قتالهم فى أوائل الحملة السودانية ، ويعلم جاكسون مع هذا — ويروى فى الكتاب نفسه — أن هؤلاء الجنود كانوا فلولا من اللصوص والشطار المسجونين المعاقبين بالشغل المؤبد أو الموت العاجل ، قذفت بهم الحكومة المصرية يومئذ الى أحشاء السودان لتستريح منهم أو تستريح من الدراويش . فكأنما كانت تجريدة السودان طريقة من طرائق تنفيذ العقوبات فى ذلك الحين ، ولو شاء

جاكسون لفهم أن اللص الذى يساق لتنفيذ العقوبة مزوداً بعار الجريمة غير الجندى الذى يساق إلى الحرب مزودا بنخوة الوطنية والحمية العسكرية ، أو لو شاء لقارن بين هؤلاء السجناء والجنود الذين فتحوا السودان بعد ذلك أو اشـــتركوا قبل ذلك فى حروب الروس واليونان والترك والعرب ، ولكن من له بأن يشاء هذه المشيئة العصية وهى على خلاف ما يهوى ونقيض ما يريد ؟

على أن كتابا انجليز ينصفون الشجاعة المصرية أو الجندية المصرية فى بعض ما يكتبون ، ومن ذلك ماقرأنا أخيراً لواحد من هؤلاء المنصفين — وهو مستر جريفز الذى كان مندوباً خاصاً لصحيفة التيمس فى بداية المفاوضات مع الجبهة الوطنية المؤتلفة — فانه يقول بعد استعراض تاريخ الجيش المصرى من عهد محمد على إلى العصر الحاضر : « ولا ريب أن المغامرين الأوربيين والترك احتكروا القيادة ، وأنه كان هناك جنود الهجوم من الترك والألبان فى الحروب الأولى التى دارت فى سورية ومن المسلمين والسودان فى الحروب التى دارت بعد ذلك . ولكن صغار الضباط — ومعظمهم من المصريين — كانوا هم الجزء الأكبر من الجيش الذى هزم الحملة البريطانية فى سنة ١٨٠٧ وفتح معظم السودان وأحرز النصر المبين فغلب صحراء العرب وأعيى مراس الوهابيين وكاد يقضى على السلطنة العثمانية لولا الدول الأوربية »

وخلافا لما يقال عن ضعف الطبيعة الحربية فى المصريين رأينا ضابطاً يابانياً يشهد لهم بأنهم أمة مقاتلين ، ويقول بعد أن قضى شهراً فى بور سعيد عقب الحرب العظمى : « ووافق ذلك ابتداء الجد فى حركة الاستقلال فسنحت لى فرص شتى للتحدث إلى المصريين والعرب والاصغاء إلى آرائهم

راجع كتاب لا بد لليابان من حرب بريطانيا لمؤلفه الضابط توتا اشيمارو

Japan must fight Britain, by Tota Ishimaro

وعقائدهم . وعجبت لما وجدته بينهم من فرط الشغف بالاستقلال وحسن المودة لنا نحن اليابانيين باعتبارنا اخوانا مشرقيين . والمصريون أمة مقاتلة كالعرب . يبدو عليهم الاقدام والجسارة ، وإذا حسنت القيادة نشأ منهم جيش حسن »

وهـذا كلام رجل حربى من أمة حربية ، أقل ما فيه أن تجرد المصريين من الطبيعة العسكرية ليس من الظهور بحيث لا يجوز فيه مثل هـــذا الخلاف البعيد

* * *

وابتلى المصريون إلى جانب المنـكرين المستعمرين بطبقة من الترك أو المتتركين ترفعوا عن « الفلاح المصرى » وحسبوا أنفسهم جنسا أكرم وأعظم من جنسه العريق فى المدنية ، فشاعت هذه النزعة بين المترفين وأصحاب المناصب ، وكان لها أثر ليس بالهين ولا بالمحمود فى تربية الأمة وعقيدتها القوميـــة .

ثم بدأت النهضة الوطنية فلم تخل من طائفة متعجلة ساخطة تستحث الجماهير الغافلة ويملكها الحزن أن لا تسرع الجماهير الى مجاوبتها والنهوض معها ، فتتهمها فى سليقتها واستعدادها على سبيل الزجر والحض والاهابة ، ويخطىء السامعون معنى الزواجر والتهم فيزعمونها حجة على صدق ما يقال فى الطبيعة المصرية ، يزكيها أنها تصدر من أفواه « الوطنيين الغيورين » وانها شاهد من أهلها المقربين !

على أن هذا وأشباهه قد حدث فى أوائل النهضات فى كل أمة شرقية أو غربية قديمة أو حديثة ، وهـذه المانيا — وهى فى طليعة الامم الـكبرى — قد عابها بعض أبنائها النابهين فى أوائل نهضتها العصرية بما لو صدقه السامع لنفض منها يد اليأس وسجل عليها الجمود والتخلف إلى آخر الزمان ، ولـكننا نقرأ اليوم زواجر نيتشه وشوبنهور وهينى وجيتى وغيرهم وغيرهم فلا نفهمها

الا كما ينبغى أن تفهم صيحة النصيح الأمين فى غضبة التذمر ، أو غضبة الرجاء المعتاق وهو على مقربة من الفلاح

* * *

تلك هى عناصر الأوهام التى أحاطت بالطبيعة المصرية فى أدوارها السابقة واللاحقة :

وهى كما يرى القراء كثيرة ومليئة أن تحدث ما قد أحدثت من أثر عميق، نعود اليها لنتبين من استعراضها كيف تشيع أمثال هذه الاوهام مع بطلانها وسخفها وقلة ثباتها على النقد حين نلحظها قريبا أو نرجع بها إلى أسبابها المعقولة ، فان الرجوع بتلك الأوهام إلى أسبابها لكاف وحده لابطالها وتفنيدها والعلم بمداها من الصدق والرجاحة ، ولن يتسنى لباحث أن يضع هذه الامة فى مكانها أو يضع بطلا من ابطالها فى مكانه قبل أن يجلو عنها غاشية الأوهام التى أحاطت بها وكادت أن تلصق بتاريخها ، ثم ينظر اليها فى جو منزه عن كذب الاجحاف وكذب المحاباة.

الطبيعة المصرية
فى حقيقتها

قصدنا من الفصل السابق أن ننفى الأباطيل عن تاريخ الأمة المصرية ولم نقصد أن نتأدى منه إلى تقديسها ، على النحو الذى ينحوه بعض المتعصبين فى الزمن الأخير كلما كتبوا عن أوطانهم فى معرض المنافسة والمنافرة ، فليست الأمة المصرية أمة معصومة من العيوب والمآخذ ، وليس من دأب الأمم العريقة أن تحتاج إلى هذا الضرب الرخيص من التقديس والتنزيه ، لتحصر المناقب كلها فيها وحدها وترجم الأمم الأخرى كلها بالنقائص والمثالب ، فربما كان هذا الضرب الرخيص من التقديس والتنزيه حاجة يشعر بها دعاة الأمم المحدثة التى يعييها أن تضع نفسها فى موضعها بين أجناس العالم بغير هذا الادعاء الملفق والامتياز المصطنع ، وشأنها فى ذلك شأن حديث النعمة أنىّ كان وحيث كان ، يلفق نسبته إلى الأصول العريقة والأحساب الباذخة فيأتى بها كلها على الطراز الأول بين الأعراق والأحساب ، فى حين يقنع العريق الصادق العراقة بالنسب الصحيح على ما يشوبه من العثار والتقلب ، ومن الفضائح والمضحكات فى بعض الأحيان .

كلا ! ليس من همنا أن نتأدى من تبرئة الأمة المصرية إلى تقديسها والاغراق فى تمييزها على غيرها ، وإنما همنا — بل كل همنا — أن ندفع عنها الغواشى التى تحجب حقيقتها وتضلل الصديق والعدو فى قياسها وسبر أغوارها ، ولن تخرجها هذه الحقيقة عن أن تكون أمة لها محاسنها وعيوبها ولها أخلاقها وعاداتها ، ولها خصائصها ولوازمها التى ليست بمحاسن ولا عيوب ، ولكنها أوصاف تنفرد بها لأسباب لم تعرض للأمم غيرها .

ولعلنا لا نلخص الأمة المصرية فى كلمة هى أوجز وأصدق وأجمع من

وصفها بصفتها الجغرافية التاريخية المتفق عليها ، وهى أنها أمة طويلة التاريخ قديمة عهد بالمدنية فى أرض زراعية .

فهذا الوصف الوجيز البين يجمع من أوصافها كل شيء ولا يندّ عنه شيء، وإذا توسعنا فى تفصيله واستنباط دخائله كان كفيلا أن يفسر لنا أخلاقها وعاداتها ويوضح لنا غرائبها ونقائضها ، ويرد كل خصلة من خصالها وكل طور من أطوارها إلى النصاب المحكم والوضع الصحيح .

فالأمة المصرية ليست أمة بداوة تتوثب إلى الحرب لأنها باب الرزق وطريق السلامة من الجار المعتدى أو الجار المخيف ، ولكنها أمة حضارة مستقرة ومعيشة منتظمة تلجأ إلى الحروب حين تلجأ اليها لأنها ضرورة لامحيص عنها ونكبة لاتستهين بها إلا إتقاء لنكبة أكبر منها ، وأصعب عاقبة من عاقبتها .

وهى لاتطيع حكامها كما يطيع البدوى زعيمه أوكما يطيع العسكر قائده : إلى الحرب يارجال فاذا الرجال كلهم على أهبة القتال !

وإنما هى أمة توارثت العقائد والمأثورات جيلا بعد جيل وأصبح لها من بعض تلك العقائد تراث تصونه فوق صيانة المصلحة وتغار عليه أشد من غيرتها على المال والثروة ، ثم هى أمة ذات أرزاق مطردة ومعيشة مستقلة لا يعنيها صلاح الحاكم كما يعنيها صلاح الأرض والسماء والعوارض والأجواء ، فاذا دعاها الحاكم إلى حرب لا تعنيها فذلك شأنه وليس بشأنها وتلك خسارته وليست بخسارتها ، أما إذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها فهناك يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قياد أمة ، وهناك تصمد للحرب كما يصمد لها المقاتل المجبول عليها ، ولسعد رحمه الله كلمة بليغة فى هذا المعنى قالها للأنجليز فلمست من نفوس أذكيائهم جانب الحصافة وجانب الفكاهة فى لمحة واحدة ، وجاءت فى موقعها وأوانها لأنها قيلت على آثار الحرب العظمى أيام كان تحضير الأرواح

شغلا شاغلا لكل من فقد عزيزاً أو شك فى دين ، قال رحمه الله : « إننا لو استحضرنا اليوم روح يوليوس قيصر وسألناه عن الأمتين اللتين جشمتاه أكبر العناء وحرمتا عليه الراحة لقال لنا إنهما هما المصريون والأنجليز ! »

وتلك كلمة حق من كلماته التى تقرب البعيد وتجمع الأطراف المتفرقات فى حروف معدودات .

ولا شك فى أن هذا الخلق الذى امتزج بالفطرة المصرية هو باعث الحاكمين جميعاً إلى مجاملة الأمة فى عقائدها والحذر من المساس بموروثاتها ومألوفاتها ؛ فمن لم يفطن من الحاكمين لهذه السياسة الرشيدة لم يعرف الراحة معها فى سياسة أخرى ، ولم يأمن أن يزول حكمه ويفسد الأمر عليه فساداً لا إصلاح بعده ؛ وكثيراً ما انتهت المجاملة بالحاكمين إلى التدين بالدين المصرى والتخلق بالأخلاق المصرية ، إذا كانوا من الغرباء

وقد حارب المصريون فى جيوشهم المنظمة ولقوا فى حروبهم أعداء ذوى بأس كالترك والعرب والروس ، فكانوا مثلا فى الشجاعة والنظام ولم يقل عدو قتال ولا عدو جنس أنهم نكاوا عن مواقف الثبات والأقدام .

ولو أحصيت الثورات فى تاريخ مصر القريب لما كانت فى عددها دون ثورات الأمم التى اشتهرت بالتمرد ولم تشتهر بالاستسلام ، فقد ثار المصريون على الفرنسيين وثاروا على الترك والمتتركين ؛ وثاروا على الانجليز فى نحو قرن واحد ، وكان للعقيدة والموروثات فى معظم هذه الثورات دخل أظهر من دخل المصلحة والمرافق القومية أو الفردية .

***

وقدم العهد بالمدنية يتلخص فى حب الأسرة واستقرار النظام البيتى على أساس بعيد القرار

فنحن لا نستطيع أن نفهم كيف يكون المصرى محافظاً شديداً فى المحافظة ثائراً متأهباً للتمرد — إلا إذا فهمنا حبه للأسرة وحبه من أجل ذلك

للموروثات والتقاليد ، فهو محافظ كما تحافظ جميع الأسرات على تراثها ، وهو من أجل المحافظة على التراث مستعد للثورة أبداً لصيانة موروثاته وتقاليده . وقد يبدو غير معقول فى ثورته وهياجه لأن العهد بالناس أن يستغربوا الثورة من المحافظين المقلدين ، ويزيدهم استغراباً لها أن لا يجدوا تفسيراً لها من خوف الضرر على المصالح والمنافع . فيقولون مدهوشين : أمثل ذلك الشعب الوادع المستقر يثور هذه الثورة لمثل هذا الضرر اليسير أو لغير ضرر على الاطلاق ؟ والواقع أن الذى يثور هذه الثورة غالباً هو المحافظ المغرق فى المحافظة ، لأنه لفرط محافظته ينسى المصلحة فى سبيل العادات

ولطول الكبت أثر فى هذا الجنوح إلى التمرد كلما سنحت الفرصة التى تنطلق فيها الغرائز وتخرج فيها على القيود .

فالمصرى يستمتع بهذه الفرصة ويسترسل فيها إلى أمد بعيد . لأن كبت العادات وكبت الخضوع الأعمى أمران لا يطاقان إلى زمن طويل ، فاذا سنحت المناسبة فقد يكون الكبت الذى تعانيه النفس من العادات الطويلة سبباً من أسباب التمرد والشذوذ ، وتلك نقيضة فى النفس الانسانية تظهر أبداً مع كل إفراط وكل استغراق .

* * *

إن المصرى لينسى كل شىء إلا وشائج الرحم وآداب الأسرة . وقد يسف المجرم إسفاف الخبث والنذالة أو يسف المسكين إسفاف الضعة والمتربة ، لكنه لا يزال فى صميم نفسه ذلك الخلف المتحدر من أجيال وراء أجيال ، عاشت جميعاً فى ظل الأسرة ، ودانت جميعاً بآداب العرف الاجتماعى والعلاقات البيتية والأخلاق المصطلح عليها .

راقبت هذا الخلق فى نفوس العلية والسفلة ، وفى نفوس الشرفاء والمجرمين ، فوجدته على قرار مكين فى جميع هؤلاء

وأردت — وأنا فى السجن — أن لا يفوتنى سبر هذا الخلق فى طبائع

اللصوص والفتاك والمخاتلين والأنذال ومدمنى الخمر والسموم فاذاهم كلهم « بيتيون » فى طوية النفس ، يتمردون على القانون والفضائل والعظات ، ثم يقف تمردهم عند حدود العلاقات البيتية ، والعواطف التى تأصلت بين الأعمار والاسنان على حكم الأبوة والنبوة والآخاء والقرابة فى الأدهار بعد الأدهار ، فقلما يخطو التمرد خطوة وراء تلك الحدود

رأيت مرة طفلا صغيراً من الأطفال الذين يودعونهم سجن مصر ريثما ينقلونهم إلى سجن الأحداث فى الجيزة ، وكان هذا الطفل مع أقران فى سنه ينتظرون الترحيل فى فناء السجن المعرض لأنظار الرؤساء والسجانين فمر به سجين من العائدين فى جريمة السرقة ، فرفع له الطفل رأسه وناداه فى لهجة المسكنة الطبيعية التى يشعر بها الصغير فى غيبة أهله ، « جوعان » !

فتمهل اللص العائد وقال له : وماذا أصنع لك يابنى ؟ وانصرف آسفاً فظننته لا يعود ولا يفكر بعد ذلك فى الطفل المستغيث ، ولكنه مالبث أن عاد بعد دقائق ومعه رغيف سرقه من المخبز فقسمه نصفين وأعطى الطفل نصفه واستبقى لنفسه النصف الآخر ، ولو ضبطوه وهو يسرق الخبز لما نجا من الجلد الأليم أو من السجن على انفراد

ورأيت رجلا شيخاً نازلا من درج المستشفى وهو لا يقوى على الحركة ولا يجد الممرض الموكل به من يقوى على حمله ، وكان على مقربة منه يافع لم يتجاوز السادسة عشرة لا يدل مرآه على ضلاعة ولا على صحة سليمة ، فشق عليه أن يبصر الشيخ المريض يتعثر فى خطاه ويئن من وجعه ، وتقدم إليه فحمله ومشى به على جهد شديد حتى أعياه حمله ، دون أن يكلفه الممرض ذلك أو يخطر له انه قادر على هذا العبء الفادح ليافع مثله

وتلاحى شيخ فان وفتى عارم مشهور بالشر والعربدة فى السجن وفى الحى الذى يعيش فيه ، فسبه الشيخ سباً لا يطيقه من أنداده ولا يأمن من يسبه به أن يستهدف لضربة قاسية ، فما صنع الفتى المسبوب إلا أن بدا عليه الدهش

والتردد لحظة ثم هز رأسه وقال لمن حوله : « أنظروا إلى الرجل الشائب يعيب ولا يخجل ، وقال للرجل الشائب : «لو غيرك قالها لقتلته ، ولكن ماذا عسى أن أعمل لك وأنت أكبر من أبى ؟ »

ومن المشاهدات المألوفة فى طرقات مصر أن ترى بائعا فقيرا يصطحب ولده الصغير ليأنس بصحبته ويخفف أعباء السعى والكدح برؤيته ومناغاته .

ومن سائق مركبات النقل من لا يخرج لشغله إلا ومعه وليده يجلسه فى مكان القيادة ويتعجل الفرح بنموه وقيامه مقام الرجال فى أشغال معاشه ، وأذكر أننى رأيت فى بعض المنازل التى سكنتها طفلا لا يتجاوز الخامسة يقيم عند أبيه الخادم فى المنزل بمعزل عن أمه التى تقيم فى بلدتها مغضبة من زوجها ، فرثيت لطفل فى هـــذه السن يفارق أمه ويحرم حنان الأنوثة وهو فى أشد الحاجة اليه ، ولكنى لم ألبث ان رأيته موضع عناية الخدم والباعة فى الشارع كله : يلاطفه كل خادم أو بائع يعبر الطريق ويسألون عنه ليضاحكوه ويلاعبوه ، حتى أصبح « مدلل » الشارع والعوبته الحية ، وحتى ألف المقام وطابت له هذه الغربة ، وطفق بعض أصحابه الكبار يضايقونه بذكر البلد والسفر اليه فينفر أيما نفور

وقد أنكر الغربيون ما أنكروا من مقام المرأة فى الحياة الشرقية وقاسوا كلامهم عنها بمقياس الحقوق المدنية أو الحقوق السياسية التى كثرت حولها الجعجعة بينهم على غير طائل ، ولكن الذى نعرفه نحن ويعرفه كل مطلع على أحوال البيئة المصرية ان مقام الأمومة فيها مكلوء الجانب مرعىّ المكانة فى البيوت كافة والبيئات قاطبة ، وان الأم المصرية تنعم بين أبنائها وآلها بمنزلة يغبطها عليها الأمهات فى بلدان المغرب والمشرق

فالاسرة عظيمة الشأن فى آداب المصريين من أقدم عصور التاريخ ، ولن يتجرد المصرى من عواطف الارحام بين أبوة وأمومة وبنوة وقرابة وآصرة دانية أو قاصية ، وذلك هو قوام العرف الاجتماعى فى أخلاقه

وعلاقاته ، وهو أيضا قوام « المحافظة المصرية » التي تحب الالفة وتعرض عن البدع والخوارق

والوصايا باتخاذ الاسرة معروفة فى الأدب المصرى منذ آلاف السنين. ففى وصايا « فتاح حوتب » التى كتبت قبل أكثر من ستة وأربعين قرنا يقول الوزير لتلميذه : « إذا كنت رجلا ذا منزلة فاتخذ لك منزلا وأحبب قرينتك الحب الجميل . وأطعمها واكسها وطيب أوصالها ، وأدخل السرور على قلبها طول حياتها »

ولم تُنس الوصية بتوقير الاسرة وصلة الارحام بعد ذلك كلما كتبت الوصايا فى العهد القديم ، فنى نسخة من وصية « عانى » محفوظة فى مخطوطات الاسرة الثانية والعشرين يقول الحكيم : « اتخذ لك زوجة فى شبابك لتنجب لك ولدا تربيه وأنت فى صباك ، وتعيش حتى تراه فى عداد الرجال . وما أسعد الرجل الذى له عشيرة كبيرة ! ان الناس يوقرونه من أجل بنيه »

وفى هذه الوصايا يقول الحكيم : « ضاعف لأمك خبزها واحملها كما حملتك ، لقد أثقلتها وما نبذتك ، وظلت تحملك حول عنقها بعد ميلادك ، وظل ثديها ثلاث سنوات فى فمك ، ولم تأنف من تنظيفك ولم تقل قط : ماذا أصنع بهذا ؟ وأرسلتك إلى المدرسة تتعلم الكتابة ، ووقفت لك بالخبز والشراب كل يوم تنتظرك . واذكر إذا تزوجت وانفردت بمنزلك كيف ولدتك أمك وكيف ربتك وتعهدتك بكل ما عندها من وسيلة ، عسى أن لا تصيبك بضرر ولا ترفع يديها إلى الله بالدعاء عليك ، ولا يستمع الله منها الى شكاية »

فهذه الرحمة « البيتية » قديمة لم تتغير فى الزمن الحديث ، ومن عظم الرأفة بالبنين أن يمتد زمن الرضاع لهم إلى ثلاث سنوات كما يفهم من هذه الوصية ، وأن الرأفة فى تلك الأجيال السحيقة لغريبة ولو كانت رأفة الآباء بالبنين

ومن الأخلاق التى تلازم حب الأسرة ومتانة الوشائج البيتية غيرة الزوجية وصيانة العرض واستهجان التفريط فيه لبلوغ مأرب واتقاء سطوة، فيروض المصرى نفسه على الضنك والرهبة ولا يروض نفسه على بيع العرض وابتذال البيت، وينبغى هنا التفريق بين عرض وعرض والتمييز بين غيرة وغيرة. فإن البدوى مثلا ليأبى أن يبذل عرضه ويثور على من ينتهك حرمه، ولكنه يأبى ذلك كما يأبى أن يداس عليه مرعى الابل ومورد الماء، ويغضب للزوجة وكأنه يغضب فى منافرة أو مصاولة، لأن اعتداء المغير على زوجته هو عنده بمثابة هزيمة فى حرب أو نكوص فى مجال صراع. أما المصرى فغيرته على عرضه من نوع آخر ولعلة أخرى: إذ هو يغار على الزوجة اعتزازا بصداقة متينة وأرحام أمينة، وضنا بملاذ ألفة وسكينة ومأوى سعادة وطمأنينة، وانه ليغضب للزوجة وكأنه يغضب لقرابة تقطع أو محراب يهان، وهذا هو الفرق بين الغيرة التى منشؤها أدب الاسرة والغيرة التى منشؤها أدب القتال.

***

فالمصرى اجتماعى من ناحية الاسرة وعراقة المعيشة الحضرية، أو اجتماعى من ناحية انتظام العادات والعلاقات منذ أجيال مديدة على نظام الاسر والبيوت، وهذا هو أقوى ما يربطه بالمجتمع أو يربطه بالأمة والحياة القومية، وهو ارتباط أقوى فى نفسه جداً من ارتباط النظام السياسى والمراسم الحكومية. فلم تكن الحكومة فى تلك الأزمان الطويلة لتمتزج بنفسه قط امتزاج الألفة والطواعية والمعاملة المشكورة. بل ربما كان صدوده عن الحكومة مما ضاعف اعتماده على الاسرة وحصر عواطفه الانسانية فى علاقاته البيتية، لأنها ملجأ خفيض ومهرب أمين من القسوة والمظالم، وغاية ما يخامره من أمر الحكومة أنها شىء يدارى ما استطاع له المداراة، ويستفاد من سطوته وجاهه ما تيسرت الفائدة، ولا بأس بارضائها بالهدايا والمجاملات فى غير

حفيظة ولا استكراه ، ولا عجب فى هذا الشعور المبهم فى زمن كان الناس فيه يعبدون آلهة الشر ويتزلفون اليها بالصلوات والقرابين !

فعلاقته بالحكومة على الأغلب الأعم هى علاقة عداوة مريبة أو مهادنة محتملة ، لم تبلغ ان تكون علاقة ود يحرص عليه أو ضمان يحميه الا فى الندرة التى لا يقاس عليها . ومن ثم كان محافظا ومتحفزا للتغيير فى وقت واحد ، أو كان محافظا فى مسلكه الذى يدور على أصول الاسرة وعلاقات الرحم ، متمردا فى مسلكه من ناحية الشئون السياسية والمسائل الحكومية ، ومتى جد عليه جديد الاصلاح فلن يفلح عنده ولن يظفر منه بالترحيب والموافقة الا ساعة يمتزج بنظام البيت والاسرة ويتسرب إلى حياته من باب عواطف الأرحام ومناظرات المنازل ، والافلا أمل لاصلاح فى توفيق

لكن لا ينبغى أن يفهم من هذا أن المصرى ضعيف الاهتمام بالسياسة أو أنه مصدوف عن تتبعها واستطلاع أخبارها وماجرياتها ، أو أنه قليل البصر بداخلها ومخارجها ، فان الواقع قد كان على خلاف ذلك بل على نقيضه فى عصور كثيرة ، والمشهور عن المصريين أنهم من أشد الأمم شغفاً بأحاديث الدول وعناية باستطلاع أحوال الحكومات ، وقد يسرى بينهم شعور ملهم بدخائل الأغراض الخفية واتجاه الخير واتجاه الشر فى الخصومات السياسية ، لما تعاقب عليهم من التجارب وتوالى على أسماعهم من أحاديث الصاعدين والهابطين والمقبلين والمدبرين ، فاذا قيل إنهم اجتماعيون من قبل الاسرة وليسوا باجتماعيين من قبل الحكومة فليس معنى ذلك أنهم لا يشتغلون بالسياسة ولا يأبهون لحديثها ، وإنما معناه ان اشتغالهم بها فى العصور القديمة لم يكن يتعدى جانب التحرى والاستطلاع إلى جانب الخلق والتكوين

وإذا بدا على المصرى أحيانا أنه ينقاد فى السياسة فليس معنى ذلك أنه لا يفهم . بل معناه أنه ينقاد لأن الطاعة أشبه بنظام الأسرة من جهة ، ولأن أزمنة الركود الطويلة من جهة أخرى ليس من شأنها ان تبعث روح الابتداء

والاقتحام، فالبقاء فى الصفوف أيسر عنده من التفرد باعتساف الطريق ، وهو حتى فى ثورته يريد أن يرى الصفوف حوله ولا يريد أن يعتسف الطريق وحده ، وكلما غلبت فيه نزعة الابتداء والاقتحام بغلبة الحرية والاستقلال — قلت فيه عادة الانقياد الاجتماعى أو قل فيه النفور من المخاطرة والانفراد .

ومما لا شك فيه أن الحضارة المصرية كانت منذ عهد عهيد حضارتين متجاورتين: إحداهما لأصحاب السيادة والأخرى للمسودين الخاضعين ، وقد زعم بعض المؤرخين أن السادة والمسودين كانا جنسين مختلفين وعنصرين مستقلين ، وحديثاً رأينا أن ذوى السيادة بين المصريين كانوا من بلاد شتى وأجناس عديدة ، بعضهم ترك وبعضهم عرب وبعضهم غرباء من صنائع الفريقين ، وبعضهم مصريون من أصحاب النباهة واليسار ، ويجب أن يحسب لذلك حسابه فى اختلاف المشارب والأخلاق وتباين الميول والملكات ، إلى أن يتم مع الزمن امتزاج هذه العناصر كما امتزجت عناصر غيرها ، فى كل فترة من فترات التاريخ .

***

والذهن المصرى العريق ذهن عملى واقعى سهل المنطق واضحه فى نظرته إلى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس ، شأنه فى ذلك شأن أبناء الأمم الزراعية عامة .

فالأرض والغلة والنيل والفيضان كلها من الوقائع المحسوسة المطردة فى قياس العقل بغير توثب فى خيال ولا جماح من خاطر ، وهى تتصل بعالم الغيب اتصالا بسيطا لا يحوج صاحبه إلى التخيل والتغلغل ، وإنما يحوجه إلى التدين والايمان والانتظار فى شىء من التسليم . ثم يتوطد الايمان والتسليم مع توطد الكهانة وتوطد الموروثات والعادات ، فيسلس ماجمح ويستقر ما اضطرب ويجرى على نمط هادىء من التفكير والنظر المحسوس . ولهذا خلق المصرى القديم عالمه السماوى فخلقه عالماً أرضياً آخر على غرار هذا

العالم الأرضى المشاهد بالعيان ، يأكل فيه الانسان ويشرب ويستعد له بزاد من طعام هذه الدنيا وبمتاع وآنية من متاعها وآنيتها ، ويحتفظ له بجسده من العطب لأنه سيعيش هناك كما عاش هنا ، ويكون بعد الموت كما كان فى الحياة

ولهدوء العقيدة المصرية واستوائها وحضارة الامة التى تعتقدها وعذوبة طبعها وإيناس عشرتها قد سلم الدين فى مصر من لوثة العصبية العمياء وقسوة الهمجية الرعناء ، وسلم تاريخ مصر كله من المذابح الطائفية والضغائن الدينية ، إلا أن يتسلل اليها ذلك من طائفة غريبة أو نحلة دخيلة ، وقد سلم الدين المصرى من لوثة الضحايا البشرية كما سلم من لوثة التعصب والضغينة ، فلم تؤثر عن المصريين فى أقدم عهودهم شعائر التضحية بالآدميين ومناسك التعطش إلى الدماء . وكل ما حدث من التضحية الآدمية فى عهود التاريخ القديم فانما هو الفتك ببعض الأسرى قبل أن تفرض حماية الأسرى فى آداب الحروب ، ولا يحسب هذا من الشعائر أو المناسك التى يفرضها الدين ويجرى عليها عرف المعابد والكهان

***

والمصرى عامل فى حياته كما هو عملى فى النظر إلى الحياة ، يخطىء كنهه من يقرفه بالكسل ، ويجهله كل الجهل من يعزو اليه الركود وبغض الحركة ، نعم أنه يألف أرضه ويسكن إلى تربة وطنه ولا يخف إلى هجرتها كما يخف إلى الهجرة سكان البلاد التى لاصلة فيها بين المرء وتربة وطنه ومعاهد بلاده . إلا أن عذره فى ذلك هو عذر جميع الأمم التى تعيش من الزراعة وتتصل العلاقة بينها وبين أرضها ونباتها ، فأما أنه يعمل ويصبر على العمل فتلك خصلة مشهودة يراها فيه رأى العين كل من شاهد الفلاح ينهض من الفجر للحرث والسقى والبذر والجنى فلا يفرغ من عمله قبل الغروب ، إلا أن تكون غفوة القيلولة فى حمارة القيظ ، وهو يفعل هذا ويدمنه فى مواقيته ولو كان هو مالك أرضه وزارعها ، بلا تكليف من سيد أو مستأجر

ولقد صبر المصرى على العمل والمشقة ، ولقد عودته المواسم الزراعية أن ينتظرها كل شيء فى أوانه ، ويربط كل أمل بأجله ، فهو من ثم صبور طويل البال ، فيه اثارة من « القدرية » وانتظار الغيب وقلة استعجال المقادير ، وله فى هـذا المعنى أمثال وحكم يتفق فيها عصر الفراعنة وعصر البخار والـكهرباء ، أو يتفق فيها عصر الأناة وعصر السرعة والوثوب

وشعار المصرى فى الخصومة : « اصبر على جار السوء يرحل أو تجيء له داهية » .... فهو صبور مسالم لا يعجل بالشر ولا يتقزز إلى الانتقام ، بيد أنه يصبر لينتقم ويصبر على المكايدة والنكاية كما يصبر ليرى عدوه راحلا عنه أو مصابا بداهية على يد غيره ، ومن الصبر وكتمان الغيظ ذلك اللدد الذى لا ينسى الخصومة ولا يقنع فى الثأر بما دون الاصماء والايجاع ، وشأن الأسرة فى خصوماته كشأنها فى جميع عاداته . فان عداوات الأسرة ومنافساتها لهى التى تدفع به إلى القتل وحرق الزرع وتسميم الماشية دون العداوات التى تغلب عليها الصبغة الفردية أو الصبغة العامة ، فيندر أن يقع انتقام فاجع فى الريف خاصة إلا لمحت فيه أن « ابن فلان » يثأر من « ابن فلان » .... وقلما يحدث أن هـذا الفرد على حدة يثأر من ذلك الفرد على حدة ، بغير نظر إلى القرابات والمنافسات

وهنا أيضا مجال نتبين منه الفرق بين تأصل الاخلاق الاجتماعية من ناحية الاسرة وتأصـل الاخلاق الاجتماعية من ناحية النظام السياسى فى نفوس المصريين ، فالمصرى لا يحجم عن خطر فى سبيل الخصومات الأهلية من بذل المـال إلى بذل الحياة ، فاذا احتمل من الحكومة ما ليس يحتمله من غيرها فليس انصافا ولا تمحيصا أن ينسب ذلك إلى الجبن والفتور ، وانما الفرق الصحيح أو الفرق الأهم أنه لا يشعر بالنظام السياسى كما يشعر بالاسرة ، ولا يعيبه الخضوع للحكومة فى نظره أو نظر منافسيه كما يعيبه الخضوع لخصم

بيته وأقربائه ، وما لم يتساو الأمران عنده لا يحق للمنصف أن ينسب احتماله إلى جبن أو فتور

* * *

وقد اشتهرت « النكتة المصرية » بين جيران مصر وعرف المصريون « بالتنكيت » فى الزمن القديم كما عرفوا به فى الزمن الحديث ، حتى قيل إن الرومان حرموا عليهم المحاماة فى محاكم الاسكندرية ، لأنهم كانوا يغضون من هيبة القضاء الرومانى بالمزاح والدعابة ، فى أثناء الدفاع وشرح القضايا !

وليست اللباقة وبراعة الحديث ولطف النادرة وحسن المؤانسة بالخصال المستغربة فى أمة قديمة الحضارة عريقة الآداب منصرفة فى أكثر الأحيان إلى السلم والمعيشة الوادعة ، وأخلق بهذه الخصال وحدها أن تكون ينبوعا فياضا للنكتة ولباقة التعبير فى الجد والهزل على السواء ، فاذا أضيفت اليها عبر الأيام ونقائض التاريخ وأطوار الحوادث المتعاقبة ففى ذلك مدد للفكاهة لا ينضب ، وإغراء بالترويح عن النفس لا يزال يهديها الى التبسط والمزاح

لذلك كان المصرى مزاحاً بحكم لباقته المستفادة من قدم الحضارة ، ومزاحاً بحكم الحوادث التى تلجئه إلى التخفيف وقلة الاكتراث ، ومزاحه فى جميع الأحوال متسم بالصبغة المصرية ، مطبوع بطابع إقليمه وتاريخه ، بحيث ينم على خصائصه الفكرية والنفسية ويميزه نمطاً وحده قليل النظائر بين أنماط الفكاهة والتنكيت .

والنكتة كما يعلم القراء إما نكتة دعابة أو نكتة تهكم ، وفى كلتا الحالتين تتميز للمصرى دعابة تشبهه ، وتهكم يناسب طبيعته وتاريخ بلاده

فأما الدعابة فهى تقوم فى الغالب على إدراك النقائض وملاحظة المفارقات ويختلف فيها الناس باختلافهم فى التفكير والشعور والنظرة إلى الحياة .

فالعمليون الحسيون يدركون النقائض بين الأشكال والصور ويوجهون

التفاتهم إلى المشابهات اللفظية والتجنيسات المعنوية ، التي لا تمعن في التعمق ولا في التفتيش الخفي عن الأسرار

والخياليون المتعمقون على خلاف ذلك ينصرفون عن الأشكال والصور إلى ما وراءها من نقائض الاسرار ودخائل الاحساس والعاطفة الخفية ، فيقل في نكاتهم جناس اللفظ والالتفات إلى المحسوسات ، ويكثر فيه جناس البداءة البعيدة ، والالتفات إلى الأسرار العويصة

ومن البديه أن النكتة المصرية لن تكون في جملتها إلا نكتة محسوسات لا تتمادى في الخيال ولا تتعلق بالغوامض ، لأن أصحابها قوم عمليون حسيون يقيسون الأمور بمقياس الوقائع والتجارب العيانية

أما التهكم فأنت خليق أن تعرف أخلاق الأمة بحذافيرها من عرفانك بأسلوبها في تهكمها وسخريتها

فانك إذا عرفت ما تسخر به الأمة عرفت ما تجله وتحوطه بالهيبة والكرامة وتهكم المصريين كله مصبوب على الجلافة والغفلة ، فمثال الرجل الكامل عندهم هو اللبق اليقظ الذي يتجنب الخشونة ويفطن للخداع والمراوغة فلا تجوز عليه حيلة ، وأي شيء هو أدنى إلى الطبيعة المصرية وأشبه بالتاريخ المصري من التهكم على هذا الأسلوب !

فالجلافة في القول أو في التصرف هي أول شيء يضحك منه أبناء أمة قديمة الحضارة مصقولة الحاشية تأنقت في الكلام حتى جعلته فنا كثير اللحون والاشارات ، وتأنقت في الكياسة وآداب المعاملة والمعاشرة حتى جعلتها فنا كثير المراسم والأصول ، لا يتقنه إلا من نشأوا عليه بالتربية والمرانة

أما الغفلة فالمصري يزدريها ويزدري من يقع فيها ، لأن الحوادث والمظالم قد أحوجته إلى الحيلة وحسن التخلص ، واضطرته إلى التصرف بين الناس على حذر وكياسة توافق مصلحته وتليق بأدبه ، وجاءه المرتزقة من أبناء الأمم المشتغلة بالتجارة وترويج السلع الغريبة فأحوجوه مرة أخرى إلى

الحيطة واليقظة واجتناب الغفلة ، لأنهم كانوا جميعا قنّاص كسب لا يتورعون عن خطفه واختلاسه بكل وسيلة ميسورة ، ولا يزالون محميين مرعيين وهو بينهم فريسة مباحة الذمار ، لا تأوى إلى حماية ولا تعدل على رعاية

وقد زار مصر رجل انجليزى هو روبرب كرزون صاحب كتاب « الأديرة والمعابد » فى شرق بحر الروم قبل قرن على التقريب ، فوصف أخلاق بعض الباعة المخادعين الذين ابتلى بهم المصريون فى ذلك الحين ، فقال إنهم على الجملة أنذال يتفاخرون بالختل والاحتيال ، وان هناك بيانا صحيحا لنصيب كل طائفة من القدرة على الغش والسرقة يدل عليه هذا التقدير « فلا بد من أربعة أتراك لخداع أفرنجى واحد ، ولا بد من أفرنجيين متعاونين لخداع اغريقى واحد ، ولا بد من اغريقيين مشتركين لخداع يهودى واحد ، ولا بد من ستة يهود معا لخداع أرمنى واحد »

وهؤلاء كلهم كانوا فى العصور الوسطى وما بعدها مسلطين على المصرى الأعزل ، يزيفون له البضائع التجارية ويخدعونه عن قيمتها وعن درجتها وعن ثمنها وعن حاجته اليها ، بعد أن قضى العصور وراء العصور محتاجا إلى الحيلة والكياسة لاتقاء ظلم الظالمين وغصب الغاصبين ودسيسة الدساسين . فليس بعجيب بعد ذلك كله أن يزدرى الغفلة وأن يجعلها هدفا لتهكمه وغرضاً « لقوافيه » وقفشاته

ولقد يكون ولعه بالكناية — بل إفراطه فى حب التورية والجناسات اللفظية — ناجما من هذه الحاجة إلى الكياسة فى التعبير واللباقة فى إبلاغ الأشارات والتلميحات إلى المعنيين بها من السامعين

ولم يظهر حب اليقظة والزراية بالغفلة فى النكتة المصرية وحدها ، بل ظهر فى جميع الآثار الفنية التى تعبر عن معاملات الشعب ومعايشاته ، فامتلأت القصص والنوادر بكلمة « الملاعيب والمغارز » وازدحمت بأفانين الشطار والعجائز الماكرات فى نصب الفخاخ والأشراك كما ازدحمت بأفانين

الأذكياء والظرفاء فى اجتناب ماينصبنه من فخاخهن واشراكهن . فكان مدار القصة والنكتة معاً على الغفلة واليقظة أو على الجلافة واللباقة ، وكان فى هذه وتلك مجال واسع للانتقام من الحكام ، الذين يصولون بالسلاح والبأس وهم فيما وراء ذلك أجلاف مغفلون !

ويخيل الينا أن النكتة المصرية والنسك المصرى أخوان توأمان أو صنوان يتجاوران ، فالنفس المصرية التى أرهفتها الحضارة ودمثتها المؤانسة وصقلتها المعيشة المنتظمة لن تستغنى عن ملاذ تسكن اليه كلما اشتد عليها الجور وضاقت بها مفاسد الحياة العامة ، فاذا غلبت على المصرى محبة المتعة والنعمة الرخية فلاذه النكتة والفكاهة ، يروّح بها عن نفسه ويفرغ فيها جعبة ضميره . وإذا غلبت عليه الصرامة وقلة الصبر على الفساد جنح إلى النسك والزهادة وعمد إلى الرهبانية أو الدروشة كما فعل مرات كثيرات فى عهود الديانتين المسيحية والاسلامية ، أما إذا سنحت فرصة التمرد والانتقاض فالثورة ملاذ لا يأباه صاحب المتعة ولا صاحب الصرامة

وقد رجحنا أن النسك المصرى والمزاح المصرى أخوان توأمان ، لأنهما يدوران معاً على الاستخفاف بسوء الحال واليأس من صلاح الأمور ، وإنما يستخف أحدهما بحاله فيهجره ويعزف عنه ، ويستخف به الآخر فيأخذه على هينة ويسخر به لكيلا يجهد نفسه بهجره وكفاحه ، فليس المصرى بناسك على طراز ذلك النسك اليابس العقيم الذى يجهل الحياة ويقابلها بالنفى والانكار ، ولكنه ناسك حين يكون النسك «عملا إيجابياً» يقاوم الشر ويود صاحبه لو يقرر الخير فى هذه الحياة ، وليس بالمستطيع

* * *

وأشبه بهذا أن يضاف إليه ما كتبناه فى مقال « معبد ايزيس » عن الطبيعة المصرية حيث قلنا منذ بضع عشرة سنة : « كلما اقترب الموكب الضاحك

من جيرة المعبد بدا لنا منظر عجب : ههنا شعب يطير حول السرور طيران الفراش حول النور ، وههنا معابد تسكن فيها حركات النفس. وتركد فيها نسمات الحياة . وهذه المعابد نقيض ذلك الشعب وعلى خلاف سمته وسنته ومن واد غير واديه الذى يهيم فيه ، فكيف مع هذا كانت معابده التى يذكر فيها ربه وينعكس عليها ظل العالم فى نظره ؟ ويشكو لديها ما يلقاه من أمور دنياه وحظوظ حياته ؟؟ أليس هذا من التناقض الحقيق بالعجب ؟؟ أليس هذا الشعب المستبشر قد كان أولى بغير هذه المعابد الكاسفة الواجمة ؟؟

أما التناقض فلا شك أنه ملحوظ لكل ناظر ولكن فى ظاهر الأمر لا فى باطنه . فالحقيقة التى يهتدى اليها المتأمل ان هذه المعابد خلقت لهذا الشعب ، وان هذه الجهامة لازمة لتلك الطلاقة ، وأن الشعب الذى يملك حسه السرور ويسهل استخفافه للطرب وانتقاله إلى المجانة ليس يصلح له معبد فيه أثر من الطرب والبهجة ، وليس ينقله من عالم اللهو الى العالم الالهى منظر عليه مسحة من الطلاوة والبشاشة . فلا بد له إذن من جهامة تخيم حوله على كل شيء حتى يثوب إلى مقام الخشوع والضراعة ، ولا بد أن ينسى كل مايذكره بالهزل والخفة ساعة يغشى محراب العبادة ، كالطفل اللعوب لا تعلمه أن يهابك ويتحامى التأديب منك باللعب معه والتطلق فى كلامك له ، وانما يتعلم ذلك بالاحتجاز والجد أو بالقطوب والجفوة

من مثـــل هذا جاءت الصرامة البادية على معابد المصريين وتطرقت الشدة إلى شعائرهم الدينية ، وبلغ من حاجتهم أو من رغبتهم فيما يذكر بالحزن ساعة الصفو والرغد انهم كانوا إذا اجتمعوا فى ولائمهم وظهر السرور على وجوههم وأخذوا فى الرقص والمعاقرة وأمعنوا فى القصف والمسامرة خرج عليهم العبيد بجثة محنطة فى ناووسها فمروا بها بين الموائد وعرضوها على الضيوف والندماء لينظروا اليها ويعتبروا بها ، ويذكروا مصير ما هم فيه من نعيم زائل ولذة عاجلة

ولا يفوتنا أن نقول إن المصرى إذا سر فانما يملك السرور حسه ولا يغمر نفسه ، فهو لا يألف السرور الصامت القرير ولا يعرف إلا التهليل والابتهاج أو السكون والخواء . لا تسر نفسه وجسمه ساكن ولا يسكن جسمه وأمامه محرك للسرور أو مذكر به ، وكيف يطيق من كان هذا طبعه أن يجمع بين التعبد وشيء من بوادر الصفو وبشائر الحياة فى أماكن عبادته ومناسك دينه ؟ ثم إنك أن أردت أن ترد المصرى إلى طبعه وترى حقيقة المناسبة بينه وبين معابده فانظر اليه حين يفرغ من سروره الذى يستحوذ على حواسه ويستخف أعضاء جسمه ، فانك تراه واجماً مقفر النفس بادى الظلمة هامد العاطفة ، ويذكرك أول شيء بالمعبد المصرى القديم الذى نستغربه ونعجب أن يكون محل صلاته وباب دنياه الآخرة . فاذا هو هو فيما يغيم على ظاهره من الكآبة والخوف ، ويرين على باطنه من الظلام والتسليم

ولنعلم أن المعبد المصرى فى العصور الأولى هو قرين المقبرة وصنو الموت ودهليز العالم الأخير ، ثم لنعلم بعد ان الموت عند قدماء المصريين هو هجعة الحس إلى حين وراحة الجسم إلى أجل ، ثم تعود الروح إلى هذا الجسد الأول كما كانت قبل بعثها من عالم الأموات

ومرادنا بذلك أن نقول : إن الجسد جزء من الانسان لم يكن يستغنى عنه فى هذه الحياة ولا فيما بعدها ولا يجوز أن يهمل فى حالة من الحالات أبداً . فما كانت تُعرف للنفس حياة بغير هذا الجسد ولا كان يُفهم لها سكون أو حركة بغير سكون الجسد او حركته ، فاذا أرادوا أن يحملوا النفس على الخشوع والتطامن فسبيلهم أن يتقدموا إلى ذلك باستئسار الحس وإحاطة الأعضاء بما يكف من نشاطها ويغل من حراكها وينسيها أبرأ مرخصات الحياة وأبعد موحيات الطرب ، وأن يدخلوا العابد المصلى فى برزخ بين الحياة والموت وجسر بين الدار والقبر . . . وما ذاك إلا الهيكل القديم كما بناه

المصريون لأنفسهم أو كما بنته لهم الطبيعة التى لاتخطىء لها هندسة ، ولو بنت بأيدى الخاطئين »

***

تلك خطوط عاجلة لخصائص « النفس المصرية » كما ترى بعين الواقع لا كما ترى بعين الغرض والخرافة ، وهى خصائص إنسانية تقترن بالقوة فتعدمن أقوم وأفضل ماعرف عن أخلاق الشعوب ، وتقترن بالضعف فتسوء وتنغل . ولكن نظيرها فى مساوىء الضعف بين شعوب العالم ليس بقليل

أصل سعد

بعد الأوهام التى شاعت عن الطبيعة المصرية وناقشناها فى الفصلين السابقين يسهل علينا أن نفهم لماذا يشك بعض الناس فى انتساب سعد إلى الأمة المصرية ، لأنهم يستكثرون أن ينبغ رجل كسعد فى مضاء عزيمته وعلو همته وصراحة رأيه ، فى أمة شاع عنها ماشاع من تلك الأوهام

ومن عجائب العظمة — والعظمة كلها عجائب — أن يتناول الخلاف فى أمر زعيم الوطنية المصرية كل شىء حتى نسبته إلى تلك الوطنية ، ولعله لو لم يتبوأ مكان الزعامة منها لأصبح فى نظر المتقولين مصرياً لا نزاع فيه !

وسيرى القراء من الفصول الأخيرة فى هذا الكتاب أن مزايا سعد جميعها كانت مزايا « المصرى القوى » بلا استثناء خصلة من الخصال ولا خلة من الخلال ولا عمل من الأعمال . فهو فى خلائقه العملية وفكاهته الحاضرة واعتداده بالأسرة وكراهته للغفلة وإيمانه بالغيب مصرى فلاح من طينة المصريين الفلاحين : طبيعته هى طبيعة الفلاح فى صورة واسعة وأطار كبير ، وطبيعة الفلاح هى طبيعة سعد فى صورة ضيقة وأطار صغير أو منحرف بعض الانحراف ، ولكنهما على نموذج واحد فى الوضع والصناعة .

وإن شئت التقريب بتشبيه « فلاحى » فقل إن كل فلاح فى مصر إن هو إلا جدول صغير إلى جانب ذلك النيل الكبير ، يخالفه فى طوله وعرضه وعمقه واتجاهه ؛ وقد يخالفه فى الركود والحركة والتغير والنقاء ، ولكنه لا يخالفه فى أصل المورد ولا فى عنصر الماء .

بيد أننا نلتفت إلى الأقاويل التى قيلت عن أصل سعد لأنها جزء من تاريخه ، ومن الواجب علينا أن نعرف منشأها وسبب ورودها على بعض

الخواطر ، وأن نعرف مبلغها من الصدق والشبهة ، لتاخذ حقها من العناية

وقد اتسعت مسافة الخلف بين أقوال المتقولين وفروض الفارضين اتساعا يدل على ضعف الأسانيد والظنون التى يعتمدون عليها . فبعضهم ينسبه إلى المغول أو الترك وآخرون ينسبونه الى البدو أو العرب ، وغير هؤلاء وهؤلاء ينسبونه إلى المغرب أو إلى القبائل البدوية التى ذهبت من مصر إلى المغرب فى الفتوح الاسلامية الأولى ثم قفلت راجعة بعد جيل أو جيلين ، بعضها إلى الصعيد وبعضها الى اقليم البحيرة وما جاوره من أقاليم مصر الشمالية

والأجانب هم الذين ينسبونه إلى المغول ومن يدخل فيهم من العناصر التركية ، وقد لمحت « التيمس » إلى ذلك تلميحاً عارضاً فى خلال كلامها عنه بعد وفاته ، فقالت : « إنه كان طويل القامة نحيل البنية عريض المنكبين أسمر اللون مع شىء من الصفرة وعظما خديه بارزان ، وعيناه ضيقتان ، فكان له فى ذلك مسحة من سيماء المغول »

ونعتقد نحن أن أبعد شىء عن الحقيقة هو هذا الفرض الذى لا يستند إلى غير هذا « الشبه » المزعوم ، وليس هو مع ذلك بالشبه الصحيح .

فان ملامح سعد لا تذكر أحداً بالملامح التركية ولا سيما شكل الجمجمة المستطيل والأنف المنفرج ، وأسماء الأسرة كلها ليس فيها اسم واحد يشبه أسماء البيئة التركية التى لا يعقل أن تنسى أسماءها وتندمج فى عنصر الفلاح كل هذا الاندماج بعد جيلين أو ثلاثة . فسعد الله وفتح الله وفرج الله وشلبى وستهم والشناوى وشعث واسم زغلول نفسه هى من الأسماء التى لا تمت إلى البيئة التركية ولو بعد أحقاب . وقد تكون فيها مشاركة للتسمية البدوية ولكنها لا تشارك الأسماء التركية من قريب ولا بعيد

أما الذين ردوا أصله الى البدو والعرب فشبهتهم فى ذلك هذه الأسماء ، وأن أباه كان يلبس الطربوش البدوى والنطاق البدوى ويحمل السلاح كما

يحمله زعماء البـدو على خلاف عادة الفلاحين . ومن البديه أن هذه الأسماء شائعة بين الفلاحين كشيوعها بين العرب ، فليس فيها دليل ولا مظنة دليل . أما لبس الطربوش والنطاق فلم يكن هو لبس القبائل البدوية الأصيل وانمـا لبسوه لأنهم كانوا يقلدون حـكام العثمانيين ، كما كان يلبسه سروات البلاد جميعاً ومنهم كبراء القبط الذين لا يشك فى نسبتهم الى العنصر المصرى العريق ، والذين يحتفظ أبناؤهم واحفادهم الى الآن بصور لهم ظهروا فيها بالطربوش والنطاق والسروال كما كان يظهر الأمراء والحـكام

وقد عثرت على نسبة قديمـة لبيت من بيوت اقليم الغربية يسمى بيت الدباوية دلنى عليها السرى المعروف السيد عبد الهادى القصبى واهتدى اليها هو فى مراجعة بعض التركات . هذه النسبة تصعد إلى رجل يسمى السيد جبير « الـكائن مقامه بمحلة الأمير باقليم البحيرة بالبحر الغربى بناحية رشيد » وتصعد من ثم الى على بن أبى طالب رضى الله عنه . ومن فروعها رجل هو كما جاء فيها بنصه « من جملة عصبة البطل الهمام سيدى محمد الخشوعى الكائن مقامه بالبرلس بحارة الهزالات من أقارب أقاربه من جملة المائة ثمانين الشريف الذين توجهوا صحبته من مدينة فاس الى أن أتوا معه بأرض مصر وكانت النصرة على أيديهم وهما محبين للبطل الهمام بايعين أنفسهم فى الحرب والقتال »

ويقول كاتب هذه النسبة : « وليرجع القول المفصل فى نسب السيد يوسف بن السيد عز الدين المذكور أعلاه أنه عقب ولده لصلبه السيد يوسف والسيد يوسف عقب السيد منصور والسيد منصور والسيد شاهين والسيد حسين . فأما السيد حسين عقب السيد محمد الأشعث وعقب السيد زغلول وتوجهوا ونزلوا بناحية مطوبس . فأما السيد محمد قطن بقرية تسمى القنى وأما السيد زغلول قطن بعد مطوبس بالبيانات وكل منهم عقب رجالا . وأما السيد منصور والسيد شاهين توجهوا من البهنسة الغرّى ونزلوا باقليم الغربية وقطنوا بقرية تسمى سنباط الخ »

وأقوى مافى هذه النسبة أنها لم توضع لأسرة زغلول ولا لأسرة تدعى القرابة منها فى الزمن الحديث حتى يقال إنها وضعت لمصلحة الأسرة ، ولكن الاتصال « بزغلول » جاء فيها عرضا ، وجاء موافقاً للمعروف من أن جد الزغلوليين نزل فى « إبيانة » أو فى البيانات كما كانت تعرف فى ذلك الحين .

كذلك يتفق مافى هذه النسبة وما هو معروف من طريق القبائل العربية التى رحلت إلى المغرب وعادت منه إلى الصعيد الأدنى فى المنيا وبنى سويف والفيوم أو إلى الأقاليم الشمالية فى البحيرة وما جاورها . ومن قديم الزمن — إلى أبعد عصور الفراعنة — كان إقليم البحيرة مرتاد القبائل البادية التى تتردد فى أفريقية الشمالية بين مصر وأقصى المغرب .

فهذا أقوى مافى هذه النسبة من مظنة ، ولكننا لابد لنا من الاشارة إلى بعض مزاعمها ليقف القارىء على حظها من التحقيق فى شتى المسائل . فمن كرامات بعض سلالتها : « أنه أرسل نقيبه إلى مدينة فوة وقال له تتوجه إلى أفندى فوة وتأخذ منه إذن على الحجر الذى فى الوكالة الذى عليه الطلاسم وتخلى الأفندى الكائن بمدينة فوة يرسل معك رجالا من أتباعه ينزلون لك ذلك الحجر فى المركب فان أجابوا بذلك ياولدى فخذه وأحضر لنا به وإن أبوا وتخلفوا ولم يسمعوا الكلام ويمتثلوا إلى الفقير ولربه الخبير وإلا يا ولدى ترجع من عنده إلى الحجر وتقف عند طرفه اليمين وتشير بيدك ياولدى وتقول له ياولدى إن الشيخ يدعوك إلى منزله أيها الجماد وهو يحضر لنا فى ذلك فاذا كان البحر ياولدى فاجلس فيه فانه يحضر لنا بك . قال فتوجه النقيب فأبوا عن ذلك وقالوا له لانسلم لك فى ذلك الكلام . فان سلمنا فان الوكالة تخرب ، ولكن قل يافقير إن كان أستاذك له كرامة فتقل له يأخذ الحجر بشرط لايؤذى وإلا لا يكون هذا الكلام . وإحنا لا نمنع من ذلك ، فما كان أمر النقيب إلا أن توجه إلى الحجر حكم ما أشار له أستاذه ودعاه فما تم كلامه حتى انتقل الحجر من مكانه ولم يأذ البنا ونزل فى البحر

وجلس النقيب عليه وتوجه إلى ناحية القبلة والناس مجموعين عنده ينظرون. الخ الخ . »

وفى موضع آخر من النسبة « أما من كرامات السيد الشريف جبير كان يطوى كل ثلاث سنين طيا صيام ومن جملة كراماته أنه كان يناغى الطير فى جو السماء والسمك فى قرار البحار والوحوش من الأقفار وتتكاثر عليه السباع وكل منهم ينخ لحضرة الأستاذ أن يركب عليه . . . »

وفيما بيناه من جانبى القوة والضعف فى هذه النسبة الكفاية ، ولولا أن اعتقاد هذه الكرامات لأصحابها لا يمنع وجود أولئك الأصحاب فى تلك البلاد لما تكلفنا الاشارة اليها

قال لى الأستاذ محمد زيد الأبيانى رحمه الله وهو من الثقاة : « إن إبيانة تنقسم إلى ساحل وبرية . وفى هذه البرية ـ وهى الآن تابعة لكفر الشيخ ـ ضريح ولىٍّ اسمه زغلول على قرب من سيدى غازى » قال الشيخ زيد : وقد حضرت مجلساً فيه أشقاء سعد قدم اليه نقيب ذلك الولى وقال لهم : « تعالوا خذوا نسبتكم من عندى » . فلم يحفلوا بأمره .

ومن هذا نعلم أن أسرة سعد لم تكن تعتد بذلك النسب ولم تكن تحتفظ به من باب أولى . على أنه لو صح على علاته لأثبت أن لسعد سلفا فى مصر عاشوا بين أهلها وصاهروهم مصاهرة طويلة يرجع تاريخها إلى مئات السنين، فله بذلك عراقة فى بيئة الفلاح لا تفوقها عراقة زعيم من أبناء الأمم الأخرى فى بيئة قومه . إذ ليس بين كبراء الانجليز أو الفرنسيين أو الايطاليين أو الألمان من هو أعرق فى الانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية أو الألمانية من سعد فى السلالة المصرية .

وقد خطر لى أن أسأل سعداً فى صحة ما يقال عن نسبته المغربية فقال لى وهو يضحك : « إن القصة كلها من وضع محام عتيق كان من أصحاب الحيل الدفاعية والأساليب المستظرفة فى « تخليص القضايا » على طريقة تلك الأيام

قال رحمه الله : « قبض علينا فى بدء عهد الاحتلال ولبثنا فى السجن زمنا بعد وضوح براءتنا وإبداء المحققين رأيهم الصريح بهذه البراءة ، وألح علينا بعض الصحاب أن نبلغ الأمر إلى الانجليز طلبا للافراج عنا فرفضنا ، فكان من الحيل التى لجأ اليها محامينا الأريب أنه التمس لنا أصلا أجنبيا وكتب لنا نسبة مسلسلة كنا نحن اول المستغربين لها الضاحكين منها حين اطلعنا عليها بعد الافراج عنا ، وإنما ألجأه إلى هذه الحيلة أن فرنسا كانت قد استولت على تونس وأخذت فى ضم التونسيين المقيمين بمصر إلى رعاياها ، وكان بعض الناقمين منا يريد عقابنا وتلفيق الشهادات التى تلصق التهمة بنا ، ثم أرادوا أن ينفونا إلى السودان بعد تهافت التهمة وظهور بطلانها ، ولم تكن النسبة المغربية سبب نجاتنا كما أراد محامينا جزاه الله ، ولكنها بقيت فكاهة نتذاكرها ويتحدث بها أصدقاؤنا ، وتخلفت منها تلك الاثارة التى سمعت بها ، ولا منشأ لها غير تلك النسبة الموضوعة »

ذلك هو رأى سعد فى أصل النسبة المغربية ، وكل ماقاله سعد عن أصله يدل على أنه كان يعتبر نفسه فلاحاً مصرياً ولا يرضى بأن يسلكه أحد فى غير زمرة الفلاحين المصريين

والعجيب أن الذين نعتوا سعداً بالفلاح لم يكونوا كلهم من أنصاره ، بل كان فيهم فئة من أعدائه لم ينسبوه إلى الفلاحين اعترافا بزعامته أو تصحيحا لنسبه ، ولكنهم جروا على عادة فريق من المتتركين ظلوا يترفعون عن طبقة الزراع ويحرصون على نسبتهم التركية ، حتى استقرت النهضة الوطنية فى قرارها فغيرت شيئا من تلك العادة

ويشبه ذلك فى العجب أن الذين شكوا فى نشأة سعد من سلالة مصرية صميمة لم يكونوا كلهم أعداء له أو أعداء لهذه الأمة ، بل كان فيهم فئة مصرية خالصة النسب صادقة الغيرة داخلها الحزن على أحوال بلادها والريب فى غيرة اخوانها ، فضعف رجاؤها فى مصيرهم ، ويئست على مضض أو كادت

أن تيأس من فلاحهم ، وأصبحت وكأنها لاتصدق أن واحـداً منها يرتفع إلى ذلك الأوج الذى ارتفع اليه زعيم مصر فى نهضتها ، وينطوى على مثل تلك العزيمة الماضية والهمة الرفيعة والقدرة الراجحة ، فهى تشك فى نسبة سعد إلى طبقة الفلاحين من فرط الاعجـاب به وفرط الأسى على وطنها ، وتبدى ذلك الشك وبين جوانحها شعور الأب الذى يقول لابنه « إنه لن يفلح » وما يتمنى له من وراء قوله إلا الفلاح

وقد شاع بين الفلاحين أنفسهم المثل القائل : « إن الفلاح إذا تمدن يجر على أهله داهية » .... وهو فيما يلوح لنا من وضعهم لامن وضع الأجانب المتمصرين ، لأنه أدنى إلى السليقة المصرية بما فيه من روح الفكاهة والتهكم ، وإنه لدليل على ما صارت اليه حالة الأمة من الظن بنفسها قبل النهضة الأخيرة التى عاودت بها ثقتها وكبرياءها ، وإن كان المثل فى مغزاه لا يدل على تجرد الفـلاح من القدرة وخلوه من دوافع الطموح

وينبغى للذين يستريبون هـذه الريبة ويحسبون الفـلاح مخـلوقا للضيم والاستكانة أن يذكروا ثورة الفلاحين على الحـكم التركى وثورتهم على الحماية البريطانيـة ، كلتاهما نشبت فى جيل سعد بين شبابه وشـيبه ، وكلتاهما كانت ثورة قومية فى سبيل الوطنية المصرية والسيادة المصرية ، وكلتاهما قادها فلاح ابن فلاح وهما احمد عرابى وسعد زغلول ، وقد انتسب عرابى إلى السلالة النبوية كما كان يفعل كثير من المسلمين ، ولـكنه على كل حال أعرق فى بيئته المصرية من أكثر زعماء العالم فى بيئتهم القومية ، ولم يكن فى وسعه أن يصنع شيئا بغير طبقة الفلاح ، حامل الفأس ولابس الجلباب الأزرق

جيل سعد

جيل سعد هو الجيل الذى نشأ وترعرع فيه ، وهو أقرب الأجيال إلى جيلنا الحاضر ، لأن أبناء الجيل الحاضر قد شهدوا بعض سنواته وعاشروا بعض أبنائه ، وانساقوا لبعض عوامله وتأثروا ببعض مؤثراته . فهو من ثم أصعب علينا فهما من الأجيال التى بيننا وبينها فجوة بعيدة

لأنك ترى رأى العين ما يشبه جيلك وما يخالفه فى وقت واحد . فلا تقول هو شبيه بجيلنا حتى تعود فتقول : هو على خلافه ، وتشك فى المشابهة التى لمحتها بيننا وبينه . ولا تحاول ان تحصر الخلاف فى مواضعه حتى تلتبس عليك وتمتزج أمامك بمواضع المشابهة والمقاربة . وكثيراً ما يكون الفرق بين جيلك والجيل الذى قبله فرقا بين ابتداء المرحلة وانتهائها لا فرقا بين نحوين مختلفين أو مذهبين متعارضين . فأنت محتاج إلى مقياس واحد ومحتاج كذلك الى مقياسين لاغنى لأحدهما عن الآخر . وهنا يكون التبلبل والتردد والضلال

وليس هذا كل ما يعترضنا من الصعوبة عندما نحاول الحكم على جيل متقدم علينا ، إذ نحن لاننسى ان الأمم الشرقية قضت ردحا من الزمن تعجب بكل ما مضى وتنكر كل ما حضر ، وأنها تحولت من ذلك رويداً رويدا فى أيامنا حتى انعكس الأمر فأصبح الغالب على الناس أن ينكروا كل ما مضى وينقلوا الاعجاب كله إلى الحاضر تارة وإلى المستقبل تارة أخرى

فقبل خمسين سنة كان الحكم على الأجيال السابقة من أسهل الأمور عن كل انسان ، لأن الأجيال السابقة كانت هى الفضلى فى كل شىء ، والمقتدى بها فى كل غاية ، أما اليوم فلا خوف من محاباة الماضى وتفضيله فى غير مدعاة لتفضيل ، وإنما الخوف أن نجور عليه ونستصغره ونمسخ مزاياه ونرى غريبا فيه ما لم يكن بغريب

ومحل الصعوبة هنا أن أعداء الماضي وأنصاره لا يزالون كلهم فى قيد الحياة ، وأن منهم من هو عدو للماضى فى ناحية وصديق له فى ناحية ، فاذا تناولنا المقياس لنقيس به جيلا سبقنا ولم يعزب عنا بجميع مزاياه وجميع عيوبه ، فهنا لك أيضا تبلبل وتردد وضلال

***

والذى ننتهى اليه بعد طول المقابلة بين جيل سعد وما بعده إن ذلك الجيل — على نقص نصيبه من التعليم والتقدم — لم يخل من مزايا خاصة يرجح بها ما بعده رجحانا كان له شأن كبير فى نشأة سعد وأعماله

فهو قبل كل شيء جيل ثقة ويقين متفق عليه ، سيان فى ذلك عقائد الدين وأفكار العصر الحديث

اليوم لا يعرف الناس عقيدة من العقائد ولا مذهبا من المذاهب الا قد عرضوها مرات على محك النقد والتحليل

فما هو الخير وما هو الشر ؟ وما هو الحسن وما هو القبح ؟ وما هو الشرف ؟ وما هو الضمير ؟ وما هو الجور وما هو الانصاف ؟ كل أولئك قد تعددت فيه الأقوال وتناقضت فيه الحجج وتصادمت فيه العقول ، فمزقته الشكوك وتعذر فيه اليقين المتفق عليه

أما قبل ستين سنة فقد كان العرف من هذه الجهة على صراط مستقيم لا حيرة فيه : فالحلال بين والحرام بين ، وما يستحق النقد والتشهير من أعمال العلية الحاكمين أو غير العلية الحاكمين أمر مفروغ منه لا يقبل الشك والمناقشة . وربما وقع الخلاف على الرجل هل هو خيّر أو شرير ولكن لن يقع الخلاف على الخير أو الشر ما هو وما علاماته وما اشراطه ، ومرجع الرأى فى هـذا وذاك الى القانون الدينى الذى كان ساريا بين المتدينين سريانه بين غير المتدينين

ولم يكن ذلك شأن القانون الدينى وحسب ، بل كان شأن المذاهب

العصرية والدعاية الشائعة يومئـــذ عن الحرية وحقوق الشعب ، وحقوق الحكومة .

فكانت الثورة الفرنسية فى جدتها ، ومبادىء الحرية والأخاء والمساواة على أشدها ، وكانت فى أذهان المستنيرين كأنها تنزيل لا يجوز فيه جدال ، بل لم تكن أطوار الاجتماع وفلسفة الدراسات النفسية قد أخرجت للناس تلك الدعاوى التى يستند اليها من يجادل الآن فى مبادىء الحرية والأخاء والمساواة ، فكانت حقوق الشعوب ومعايير الرجال والأمم قسطاسا لانزاع فيـــه من جانب الدين ، ولا من جانب الفلسفة الحديثة ، والمذاهب الاجتماعية السارية .

وفى أجيال الثقة واليقين التى من هـذا القبيل يسهل تكوين العزيمة وتعريف الحقوق التى تطلبها الأمة ، وتثور من أجلها وتدين من يخالفها

* * *

هذا وقد اجتمع لأبناء ذلك الجيل سببان لطلب الاصلاح : أحدهما من داخل الأمة والثانى من خارجها

فأما السبب الداخلى فهو استفاضة المظالم واستفحال الخطوب ، وشيوع الخراب والفساد فى أعمال الحكومة ومرافق الرعية ، وتمادى الشر فى ذلك كله إلى مدى لا يطاق الصبر عليه فوق ما صبر الصابرون

وأما السبب الخارجى فهو انتشار دعوة الحرية فى الغرب وتعاقب الأنباء بالثورات على الطغاة ، انتصافا للشعوب وذوداً عن حقوق الأفراد

هذا وذاك — مع الثقة بالحق وانتباه العقول فى طور النهضة الاولى — قد كان لها جميعا أثر فى تكوين جيل سعد وتزويده بالحمية والصرامة اللتين لا غنى عنهما فى عصور الوثوب والاصلاح .

* * *

أضف إلى ما تقدم أن جيل سعد كان بمشيئته وبغير مشيئته — أقرب الى الوطنية المصرية الصحيحة من الجيل الذى لحق به فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى . فقد كان جيل سعد يحارب طائفة من الترك والمتتركين ، ويناضل فى ميدان مشتبك بين عنصر الفلاح وعنصر الحكام المستأثرين بالمناصب المترفعين على سواد الأمة ، فكان من الطبيعى أن يناضل لمصر دون غيرها ويجعل شعاره فى الوطنية ان « مصر للمصرين » وأن البلاد لأبناء البلاد ولمن لا يبرأون من النسبة إلى البلاد ، ولم يكن الجيل الذى لحق بالاحتلال ينحو هذا النحو فى دعوته الوطنية ، لأنه كان يصطنع الحكمة ويختصر المسافة فيما يحسب حين يضرب الاحتلال البريطانى بالسيادة التركية ! فكان يصر على اتباع الدولة العثمانية اصرارا لا معنى له فى دعوة ترمى إلى تحرير الأمة وتحقيق الاستقلال ، ولم يزل يمضى فى طريقه الخاطئة حتى جاء سعد مرة أخرى فى أعقاب الحرب العظمى فرد الامة إلى وجهة قويمة . وجعل شعارها من جديد ان « مصر للمصريين » وأن البلاد لأبناء البلاد ، وتمكنت الروح الوطنية الصادقة بعد اضطرابها زمناً طويلا حتى أصبحت السيادة العثمانية والسيادة البريطانية بمنزلة واحدة عند طلاب الاستقلال ودعاة الحرية ، فغنمت مصر غنيمة نفسية لا تقوّم ولا تنحصر فوائدها فى النتائج المحسوسة ، ويكفى لتقويم بعض قيمتها أن نسأل أنفسنا : كيف تنهض من رقدتها وتنطلق إلى حريتها أمة تتخذ من سيادة الآخرين عليها مثلا أعلا وغاية موموقة ؟ وتتطلع بعينيها فلا ترتفع إلى مرتبة الأحرار المستقلين ولا تعدو مرتبة الخدم التابعين ؟ فمصر قد استفادت فى عالم الروح هنا أضعاف ما استفادته فى عالم الاوضاع السياسية والمراسم الدولية

***

وقد يُتمم تقدير الجيل الذى نحن بصدده أن نذكر - إلى جانب ما أسلفنا - أنه كان جيلا لم تنتشر فيه الطباعة هذا الانتشار ، ولم يعم فيه « التخصص »

هذا العموم ، وكلاهما مما يجور على الشخصيات ولا سيما فى الخطابة ويكلفها فى سبيل الظهور مشقات جساما لا تصمد لها الا بقوة خارقة وعدة ممتازة .

فالطباعة لا تحوج الزعيم أو المصلح إلى استخدام مهابته الشخصية وبلاغته اللسانية لأنه يتصل بتلاميذه من طريق الكتب والصحف فلا يعنيهم شخصه كما تعنيهم افكاره وبراهينه ، ومن ثم يصعب ظهور « الشخصيات » أو يقل ظهورها بقلة الحاجة اليها

والتخصص يحيل الناس أجزاء من رجال بدلا من الرجال الكاملين الذين يستعدون بكل عدة فى المسائل المتفرقة ، وان لم يبلغوا فى كل مسألة على حدتها مبلغ الاخصائيين المتفرغين للدقائق والتفصيلات ، وفى هذا ما فى الطباعة من الجور على الشخصيات وتصعيب ظهورها وتقليل الحاجة اليها

فجيل سعد كان أوفق لظهور « الشخصية الممتازة » من الجيل الذى تلاه ، وهى مزية قد نفسر بها رجحان الجيل الماضى بالقوى النفسية ورجحان الجيل الحاضر بالقوى الفكرية ، على أننا لم نعن بهذه المقابلة ان الشخصيات فى جيلنا هذا أقل عددا من مثيلاتها فى الجيل المتقدم عليه ، ولكننا عنينا ان المصاعب فى طريقها أكبر وان الحاجة اليها أخفى وأندر . ولهذا حددت بيننا بحدود لم تكن معهودة قبل أيام الثورة العرابية

* * *

فمن حقنا إذا نظرنا الى تقدم جيلنا فى المعارف والصناعات ان نغتبط بما وصلنا اليه ، ومن واجبنا اذا نظرنا الى الجيل السابق أن لا نغمط حقه وان لا ننسى عذره ، وأنه لم يخل من مزايا قيمة يوازن بها مزايا العصر التى أتينا بها أو أتى بها العصر ، فلا فضل لنا فيها

بيئة سعد ونشأته

التوفيقات التاريخية فى تراجم النوابغ مشهورة متواترة ، والعظماء الذين سبقتهم أسبابهم قبل وصولهم إلى الدنيا غير قليلين فى تاريخ العالم . فقد يتفق أحيانا أن تتهيأ الأسباب لنبوغ العظيم كما يتفق التحضير المرتب الذى ينتهى إلى غاية مقصودة ، فان لم يتفق هذا فأيسر ما يلاحظ فى تراجمهم من التوفيقات والتمهيدات أنهم ينبغون فى أوانهم الذى لا عائق فيه لنبوغهم ، وأن تكون العوائق نفسها كأنها رياضة لهم وامتحان لقوتهم ، فلا بد فى حياة كل عظيم من تمهيد أو توفيق ، ولا بد من الابتداء بترجمة العظيم قبل ولادته بسنوات

وسعد زغلول من عظماء العالم الذين تتجلى توفيقات التاريخ فى بيئتهم ونشأتهم تجليها فى حوادث زمانهم ، فهو ابن زمانه فى طفولته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه ، لم يولد قبل حينه ولم يولد بعده كما يحدث أحيانا فى نشوء بعض العظماء ، ولم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه ، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير ، يخيل الى من يراجعه أنه منقول من برنامج مرسوم

نشأ سعد بين الفلاحين ، ولكن لم ينشأ من فقراء الفلاحين . فاستطاع أن يحس شقاءهم ولكن لم يستطع أن يصير عليه كما يصير الزراع المساكين فى كل أرض منيت بالظلم وابتليت بالفاقة ، وفسدت فيها النخوة وبطلت فيها الغيرة على المظلومين ، لطول ماشُغل الناس بمصائبهم عن مصائب الآخرين ، ولطول ما أحسوا من الضعف عن مغالبة القوة متفرقين

كان أبوه « ابراهيم زغلول » عميد بلدته ومن أكبر أصحاب الثراء فيها ، يملك نيفا ومائتى فدان فيما يسمى بالجزائر ، وبيتاً فسيحاً له منظرة تتسع لأكثر من مائة زائر ، وكان يتحدى الحكام الترك فى مظهره وأبهة مسيره

ومقامه ، فكان يمشى فى ركب من العبيد الذين يلازمونه ويقيمون معه ويعتمد عليهم فى نضال خصومه ، لقلة أبنائه فى أيام شبابه ، وكان يجرى على سنة « العصور الاقطاعية » فى زعامته على أبناء بلده . فهو بهم كفيل ويحمل مغارمهم زعيم ، يؤدى عنهم الضرائب إذا أجدبوا ويدفع عنهم المظالم اذا وقعت الجفوة بينهم وبين الحكام ، يركب الخيل ويتقلد السيف ، ويُرى كأنه مستعد فى كل لحظة لنضال .

ووالدة سعد السيدة « مريم » بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة إتصل آباؤها بالولاة منذ عهد محمد على الكبير ، وجمعتهم المصاهرة بأعرق البيوت فى اقليمى الغربية والبحيرة ، وتولى أخوها « نظارة القسم » بمركز دسوق فى زمن كانت فيه هذه الوظيفة وأمثالها وقفا على الترك والشراكسة

والمألوف فى تاريخ العالم كله أن يبدأ إنصاف الفقراء من غير الفقراء أو أن يبدأ بين أناس يحسون إحساسهم ولا يصبرون صبرهم ويجهلون جهلهم

فلم يعرف فى تاريخ الأمم المظلومة ان الفقراء المستضعفين أنصفوا أنفسهم بأيديهم ، ولم يعرف كذلك أن الطبقات الغنية التى تحكم وتستأثر بمنافع الحكم تقبل إنصاف الفقراء طواعية من عند نفسها ، بغير دعوة صادعة ووثبة مزعجة ، تأتيها من غيرها وتضطر هى اضطرارا إلى مجاراتها

وإنما عرف أن الدعوة إلى الانصاف وكف الطغيان تأتى من طبقة لا هى بالمهضومة المكسورة ولا هى بالهاضمة الكاسرة ، أى أنها تأتى من طبقة قريبة إلى الفريقين ، تشبه الطبقة التى نشأ فيها سعد زغلول

والطبقة الوسطى ليست على نسق واحد فى التحفز لرفع الظلم والقدرة على إنكاره والتفكير فى كبحه ، فلا بد فيها من تفاوت بين موقع وموقع وأسرة وأسرة وحالة وحالة ، ولا بد من أسباب ترفع بعضها على بعض فى هذه

الخصلة ، وتتيح لأناس منها مالايتاح لغيرهم على اختلاف الموطن والتربية والحالة النفسية أو الاجتماعية

ولقد كانت هذه الأسباب كلها فى الجانب الذى يوافق عظمة سعد من طفولته الأولى ، ويرشحه من مهده لكراهة الظلم والتمرد عليه ، ويجعله بالنشأة والوراثة ذلك الزعيم المدخر لقيادة النهضة الوطنية

ولد فى قرية « ابيانة » فى أطراف بعيدة من العواصم التى تستقر فيها هيبة الحكام وسطوة الرؤساء ، ولكنها ليست بعيدة من آثار عسفهم وجرائر فسادهم ، وسوء القالة فيهم

وولد فى أسرة عزيزة أبية من ناحية أبيه وناحية أمه ، فكل أب من آبائه بقيت له سيرة مذكورة لم تخل سيرته من حادثة اصطدام وقعت بينه وبين حاكم مرهوب ، ذى سطوة تملك الغنى والفقر أو تملك الحياة والموت فى بعض الأحايين

وقد كان جزاء من يعتدى على حاكم بالقول الخشن — بله الضرب والاثخان فيه — أن يسجن حتى يبلى فى السجن أو يجلد حتى يتهرأ جلده أو يموت ، وربما أمروا به فيشنق ثم يبقى جسده فى الهواء أياماً للعبرة والمبالغة فى الارهاب ، وحدث فعلا باقليم الغربية أن عمدة فلاحا اجترأ على ناظر القسم التركى بالاهانة فجوزى بالموت شنقا وأمروا بتعليق جثته ثلاثة أيام فى ساحة الديوان زجراً لغيره . ففى تلك الأيام مر ناظر القسم بأرض الشيخ ابراهيم زغلول على ساحل النيل فأبى أن يعبرها دون أن يثبت مروره كما يليق بالحاكم الآمر الناهى الفعال لما يريد ؛ وعلم أنه فى نجوة من كل سوء يصيبه من أنفة الشيخ ابراهيم بعد العبرة الماثلة فى أذهان الفلاحين من حادث العمدة المشنوق . فاجترأ على الشيخ ابراهيم بالتأنيب والاستخفاف ، وكبر على الشيخ أن يساء اليه هذه الاساءة لمحض الغطرسة وإظهار القدرة على الاذلال

والتحقير ، فمد يده إلى الحاكم المخيف وهو على متن جواده فأهوى به إلى الأرض وأوجعه ضرباً وانصرف إلى سبيله كأنه لم يأت أمراً يقوده إلى الموت . وسرى الخبر فى جوار القرية فهرول اليه صهره « عبد الله افندى بركات » فزعا متوجسا من العاقبة يلومه على مافعل ويذكره مصير ذلك العمدة الذى اجترأ على أمر هو دون ما اجترأ عليه . فلم يتحرك ولم يفكر فى عمل يعتذر به أو يصلح به ما فعل ، وعلم صهره أن لا حيلة له وللأسرة إلا أن يدبر الأمر بنفسه لمن لا يشاء أن يدبره لانقاذ حياته ، ولحق بالناظر فما زال به يسترضيه ويبذل له المال حتى قنع بمائة مجر ، وسكت عن المسألة فانقضت بسلام

وكان الشيخ عبده بركات ـ جد سعد لأمه ـ من أغنى الأغنياء فى أقليمه ، يعتز بمكانه أشد من اعتزازه بماله ، فحنق عليه المدير التركى ونوى أن يجمع وجهاء البلد إلى ساقية هناك ثم يرسل فى استدعاء الشيخ عبده ليلقاه بينهم لقاء مهينا ويغض من كبريائه وبسطة جاهه ، وأمر فى أثناء ذلك برجل مغضوب عليه فشده إلى ثور الساقية وترك الثور يدور فيها ويجره وراءه ! وإنه لكذلك إذ أقبل الشيخ عبده على متن جواده ورأى المسكين المشدود على الساقية فلم يحفل بشىء وهو قادم على حاكم البلد بين جنده وحاشيته إلا أن يبادر إلى ذلك الرجل فيحل وثاقه ولا يبالى بما هو صانع .... وظن الحاضرون أن الشيخ عبده مقضى عليه لامحالة ! وان الحاكم سيغضب عليه ويتخذ من عمله ذريعة إلى التنكيل به وإذلاله ، وكان الحاكم خليقا أن يفعل ذلك لولا أن حكام تلك الأيام كانت تعاورهم نوبات يصطنعونها وغرائب يفاجئون بها من لا ينتظرها ، ويحكون بها مايروى عن الخلفاء السابقين إذ يعطون الناس بالغضب فى ساعة الرضى والرضى فى ساعة الغضب ، وإذ يفاجئونهم بالعقاب حيث لا ينتظر العقاب وبالاحسان حيث لا ينتظر الاحسان . فلم يغضب الحاكم على الشيخ عبده ولم يعاقبه على اجترائه ، بل نهض له واقفاً وحياه مرحباً وقال

للوجهاء الحاضرين « إن هذا الرجل الذى جلستم تنتظرون له المهاة لأشرف منكم جميعا ! ! . . »

ولد سعد فى هذه البيئة التى تحس الظلم بآثاره ولا تحسه بهيبته واقتداره

ولد فى أسرة تشاهد الظلم فى غيرها ولا تشاهده فى نفسها ، والبلدة التى ولد فيها — ونعنى بها إبيانة — بلدة أكبر من القرية الضئيلة وأصغر من المدينة الكبيرة ، وأمثال هذه البلدان من أصلح البيئات لنمو العظمة الفطرية لأنها تعلو على خمول القرية الضئيلة التى تركد فيها الحياة وتضعف فيها الحوافز والمنشطات ، ولأنها تنجو من ضجة المدينة العامرة التى تشغل الأذهان بالجلبة والمظاهر الفخمة ، فتأخذها الظواهر الخلابة ويضيق فيها مجال الذهن الباطنى فلا يستوفى حظه من النمو والتثقيف والمراجعة المفيدة ، ويقال ان بلدة إبيانة هذه كانت أول مصيف التفت اليه طلاب الاصطياف فى القطر المصرى بعد الفتح العثمانى ، إذ كان يؤمها وكلاء الدول وكبار الأجانب صيفاً لترويح النفس بهوائها المعتدل وجوها الندى ، على مقربة من البحر والمروج الفيح ، فهى بلدة ذات تاريخ ينجو بها من إهمال الخمول

وكان لسعد أخوان شقيقان من أبيه وأمه هما فتح الله وفرج الله وأخت هى ستهم ، أما إخوته الآخرون — وهم شلبى والشناوى واحمد ومحمد وعبدالرحمن وفرحانة وستهم فهم إخوته لأبيه من غير أمه

ويلوح لنا أننا أمام أسرة مطبوعة بطابع الاستثناء فى بنية التركيب لأن الأب على صلابته وقوة نفسه قد مات ولما يقارب الشيخوخة ، ولأن أخا صغيرا وهو فرج الله قد مات فى سن الطفولة . وقد عاش الأخوان سعد الله « سعد » وفتح الله « فتحى » حتى بلغا سن الشيخوخة وامتازا بالنبوغ والألمعية ، ولكنهما لم يعقبا ولداً فى السنين الطويلة التى قضياها فى المعيشة الزوجية ، ولم يولد لفتحى إلا بنت واحدة ماتت بعد شهرين ، ولسنا نجزم بصواب جميع الملاحظات التى استعرضها « لمبروزو » فى مذهبه المعروف

عن أسر النوابغ والعبقريين وما يشاهد فيها من العقم تارة والموت العاجل تارة ، والخصائص الغريبة فى المرض والصحة والضعف والقوه تارات ، إلا أننا نعتقد أن المترجم الذى يمر بظاهرة كهذه الظاهرة فى أسرة زغلول دون أن يسجلها ويعرضها للملاحظة يقع فى تقصير

* * *

ولا نعلم من سجلات المواليد تاريخ ميلاد سعد . فلا غنى لنا فى إثباته عن الترجيح دون التحقيق . والأرجح أنه ولد فى ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (أى فى يوليو سنة ١٨٥٧ ميلادية) لأنه التاريخ الذى ذكره سعد لبعض سائليه عن ميلاده . أما التاريخ المكتوب على شهادة « الليسانس » التى حصل عليها من باريس فيقال إنه هو أول يونية سنة ١٨٦٠

ولد سعد فى تلك السنة أو بعدها بقليل ، وهى بيئة زمانية صالحة لميلاد الزعيم الذى قدر له أن يحارب الظلم كصلاح البيئة البيتية التى نشأ منها ، والبيئة المكانية التى نبت فيها

فقبل الثورة العرابية بعشرين سنة كان تذمر الرعية المهضومة يختمر فى أرجاء القطر كله ، وكان الشعور بحق الشعب وحق الفرد يتنبه ويتعاظم سنة بعد سنة ، وكان حق الحاكم المستبد قد أخذ فى التزعزع والتراجع ، لأن العصر كله فى الأقطار كلها امتلأ بالثورات ومطالب الاصلاح وحركات العصيان ، أما على الحاكمين الأجانب أو الحاكمين من ملوك البلاد

فالطفل الذى يولد فى هذه البيئة الزمانيــــة ، مزوداً بميراث الأنفة والجرأة والعطف على الضعفاء ، خليق أن يبلغ مدى استعداده ، ويترقى إلى أوج اقتداره

وقد ورث سعد من أبويه بنية الفلاح وصلابة الخلق وصدق العزيمة ، وعوجل بموت أبيه وهو فى نحو السادسة من عمره فحرم عطف الابوة وحمايتها ، ولكنه حرمان لم يصادف ضعفا فى مزاج نفسه فينهكها ويمحقها

وهى فى نواتها ، بل صادف منه قوة أصيلة فأعان ما ركب فيه من ميراث الجد والشعور «بالذات» والاعتماد على النفس فى تذليل المصاعب ومواجهة الناس ، حتى قيل إنه كان يتأبى على اللعب ولا يطيل المراناة عليه ، فكان « يخيب » فى ألعابه إذا أغراه باللعب داع من دواعى الطفولة الغالبة ، وسماه رفاقه من أجل ذلك « بالخيبة » كما روى بعض أتباعه الذين شهدوه فى طفولته وعاشوا بعده

وكان يعرض عن أخيه الصغير وأقاربه الآخرين حين يمعنون فى ألعابهم كما يمعن جميع الصغار ، ويقول فى لهجة الرجل الكبير المترفع : « هؤلاء صبية مدللون ! » لأنه راض نفسه على سمت الرجولة من صباه الأول ، وطفق من عهد الصبا ينظر إلى اللعب نظرة الرجال لا نظرة الأطفال

ولا يفوتنا أن نذكر فى هذا الصدد أن اللعب لم يكن فى ذلك العصر رياضة سائغة للصغار والكبار كما عرفناه نحن فى العصر الحاضر ، ولكنه كان اسفافا لا يليق بغير الطفل المدلل الكسلان ، فلما زينت خليقة الجد لسعد أن يكون رجلا قبل أوانه علم أنه لا يستطيع الجمع بين الطفولة والرجولة فى وقت واحد فأعرض عن اللعب وأبى أن ينزل نفسه منزلة الصغار المدللين ويتخلى عن وقار الرجال المحنكين

على أنه كان أفكه طبعا وأعذب خلقا وأروح سجية من أن تستغرقه الصرامة العابسة وتقتل فيه الأريحية الضاحكة ، لأن الصرامة العابسة لن تستغرق إلا نفسا يؤدها حمل الجسد فلا يدع لها فضلا من القوة تمرح به وتطرب ، ولم يكن سعد بالذى تستغرقه الصرامة فى الشيخوخة المحوطة بالأزمات والخطوب بله الطفولة الدارجة فى مهاد اللعب والمراح ، فانك لتعرف له فى الشيخوخة طرائف من الفكاهة والعبث بالخصوم لم تفارقها خفة الصبا وجدة الطفولة ، ولكنه علم فى نشأته أن اللعب ليس من شأنه فتجافى عنه وقصر فى ميادينه ، ولعله لو نشأ فى العصر الحاضر لكان له شوط

سابق فى الألعاب إن لم يكن من كبار اللاعبين . وقد كان يألف ركوب الخيل وهو يافع لأنه لعبة تليق بالرجال ؛ وظل يركبها فى القاهرة ويفضلها على المركبات إلى ما بعد اشتغاله بالمحاماة

تربى سعد بعد موت أبيه فى كفالة أخيه الأكبر وزوج خالته الشناوى أفندى ، وهو رجل حازم كريم القلب جم المروءة ، شملت مروءته الأتباع والخدم فضلا عن الأخوة والأقارب ، ومما يروى عنه أنه تجشم السفر من بلدته إلى القاهرة ليعود خادما مريضا سافر اليها فى صحبة سعد يوم قصد إلى الجامع الأزهر . وهى مبرة انسانية ، وهمة من همم الرآسة تزيدنا علما بشمائل هذا البيت وبما يفهمونه من معنى الوجاهة . وقد ورث الشناوى أفندى وجاهة أبيه من بعده وتولى رئاسة مجالس القضاء فى مركز دسوق ثم فى مركز زفتى

ورأى الأخ الكبير فى أخيه الصغير نجابة مرجوة ومخائل ذكاء ضن بها على الفلاحة والزراعة ، فعول على توجيهه إلى العلم وترشيحه للرآسة الدينية ، وأدخله المكتب ليتعلم القراءة ومبادىء الدراسة الميسورة فى المكاتب ، ويحفظ القرآن تمهيداً لأشخاصه مع بعض أفراد الأسرة إلى الجامع الأزهر لاتمام العلوم الدينية فيه

ولعل من حسن الشهادة لطفولة سعد أنه برم بالمكتب فى بداية عهده كما ينتظر من كل طفل مستقيم الطبع قوى الشكيمة يمتحن بتلك الأساليب العوجاء التى كان يجرى عليها التعليم قبل ثمانين سنة . فاشتد عليه أخوه مرة بعد مرة حتى اطمأن إلى المكتب ، وشاءت الأقدار أن توفر للصبى اليتيم كل ما يعين فيه عزيمة الجد وينجو به من وخامة التدليل التى يبتلى بها الأيتام الصغار فى حضانة الأمهات الشواب ، فكانت أمه تشتد عليه كاشتداد أخيه كلما أنست منه تقصيراً أو شعرت بحاجته إلى تقويم ، وكانت تشكوه إلى الفقيه ليضربه ويؤدبه كلما استوجب العقوبة . وكان الضرب إذ ذاك مصابا على الجسم ولم يكن مصابا على النفس ، لأن ضرب التعليم بركة وحسنة ؛

والسعيد السعيد من الأطفال من تلقى العلم صعباً شديداً تتضاعف فيه المثوبة والأجر بمقدار ما تضاعفت الصعوبة والشدة ، حتى لأوشكت السلامة من الضرب أن تعاب وأن تحسب نقصانا من حسنات الجهاد في سبيل العلم والدين !
وهـذه هي العقيدة التي شاعت بين الآباء والأبناء وبين المعلمين والمتعلمين فطهرت الضرب من هوانه ، وجعلته ألما لا تتبعه ذلة أو شماتة

ان الذي يعلم عن أمهات العظماء المصريين في القرن الماضي لقليل جد قليل ، ولكننا لا نحتاج إلى غير ما نعلمه لنعلم ان السيدة « مريم » رحمها الله كانت أما جديرة بنجلها العظيم . فهي في الثانية أو الثالثة والعشرين من عمرها عرفت كيف يكون الحنو الرشيد على الصغير اليتيم ، وعرفت كيف تحنو بالقسوة كما تحنو بالرحمة ، وعرفت كيف تغض عنه كما تهش له وتقبل عليه وتبتلت وهي في عنفوان الشباب لتعكف على تربية بنيها الصغار في غير شاغل يشغلها عن هذه الفريضة النبيلة . ولا شك أن سعداً قد ورث عنها كثيراً من مواهبه العقلية والنفسية ، واستمد منها كثيراً من البأس والاصالة ، وقد سئل في شيخوخته عن بعض ما يلاحظ عليه من التراوح بين الحماسة والاناة والثورة والحكمة فقال : « ان خلق والدي هو الذي يتجلى في حينما أقدم أو أثور . أما المرحومة والدتي فقد عرفت بين أهلها بالحكمة والدهاء والقدرة على ضبط النفس ، فكانوا يحتكمون اليها فيما بينهم من خلاف ويرجعون إليها في القضايا والمشاكل . فذاك هو خلق والدتي الذي يتجلى في عند ما ترونني أشير بالتريث والاناة »

ومن كمال عقل هذه الأم ولا ريب أنهـا ، وهي بنت الريف في ذلك العصر المتخلف ، كانت تنزل في بيت ولدها العظيم بالقاهرة بين عقائل الأسر اللواتي نشأن على التربية العصرية والمعيشة التركية فلا تشعر بينهن بغرابة ولا يشعرن منها بغرابة ، لأنها رزقت من رجاحة العقل وكرامة النفس ما يبوئها مكانة التوقير في كل بيئة وعند كل طبقة . وقد عاشرت كنتها الناشئة

على أحدث ماتكون ثقافة العصر الحديث فاتصلت بينهما صلة الرعاية والمحبة وماتت بين يديها ودفنت فى مدفن أبيها ، بعد مرض طال عليها وأضناها وصبرت عليه صبرها المأثور من صباها ، وقيل انه هو السرطان

لقد كانت ولا ريب ذات قسط عظيم من مجد ولدها العظيم ، وكانت ذكراه لها شهادة من قرارة نفسه بفضلها ، فقد كان يذكرها الى أخريات أيامه كلما عرضت مناسبة للكلام عنها ، ومن ذلك أنه عزى صحفيا مشهوراً فى فقد أمه فجاءه الصحفى يشكر له عزاءه ، فأطرق متأسياً وقال له : « يافلان . هذا مصاب عرفته قبلك . ان فقد الأمهات خطب وجيع ، وانهن حقيقات منا بكل حب ومبرة ، لأنهن يخلصن لنا الحب ويقبلن منا كل شيء »

وليس حب الأبناء للأمهات بغريب ، ولكننا لا نحسب القلب الكبير يصون فيه حبا طويلا لانسان دون أن يكون ذلك الانسان مستحقا له بالعدل وحسن التقدير ، ولو كان من الأمهات

دخل سعد المكتب فى نحو السادسة وانتهى منه فى نحو الحادية عشرة . ووضحت عليه فى تلك السن الغضيرة خصلتاه اللتان امتاز بهما فى جميع أدوار حياته — وهما الفهم والعزم — فكان يصحح كتابة اللوح من قراءة واحدة ، ويفرض على نفسه من الواجبات فوق مايفرضه المعلم ، فيعيد فى كل يوم ثلاثة أرباع المصحف وهو لايطالب بأكثر من إعادة ربعين ، حتى حفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يبق له ما يتعلمه فى مكتب البلدة ، فتردد سنتين أو ثلاثاً بين رشيد ومطوبس يحضر على الشيخ احمد أبى رأس الذى توفى أخيراً وهو شيخ معهد دسوق ، ويدرس النحو والفقه ويتلقى أحيانا أصول التجويد بالجامع الدسوقى والقراءة على الشيخ عبد الله عبد العظيم المقرىء المشهور فيه ، ثم صحت النية على إرساله من هذه الجوامع الصغيرة إلى الجامع الأزهر الكبير ، وهو قبلة طلاب المعارف الاسلامية

فى مشارق الأرض ومغاربها ، وغاية ما يطمح إليه الفتى المتطلع إلى مقام الإمامة الدينية .

طرب سعد لهذه الرحلة كما يطرب كل ناشىء إلى رؤية الجديد من البلدان والجديد من الناس ، ولا سيما القاهرة التى اجتمع لها من سحر السمعة وخلابة الأوصاف كل ما يشوق نفس الريفى المتشوف الطموح

وكان للأزهر فى الاسماع سحر كسحر القاهرة أو يزيد ، فهو مجتمع السادة علماء الاسلام الذين تُروى عنهم الكرامات وتُضرب بتقواهم الأمثال ، ينتهى إليهم فخر السلف الصالح وتراثه من العلم اللدنى والعلم المنقول ، ويتوافد عليهم الطلاب من تخوم الصين إلى عبر الأطلس ، فما أسعد الناشىء الذى يتاح له أن يشهد عجيبة القاهرة وعجيبة الأزهر فى رحلة واحدة . وما أحق سعداً على ما فيه من تشوف وطموح أن يطرب لذلك النبأ السعيد .

وينبغى أن ننسى الآن كثيراً وأن نذكر كثيراً لنقدر الأزهر كما كان يقدره أبناء مصر قبل مائة سنة .

فعندنا الآن مدارس ابتدائية فى معظم البلدان الصغيرة ، وعندنا مدارس ثانوية فى معظم عواصم الأقاليم ، وعندنا مدارس عليا وعلماء مشهورون فيها ، وعندنا أقدار رفيعة ومراتب شريفة لأولئك العلماء المشهورين ، وعندنا الوف من التلاميذ يتزاحمون على أبواب المدارس ويغبطون أنفسهم على نعمة الظفر بالقبول ، ويستطيعون أن يتدرجوا فى طلب العلوم العصرية من مكتب القرية إلى الجامعة المصرية ، أو جامعات أوربا الكبيرة .

عندنا ذلك كله الآن فينبغى أن ننساه كله لنفهم الباعث الذى أوحى إلى آل سعد أن يرسلوه إلى الأزهر دون غيره ، وأوحى إلى نفس سعد أن تغتبط بهذه القسمة وترتاح إلى هذه الأمنية .

فلم يكن فى إقليم الغربية على إتساعه مدرسة ابتدائية واحدة على النظام

الحديث يوم ان دخل سعد مكتب القرية ، ولم يكن فى القطر من المدارس الثانوية غير اثنتين إحداهما فى القاهرة وهى المدرسة التجهيزية بالعباسية التى أسست فى سنة ١٨٦٣ وسميت بعد ذلك بالمدرسة الخديوية ، والأخرى فى الاسكندرية وهى مدرسة رأس التين التى أسست فى السنة بعينها .

ولم تنشأ دار العلوم ، التى تشبه الأزهر فى بعض دروسه الا بعد قدوم سعد إلى القاهرة بسنة .

ولم يكن على أبواب المدارس القلائل طلاب يتزاحمون ، بل كان الطلاب وآباؤهم يصدفون عن أبوابها ويهربون من رواد الحكومة وهم يجوسون القرى لاختيار النجباء من الأطفال وإلحاقهم بالمدارس والبعثات . إذ كانت الحكومة متهمة فى قلوب الرعية لا تؤتمن على شىء بله الائتمان على الأبناء ، وكان التلميذ الذى فى عهدتها كالجندى الذى تسخره فى خدمة لاشرف فيها ، وتقذف به الى البلدان السحيقة بلا أجر ولا عناية ، وكان من الناس من يخاف المدرسة الحديثة على دين ابنه كما كان يخافها على حياته وسلامته ، لأنها كانت موضع ريبة بين جماعة الفقهاء الجامدين وجمهرة الأمة على الاجمال ، ولما تبددت هذه الأوهام لم تتبدد الا على بطء وكراهية ومقاومة ، ولم تكن الفئة المحدودة التى عرفت حقيقة التعليم الحديث وشاهدت بعض فوائده الفكرية والدنيوية بقادرة على اعداد الأبناء له من المدرسة الابتدائية إلى الثانوية إلى العالية ، لندرة المدارس فى أنحاء الريف وصعوبة إرسال الأبناء الصغار إلى الحواضر البعيدة

فاختيار سـعد للتربية الأزهرية ليس بغريب فى ذلك الزمن بل هو الاختيار القريب المعقول ، نعم انه لم يكن بالاختيار الوحيد المستطاع ولكنه كذلك لم يكن اقل من غيره فى النفع والسداد

وكأنما جاء سعد والاصلاح إلى الأزهر على موعد

فقد جاءه فى سنة ١٨٧١ ، وهى السنة التى تولاه فيها الشيخ محمد العباسى المهدى وشرع فى تنظيمه وتجديده ، فانشأ فيه بعد ولايته المشيخة بسنة واحدة

لجنة لامتحان الطلاب وإعطائهم اجازة العالمية ، ولم يكن لهذه الأجازة نظام قبل ذلك

وفى هذه السنة أيضاً قدم السيد جمال الدين الأفغانى إلى القاهرة ، وقدمت معه تلك الدعوة الجريئة الميمونة التى كانت تسير معه حيث سار

لقد كان التعليم فى الأزهر يومذاك تعليمين ، وكان المجاورون فيه فريقين

فريق المحافظين على القديم ، وفريق النازعين الى الجديد ، أو فريق الماضين على ما وجدوا عليهم آباءهم . وفريق المختارين لأنفسهم بهدايتهم وحسن توفيقهم

وكان على سعد أن يختار لنفسه بين الفريقين ، فالى أيهما جنح ؟ ومع من منهما القى بمصيره ومستقبل حياته ؟

إن الفصل فى هذه المسألة التى تتداول فيما تناولته مذاهب السلف والخلف معضلة كثيرة الشعاب تحتاج إلى عقل أوسع وأعلم من عقل يافع فى الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة على أكبر تقدير ، ولكنها لا تحتاج إلى طبع أكبر من ذلك الطبع ولا بديهة أعلم من تلك البديهة ، فحسب اليافع ان يكون ذا طبع يختار لنفسه وينفر من الاملاء عليه ليهجر الفريق الذى يمضى فى طريقه مغمض العينين ويجنح إلى الفريق الذى يفتح عينيه ، ويعتمد على رأيه فى الاختيار

وهكذا كان سعد ، وهكذا اختار

لقد تهدى إلى طريقه بوحى من البديهة فى تلك السن الباكرة ، ولكن عقله فسر لنا بداهته بعد خمسين سنة ، فقال فى خطبة القاها بالأزهر بعد عودته من أوربا فى سنة ١٩٢١ :

« جئت اليوم لأؤدى فى هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة ، وأقدم واجبات الاحترام لمكان نشأت فيه ، وكان له فضل كبير فى النهضة الحاضرة ، تلقيت فيه مبادىء الاستقلال لأن طريقته فى التعليم تربى ملكة

الاستقلال فى النفوس ، فالتلميذ يختار شيخه ، والأستاذ يتأهل للتدريس بشهادة من التلاميذ . الذين كانوا يلتفون حول كل نابغ فيه . ومتأهل له : يوجه اليه كل منهم الاسئلة التى يراها . فان أجاب الاستاذ وخرج — التلميذ — ناجحا من هذا الامتحان كان أهلا لأن يجلس مجلس التدريس ، وهذه الطريقة فى الاستقلال التى تسمى الآن خللا فى النظام جعلتنى أتحول من مالكى الى شافعى حيث وجدت علماء الشافعية فى ذلك الوقت أكفأ من غيرهم »

* * *

وامتحن سعد أساتذته كما قال فعرف الأساتذة الناجحين الكفيلين بالنجاح ، وما نظن أستاذاً أنصف فى امتحان تلاميذه كما أنصف هذا التلميذ الصغير فى امتحان أساتذته الكبار ، وأى امتحان للأساتذة وزملاء الدراسة كان يؤدى إلى انتقاء معلمين أفضل من محمد عبده وجمال الدين ؟ ؟ أو انتقاء زملاء فى الأزهر وخارجه أفضل من اللقانى وأبى خطوة وعبد الكريم سلمان وأديب اسحق ؟

ومن ذلك الحين القى سعد بسهمه على سهام دعاة الاصلاح غير مبال بالعواقب ، واشترك فى حركة الاصلاح بالقسط الذى استطاعه فى أثناء الدرس والطلب ، فألف جماعة من إخوانه الطلاب لاصلاح الأزهر وكتب منشوراً علقه فى سواد الليل على أعمدة الجامع يبين فيه مواضع الخلل ووسائل العلاج التى تنجع فى إصلاحه ، وثابر على حضور الدروس بين يدى الشيوخ النافعين من أنصار الجديد . فحضر « القطب على الشمسية » وبعض كتب التوحيد على الشيخ محمد عبده ، واختلف إلى مجلس السيد جمال الدين فى داره بخان أبى طاقية حيث كان يجلس لتعليم تلاميذه بعد أن حيل بينه وبين حلقات الجامع ، ويروى أنه قال بعد أن رأى السيد جمال الدين لأول مرة « هذا بغيتى ! » وان السيد جمال الدين استكتب تلاميذه موضوعا عن الحرية فأجاد سعد فى كتابته إجادة فاق بها أقرانه وأعجب بها أستاذه

فقال السيد « مما يدل على أن الحرية ناشئة فى مصر أن يجيد فى الكتابة عنها هذا الناشيء »

وخير ما استفاده سعد من جمال الدين — فيما نعتقد — هو هدايته إلى معرفة نفسه وهدايته إلى التعبير عن تلك النفس فى صور الخطابة والبيان

فقد كان جمال الدين زعيم حركة إصلاحية لابد لها من دعاية بالقول والكتابة ، فكان هو يدعو ويحب أن ينشر الدعوة على ألسنة تلاميذه ومريديه ، ومن ثم اتجه سعد إلى الخطابة والكتابة ، وسبر غور نفسه حين اشتغل بالتعبير عنها فى كلام مسموع أو مقروء ، وأقبل على المطالعة إقبال من يريد أن يفهم ويُفهم . فما هو إلا أن قرأ كتاب ابن مسكويه « فى تهذيب الأخلاق » حتى تجرد لتلخيصه — وهو دون العشرين — ونشط للكتابة فى الصحف والخطابة بين الاخوان ، فكان ذلك خير تعريف له بملكاته العقلية وملكاته البيانية ، أو خير هداية له إلى « معرفة الذات » والتعبير عنها بالأقوال والأعمال

وقد كان على رأس الوزارة فى ذلك العهد وزير خطير من رجال الأريحية والهمة الذين يبرزون فى عهود الظلم والاستبداد لأن الاستبداد يملك سلطان الخير والنية الحسنة كما يملك سلطان الشر والنية السيئة . وكان رياض يبجل جمال الدين ويحتفى به ويرجو النفع لهذا البلد من أعماله وأعمال مريديه . فرتب له عشرة جنيهات مشاهرة ، واستعان بمريده الأكبر الشيخ محمد عبده على تحرير « الوقائع المصرية » صحيفة الحكومة . فاحتاج الأستاذ إلى مساعدين له فى عمله ، ولم يجد بين تلاميذه من هو أقدر من سعد على المساعدة فى هذه المهمة . فسعى فى تعيينه لتحرير القسم الأدبى بالصحيفة الحكومية . وتم هذا التعيين فى خامس اكتوبر سنة ١٨٨٠ بمرتب شهرى ثمانية جنيهات ، وهو مرتب كبير على المبتدئين فى تلك الأيام ، لا يعطاه إلا رجل ظهر له امتياز نادر فى علم أو صناعة ، فأصبحت هذه الصحيفة الرسمية

صحيفة الثورة الفكرية ، تنطق بمبادئها ، وتنحى على الاستبداد ، وتبشر بالحرية والشورى !

***

لقد كان محمد عبده أستاذاً لسعد فى الدرس وقدوة له فى الخلق ، وكان سعد يدين له بالأستاذية ويكتب إليه بعد نفيه إلى سورية فى أعقاب الثورة العرابية كتابة التلميذ الأمين المخلص إلى الأستاذ الموقّر المحبوب المعترف له بالفضل والتقدم . فاذا قابلنا فى هذا المقام بين أسلوب محمد عبده وأسلوب سعد فى أوائل عصر النهضة الكتابية فليس من همنا أن نفاضل ونعادل ، وإنما نريد أن نبين مكان سعد من استقلال الطبع وقدرته اللدنية على الاتجاه بفكره إلى قصده على استواء لا يعوقه زخرف اللفظ وقيوده . فانظر مثلا إلى الأستاذ الامام وهو يقول فى مقدمة رسالة الواردات « الحمد لله الواجب وجوده ، العام جوده ، والصلاة والسلام على نبينا أحكم حكماء العالم ، ومن هو لأساطين الآلهيين خاتم ، أما بعد فيقول محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله ، الناشيء باقليم مصر بقرية تسمى محلة نصر ، خادم خدمة الحكمة ، المعرض عن نحو الكلام والكلمة ، المتخلى عن قيد لباس الطوائف ، إلى فضاء اقتناص صيد المعارف ، إنى كنت مشتغلا بطلب العلوم ، فبينما أنا حول الرياض أحوم ، إذ عثرت بآثار العلوم الحقيقية ، فشغفت بها حباً ولكن لم أجد من هى له طوية ، فحرت فى أمرى ، وأخذت أجيل فكرى ، وكلما سألت أجابونى بأن الاشتغال بها حرام ، أو تدنهى عنها علماء الكلام .... وبينما أنا كذلك إذ أشرقت شمس الحقائق فوضحت لنا بها رقاق الدقائق ، بوفود حضرة الحكيم الكامل والحق القائم أستاذنا السيد جمال الدين الافغانى لازال لثمار العلوم جانى »

إلى آخر المقدمة ، وكلها على هذا النمط الذى يكاد يلتزم السجع فى كل جملة ، وفى كل فقرة من جملة

فهذا أسلوب كان شائعاً فى ذلك العصر ، وكان الشيخ محمد عبده يلتزمه فى المقدمات أحياناً وفى الفصول من بدايتها إلى نهايتها أحياناً أخرى ، ولعل عذره من ذلك أنه كان أقدم أصحابه عهداً بالدراسة العتيقة ، فان كان هذا عذراً له فليس هو بعذر للكتاب الآخرين الذين لم يطيلوا الدراسة على النظام العتيق وكانوا يلتزمون ذلك الأسلوب فى غير المقدمات ، وظلوا على التزامه إلى مابعد الثورة العرابية بسنين

أنظر إلى هذا النحو من الكتابة فى أول مقدم جمال الدين وانظر معه إلى النحو الذى نحاه سعد حوالى ذلك الوقت فى فصوله بالوقائع المصرية ، ومنها فصل عن الشورى يقول فيه :

« المستبد عرفاً من يفعل مايشاء غير مسئول ، ويحكم بما يرسم به هواه وافق الشرع أو خالفه ، ناسب السنة أو نابذها . ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو مايضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ونفروا من ذكره لعظم مصابهم به وكثرة ماجلب على الأمم والشعوب من الاضرار ، وحق لهم النفور والاشمئزاز . إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالا ، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالا . بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً وتؤكل فيه الأموال أكلا لماً . وتسفك الدماء زوراً وتدمر البلاد تدميراً ، فلا تثريب عليهم إذا كرهوا سوقه فى سياق المدح ، ولو يراد به غير ماعرفوه

« ولقد تبين لك مما قدمناه أن الشريعة لا تبيحه ، وإنها توجب تقييد الحاكم بالسنة والقانون

« ومن البديهى الواضح أن نصوص الشريعة لا تقيدالحاكم بنفسها فانها ليست إلا عبارة عن معانى أحكام مرسومة فى أذهان أرباب الشريعة وعلمائها ، أو مدلولا عليها بنقوش مرقومة فى الكتب . ولا يكفى فى تقييد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها بل لابد فى ذلك من وجود أناس يتخلقون بمعانيها ويظهرون بمظاهرها ، فيقومونه عند انحرافه عنها ويحضونه على

ملازمتها ويحثونه على السير فى طريقها ، ومن أجل ذلك دعا سيدنا عمر رضى الله عنه الناس فى خطبته إلى تقويم ماعساه يكون منه من الاعوجاج فى تنفيذ أحكام الشرع الشريف . وقال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون) إذ لا نفى أن هذه الآية الشريفة عامة فى دعوة الملوك وغيرهم إلى الخير . وتأمرهم بالمعروف وتنهاهم عن المنكر ، ليقوم بها الدين ولا يخرج أحد عن حده ، حاكما كان أو محكوما ، وليس الأمر هنا للندب كما فهم بعضهم ، بل للوجوب والفرض على ماصرح به العلماء ، وقد فرض على الأمة الاسلامية أن تقوم منها أمة — أى طائفة — وظيفتها الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حفظا للشريعة من أن يتجاوز حدودها المعتدون وصوناً لأحكامها من أن يتعالى عليها ذوو الشهوات »

***

هذه فقرة من فصل « الشورى » تعمدنا أن تكون أكثر الفقرات سجعا وتقفية ، ولعلها أكثر الفقرات سجعاً وتقفية فى فصول سعد عامة ، فمن يقرأها لايسعه إلا أن يعجب لقلة التزام السجع فيها على النحو الشائع بين كتاب ذلك الزمان ، ومنهم استاذه ورئيسه فى تحرير الوقائع المصرية ، فان السجع فيها يعرض نفسه عرضا ويؤدى معناه كأداء الترسل المطلق بغير تكلف ولا تصيد ، وهو إنطلاق من قيود العرف له دلالة بعيدة المدى لا تنحصر فى الملكة اللغوية أو البيانية ، بل تدل على العقل والخلق وملكة التعبير فى وقت واحد ، وتنبىء عن نفس يتمكن منها معناها فتتجه اليه قدماً بغير التفات إلى الحواشى والنوافل ، وان استلزمها العرف وفرضتها العادة

***

لقد كان لقاء سعد لجمال الدين مرحلة فى حياته ، لأنه وجهه إلى وجهته وأقامه فى مقامه بين طلاب الاصلاح

ولقد كان اشتغاله بالوقائع المصرية مرحلة أخرى ذات شأن عظيم فى تاريخ حياته كله ، لأن العمل فيها لم يقتصر على تصحيح العبارات وكتابة المقالات الأدبية ، بل تناول نقد أحكام المجالس الملغاة وتلخيصها والتعقيب عليها ، فتفتحت أمام سعد أبواب الدفاع القانونى والدراسة القانونية ، وأبواب الدفاع السياسى والأعمال السياسية ، وهى الوجهة التى صمد عليها بقية حياته ، وتم عليها تكوينه وتثبيت مواهب عقله ، ولم يلبث على الاشتغال بها غير قليل حتى ظهرت كفاءته فى نقد الاحكام وفهم مباحث القانون وما يقابلها من الشريعة ، فانتقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية مرتبها فى الشهر خمسة عشر جنيها ، ثم انتقل إلى وظيفة ناظر لقلم قضايا الجيزة فى ديسمبر سنة ١٨٨٢ وهى كما قال فى خطبة ألقاها عند اختياره لمنصب القضاء : « أشبه بوظيفة القاضى ، إذ كان من خصائصه أن يصدر الأحكام فى كثير من المواد الجزئيـة » .

وشاءت المصادفات أو التوفيقات التى أشرنا اليها فى مستهل هذا الفصل أن تكون هـذه الأيام فاصلا بين عهدين فى حياة سعد ، وفى حيـاة الأمة المصرية .

فنقلته الوظيفة من الأزهر إلى الحكومة ، ومن العمامة إلى الطربوش ، ومن دراسة العلوم الدينية إلى دراسة العلوم القانونية

ونشبت الثورة العرابية فى تلك الأيام ، فانتقلت مصر بأسرها من حال إلى حال ، وانطوت فى تاريخها صفحة معلومة وبدأت فيه صفحة مجهولة وقدر لهذه الصفحة المجهولة أن تعود فتلتقى بتاريخ سعد فى صفحة واحدة

سعد من الثورة العرابية

إلى الوزارة

أخذ القرن التاسع عشر حصته من مصر كما أخذها من أمم كثيرة ، فثارت مصر فى أواخر القرن كما ثارت أمم البحر الأبيض المتوسط فى بعض سنواته الأولى أو الأخيرة ، ولم تثر إلا كعادتها فى كل ثورة : أى حين أزعجها الخطر فى عقائدها كما أزعجها فى مصالحها ، وخولفت أحكام دينها كما خولفت أحكام العقل فى سياستها ، فهانت الأرواح وضاعت الحرمات وكسدت الأعمال وغاض معين الأرزاق ، واستنزفت الحكومة أموال الرعية جباية ونهباً واحتيالا حتى لم يبق لها ما يستنزف . فكان الفلاح عاجزا عن سداد الضرائب المنوعة مرة فى العام وهى تجبى منه مرات لتنفق فى البذخ والسفاهة ، أو ليؤدى بها بعض ربا الديون الأجنبية التى أنفقت قبل ذلك فى البذخ والسفاهة : ظلم وإسراف وربا وفجور ومخالفة دين من جميع الوجوه . . . . وكان الحكام الذين جنوا كل هذا وجروا على الناس الخراب والضياع يتيهون كبرا واختيالا كأنهم أحسنوا الحكومة كل الاحسان وأسبغوا على الرعية نعمة الرغد والأمان ، ويستكبرون على المصرى أن يشكو ويستنصف لأنه فلاح مخلوق للسخرة والشقاء ! ! وما بهم فى حقيقة الأمر من كبر عنصرى ولا كراهية لعنصر الفلاح المصرى ، ولكنها الجهالة تسول لهم ما استمرؤه من المظالم وتعميهم عما يجرونه على أنفسهم وعلى غيرهم من الضنك والبلاء ، فلو أنهم كانوا حكاما فى بلاد الترك أو الجركس أو الأرمن أو مقدونية لظلموا إخوتهم وأبناء عمومتهم هذا الظلم وتصلفوا هذا الصلف : كما كان أمثالهم يصنعون هناك فى ذلك الأوان ، ولكنهم لسخفهم وغبائهم

أبو إلا أن يصبغوا الظلم بصبغة الحزازة العنصرية والاهانة القومية ، وان الظلم وحده لـكاف للتنفير والتخريب

هبت الثورة العرابية كما تهب العاصفة بعد طول السكينة ، فاشتركت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية ، وشايعها الجامدون والمصلحون على السواء ، لأن المظالم والمفاسد لم تدع للمصريين سلوة يتعزون بها أو مهرباً يثوبون اليه ، فمستهم مسا عنيفا فى إيمانهم الدينى وفى مصلحتهم الوطنية وفى نخوتهم القومية وفى أرزاق الأفراد وما يغارون عليه من حرمة مصونة ، ومن خصائص الطبيعة المصرية فى هذه الثورة ان رجال الدين والأزهريين جملة كانوا على رأسها وفى طليعة دعاتها ، خلافا لرجال الدين فى كل ثورة داخلية ، فان الطبيعة المصرية على ما نظن لم تكن لتسيغ ثورة ليس فيها « للمحافظة » مكان

لم تفلح الثورة العرابية لأنها أحيطت بدواعى الحبوط من الدسائس الخارجية ، ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ، ومن خطل الزعامة ، وعبث الدولة العثمانية

ولولا ذلك لسارت فى طريق أقوم من طريقها وانتهت إلى مصير خير من مصيرها ، ولكنها تعرضت لذلك جميعه فانتهى أمرها إلى الهزيمة ، وكانت نهايتها بداية احتلال أجنبى للبلاد

واعقب الثورة ما أعقبها من نكال وانتقام ، ومن تجسس وسعاية ، ومن خيانة الأصحاب ومكائد الاعداء . فنكصت الاخلاق شر نكوص ، وران اليأس على الضمائر ، فمات فيها رجاء الخير أو كرب أن يموت

***

اشترك سعد فى الثورة كما اشترك فيها أساتذته وبعض زملائه ، وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبات فى مرصد الشبهة من أنظار الحكام ، أعداء العرابيين

وكان فى وسعه — لو رضى ضميره — ان يعتذر ويتزلف كما اعتذر وتزلف مئات وألوف ، وان ينفض يده من أصدقائه المهزومين ويترامى فى أحضان أعدائهم الغالبين ، ولكنه أبى لرجولته ان يسومها هذا السوم ، وكره لخلائقه ان توصم هذه الوصمة ، وظل على وفائه لأصدقائه المبعدين يراسلهم ويراسلونه ، ويعتمدون عليه فى قضاء شئونهم فيقضيها لهم جهد مايستطيع ، وفى تاريخ الاستاذ الامام رسائل كتبها سعد إلى الاستاذ بمنفاه يتبين منها ألمه وعزاؤه وحالة النفوس والضمائر يومذاك ، وفى إحداها وهى مكتوبة فى أواخر سنة ١٨٨٢ يقول :

« توجهت إلى البيك صاحب تاريخ العرب وسألته اعارته ، فأجاب بأن محمود سامى أخذه منه وسافر ولم يرده اليه ، ثم هو يسلم عليكم أطيب السلام ويقول إنه مستعد لخدمة جنابكم فى أى شىء تريدون حسيا كان أو معنوياً ، وسأتحرى هذا الكتاب فى كتب سامى عند بيعها فاذا وجدته فيها اشتريته فى الحال وأرسلته إلى حضرتكم أو أحضرته معى إن وافق ذلك استجماعى لوسائل السفر . والحال العمومية على ما تركتها ، غير أن الناس أخذوا فى نسيان مافات من الحوادث وأهوالها ، وقلت قالتهم فيها ، وخفت شماتة الشامتين منهم ، وأصبح المادحون الانكليز من القادحين فيهم . وبالعكس . والكثير يتوقع انقلاباً أصلياً والله أعلم بما يكون »

وفى رسالة أخرى يقول — ويعنى الشيخ عبدالكريم سلمان — « أسفت بل خجلت مما بلغ المقام الشريف عن الشيخ عبدالكريم الفاضل ثابتا صدقه بشهادة من سئلوا من الصادقين . ولولا التحقق من سعة بال الاستاذ الكريم ومن وثوقه بى فيما أرويه لكان الأسف مضاعفا

« انى كما تعلمون كثير الاجتماع بهذا للشيخ ، وما سمعت منه ما يقصد به مس مقامكم الكريم ، ولم يتكلم أمامى يوم أن بلغه خبر الاعتراف باليمين « المعروف » الا بما معناه الأسف والاشفاق من عاقبة هذا الاعتراف »

ومن هاتين العبارتين يبدو لنا مبلغ وفاء سعد ومبلغ الثقة به في نفس الاستاذ الامام ، حتى أنه كان يرجع اليه في عتبه على خاصانه المقربين اليه ، ويبدو لنا كذلك أن سعدا فكر في كل شيء بعدنفي أصحابه — حتى الهجرة من مصر — ولم يفكر في التقلب ومصانعة الأحوال ، ونسيان الأصدقاء

وقد خطر له أن يستعيد وظيفته أو وظيفة غيرها في الحكومة فاذا بهم يسومونه من التزلف والتنكر ما لا يطيق ، فعدل عن التوظف وقبل أن يحترف المحاماة ، وفضل هذه الصناعة على انتظار الوظيفة بالتشفع إلى هذا واستعطاف ذاك

ونقول « قبل أن يحترف المحاماة » لأن المحاماة يومئذ لم تكن بالصناعة الشريفة التي نعرفها اليوم ، وإنما كانت صناعة وضيعة مبتذلة يشتغل بها من لايحسب « المرافعة » إلا مجالا للبذاء وطول اللسان ، ومن لايحسب النجاح في القضايا إلا ضرباً من الاحتيال و « الشطارة » يغش به القاضي ويغش به الخصم ويغش به الموكل ، ويعتمد فيه على الكذب والمراوغة والاختلاس ، ولم تكن للمحامي منزلة في نظر القضاء ولا في نظر العلية ولا السواد ، بل كانت كلمة من القاضي تكفي لفصله ، وكان كل رجل « مستور » الحالة يأنف من معاملته فضلا عن مزاملته ومصاهرته ، وكان اسم المحامي مساويا لاسم المزور كما قال سعد . فاتصل بهذه الصناعة « والخجل يستر وجهه لسقوط اعتبار من كانوا يتعاطونها » .... وقال في خطبته التي شكر بها من كرموه لتعيينه في مناصب القضاء قال : « اني اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلي وأصحابي وكلما سألني سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين ! وجملة القول أني كنت أجتهد أن لايعرفني إلا أرباب القضايا وان كنت أجهل ماذا تكون العاقبة

رضي سعد أن ينتمي إلى طائفة مزدراة ولم يرض أن يكون هو نفسه أهلا للازدراء ، بالتنكر لأصحابه والترامي على إقدام أعدائه

ولم يخف موقفه هذا على أناس من أعداء الثورة العرابية كانوا لا يفرقون في العداوة بين الملوم والمعذور والمدين والبرىء ، لأنهم كانوا بمرصد لكل ما بقي من آثارها وآثار دعايتها ؛ وكان الثائرون أو المتهمون بالثورة بين منفى أو سجين أو قتيل ، وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الأمور ؛ ومع هذا لم تزل الرجفة في قلوب أعدائهم يخافون ولا يهدأون ويظلون الى الانتقام ولا يرتوون . وغاظهم من سعد وبعض إخوانه أنهم لم يتزلفوا ولم يستغفروا ، واستكبروا ما في ذلك من التحدي لهم وقلة المبالاة بانتصارهم ، وما فيه من الانذار بعواقب هذا الاصرار ، وما عسى أن يختبىء وراءه من النيات والأفكار ، فظلوا يترقبون الفرصة السانحة أو يترقبون خلقها إذا هي لم تسنح كما يرومون

ونمى اليهم — أو زين لهم الوهم — أن سعداً وزميله في مكتب المحاماة حسين افندي صقر قد ألفا جماعة سرية سمياها « جماعة الانتقام » لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابيين ، فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت للنظر في قضيتهما لجنة مختلطة أسندت رآستها إلى القاضي البلجيكي فلمنكس «Flaminx» واشترك فيها حسين بك واصف وحامد بك محمود ومحمود بك سالم ومسيو دي هولتز Deholtz الذي زامل سعدا بعد ذلك في دوائر محكمة الاستئناف وندبه المستشارون للخطابة في الاحتفال الذي أقاموه لتوديع سعد عند اختياره للوزارة . وكان فلمنكس ودي هولتز من القضاة الأجانب المندوبين لاصلاح النظام القضائي وتنظيم المحاكم الأهلية

فلما نظرت اللجنة في التهمة لم تعثر بدليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بداً من تبرئة المحاميين المتهمين

ولكنهما بقيا معتقلين بعد إعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر ، لأن الحكومة عزمت على نفيهما إلى السودان ، وكلفت عثمان ماهر باشا

محافظ العاصمة أن يكتب المذكرة بطلب نفيهما لعرضها على مجلس النظار ، وأوشك الأمر بالنفي أن يصدر لولا أن وزير الحقانية فى ذلك العهد حسين فخرى باشا عارض فيه ، وقال ان صدوره بعد حكم البراءة يعد تحديا للقضاة الأجانب الذين جيء بهم لتنظيم القضاء فى البلد

فتأخر النفي وبقى السجينان معتقلين ، ولبثا فى السجن إلى أن اتصل خبر القضية بالمستر ماكسويل النائب العام فعجب لهذا التصرف المريب ، وأمر بالافراج عنهما على الفور

* * *

عاد سعد الى المحاماة بعد خروجه من السجن . عاد الى الصناعة المكروهة التى لا محيص عنها ، فاذا أردنا أن نعرف كيف تكون « الكرامة الشخصية » كافية وحدها لتكريم صاحبها على الرغم من ضعة الصناعة التى ينتمى اليها وشيوع العرف باحتقارها بين علية الناس وسوادهم - فسعد زغلول فى صناعة المحاماة هو المثل البارز لتلك « الكرامة الشخصية » أو تلك الكفاءة القوية ، التى لا تحتاج إلى سند من غيرها لتعلو وتنبه وتستكمل قسطها من المبالاة والتجلة والعرفان

فبالكرامة الشخصية وحدها أصبح المحامى سعد زغلول أهلا لمعاشرة الأمراء والاميرات على سنة المساواة ، فى زمن كانت فيه حدود الطبقات كمحارم الدين التى لا تأذن بسماح ولا هوادة

وبالكرامة الشخصية وحدها اصبح المحامى سعد زغلول اهلا لولاية القضاء . فى زمن كان فيه المحامى كالخادم عند القضاة ، وكانت كلمة واحدة من القاضى تكفى لحرمانه حق الاشتغال بهذه الصناعة

لم تهبط صناعة المحاماة بسعد زغلول كما كان يخشى ، بل كان سعد زغلول هو الذى ارتفع بصناعة المحاماة ، وهى معجزة خارقة لما اعتاده الناس ،

ولكنه لم يتكلف لها إلا ما تعوّد من عادة الجد والأمانة والعزة ، أو من طبيعة الجد والأمانة والعزة التى طبع عليها

كل ما صنعه لتقرير مكانته وتقرير مكانة المحاماة من أجله أنه كان سعد زغلول ولا زيادة . وقد سأله أحمـــد بليغ باشا فى لجنة الامتحان : ما هى واجبات المحامى ؟ فقال : درس القضية جيداً ، والدفاع عن الحق ، واحترام القضـــاء

وهذا كان كلامه ، وهذا كان عمله من يوم أن اشتغل بهذه الصناعة ، فلم يقبل قط الدفاع عن باطل ، ولم يرفض قط الدفاع عن حق ، ولم يحضر قط فى جلسة إلا وقد درس جميع القضايا التى حضر للمدافعة فيها ، دراسة لا يستدرك عليها القضاة ولا وكلاء النيابة ولا الخصوم نقصاً أو اهمالا فى موضع من المواضع . وكان من عادته إذا عرضت فرصة للصلح أن ينتهزها ويشجع موكله عليها برد « مقدم الأتعاب إليه » . فكان يقيد « مقدم الأتعاب » فى باب الأمانات لا فى باب الموارد ليقى نفسه ضعف نفسه كما كان يقول . حتى إذا أراد الموكل الصلح رد إليه ماله وقال له : هذه أمانتك ردت إليك

واشتهرت أمانته وإخلاصه فى عمله بعد فترة وجيزة ، فملأت شهرته القطر من أقصاه إلى أقصاه ، وأصبح توكيله فى قضية مدنية أو جنائية ضماناً لكسبها وخذلان خصومه فيها ، ووثق به القضاة فأصبح قبوله القضية بمثابة حكم قاطع فيها ، وحرص كل صاحب دعوى على أن يكون سعد معه ولا يكون عليه . ومن المتقاضين من كان يوكله ويبذل له الأجر الوافر لارهاب خصومه باسمه . ولو كان حقه أظهر من أن يحتاج إلى دفاع

جاءه رجل من القليوبية يستحق عند آخر ديناً يبلغ الخمسة والثلاثين جنيهاً بوثيقة مكتوبة . وكان [illegible] ينكر الدين ويستند فى انكاره إلى « مخالصة » مزورة بامضاء الدائن . فقال سعد لصاحب القضية : إن الأمر لا يحتاج إلى

[illegible] إنك إذا اعتمدت على وثيقتك وطعنت بالتزوير فى المخالصة الباطلة [illegible] الحكم بغير حاجة إلى توكيل يكلفك كثيراً أو قليلا من المال . فأبى [illegible]ل إلا وكالة سعد ، ودفع له خمسة وعشرين جنيها مقدماً وهو يعد بدفع [illegible]ـة وعشرين أخرى عند انتهاء القضية . وصدر الحكم كما كان ينتظر بالزام [illegible]دين مبلغ الدين كله والمصاريف ، وماهى إلا أيام حتى جاءه الرجل بالمبلغ المتأخر . . . فعجب سعد لأمره وسأله عن سر هذه الحكاية وهو لا يصدق أن تاجراً رشيداً يكلف نفسه خمسين جنيهاً من أجل خمسة وثلاثين مضمونة كل الضمان ، فقال الرجل : « إننى رجل كثير المعاملات ، وبين عملائى كثير من المماطلين ، فاذا علموا أنك وكيلى استرحت من شرور كثيرة ، وخاف منهم من يماطل ويطمع فى الروغان أن يضطر لا محالة إلى سداد الدين ومعه مصاريف القضية ومصاريف المحامى سعد زغلول . فأنا لا أبذل الخمسين بذلا ولكنى أفتدى الألوف بهذه الخمسين ! »

فسر سعد بهذه الثقة ، وأقسم على صاحب الدعوى ليردن إليه مقدم أتعابه ، فقبله بعد تشديد طويل

وجاءه وجيه من اقليم المنوفية متهم بتزوير عقد يدعى به امتلاك ثمانية عشر فداناً لبعض أقربائه ، ورجاه أن يقبل الدفاع عنه فأبى كل الأباء ، ولم يقبل رجاءه إلا بعد اعترافه بالتزوير ، وكتابته إشهاداً على نفسه بالنزول عن الأرض لأصحابها ، يحفظه عنده ليسلمهم هذا الاشهاد بعد صدور الحكم بالبراءة ، وقد كان ما أراد

كان هذا المثل القليل النظير — بل المثل الوحيد — كافياً للسمو بصناعة المحاماة عن مهانة الابتذال ، وتطهيرها شيئاً فشيئاً من أدعيائها الذين عرضوا للناس من صناعتهم أسوأ الأمثال . فهذا محام يقيم الحجة ويكسب القضايا دون أن يشتم ودون أن يخون ودون أن يشتط على الموكلين ، فلا محل فى الصناعة — مع هذا المثل — إلا لمن سار على هذه السنة وتخلق بهذه

الخليقة ، ولا رواج لمحام غير مستقيم بعد أن وجد أمام الناس مثل الا[illegible]
النافعة ، سواء عند المستقيمين وغير المستقيمين ، ماداموا من طلاب ا[illegible]
وأصحاب الحقوق

ومن طرائف سعد ماحدثني به في هذا الباب ليقيم الدليل على أن الاستقامة تبعث الثقة بصاحبها بين أهلها وغير أهلها ، وكنت قد دخلت عليه بعد ظهور نتائج الانتخاب سنة ١٩٢٦ أهنئه بفوزه . فسألني سؤاله المعتاد : ما أخبارك ؟ أو ماقولك اليوم ؟

قلت كلها أخبار خير يادولة الرئيس . شيء لم يكن في الحسبان . قال متهللا أو ليس كذلك ؟ ثم أبدى ثقته بعناية الله وقال : إنها نتيجة لو توسلنا إليها بغير وسيلة القصد الصريح لما بلغناها

وتبسط للكلام كعادته حين يستريح بعض الراحة من همومه الكبيرة فقــــال :

« إن استقامة القصد قلما تخيب عند مستقيم أو غير مستقيم . أذكر انى كنت في مكتبي أيام المحاماة وإذا بسيدة في زى نساء البيوتات تدخل المكتب وتحييني تحية الأدب والاحتشام ، فأشرت إليها بالجلوس والتفت إليها بعد أن فرغت من عمل الحاضرين أسألها : من السيدة التي شرفتني بهذه الزيارة ؟ قالت : محسوبتك ع . اسكندر . . . . اسم امرأة من صواحب البيوت المريبة المشهورة في ذلك الحين . فما سمعت ذلك الاسم حتى ثارت ثائرتي وعجبت للوكيل كيف سمح لها بالدخول وكيف اختارتني هي لقضيتها أو للمسألة التي قصدتني لأجلها . وخاطبتها بكلام قارص لم أرع فيــه حق الأنوثة . فلم تحر جواباً وتركتني أقول ماأريد . حتى إذا هــدأت ثائرتي وسكت قالت لي : أتسمح لي بكلمة ؟ قلت تفضلي ! قالت : إن الناس إذا رأوني عندك في قضية كان هذا شهادة لك لاعليك . إذ لو كنت أنت من معارفي لما صدقوا انني أثق

بك وائتمنك على المصالح ، ولولا انك مستقيم لما جئتك اليوم ، وإلا فان زوارى المحامين كثيرون لم أفكر فى واحد منهم لأنى أعرفهم ، وفكرت فيك لأنى لاأعرفك ولا أراك فيمن أراهم كل يوم ... »

قال رحمه الله : فسمعت كلاماً أريباً ولباقة معجبة ، وسرتنى هذه الشهادة بالسمعة الحسنة من صاحبة السمعة السيئة !

***

وهنا يحق لنا أن نسأل :

ترى لو لم تلجىء الضرورة سعداً إلى مراس هذه الصناعة المكروهة على مضض — أما كان من الجائز أن يتغير تاريخه كل التغير ، وأن تحتجب فيه المزايا البيانية التى رشحته لزعامة الأمة المصرية ؟

إنه كان على التحقيق سيغدو عظيما نافعاً حيث كان ، ولكننا لا نعرف لزعامة سعد طريقاً كان أقرب إليها وأشبه بها من المحاماة . لأنها مجال كل مزية كبيرة فى طبعه وفكره ولسانه : هى هيأت له وسائل النمو على منبته وفوق جذوره ، وهى التى أتاحت له فرصة طويلة لتفتيق ذهنه وتجويد ملكاته ، وهى شحذت فيه بديهة المنطق وقريحة البيان ، وصانت قدرة الخطابة فيه عن التعطل والركود ، ولم تحرمه تلك الفضيلة الأصيلة التى ورثها عن آل أبيه وآل أمه ، وهى فضيلة النجدة والدفاع عن المظلوم .

« عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » ... ومصداق هذه الآية الحكيمة يمر بنا فى كل ترجمة معروفة ، ويستطيع كل امرىء أن يراجع سيرته وسير معارفه فيرى مصداقها يتكرر فى حياته وحياة غيره : كم أمنية يتلهف عليها المرء ثم يهنىء نفسه بفواتها ؟ وكم نكبة يتشاءم بها ويجتهد لاتقائها ثم تنقلب يمناً عليه وهداية له فى الحيرة ؟ يتفق ذلك فى حياة العظيم كما يتفق فى حياة الصغير ، ويشاهد مع النجاح كما يشاهد مع الاخفاق ، وفى ترجمة سعد

مواقف عدة يتمثل فيها المتمثل بتلك الآية الحكيمة : وفى مقدمتها على ما نعتقد موقفه من المحاماة

لقد خسر سعد وظيفته على كره ، وقبل المحاماة على كره ، وعدها صناعة لا يجمع بينه وبينها إلا عثرة الجد ونكد الدنيا وخيبة الرجاء ، ولكنه لو فكر بعد ذلك بعشرين سنة وفكرت معه هذه الأمة لما اختار لنفسه ولا اختارت له الأمة غيرها صناعة . فكم يكره الانسان من تجربة وهى خير مأمون ! وكم يحب الانسان من أمل وهو شر وخيم !

* **

بعد ثمانى سنوات أو تسع من اشتغال سعد بالمحاماة عرضت عليه وظيفة « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف فى سنة ١٨٩٢ فقبلها على ضآلة مرتبها بالقياس إلى ما كان يربحه من المحاماة . إذ كان هذا المرتب خمسة وأربعين جنيها ولم يكن ربحه من مكتبه يقل عن خمسمائة جنيه فى الشهر ، أى أكثر من عشرة أضعاف مرتب القضاء

وقد تبع فى ولاية القضاء خطوات استاذه الشيخ محمد عبده كما تبعه فى الدراسة الأزهرية وفى مصاحبة جمال الدين وفى تحرير الوقائع المصرية ، وكان الشيخ محمد عبده هو صاحب الاقتراح فى تعيينه ، لا مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء كما تبادر إلى أوهام بعض الناس بعد ذلك ، لحسبانهم أن مصاهرة رئيس الحكومة هى السر فى تميز سعد بتلك الوظيفة !

والحقيقة ان سعداً لم يصاهر مصطفى باشا الا بعد تعيينه فى القضاء بأربع سنوات ، ولم يستفد درهما واحدا علاوة على مرتبه بفضل تلك المصاهرة ، إذ كانت الترقية فى مناصب القضاء العليا لا تجرى لذلك العهد الا بترتيب مقدور ونظام محسوب لا استثناء فيه

وكان سعد أول محام أسندت اليه وظيفة القضاء ، فكان هذا التعيين خليقا أن يقع من الناس موقع الأمر المستغرب المفاجىء ، ولكنه على نقيض ذلك

قوبل بالتأمين والموافقة البدهية كأنه أمر منتظر لا غرابة فيه . وابتهج به المحامون كما ابتهج به القضاة ، فأقاموا له حفلا كبيراً أعربوا فيه عن شكرهم لهذا الاختيار واغتباطهم بهذا التعيين ، قال فيه وكيل المحكمة — اسماعيل صبرى (بك) الشاعر المعروف — « ان تعيين حضرة سعد أفندى زغلول عضوا فى محكمة الاستئناف دليل على أن المحاماة والقضاء شيئان ضريعان » . .

وألقى بعض المحامين كلاما يدل على حقيقة العلاقة بين القضاء والمحاماة فى تلك الأيام ، لعل أصرحه وأقربه إلى الغرض كلمة حسن أفندى الشمسى وابراهيم أفندى اللقانى لأنهما قد عمدا الى الهدف فى تلك المناسبة دون الاطناب فى التحية والمجاملة ، فقال حسن أفندى الشمسى : « أنت أيها الفاضل أدرى باحساساتنا من جهة القضاة ، وكثيرا ما كنت معنا حينما كنا نكيل فى ذكر كل واحد منهم بالكيل الذى يستحقه ، وقد علمت أن فى القضاة من يتغالى فى حب الاستقامة حتى ارتاب أن يكون فى طائفتنا مستقيم . فبك اليوم نأمن على أنفسنا من مثل هذه الأفكار . فكن واسطة بيننا وبين حضرات القضاة لتوفيق ما بين الاحساسين ، ان كان ثم اختلاف »

وقال اللقانى : « ياسعد . وفى هذا اللفظ من معانى الاجلال والتعظيم ما يكفينى كلفة المقال . فياسعد قد عز على القول فى هذا المقام مع مالى من الاثرة والاختصاص بك ، والاحتفاظ على جليل فضلك ، الى حد يحتبس معه لسانى فى البيان فأقتصر الآن على أن أهنئك من قلب يخالطه الأسف على انسلالك من بيننا وقد كنت واسطة عقدنا ، وبقدر هذا الأسف نهنئك على اتصالك بخطة القضاء . ولكن علام ؟ هل انتقلت الى مقام تكون أثرى وأوسع دنيا مما كنت فيه ؟ كلا . بل إلى مقام يحبس فيه رزقك على راتب زهيد . . . فعلام نهنئك ؟ هل انتقلت الى مقام تزاول فيه علما لم تكن تزاوله ، أو تزداد سعة منه وقد كنت فيه قصير الباع ؟ كلا . اللهم الا أن يكون علم الاقتصاد ! ! فبأى شىء نهنئك ؟ نهنئك لأنك كنت تناضل عن الحق ،

وتحارب الانصاف ، وتجاهد للعدل ولم يكن بيدك ، فأصبحت والعدل بيدك يطلب منك الحق . . . »

فهاتان الخطبتان — فضلا عن اشتمالها على القول المفيد والتعبير الصادق — تدلان على بعض البواعث التى بعثت سعداً الى قبول القضاء ، وتدلان من وراء ذلك على بواعثه النفسية فى جميع الأمور على وجه التعميم

قال سعد فى شكره للمحتفلين به تلك الليلة :

« سادتى . تعلمون ان الحق صعب الاكتشاف ، وأن الحقيقة إذ تكون ضالة تتشعب طرق نشدانها على الباحث ، ويعلم الله كم من ليال مضت ما كان أمرها عندى . لا لأنى كنت فى عيش ضنك ولا لأنى قليل الميسرة ، ولكن لأن الحقيقة ضائعة لا أجدها فى طريق نشدانى لها ، بين أناس عهدت اليهم أمانة ولا من يؤديها منهم إلى أهلها . كنت أرى القانون يكرهنى على احترام القضاة وضميرى يأبى الامتثال لاحترام كثير منهم ، فكنت أجمع بين الاحترام والتحقير ، ولا استطيع التوفيق بين الظاهر والباطن ، فأعجبوا أيها الأفاضل من مطيع غير مطيع ! ولا جناح على لأن القوانين لاحكم لها على الأسرار والضمائر . أقول الحق إنى كنت أسأل من القاضى حقا ومن النيابة واجبا فلا أجد هذا ولا ذاك . أما الآن فكلنا يعترف فى سره وعلنه بأن القضاء ارتقى ، والحق عنده مسئول »

ان سعداً الصريح فى كل مقام ، وسعداً المطبوع على اعتبار الحقائق الواقعية والمقاييس العملية ، وسعدا المزدرى بالمال فى سبيل كرامته أو فى سبيل فرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين ، لهو سعد الذى يتجلى لنا فى هذا الموقف أوضح جلاء

لقد استطاع الرجل أن يصبح علما فى الشرف والكفاءة بين طائفة كانت محرومة من الشرف والكفاءة . ولكن هل استطاع أن يخرس الألسنة التى تتمحل الأسباب لانكار الفضل كلما وجدت ذريعة الانكار ؟ وهل استطاع

أن يمنع النفوس الحاسدة أن تسف وتلؤم وتبحث عن الاساءة بما فى وسعها من غمز وتعريض وتجاهل واضطغان؟ هؤلاء لا يثنيهم علمهم بفضل المحسود عن الكيد له والاستطالة عليه . بل فضل المحسود وشهادة الناس به هما باعث الكيد والاستطالة وعلة البغض والدسيسة ، وأنهم ليزيدهم ضراوة بالايذاء ان يعتصم المحسود بأنفته ويغار على حوزته ، وأن يعرف قدره ولا يفرط فى حقوقه ، فذلك قمين أن يهيج حفائظهم ويهبط بهم إلى مادون حضيضهم ، ويخيل الينا أن سعداً قد لقى الكثير من سفساف هؤلاء الحاسدين الصغار من أصحاب المناصب والمراسم ، ولو شاء لأعرض عنهم واكتفى بما يعرفه الناس من قدره وأقدارهم ، ولكنه رجل عملى لا يرضيه من الاقناع إلا الافحام العملى والارغام العملى ، وإلا الواقع الذى تبطل معه المكابرة والملاحاة ، فجوابه على من يستطيل عليه بمنزله أن يحتل هو تلك المنزلة ، ويريح نفسه من « عناء التوفيق بين الباطن والظاهر وبين الضمير والقانون » كما قال ، وتلك طبيعة فيه لا نظنه كان قادراً فى يوم من الأيام على الاغضاء عنها والتهاون فيها ، سواء فى أيام المحاماة أو القضاء أو الوزارة أو الزعامة

وشبيه بقبوله القضاء اجتهاده فى تحصيل إجازة الحقوق وهو فى نحو الأربعين ، قاض كثير الأعمال ، وزوج حديث عهد بالزواج

فقد أبدى رأياً فى إحدى المسائل الفقهية فعجب رئيس الجلسة الانجليزى لصدور هذا الرأى منه ، أو تظاهر بالعجب وهو يقول له : إن هذا الرأى لحقيق بمن درسوا العلوم التشريعية وأحرزوا فيها الاجازات من أمثال فلان وفلان ، ولا ندرى لماذا خاطبه رئيس الجلسة بهذه العبارة . فلعله أراد أن يغض من عزته ويسيء اليه ، ولعله لم يفطن لموقع العبارة من نفسه ولم يتجاوز بها عادته من الصراحة والخشونة . ولكن سعدا أحس منها أنها تصغير له واستطالة عليه بالشهادات بين زملائه ، فكان جوابه عليها ثلاث سنوات فى دراسة الفرنسية والعلوم التشريعية ! والحصول على الاجازة « فى سنة

١٨٩٧ » بدرجة متفوقة ، وهذا جواب بالعمل لاموضع بعده لمكابرة ولا حاجة معه إلى كلام !

ومن ثم تتجلى لنا البواعث الكبرى فى نفس سعد إلى العمل فى كل ميدان لا فى القضاء وحده ولا فى المحاماة وحدها ، وهى العزة والكرامة وفرض هذه الكرامة على المكابرين والمتعنتين كلما وجب أن تفرض ، وفى هذا السبيل يهون المال ، ويهون العناء ، ويهون كل شىء

بيد أننا حريون أن ننظر اليوم إلى التعيين فى مناصب الحكومة بغير العين التى كانوا ينظرون بها اليه قبل أربعين سنة ، فان وظائف الحكومة اليوم فائضة بحاملى الشهادات المستجمعين لشرائط الاستخدام ، لايكون التهافت عليها إلا علامة عجز عن أعباء الحياة ورغبة فى التواكل والخمول ، أما قبل أربعين سنة فقد كان البحث عن الموظف الكفؤ — ولا سيما فى القضاء — مشكلة قومية من أعسر المشكلات ، وكان ملء الوظائف بذوى الكفاءة والنزاهة عملا وطنيا جليلا يساوى الاشتغال اليوم ببناء المصانع وتأسيس الشركات ، وكانت قلة الموظفين الأكفاء الأمناء حجة للأنجليز على المصريين فى دوام الاحتلال . ثم كان سعد أول محام انتقل من المحاماة إلى القضاء وأثبت أن المحامى لا يقل عن القاضى فى فضله أو فى مكانته الرسمية والاجتماعية ، وهى مرحلة ذات بال فى تاريخ الوظائف وتاريخ المحاماة وتاريخ سعد وتاريخ التقديرات الاجتماعية ليس الاعراض عنها بمعقول ولا بمحمود . وإذا كان الاقبال على الوظائف الحكومية اليوم دليل العجز عن أعباء الحياة الحرة فمن ذا الذى يقول إن سعدا قبل الوظيفة لعجز عن تلك الاعباء ؟ بعد أن نال من الصيت والكسب فى عالم المحاماة ما نال ؟

لقد أنصف سعد صناعته وأنصف كرامته ولم يظلم إلا نفسه بقبوله تلك الوظيفة التى تحد من رزقه على قول زميله . بل أنصف القضاء والقضاة كدأبه فى تعظيم كل عمل يتولاه : وقلما صان كرامته أحد إلا سرى الصيان

الى العمل الذى هو فيه ، وهكذا أصبح من العسير بعد أن أصبح سعد قاضيا أن يعامل القضاة بغير مايجمل ويليق بحرمة القضاء ، وأول مابدا من ذلك أنه استنكر من وزارة الحقانية أن تعلن خطأ القاضى فى رسائل رسمية تذاع على جميع المحاكم ببيان الخطأ وتصحيحه حسبما تراه الوزارة ! فعدلوا عن الاعلان الصريح شيئا فشيئا إلى توجيه الرسالة سراً إلى صاحبها المقصود ، وكتمان اسمه فى الرسائل التى تذاع على جميع القضاة ، وقس على ذلك نظائر شتى من معاملات كل ساعة ومناسبات كل حالة ، مما يحدث ويتكرر يوما بعد يوم ، ويكون له أبلغ الأثر فى ترقية القضاء ، ولكنه لا يدخل فى إحصاء

سمعت من السيدة الجليلة صفية زغلول أن سعداً كان ينذر فى أوائل عهده بالمحاماة لئن أربى دخله على ستين جنيهاً فى الشهر ليدافعن عن الفقراء الذين يقصدونه بغير جزاء .. وسمعنا كثيراً عن قضايا الفقراء التى كان يهتم بها كاهتمامه بالقضايا التى يتناول عنها أحسن الأجور ، بل سمعنا عن دستوره المشهور الذى فرض به على نفسه أن لا يطلب فى قضية أكثر من خمسمائة جنيه بالغا مابلغ شأنها من الضخامة وكائنا ما كان أصحابها من اليسار . وقد ظل يذكر نذره للفقراء أيام المحاماة إلى ما بعد قيامه بالنهضة الوطنية الأخيرة . فقال لقرينته الجليلة : « الآن نوفى كل مافاتنا من دفاع عن المظلومين · فهذه قضية المصريين جميعاً ، والغنى منهم فى طلب الاستقلال فقير »

لكننا نعتقد أن المظلومين والضعفاء الذين أنصفهم سعد بالحكم لهم أضعاف المظلومين والضعفاء الذين استطاع أوكان يستطيع أن ينصفهم بالدفاع عنهم ، ففى كل قضية نظرها مظلوم على الأقل قد أمن الجور أو استرد حقه المضيّع ، واشتهرت معدلة القاضى سعد فى أنحاء البلاد فاستطاعت كل مدينة أو بلدة أن تتحدث عن مأثرة من مآثره فى فض المشكلات وجلاء الخفايا والضرب على أيدى أصحاب المطامع والألاعيب · ومن هذه المدن مدينة فى أقصى صعيد مصر هى اسوان بلدة كاتب هذه السطور . ففيها أيضا سمعنا قبل

نيف وثلاثين سنة بحكم من أحكامه فى قضية ولا كالقضايا . تقلبت بين المحاكم من اسوان إلى قنا ومن قنا إلى القاهرة زهاء عشر سنوات ، ولم يكتب لها الفصل الأخير إلا على يدى سعد زغلول

كان صاحب الدعوى فقيراً لا يملك شيئا لأن ما يملكه كله قد استولى عليه خصمه وهو غائب منقطع فى السودان أيام الثورة المهدية ، وكان خصمه رجلا غنياً مفرط الذكاء شديد العناد واسع العلم بالحيل القانونية التى تعوق تنفيذ الأحكام أو تؤجلها من موعد إلى موعد ، ملما بمداخل الدواوين ومخارجها وطرائق النفاذ إلى الموظفين بالشفاعة تارة وبالهدية تارة أخرى ، وكان قد استولى على ملك غريمه فأصلح فيه وبدل أيام كان هـذا الغريم مهاجرا فى السودان على عهد الدراويش ، لا ترجى له عودة أو يظن أنه فارق الحياة . فلما فتح السودان وأبيح النزول منه وعاد صاحب الملك إلى بلده يطالب حقه لم يجد سميعاً ولا مجيباً . وأصبح — وهو الغنى — فقيراً حائرا لا يعرف كيف السبيل إلى القضاء ، ولا يكافىء خصمه فى المال ولا فى الحيلة ولا فى المعرفة بلجاج المقاضاة ، أو أصبح كما كان يقول لمن يلقاه وهو فى حيرته لا يدرى من وسيلة غير الشكاية والتشهير : « غنّمنى — أى نهبنى — الدراويش فى الغربة وغنمنى هذا الرجل فى بلدى . . . »

وطالت السنوات بالقضية ولا جدوى ، فكلما دنت من الحكم احتال الخصم الغنى الذكى فى تأجيلها إلى أمد بعيد ، وكلما صدر حكم فيها احتال فى تعويقه بالتماس أو اشكال أو ما شابه ذلك من أحابيل التنفيذ ، وأيسر حيله فى ذلك أن يعمد إلى علم أجنبى يرفعه على الدور والدكاكين ، ويقيم إلى جانبه يونانياً أو إيطاليا فقيراً يتصيده من أنحاء أسوان بأبخس الأجور

ويئس صاحب المال من رد ماله فهمّ أن ينزل عن بعضه وفاتح خصمه فى الأمر فأبى وأعرض عنه ، لاعتزازه بمكانته ويقينه من غلبته ووصول الخلاف فى القضية إلى أقصى مداه ، فانقسمت أسوان إلى معسكرين متناظرين

على ماجرت به العادة بين أهل الريب فى أمثال هذه القضايا . . . واشتهرت القضية بين الظرفاء من قراء الصحف « بقضية « دريفوس » !

ثم انتهت إلى مرحلتها الاخيرة فى القاهرة ، فاجتمع أحد أنصار الخصم الغنى الذكى بأحد أنصار الغريم الفقير ، وكان الأول ثملا لا يضبط لسانه فزين له السكر أن يغيظ صاحبه فراح يهزأ به ويقول له : « عوضكم الله فى القضية خيرا . إن المال قدلعب فيها لعبه الذى لايخيب ، وإن فلانا قددفع إلى فلان الف جنيه ووثق من النتيجة ، فلم يبق لكم إلا أن تنطحوا الجبل ! »

وأسرع من سمع هذا الكلام الى نائب أسوان فى مجلس الشورى ، وأسرع هذا إلى الاستاذ الامام فى عين شمس ومعه الرجل المنكوب وهو يكاد يجن من الفزع واليأس بعد أن أصبح على مقربة من النهاية ، وكان نائب أسوان يزور الأستاذ الامام لزمالة له فى المجلس ، فقص على الأستاذ ماسمع وترك الرجل يقص عليه ماجرى له من السودان إلى القاهرة ، فأدركت الأستاذ تلك النجدة التى اشتهر بها واشتهر بها أشباهه من تلاميذه ومريديه ، وسعى إلى الاطلاع على القضية بحذافيرها فأجيب فى وزارة الحقانية إلى طلبه لما كان له من المنزلة وعلو الكلمة ، وما هو إلا أن استوعب أوراقها حتى علم صدق الرجل وأحس ما أصابه من الحيف والكمد والحيرة فى السنوات الطوال التى قضاها بين انتظار يتلوه انتظار إلى غير قرار ، فتارة ينتظر مناقشة الخبراء وتارة ينتظر حكم القضاء ، وتارة ينتظر التنفيذ أو الفصل فى التماس أو إشكال أو استئناف ، وهال الأستاذ أن يهضم صاحب الحق هذه الهضيمة بين سمع القانون وبصره ، فخف إلى الروساء فى وزارة الحقانية فأفضى اليهم بشكوكه واقترح عليهم أن يدفعوا الريبة باحالة القضية إلى دائرة يرأسها سعد زغلول ، فقبلوا اقتراحه

وجاء يوم الجلسة (التاسع من شهر مايو سنة ١٩٠٥) والخصوم لا يعلمون بشىء مما حدث ، واذا بهم يجدون دائرة غير الدائرة ، ويباغت الغنى الذكى

فيلغى توكيل محاميه ويتحيل بذلك لتأجيل القضية إلى جلسة أخرى ، فحبطت جميع حيله ، ومضى الفقير المظلوم يشرح مصائبه ومتاعبه ويقول على عادته فى ختام كل شكوى : « الدراويش غنموني فى السودان وهذا الرجل غنمني فى أسوان» . . . والتبست العبارة على سعد زغلول وسأل عن معناها ففسرها له بعض الأسوانيين الحاضرين فى الجلسة . فقال للرجل مبتسما : « دراويش وراءك ودراويش أمامك يامسكين » ... وفطن محامى الخصم لمعنى مارأى وما سمع فجمع أوراقه والتفت إلى صاحبه يقول له : « لا فائدة ! » . . . وقد صدق حدسه وصدر الحكم على أثر ذلك بتأييد حق الفقير المظلوم

* * *

فاذا كانت إغاثة المهضومين فى المحاكم على هذا النمط فليس لهم أن يأسفوا لانتقال سعد من الدفاع عنهم إلى الحكم لهم ، وليس لسعد أن يأسف على النـذر الذى كان قد نذره أيام المحـاماة ، فان قضاءه أوفى بذلك النذر من الدفاع بغير أجر عن صاحب الحق الضعيف

* * *

ترقى سعد فى الوظائف القضائية من مرتب خمسمائة وأربعين جنيها إلى الف جنيه فى السنة ، وأحرز رتبة المتمايز بعد سبع سنوات ، وأنعم عليه بعدها بالنوط المجيدى الثالث . وبقى فى هذه الوظائف أربعة عشر عاما من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٦ التي دعى فيها للوزارة . وأوجز مايقال عن تاريخه فى تلك الوظائف — وهو فى الوقت نفسه أوفى مايقال — إنه لم تكن قط فى سجل القضاء صفحة أنقى ولا أجمل من صفحة سعد زغلول

في طريق الوزارة

انتقلت مصر بعد هزيمة الثورة العرابية إلى شيء من الذهول

فأما الجيـل العرابي فقد تفرق زعماؤه بين النفي والسجن والاضطهاد والاعتزال ، ولو أنهم تركوا أحراراً لما استطاعوا القيام بعمل يذكر في الأحوال الجديدة . لأن الجيـل الواحد قلما يقوى على النهوض بدورين متعاقبين ، ولا سيما بعد الهزيمة الصريحة ، واما الجيل الجديد فلم يكبر بعد ، ولا بد من انتظاره بضع سنوات

ولبثت مصر زمناً في حالة من الخمود والاعياء ، ولعل الأصح انها كانت في حالة الترقب والانتظار ، ريثما تنجلي الأيام عن مصائر الأمور

فلم يدر النـاس في مبدأ الأمر ماذا يصنع الانجليز ؟ وماذا ينوون أن يصنعوا ؟ أغلب الظن انهم باقون في مصر إلى زمن لاتعرف له نهـاية ! ولكن ماذا تصنع أوربا ؟ وماذا تصنع فرنسا على الخصوص ؟ وماذا تصنع الدولة البريطانية في ايمان الشرف التي أقسم بها رجالها ؟ وماذا تصنع بالوعود التي صرحت فيها بأنها لم تقدم إلى مصر إلا لتوطيد عرش الامارة ؟

لم ينجل ذلك كله في بادىء الأمر ، ولكنه أخذ ينجلي رويداً رويداً حين أخذت الدولة البريطانية في انتحال الأعذار عاماً بعد عام لتطويل أجل الاحتلال . فبعد ان كان قدومها إلى مصر لتوطيد عرش الامارة أصبح لها غرض آخر وهو تنظيم الادارة المصرية تنظيما يكفل سداد الديون الأجنبية . . . ثم أخذت تزعم انها ستعنى بتربيـة المصريين وتدريبهم على حـكم أنفسهم واستلام مقاليد الأعمال في بلادهم ، وعرضت على السلطان عبد الحميد مرة أن تغـادر مصر على أن تعود إليها لتوطيـد النظام إذا طرأ فيها مايدعو إلى ذلك ، فأبى السلطان أن يبرم مع الدولة البريطانية معاهدة بهـــذا المعنى ، لأنه اعتراف لها بحق الحمـاية أو ما يشبه الحماية ، وشجعته فرنسا وروسيا

على الرفض لانهما حسبتا أن انجلترا لم تقترح هذا الاقتراح إلا وهى تشعر بتزعزع مركزها فى مصر وتنوى أن تعود إليها بحجة أثبت وأوضح ، فعنّ لهما أن ترك انجلترا حتى تجلو فى زمن قريب خير من جلائها بمثل هذه المعاهدة ثم عودتها بحجة مشروعة لا تقدر الدول على مناقشتها

وبعد أن جاء مختار باشا الغازى إلى مصر — سنة ١٨٨٥ — للبحث فى المعاهدة المقترحة سكنت المسألة وعدل الانجليز عن متابعة البحث فيها . وفى ذلك دليل على اتجاه الأفكار يومئذ بين المصريين والانجليز والدول الأوربية والدولة العثمانية فيما يتعلق بمركز الاحتلال وما يُقدر له من الدوام ، وفيه دليل على الاسباب التى كانت تملى للمصريين فى حالة الترقب والانتظار ، مع ماهم فيه من الاعياء الذى لا تسهل معه الحركة ، ولاسيما الحركة إلى غير اتجاه معروف

وكان الانجليز عقب الاحتلال يتقربون الى الناس بالعدل وتنظيم الشؤون الحكومية ، ويحسبون أنهم يجتذبون اليهم قلوب المصريين بهذه السياسة ويصرفونهم عن الاستقلال والحرية الوطنية ، ثم انكشفت حقيقة مطامعهم وتبينت نية البقاء الطويل من أعمالهم وتمهيداتهم ، وقد كان جيل الثورة يذكر دسائس الحكومة البريطانية قبل الاحتلال ويعلم أنها هى التى أحبطت الثورة وتوسلت بها إلى دخول مصر وتحقيق مطامعها القديمة فى الاستيلاء على طريق الهند ومفتاحها من قناة السويس ، فلم يؤخذ بتلك المظاهر وساءت ظنونه بكل غرض من الاصلاح ، ثم نبت جيل جديد يشعر بالنفور الطبيعى من الحكم الأجنبى ولا يسمع من دعاوى الاستعمار البريطانى إلا كل ما يريب ويثير

فانبثقت ينابيع الحركة الوطنية هنا وهناك ، وكان انبثاقها كما رأيت من مصادر شتى بين بقايا الجيل الماضى وبواكير الجيل الحاضر ، فلم تكن على اتفاق فى غير الشعور بالنزعة الوطنية ، وحتى هذا لم يكن متفقا منسجما فى معناه ومرماه ، لأنه كان يمتزج أحياناً بالعلاقة العثمانية والصبغة الدينية ، وكان يمتزج

أحيـانا أخرى بسوء فهم للمصلحة المصرية والسبيل الأقوم لنجاح القضية القومية .

وتغلغل سوء الظن عند جميع المصريين فدأبوا على تزييف كل دعوى يدعيها الأنجليز وكل حجة يتذرعون بها إلى إطالة أيام الاحتـــلال ، ولما كانت حجة توطيد العرش قد انتهى زمانها وانتهى معها زمان الحجج التى من قبيلها فقد أصبحت دعواهم محصورة فى تربية الأمةواعدادها لحكم نفسها . . . . وأصبحت هذه الدعوى هدف الحملة الكبرى من كل جانب بعد أن سلك الأنجليز مسلكهم المعيب فى وزارة (١) المعارف وأهملوا التعليم الصحيح إهمالا ظاهراً مقصوداً لاتجدى فيه المغالطة ، وحصروا همهم كله فى المدارس على تخريج الموظفين ومن لايحسنون ابتغاء الرزق من غير الوظيفة ، فصار « التعليم » هو الراية التى يحارب حولها دعاة الوطنية من جميع الصفوف .

والآن نحن نعرف الأحزاب السياسية والانتخابات الحزبية ، ونحسب أن مصر لم تخل قط من هذه الأوضاع والمراسم فى عهد من العهود ، فيجب أن نذكر أن أحزابنا كلها مابقى منها وما انقرض لم تكن معروفة قبل ثلاثين سنة ، ولم يكن فى مصر كلها حزب واحد له اسم وبرنامج ورئيس وأعضاء على النحو المعهود بيننا اليوم . وأن القرن التاسع عشر كله قد انتهى ولما تبدأ الأحزاب المصرية فى الظهور ، وأن المرحوم مصطفى كاملا زعيم الجيل الجديد بعد الثورة العرابية لم يظهر له اسم فى السياسة المصرية قبل سنة ١٨٩٥ . وأنه لم ينشىء صحيفة اللواء إلا بعد ذلك بخمس سنوات . . . يجب أن يذكر الناشىء فى جيلنا الحاضر كل هذا ليفهم كيف إن رجلا كسعد زغلول يكون محامياً فى بعض تلك الفترة ثم لا يكون زعيما لحزب ولا داعياً فى حركة وطنية ، كما ينبغى لرجل رشحته الحوادث فى الشيخوخة لزعامة الأمة بأسرها

---

(١) كانت الوزارات تسمى يومئذ بالنظارات ولكننا آثرنا اسم الوزارة لتوحيد التسمية فى جميع فصول الكتاب .

فجهد ما كان يصنعه المصرى الراغب فى خدمة بلاده يومذاك أن يساعد على إيقاظ الحمية الوطنية ورفع صوتها من جهة ، وأن يعمل ما استطاع لتعميم التهذيب والتعليم والثقافة من الجهة الأخرى ، وذلك ما كان سعد يعمله فى الوظيفة وقبل الوظيفة ، فأمد الشيخ على يوسف بالمال لاستبقاء صحيفته التى لم يكن للبلاد صحيفة وطنية غيرها ، وبذل له مائة جنيه — وهى فى ذلك الوقت مبلغ غير قليل — ليؤديها إلى شريكه الشيخ ماضى وينقذ الصحيفة من الاحتجاب ، وفى ندوة سعد وصحابته كان مصطفى كامل يتلقى التشجيع والتحبيذ يوم أن برز على مسرح السياسة المصرية للمرة الأولى .

وكانت الدعوة الوطنية كما أسلفنا شعباً مختلفات فى المقصد والنتيجة المأمولة ، فمنها ماكان يتجه إلى الدولة العثمانية ، ومنها ما كان يتجه إلى فرنسا لأنها أكبر الدول الأوربية التى كانت تناوىء انجلترا فى مطامعها الشرقية ، ولم يشترك مع هؤلاء ولا هؤلاء حصفاء الثورة العرابية الذين شهدوا بأعينهم تذبذب السياسة الفرنسية والسياسة العثمانية قبل الاحتلال . فقد رأى رجال هذا الفريق ماهو حسبهم وزيادة من هذه الآمال الكاذبة وهذه الجهود العقيمة . فاستقاموا على الطريق الوحيد المفيد الممهد لهم وهو طريق النهضة المصرية الصميمة واستقلال المصريين أنفسهم بطلب الاستقلال ، وتزويد الأمة بعدة العلم واليقظة والمثابرة ، لأنه مامن وسيلة إلى الاستقلال فى رأيهم أنجع من وسيلة فهمه ، والاستعداد له ، والاصرار على طلبه ، ومن هذا الفريق كان أناس من فطاحل المصريين أمثال محمد عبده وسعد زغلول

وكانت خطة سعد أن يساعد مخالفيه فيما من شأنه إيقاظ الشعور وبث الحمية الوطنية ، ولكنه يقف عند هذا فلا يرجو الاستقلال من الدولة العثمانية ولا من الدولة الفرنسية ولا يعول فيه إلا على التربية الوطنية واستقلال الأمة بالمطالبة ، وكل أولئك هو مستطيعه من حيث عمل فى المحاماة ومن حيث كان يعمل فى القضاء . فلم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية على حسب اعتقاده إلا انتهزها وعمل

فيها كل ماهو قادر عليه ؛ أيد مصطفى كاملا وعلى يوسف وغيرهما من كتاب الصحافة فيما تكفلوا به من إيقاظ روح الأمة وتكوين رأيها ورفع صوتها وإن لم يؤيدهم فى توجيه الأمل إلى العثمانيين أو الفرنسيين ، وأيد قاسم أمين فى تحرير المرأة وإصلاح الحياة الاجتماعية فلم يجد قاسم من يهدى اليه كتابه غـــيره .

ولمـا هبت فى البلاد تلك الدعوة المباركة إلى إنشاء الجامعة المصرية كان هو على رأسها وتبرع لها مع المتبرعين بمائة جنيه ؛ ومن منزله صدر منشورها الأول إلى الأمة فى الثانى عشر من اكتوبر سنة ١٩٠٦ . وفيه يقول بلسان المجتمعين :

« فى هذه السنة هب فى الرأى العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الامنية لأن الأمة انتهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرته ضيقة تقف وتنتهى بالطالب قبل بلوغ الغاية ، وان من وراء الحـدود التى انحصر فيهـا معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامضة تشتاق النفوس إلى حلها ، واختراعات جديدة وتجارب بديعة واختبارات كثيراً ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء فى أوربا ولا يصل الينا منها إلا صداها الضعيف . فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الانسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل مايهم ماضى الانسان وحاضره ومستقبله ، وهو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئا منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال ، وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية فى الآداب والفلسفة والعلوم ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الاورباويين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الاجلال والاحترام

« ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن يتقدم التعليم فى بلادنا خطوة نحو الأمام وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد فى

صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة أو أن يتعلم بعضهم شيئاً من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحاماة . بل يلزم أكثر من ذلك : يلزم أن شبابنا الذين يجدون فى أوقاتهم سعة ومن نفوسهم استعداداً يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم . . . »

وفى المنشور إفاضة فى هذا المعنى ، ولكنّ ما تقدم كاف لبيان الغرض الذى توخاه سعد وأصحابه من إقامة جامعة كبيرة فى مصر ، وحاول فى أخريات أيامه أن يعود بالجامعة اليه ، لأنه كان يعتقد أن قيام المدارس العليا فى بناء واحـــد لا يحقق الدراسة الجامعية التى تشعر الأمة بالنقص فيها والحاجة إلى استكمالها .

سنة ١٩٠٦

من حق هذه السنة التى صدر فيها مرسوم الجامعة أن نتريث عندها قليلا لأنها أول سنة ذات بال فى تاريخ الحركة الوطنية بعد الاحتلال

فقد علم الانجليز لأول مرة أن «أعيان المصريين» الذين حسبوهم بمعزل عن حركة الحرية الناشئة يؤازرون هذه الحركة بقلوبهم ولا يحجمون عن التصريح بتأييدها فى الآونة المناسبة . فلما حضر ولى عهد انجلترا إلى مصر كتب اليه جماعـــة من الأعيان يذكرونه وعود الجلاء ويومئون إلى خطة انجلترا فى معاملة البوير بالحسنى بعـد هزيمتهم فى ميدان القتال ، ويعلنون رغبتهم فى استقلال الحكومة المصرية راجين من حكومة الأحرار فى انجلترا أن تكون على مبادئها فلا تنكر على مصر حقها فى الحرية »

وفى هذه السنة وقع الحادث الأكبر الذى علم الأنجليز منه حقيقة الشعور الذى يشعر به الفلاحون الصغار لابسى « الجلاليب الزرقاء » نحو الأحتلال البريطانى ، بعد ما حسبوهم زمنا طويلا من أنصارهم الراغبين فى حمـايتهم لهم من ظلم الباشوات ومفـاسد الحـكومة الوطنية . . . ونعنى به ذلك الحادث الفاجع الذى اشتهر باسم قضية دنشواى ، والذى كان له من الأثر فى إيقاظ هذه الأمة ما لم يبلغه حادث سواه فى الجيل كله . إذ ليس فى مقدور المؤرخ أن يذكر قبل الحرب العظمى حادثا جمع قلوب المصريين كما جمعتها قضية دنشواى ، وآلم نفوسهم كما آلمتهم ، وأحيـا شعور التضامن القومى كما أحيته بينهم ، وينبئنا عن ذلك بعض النبأ ما كتبه قاسم أمين فى مذكراته حيث يقول : « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الأحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى . رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحا وزورا

مخنوقاً ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات. كان الحزن على جميع الوجوه: حزن ساكن مستسلم للقوة مختلط بشىء من الدهشة والذهول. ى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة. منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين فى دارميت، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان من المدينة »

والواقع أن قضية دنشواى كانت نقمة فى طيها رحمة. لأن مستعمرى الانجليز آمنوا بعدها بالقومية المصرية إيماناً لا يجدى فيه التجاهل، وعلموا أن الفلاح وابن المدينة المتعلم فى الشعور الوطنى سواء، وإن إصطناع المودة للفلاحين لا يجعلهم انجليزا ولا ينسيهم أنهم مصريون، ورأوا رأى العين نفور أصحاب « الجلاليب الزرقاء » من الرداء الأحمر المغير على أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم. فخفضوا قليلا من جهارة النغمة التى كانوا يرنمون بها حب الفلاحين لهم وحبهم هم للفلاحين . . . وذهبوا يلتمسون العلل من ناحية التعصب الدينى تارة والدسائس الأجنبية تارة أخرى، لهذا النفور الذى كانوا يستغربونه أو يعلنون استغرابه . . . وليس فيه غريب.

خلاصة هذا الحادث أن بعض الضباط الأنجليز خرجوا فى رحلة لهم إلى الأسكندرية يصطادون الحمام على مقربة من أبراج قرية دنشواى، فعلوا ذلك على الرغم من تنبيههم كثيراً إلى إجتناب الصيد فى جوار القرى، فجرحوا امرأة وأحرقوا جرينا واحتدم بينهم وبين الفلاحين شجار أصيب فيه جماعة من الفلاحين وثلاثة من الضباط، وجرى أحد هؤلاء وهو مجروح ـ إلى المحطة القريبة يلتمس النجدة فسقط ميتاً بالرّعن (ضربة الشمس) بعد مسافة غير قصيرة، لأن القيظ كان على أشده فى الثالث عشر من شهر يونيو، فلم يقو الضابط الانجليزى على احتماله بعد ما أصابه من جهد الصيد والجرح والعدو الطويل.

حدث هذا والموظفون الأنجليز الذين أقلقتهم بوادر الوثبة الوطنية يتوقون إلى مناسبة يضربون فيها الضربة المصمية ويبثون فيها رهبة الدولة البريطانية، فلم يترددوا فى إغتنام هـــذه المناسبة، وأصدروا الأوامر بارسال المشنقة

وأدوات التعذيب إلى دنشواى قبل انتقال المحكمة . وبعد يومين اثنين من وقوع الحادث كانت المحكمة قد انعقدت ، وكان الحكم قد صدر ، وكان المستشار الأنجليزى ينفذه بين الجند المسلحين على مرأى من الآباء والأبناء والأقارب والأزواج ، وهو يقضى على أربعة من الفلاحين بالشنق واثنين بالسجن مدى الحياة ، وثلاثة بالسجن سنة وجلدهم خمسين جلدة

وازدادت شناعة الحكم بشناعة التنفيذ ، فكان المشنوق ينظر إلى الجمهور والجمهور ينظرون إلى المشنوق ، والشيوخ والأطفال والنساء ينظرون من قريب إلى المشنوقين والمجلودين بين صفوف الجند المحدقين بهم ، وهم يقعقعون بالبنادق والسيوف ، والمستشار فى خيلائه يجول بينهم ويصول

إن القارىء ليتخيل الآن وقع هذا الحادث الأليم فى نفوس المصريين ، ويعينه على تخيله ذلك الوصف الوجيز الذى وصفه به قاسم أمين فى مذكراته ، ويزيده قدرة على التخيل أن يعلم أن قاسماً كان يكتب لنفسه ولم يكن — على إتصاله بالأصلاح الأجتماعى — من المغموسين فى الحوادث السياسية ، لكن كلام قاسم وكل كلام موجز أو مسهب يقصر عن تمثيل ذلك الوجوم المرهوب الذى خيم على الأمة المصرية يوم تسامعت بأنباء الحكم وأنباء تنفيذه ، ولقد كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ فى اسوان ، فأغمى على واحد منا ولم نستطع إتمام القراءة إلا بصوت متهدج تخنقه العبرات

وحسب القارىء من هذا الحادث أن يعلم أن غضب الأمة قد هال الوزراء الأنجليز أنفسهم وزعزع بينهم سمعة كرومر بعد طول الأعجاب به والاعتماد عليه ، ودق المسامير الأخيرة فى نعش سياسته المصرية ، فعاد إلى القاهرة مقسوراً على إتباع سياسة جديدة غير سياسته الأولى من التجاهل والكبرياء ، ولم يكن يدرى أنها سنته الأخيرة التى عزل بعدها وأذيع خبر عزله قبل أن يعلم به ! ولولا عادة الحكومة البريطانية أن تدارى هزيمة رجالها لعزلته فى أعقاب الحادث ، بغير إبطاء ، لفرط ما فاجأها من سخط الأمة المصرية وسخط الذين سمعوا به فى أوربا والبلاد الانجليزية .

وزارة المعارف

عاد اللورد كرومر إلى القاهرة فى ختام السنة - أو فى مطلع السنة السياسية بخطة جديدة تميل الى الاعتراف بالوطنية المصرية وتخوّلها حقاً فى حكومة البلاد أكبر من حق الأصغاء والتسليم ، وتحاول ما وسعها أن تنفى التهم الكثيرة التى أحاطت بنيات الدولة البريطانية وفى مقدمتها إهمال التعليم عمداً وحرمان الشبان المصريين حظ التربية الصالحة والتثقيف النافع . فكان أول ما بدا من دلائل هذه الخطة الجديدة دعوة سعد زغلول بك ليتولى وزارة المعارف العمومية ، وهو الرجل الذى تصدى قبيل ذلك لنقد التعليم فى مصر ، وإنشاء جامعة كبرى تستدرك مافيه من نقص وخلل .

ولم تكن هذه أول مرة عرض فيها اسم سعد لولاية الوزارة مع فئة من أبناء الفلاحين المعروفين بالنزاهة والحصافة ، فقد كان ترشيحه للوزارة من المطالب التى اشترك فى طلبها مستر بلنت الشاعر الارلندى المستشرق والشيخ محمد عبده ومحمد المويلحى بك منذ سنة ١٨٩١ . وكتبوا بذلك خطابا إلى لورد كرومر ذكروا فيه اسمه مع أسماء تسعة آخرين .

وكان لورد كرومر يعرف سعداً من زياراته لنادى الأميرة نازلى فاضل ، ويسمع عنه من أحاديث الأستاذ الامام ، ويعلم ما اشتهر به فى القضاء من الجد والنزاهة وحسن الدراية ، ويتبين فيه تلك الصفات التى جعلته يقول فى خطبة الوداع بعد ذلك بنحو سنة : « إن هذا الرجل قدير شجاع فى عقيدته . وقد علمنى كيف أحترمه » وهى كلمة كبيرة من عميد بريطانى ، شديد الاعتداد بنفسه وبجنسه كاللورد كرومر ، لم يقلها عن مصرى ولا نذكر أنه قالها عن صاحب من أصحابه الانجليز او الاوربيين .

ومن المحقق أن لورد كرومر عرف من اللحظة الأولى بعد لقاء سعد فى

نادى الأميرة نازلى أنه يرى رجلا لا كالرجال وموظفاً مصرياً لا يعد من أحلاس الوظائف المتملقين . فقد جلس معه ساعة فأدهشه أن لا يسمع منه ملقاً أو وصية أو رجاء كما تعود أن يسمع من رواد النادى ومن طلاب الحاجات الذين يلقاهم فى كل مكان ، فسأله بين المزح والجد والاستطلاع : « والآن ياسعد بك أليست لك حاجة ؟ » أو قال له فى عبارة أخرى : « وأنت أليست لك حاجة أيضاً ؟ » فامتعض سعد لهذا السؤال ، وأحس فيه تعريضاً به وبغيره من أبناء وطنه فقال له : « شكراً ! ولكن لم أسألك أنت قضاء الحاجات ؟ ! »

فلما عاد كرومر إلى مصر على أثر فاجعة دنشواى مزوداً من وزارة الأحرار بسياسة الهوادة والتسامح مع الوطنية المصرية ، والتقرب إلى المصريين الفلاحين بعد ما أصابهم من حيف فى تلك الفاجعة ، علم أن هذا الفلاح أصلح الناس لأن يكون رمزاً واضحاً للاعتراف الجديد والتقرب المقصود ، فتم الاتفاق على تعيينه وزيراً للمعارف العمومية ، وأعلن هذا التعيين فى الثامن والعشرين من شهر اكتوبر ، أو فى مستهل السنة السياسية

تلقت الأمة وزارة سعد على هذا الاعتبار ، وفهمت منها أنها ابتداء خطة جديدة فى السياسة البريطانية ، فيها معنى العدول عن التجربة الماضية وفيها معنى الترضية والاعتذار ، فقال المؤيد فى يوم تعيينه : « مضت إحدى عشرة سنة وبضعة شهور على الوزارة المصرية وهيئتها على حالة واحدة لم يحصل فيها تغيير ولا تعديل بفضل سكونها وعدم حركتها حتى كادت تنسى الأمة المصرية أن لها وزارة من كبار رجالها وصار كل عمل فى الدواوين للمستشارين وكل ظلامة ترفع لهم وكل اعتراض يوجه إليهم . وبينما نحن كذلك فى هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان فنبهت الأذهان إلى حركة جديدة فى الوزارة : حركة تعديل تبعث فى النفس أملا جديداً من جانبها ، لأننا لا نفهم بهذا التعديل الجديد معنى إلا أن ولى الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئا من

سلطتهم فلا يكونوا مع المستشارين كما هم قبل اليوم ، ولعل هنـاك تعليمات من قبل خارجية انكلترا قضت بذلك بعد الذى جرى من الحوادث فى مصر وأسماء المصريين »

ثم قال : « وسعـد بك زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعـلم والفضل وعلو المبـادىء واستقلال الرأى كما يعرفونه بالمقـدرة الفائقة . فيوم كان محامياً اشتهر بقوة عارضته وقوة بيانه وقوة استقامته ، وإذا اجتمعت هذه القوى فى شخص رقت به لا محالة إلى ذروة الاحترام »

« ومنذ تولى القضاء فى الاستئناف كان راية للعـدل ومثالا للنزاهة واستقلال الرأى ، فكم أنقـذ أرواحا كانت ضائعة بغش التحقيق وغرور القضاء الابتدائى ؟ وقد عرف فى كل أدوار حياته بالنشاط وحب المزيد من العلم والتضلع فيه حتى أنه وهو حوالى الأربعين من عمره تعلم الفرنساوية حتى برع فيها وأدى بها امتحاناً نهائيا فى الحقوق »

ثم قال : « وهو القائل بالأمس إن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعى إلى الجامعة المصرية . فما يطلب منه فى نظارة المعارف أضعاف ما يُطلب من سواه »

أما « اللواء » وهو لسان حال المتطرفين فقـد كتب فى التعقيب على تعيينه : « ان مايعرفه الناس من أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو فى المحاماة أولا وفى القضاء ثانيا يحملهم جميعا على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية والعـلم الغزير وحب الانصاف والعدل

« ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصبا لاعمل فيه وكان المستشارون الانكليز أصحاب السيطرة الثابتة فى النظارات ، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعادة سعد بك زغلول فى نظارة المعارف : هل سيكون

كبقية الوزراء أمره وأمر المعارف بيد دانلوب ؟ أم يكون وزيراً اسماً وعملاً ويحيي سلطة الوزراء المصريين ؟

« اللهم إننا عرفنا سعد بك زغلول فى ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكاً باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغاراً ، فاذا بقى سعد بك فى وظيفته كما هو وكما كان — وهو مانعتقد — أملنا خيراً كبيراً للمعارف ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة الحياة المصرية إلى الوزارة

« على انه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه وإعلانا لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية واتباع لسياسة جديدة قاضية باعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة — فان هذه السياسة تقضى قبل كل شىء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة وأن يكون العامل عاملا مؤديا لوظيفته متمتعا بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة فى يد الموظف الانكليزى ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال

« فنحن لانبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على باشا مبارك والفلكى باشا وأمثالها ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات خالدة ، وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة والرأى المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك وأن يكون فى مستقبله كماهو فى حاضره وكما كان فى ماضيه ، الرجل المستقل الذى لايخدعه منصب ولا مال »

ولم تكتم التيمس غرض السياسة الجديدة من هذا التعيين فقال مراسلها فى القاهرة « إن الناظر الجديد الذى كانت له منزلة ممتازة فى المحاماة والقضاء

هو من شيعة المرحوم محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب ، وهم الذين سماهم اللورد كرومر فريق الجيروندفى النهضة الوطنية المصرية — إشارة إلى الحزب الجيروندى فى الثورة الفرنسية — وهو مصرى عريق فى وطنيته أجمع الناس على اكرامه والاعجاب به نظرا لما اشتهر عنه من الاستقامة والاستقلال . اما تعيينه لمنصبه الحالى فسوف يعزز مركز الوزارة المصرية وهى تجربة جمعت بين الاقدام والتوسع ، ومن شأنها ان قد تدحض الانتقادات التى ترمى بها الحكومة من أنها مهملة للتعليم »

وقال الماركيز زتلاند Zetland الذى ألف كتابا فى تاريخ اللورد كرومر بصدد هذا التعيين .

«ان كرومر نفسه قد خطا فى سبيل صبغ الحكومة بالصبغة الشعبية المحبوبة خطوة الى الامام قبيل رحيله من مصر حين أوصى بتعيين مصرى معروف بنزعته الوطنيـــة وزيراً للمعارف ونعنى به سعد زغلول ، وقد أوصى بهذا التعيين على أن يكون تجربة تلاحظ بالدقة الواجبة قبل تكرارها »

فما تقدم نرى ان تعيين سعد وزيراً للمعارف انما كان تسليما من الاحتلال للوطنية المصرية ولم يكن تسليما من الوطنية المصرية للاحتلال كما زعم خصوم سعد بعد ذلك فى لجاج العداوة الحزبية المشوبة بالترات الشخصية

وأنه لمن لغو القول ان يعزى تعيينه الى مصاهرة رئيس الوزراء وهو الرجل الذى يعتد بنفسه ويعتد به الناس هذا الاعتداد ، ولم يشتهر بشىء فى حياته كلها كما اشتهر بالشخصية المستقلة والارادة الحديدية ، فمثل هذا الرجل لا يقع عليه الاختيار حين يكون المقصود رعاية غيره أو ارضاء صهره ، وانما يقع على رجل امعة لا خطر له ولا يذكر الا بالاضافة الى أقربائه .

وقد كان منصبه يرشحه للوزارة بغير محاباة بعد أن أصبح فى طليعـة المستشارين بمحكمة الاستئناف ، تضاف الى ذلك مزاياه الشخصية ، وتقدمه

بين شيعة الشيخ محمد عبده إمام المصلحين ، وتاريخه الماضى فى الحركة الوطنية ، وانتقاده سياسة التعليم قبيل عرض الوزارة عليه ، والرغبة فى ترشيح وزير من عنصر الفلاحين يكون انتقاؤه ترضية متفقا عليها للنهضة الوطنية ، فكل أولئك يخصصه ويكاد يسميه تسمية ولا يجعل له مزاحما واحدا بين زملائه ، عند البحث عن الوزير الذى يفتتح بوزارته عهد السياسة الجديدة .

وكل أولئك يدل على أن جلوس سعد على كرسى الوزارة كجلوسه بعد ذلك على كرسى الرآسة إنما كان ترشيحاً « قومياً » يراد به وجه الأمة المصرية ، وإنما كان خطة لازمة لم يجد الانجليز محيصاً عن السير فيها ، إذعانا لمجرى الحوادث واعترافاً بمشيئة الأمة

ذلك إجماع الحوادث والآراء السياسية من كل جانب على استحقاق سعد لذلك الاختيار والتمييز ، وعلى مطابقة تعيينه لجميع الدواعى والمناسبات فى تلك الأيام . ومما يلحق بهذا الباب أن نضيف إلى الاجماع المتقدم إجماع القضاة والمحامين الذين احتفلوا بتوديعه يوم ترك القضاء لولاية الوزارة . . . فالمسيو « دى هولتز » الذى ناب عن المستشارين لأنه أكبرهم سناً يقول : « سألتزم الاختصار لأن المحكمة متنورة . . . . وهى تعلم مقدماً ماسأقول ، لأنها فى هذا الموضوع متفقة معى فى الرأى والشعور ، ولا أطيل عليك ياعزيزى سعد فى تفصيل ما أنت عليه من صفات الكمال القلبية والعقلية . بل اكتفى بأن أقول : إنه ربما خطر ببالك عند ماتركت المحاماة إلى القضاء إن ذلك كان شرفاً لك . نعم إنه كان شرفاً ولكنه شرف لنا معشر القضاة . شعرنا به عقب وجودك بيننا إذ تمكنا من أن ننظر عن كثب إلى أخلاقك ومعارفك فنقدرك قدرك . إنك من بعض الوجوه قد تربيت فى حجر محكمة الاستئناف ، فهى تنظر اليك الآن وقد تركتها ودخلت فى عمل جديد

نظر آسفة على فراقك ، آمنة عليك ، لأنها على يقين من نجاحك فيه كل النجاح »

ومن المصادفات الطريفة أن القاضي الذى شهد له هـذه الشهادة العالية هو القاضي الذى حكم له بالبراءة فى شبابه على ما يذكر القراء

أما المحامون فقد قال كبيرهم الأستاذ عمر لطفى بك بلسانهم « .... نحن معشر المحامين قد تلقينا هذا النبأ بمزيد الفرح والسرور وبغـير استغراب . لأننا عرفناك محامياً وخبرناك قاضياً ، فكنت فى كلتـا الحالتين محل ثقتنا واحترامنا وإعجابنا ، وكل منا يعتقد أنك أهل لأن تسند اليك المناصب السامية التى يصح أن يتولاها من امتاز بالفضل مثلكم . ولا حاجة بنا أيها الزملاء الى أن نشرح مآثر المحتفل به لما كان محامياً فانكم تعلمون — أو يعلم أكثركم كيف كان يدافع عن الحق بقدرة ونزاهة واستقلال ، مع ما كان يلاقيه المحامى الشريف من الصعوبات للذود عن مصالح موكله ، فى عصر لم يكن نظام المحاكم الجديدة فيه مألوفا لدى القضاة والمتقاضين

« .... وقد خبرناك ياسعادة « الناظر » قاضيا فكان لك من الخدمات النافعة مثل ما كان لك فى المحاماة أو أكثر . وقد شهد بفضلك زملاؤك القضاة يوم احتفالهم بك فلم يتركوا لنا مجالا للقول ، إلا أننا لانستطيع أن نغفل ما كان لك من الصبر والجـلد فى جلسات المحـاكم ، استقراء للحقيقة وحبا للعـدل ، ولا ما كان لك من المشاركة فى تكوين الأحـكام ذات المبادىء القانونية الجليلة التى تشرف اليوم القضاء الاهلى . . . »

وهو كلام موزون تدل عباراته على أن قائله يعنى ما يقول ولا يرسل القول على عواهنه ، فاذا أردنا أن نلتفت إلى مزاعم الخصوم بعد ما تقدم فانما نلتفت اليها لأنها تستحق الالتفات لما فيها من العـبرة التى هى أنفس ما يستفاد من تراجم العظماء ، والعبرة هنا أن لا يحاول أحد من العاملين اتقاء مزاعم الخصوم ، لأن الخصوم يجدون ما يقال حتى فى رجـــل اجتمعت له كل هذه الشهادات ، وحتى فى تعيين اجتمعت له كل هذه المناسبات

سعد الوزير

من الواضح أن الواجب الأول على سعد حين دعى الى الوزارة أن يقبلها ولا يتردد فى قبولهـا ، لأنه يطلب اصلاح التعليم وهذه فرصة سانحة لاصلاحه بيديه . ولأن المصريين يريدون ان يقرروا كفاءتهم لتدبير شؤنهم ولا وسيلة لهم الى ذلك غير الاضطلاع باعباء المناصب

الا ان المعارضين لسعد بعد ولايته الوزارة وجدوا لهم سببا كان يقضى عليه برفض الوزارة فيما زعموا ، وقالوا إنه تخلى عن اتمام الجامعة المصرية حبا للوظيفة ، وأن تخليه عنها كان وشيكا أن يميت الفكرة فى مهدها ، وأوغلوا فى الظن السيء حتى اشاعوا أن الانجليز وسعدا تواطئوا على اهمال «المشروع» وصرف الانظار عنه ، ولم يتحرجوا من دعوة الناس الى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة ، واتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها ، ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد مشروع الجامعة وهو وزير للمعارف ، ولعله لم يكن مستطيعا أن يخدمها هذه الخدمة أوغيرها لو لم يقبل الوزارة .

ولما كثر اللغط فى هذه الفرية المجحفة تعمدت أن أسأل سعداً عنها ليسمع الناس جوابه فيها . فقصدت اليه فى شهر مايو من سنة ١٩٠٨ يوم كنت أكتب فى صحيفة الدستور . وسألته عن شأن الجامعة وبعض الشئون الأخرى فقال :

« إننا لم نبحث إذ ذاك فى التفصيلات ولكن الذى كنا نرمى اليه من إنشاء الجامعة وأعلناه للأمة أنها تعلم التلاميذ ما لا يتعلمونه فى المدارس العالية ، وآداب اللغتين الانجليزية والفرنسية مما يدخل فى هذا الباب . ولكن لجنة الجامعة لاتكتفى بذلك إلا فى أول الأمر ، وقد أشرت عليها

باضافة آداب اللغة العربية إلى هاتين المادتين ، وهى تتناقش فى ذلك الآن

« وقد علمت أن حضرات أعضاء اللجنة يبذلون كل الجهد فى ابلاغ هذه الجامعة أقصى ماتبلغ اليه . وكل من يعلم من هم أعضاء هـذه اللجنة يثق ثقة تامة بنجاح المشروع على أيديهم ، وأن من الغريب أن يكون فى الناس من يثبط همم العاملين والمكتتبين لهذا العمل الجليل

« أن الهمم فاترة من طبيعتها فليست هى فى حاجة إلى من يثبطها ولكن هذه الأقوال ربما دفعت الخجول الذى تحمله الغيرة على الاقتداء بأمثاله الى قبض يده عن الاكتتاب ، فان فيها مسوغا يبرر عمله ويظهره فى أعين الناس بمظهر الوطنى الغيور على مصلحة بلاده

« يقولون أن الجامعة وقعت فى أيدى الموظفين فانتشلوها منهم، ولكن ألا يتدبرون فى عاقبة ذلك ؟ من يقوم مقام رشدى باشا وزكى بك وعلوى باشا والمسيو بيرو من غير الموظفين إذا عولنا على إنقاذ الجامعة من يد هؤلاء وتسليمها إلى غيرهم ؟ لست أنكر أن الجامعة كما هى الآن ليست كجامعات أوربا ولكن الحالة الحاضرة تقضى علينا بالابتداء بالبداءة لا بالغاية ، فاذا كانت لنا اليوم جامعة صغيرة فغداً تكون كبيرة ، ولا يبعثنا كونها كذلك على احتقارها ونفض أيدينا منها ، لأن فى ذلك جناية كبرى ونحن فى حاجة إلى ماهو دون الجامعة بكثير

« أذكر أنه لما انشئت الجمعية الخيرية الاسلامية قام بعضهم واستضعف شأنها لأنها نشأت صغيرة كما ستنشأ الجامعة ، فما هى الا سنوات قلائل حتى اتسعت دائرتها وأخصب موردها وكثر عدد مدارسها حتى بلغ ماتراه . ولو أن القائمين بها جبنوا أمام الانتقادات لقبرت فى المهد ولم تبلغ ما بلغته الآن

« وفضلا عن ذلك ان المال الذى جمع الآن لا يفى بالحاجة ، لأن ستة وعشرين ألف جنيه لا تكفى لانشاء جامعة كبرى كجامعات أوربا . هذا لو

دفع كل مكتتب ماتبرع به ولم يقتصر الأمر على العشرة الآلاف التى دفعت حتى الآن . ولو قدرنا ما ينتجه هذا المبلغ بأجمعه فى السنة لما زاد عن ألف جنيه مصرى وهو مالا يكفى للانفاق على الجامعة فى حالتها الحاضرة . كل هذا والذين يريدون إخراج الجامعة من قبضة الحكومة قديجهلون أنهادفعت مرة واحدة خمسة أضعاف مادفعه المتبرعون فى أنحاء القطر المصرى بأجمعه ، وليس هذا كل ما أمدت به الحكومة هذه الجامعة فان اعتبارها لها مدرسة منتظمة وقبول شهادتها بين بقية الشهادات المدرسية ينشط الناس إلى الاقبال عليها اقبالا لا تظفر بمثله إذا كان الغرض منها مجرد تحصيل العلم وتوسيع العقل ، وربما لا ننسى أن بعض هؤلاء كان يطالب من الحكومة اعانة المشروع ماديا . فرفضهم الآن إشرافها عليه بعد أن أدت الحكومة ماطلبوه منها يعد من الغرابة بمكان ، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه

« وهب أن اشراف الحكومة على الجامعة مضر بها كما يقولون أفهذا يحملنا على حض الناس على عدم الاكتتاب واسترداد ماتبرعوا به ؟ لاأظن ذلك . لأن انقاذها من يد الموظفين وتوسيع نطاقها عما هى عليه الآن من الممكنات وليس من المستحيلات ، وانما يكون ممكنا بكثرة المال والمتبرعين، فهى فى هذه الحالة أحوج الى المال منها وهى بعيدة من الحكومة ، ومهما يكن من مخامرة اليأس للنفوس فلن يبلغ الى درجة يجزم معها بأن الجامعة لن تفلت من يد الحكومة الى الأبد . فمن العبث على كل حال العمل على اسقاطها وحرمان البلاد منها

« أقول هذا وأنا على يقين أن الحكومة لا تقصد سوءا بهذه الجامعة ولم تفكر فى اعاقة سيرها ، وان مراقبتها لها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر بغير ذلك . وأود لو نفيت كل ريبة بشأنها : فانها على أى صورة ظهرت معهد على يفيد البلاد ظهوره بقدر ما يضرها احتجابه »

هذا جواب سعد عن المسألة الوحيدة التى قال المعارضون إنها كانت

تقضى عليه برفض الوزارة . وأبلغ منه فى الاقناع جواب الحوادث الواقعة كما ظهرت فى ذلك العهد ثم ظهرت فى السنوات التالية . فان الجامعة لم تمت بعمله وانما كانت تموت لو أحجمت الحكومة والشعب عن التبرع لها كما كانوا يريدون ، وأن الحكومة المصرية لم تخسر بولاية سعد منصب الوزارة فيها بل كانت وزارته أول خطوة عملية فى طريق استقلالها وإثبات وجودها بعد انفراد المستشارين والمفتشين الانجليز بتصريف شؤنها وتوجيه سياستها. وفيما يلى بيان وجيز لما عمله سعد فى هذا السبيل :

كانت الشرعة التى شرعها الاحتلال فى سياسة الحكومة المصرية ، وجرى عليها بالعمل ، وأعلنها اللورد كرومر بالقول الصريح أن الانجليزى رئيس ولو كان مرؤسا ، وان المشورة منه أمر نافذ وان جاءت فى قالب النصيحة .

وكان كل شيء فى ذلك العهد يتفق — بل يتآمر — على اعتبار الحكومة المصرية « كما مهملا » وآلة مسخرة ؛ بلا استثناء الحكومة نفسها ولا الذين تقع عليهم قبل غيرهم مسبة الاهمال والسخرة

وكانت وزارة المعارف خاصة عنوان « الكم المهمل » والآلة المسخرة فى وزارات الحكومة المصرية ، فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها بل كانت ذيلا ملحقاً بوزارة الأشغال العمومية يحضر اليها الوزير مرتين فى الأسبوع ، يوم الاثنين ويوم الخميس ، لتوقيع الأوامر والمنشورات الجهزة التى يعرضها عليه المستشار فى خلال ساعة أو أقل من ساعة فيمضيها بغير مراجعة ولا مناقشة ، فأصبح هذا المستشار سيد الديوان بغير منازع ، وكان رجلا عنيداً ضيق الذهن شديد التعصب من أثر البيئة التى نشأ فيها ، لا يعرف من النظام إلا نظام الآلات ولا يرضى من المرءوس إلا بالاسراع إلى الطاعة والتنفيذ ، ولا قيمة للتعليم عنده — على قلة قيمته فى ذلك العهد — إلى جانب النظام على الوجه الذى يفهمه ويرضاه ، والوجه الذى يفهمه ويرضاه ينحصر فى سرعة

الحركة وأتخاذ الطاعة العسكرية قدوة فى التفكير والسلوك . والاستعداد الدائم لاظهار الموافقة والأذعان بلا كلام ولا تريث . وكلها أمور لا تعدو عنده الظواهر ، ولا عبرة فيها بالنتيجة بل العبرة كلها بالحركة المتعجلة والنشاط العقيم والنظافة السطحية !

زار مدرسة أسوان — وأنا بعد تلميذ بها — فما هو إلا أن نمى إلى المدرسة خبر قدومه حتى تأهب الناظر والمدرسون والفراشون غاية الأهبة ونشطوا لاستكمال كل نقص واستبعاد كل نقد ، وملاحظة كل ما يخافون أن يلاحظه المستشار المرهوب . فما تركوا زاوية فى المدرسة ولا فى الحديقة إلا تعقبوها يوماً بعد يوم بالتنظيف والتنظيم ، ثم وصل المستشار بعد طول الانتظار . فزار الفصول فى خلال الدروس وسمع الأساتذة والتلاميذ ، وأبدى ملاحظاته وتعلياته فماذا لاحظ وماذا علم ؟ فى الزيارة الأولى لاحظ موطىء القدم فى مكتب أحد التلاميذ يعلوه غبار خفيف لمسه المستشار بأصبعه فعلقت به مسحة منه ! . . . وفى الزيارة الثانية لاحظ أن الخيط الذى يمسك الخرائط الجغرافية لم يمنعها أن تنحرف بعض الانحراف .... وكان الوقت شتاء والهواء يتخلل الغرفة ، ولا بد أن يتخللها . وإلا حاق بالمدرسة سوء الجزاء !

***

جلس سعد فى كرسى وزارة المعارف وهى فى يدى هذا المستشار وفى أيدى أعوانه من الانجليز والفرنسيين ، ثم فى أيدى صنائع له من المصريين شبوا فى كنفه وانطبعوا على غراره ، وهابوه على القرب والبعد لأنهم علموا أنه يعزل من يشاء بكلمة ، ويرقى من يشاء بكلمة ، ويقضى فى الديوان وفروعه بما يشاء ولا راد عندهم لقضائه

ومن لم يكن منهم صنيعة له فهو لا يرى أمامه سابقة واحدة توسوس له بأن ينضوى إلى « الوزير » ولا ينضوى إلى المستشار ، بل يرى أمامه

سابقة لا تنسى ولا تحتاج إلى إعادة ، وهى أن أمير البلاد يومئذخالف قائد الجيش ونقد النظام فى بعض الفرق فأوشك أن يفقد عرشه واضطر إلى أن يرجع فى كلامه ويسجل اعتذاره قبل أن يعود إلى عاصمة ملكه

ومن الموظفين المصريين من كان يسوءه أن يؤتى للوزارة التى نشأوا فيها وترقوا على درجاتها برجل غريب عنها . وانهم لأحق عند أنفسهم بالترقى إلى مكانه ، وأكفأ لاصلاحها من قاض لم يكابد صناعة التعليم فى حياته !

وعمل الموظفون الانجليز كل ما فى وسعهم لاقامة العراقيل حول الوزير الجديد وتأليب العناصر المتفرقة عليه ، ومن ورائهم دار الوكالة البريطانية تحميهم وترحب ولا شك بفشل هذه « التجربة » وقيام الدليل من جديد على قصور الطبيعة المصرية وضرورة الوصاية البريطانية ، بعد ما كشف الساسة البريطان عن حسن نياتهم وسماحة نفوسهم واستعدادهم لاعانة المصريين على ولاية شئونهم !!

وانكأ من هذا أن الوزراء الآخرين نقموا من سعد أن يكون معقد الرجاء ومثار الضجة وهم خاملون مزويون فى مكاتب الدواوين ، وأحسوا أن هـــذا الطارىء الجديد يقتضيهم عنتاً ويكلفهم ما لا يطيقون عمله ولا يطيقون تركه .

فعزيز عليهم أن يستكينوا وبينهم زميل أصغر منهم يحفظ حقه ويبرم أمره ويسيطر على ديوانه

وعزيز عليهم أن يتمردوا ولا قدرة لهم على التمرد ، وقديماً ألفوا الاستكانة ووطنوا ضمائرهم على الاغضاء والمجاراة ، وليس من اليسير على وزير أن يستغنى عن مؤازرة زملائه ويشعر بخذلانهم لأعماله وآرائه

فكان كل شىء فى يد المستشار العتيق ، ولم يكن شىء قط فى يد الوزير الجـــديد .

ومع هذا لم يمض اسبوعان حتى كانت كل ورقة من أوراق الوزارة الهامة

تعرض على الوزير ، وكل أمر من أمورها يظل معلقاً حتى يؤخذ فيه رأى الوزير . وكل موظف يعلم أن عهداً انتهى وعهداً بدأ ، وان الوزير هو رئيس الديوان ، وأن المستشار مستشار يقول ما يعنّ له والرأى الأعلى فى قوله لرئيســه .

هذا يسير فى الكلام ولكنه فى العمل والانفاذ جد عسير

وماعمد سعد فى انفاذه إلا إلى وسيلة بسيطة قريبة . ولكنها على بساطتها وقربها لا تفلح وحدها ولا غنى لهـا عن المهابة الشخصية والعارضة القوية لتفعل فعلها وتوحى إلى المعنيين بهـا أنهم أمام حتم مطاع لا بد من نفاذه ، وأن من يعصيه يقع فى مخالفة صريحة لايسوغها أحد ، ولا يحميه المستشار من مغبتها كائناً ما كان سلطانه وعناده ، ولا سيما وهو كأسلافنا صاحب النظام وفارض الطاعة العمياء للأصول .

ذاك أن الناظر الجديد كان يستدعى اليه الموظف الصغير ، أو الكبير ، فيلقى اليه بالأمر فى سكينة الرئيس الذى لا ينتظر غير الطاعة ولا يشك فيها ... فاذا الموظف أطاع فذاك . وان لم يطع فالعقاب أو الانذار بالعقاب فى حدود السلطان المخول للوزير بحكم القانون ، وكثيراً ما اعتمد فى العقوبة ما يهون ضرره ويشتد ألمه وتشيع العبرة به فى وقته ، كالنقل أو تغيير العمل تغييراً يفيد معنى التأخير والغض من المكانة ، ولا يمتد أذاه إلى الرزق والمعيشة

ومن أمثلة ذلك أنه كان فى وزارة المعارف رجل فرنسى اسمه « برنار » منوط بتحضير الميزانية وتقييد « تعليمات » المستشار عن أبوابها وأقسامها فى خلال السنة ، وهو عمل جليل متغلغل فى جميع أعمـال الوزارة ترتبط به الترقية والعلاوة والعقوبة والمثوبة ، ويجرى فى الخفاء والكتمان فلا يطلع عليه أحـد غير المستشار ومن يرتضيه ، حتى يقر الرأى على طبع الميزانية وتوزيعها فيعلم بها الوزير بعد ذلك كما يعلم بها أصغر صغير !

فدعا سعد مسيو « برنار » هـــذا وأمره أن يوافيه بجميع ما عنده من بيانات الميزانية وحساباتها ، وصرفه دون أن يزيد على ذلك كلمة

وخرج برنار وهو يعجب لهـــذا الأمر الذى لم يسمعه من أحد غير دنلوب ! ومضت أيام ولم يرجع للوزير بالبيانات والحسابات ، فأرسل اليه سعد ولم يمهله حتى يتكلم بل فاجأه بلهجة حازمة يقول له :

ـــ انى أمرتك يامسيو برنار أن توافينى بالبيانات والحسابات التى عندك من الميزانية ، فلماذا لم تصدع بالأمر ؟

فتلعثم الرجل ولم يدر بماذا يجيب . . . . انه فى محضر مهيب ، وبين يدى رئيس لا يستهان بكلامه ولا يجترأ على غضبه ، ومهما يكن من الأمر فليس فى وسعه أن يقول لمثل هذا الرئيس أن رغبته لا تطاع وأنه يطلب شيئا لا يحق له طلبه ، لخار هنيهة ثم استمهل سعداً إلى أجل قريب . فلم يغير سعد لهجته فى خطابه وقال له بذلك الحزم الصارم :

ـــ حسناً . انى أمهلك إلى ذلك الأجل ، ولـكنى أعاقبك إن تأخرت عنه

وخرج مسيو برنار مرة أخرى وهو لا يصدق أذنيه ، وذهب تواً إلى المستشار فقص عليه ما سمع فى الأولى والثانية ، وانتظر ما يقول المستشار فاذا به لا يمنعه أن يطيع ولا يطمعه فى حماية ، وإذا بالمسيو برنار يتسلل من الحجرة إلى مكتبه ثم يعود إلى سعد فى الأجل المضروب بجميع البيانات والحسابات ويقول فى ضراعة واعجاب .

« إليك يا مولاى ما طلبت ، وانى من الساعة رهين أمرك ، أعلم أن فى الديوان وزيراً مطاعاً بين مرءوسيه ، فان لم أكن علمت ذلك قبل اليوم فليس الذنب ذنبى ، وقد يكون لى بعض المعذرة »

* * *

وعلى هذه الوتيرة سار سعـــد فى تقرير وجوده وتدعيم نفوذه واقناع الموظفين بتغير العهد وتحول الأحوال ، سواء كانوا من الوجلين المستسلمين

أو من المتصلفين المكابرين ، فهو لايطلب من احدهم إلا مايحق له طلبه ويجب على الموظف تنفيذه . ومن ركب رأسه جهلا أو عناداً أو استخفافاً برئيسه الأكبر فهو لايغضى عن استخفافه ولا يعامله إلا بما فى يده من حقوق الرآسة المسطورة فى قوانين الوظائف : تعززها الهيبة الفطرية والثقة بالنفس والمعرفة بأنجع الوسائل فى التنفيذ والتطويع ، ولا نجاء لمن يأبى منهم أن يشعر بالتغير أو يروض نفسه على أدب العهد الجديد ، فانه ملاق جزاءه لامحالة ، ومكره على قبول الجزاء بقدر مافى خلده من التحدى والثقة بالحماية والنجاة من القصاص

حدث أن سيدة انجليزية كانت ناظرة لمدرسة البنات السنية ، خطر لها أن تتحدى هذا الوزير المصرى الذى يأبى أن «يلزم حدوده» فأصرت على فصل تلميذة لم تستحق الفصل ولم ير الوزير بعد البحث فى شكواها أنها استوجبت هذه العقوبة . فلما أمر باعادتها إلى المدرسة رفضتها الناظرة ثم أعادتها مع حرمانها من دخول الفصول مع التلميذات ، وأمرت بحجزها فى حجرة قريبة من باب المدرسة . تتناول فيها طعامها وتقرأ فيها دروسها ولاتخرج منها إلا باذنها ، واتصل الخبر بالصحف المصرية فكتبت إحداها مقالا بعنوان (النفوذ الوهمى فى نظارة المعارف) شرحت فيه هذه المعاملة ودعت الوزير إلى التحقق منها ليعلم — إن كان لايعلم — أن أوامره لاتنفذ فى مدارس القاهرة على مقربة من ديوان الوزارة !! فبكر سعد فى اليوم التالى بالذهاب إلى المدرسة ، ورأى بنفسه صدق ما كتبته الصحيفة فى جميع تفصيلاته . فأمر بوقف الناظرة وإحالتها إلى مجلس التأديب ، وأدخل التلميذة فى الحال إلى الفصل مع سائر التلميذات

وعلم « الترف كاوب » نادى الموظفين الأنجليز بالقصة فثارت ثائرة أعضائه ونسوا أن المسألة مسألة رئيس على الحق ومرؤسة مستخفة بحقه علانية ولم يذكروا إلا أنها مسألة رجل صارم وسيدة من الجنس اللطيف . . !

وأخذت الصحف الانجليزية المحلية تحمل على الوزير ومن ورائها الجالية الأنجليزية كلها تتوعد وتتألب وتسعى هنا وهناك لألغاء الأمر باحالة الناظرة إلى مجلس التأديب ، وكان لابد لسعد من تنفيذ أمره أو الاستقالة ، فان لم يكن هذا ولا ذاك فالبقاء فى المنصب كالرسم المعطل لايملك رجع تلميذة إلى مدرستها وهى لاتستحق الفصل ولا العقاب

والتفتت مصر كلها تنظر ماذا يكون من وراء هذا الصراع الغريب الذى لم يسبق له مثيل ، وخيل إلى « الترف كلوب » أنه روع هذا الوزير المجازف وجفله واضطره إلى الأحجام والتردد ، ولكنه لم يرع ولم يتجفل ومضى فى قراره فأعلن موعد المحاكمة وانعقد المجلس واتفق على الأدانة . ولكن الضجة التى لم ترع سعداً راعت المجلس وضاعفت عناد الموظفين الأنجليز — ومنهم كثرة الأعضاء — فصدر الحكم على الناظرة بجزاء طفيف لايعدو لفت النظر والتحذير ، وهو جزاء على خفته كان فيه مخرج كاف من الورطة لوزير آخر ، أو كانت فيه ذريعة إلى طى هذه المسألة والاستراحة من ضوضائها ، ولكن الوزير المجازف كما كانوا يسمونه لم يشأ أن يختمها هذا الختام وأعقب ذلك الحكم الضعيف بنقل الناظرة من المدرسة السنية إلى مدرسة المعلمات الأولية فى بولاق ، وهو أيضاً حق من حقوقه لاشك فيه . فكأنما صب النفط على شعلة الغضب الأنجليزية فى جميع الدواوين ، وسرى هذا الغضب إلى لندن فسأل أحد النواب فى البرلمان « عن الاجراءات التى اتخذت ضد الوزير المصرى الذى أهان الناظرة الأنجليزية » . . . فلم يغن شىء من ذلك عن الناظرة المعاقبة ، لأن الوزير أصر على إبقائها فى المدرسة التى نقلت اليها حتى اعتزلت خدمة الحكومة المصرية

وكان لدار الكتب الأميرية مدير ألمانى له شأن خاص فى العلاقات الدولية التى تدور حول مناصب الأجانب فى الحكومة ، لأن الانجليز أحبوا أن يزدلفوا إلى بعض الدول على أثر الاحتلال باحتكار بعض المناصب

المصرية لأبنائها . فتفاهموا على أن يحفظوا رآسة دار الكتب الألمان ، وشاءت سياسة الامبراطور غليوم أن يعظم من شأن هذا المنصب فى عاصمة الشرق العربى فاختار له عالما من صحبه المقربين الذين كان يعتمد عليهم فى ترويج الثقافة الألمانية بين العرب والمسلمين

ولم يكن عجيباً من رجل كهذا أن يعتز بشأنه ، ولا كان عسيراً عليه ان يغلو فى ذلك الاعتزاز الذى لا يكلفه مشقة ولا يعرضه لخسارة . فلما أراد سعد أن يوجهه إلى نظام جديد فى دار الكتب تهاون برأيه وأسرف فى تهاونه وتجاهل وجود هذا الوزير كما كان يتجاهل من قبله ، فلم يزد سعد على أن أمر ادارة المستخدمين بارسال « إنذار » اليه كالنذر التى ترسل إلى صغار الموظفين ، وهو يعلم أن الانذار سيقيمه ويقعده ويبلغ من نفسه ما يبلغه العقاب الجسيم

وقد قام الرجل فعلا وقعد ، وقامت معه وقعدت دار الوكالة البريطانية ، فخاطبت سعدا فيه ورجت منه أن يردف الأنذار بخطاب يمحو أثره ويفسره على وجه يسوغ مذاقه ، فكان جواب سعد ان التفسير الوحيد الذى عندى هو « أنى أنذرت هذا الموظف لأننى أنذرته » وعليه هو أن يصدع بالأمر أو يستقيل

وكان الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب رجلا لا يقل فى الصلف والاندفاع عن مستر دنلوب المستشار . فدخل يوما على سعد دون أن يستأذن ، فأبى سعد أن يصغى اليه فيما حضر من أجله قبل أن ينبهه إلى خطئه ووجوب الاعتذار منه ، فلم يجد الرجل مناصا من الاعتذار لأنه واجب يفرضه عليه أدب اللياقة وأدب الوظيفة ، ولم يعد الى ذلك الخطأ مرة أخرى

ومن أعاجيب الدكتور كيتنج هذا ، بل من الدلائل على الغطرسة التى كان يفرضها بعض الموظفين الانكليز يومئذ على الحكومة المصرية ، أنه كتب تقريراً يسجل فيه على المصريين أنهم لا يصلحون لتدريس العلوم الطبية .. !

لأن سعدا اقترح أن يوفد إلى أوربا بعثة من الطلاب المصريين لدراسة هذه العلوم وتدريسها بعد عودتهم إلى مصر بدلا من الأساتذة الأجانب ... وقد أراد من سعد أن يعدل عن اقتراحه عملا بذلك التقرير ... فقال له سعد : ألم يخطر لك يادكتور كيتنج أن تبحث عن وزير « غير مصرى » يسجل على أبناء جلدته هذا العجز السرمدى ؟! ، وبلغت المسألة إلى اللورد كرومر فلم يسعه إلا أن يوافق سعداً ويعترف بأنها غلطة !

وكما كان سعد يعتمد فى تقرير وجوده على حقوق سلطته القانونية كذلك كان يعتمد فيما يطلبه أو يأمر به على نصوع الحجة ، والشجاعة فى ابداء تلك الحجة لمن يخالفه كائناً ما كان شأنه . فمن ذاك أنه بحث فى تحسين مرتبات الموظفين المصريين فلم تسعفه الميزانية فى مبدأ الأمر ، فظل يترقب الفرصة حتى أذنت وزارة المالية لوزارة المعارف باعتماد يبلغ ألفاً وأربعمائة جنيه أو نحو ذلك ، فخصص منها أربعمائة للزيادة المطلوبة وأبى دنلوب أن تجىء الزيادة لموظف فى الوزارة من غير طريقه . ! فهرول إلى دار العميد يبالغ فى وصف العواقب الوخيمة التى تنذر الوزارة من مغامرات سعد فى شئونها المالية . وقال اللورد كرومر لسعد فى أول لقاء بعد هذه الشكاية : « إنك ياسعد باشا تعرف القانون ولكنك لاتعرف الشئون الاقتصادية !! .. فأجابه سعد : إننى أعرف من هذه الشئون ما يكفى للتصرف فيما نحن بصدده . أنى أعرف اننى إذا ملكت ثلاثة جنيهات وصرفت واحداً منها فأنا أول المقتصدين فى العالم . وأعرف أن وزارة المالية لايحق لها أن تدخل فى حسابى إلا إذا طالبتها بمال من عندها . أما إذا هى قررت لى ألفاً وأربعمائة فصرفت منها أربعمائة فقط فلا حساب لها عندى »

قال لورد كرومر : أو هذه هى المسألة ؟ قال نعم . فقال اللورد : أنت على صواب ، وقد أخطأ دنلوب .

وبهذه الحجة الحاضرة وأمثالها كان يأتى مخالفيه فلا يجدون لهم مناصاً من موافقته أو من تكليفه أن يعمل الخطأ وهو عالم بخطئه ، وذلك ما لا

يستبيحه رجل مهذب يخاطب رجلا مثل سعد فى صراحته وشجاعته واقتداره على توضيح رأيه .

ومما يدل على مصدر نفوذه فى وزارته وانه كان يعتمد فيه على نفسه لا على صداقته للورد كرومر أو غيره انه احتفظ بهذا النفوذ بعد أيام كرومر فى عهد السير الدون غورست الذى كان يجرى على سياسة الوفاق مع الخديو عباس الثانى ، ولا يجهل أن سعداً لم يكن من أصحاب الحظوة عند سموه . فى عهد غورست كان سعد يستقل برأيه حتى فى تعيين الموظفين الذين توصى بهم دار العميد ويوصى بهم غورست نفسه : كان فى مصلحة المبانى مفتش انجليزى لا يحسن الاشراف عليها ، وكانت المبانى الحكومية تتهدم أحياناً قبل استلامها . فارادوا إقصاء ذلك المفتش عنها والتخلص منه بنقله إلى وظيفة أخرى . فطلبوا من وزارة المعارف أن تعينه أستاذاً فى مدرسة الهندسة فرفض سعد . وتحدث غورست إليه فى هذه المسألة فقال له سعد : انما نريد أناساً يعلمون الطلاب البناء ، ولا نريد أناساً يعلمونهم الهدم ! ومدرسة الهندسة مهجورة منسية . فليس من دواعى التشجيع على انتظام الطلاب فيها أن يعلمهم أستاذ كهذا الأستاذ »

قال غورست : ولكنه رجل طيب

فسأله سعد : لو كنت أنت فى مركزى هل تعينه ؟

فلم يسع غورست إلا أن يقول « لا » . . . ويعدل عن طلبه

***

وعلى هذا النحو استقامت لسعد السلطة التى تليق بوزير فى ديوانه ، وشعر دنلوب أن العراك فى هذا الميدان ليس بالسهل ولا بالمفيد . فانحرف بالخلاف معه من الصراع إلى المراوغة ، ولجأ إلى خطة جديدة فى تنفيذ مايريده ويرفضه سعد أو يتوقع منه رفضه . وهى الانتظار إلى أن يسافر سعد بالأجازة الصيفية فى أواخر السنة الدراسية . وعندئذ يسرع إلى مطالبه المطوية

فيظهرها وإلى الوظائف التى يرشح لها أعوانه فيشغلها ، ويعود سعد وهو لا يملك تغييراً لما حدث ، إلا بعد جهد جهيد وانتظار قد يطول إلى زمن بعيد

وقد تمت فى زمن هذه الفترات مكيدة من المكائد التى كانت لها ضجة فى ذلك الحين استغلها خصوم سعد فى الحملة عليه وهم يعلمون أنه لم يحضرها ولم يكن يجيزها لو حدثت فى حضوره . فقد سافر سعد للاصطياف فى شهر مايو سنة ١٩٠٧ وناب عنه محمد عباس باشا وزير الحربية ، فما هو إلا أن غادر الديوان حتى عمد دنلوب إلى ناظر مدرسة الحقوق الفرنسى الأستاذ لامبير — فتعنت فى مضايقته بألاعيب صبيانية لا تخفى فيها نية الأحراج والنكاية . ثم ألغى أجازته بعد الترخيص له بها وأمره بالبقاء فى المدرسة إلى أن تصدر له أوامر أخرى فعز على الرجل أن يخضع لهذا الاحراج فاستقال وغادر البلاد .

وكان دنلوب ينتظر هذه الاستقالة بفارغ الصبر فبادر إلى قبولها وتعيين مستر هل الأنجليزى فى مكانه ؛ ومن هنـــا ثارت الضجة التى أشرنا اليها واشتركت فيها الصحافة الفرنسية والمصرية بلسان واحد ؛ لأن مستر هل لا يحمل من الشهادات غير شهادة الليسانس التى يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة ، ولأنه أول ناظر إنجليزى لمدرسة تنتظم فيها الدراسة على أصول القوانين الفرنسية ، وتم ذلك كله فى غياب سعد كما يتم الكمين المختلس فى جنح الظلام .

هذه الحادثة التى استغلها بعض الخصوم ليس فيها ما يعاب على سعد أو يغض من قدره ، بل هى تدل على أن الرجل قد أوفى على الغاية من القيام بواجبه والاحتفاظ بحقه ، ولم يدع للمستشار صاحب الحول والطول فى الوزارات الأخرى إلا أن يتحين الفرص ويترقب أوقات غيابه ليعمل ما هو عاجز عنه فى حضوره . وأىّ شهادة للوزير المصرى أكبر من هذه الشهادة ؟ وأى دليل على قدرته الشخصية أكبر من بلوغه هذه القدرة وهو

يحارب المستشار الأنجليزى بغير سند من الحاشية الخديوية ؛ ولا من الصحافة التى تحمل عليه بالباطل ؟

إننا اذ نقول انه أدرك ما أدركه من تلك المكانة فى ديوانه بحسن التصرف وقوة الحجة لا نفسر السر كله بهذه الكلمة ، فهى لا تفسر إلا الظواهر العرضية ، وانما تحيلنا الى قـــدرة كبرى لا يغنى حسن التصرف ولا قوة الحجة بغيرها . وهى القوة الكامنة التى يلوذ بها الرجل العظيم فى طوية نفسه . فالأسلوب الذى توسل به ســـعد إلى غرضه هو من أسهل الأساليب على المتصرف القادر عليه ، ولـكنه من أصعبها وأعضلها على غير أهله ، فاذا أقدم عليه رجل مستباح الهيبـــة قليل الدراية فقد يتعثر به فى بداية الطريق أو يتراجع به دون الغاية .

ثم لا تكفى الهيبة والدراية وحدهما لضمان النجاح فى مثل ذلك التصرف؛ إذ لابد معهما من شجاعة على احتمال التبعة ، وقلة المبالاة بما تجر اليه ، وفى مقدمته إعتزال المنصب

ثم لا تـكفى الشجاعة أيضاً حتى يكون الرجل الذى يشغل المنصب ذا قدرة يحسب حسابها وتخشى عواقبها إذا هو انتقل من الحـكومة إلى الحياة العامة ، وينبغى أن يكون اعتزال المنصب خطراً يخشاه محرجوه أكثر مما يخشاه هو على نفسه ، وهذه هى القدرة التى إعتصم بها سعد وتغلب بها على عقبات شتى ودسائس لا تحصى .

***

أقام سعد فى وزارة المعارف أربع سنوات عمل فيها كل ما فى الطاقة عمله مع هذه المعارك الدائمة التى كان لا يفرغ منها لتوطيد سلطته الوزارية ، بل لاختراع سلطة لا وجود لها من قبله . وكان عليه أن يدبر المـال والمال فى وزارة أخرى بيد المستشار المالى الذى يقول وقوله الفصل فى جميع المصروفات ؛ وأن يدبر الأنصار وهم قليلون فى ديوانه وفى الدواوين الأخرى وفى قصر الأمير

وفى دار العميد وفى الصحافة . . . . بل قليلون حتى بين الموظفين الذين كان يخدمهم ويسهر على مصالحهم ويناضل الأقوياء جميعاً لانصافهم وتحسين أحوالهم

فمن عمله بين تلك المعارك والمحاولات انه وجه عنايته إلى تعليم الأخصائيين وتعليم الشعب فى وقت واحد . فأعان الجامعة المصرية بما استطاع من مال وتضحية . ورأى أن انتظار ثمراتها يطول قبل أن تنتفع البلاد منها بتخريج الأخصائيين المطلوبين فى فروع الدراسة العالية ، فاستأنف إرسال البعثات إلى المعاهد الاوربية ، وأشرف بنفسه على إنتقاء الطلبة النجباء متحرياً فى ذلك الأخلاق كما كان يتحرى الذكاء والكفاءة . . . ومن ملاحظاته فى هذا الصدد أنه استعرض الطلبة المرشحين لأحدى البعثات يوماً فسأل أحدهم — وقد استكبر سنه — هل تزوجت ؟

قال الطالب : نعم

قال : وكيف تصنع بزوجتك وأنت مقدم على سفر قد يعتاقك فى أوربا بضع سنوات ؟

قال الطالب : إنى طلقتها ياسعادة الباشا !

فأمر بحذف اسمه وقال : مثل هذا لايؤتمن على تعليم

أما تعليم الشعب لمحاربة الأمية — أو الوصمة الرائنة على سمعة مصر كما كان يسميها — فقد اتخذ العدة له بالاكثار من المكاتب فى القرى الصغيرة ، وتولى بنفسه الطواف بالوجهين البحرى والقبلى للحض على انشائها وتوسيعها وتشجيع الفقهاء والمعلمين على خدمتها ، وقد رفع الاعانة المخصصة لها إلى أكثر من ضعفها ، وزاد عدد المدارس التى يتخرج منها معلمو المكاتب لسد الحاجة إلى المعلمين المدربين الذين يستلزمهم شيوع هذا النوع من التعليم ، ولم يسمع برجل له همة ماضية فى نشر هذه المكاتب إلا قربه وكافأه ولو كان فى وزارة أخرى . فنقل القاضى عبد الرحيم احمد بك من وزارة الحقانية إلى وزارة المعارف ، واتصل بالمديرين فى الأقاليم يحضهم على تشجيع الفقهاء

والوجهاء على إنشاء المكاتب ويوصيهم أن يحتفلوا بتوزيع جوائزها احتفالا يغرى الطامعين فى جاه الحكومة والزلفى اليها . وعنى بانشاء الأقسام الليلية للذين جاوزوا سن التعليم فى المكاتب والمدارس ، ليحارب الأمية بين الكبار كما يحاربها بين الصغار بالمكاتب النهارية

وكان فى بعض طوفاته بمكاتب الصعيد إذ التفت إلى تلميذ صغير حسن الأجابة بين الذكاء ، فأمر لساعته بنقله إلى المدرسة الأمـــيرية بغير مصروفات ... وهنا قامت القيامة فى ديوان الوزارة وغضب مستر دنلوب غضبته العسكرية لمخالفة القوانين . ماذا ؟ أتلميذ بغير مصروفات وليس فى الميزانية باب للمجانية ؟ إن النظام إذن لفى أشد الأخطار . وماذا يصنع مستر دنلوب فى الديوان إلا أن يحافظ على النظام ويضيع التعليم ؟ ... فلما عاد سعد إلى القاهرة كان مستر دنلوب قد نفخ فى المشكلة حتى أوشكت أن تنقلب إلى أزمة وزارية ، وسمع لورد كرومر بالخلاف المستحكم فسأل سعداً فيه وقال له : ألا تعترف أن تعليم هذا التلميذ بالمجان مخالف لنظام الوزارة ؟ فقال سعد نعم هو مخالف ، ولكنه ليس بالمخالفة الوحيدة التى اقترفتها الوزارة فيما سبق . وسرد له مسائل كثيرة كلها مخالف للقوانين وكلها فى غير مصلحة التعليم . ثم قال : فلماذا لا نخالف القوانين مرة واحدة فى مصلحة التعليم ؟

وأصر سعد على بقاء التلميذ فى مكانه ، وسوغ بقاءه بما كان فى أبواب الميزانية من « الأوقاف » المحبوسة على تعليم الفقراء وقد أضيفت إلى وزارة المعارف منذ عهد طويل ، ثم أصر على فتح باب المجانية ليكون تعليم الفقراء بغير مصروفات مطابقاً للقوانين . وفتح باب المجانية فعلا فى المدارس الثانوية فأصاب به غرضين : أحدهما تسهيل الدراسة على الفقير ، وثانيهما ترغيب الطلاب فى دخول مدرسة المعلمين ، لأنه اشترط على التلميذ الذى يتعلم بالمجان فى المدارس الثانوية أن يشتغل بالتدريس بضع سنوات

ومن المآثر التى تلحق بهذا الباب ولا يجوز « لأسوانى » أن ينساها فى ترجمة سعد أنه استكثر المصروفات المدرسية على أهل الصعيد الأعلى

فأمر بتنزيلها الى ثلاث جنيهات فى المدارس الابتدائية باسنا وادفو واسوان.

*

ومن أجل الأعمال التى قام بها سعد فى وزارة المعارف وجازف من أجلها بمنصبه وبحسن العلاقة بينه وبين الأقوياء عملان : أحدهما كان مغضباً للانجليز ، والآخر كان مغضباً للخديو وأتباعه من الشيوخ الأزهريين

نقل التعليم من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية فأغضب الانجليز أشد الغضب ، واحتاج إلى تذليل عقبات أخرى غير عقبات المقاومة السياسية ، وهى تحضير الكتب وتحضير المدرسين وتهيئة الجو للتدرج من نظام متغلغل متشعب مضت عليه خمس وعشرون سنة إلى نظام طارئ لايزال فى دور التمهيد ، محتاجا إلى المعدات والمنقذين

وأنشأ مدرسة القضاء الشرعى وهى تغضب الخديو واناسا يتبعونه من شيوخ الأزهر الذين كانوا يكرهون الاصلاح فى معهدهم ويحبون فى الوقت نفسه أن يستأثروا وحدهم بمناصب القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية وما اليها من المناصب . وكان إصلاح المحاكم الشرعية أمرا لايدخل فى برنامج وزارة المعارف العمومية ، فلا موجب لاهتمام سعد به ومغاضبة الخديو من أجله إلا اهتمامه بالاصلاح حيثما استطاع وجهد ما استطاع .

كان الخديو حريصا على استبقاء الأزهر فى قبضتـــه لاطلاق يديه فى اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يعهد اليها من محاسبه الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف ، ولكنه كان يعارض فى أصلاح الأزهر وتمكينه من اعداد القضاة والمعلمين والمحامين على الوجه المطلوب . وقد تعب الشيخ محمد عبده فى علاج هذا الاصلاح العسير حتى نفض يديه آخر الأمر واضطر إلى اعتزال منصبه فى مجلس الأزهر الأعلى . فلما تصدى سعد لهذه المعضلة العصبية هاجمته الأغراض والسعايات والعراقيل من كل جانب ، فعزم عزمته و « نكب عن ذكر العواقب جانبا » كعادته

حين يتصدى لأمر هو على يقين من صلاحه ومن وجه الحق فيه ، وجاء إلى مجلس الوزراء الذى سينظر فى المشروع وهو معول على أمر من أمرين : إما مدرسة القضاء ، وإما الاستقالة وهو غير آسف

قال سعد فى بعض أحاديثه لنا عما جرى فى تلك الجلسة بينه وبين الخديو : أن الأقاويل اختلفت فى المناقشة التى دارت بينى وبين الخديو فى ذلك اليوم . فقال أناس إنى ضربت على المنضدة بيدى وقلت فى وجه الخديو : دعنى أدافع عن مشروعى ! وان الخديوى أجابنى حينذاك ساخراً : يظهر أن الباشا لم ينس بعد صناعته القديمة ... يعنى المحاماة ، وقال أناس غير ذلك مما يجرى مجراه ، والصحيح أنى لم أضرب على المنضدة بيدى ولم يعرض الخديو بسابق عملى فى المحاماة . وانما شاهدت من سموه فى تلك الجلسة ميلا ظاهراً إلى رفض المشروع بعد ماشجعنى على المضى فيه ، ورأيته يأبى على المناقشة والشرح أمام زملائى الوزراء ....

قال رحمه الله بفكاهته المعهودة : وكنت قد انتقلت من القضاء إلى الوزارة « بعبلى » . فد أبت على الشرح والاستدلال وقلت : انى أفهم أن المناقشة حرة ، وأود أن أعرف المانع من تنفيذ المشروع . ولا أدرى أن هــــذا الكلام يغضب الخديو ويثقل وقعه على سمعه . فاحمر وجهه كلون طربوشه ، وسمع أصحابنا الوزراء منى هذه اللهجة فأيقنوا أنى لاأقدم عليها إلا وأنا مؤيد بقوة خفية ، ووهموا أن لورد كرومر يريد إنشاء المدرسة على الرغم من جميع العقبات ، فأجازوا المشروع بالاجماع وبقى الخديو وحده معارضا فيه ! والحقيقة أن لورد كرومر لم يفاتحنى فى المسألة إلا بعد أن سمع بما دار بينى وبين الخديو من المستشار المالى ، وقد كان يحضر جلسات مجلس الوزراء .

وهكذا نشأت المدرسة التى قامت فى طريقها كل هذه العراقيل ، مدرسة لاضرر فيها على أحد من الأزهريين الراغبين فى ولاية القضاء أو الاشتغال

بالمحاماة لأنها تختار منهم طلابها وخريجيها ، وكل مافيها أنها تعين على الاصلاح حين لم يكن فى الأزهر سبيل إلى الاصلاح ، وأنها تجمع بين علوم الدين واللغة والعلوم العصرية ، ولا تخل بالمأثورات الصالحة . فينتفع بها القضاء الشرعى وتنتفع بها الثقافة الشرقية

ولقد نظر سعد إلى موظفى الديوان كما نظر الى المدارس والتعليم ، فأوسع للمصريين صدور الوظائف فى التفتيش والادارة ، واختار منهم وكلاء للمدارس الثانوية تمهيداً لترقيتهم الى وظائف النظارة وما فوقها . بعد أن كانت محرمة عليهم موقوفة على الأنجليز دون غيرهم الافيما ندر ، وأعانهم على الظهور والعمل فى مختلف النواحى كلما وجد موضعاً لأعانة

ونعتقد أن الفائدة التى أفادتها التربية الوطنية بالقـــدوة الشخصية كانت لاتقل عن فائدته بأعماله وخططه ومشروعاته ، لأنه قد أشع حوله نوراً من الصراحة والاستقامة ، كان له أثر ناجع فى جلاء النفوس التى ران عليها النفاق وسوء الطوية ، وفتح أبوابه للموظفين والطلاب يتقبلهم جميعاً ويستمع اليهم جميعاً ولا يتوانى عن إنصاف ذى حق ولو كان غريمه من أكبر الرؤساء ، وقد تلطف السير الدون غورست مرة فأحب أن ينبهه من طرف خفى إلى وجوب المداراة فى الانصاف لئلا يجترىء الصغار على الكبار فقال لهسعد : « انه مامن موظف يظلم آخر إلا وهو رئيسه وأكبر منه . فمتى نجهر بانصاف المظلوم إذن ؟ ولماذا نسهل الظلم على الظالم ليتمادى فيه ولا نسهل الانصاف على المظلوم ليجترىء على طلبه وحفظ حقه ؟ »

جاءته يوما شكوى صارخة من ظلم فادح أصاب موظفاً صغـــيراً فى الوزارة ، فراعه ماقرأ فيهـا واستدعى صاحبها فقال له : « انك أزعجتنى بشكواك . وقبل أن أشرع فى تحقيقها أحب أن أفهمك انى سأنصفك من كائن من كان إذا تبين لى صدقك . ولكنى غير معفيك من الجزاء الصارم إذا تبين لى غير ذلك . فهل أنت على استعداد ؟ قال الرجل نعم . أنا راض

بحكم وزير اليوم قاضى الأمس » . فلما أسفر التحقيق عن صدق الرجل انصفه لساعته . وقال له وهو يبلغه أمره بقبول شكواه وإنصافه : « احمد الله : إنى ما كنت لأدعك تزعجنى ذلك الأزعاج بمثل تلك الشكوى الصارخة ثم تنجو من العقوبة لو كنت على باطل »

وكان يحب النظام والمحافظة عليه ولكنه يحب أن يحسب حساباً للعواطف الانسانية النبيلة ولا يفرضه نظاماً آلياً على آلات لا تفكر ولا تشعر . فلما خرج الطلاب من المدارس العليا والثانوية فى صبيحة اليوم الذى شيعت فيه جنازة مصطفى باشا كامل ومشوا فيها باعلام مدارسهم فى طليعة المشيعين غضب دنلوب غضباً شديداً واقترح إلغاء الامتحانات تلك السنة وفصل بعض الطلاب الكبار مع حرمانهم من جميع الامتحانات المقبلة . فوقف له سعد وقفة لا يتزحزح عنها ، وقال : « إنها غاشـية حزن ألمت بالأمة بأسرها ، فلا يعقل أن ينأى عنها شبان مصريون لمجرد كونهم طلاباً فى مدارس أميرية »

وإذا ذكرنا أن سعداً كان أول وزير مصرى تحدث إلى الصحف ، وأول وزير مصرى خرج من ديوانه للطواف فى الأقاليم ، وأول وزير أبطل التحية العسكرية التى كان يقابل بها الوزراء على أبواب الدواوين . وأول وزير مصرى قرر إقفال المدارس للاحتفال برأس السنة الهجرية ، علمنا أنه قد أفاد التربية الوطنية حقاً بالقدوة الشخصية كما أفادها بالخطط والأعمال . فان لكل عمل خطير بداية صغيرة ، وان لبعض المراسم أثراً فى تبديل العادات الشعبية والايحاء إلى الضمائر لا يقل عن أثر الدساتير المكتوبة والحقوق المكسوبة ، ولا شك أن اتصال سعد بالرأى العام كان أول اعتراف بسلطة الأمة وحق الرأى العام فى الرقابة على الحكومة ، وأن خطوته الأولى التى خطاها فى اثبات وجود الوزير واخلاء الوظائف الكبيرة لأبناء البلاد كانت بداية استقلال الموظف المصرى فى جميع الوزارات

وزير الحقانية

فى أواخر سنة ١٩٠٨ استقالت الوزارة الفهمية تخلفتها الوزارة البطرسية . . . وفى أوائل سنة ١٩١٠ قتل بطرس غالى باشا فاتفق الخديو والسير الدون غورست على دعوة محمد سعيد باشا وزير الداخلية لرئاسة الوزارة الجديدة ، ولم يُدع لها سعد مع أنه أقدم عهداً بالمنصب الوزارى من محمد سعيد ، لأنه لم يكن من أصحاب الحظوة عند الأمير ولا عند العميد ، وإنما كانا يحتملان بقاءه فى الحكم احتمالا ، لأنه أهون الأضرار

وكانت وزارة الحقانية من نصيب سعد فى الوزارة الجديدة ، وكان اختياره لها فى ظاهر الأمر من قبيل الترقية والترضية ، لأنها احدى الوزارات الثلاث التى جرى العرف على اعتبارها وزارات الدرجة الأولى : وهى وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الحقانية ، ولما كانت وزارة الداخلية ورئاسة الوزارة عملا واحدا كما جرى العرف الغالب فى مصر ولا يزال جاريا الى الآن — فالوزارة التالية لها التى تصلح لرجل نشأ فى المحاماة والقضاء هى وزارة الحقانية

هذا فى الظاهر . أما فى حقيقة الأمر فقد كان الغرض من اسناد الحقانية إلى سعد تقييده واتقاء صدماته ، لأن الحقانية هى وزارة التشريع والقضاء ، والتشريع كما لا يخفى من عمل مجلس الوزراء كله لا من عمل وزير الحقانية وحده ، والقضاء عمل تتولاه المحاكم ولا دخل فيه للوزير الا الرقابة من بعيد . فوجود سعد فى هذا المنصب هو أسلم الحلول فى تلك الحالة : أسلم من رآسته للوزارة ، وأسلم من خروجه ، وأسلم من بقائه فى وزارة المعارف العمومية

وفى وسعنا بعد ما قدمناه من تاريخ سعد أن نعرف ماذا هو صانع فى

وزارته الجديدة ، بل فى وسعنا أن نعرف ماذا هو صانع فى كل مجال إذا نحن عرفنا ذلك المجال وعرفنا أعماله وحدوده ، فليست هذه الشخصية من الشخصيات الغامضة التى يكثر فيها التخمين والاستكشاف ، أو تكثر فيها الاغوار والسراديب ، ولكنها شخصية يصح أن توصف « بالحسابية » لانها لا تدور الا على أمور معلومة المقادير مرسومة الغايات ... فأينما كانت فهناك كرامة واصلاح وإنصاف مظلومين ، ولا يبقى عليك الا أن تعرف الأعمال التى تتناولها هذه المقاصد الثلاثة لتعرف ما يعمل فيها

كرامة له وكرامة لغيره ، وذلك أول شرط من شروط الكرامة النبيلة أو الكرامة التى تقوم فى أساسها على قوة صحيحة . فان النفس الكريمة حقاً ليؤذيها أن ترى الذل والصغار فى غيرها لأنهما وضر تنفر منه الطبيعة القوية . أما أولئك المتكارمون الذين يقيسون عزتهم بالقدرة على إذلال غيرهم فأولئك لا يعافون منظر الذل ومن ثم لا يشعرون بحقيقة العزة ، وإنما يعيشون فى عالم من ظواهر مصطنعة زائفة تروج فى أرخص الأسواق

علمنا مما تقدم أن سعداً كان يأبى على وزارة الحقانية وهو قاض أن تحاسب القضاة على أخطائهم بالمنشورات العلنية ، وأنها عدلت بعض العدول عن هذه العادة إلى كتمان أسماء القضاة فى المنشورات العلنية والاكتفاء بتوجيه النقد إلى القاضى المقصود فى رسالة خاصة ، فلما تولى وزارة الحقانية كان العمل فيها جارياً على تنبيه القضاة إلى أخطائهم بكتاب يطلع عليه من يرسلونه من الوزارة ومن يتلقونه من الموظفين فى المحاكم . وكان شفيع الوزارة فى هذا المسلك أن أخطاء القضاة إنما تظهر على يدى لجنة المراقبة بعد اطلاعها على تقرير المفتش الذى تناط به مراجعة الأحكام والتعقيب عليها ، ولجنة المراقبة مؤلفة من المستشارين الملكيين ووكيل الوزارة والنائب العام ومفتشى الديوان القضائيين ، وكلهم من جهابذة القانون وأصحاب الرآسة على مئات الموظفين . فاذا صدر منهم تنبيه إلى

بعض القضاة فذلك أمر لا غرابة فيه ولا مخالفة لنظام الأعمال فى الدواوين

فلما عرض على سعد أول تنبيه من هذا القبيل أنكره وشعر بما فيه من الغضاضة على القاضى الذى سيرسل اليه ، وقال فيما رواه امين سره الأستاذ فؤاد كمال بك : « أنه يرى كفتى الميزان فى هذا التصرف غير متعادلتين ، فهو من الجهة الواحدة يرى أن الطرف الملوم هو قاض مثقل بأعباء العمل مكدود الذهن مشغول الوقت ، يمضى حكمه فى قضية من بين مئات القضايا التى يحكم فيها . ويرى من الجهة الأخرى الطرف اللائم هو أولا مفتش الحقانية وثانيا أعضاء لجنة المراقبة ، وكلهم من أساطين القانون وجهابذة الفقه يتناولون هذا الحكم الذى أصدره القاضى فى زحمة العمل فيجعلونه محل البحث الدقيق فى فسحة من الوقت وصفاء البال وتمكن من الرجوع الى مختلف المراجع والمطولات . فاذا فرض جدلا أن القاضى كان حقيقة قد أساء التصرف أو أخطأ وجه الصواب ، فان له من الظروف المحيطة به شفيعا للمعذرة ، وان لم يكن بد من لومه فلا يجوز بحال ما أن يوجه اليه اللوم فى خطاب رسمى يمر على مرؤسيه ويشهر أمره فى المحكمة ، فيلحق بهيبة القاضى من الأذى مالا تحمد عقباه . هذا على فرض أن القاضى كان فى الواقع مخطئاً ولكن قد يتفق — وهو أمر سهل الاحتمال — أن تكون المسألة مجرد خلاف فى وجهة النظر بين القاضى واللجنة ، كما قد يتفق أن يكون القاضى متأثرا فى حكمه باعتبارات داخلية لم يرأ ولم يستطع تفصيلها فى حكمه ، ولكنه إذا أبانها جعلت الحق فى جانبه . فكيف يصح اذن لومه قبل أن يسمع دفاعه ؟ »

قال الأستاذ كمال : « لهذه الاعتبارات كلها رفض سعد باشا أن يتبع ما كان يتبعه أسلافه وقال : أما أن أمضى خطابا كهذا فلا ، ولكنى أدرس المسألة فاذا اقتنعت برأى اللجنة فانى مع ذلك لا أسارع الى لوم القاضى ولا أعرضه للأهانة على مشهد من مرؤسيه ، ولكنى بصفتى شيخ القضاة أستدعيه الى مكتبى وأسمع دفاعه ، فاذا أقنعنى بصحة رأيه أعطيته الحق ، وإلا وجهت

اليه من اللوم الشفاهى ما يكون أبلغ وقعا الف مرة من كل لوم كتابى مع اتقاء محذوره ، وجرى الباشا فعلا على هذه الطريقة . وقد اتفق ان ظهر له الحق فى جانب القاضى فانصفه » [١]

ومن هذا المثل تبدو تلك الكرامة الحقيقية التى قلنا أنها لاتوجد إلا فى خلائق الرجل الكريم الحق ، فانه يغار عليها فى غيره كما يغار عليها فى نفسه ، ويسوءه أن يتعرض الآخرون لغضاضة مهينة كما يسوءه أن يتعرض هو لتلك الغضاضة ، ويعاف الذل حيث كان ولو لم يمسسه فى كبريائه ، وذلك هو الفرق بين الكرامة المحموذة والغطرسة الذميمة ، فان الغطرسة الذميمة هى التى تستريح الى اذلال الآخرين ولا تغار على كرامة إنسان ، وهى التى لا تميز بين الكبرياء بحق والكبرياء بباطل ، ولا تلوم الناس لأنهم اعتدوا عليها مبطلين بل تلومهم لأنهم عرفوا لأنفسهم كرامة ولو كانت صادقة وعلى صواب ، ولهذا يستخذى المتغطرس حين تصدمه القوة فى سواه ، ولا يزداد الكريم إلا انتصاراً لكرامته حين يمسها من يتطاول عليه ، لأنه يقرن أنانيته بالحق ولا ينقاد للانانية العمياء

واهتم سعد بكرامة المحامين كما اهتم بكرامة القضاة ، فأسس لهم نقابة تحميهم وتصون حقوقهم ، وتجمعهم إلى هيئة واحدة ينـاط بها الدفاع عن سمعتهم وشرف صناعتهم ، ويشترك أناس منها فى محاكمتهم ومحاسبتهم ، بعد أن كان أمرهم موكولا فى جميع ذلك إلى غيرهم ، وكانوا لا يملكون لأنفسهم نصفة من قاض أو رئيس يعتدى عليهم ، وفارق الوزارة وهذه النقابة على وشك التمام .

إلا أن غيرته على القضاء أو المحاماة فضيلة لا تحتاج منه إلى غير خلائقه الشريفة وفطرته المستقيمة ، ولا تكلفه خصومة لأحـــد من الأقوياء غير الجهد الذى لابد منه لاقناع معارضيه فى رأيه . فلو اكتفى بها لكان فضله

---

(١) راجع مقتطف مارس سنة ١٩٢٨

فيها فضل النية الصالحة والخلق الشريف والجهد المأمون العواقب ؛ وهو على ذلك فضل ليس بقليل

لكنه لم يكتف بانصاف القضاة وانصاف المحاماة ، بل شغل نفسه بانصاف آخر يدخل فى أعمال وزارة الحقانية ولا يقدم عليه كل وزير ، لأنه انصاف يصدم الأقوياء من أصحاب الجاه والثراء ، وهو انصاف القصر والمحجور عليهم من طغيان القيمين والأوصياء .

أخذ نفسه بانصاف كل مظلوم مهضوم الحق من هؤلاء القصر والمحجور عليهم الذين تعرض حساباتهم على المجالس الحسبية ، فلم يتراجع ولم يقف عند حد الحذر والمجاملة حينما عرّضته قضية من قضاياها لمصادمة مرهوبة جمعت عليه كل قوة فى البلاد المصرية ، لأنها مصادمة المال ومصادمة اللورد كتشنر ومصادمة الأمير عباس الثانى ، وهما قابضان على زمام كل قوة فعلية أو شرعية فى الحكومة .

وموجز القضية أن أميرة مصرية تزوجت من روسى مسيحى فصدر الأمر الخديوى بمحو اسمها من الأسرة وإحالة ملكها إلى قيم يديره ويقدم حسابه إلى وزارة الحقانية . وكان هذا القيم من رجال الخديو بطبيعة الحال وصديقا للورد كتشنر يصاحبه فى رحلاته وزياراته ويعينه على بعض شأنه . ويقال ان كتشنر كان يحسبه من عيونه على الخديو وان الخديو كان يحسبه من عيونه على كتشنر ، فبهذا وذاك يحظى بالرضى من الجانبين

فلما راجع سعد حسابه لاحظ عليه خللا مستفيضاً وأشار بعزله من القوامة . فلجأ الرجل إلى كتشنر يشكو اليه ، وعز على كتشنر أن تجترىء الوزارة على صديق من خاصة عشرائه ، وأن يقال انه عجز عن حماية الرجل الذى يرى أبداً معه فى غدواته وروحاته . فطلب إلى سعد أن يبرز الوثائق من أوراق « الدائرة » مع بقاء القيم مسيطراً عليها يحميه كتشنر من جانب

ولا يخذله الخديو من الجانب الآخر . وإنما كان كتشنر فى الحقيقة يتمحل الأسباب للخلاص من سعد باشا ويحسب أنه قادر على المجازفة باقصائه عن الحكومة ، لأنه رجل عسكرى تعود الطاعة والزلفى ولم يتعود من الوزراء المصريين ولا من المرؤسين الانجليز أن يقابلوه بارادة كارادته وكرامة لا تنحنى أمام هيبته . فاتخذ من مسألة القيم المطعون فيه سببا لاحراج سعد واعناته ، وكتب إلى حكومته بلندن يطلعها على ما نواه وينتظر اقرارها لرأيه . وفيما هو ينتظر الرد وقعت بينه وبين سعد فى دار الوكالة مشادة عنيفة فخرج سعد مغضبا وكتب استقالته لأنه لم يستطع التوفيق بين ضميره والسلطة الفعلية ، وكان من اليسير عليه أن يتحامى هذه المصادمة لو كان فى استطاعته الاغضاء عن باطل ، وهو مفتوح العينين

قالت دائرة المعارف البريطانية وهى تشير إلى هذه القضية : « لم تكن أدلة زغلول كافية ولكنها ، كما وقر فى الاذهان . . . صحيحة فى أساسها »

ومن الواضح أن هذه القضية الكبيرة ليست على كل حال بالقضية الفريدة التى نصر فيها قاصراً مظلوماً على وصى مقصر أو مجحف ، ولكنها هى القضية الفريدة التى انتهت بتلك النهاية . وهى بعدُ واحدة من قضايا كثيرة صمد فيها للظالمين كأنهم يظلمونه فى ماله ، وغار فيها على الضعفاء كأنه يغار على نفسه وأهله . وانك لتعجب ما هذا الشغل الشاغل بحماية الضعيف ولو ساقته حمايته إلى أخطر المتاعب والخصومات . أهى وراثة ؟ أهى قوة ؟ أهى رحمة ؟

هى ولا شك وراثة . لأننا لم نعرف من أسلاف سعد الا من كان يغامر بحياته وماله لرعاية ضعيف أو فقير مغلوب

وهى ولا شك قوة . لأن الرجل الذى ينهض لكفاح الغاصبين لا يفعل ذلك الا وفى أطوائه شعور بالقوة وانف من تسليم الخائف الجبان

وهى ولا شك رحمة . لأن الرجل قد يكون قويا ثم يجرب قوته فى

شىء غير نصره الضعفاء ورد الحقوق ، وربما جربها فى ظلم أولئك الضعفاء واغتصاب تلك الحقوق

إن المناصب لتجور على المناقب الانسانية فى كثير من الوزراء ، وأن أيامها لتحسب أحيانا من أفقر الآيام فى تواريخ العظماء ، فمن فضيلة سعد فى المناصب أنه خرج بها عن تلك السنة فجعلها من أعمر أيامه وأجمل صفحاته ، ولا نحسب أنه كان يقضى تلك الفترة من تاريخه فى خير مما قضاه فى سنواته الست بين الوزارتين .

ملاحظات على سعد

فى وزارتى المعارف والحقانية

لكل عامل فى الحياة السياسية صفحة من الحسنات وصفحة من السيئات

وليس الوزير الصالح هو الذى تخلو حياته السياسية من السيئات فهذا غير موجود ولن يوجد ، ولكنه هو الوزير الذى تربى حسناته على سيئاته وترجح فضائله على عيوبه . فاذا ثبت مع هذا أنه مختار فى صوابه مضطر فى خطئه ، وان له عذراً سائغا فيما أخطأ وما أساء فليس هو من الوزراء الصالحين وحسب ، بل هو من أصلح الوزراء الذين يرجون فى عالم السياسة

وقد كانت أخطاء سعد المحسوبة عليه من هذا القبيل ، ولا سيما الخطأ الذى نسبوه اليه فى صدور قانون المطبوعات

لم يبرأ سعد من أخطائه هذه ولا حاول أن يسترها ، بل اعترف بها اعتراف الرجولة الجريئة والصراحة الواثقة غير مضطر ولا مسوق إلى الاعتراف . فقال فى إحدى خطبه بالجمعية التشريعية : « اعترف انى — وأنا وزير — قد عملت بحسن نيــة واخلاص عملا لو عرض على اليوم لكنت أول المعارضين فيه . فقد عرض على قانون المطبوعات فعارضت فيه أولا ثم لم ألبث ان وافقت عليه واشتركت فى تطبيقه لظروف بررتها فى ذلك الوقت أمام نفسى ، وها أنا اليوم نادم على ما فعلت بالأمس »

وقال أيضاً : « كنت قاضيا وكنت وزيراً ، وها أنا اليوم عضو بينكم فى الجمعية التشريعية وأحس فى نفسى بأن شعورى كان يختلف باختلاف تلك المراكز جميعها ، وانى ربما كنت أرى الرأى فى حالة ثم أرى غيره فى حالة أخرى . ومع ذلك كنت حسن النية فى جميع الحالات ، فلا تهولنكم أشخاص

الوزراء ولا الفضل الذى تعرفونه فيهم ، فقـــد تتغلب عليهم مراكزهم فيعملون بحسن نية ما يظنون أن فيه فائدة للأمة وليس هو كذلك »

وعلينا نحن الذين نترجم لسعد أن نعرف له حقه أو نعرف ما له وما عليه من أخطائه ، ففى مسألة قانون المطبوعات يحسن بنا أن نذكر « أولا » أنه كان وزيراً للمعارف ولم يكن وزيرا للحقانية عند صدور القانون ، فلم تكن له يد فى تحضيره وابتعاثه ، وانما كان الأمر محصورا فى بادىء الأمر بين الحكومة الانجليزية والخديو ورئيس الوزارة ، ثم اتصل بحسين رشدى باشا وزير الحقانية ومحمد سعيد باشا وزير الداخلية ومنهما اتصل بسعد باشا لأول مرة

ويحسن بنا أن نذكر « ثانيا » أن سعد باشا رفض الموافقة على القانون عند ما علم بنية اصداره . وقال ان الانجليز يعلنون أنهم تركوا لأمير البلاد الأمر فى سياسة حكومته بعد عزل كرومر ، فاذا افتتحنا هذا العهد بتقييد الحرية قالوا إننا لا نطيق الحكومة الحرة ولا نصلح لها . . . ولا مسوغ - بعدُ - لهذا الاهتمام بالمشاغبين فهم فئة قليلة ليس يسمع لها صوت »

وأن نذكر « ثالثا » أن سعدا لم يعدل عن الرفض الا بشرط واحد لم يتحول عنه : وهو تعديل القانون وتلطيف بعض قيوده وأحكامه ، وقد تم هذا التعديل بعد معارضة من الأمير ومن الانجليز .

وأن نذكر « رابعاً » أن الصحف كانت تكتب بعد صدور القانون بحرية أوسع جدا من الحرية التى كانت تتمناها فى بعض العهود الدستورية الحديثة ، وهى العهود التى تولاها خصوم سعد أو قابلوها بالتأييد والتأمين

وأن نذكر « خامسا » أن سعدا فى تبريره لعمله لم يكن يعول على الأسباب التى يقبلها الوزير فى المنصب ولا يقبلها الرجل المستقل البعيد من غوايات المناصب ومحظوراتها ... فنحن من ألد أعداء الرقابة الادارية على الصحف ولا نعرف لأحد حقا فى مراقبتها غير القضاء النزيه . ولكننا نعلم أن أناساً

كثيرين تتبعوا الأسباب التى أوجبت صدور قانون المطبوعات فى تلك الفترة فعلموا أن تبريرها أمام الضمير أمر غير عسير على طلاب الحرية خارج المناصب . فضلا عن الوزير الذى يريد لنفسه الحرية فى عمل الخير كما يريد الكاتب حرية الانتقاد

سألت سعداً فى مسألة قانون المطبوعات لأستوضح ما قاله بالجمعية التشريعية لا لأننى أرى لهذه المسألة خطراً يطول التفكير فيه . فقال لى : « اننى من وجهة المبدأ أرى أن تقييد الكتابة غير جائز . أما الكتابة التى كانت حاصلة فعلا فى تلك الأيام فغير الجائز فى نظرى وفى نظر غيرى هو تركها تتدهور فى الهاوية التى كانت تندفع اليها »

وكل من رجع إلى الكتابة التى كانت « حاصلة » فى تلك الأيام جزم بأن سعداً كان على حق فى حكمه عليها من وجهة نظره ومن وجهة أنظار كثيرة

ولا نبعد بعيداً فى نقل الأمثلة العديدة ، بل نقصر القول على موقف تلك الصحافة من الأمثلة التى نحن بصددها فى تاريخ سعد نفسه ، لأن الحكم عليها أيسر من شرح المسائل البعيدة التى لا يستحضرها القارىء ولا تدخل فيما رويناه

لما انشئت مدرسة القضاء الشرعى كان الشيخ عبد العزيز جاويش مفتشاً بوزارة المعارف العمومية وكان يطمع فى نظارتها . فاخلف سعد رجاءه وأسندها إلى زميل له فى التفتيش هو عاطف بركات بك . فحنق الشيخ جاويش وأسرها فى نفسه ، إلى أن فوتح فى تحرير صحيفة اللواء بعد موت مصطفى كامل فخرج وهو لا يفكر فى شىء غير التشهير بسعد والحملة عليه

ولم ينتظر طويلا حتى بدأ هذه الحملة المريبة التى لا تستند إلى شىء من الحقيقة ولا شىء من المروءة . ففى الوقت الذى كان سعد فيه يناضل دنلوب وأعوانه ونفوذ الاحتلال من ورائه لتحطيم القيود التى يقيد بها أيدى الوزراء المصريين كان الشيخ جاويش ينسى أدب الصحفى الشريف وما يقتضيه من تأييد هذه التجربة التى يتوقف عليها مصير الاستقلال ، ولا يبالى ان يفترى

الا كاذب وهو عالم بافترائها ، ويزعم أن وزير المعارف آلة فى يد الانجليز يسخرونه التسخير الأعمى بلا معارضة منه ولا سؤال ! وبلغ من سخفه فى تلفيق المزاعم أنه زعم أن دنلوب كان يكتب الخطب لسعد باللغة الانجليزية وأنه هو — الشيخ جاويش ! — كان ينتدب مع غيره لترجمتها إلى العربية .. ثم يلقيها سعد باسمه وهو صاغر مغمض العينين ... كأن هذه الترجمة لا تعيبه كما يعاب الالقاء ! ! وكأنما خطيب الشرق الذى لم يشهد خصومه بمقدرة فائقة كما شهدوا له بمقدرة الفصاحة ومضاء الحجة وقوة العارضة كان فى حاجة إلى خطبة يكتبها له مستشار لم يكن يحسن الكلام

ولما كان عاطف بركات ابنا لأخت سعد زغلول حاول الشيخ جاويش أن يصرف هذا الاختيار إلى غرض واحد وهو إيثار القرابة على الكفاءة . وهو يعلم أن كفاءة عاطف قد نوهت به كثيراً قبل وزارة خاله ، ولو كان سعد من أصحاب ذلك العدل الرخيص المزيف لظلم عاطفاً مخافة على سمعته من أن يقال إنه ظالم ... ولكن عدل الرجل كان أصح وأكبر من أن يتقى التهمة الكاذبة بالجناية على كفاءة عاملة . فاختار عاطفاً وأنصف باختياره إنصافاً مضاعفاً . لأن مدرسة القضاء الشرعى قد صارت على يديه فى طليعة المدارس العليا إدارة وتعليما وعناية بالثقافة والأخلاق ، وكانت قدرة عاطف على إحياء الملكات وغرس الاستقلال فى الضمائر قدرة مشهودة لا يجادل فيها معاند . ولو أن سعداً أسند نظارة المدرسة إلى الشيخ جاويش لفشلت كما فشلت جميع أعماله فى التعليم والسياسة ، ولاستحق سعد الثناء من لسانه وقلمه ، ولكنه كان يستحق الملام من جميع المنصفين

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن طريقى سعد وجاويش فى الوطنية طريقان لا تلتقيان ولا تتجاوران . فسعد يعمل لاستقلال مصر بأيدى المصريين لتكون مصر للمصريين ، أما جاويش فتونسى مشمول بالحماية الفرنسية لم

يزل يستمسك بها إلى يوم محاكمته فى قضية « الكاملين » .. وهو من دعاة الخلافة العثمانية لا يريد لمصر إلا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع ، وقد كان من آماله فى الحرب العظمى أن يتقلد فيها مشيخة الاسلام بعد فتحها على أيدى الجنود التركية · فشق بدعوته هذه ذلك الرجل النبيل الكريم محمد فريد رئيس الحزب الوطنى . فانه كان معه فى الاستانة وكان يدعو إلى استقلال مصر ويتخذ له شعاراً « مصر للمصريين » . . . فكان لا يلقى من جاويش إلا المكيدة والسعاية والتآمر عليه مع ضباط « تركيا الفتاة » الذين يستكثرون على مصر أن يعترفوا لها بالاستقلال ، وينوون إدخالها فى حوزة الدولة العثمانية ، بولاية الصدر الأعظم سعيد حليم

ولعلنا نتمم سيرته المجملة بما انتهت اليه فى أعقاب الحرب العظمى ، فقد وصـــل إلى مصر خلسة بوسيلة مريبة . وكان وصوله اليها فى إبان الحركة الانتخابية للحملة على سعد وأصحابه من جديد ، ثم اتجهت اليه شبهة فى حادث الاعتداء على سعد لم تقم عليها الأدلة القاطعة فأخلى سبيله ، ثم شملته الرعاية فانتظم فى خدمة الحكومة ، وقضى بقية أيامه موظفاً بوزارة المعارف كسائر الموظفين ، لا يمتاز بقدرة ولا بفضيلة استقلال . . . والمستور بعد ذلك من أحواله أكثر من المشهور

خرج هذا الرجل من وظيفته بوزارة المعارف لينتقم لمطامعه ويقود حملة الصحافة على وتيرة واحدة من التشهير والتلفيق ، فاذا استطاع سعد أن يبرر أمام ضميره تقييد كتابة كهذه الكتابة فهو لا يتعسف كثيراً ولا يحتاج إلى غواية المنصب ليهتدى إلى ذلك التبرير

***

وليس من أخطاء سعد التى يهول بها خصومه بعد مسألة قانون المطبوعات إلا مسألة واحدة يذكرونها بين مساوئه الكبار وهى عندنا من أجمل مآثره

فى الوزارة ، إن لم تكن أجملها كلها فى حسن الايثار وبراعة الحيلة . ونعنى بها موقفه من مسألة قناة السويس ، وهذا تلخيص ذلك الموقف كما يعرفه ناقدوه ومحبذوه :

طلبت شركة قناة السويس الى الحكومة المصرية أن تمد لها أجل الامتياز أربعين سنة بعد مدته التى تنتهى فى « ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ » على أن تقسم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركة ، وأن تدفع الشركة إلى الحكومة أربعة مليونات من الجنيهات على أربعة أقساط تبتدىء من سنة ١٩١٠ وتنتهى فى سنة ١٩١٣ وتتجاوز الحكومة من أجل ذلك عن خمسة عشر فى المائة من أرباحها ابتداء من الأجل الجديد .

فهذه الصفقة كانت خاسرة فى رأى فريق كبير من الأمة ورابحة فى رأى فريق آخر ، ولا زال أناس يعتد برأيهم يعتقدون أن رفضها كان من الخطأ والتعجل ، لأنه من المحتمل أن تطلق الحرية لجميع السفن فى عبور القناة بغير رسم ولا ضريبة ، بعد أمد غير بعيد

فلما عُرض هذا الطلب على الوزارة البطرسية احتاجت إلى من يدافع عنه أمام « الجمعية العمومية » فلم تجد بين أعضائها من هو أقدر من سعد على هذه المهمة ، فلم يقبل الدفاع عنه إلا على شرط تتعهد به الحكومة ، وهو تخويل الجمعية العمومية الرأى القاطع فى هذه المسألة تجيزها إن شاءت وترفضها إن شاءت دون أن تخالفها الحكومة فى قرارها ، فقبلت الوزارة شرطه ونظرت الجمعية العمومية فى المسألة فقررت رفض الطلب ، ونفذ القرار ، ولم تجدد الشركة طلبها بعد ذلك .

فاذا جاز لبعض الناقدين أن يحسبوا هذا الموقف من الأخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفقة فهو فى اعتقادنا ضرب من الفداء قلما ترتقى اليه همم الفدائيين ، لأن الفدائى يخسر الراحة والمصلحة ولا يخسر العطف وحسن الأحدوثة ، فأما

أن يعرض نفسه للنفور والتشهير ليبوء غيره بالعطف وحسن الأحدوثة ـ فذلك فداء لا يطيقه إلا الأفذاذ من عظماء الرجال

ولهذا الشرط الذى اشترط سعد فضيلة أخرى فى ميدان الحركة الدستورية ، اذ كان تخويل الجمعية العمومية رأياً قاطعاً فى هذه المسألة الخطيرة أول خطوة ثابتة فى طريق الدستور الصحيح والرقابة القوية القومية ، فكان من المتعذر بعد ذلك أن تنازع الأمة فى استحقاق الدستور .

فاذا كان موقف سعد فى مسألة القناة خطأ فهو خطأ لم تقع خسارته على أحد غيره ، وأما المكسب كله فيها فقد كان من حظ الأمة وحظ الجمعية العمومية

الحركة الدستورية

بدأت الحركة الدستورية فى مصر على عهد الخديو اسماعيل

وكان اسماعيل يشجعها ويحرض عليها ، لأنه كان فى ضيق شديد من الرقابة الأوربية على خزانة الدولة بعد ما تورط فيه من الديون الكثيرة . فكان يرجو أن يستعيد لنفسه بعض السيطرة على الحكومة من طريق المجلس النيابى والوزارة الدستورية ، ثقة منه بأن المصريين يبغضون الرقابة الأجنبية ويساعدونه على تخليص البلاد من أوهاقها

وتجددت الحركة الدستورية بعد الاحتلال البريطانى فى أيام الخديو عباس الثانى ، وكان للخديو ضلع فى هذه الحركة أيضا . لأنه كان يشكو من رقابة اللورد كرومر وطغيان نفوذه فى جميع أنحاء الحكومة . بحيث لم يترك له من الأمر الا الشكل الرسمى والعنوان الظاهر . فرحب بالحركة الدستورية وحض عليها لأنها تنقص من نفوذ كرومر ولا تنقص من نفوذه شيئا يحرص على بقائه . ولعله كان يرجو كما رجا اسماعيل من قبله أن تفك عنه بعض القيود وتهيء له أسباب المداخلة بين قوة الاحتلال وقوة الأمة

وكان بعض أعوان الخديو عباس ظاهرين فى هذه الحركة ، وقد أيقن الانجليز أن الخديو كان يوعز الى مصطفى كامل باشا صاحب اللواء والشيخ على يوسف صاحب المؤيد بانتقاد الاحتلال وكبار رجاله وشن الغارة على اللورد كرومر وأساليب حكمه . وسمع الانجليز كذلك أنه أعان مصطفى كاملا بالمال لاصدار الصحف الأفرنجية ونشر الدعاية فى البلدان الأروبية ، فخيل إليهم من الحركة الأولى والحركة الأخيرة أن المطالبة بالدستور فى مصر ليست إلا مناروة خديوية ينساق اليها الشعب بغير شعور منه بالحاجة إلى النظام النيابى والرقابة على الحكومة ، وانهم اذا وافقوا عباسا على بعض

ميوله ورغباته قضوا على هذه الحركة وأمنوا انتشارها وامتدادها ولم يسمعوا للأمة المصرية مطلبا بعد القضاء على البواعث التى تدفع بها الى المطالبة

هذه الموافقة هى التى سموها يومئذ بسياسة الوفاق ، وهى التى لجأوا اليها بعد اقالة اللورد كرومر عسى أن تضعف الدعوة الوطنية ، أو تقسم الأمة والأمير إلى معسكرين متنابذين بدلا من معسكر واحد متفق فى الوسيلة والغاية . فقوام سياسة الوفاق إذن هو توحيد قوى الحكومة وتشتيت قوى الأمة

فارق اللورد كرومر دار الوكالة البريطانية فى شهر مايو سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون غورست الذى شغل فى مصر منصب المستشار الداخلى والمستشار المالى بعد أن اشتغل بوظائف الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٩٠

وكانت «فكرة» غورست عن دعوة مصر الوطنية هى فكرة الموظفين الأنجليز المحليين . ومنهم فريق يغلون فى محاربة الدعوات الوطنية جميعاً لأنهم يعتبرون المطالبة بالاستقلال والمطالبة بالدستور إفتياتا على سلطانهم وعلى مصالحهم فضلا عن سلطان الدولة البريطانية ومصالحها وينظرون إلى مطالب المصريين من وراء هذه الميول والأغراض فلا يرونها إلا مشوهة منحرفة ، ويعتقدون أن الشرق لا يستحق من أساليب الحكم إلا تلك الأساليب التى إصطلحوا على تسميتها بالأساليب الشرقية ، ويعنون بها المراوغة والتلفيق ... فجاء السير الدو غورست بهذه العقيدة وهو ينوى أن يستخدم «الأساليب الشرقية» فى تهدئة الخديو وتهدئة الأمة فى وقت واحد .

على أن الحقيقة أن مطالبة المصريين أو فريق منهم بالدستور ليست بالمناورة الخفية ولا بالدعوة المصطنعة ، لأن المطالبين به قد طلبوه وهو معارض لأهواء الخديوين كما طلبوه وهو موافق لأهوائهم . فلم يكن الخديو توفيق موعزاً بطلبه ولا راضياً عن دعاته ، ولكن الحركة الدستورية فى أيامه كانت على أشد ما عرفت به فى تاريخها كله . ولم يكن الخديو عباس موعزاً بطلبه ولا راضياً عن دعاته بعد عزل اللورد كرومر وإعلان سياسته الوفاق . ولكن الحركة

الدستورية اشتدت ولم تخمد بعد إعلان هذه السياسة ، وبلغت العرائض المقدمة إلى الخديو بطلب الدستور أضعاف أضعاف ما تقدم منها فى عهد السياسة الكرومرية

ولم يكن سكون الحركة الدستورية فى السنوات الأولى بعد الاحتلال دليلا على أنها مزيفة أو قريبة الزوال . لأنها لم تسكن إلا من أثر الصدمة الأولى التى خيبت الآمال وبلبلت الأفكار ونفثت فيها نوافث الشك والحيرة عقب الثورة العرابية . ثم استمرت على سكونها لأن المصريين قد انصرفوا إلى مطالبة الانجليز بالجلاء فى أوائل أيام الاحتلال ، فلم يروا ضرورة للتعجيل بطلب الدستور مع انتظار الجلاء فى أمد قريب ... ومن أجل هذا تضاعفت الحركة الدستورية بعد سنة ١٩٠٤ التى حدث فيها الاتفاق بين انجلترا وفرنسا على التراضى والتعاون فى المسألتين المصرية والمراكشية ، فقد وضحت عزيمة الانجليز على البقاء الدائم وضوحاً مسجلا بالوثائق الرسمية ، وكان هذا الاتفاق الذى قصدوا به إطفاء جذوة الحمية الوطنية وتخييب رجاء المصريين فى مساعدة الدول الأوربية باعثاً قوياً من بواعث النشاط واليقظة فى عقيدة المصريين ، وبداية لاجتماع الآراء العامة على رأى واحد ، وتسديد الخطى إلى غاية واحدة

قلنا أن السير الدون غورست جاء بعد كرومر لتهدئة الحركة الوطنية وتهدئة الخديو فى وقت واحد . . . فأما صنعه لتهدئة الحركة الدستورية فذاك إنه فكر فى إصلاح المجالس المحلية ومجالس المديريات التى كانت مهملة إلى ذلك الحين . فوسع من حقوقها وأباحها بعض الرقابة على المديرين ، فلم تقنع الأمة بهذا القسط اليسير من المشاركة فى الحكم . لأنها إنما طلبت الدستور فى الحقيقة لتكبح به الاحتلال لا لتكبح به مديرى الأقاليم

واتفق فيما حول ذلك من الوقت أن طرأ حادثان خارجيان كان لهما أثر عظيم فى أذكاء الحمية الوطنية والدعوة الدستورية : أولهما ـ وقد بدأ قبل مجىء غورست ـ هو حرب اليابان وانتصارها وهى دولة شرقية مجهولة على دولة غربية

كبيرة ، فتجددت بذلك آمال النهضة العامة فى قلوب الأمم الشرقيـــة كافة

والحادث الثانى هو فوز الشعوب العثمانية بالدستور فى يوليو من سنة ١٩٠٨ ، أى بعد وصول السير الدون غورست إلى مصر بأشهر قليلة ، فقد أنال هذا الدستور جميع الأمم العربية الأخرى التى كانت تابعة للدولة العثمانية حقوق الانتخاب والانابة عنها فى مجلس المبعوثين ، وبقيت مصر وهى فى طليعة هذه الأمم محرومة هذه الحقوق لغير سبب وجيه فى نظرها ؛ فزادها ذلك يقيناً بصواب رأيها وعسف الاحتلال البريطانى المعارض لها فى طلبها

أما ماصنعه غورست لارضاء الخديو عباس الثانى فانه بدأ باطلاق يده رويداً رويداً فى أعماله الخاصة ثم فى أعمال الحكومة ، فاستقالت وزارة مصطفى فهمى باشا (١٩٠٩) البغيضة الى عباس وقامت بعدها الوزارة البطرسية ، وسمح الانجليز له بترشيح بعض أنصاره للوزارة وهم محمد سعيـــد بك وأحمد حشمت باشا وحسين رشدى باشا ، فكانت أول وزارة استطاع أن يدخل فيها مثل هذا العدد من الأنصار

ثم قتل بطرس باشا فى فبراير سنة ١٩١٠ فجر مقتله إلى جدال وشقاق بين القبط والمسلمين . شغل بهما المصريون فيما بينهم برهة عن المطالبة بالدستور ، ولم تكره دار الوكالة البريطانية هذا الشقاق المحزن لأنه يجرى مع ما قصدته بسياسة الوفاق من تشتيت قوى الأمة وتوحيد قوى الحكومة . وكأنما كانت تنتظره من ترشيح بطرس باشا لرآسة الوزارة ، فلما فاتها اغضاب المسلمين بتعيينه كما كانت تؤمل لم يسؤها ان يتفاقم الخلاف المحذور بعد الاعتداء عليه ، ولا سيما وقد لغطت أبواق الاحتلال على أثر قضية دنشواى بتهمة التعصب الدينى وسوغت بها قسوة الأحكام فى تلك القضية . ثم شرعت فى استغلال التهمة لادعاء حماية المسيحيين من أجانب ومصريين

***

ولم تمض فترة وجيزة على السير الدون غورست فى دار الوكالة حتى ظهرت الحيرة على مشوراته التى كان يدونها فى تقريراته السنوية ، فجعل يوصى بالرأى وينقضه ويهم بالعمل ولا يجد فى انجازه ، وعنده على كل حال أن الحركة الدستورية ان هى إلا نوبة عارضة فى الطبقات العالية تعالج بالانتظار والمصابرة إلى أن تزول ، أما فى الطبقات الجامحة فلا حاجة إلى علاجها بأكثر من الرقابة الساهرة وتقييد الخطابة والكتابة

ثم مرض السير الدون غورست ومات ولم تكد تنقضى عليه فى دار الوكالة ثلاث سنوات

فاخلفته حكومته «فى سبتمبر سنة ١٩١١» باللورد كتشنر صاحب الأزمة القديمة التى وقعت بينه وبين الخديو عباس واشتهرت باسم أزمة الحدود . فكان مجرد تعيينه مؤذنا بتغيير جديد فى السياسة واعتراف من جانب الساسة الانجليز بخطئهم فى فهم الحركة الوطنية أو بخطئهم فى عزوها كلها الى مقاصد الخديو السابق وتحريضاته ، فبعد ان كان الغرض من تعيين السير الدون غورست ان يسترضى الخديو بالنزول له عن بعض النفوذ واطلاق يده هونا مافى أعماله وأعمال الحكومة أصبح الغرض الظاهر من تعيين اللورد كتشنر ان يعاد الخديو إلى حيزه المحدود ، وأن تجس المشكلة الوطنية من غير هذه الناحية

رأى اللورد كتشنر أن الحركة الدستورية حركة جدية صادقة لا مفر من الاكتراث لها وملاقاتها بما يرضيها أو يخفف من حدتها . فليست هى فى الطبقات المسئولة نوبة عارضة لاحاجة فى علاجها الى أكثر من الصبر عليها وليست هى فى الطبقات الفقيرة صيحة جوفاء خلواً من كل معنى ، فالقلق بين صغار الفلاحين موجود لا شك فيه ، وغاية ما فى الأمر أنه قد يرد إلى أسباب الأزمة الزراعية وقد يسهل تسكينه كثيراً أو قليلا بتلطيف وقع

الأزمة عليهم وتأمينهم على أقواتهم ، ومن هنا نشأ قانون « خمسة الافدنة » محرما الحجز على هذا المقـــدار من الأرض أو مادونه فى سداد الديوان . وفكر اللورد كتشنر فى إرضاء طلاب الدستور بانشاء هيئة نيابية جديدة غير مجلس الشورى والجمعية العمومية . فصدر القانون النظامى بانشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليو سنة ١٩١٣ مشتملا على حقوق أوسع من حقوق المجلسين السابقين ، وان كانت فى جملتها أقرب إلى القشور منها إلى اللباب

الوزير المصرى

فى المعـاش !

فى البلاد الدستورية يخرج الوزير من ديوان الحكم ويعود اليه مرات فى مدى حياته السياسية . وقد يخرج منه ويعود اليه أكثر من مرة واحدة فى السنة الواحدة ، تبعاً لاختلاف الآراء العامة واختلاف مواقف الأحزاب بين الصـــداقة والخصومة والتألب والتفرق ، فى المناوشات البرلمانية .

وقد يكون نفوذه وهو معارض أكبر من نفوذه وهو فى ديوانه ، مقيد بقيود الوظيفة ، مطالب برعاية المراسم الوزارية . فاذا اعتزل المنصب فترة من الزمن لم يزل مرجواً مخشياً محسوباً له حسابه ، ولم ييأس منه أصدقاؤه أو يستخف أعداؤه بشأنه . لأنه يظل حيث كان قادراً على عمل متأهباً لعودة قريبة إلى الحكم ، مرجحاً لهذا الجانب أو لذاك فى مواقف الأمة ومواقف النواب .

أما الوزير فى مصر قبل خمس وعشرين سنة فقد كان بين حالتين ليس بينهما حالة وسطى . فهو إما وزير أو لا شىء . . . فاذا خرج من الحكم فلا رجاء فيه ولا ضرر منه . ولا أمل فى عودته إلى الحكومة أو مشاركته فى الحياة السياسية ، لأنه كان يرتقى الوزارة بعد أن يتقلب فى وظائف الحكومة من أصغرها إلى أكبرها ويستغرق فى خلال ذلك ما يستغرق من وقت لا يقل عن أربعين أو ثلاثين سنة . فمن معاون إلى مأمور إلى وكيل مديرية إلى مدير فى الدرجة الثالثة فالثانية فالأولى . إلى وكيل وزارة أو وزير يبلغ من العمر الخامسة والخمسين أو الستين ؛ لا يطلب منه عمل ولا يعتمد عليه فى سياسة عامة ، ولا سيما بعد أن أصبحت الوزارة رسماً معطلا فى أيام الاحتلال ، وانتقل العمل والسياسة كلها الى أيدى المستشارين البريطان ، ومن ورائهم دار الوكالة البريطانية

يقضى الوزير ما يشاء له الحظ فى منصبه ثم يخرج منه الى داره وهو شيخ قد جاوز الستين وخطا إلى السبعين . فماذا يصنع فى الأيام المعدودات الباقيات له من الحياة ؟ أنه لو كان شابا لما استطاع أن يعمل شيئا لأنه لم يخلق ليكون من أصحاب الأعمال . فاذا كان فى تلك الشيخوخة الفانية فهو من باب أولى لا يقوى على عمل ولا يفكر فيه ، ولا يبقى منه ما يرجوه راج أو يخافه خائف . ان هو الا خارج من سجل الأحياء فى الحقيقة لا من سجل الحياة الوزارية وحسب ، فهما لفظان مترادفان

ومن عادة النفس الانسانية أن تتخذ من الضرورة فضيلة كما يقولون . فالرجل الذى يعز عليه الخوض فى الحياة العامة يعتبر الخوض فى هذه الحياة مهانة لا تجمل بقدره ، ويعتبر العزوف عنها واجباً مفروضاً عليه . والوزير المصرى المحال إلى المعاش أقرب الناس إلى الايمان بهذا الوهم والتعزى بهذه الخديعة ، لانه بلغ من المناصب والألقاب أرفعها فكل عمل بعد ذلك هو حط من قدره وابتذال لمقامه . ويزداد عزوفه عن العمل وجوبا فى تلك الأيام التى غلبت فيها أبهة المنصب ولم تنتشر فيها الآداب الشعبية أو الديمقراطية . فلاجرم تصبح البطالة أدبا من آداب الوزراء المعزولين ، ويعود الاحتفاظ بالوقار على هذا النحو وهو هو العزاء الوحيد لمن قضى عليه منهم بالدخول فى عالم الفناء !

من هذا نستطيع أن نعلم أن المجازفة بالاستقالة أمر ليس بالهين فى عرف الوزراء المصريين قبل خمس وعشرين سنة ، ونستطيع أن نعلم مقدار الضربة التى ظن خصوم سعد أنهم أنزلوها به والنقمة التى صبوها عليه ، وهو كهل متين الأسر لم يبلغ من الشيخوخة ما يبلغه الوزراء الذين يروضون أنفسهم على أدب العزلة أو أدب البطالة الفانية

نعم إنهم تعودوا من الرجل أن يضع قواعده لنفسه ولا يجرى على قاعدة يقاد اليها برغمه . لكن ماذا عساه أن يصنع وهو مستهدف للعداء من

جانب الاحتلال ومن جانب الأمير؟ أيلجأ إلى الرأى العام ويستأنف ماضيه القديم من الحياة السياسية!

نعم ذلك كان أمراً محتملا قبل خمس سنوات، أو قبل أن تقع الجفوة ثم العداوة اللدود بين سعد والصحفيين الذين كانوا يسيطرون على الرأى العام فى تلك الأيام. أما الآن وقد مضت على الصحافة الرائجة سنوات وهى لا تكتب عن سعد إلا ما يمثله للناس آلة من آلات الانجليز وعدوا من أعداء الحرية. فماذا بقى له عند الرأى العام؟ وماذا بقى له من الرجاء إذا هو استأنف الحياة السياسية؟

لم يبق إلا الفشل المحقق والتسليم بالقضاء والانزواء فى «النرفانا» الوقور التى لا ترهب للنازلين بها صولة ولا تخاف لهم رجعة إلى عالم الدنيا..

وعلى هذا أوعز خصومه إلى بعض أتباعهم ليحملوا عليه فى الصحف ويلغطوا فى المجالس ويفتروا الأكاذيب عن أسباب استقالته، غير عابئين بحقيقة ولا واقفين عند محذور، وهم يحذرون والرجل الذى يهاجمونه بعيد من القوة الحكومية، بعيد من رضى الأقوياء فى الحكومة!

هنا صدموا بأول صدمة لم يتعودوها من ساكنى «النرفانا» المستباحى الذمار! وأيقنوا أنهم أمام معزول لا يشبه المعزولين. فان الرجل الذى ساقوه إلى لحده السياسى كما زعموا، قد خرج عليهم بكلمة وجيزة لا لجاجة فيها. كلمة الواثق بقدرته على كبح خصومه حين يريد وكما يريد: إنكم ياهؤلاء تنسون الحقيقة كأنكم لا تعرفونها. فان كنتم تجهلونها وتسركم معرفتها فها أنا ذا على استعداد!! أتسكتون إذن؟ أم تقولون الحقيقة؟ أم نسوقكم إلى حيث تقال!

وما هو إلا أن أذاعت الصحف هذا النذير حتى سكت السليط وتراجع المقدام، واشتد الايعاز فى طلب السكوت كما اشتد الايعاز قبل ذلك فى طلب الكلام

***

لمخالفة الذين أوجدوها فى الحكومة بل أتى بها للطاعة ومجاراة الرغبات الصريحة أو المفهومة . ولكنها مع هذا لاتريد أن تقول للناس إننى آلة مسخرة تعمل مايملى عليها ولا تدرى كيف تدافع عن أعمالها ، فاذا لم يكن فى وسع الانتقاد المعقول المنظم أن يسقطها ففى وسعه أن يكشف عن دخيلتها وعن تناقض ظاهرها وباطنها ، وأن يضعها كرها أو طوعا فى موضوع مخجل يحرمها كل هيبة ويشل فيها كل حركة . والمعول فى وضع الوزارة هذا الموضع العسير انما هو على اليد التى تدير دفة المعارضة وتتصدى لاقامة الحجة من هنا وتفنيدها من هناك ، فان يدا تملك هذه القدرة لتملك زمام الموقف كله ولا يعز عليها إحراج الحكومة احراجاً لا تنفعها فيه القوة المطلقة التى تسندها

وقد قال الشيخ المنفلوطى فيما أذكر لسعد يوماً من أيام جهاده فى الجمعية التشريعية : «ما الذى تستفيده يامولاى من إجهاد نفسك فى شئون قلما تنال فيها الأغلبية فى الجمعية ؟ فأجابه جواب الرجل الذى يعرف أين هو من عمله ويعرف السلاح الذى يشحذه فى نضاله : « سواء لدى نجحت أم لم أنجح فانى لا أخطب فى الجمعية التشريعية وحدها بل فى الأمة جميعها ، ولا أخاطب الحاضر وحده بل أخاطب المستقبل أيضاً »

فهو لم يدخل الجمعية التشريعية ليغلب فيها الوزارة بعدد الأصوات ومناورات الكثرة والقلة ، ولكن الوزارة برمتها لم يكن لها من النفوذ فى سياسة البلد بمقدار ما كان لسعد النائب فى الجمعية التشريعية ، بغير كثرة عدديه ، وبغير حق كان إلا حق الانتقاد والمناقشة

قال اللورد جورج لويد فى الجزء الأول من كتابه « مصر منذ كرومر » عند الكلام على كتشنر والخديو :

« لو أن كتشنر عاد من انجلترا فى خريف سنة ١٩١٤ مفوضا فى إنذار الخديو أو خلعه عند الضرورة لبقى عليه أن يمارس الجمعية التشريعية التى خلقها هو بيديه . فقد كان زغلول فى تلك الجمعية ومن ورائه صف اتباعه المتين —

قوة لامناص من حسبان حسابها ، لأنهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة إن لم يجعلوه مستحيلا ، وكان المرجح جداً أن يتهيأ المسرح بعد فترة غير طويلة لمعركة بين زغلول وكتشنر تكون المسبر الدقيق للمقدرة السياسية فى كلا الرجلين ، ولم يكن من المحتمل أن يقع الوفاق بين رجلين من هذا الطراز »

ذلك رأى اللورد لويد فيما طواه الغيب ، وكان فى وسعه أن يقول إن المعركة بدأت فعلا ، وأنها لم تكن لتنتهى إلا بتعجيل الدستور الصحيح وانتصار سعد فى نضاله ، لأن الغاء الهيئات النيابية الغاء تاما مشكلة قد يلجأ اليها اللورد كتشنر إذا اضطر اليها ، ولكنه لا يحسب نفسه منتصراً فى هذه الحال ، ولا يزيد على أن يحول النضال إلى ميدان آخر ، لن ينهزم فيه سعد زغلول .

فى ميدان الانتخاب

صدر القانون النظامى الذى انشئت بموجبه الجمعية التشريعية فى أول يوليو سنة ١٩١٣ وجاء فى مقدمته ما يأتى :

« لما كانت رغبتنا هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للافكار النيرة وكافلا لحسن الادارة ولصيانة الحرية الشخصية وضامنا لاتساع نطاق التقدم والعمران وملائما لهذه البلاد بنوع خاص

« ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها الا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدى الى ترقية نظام الحكومة بطريقة تجمع بين السكينة والتروى بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعياً الى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصريه واسعادها

« ولما كانت بغيتنا حينئذ هى تعديل القانون النظامى تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمة والى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية والى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وإلى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح وضع القوانين لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشئون الداخلية . . . فقد أمرنا بما هو آت الخ »

وتألفت هذه الهيئة كما جاء فى المادة الثانية من قانونها النظامى : « من

أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين . والنظار أعضاء قانونيون . وعدد الأعضاء المنتخبين ستة وستون عضواً ينتخب أحدهم وكيلا بمعرفة الجمعية ويكون انتخاب الأعضاء بالكيفية وبالشروط المقررة فى قانون الانتخاب . وعدد الأعضاء المعينين سبعة عشر عضواً أحدهم رئيس والثانى وكيل والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الاقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا من الانتخاب »

وكانت الشروط المالية غالبة على جميع الشروط الأخرى فى ترشيح الأعضاء . فكان مشروطا فى العضو بعد السن التى لا تقل عن خمس وثلاثين سنة أن يكون « قد دفع منذ سنتين مال أطيان سنوى قدره خمسون جنيهاً أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيها فى السنة أو خمسة وثلاثون جنيهاً مال أطيان وعوائد مبان معاً . . . . وينقص المال السنوى إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً لشهادة من جهات القطر » . . . وينتخب هؤلاء الأعضاء مندوبون خمسونيون يشترط فيهم ان لا يقل عمرهم عن الثلاثين

فوظيفة الجمعية كما تقدم محصورة فى الاستشارة ، والنواب محصورون فى نطاق ضيق من أصحاب الثروة والوجاهة ، والناخبون محدودون بالسن وبقيود الانتخاب من درجتين

وكانت فى مصر ثلاثة أحزاب سياسية عند انشاء الجمعية التشريعية : الحزب الوطنى وهو يطلب الاستقلال فى ظل السيادة العثمانية ليستعين بحقوقها الشرعية على محاربة الاحتلال الغاصب ، ومعظم أعضائه من الطلبة والشبان وخريجى المدارس العليا ، وقليل منهم من وجهاء الأقاليم المقربين إلى الحاشية الخديوية

وحزب الأمة ويطلب الاستقلال التام ويبغض السيادة التركية ، ومعظم أعضائه مغضوب عليهم من الخديو عباس الثانى ورجاله ، فكانوا من أجل ذلك على صلة بدار الوكالة البريطانية

وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، واسمه يدل على غرضه ، وهو مداراة الاحتلال والاكتفاء بطلب التدرج على مبادىء الحكم النيابى ، وإنما كان يدارى الاحتلال لأنه حزب القصر المعروف بانتمائه الى المراجع الخديوية ، فلا يحب أن يجهر بمناوأة الانجليز ويعطيهم حجة مكشوفة تمكنهم من مقابلة العداء بالعداء

وكانت هذه الاحزاب سياسية ولكنها لم تكن برلمانية مستعدة للترشيح فى ميدان الانتخاب ، لأن الاحزاب البرلمانية التى لها فروع ولجان ودعاة ومرشحون لا توجد إلا بعد وجود البرلمان وطول العهد بالمنافسات النيابية ، وإنما كانت أحزاب مصر فى تلك الفترة بمثابة اندية سياسية يجتمع فيها بعض الأصدقاء والزملاء المتعارفين ، ولا تتعدى حدود القاهرة والعواصم الكبرى

ومن أسباب عجز الأحزاب عن خوض معركة الأنتخاب أنها كانت قد ضعفت واضمحلت لأسباب عارضة أصابت كلا منها على حدة ، فالحزب الوطنى تفرق بعد موت مصطفى كامل وسجن محمد فريد وهجرته من البلاد ، وحزب الأمة لم يقو على الثبات بعد رحيل كرومر وتتابع الضربات عليه فى أيام سياسة الوفاق ، وحزب الأصلاح على المبادىء الدستورية لم يكن شيئا مذكوراً من البداية ، ولم يبق له أثر بعد وفاة رئيسه الشيخ على يوسف صاحب المؤيد .

ومن أصعب الأشياء على أحزاب سياسية كاحزاب مصر فى تلك الفترة أن تجمع لها مرشحين فى كل دائرة تتوافر فيهم الشروط المطلوبة من أعضاء الجمعية التشريعية -

لهذا لم يتقدم أحد ببرنامج سياسى على أساس المنافسات الحزبية فى تلك الانتخابات

ولم يكن سعد عضوا فى حزب من تلك الأحزاب ، ولكن أنصاره المعجبين به من المثقفين فى كل حزب غير قليلين .

فنزل فى ميدان الانتخاب مستقلا عن جميع الأحزاب ، وجعل برنامجه موافقاً لما يطلب من الجمعية التى يرشح نفسه للنيابة فيها ، وخلاصته كما أفضى به إلى بعض سائليه :

« إذا شاء أهل وطنى أن ينتخبونى نائبا عنهم فانى أعاهدهم على أن أقف نفسى على خدمتهم وقضاء مصلحتهم والسعى فى تحقيق أمانيهم وإزالة شكاواهم وأذكر على سبيل الاستشهاد الأمور التالية :

(١) قرأت فى الجرائد مقالات وفصولا متعددة فى انتقاد قوانين المحاكم المصرية من جنائية ومدنية وغيرها ، وما فيها من وجوه النقص وما يشكو المتقاضون منه من فداحة الرسوم القضائية وزيادة التطويل فى سير القضايا وما شاكل ذلك ، فاذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى نائباً عنهم فأنا أعدهم بأن أجد فى خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التى يشكون منها وجمع الشواهد وإيراد الأدلة والحجج التى أتوسل بها إلى إقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من التعديل والتغيير لخير الأمة وإلى إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله والعمل به حبا بخير الامة وزوال شكوى الاهالى .

(٢) إنى اختبرت أحوال المدارس والدرس والتدريس زمانا طويلا وعرفت حاجات الأمة الكثيرة إلى المعارف فاذا انتخبت عضواً فى الجمعية التشريعية فانى أعاهد الأمة على افراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء .

(٣) إنى لا أزال مقيما على رأيى المعلوم فى إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها وارتقائها فى خدمة الأمة . فاذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى فأنا أعاهدهم أنى أدرس هذه المسألة درسا دقيقا وأجمع الادلة والحجج التى تقنع زملائى

وتقنع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة ويصان به النظام العام من ضرر شططها من جهة أخرى

(٤) أقرأ فى الجرائد عبارات الشكوى الدائمة من سكان العاصمة ولا سيما سكان الشوارع الوطنية ، تارة من قلة النور و تارة من قلة الكنس والرش وتارة من قلة التنظيم والرصف فاذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فانى لاأدخر وسعا فى عمل ماأستطيع عمله ضمن الحدود القانونية لحمل الحكومة على إزالة شكوى الأهالى من هذا القبيل .

(٥) إذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فانى أجعل حاجات معظم الأهالى نصب عينى وخصوصاً حاجات المزارعين فأسعى فى تسهيل وسائط الزراعة والرى ومد السكك الحديدية والزراعية فى البلاد وأدرس أسعار القطن درساً دقيقا وأبذل جهدى فى اتخاذ الوسائط التى تحمى بها مصالح المزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طعما للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص ويبيعونه إياه محوكا ومنسوجا بالثمن الغالى .

وهذه بعض الأمور التى أسعى فيها لخدمة بلادى وقضاء مصلحة أهل وطنى وأعد أنى لا أدخر فى القيام بواجب الخدمة واستخدام الوسائل التى يبيحها لى قانون الجمعية التشريعية لاقناع الحكومة بعمل ما أرى عمله واجبا لخير الأمة »

***

هذه هى خلاصة الوعود التى تقدم بها سعد إلى ناخبيه ولم يتجاوزها إلى غيرها من وعود لايملك انجازها نائب فى هيئة كالجمعية التشريعية .

ولأول مرة فى تاريخ الانتخابات بمصر سمعت الخطب الانتخابية وتقرب المرشحون إلى الناخبين ببيان الخطط التى ينوون اتباعها ، وجرى الانتخاب على النظام الحديث بعد أن كان لا يجرى إلا على المساومات والشفاعات ، والتوسل بجاه الحاكم تارة وبجاه العصبية تارات .

وانه ليكفى فى الغالب أن يشترك الرجل « غير العادى » فى الشئون العادية لتخرج الأمور عن مجراها الذى ألفه الناس منها ، وتستقيم على مجرى جديد لم يألفوه ولم يكونوا ببالغيه إلا فى السنين الطوال . وكذلك كان اشتراك سعد فى الانتخابات كافياً لاقناع طائفة صالحة من نخبة المثقفين بدخولها والصبر على عيوبها مما كان يزهدهم فيها . فتقدم فى ميدان المنافسة العلماء وكبار الكتاب والمحامين ، وقلما كان يطرقه فى عهد مجلس الشورى والجمعية العمومية أحد غير أتباع الحكومة من جهلاء العمد والوجهاء

وقد رشح سعد نفسه فى دائرتين من دوائر العاصمة لا عن دائرة واحدة : أى عن نصف المدينة ، فنجح فى الدائرتين نجاحاً فاق كل تقدير .

ونعتقد نحن أن الغرابة كان لها شأن كبير فى هذا النجاح ، لأن نزول وزير سابق كسعد زغلول فى ميدان الانتخاب على غير المعهود كان مفاجأة غيرت كل حساب ، وكأنما كان ماضيه فى الحركة الوطنية وفى المحاماة والقضاء والوزارة مدخراً لهذا اليوم ، فاستعاد قوته كلها من أثر هذه المفاجأة وهزم كل ما أعدوه له من الموانع والعراقيل : هزم دعاية التشهير بخمس سنوات ، وهزم المقاومة الخفية التى تألبت فيها مساعى اللورد كتشنر ومساعى الأمير ومساعى الوزارة القائمة ، وهزم المال وغواية الرشوة والرجاء ، وبلغ من حماسة الجماهير لانتخاب سعد ان الرجل الفقير من المندوبين كان ينتخبه وهو لا يعرفه ويرفض الجنيهات التى يعرضها عليه المنافسون المعروفون لديه ثمناً لصوته ، فى تلك السنوات العصيبة التى أقفرت فيها الأسواق ونضبت المكاسب

ولم يسمع سعد برجل من هؤلاء المندوبين إلا بادر بالسؤال عنه وذهب إليه فى رهط من أصحابه البارزين ليعرب له عن شكره ويثنى على أمانته وشممه ، ويحييه بين أبناء الحى الذين يجتمعون حول هؤلاء الزوار ، ويتحدثون بهذه الزيارة للكبار والصغار ، فكان مسلكه فى الحملة الانتخابية مسلك الزعيم الديمقراطى من جميع الوجوه

وظهرت نتيجة الانتخابات فظهرت من اللحظة الأولى قوة الحكومة وقوة المعارضة : كان للوزارة كثرة ظاهرة فى الجمعية لأن الوزراء من أعضائها فضلا عن الأعضاء المعينين والأعضاء الذين لا يصطبغون بصبغة سياسية ولا يعرفون لهم واجباً غير مناصرة القوة حيث تكون . ومع هذا جرى الانتخاب للوكالة فى الجلسة الأولى فانتخب سعدا خمسة وستون من الأعضاء ، وشذ خمسة عشر عضواً تفرقت أصواتهم بين خمسة من المرشحين . . . . فزعيم المعارضة هنا له مكان فى معسكر الحكومة نفسه لا تؤمن عقباه !

ولم تكن الجمعية مقسومة فى مناصرة الحكومة أو معارضتها على حسب الآراء الحزبية المعروفة فى المجالس النيابية ، وإنما كانت قسمين اثنين : احدهما قسم أولئك النواب الذين يشايعون القوة حيث كانت وهم من الطراز القديم طراز الشروط المالية والمزايا المحلية ، والقسم الثانى ـ وهم القلة ـ من المتعلمين الذين دخلوا الجمعية بفكرة سياسية ، وفيهم أعضاء من الحزب الوطنى وحزب الأمة وحزب الاصلاح ، وقد وضح منذ اللحظة الأولى أنهم جميعا حزب سعد فى داخل الجمعية ، كما وضح من الجهة الأخرى أنه قد تبوأ مركز الزعامة القومية من يوم قيام تلك الهيئة النيابية . لأنه كان زعيما « للفكرة السياسية » حيث وجدت ، أو كان زعيما لكل من ناب عن الأمة وله رأى سياسى مستقل بابدائه . . . فبهذه المثابة نستطيع أن نصف الرجل الذى لا يؤيده أكثر من ثلث النواب بأنه كان مع هذا زعيما للأمة بأسرها ، لأنه كان ولا شك خليقا أن ينال تأييد الكثرة الغالبة لو لوحظت الفكرة السياسية فى شروط الانتخاب ، ونستطيع أن نقول إن مستقبل الحركة الوطنية قد تقرر فى ميدان الانتخاب ذلك العام ، على قلة ما توقعه الناس من خطره فى تلك الأيام

الجمعية التشريعية

فى خمسة أشهر

انعقدت الجمعية التشريعية من الثانى والعشرين فى يناير سنة ١٩١٤ إلى لسابع عشر فى يونيو من السنة بعينها - أى زهاء خمسة أشهر

وقد نظرت خلالها فى أعمال شتى انصرفت أول الأمر - ضرورة - إلى تنظيم لجانها ومناقشاتها ، والتفاهم على قواعد المعاملة بين بعض الاعضاء وبعض من جهة ، وبين الاعضاء والحكومة من جهة أخرى

ثم نظرت فى قوانين مختلفة عن شركات التعاون الزراعية وردم المستنقعات وقانون خمسة الافدنة وإصلاح الامتحانات وتعديل بعض الأحكام القانونية وإنشاء مدرسة عالية للمحاسبة والتجارية وغير ذلك من الأعمال العادية ، وكان لسعد وحزبه رأى نافع فى جميع هذه الأعمال ، أخذت الحكومة ببعضه ، ورفضت مارفضته وهى عاجزة عن تعليل رفضه

وتحقق من جميع المناقشات أن الرأى الراجح فى جميع المسائل كان رأى الطائفة المتعلمة لا رأى النواب الذين انتخبوا لمزاياهم المحلية وكفاءتهم المالية . حتى فى مسائل الزرع والتجارة ومصالح الثروة التى يظن أنهم أبناء بجدتها وأصحاب القول فيها ، والتى يتعلل بها واضعو الدساتير الضيقة للاكثار من القيود والشروط واقامة السدود المتعسفة فى وجوه المتعلمين والأذكياء .

وكل ما تحقق من فائدة هؤلاء الأعضاء أنهم كانوا مفيدين للوزارة فى تأييدها بالحق وبالباطل كلما احتاجت الى تأييد ، حتى حين تحتاج إلى هذا التأييد فى زيادة حقوقها ونقص حقوقهم وحقوق الجمعية ! فأما فى مسائل الاصلاح التى تعنيهم خاصة فقلما سمعت لهم فيها آراء مفيدة أومقترحات

سديدة ، وإنما كانوا يتركونها للمتعلمين يتقضون فيها ويبرمون وينتظرون هم ما يكون من رأى الحكومة فيتبعونه مغمضين

لهذا انحصر زمام المناقشات كلها فى يد سعد لأنه زعيم الطائفة المتعلمة ، وهو فى الوقت نفسه مبجل مرعى المكانة بين الآخرين

ولسنا نقصدها أن نستقصى آراء سعد فى جميع المناقشات والمساجلات التى دارت بينه وبين الأعضاء أو بينه وبين الحكومة . . . . فلا ضرورة لهذا فيما نحن بصدده ، وإنما نجتزىء بالمهم من مواقفه ومناقشاته من الوجهة السياسية أو البرلمانية ، وأهمها فيما نعتقد اصراره على عرض ميزانية الأوقاف على الجمعية ، ومطالبته بحماية الشركات التعاونية من استبداد الحكومة ، وتجريحه القاتل لقانون الخمسة الأفدنة الذى كان اللورد كتشنر يعتز به ويحسبه من حسناته على الفلاح وجهوده الموفقة فى الأصلاح ، وأهم هذه المواقف جميعاً من الوجهة البرلمانية موقفه فى مسألة الوكيلين ، لأنه الموقف الذى حفظ للجمعية حقها فى وجه الحكومة ، وهى تملك الكثرة الغالبة بغير نزاع .

استطاع فى مسألة ميزانية الأوقاف أن يحصل من رئيس الوزارة « حسين رشدى باشا » على وعد صريح « بأن يكون السير فى نظرها مطابقاً للسير فى بحث ميزانية الحكومة » وهى رقابة طارئة كان الخديو عباس الثانى يأباها كل الآباء ، لاعتقاده انه صاحب الحق المطلق فيما يرجع إلى الأوقاف الأهلية والخيرية على السواء

أما شركات التعاون فكان سعد باشا يقترح أن يحال النظر فى حلها إلى القضاء ولا يكتفى فيه برأى مجلس الوزراء . وحجته فى ذلك أن التحقيق « الادارى » خلو من الضمان اللازم لحماية هذه الشركات التى ترتبط بها الاموال والمصالح العامة ، وأن تهديد الشركة بالحل لا يشجع أصحاب الأموال على معاملتها بل يدعوهم إلى الحذر منها والشك فى دوامها . فلم ينجح

فيما أقترح لأنه لم يظفر بتأييد الكثرة من نواب « الفلاحين » ! . . وانتهت المناقشة باضافة قيد إلى الأمور السياسية التى تجيز حل الشركة ، فاشترط فيها أن تكون أموراً سياسية « من شأنها الاخلال بالأمن العام »

أما قانون « خمسة الأفدنة » العزيز على اللورد كتشنر فقد جرحه سعد تجريحاً قاتلا جعله من أبغض القوانين إلى الفلاحين الذين يسترضيهم به اللورد كتشنر ويظنه خدمة قيمة لصغارهم وحماية واقية لأرزاقهم . فقد أظهر سعد أن هذا القانون قد أضر بالفلاح الصغير بعد أن سلبه ثقة المقرضين . وإن المصلحة كل المصلحة فيه للمصارف الأجنبية دون الفلاحين المصريين سواء منهم الصغار والكبار . فالقانون يحرم الحجز على من يملك خمسة أفدنة أو مادونها ولكنه لا يحرم الحجز على الثروة الارضية كلها إذا كانت فوق هذا المقدار . فنتيجة ذلك أن المصارف الاجنبية ضمنت ديونها كلها لانها إنما تقرض كبار الفلاحين ولا تقرض الصغار الفقراء . أما هؤلاء الصغار الفقراء فالأغلب فيهم أنهم يستدينون من المصريين ولا يستدينون من أفراد الاجانب أو المصارف الاجنبية ، فاذا استوفى الدائن الاجنبي حقه فهو يحجز على كل ما يملكه الفلاح الكبير بغير استثناء ولا يترك له خمسة أفدنة ولا مادون ذلك ، وإذا استوفى الدائن المصرى حقه حال القانون دون استنجازه بتمامه ، وأصبح الدائن فى حذر من أقراض من لا يملكون نصاب السداد . فليس فى القانون نفع للغنى الذى يؤدى كل مليم عليه ، ولا للفقير الذى عجز من جرائه عن الاستدانة لتصريف شئونه

أما موقف سعد فى مسألة الوكيلين فقد كان أول مواقفه وأهمها من الوجهة البرلمانية فى الجمعية التشريعية، لانه الموقف الذى وزن قوة الحكومة بقوة المعارضة ، وحذر الحكومة من التهاون بالمعارضة ، وإن كانت لا تضمن فى الجمعية إلا ثلث الاعضاء أو ما يزيد على الثلث بقليل

فالظاهر كما أسلفنا أن الذين وضعوا القانون النظامى لم ينتظروا من رجل

كسعد ان يرشح نفسه للنيابة فى مجلس ضئيل كالجمعية التشريعية ، ولم ينتظروا — من ثم — أن يجيئهم فيها وكيلا منتخباً بمثل ذلك التفوق الذى يقارب الاجماع . فلما وقع ما لم ينتظروا اشفقوا أن يجلس مجلس الرئاسة عند غياب الرئيس المعين من الحكومة ولو جلسات قليلة . فاوعزت الوزارة إلى أحد أنصارها أن يقترح ـ أثناء المناقشة فى اللائحة الداخلية ـ البحث فيمن يتولى الرئاسة من الوكيلين إذا حضرا معاً عند غيبة الرئيس ، فأضيف ذلك الاقتراح إلى جدول الأعمال فجأة على غير الطريقة المتبعة فى كتابة الجدول ، وقام رئيس الوزراء فقال : إن الحكومة تصرح بان الرئاسة تكون حينئذ للوكيل المعين ، وتعتبر ذلك التصريح تفسيراً للقانون

فاعترض سعد على إثبات الاقتراح بتلك الصيغة ، وسحبه صاحبه بعد أن صرحت الحكومة بما أراده من اقتراحه

وانتظر سعد حتى تم سحب الاقتراح ثم عقب على ذلك بقوله : « الآن وقد سحب الاقتراح أريد أن أعرف ما هى صفة كلام صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار ، أهو اقتراح أم ماذا ؟ وبعد أن أعرف هذه الصفة أحفظ لنفسى الحق فى الكلام »

فنفى رئيس النظار أولا علمه بالاقتراح قبل تقديمه ، ثم قال : « أما من جهة الوكيلين فكلامنا تصريح برأى الحكومة ، إذ من الضرورى وجود مادة فى اللائحة الداخلية تبين من يكون له الرئاسة فى غياب الرئيس . وبصرف النظر عن الأشخاص فالمسألة مسألة تفسير للقانون ، وروح القانون تدل على أن الرآسة لوكيل الحكومة كما كان يحصل من ثلاثين سنة إلى الآن فى مجلس الشورى . ولائحة مجلس شورى القوانين صريحة فى ذلك . فان لم تحبوا وضع مادة فى اللائحة بهذا الخصوص فليكن فى علم الجمعية أن الحكومة متمسكة بذلك . وستنفذه قانوناً »

فكان هذا البيان أو هذا الانذار فى الحقيقة صدمة صريحة للجمعية

لاموجب لهـا . ولم يكن على الحكومة ضير من تحاشيها ، ولكنها تدل على « شعور الاعتزاز » الذى كانت تجرى عليه الحكومة فى مواجهة النواب ، وربما كان من المفيد فى الدلالة على ذلك الشعور أن نذكر هنا أن عضواً من الأعضاء ناقش بعض الوزراء ، فعد الوزير اجتراءه على مناقشته « وقاحة » وصاح بذلك فى هيئة الجمعية . . . وهو لايحسب انه يخالف العرف أو يخرج عن حدوده ! لأن النيابة كانت من ضعف الشأن بالمنزلة التى تسوغ للوزير ذلك الترفع الشامخ وتلك اللهجة النابية

فلما أدلى رئيس النظار ببيانه السابق قال سعد : « لقد سألت صاحب العطوفة رئيس النظار عن الصفة التى قدم بها كلامه : أبصفة اقتراح أم بصفة أخرى ؟ ففهمنا الآن أنه ليس باقتراح لأن عطوفته قال ان كلامه تصريح من الحكومة . ونحن لا نعهد أن الحكومة تلزمنا بتصريح منها ، وانما يلزمنا القانون لا تصريحاتها . وانمـا تكون لتصريحات الحكومة قيمة عندنا إذا تنازلت بها عن حق من حقوقها كما حصل بشأن المـادة السادسة عشرة من القانون النظامى ، ولكنها لا تملك أن تسلب بتصريحاتها حقاً من حقوق الجمعية قضى به القانون ، واذا أرادت شيئاً من ذلك فيجب أن تتبع الطرق القانونية بشأنه فتعدل فى القانون كما تشاء ، وليسمح لى صاحب العطوفة أن أقول عن هذا التصريح انه لاقيمة له هنا ، وان عطوفته يتناقض فى كلامه ، فقد قال انه يفسر القانون ثم عاد وطلب أن نضع نصاً فى اللائحة الداخلية . مع أن اللائحة ليس موضوعها تفسير القانون النظامى بل هى لتنظيم الأحكام التى وردت فيه مطلقة . أما تفسير القانون النظامى فلا يرجع للحكومة وحدها بل لمحكمة منظمة بمقتضى القانون

« ويقول عطوفة الرئيس : إن كنتم لا تضعون هذا النص فالحكومة تنفذه . فبأى كيفية ياترى تجرى ؟ أبالقوة ؟ لقد أنكرها عطوفة الرئيس وقال لانريد أن نلتجىء إلى القوة . إذن إلى أى شىء تريد أن تلتجىء ياعطوفة

الرئيس ! نحن لا نسلم لك هذا الحق أبداً وانما محكمة أعلى منا ومنكم تفصل فى شأننا إن قام بيننا نزاع فى تفسير القانون

على أن المسألة ليست مسألة تفسير . فقد ترك هذا الحق للهيئات النيابية فمجلس الشورى قال ان الرآسة للوكيل المعين ، والجمعية العمومية قالت ان هذا الحق لأقدم الوكيلين ولم تعترض الحكومة على ذلك مع أنها كانت جزءاً متمماً للجمعية العمومية ، بل اشتركت فى المداولات وقبلت أن يكون الوكيل المنتخب رئيساً للجلسة إذا كان أقدم الوكيلين . ولكنها تأتى لنا اليوم بتفسير جديد .... فيجب على الجمعية أن تقول انى أتهم اختيارى ولا أثق به مطلقاً بل أثق بمن تعينه الحكومة ، وهذا ماتريد الحكومة منكم »

ثم قال : « وأرى أنه لا محل مطلقاً لأن ننظر فى هذه المسألة الآن لأنها كما بينت لكم ليس لها فائدة عملية ، أما فيما يختص بسؤال الشيخ الدمرداش عمن يرأس الجلسة فى غياب الرئيس فأقول انى اقبل - شخصيا - ان يرأسها سعادة عدلى يكن باشا . وهذا من شخصى لشخص عدلى باشا لا بصفة حق من حقوق الحكومة . بل هو علامة على الاتفاق بينى وبين زميلى واراحة لحضرة الشيخ الدمرداش ولضمير الحكومة »

انتهت المناقشة على هذا الحل فى موضوع الوكيلين بجلسة ذلك اليوم «٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ » . وقال ناظر الحقانية : « يظهر ان الافكار الآن غير متجهة الى النظر فى هذه المسئلة إلى ان تأتى مناسبة للبحث فيها عند غياب الرئيس ، حيث يضطر فى هذه الحالة الى تفسير المادة ، ومادام الأمر كذلك داعى للكلام فى هذا الموضوع الآن »

ثم تقرر العمل باللائحة الداخلية من ذلك اليوم

ولكن الحكومة كانت على ما ظهر بعد ذلك مدفوعة إلى تقرير نص يقضى بإبعاد سعد من كرسى الرئاسة ، وكان اللورد كتشنر هو الموعز بذلك من غير شك ، لأن العضو صاحب الاقتراح الأول - وهو ابراهيم راجى بك

كان من ضباط الجيش المحالين إلى المعاش الذين اشتهروا بالتشيع للانجليز واللورد كتشنر خاصة ، لأنه ترقى فى عهـــد قيادته للجيش المصرى ، وهو الذى قال فى الجمعية معتزا بقوة الاحتلال : « إذا كانت الحكومة من حديد فالاحتلال من فولاذ ! » وكان تعيينه فى الجمعية بوصاية من الوكالة البريطانية ،

وكذلك كان الشيخ الدمرداش زميله فى المناقشـــة مشهوراً بالنزعة الانجليزية ، والتردد على الوكالة البريطانية حتى كان يحسب نفسه رجلا من رجالها ، ويتقدم معهم لاستقبال المدعوين اليها !

ويؤكد لنا ان الايعاز انما صدر من جانب اللورد كتشنر ان الوزارة قنعت فى الجلسة بما انتهت إليه المناقشة كما رآها القراء ، بل قنعت به فى اللجنة التى تألفت لوضع اللائحة الداخلية قبل عرضها ، ولكنها عادت الى المسألة بعد الجلسة بثلاثة أسابيع ، فدفعت بعض أنصارها الى تقديم اقتراح موقع عليه من كثرة الجمعية ، يرمون به إلى تسجيل النصر المطلوب

لجأت الوزارة الى توقيع الاقتراح من كثرة الجمعية لتبطل فيه كل مناقشة فيما وهمت ، وكأنها كانت مضطرة أشد الاضطرار الى اثبات سيطرتها على الجمعية ، أو نفى تهمة العجز عنها ! وكأنها تشعر بأن بقاءها معلق على ما يكون من نتيجة الصراع بينها وبين المعارضة فى مسألة الوكيلين ، ولاشك أنهـــا عرفت اهتمام اللورد كتشنر بنتيجة هذا الصراع لأنه لم يكن يخفيه فى أحاديثه مع الذين كانوا يلقونه فى تلك الفترة ، حتى بلغ من ذلك انه قال لعدلى يكن باشا : إننا لانراك تتقدم لمعونة الوزارة فى الحملات التى يشنهـــا سعد باشا عليها . . . فقال له عدلى باشا : « إننى لم أتعود ان أكون تبعا للوزارة . »

وكيفما كان الأمر فقد تصرفت الوزارة فى المسألة تصرف من يريد النجاح فى امتحان خطير ولو بنقل الأجوبة كما يقولون بلغة المدارس ! فعولت على أن تقهر المعارضة فى مسألة الوكيلين قهرا يصح أن يسمى ماديا أو آليا لأنه لايدع مجالا للمناقشة والاقناع بالرأى من الجانبين ، فتقدم بالاقتراح

ثمانية وثلاثون . وهم عدد كاف لتأييده ، واغتنموا أول فرصة لاثارة الضوضاء على المعارضين ، ثم أسرعوا الى اقفال باب المناقشة ، ثم الاقتراع على الاستعجال فى نظر الاقتراح ، وسلكوا من بداية الأمر مسلك من يمضى الى غاية مرسومة ، فلا يكلف نفسه بيانا ولا يصغى الى بيان

أحس سعد بالمناورة من اللحظة الاولى ، فتوسل بالوسائل القانونية للاعتراض على شكل الاقتراح ، وقال أولا إن ادراجه فى الجدول على الصفة التى هو بها غير مقبول شكلا « لأنه مذكور به اقتراح من ٣٨ عضواً من غير ذكر الاسماء » فهذا ليس باقتراح .

فما شرع فى كلامه حتى بدأت المقاطعة المنظمة ...

وصاح صائح من الأعضاء : إن الأسماء موجودة ، وقال منصور يوسف باشا — وهو من أعضاء الاسكندرية المعروفين بالاتصال الوثيق بمحمد سعيد باشا رئيس الوزارة الى ذلك الحين : « أنا وسعادة خالد لطفى باشا حضرنا وقدمنا الاقتراح لسعادة الرئيس »

فطلب سعد حفظ النظام وقال : « ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون ، وحكم القانون هو النافذ لا حكم الضوضاء »

« أقول ان ادراج الاقتراح فى جدول الأعمال باطل شكلا لأنه أدرج بغير ذكر اسماء مقدميه . فنحن لا نعرف إلى الآن قانوناً من هم أولئك الأعضاء الذين قدموه ، والقانون يقضى والمبادىء تقضى كذلك بأن الاقتراح يدرج فى الجدول بأسماء مقدميه . فان سلمنا جدلا بأن الاقتراح ليس مرفوضاً شكلا ، وانه مقبول ، فلا نسلم مطلقاً بتقديم هذا الاقتراح على مشروع اعادة النظر الذى بدأت المناقشة فيه ، ولو سلمنا جدلا - أيضاً - أن يقدم الاقتراح فى جدول الأعمال فلا نسلم مطلقا بأن يكون نظره مستعجلا »

ثم ناشد الأعضاء قائلا : « لماذا يخشى إخواننا التأخير إن كانوا على حق

فيما قدموا ؟ الحق حق اليوم وغداً وبعد غد ، وهم إن كانوا ثابتين فى أنفسهم غير متزلزلة قلوبهم لا يخشون شيئاً فلماذا يطلبون الاستعجال فى نظر هذا الموضوع ويظهرون بمظهر لا يرضى كل محب لهم وكل محب لبلاده ؟ »

ثم تجدد اللغط وتكلم بعض الأعضاء ، وطلب الحكوميون اقفال باب المناقشة ، وقال سعد « إن سعادة الرئيس له الحق — إذا رأى أن المناقشة وفّيت — أن يعرض ذلك على الهيئة ، ولثلاثة من الأعضاء أن يعارضوا فى استيفاء المناقشة ، وأنا أحدهم »

غير أن المناقشة أقفلت بعد أن تكلم بعض الأعضاء كلاماً لا يغنى فى الموضوع . ثم عُرض على الهيئة أخذ الرأى فى الاستعجال ، وكان لابد من الموافقة عليه بهذا الأسلوب ، وبهذا تفتتح فى الجمعية سنة مشئومة تبطل الغرض من اجتماعها وتغرى الحكومة باهمال وجودها ، والاكتفاء بتدبير أمثال هذه المناورات كلما رغبت فى أمر تصر على تنفيذه

وهذا سلاح لامناص للمعارضة من كسره أو تنبيه الحكومة إلى خطر استخدامه ، أو تنبيهها على الأقل إلى إمكان مقاومته وأنه لا يصلح للمنازلة فى كل حال ولا يمنع المعارضة أن تفله وتكفكف من غربه فى بعض الأحوال ، وإلا أصبحت الحكومة هى الجمعية ، وأصبحت الجمعية هى الحكومة ، بلا اكتراث لما يقال

وسرعان ما ألقى سعد نظرة على الأعضاء الحاضرين فرأى أن عددهم لايكفى لالتئام الجمعية قانونا إذا انسحب المعارضون ، فلم يتردد فى اغتنام هذه الفرصة لحماية الجمعية من خطر التمادى فى تلك المناورات ، ولاكراه الحكومة على التزام سبيل المناقشة والاقناع فى تأييد المقترحات والمطالب ، بدلا من أن تعول على الكثرة التى لافضل لها فيها ، وتستنيم إلى ذلك الأسلوب المادى أو الآلى . وتسترسل فيه ولا ريب اذا جربت نجاحه بغير كلفة ولاحرج

فانسحب سعد وانسحب معه المعارضون وعدتهم ثمانية وعشرون ، وفوجئت الوزارة بهذه الحركة لأنها كانت تظن الخطة التى اعتمدت عليها حين لجأت إلى تعبئـــة الكثرة على تلك الصورة خطة لا تقاوم . فلم تدر ماتصنع ، وحاولت أن تتم العدد بالتوسل إلى هذا والتشبث بذاك فلم يجد ذلك نفعاً . وبطل إنعقاد الهيئة فى ذلك اليوم فأرجئت إلى الغد ... وكان هذا الأرجاء أشبه بنهاية الدورة بين متصارعين دخل أحدهما إلى الحلقة بكل ماعنده من عدد الصراع وحيله ، ولكنه أدرك فى اللحظة الأخيرة أنه نسى حيلة واحدة يعتصم بها خصمه فتمحو كل ما عنده من عدة وحيلة ، وأنه عول فوق ما ينبغى على أساليب القوة البدنية . وفاته أن فى المصارعة أسلوبا لاتجدى فيه القوة مع رشاقة الحركة !

أحسن المعارضون من الوجهة النظامية ومن الوجهة القومية بانسحابهم فى ذلك اليوم .

لأن الجمعية لم يكن لها متسع من السلطات غير حرية المناقشة واعلان الحجة ، فاذا حيل بينها وبين ذلك بتعبئة الكثرة فى الاقتراح ، ثم تعبئتها فى المقاطعة ثم تعبئتها فى اقفال باب المناقشة ، ثم تعبئتها فى جمع الأصوات ، فقد أصبح نظام الهيئة لغواً لا يتكفل بشيء غير الاذعان الأعمى لارادة الحكومة وما يكمن وراء الحكومة من سيطرة الاحتلال ، وأصبح قانون الهيئة خلواً من معنى القانون ، لأنه قوة مادية لا تقول سبباً ولا تصغى إلى سبب مقول .

وأحسن المعارضون من الوجهة القومية لأن المعارضة كانت هى المنفذ الوحيد الذى نفذت منه إرادة الأمة إلى هذه الهيئة النيابية ، بعد أن تخطت اليها السدود الكثيرة من شروط الترشيح والانتخاب . فكل ما يثبت وجود المعارضة ويصون حقها هو فى الواقع اثبات لوجود الأمة وصيانة لحقها جهد ماتستطيع .

***

ثم عاد المعارضون فى الجلسة التالية لأنهم قصدوا القاء ذلك الدرس ولم يقصدوا تعطيل الجمعية أو منع القرار الذى تقدم به الاقتراح ، وقال سعد فى مستهل الجلسة بعد أن تكلم بعض الأعضاء : « أردنا أن توضع فى الاقتراح جميع المسائل التى دارت المناقشة فيها فحصل اباء ذلك علينا فرأينا أن هذه طريقة غير قانونية وانسحبنا ، ولنا الحق فى ذلك .

« نحن نحترم الأغلبية وقراراتها ولا نقول فى ذلك شيئاً . بل هذا هو أساس الهيآت النيابية ، ونحن لاقوة لنا إلا بالحق وباحترام القانون

« ولكن كل أمر يخل بحرية آرائنا وكل أمر يكون مخالفاً للقانون فى كيفية أخذ الآراء لانقبله مهما كان مصدره عالياًو مهما كان الأمر فيه .

« نحن انسحبنا لمخالفة القانون . أما الآن فانا نخضع للقانون فى أخذ الآراء على حسب الترتيب الطبيعى الذى طلبناه . وهو الذى أشار اليه سعادة الرئيس ، ولذلك لامحل اليوم للمناقشة فى شىء انتهت المناقشة فيه بالأمس »

وعلى هذا سارت الجمعية فى أعمالها على نظام مقبول وحدود مرعية بين الطرفين ، بقية الأيام المقدورة لها فى عالم البقاء .

ولم يعسر على سعد — مع هـــذا الانقسام الحاسم بين الحكوميين والمعارضين — أن يجمع الكثرة حوله فى مسائل شتى تناولتها الجمعية بالبحث واشتد عليها الخلاف بين الأعضاء ، لأنه كان يعارض بالحجة ويوافق بالحجة ، فلا يحجم عن تأييد الحكومة فى مواد القوانين التى تعرضها إذا بدا له وجه الحق فى تأييدها ، ولو جاء الاعتراض عليها من أقرب أنصاره ، ولا يحجم عن نقد الرأى ولو كان أصحابه من أعضاء المعارضة ، فتعود النواب أن يتخذوا من قوله فى مواطن الخلاف قسطاسا للسداد والتنزه عن الهوى ، وآل اليه الفصل فى المواقف المعضلة الملتبسة ، فاجتمع له من الوجهة الرسمية نفوذ أدبى لايقل عن نفوذه من الوجهة القومية .

***

ومن الطرائف المستملحة أن نورد هنا ما كانوا يتحدثون به فى الجمعية يومئذ عن زعامة سعد وما كان سعد يرد به على تلك الأحاديث قبل خمس سنوات من ولايته الزعامة القومية باجماع النواب والأمة . فقد قال بعض الأعضاء المشايعين للوزارة أثناء البحث فى شركات التعاون : « إنما يريد واحد منا أن يتولى زعامة مجموع . . . » واستطرد إلى كلام ينم على غرضه . فكان جواب سعد عليه : « ياحضرة العضو المحترم . انها فكرة يسهل على اللسان ـ مع الأسف ترديدها ـ وقد تطوف ببعض الأذهان ، ولكنى أقر لك أنها فكرة غير صحيحة وإنى بعيد كل البعد عنها ، وها أنا موجود معك ومع غيرك فى هذه الجمعية منذ زمن طويل ، فقل لى متى رجوتك مرة أن تنضم إلى رأيى ، ومتى حاولت التأثير عليك لأجعلك تحت زعامتى ؟ إنك إن شئت أن تعرف حقيقتى فاعلم أنى رجل قد وضعت تحت تصرف أمتى عقلى وا[illegible] وبيانى ، فان استفادت الأمة من عملى فذاك ما يجعلنى سعيداً . وإلا فهو واجب قد أخذته على نفسى فأنا أقوم به لأريح ضميرى . أما الذى يسرنى ويشرفنى فهو أن أكون خادماً لكم لا زعيما »

وكان هذا الأسلوب أسلوبه فى الرد على من يسيئون اليه أو يغضون منه أو يعارضونه فى رأيه ، لا يتجاوز الرد الذى يقوله العالم فى مباحثة علمية بمعزل عن البواعث الشخصية ، ولا يزيد على الجواب المفيد فى أناة تكبح جماح العادى وتكسر حدة الغاضب وتثنى عزيمة المسيء ، وتعود بالمناقشة إلى الجد الذى لا فضول فيه

قال مرة فى جلسة حمى فيها وطيس الجدل حول مسألة الوكيلين : « لست شتاماً . بل أقر وأعترف أمامكم بأنى عاجز أمام كل شتيمة . ليس لى مطلقاً قوة فى هذا الميدان تدفعنى لأن أنازل فيه أضعف إنسان »

قال هذا لأنه كان يخاطب الأعضاء الثمانية والثلاثين أصحاب الاقتراح الذى أشرنا اليه فجاءت فى خطبته كلمة الشهوة إذ يقول : « خافوا على سمعة

الجمعية أكثر من الشهوة التى تدفعكم إلى هذه المسألة » . . . فلم يفهم أحد الأعضاء معنى الكلمة وظنها تشير إلى معنى لا يليق بالشيوخ الشيب . فوقف وهو يمسك بشعره ويقول فى حدة وغضب : «نحن أناس شابت رءوسنا ! » فأجابه سعد بما تقدم على سبيل الاعتذار بعد أن قال : « زملائى . إنى لم أرد أن أجرح خواطركم ، وكلمة شهوة إذا كانت لم تعجبكم فمرادى بها رغبتكم ، والشهوة هى الرغبة الشديدة ، فلا تحتدوا لأن المسائل لا تحل بالحـــدة بل بالتعقل والحكمة . أمامكم زمن طويل جداً للحدة والشدة ان رأيتم من صالحكم ومن الصالح العام استعمالها . ولكنى أرجو أن لا تؤولوا كلماتى بغير المراد منها »

فهو يريد من الجمعية أن تدخر « الحدة والشدة » لغرض آخر فى زمن طويل جداً ينتظرها ولا تضيعها فى مناقشاتها ومحاوراتها . . . ، وما أشبه هذا بالنبوءات التى تلمح الغيب من وراء حجاب !

وكان يتكلم فى أثناء عرض قانون التعاون ، فقاطعه رئيس الوزراء ، فجلس وهو يقول : « إذا كنتم تستمرون هكذا على مقاطعتى فانى لا أتكلم ، وها أنا أجلس حتى يستتب النظـام » وكان يقول دائمـا ان المقاطعة متعبة المتكلم والسامع . فلما جلس وثب الشيخ عبـد الرحيم الدمرداش — وهو مشهور بخفته ودعابته — يصيح : « أريد أن أسأل سؤالا » . . . فقال سعد : «أنا لم أنته من كلامى . وقد جلست حتى انتهى من مقاطعة صاحب العطوفة رئيس الوزراء ، فهل تريد حضرتك أن تزيد عليها مقاطعة أخرى ؟ »

فأجابه الشيخ بدعابته المعهودة : « إذا جلست سعادتك تقول لا تتكلموا وإذا وقفت تقول لا تتكلموا . فلا ندرى متى نتكلم ؟ »

فقال سعد : لا لزوم لمثل هذا يا أستاذ ! وعاد الأستاذ يقول : أنا ما كنت أقصد المقاطعة ، ومع كل ما أحد « متعبنا » غير سعادتك ؟ »

فاقتصر سعد فى جوابه على قوله : « إن كنت حقيقة تعتقد ما تقول فهذا

خيال قائم فى ذهنك يا أستاذ . لأنى آخر من يتعبكم ، بل أنا موجه كل عنايتى ومجهوداتى إلى سبيل جلب الراحة اليكم » . . . ثم عاد إلى الموضوع

وبهذا الأسلوب من الجد « العلمى » كان يرد على ملاحظات أصدقائه كما يرد على من يقاطعونه من مخالفيه .

أثنى على عبد العزيز فهمى « بك » مرة فوقف عبد العزيز بك يقول : « لى الحق أن أطلب منع سعادة سعد باشا عن هذا الكلام لأنه يمس الشخصيات »

فلم يزد سعد باشا على أن قال وهو ماض فى كلامه : « المنع يكون عند الطعن الشخصى لا عند المدح . وليس الأمر توزيع مزايا بل يجب علينا أن نكلف بالعمل من هو أكثر أهلية له ، ويجب أن نعطى لمن نكلفه بهذا العمل حق التصرف . . . »

وقد التزم سعد هذا الأسلوب الذى سميناه بأسلوب « الجد العلمى » فى جميع مناقشاته بالجمعية التشريعية فلم يخرج عنه قط ولم يسترسل مرة مع فكاهته التى جبل عليها وتعودناها منه فى كثير من أحاديثه وخطبه ومساجلاته بعد قيامه بالزعامة القومية ، وإنك لتبحث عبثاً عن تلك الفكاهات التى لا تنقطع فى مناسباتها فلا تعثر بواحدة منها ، وإن كان قد مر به من المواقف كما رأينا ما يغريه بها ويدعوه اليها . . . لم ؟ إن الفكاهة لم تفارقه بطبيعة الحال فى أيام الجمعية التشريعية ، وليست الطبائع الأصيلة بالتى تتغير بين آونة وأخرى . فاذا كان قد آثر أن يلتزم « الجد العلمى » فى مناقشات الجمعية ولم يؤثر ذلك فى خطب الزعامة ومساجلاتها فتلك بداهة من بداهات الزعامة التى تستلهم المواقف ما ينبغى لها من أسلوب فى كل معرض وفى كل لحظة . . . ففى الجمعية كان سعد « يوطد » للمعارضة هيبة مرعية وهى قلة لا تملك نفوذ الحكومة ولا نفوذ القوة الفعلية ، فليس ألزم لها من الجد وليس أخطر عليها من انطلاق الفكاهة ورفع الكلفة ومقابلة المثل بالمثل بين أناس مستعدين للاجتراء على المعارضة والاستخفاف بها . أما الزعيم الذى تؤيده الأمة بأسرها فلا حاجة به

إلى شيء من ذلك ولا خطر عليه من إرسال النفس على السجية ، بل لعله يبلغ بسلاح الفكاهة مالم يبلغه « بالجد العلمى » الذى كان أحكم الأساليب وألزمها فى أيام الجمعية الأولى

* **

بهذه الدراية الفطرية وهذه اليقظة الفكرية ، وهــذه البداهة الحاضرة استقامت للمعارضة الصغيرة قوتها الكبيرة ، وأصبحت عاملا من عوامل السياسة المصرية كأنها كثرة غالبة فى برلمان معترف له بحق الرقابة . فاستطاعت فى مدى شهرين من افتتاح الجمعية التشريعية أن تعجل بسقوط الوزارة السعيدية . إذ استقال محمد سعيد باشا ولم يشأ كتشنر أن يحميه لأنه فى نظره « كان أداة تفرقة فى داخل الوزارة لعكوفه على الدسائس الملتوية ، وكان قليل الكياسة فى مسلكه مع الجمعية . . . » كما قال اللورد جورج لويد فى كتابه عن مصر فى عهد كرومر

وبلغ من عناية كتشنر بارضاء سعد ومبالاته باتقاء حملاته أنه أشار على الخديو باستدعاء مصطفى فهمى باشا لتأليف الوزارة على الرغم من شيخوخته واعتلال صحته ، لأنه حمو سعد باشا . وفى قيامه على رأس الوزارة إحراج لسعد باشا أو إسكات له سواء دخل الوزارة أو بقى فى الجمعية التشريعية . ويقال إن الوزارة عرضت على سعد فى أيامها فرفضها ، كما يقال ان اسمه جرى أمام الخديو فى أثناء المفاوضة على ترشيح الوزراء فقال : « لا . دعوه فى الجمعية فهو هناك قوة لا تعوض »

ولما اعتذر مصطفى فهمى باشا من تأليف الوزارة لأنه لم يقبل من رشحهم اللورد كتشنر من أصدقائه لسوء ظنه بنزاهتهم وعزوف نفسه عن مزاملتهم ، لوحظت صداقة الجمعية التشريعية أو صداقة سعد فى اختيار الرئيس الجديد . فتألفت الوزارة برآسة حسين رشدى باشا صديق المعارضين ، وكان أول ما جهر به من سياسته أنه قال بعد أن أقسم اليمين : « إن خير ما نفتتح به أعمالنا

أيها السادة أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة الوطن العزيز ! وإنا لعاقدو النية على العمل معكم على خطة الصراحة والتفاهم والوئام ، فى أداء تلك المهمة التى ندبتنا اليها ثقة مولانا الخديو المعظم »

أى على خطة غير خطة الوزارة المستقيلة !

* * *

انفضت جلسات الجمعية فى السابع عشر من يونيو سنة ١٩١٤ على أن تعود إلى الانعقاد فى أول نوفمبر بحسب القانون النظامى . ولكنها لم تنعقد فى ذلك الموعد ولا فى موعد بعده ، لنشوب الحرب العظمى أثناء الصيف ، وظلت تؤجل من تاريخ الى تاريخ حتى صدر الأمر بتأجيل انعقادها إلى أجل غير مسمى ، ثم حل محلها الدستور الجديد فلم يكتب لها من العمر أكثر من تلك الأشهر الخمسة .

وجملة مايقال من الرأى فيها أنها حققت ماينتظر منها فى حدودها ، وان الفترة الوجيزة التى قضتها تصلح للمقارنة بينها وبين فترات مثلها فى سجلات المجالس النيابية المعروفة . فانها خلال خمسة أشهر لا أكثر نظرت فى تأسيس نظامها وادارة جلساتها ، ونظرت فى الميزانية العامة ، ونظرت فى القوانين المختلفة التى عرضتها عليها الحكومة وبسطت فيها من النقد والتعقيب ماهو جدير بالاصغاء أو جدير بالاجابة ، وليس هذا بقليل على تلك الفترة الوجيزة ، إذا صرفنا النظر صرفاً باتاً عن المكانة التى أثبتتها لنفسها فى عالم السياسة المصرية ، بمحض قوتها لا بقوة النصوص ولا بقوة التقاليد

أما اللورد كتشنر منشىء الجمعية فقد كان رأيه فيها هو الرأى اللائق بها المسوغ لوجودها . لأن المستبد الذى ينشىء مجلسا نيابيا ثم يرضى عنه كل الرضى يشهد لذلك المجلس أسوأ الشهادة ، ويدل على أن وجوده وعدمه فى الرقابة على الحكومة سواء . ورأى اللورد كتشنر فى الجمعية لم يعدُ أن يكون مثلا صادقا لآراء جميع المستبدين ولا سيما العسكريين . فان من خصائص

المستبدين العسكريين أن يحاسبوا الناس بما لا يحاسبون به أنفسهم ، وأن يعيبوا الشيء الواحد في أعمال غيرهم ولا يعيبونه في أعمالهم . فاذا كان للورد كتشنر هوى نفس في مسألة الوكيلين فمن الجائز له أن يعطل أعمال الجمعية وان يعيدها إلى موضوع تركته وطوته واستغنت عن الاطالة فيه ! ولا ضير أن يحرك اللورد كتشنر وزارة محمد سعيد باشا وكثرة النواب لتحقيق هواه وارضاء نزواته . هذا كله جائز لا غبار عليه ... أما إذا خطب النواب في مسألة الوكيلين أو في غيرها فعندئذ تكون الخطب والمجادلات ثرثرة محامين وتكون الجمعية حقيقة بالتهديد والالغاء ! ويشعر اللورد كتشنر بخيبة الرجاء ونكران الجميل .

على أن اللورد كتشنر قد عدل قبل سفره عن التفكير في حل الجمعية أو الغاء قانونها كما كان يتوعد ويجهر بوعيده لمن لقيهم في أيام الخلاف على وكالة سعد باشا ، لأنه سافر إلى لندن وهو مشغول بما هو أهم وأخطر : وهو التفكير في خلع الخديو عباس الثاني ؛ ولعله من أجل هذا كان حريصا على محاسنة الجمعية ومحاسنة سعد في أيامه الأخيرة ، لكي لا يقدم على انتزاع حقوق الامارة ، وحقوق الشعب في وقت واحد .

قبيل الحرب العظمى

سافر كتشنر فى تلك السنة على عزيمة السعى الحثيث عند حكومته لاقناعها بخلع الخديو. وعلة هذه النقمة هى فى الحقيقة بقايا تلك الحفيظة القديمة التى تركت الرجلين عدوين لا يتصافيان بعد أزمة الحدود. أما العلة الأخيرة، أو العلة التى كان يتذرع بها لاقناع حكومته فهى سكة حديد مريوط وما كان يشاع يومئذ من المفاوضة بين الخديو وإحدى الشركات الايطالية لشرائها ومدها إلى الحدود الغربية.

وقد سمع الخديو من مصادر شتى أن صنيعته ورئيس وزرائه محمد سعيد باشا يمشى بالوشاية بينه وبين كتشنر فى هذه المسألة. فحنق عليه أشد الحنق، وتناسى فى سبيل إحراجه ما كان بينه وبين سعد من جفوة أو فتور. وأرسل اليه من يسفر بينهما فى المصالحة، ويبلغه ثناءه على موقفه من الوزارة السعيدية فى الجمعية التشريعية، وعادت العلاقات بينهما إلى شىء من الاتصال.

وكأنما شعر الخديو بما اعتزمه كتشنر فى سفرته تلك السنة فاستحسن أن يجعل رحلته الصيفية الى الاستانة لا إلى أوربا، لأنه قدر أن تسعى الحكومة البريطانية عند « الباب العالى » فى مسألة خلعه إذا اقتنعت برأى مندوبها، فأحب أن يكون على مقربة من الباب العالى ليستطلع الخبر ويحسن العلاقة بينه وبين رجال الحكومة التركية، ويبذل ما فى وسعه لاحباط سعى الانجليز، وهو لا يجهل أنهم لاقون من الصدر الأعظم سعيد حليم أذنا صاغية فى تلك الآونة، لأنه كان يطمع فى الخديوية.

وأحب قبل سفره من مصر أن يقيم الدليل على ولاء الشعب له والتفاف السراة ورؤساء العشائر حوله، فطاف الأقاليم البحرية وزار حواضرها وقراها، واغتبط بما رآه من مظاهرات الشعب والموظفين ومن تسابق

الوجهاء والسواد إلى استقباله وإقامة الزينات فى طريقه ، وكان عظيم الرغبة فى نفى كل ما قيل عن الجفاء بينه وبين وكيل الجمعية التشريعية والبارزين من أعضائها ، فأرسل إلى سعد أنه يود لو يراه فى بلدته ابيانه ، ثم لم ينس بعد وصوله إلى الاستانة أن يغتنم الفرصة الأولى للكتابة اليه بما يجدد الصلة ويكشف عن بعض النيات المقبلة ، فكتب اليه من برقية يعزيه بها فى حميه المرحوم مصطفى فهمى باشا أنه يرجو له طول البقاء : « ليخدم أميره وبلاده زمناً آخر طويلا »

ونشبت الحرب العظمى وسعد فى « فيشى » ينتجع المياه المعدنية التى تعوّد أن يقصد اليها فى معظم الأعوام ، فركب منها سيارة سريعة إلى مارسيليا لازدحام السكك الحديدية بالجنود والمسافرين ، وأدرك بشق النفس مكاناً له ولأسرته فى الباخرة لوتس التى كانت تهم بالاقلاع إلى الاسكندرية . فوصل اليها قبل إعلان الأحكام العسكرية بنحو شهرين

لم يسهل على السلطات الانجليزية عند اعلان أحكامها العسكرية أن تبت فيما تعامل به سعدا أثناء الحرب العظمى : أتعتبره صديقاً ! إنه ليس بصديق وبينه وبين عميد الاحتلال وصاحب الكلمة النافذة فى وزارة الحربية البريطانية إذ ذاك ما بينهما من صراع عنيف .

أم تعتبره عدواً تسمح مقتضيات الحرب باعتقاله والحجر على مقامه وانتقاله ؟ ذلك أدنى إلى هوى الانجليز فى دار الوكالة البريطانية ، وإلى هوى كتشنر فى وزارة الحربية . ولكن هل من المصلحة السياسية أن يسجل الانجليز على أنفسهم أن الاجراء الذى اتخـــذوه فى مصر يضطرهم إلى اعتقال رجل كسعد زغلول ؟ أو إلى اعتقال وكيل الهيئة النيابية وخلع الأمير فى وقت واحد ؟ وهل من المصلحة السياسية أن يقطعوا بعداوة رجل مثله ولا يدعوا له إلا خطة واحدة بإزائهم وهى خطة العداء الصريح ؟ وهل من المصلحة أن يغضبوا السلطان الجديد وهم يعلمون أنه لايجد المعونة

بين المصريين إن لم يجدها فى الكبراء الذين كان بينهم وبين الخديو محاذرة أو جفاء

وبعد قليل من التردد آثرت السلطات الانجليزية أن تفتح بينها وبينه باب المسالمة والحيدة ، وأن تراقبه على البعد لتقيد عليه حركاته وسكناته وتنتظر ما يكون ، فلا هو بصديق ولا عدو . ولكنه رجل يحسن انتظار صداقته ، ولا يحسن دفعه إلى العداء

فى تلك السنة سافر من مصر الرجال الثلاثة الذين تقوم عليهم دعائم السياسة المصرية ، وكل منهم يفكر فى المستقبل القريب كما يريده لمقاصده ويرسمه لنفسه : سافر كتشنر عميد الاحتلال وهو يفكر فى خلع أمير البلاد ليستأثر وحده بالحكم فى أرض الفراعنة ، وسافر أمير البلاد وهو يفكر فى توطيد عرشه واتقاء حبائل عدوه ، وسافر سعد زغلول الوكيل المنتخب وهو يفكر فيما يعمل بعد عودته إلى الجمعية التشريعية ، ولو ارتفع حجاب الغيب خطوة واحدة لعلم كل منهم أن القدر سيغنيه عن التفكير فيما كان يفكر فيه ، فلا كتشنر عاد إلى مصر ، ولا الأمير عاد إلى عرشه ، ولا الجمعية التشريعية عادت إلى الانعقاد .

صدق المعرى : وتقدرون فتضحك الأقدار !

الحرب العظمى

نشبت الحرب العظمى فى الرابع عشر من شهر يوليو ، ولم تدخلها بريطانيا العظمى إلا بعد ثلاثة أسابيع فى الرابع من أغسطس ، وظلت تتردد فى اعلان نياتها بمصر إلى أن أعلنت الأحكام العرفية بها فى ثانى نوفمبر ، ثم أعلنت قطع علاقاتها بالدولة العثمانية ، وأرسلت دار الوكالة البريطانية إلى حسين رشدى باشا القائم مقام الخديو تبلغه « إن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد القائد العام وان حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته »

وظل الوزراء بمعزل عما تنويه الدولة البريطانية وعما تعمله بعد إعلان الأحكام العرفية ، وانما خوطبوا فى مسألة الحماية لما كان فى نية الانجليز من خلع الخديو عباس بعد اعلانها واقامة عمه حسين كامل سلطاناً فى مكانه . ولا يستطاع اتمام ذلك والتمهيد له بغير اطلاع الوزارة

وفى الثامن عشر من ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية ، ثم أعلن فى غده قيام السلطان حسين كامل على العرش ، وخاطبته وزارة الخارجية البريطانية — على يد مستر شيتهام — ببلاغ قالت فيه : —

« لما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى بلاد مصر ، أنها أخذت على عاتقها وعهدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية . فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية »

ثم قالت بلسان مستر شيتهام : «وإنى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . . . وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين . أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر . وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد . ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب . وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم أن حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى اشتراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقى السياسى . وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا فى هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى »

وتلقى السلطان حسين فى اليوم الذى ارتقى فيه العرش برقية من ملك انجلترا يقول فيها بعد التهنئة : « إنى على يقين أنه بمعاونة وزارتكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وحريتهم وسعادتهم »

وقد وجه السلطان الى رئيس الوزراء بياناً أوجز فيه ما كان . ثم قال : « أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية » وكلفه بعد ذلك تأليف الوزارة وعرض أسماء الوزراء للتصديق

وينبغى أن نفهم وعد الحكومة البريطانية بالدفاع على مصر على جليته لنعلم حقيقة أثره فى نفوس المصريين ، فنقول ان الحكومة البريطانية لم تبادر بابلاغ المصريين هذا الوعد لانهم قوم يستثقلون أعباء الدفاع عن بلادهم ويفرحون بالقاء هذا الواجب على غيرهم ، ولكنها بادرت بابلاغهم إياه لانها دخلت فى حرب مع خليفة المسلمين لمصلحتها السياسية ، فليس لها أن توجب على المصريين معاونتها فى حربها ، ونسيان شعورهم الدينى لأجل مصلحتها ، ولهذا يكون لاعفاء المصريين من الحرب معنى لا غضاضة فيه على فضيلة الشجاعة ، ولا يفهم منه اغتباطهم ببشارة الحماية البريطانية

وقد قوبل السلطان حسين فى بداية قيامه على العرش بالنفور الشديد من جانب المصريين ، لأنهم حسبوه صنيعة من صنائع الانجليز ، وآلة من آلاتهم فى إعلان حمايتهم على البلاد ، ولكنه لم يلبث أن كسب محبتهم وإعجابهم بما بدا من أريحيته ونبله ونخوته فى المحافظة على حقه وغيرته على مصالح قومه ، وانفته أن يذعن للقائمين بالأمر من القادة والمندوبين الانجليز جهد مافى وسعه . وقد وقع الاعتداء على حياته مرتين فعفا عن المعتدى فى المرة الثانية واستبدل حكم السجن بحكم الاعدام ، لانه لم ير من داع للشدة بعد استقرار ملكه وجلاء الغاشية الأولى عن مسلكه . فكانت هذه الأريحية وما شابهها من سماحته وطيب طويته مما حببه إلى الناس وشملهم بالحزن عليه يوم وفاته

وخلف السلطان حسينا أخوه السلطان أحمدفؤاد فى التاسع من اكتوبر

سنة ١٩١٧ بتبلغ قالت فيه الحكومة البريطانية : « لما كان نظام الوارثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث الشرعي المتعين تبعاً لوراثة العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي »

واذا قوبل بين السلطان الجديد وأخيه في الخصال العامة فأوجز مايقال في المقابلة بينهما إن الصفات النفسية أرجح في حسين والصفات العقلية أرجح في فؤاد ، ومن دلائل بعد نظره ورجاحة عقله أنه اقترح عند أول قيامه على العرش إدخال سعد في الوزارة على سبيل الحيطة من موقفه المجهول في المستقبل . لأنه عرف سعدا في أيام اشتغالهما معا بالجامعة المصرية ، وعرف أن رجلا كهذا لابدله من شأن مدخر في قضية بلاده ، فأحب أن يكون معه لا عليه ، وأن يكون قبوله الوزارة قبولا منه للتبعة المشتركة في السياسة الحاضرة والمنتظرة . فكره الانجليز العمل بذلك الاقتراح ولم يفاتح سعد في الموضوع

***

لم تمض أشهر قليلة بعد إعلان الحماية حتى كانت السلطات الانجليزية قد نقضت كل ماعاهدت عليه الأمة المصرية ، فأطلقت أيديها في دواوين الحكومة جميعاً إلا ماهي في غنى عنه ولاقدرة لها على إدارته لقلة الموظفين الانجليز في تلك الفترة ، وأمعنت من جهة في التضييق على أعداء الاحتلال واسترسلت من جهة أخرى في الثقة بمن يوالونه ويخدمونه . وهم قوم لاخلاق لهم ولا ترجى منهم عفة ولا كرامة ، فأساءوا السيرة وانبسطت أيديهم بالانتقام ممن يجرأون على الشكاية ، ثم احتاجت إلى العمال فجمعت منهم نحو مليون ومائتي ألف من الفتيان الاشداء فرقتهم في ميادين القتال وأهملتهم أسوأ إهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتنقطع أخبارهم عن أهليهم فلا يسمع عنهم خبر بمرض أو وفاة ، واحتاجت إلى الزاد والعلف

والماشية والدواب فأخذت منها ماشاءت أن تأخذ بلا اكتراث لحاجة الفلاح الفقير الذى يعتمد عليها فى الزرع والمؤونة ، ولبث الرؤساء الانجليز يدفعون الموظفين الى جمع العمال والازراق ثم يكافئونهم بالترقيـــة والحظوة على ماجمعوا منهم ومنها ، وكانوا يرسلون اليهم المفتشين الانجليز يستحثونهم فى الاقاليم ويتهمون منهم المقصرين والمتباطئين بسوء النية وقلة الاخلاص للحكومة القـائمة ، ومن كان من أهل البلاد موسراً أو مشهوراً بالثراء فرضوا عليه « اعانة » قسرية للصليب الأحمر أو يظل عرضة للكيد وتعطيل المرافق عند الحكومة ، وأيسر مايخشاه فى ذلك الحين أن يعتقل زمنا طويلا بلا محاسبة ولا سؤال

واستعان الانجليز بالجيش المصرى فى جزيرة العرب كما استباحوا أموال الخزانة العامة ، فأخذوا من الوزارة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه باسم الهدية ! وجعلوا ينفقون الملايين على حرب الترك ومد السكة الحديد فى صحراء سينا ، وغير ذلك من التحضيرات الحربية التى تكفلوا بها عند إعلان الأحكام العسكرية ، وقيدوا أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بخمس ثمنه الذى كان يرجوه لولا القيود الجبرية ، وهذا عدا اصابات الأفراد التى كانت تتكاثر على السراة والسوقة من جنود المستعمرات ، وهم على شيء كثير من الغلظة والشكاســـة والتمرد . حتى شق على رئيس الشرطة الانجليزى فى القاهرة أن يكبحهم فى بعض جمحاتهم بغير إطلاق النار

وعلى الرغم من تكتم الأخبار وشدة الرقابة على الصحف والرسـائل تخللت مصر إشاعات مستفيضة عن إعلان استقلالها والاعتراف بسيادتها فى الاستانة . وترددت أنباء الحملة التركية على قناة السويس فذاع من أقصى الشمال إلى أقصى الصعيد أن الخديو السابق قادم وفى صحبته رهط من المصريين على رأس جيش يطرد الانجليز ويعلن الاستقلال . أما الذى علمه الجمهور بعد ذلك فهو أن شرذمة من الجيش التركى همت أن تجتاز قناة السويس

واحدقت بمدفعية هندية كانت عليه وأوشكت أن تفلح فى محاولتها لولا ضابط مصرى صغير تصدى لها بفرقة من الجيش المصرى فأحبط هجمتها ، ثم ضوعفت الحراسة والمعاقل على القناة

ولقد كان شعور المصريين فى أثناء الحرب العظمى هو الشعور الطبيعى الذى لا غرابة فيه : استاءوا بطبيعة الحال من العسف الذى لحق بهم فى استقلالهم وفى أنفسهم وفى أبنائهم وأموالهم وأرزاقهم ، ولم يشعروا بعزاء البذل فى سبيل الاستقلال والحرية لأنهم لم يجدوا بين أيديهم غرضا محققا لهذه الضحايا والخسائر غير المصلحة البريطانية والمطامع الاستعمارية . ولقد كان فى مقدور مصر أن تؤدى قسطها فى الحرب العظمى دون أن تحنق أو تشعر بالضيم والمهانة . وذلك أن تعترف بريطانيا العظمى باستقلالها بعد الغاء السيادة العثمانية عليها وتعقد معها محالفة دفاعية هجومية ترضاها الأمة والحكومة التى تنوب عنها ، فيرجع العمل فى هذه الحالة إلى حكومة مستقلة تباشر التجنيد والتموين على الأساليب النظامية والقوانين المشروعة . فيقبلها المصريون كما تقبل الأمم الحرة اعباء الدفاع عن حوزتها فى غير إكراه ولا مذلة . ولكن الدولة البريطانية لم تفعل ذلك ، بل فجعت المصريين فى استقلالهم وحريتهم ونزعت منهم كل نصيب تطمع فيه ولم تدع لهم الا كل نصيب منبوذ لا تريده ولا تقدر على أخذه . ثم رجت منهم أن يحمدوا لها ما صنعت كأن أحداً من الناس يحمد هذا الصنيع غير المصريين ، أو كان أحداً من الناس ينتظر عليه الحمد إلا أن يكون جاهلا بالطبائع الانسانية أو ذا أثرة تحجب عنه الحقائق وهى نهار

أما من كان من المصريين يرجو خيراً من الغزوة التركية فانما كان يرجوه لأنه سمع باعتراف الدولة العثمانية باستقلال البلاد ، ولان فتح مصر لم يكن على تقديره ليفضى إلى ضياع استقلالها ولو لم تصح اشاعة الاعتراف به فى الاستانة ، لان الألمان لا يقدرون على غصب مصر من الترك والترك

لا يقدرون على قهرها بالقوة الدائمة . وقد كان قطع طريق الهند غرضا كافيا لفتح مصر وتسليمها إلى أهلها ، والاستفادة منهم فى أثناء الحرب بما يقدمونه من الجند والميرة والمال

وإلا فمن المضحك أن يتوهم أحد أن المصريين ودوا يومئذ لو يخرج الانجليز ليحل الألمان فى محلهم ويسيطروا وحدهم أو مع الترك على حكومة بلادهم . فتلك سخافة لا يعقلها عاقل ولا يقول بها قائل يزن كلامه . ولعل الفكاهة هنا تغنى فى بيان شعور المصريين من هذه الناحية ما لا يغنيه الدليل والبرهان الذى لا حاجة اليه ... لقد كان الشاعر الظريف حافظ ابراهيم يقول متظاهراً بالفزع : « الألمان يحتلون مصر ؟ من ذا الذى يرضى بهذا الاحتلال ؟ إن هؤلاء الناس ليعرفون العربية ويقلقلون القاف كما يقلقلها الأزهرى . فان جاءوا الينا فمن أدرانا أنهم لا يملأون البلد بالمؤذنين والمأذونين والقضاة الشرعيين ؟ إن الانجليز لا ينظرون إلى غير وظائف الادارة . أما الألمان فانهم لم يطمعوا فى مشيخة الأزهر وافتاء الديار المصرية فهم قانعون رحماء ! »

وقس على ذلك شعور سائر المصريين جادين أو متفكهين

***

ومن المصادفات ما يخلق الاشاعات المتواترة التى تشبه الحقيقة وتسرى مسراها ولكنها لا تقوى على احتمال سؤال واحد لو يتكلف سامعها مؤنة السؤال ... فكثيراً ما سمعنا أن سعد زغلول كان ممن يتوقعون دخول الألمان القاهرة وانه لهذا بدأ فى تعلم اللغة الألمانية واختار لادارة بيته وصيفة ألمانية ... فأما إنه تعلم الألمانية واختار الوصيفة فذلك صحيح ، وأما غير الصحيح فهو أنه فعل ذلك توقعاً لدخول الألمان القاهرة بعد انتصارهم فى الحرب العظمى ! فانه قد شرع فى تعلم تلك اللغة « بكارلسباد » قبل الحرب بأربع سنوات ، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد فى الأحاديث العامة حين يزور المصايف الألمانية فى أجازته ، وكانت الآنسة المهذبة « فريدا » تشرف

على إدارة منزله منذ سنة ١٩١١ أى قبل الحرب بثلاث سنوات ، ولا تزال إلى اليوم فى صحبة السيدة الجليلة صفيه زغلول

لا . لم يمكن شعور المصريين أثناء الحرب العظمى الا الشعور الطبيعى الذى تشعر به كل أمة فى موضعهم : استاءوا من الحماية البريطانية وانتظروا زوالها ولا غرابة فى هذا الاستياء ولا فى هذا الانتظار ، ولكنهم لم يستاءوا منها ليرحبوا بسيادة أخرى يضر بها عليهم الترك أو يضر بها عليهم الألمـان . وانما انتظروا مصير الحرب ليعرفوا مصيرهم ومصير حقوقهم ومن يطالبونه بتلك الحقوق . فاذا انتصرت انجلترا طالبوها بالاستقلال ، واذا لم تنتصر فليس بمعقول أن يقبلوا من الدول الأخرى ما لم يقبلوه من الدولة البريطانيـــة .

تأليف الوفد المصرى

ليست الحقيقة وحدها هي التي يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء . فالعظمة أيضا كالحقيقة فى هذه المزية . إذا صحت لانسان أصبح كالحقائق الخالدة التى لاتزيدها المناقشة والمجادلة إلا ثبوتاً وتوكيداً ، أو أصبح كالمعالم الطبيعية التى لاتقبل الانكار ولا تزال شاخصة للعيان . فلا يفلح المنكرون فى طمسها واخفائها ولو جهدوا لها كل جهد وأعدوا لها كل عدة . وقصارى مايفلحون فيه أن يماروا فى نوع العظمة أو فى أغراضها وبواعثها ، فيضعوها فى صف غير صفها ويعزوا اليها نيات غير نياتها ، ويقولوا عن صاحبها أنه يبغى المنفعة لنفسه إذا كان يبغى المنفعة لقومه ، وإنه يصدر عن بواعث الأثرة إذا كان يصدر عن بواعث العدل والنبل والعزة . اما أن يجعلوه صغيراً وهو عظيم أو يحجبوا قدرته بحجاب المراوغة والمراء فذلك مستحيل

أو لك أن تقول إن العظمة « الحقيقية » هى التى تنتفع بجهود الأصدقاء والأعداء . لأنها حقيقة عظيمة ففيها من الحقيقة هذه القدرة على الثبوت والوضوح .

وما من شيء هو أحرى أن يبين لنا أنّ الاستعمار مرض وبيل من تضليله المستعمرين عن النظر الى بعض الحقائق واغرائهم بتحريفها وتشويهها ، حتى لايستطيعوا وصف عظيم من عظماء الأمم المغلوبة بوصفه المستقيم ، ولا يذكروا خلقاً من أخلاق تلك الأمم إلا ليسوغوا به الغصب والاستغلال . فاذا قرأت تعليلهم لأعمال عظماء الشرق وبواعث نهضاتهم خيل اليك أن كل شيء فى الدنيا مفهوم معقول إلا كراهة الاستعباد ومعارضة الاستعمار ، وان كل سبب لحركاتهم وو ثباتهم هو السبب الصحيح إلا انهم عظماء يعملون كما ينبغى أن يعمل العظماء . . . وماذا يصنع العظيم إذا خلق فى أمة مغلوبة إلا أن

يحارب غالبيها ويستنفر أبناءها لطلب الحرية ؟ : ذلك هو الشيء الوحيد المفهوم المعقول ... ولكنه مع ذلك هو الشيء الوحيد غير المفهوم وغير المعقول عند المستعمرين . فلم نعرف قط أنهم شهدوا لزعيم من زعماء النهضات الوطنية بفضيلة مشكورة أو بغرض نبيل يجمع حوله القلوب ويحوطه بالاعجاب والثقة بين أبناء أمته فضلا عن أبناء الأمم الغربية . وإنما يعمدون أول مايعمدون إلى تشويه الأغراض وعكس الحقائق والبحث عن الريب والشبهات ليثبتوا بها مالا سبيل إلى ثبوته : وهو أن الاستعمار غير كريه لذاته ؛ وأن الزعماء الذين يستنفرون أقوامهم لمحاربته لا يفعلون ذلك إلا لعلة مريبة . ولهم فى ذلك أعوان بين ضعفاء المغلوبين يجارونهم زلفا اليهم أو حسدا للعظيم من بنى جنسهم ، فيعيدون ماسمعوا غير متورعين ولا ضانين بكرامة يفقدونها ، أو نهضة يعوقونها . لانهم فى الأغلب الأعم مسلوبو الكرامة سراً وعلانية بين الأمم التى يعيشون فيها وينتسبون اليها ؛ ولعلهم ينقمون منها أنها تعزف عنهم ولا تثق بهم كما تثق بأولئك العظماء

ومن حق سعد أن يتزود نصيبه من هذه القسمة المحتومة كما تزودها غيره ، فليس مما يشرف الزعيم الوطنى أن يسلم من تهم المستعمرين ، لأنه لايكون قد بلغ من مناوأة الاستعمار مايستحق مشقة الاتهام !

فما هو إلا أن رفع الصوت بقضية قومه بعد الحرب العظمى حتى انطلقت الصحف الاستعمارية بالتهم المعهودة والشكوك المرصودة .... ماذا يريد سعد زغلول ؟ أيريد الأنصاف لقومه ؟ كلا . فلا حاجة بقومه إلى إنصاف !! ولكنه رجل موتور حانق على الاحتلال والدولة المحتلة . ولولا ذلك لما خطر له أن ينكر الحماية البريطانية ، لأن الحماية البريطانية شيء لا ينكره إلا الموتورون الحانقون ! ! ...

وتجاوز الأمر كتابة الصحف إلى كتابة التاريخ . فقالت دائرة المعارف

البريطانية مامعناه إن سعداً أصبح عدواً ظاهر العداوة للاحتلال بعد نزاعه مع اللورد كتشنر في قضية القوامة المشهورة ، وقال السير فالنتين شيرول في كتاب تاريخ المؤرخين إن اللورد كتشنر نفر هذا الوطني المعتدل ليستميل اليه الخديو عباس !...

وليس هذا صحيحا كما يعلم العارفون بتلك القضية . لأن النزاع كان مع كتشنر نفسه قبل أن يكون مع الخديو عباس . وقد تعرض له سعد وهو يعلم أنه ينازع كتشنر ويستهدف لعواقب نزاعه في سبيل النزاهة والواجب . وليس بصحيح أن كتشنر كان يستميل الخديو ويترضاه . بل الصحيح أنه كان يغاضبه ويتحداه ، ولهذا السبب وحده كان خليقاً أن يعارض الخديو ويؤيد سعداً في هذه القضية ، لولا أنه هو نفسه كان صاحب الهوى فيها ، وكان المؤيد للقيم ارضاء لهواه

على أن هذه الأقاويل لو كانت صحيحة كلها على الوجه الذي قصده السير فالنتين شيرول ودائرة المعارف البريطانية لما كانت معناها إلا أن سعدا رجل عظيم قدير ، وأنه ليس بالمستوزر الذي يقبل الوزارة إلا كما يشاء

فان المستوزر الذي لا عظمة عنده ولكنه يعظم بالمنصب ويعقد الرجاء كله عليه — لا ينازع اللورد كتشنر ولا يسمو إلى منزلة المنتقم منه ومن دولته وهي في ساعة الظفر والخيلاء ... لأن المستوزرين من هذا الطراز لا يجهلون أن القول ماقاله كتشنر في الديار المصرية ، وانه صاحب الحول والطول في الحكومة وفي خارج الحكومة : يؤيده جيش الاحتلال ويؤيده من وراء ذلك سلطان الدولة البريطانية التي تثق به وتنصره في صوابه وخطئه ولا تود له إلا المهابة والمكانة . فهو يقضي بما يريد ويرفع من الوزراء والوزارات من يريد : من رفعه فهو سعيد بهذه الحظوة ومن وضعه فهو عاثر الجد خائب الرجاء ، لا حيلة له إلا أن ينزوي في عقر داره ويترقب الساعة التي يستغفر فيها لذنبه ويلتمس الرضى والرحمة من السيد المستبد الغاضب عليه . ولن

يخطر له ببال أن يزج بنفسه فى خصومة مع أمثال كتشنر أو من هو دونهم فى السطوة والهيبة من أقطاب الاحتلال . فاذا ساقته الحوادث سوقا إلى تلك الخصومة فلن يخطر له ببال أن يقابل الاساءة بالاساءة ويرفع السلاح فى وجه السلاح . وان خطر له ذلك فى حق كتشنر فلن يخطر له ببال أن يصادم الدولة البريطانية حتى يكرهها على الاعتراف بوجوده والتكفير عن الاساءة اليه

فأما أن يكون للرجل مندوحة واسعة عن خصومة كتشنر فيصر على منازعته واغضابه ، ثم يبرز له بروز الند للند غير حافل باسترضائه واتقاء عدائه ، ثم يبرز لدولته وهى فى أوج العزة والنصر ليقول لها : « ها أنذا فى ميدان الصراع أيتها الدولة المستخفة بما أستطيع » . . . ثم يصمد فى هذا الميدان غير مأخوذ بالوعد والوعيد ولا متراجع حيث يتاح له الرجوع مع السلامة والقبوع — فماذا تسمى ذلك ان لم تسمّه العظمة التى لا تقل عن عظمة الزعيم المجاهد فى طلب الحرية ؟ . . وبماذا تصف ذلك الا بالقدرة التى ترى لها فى الحياة شأناً غير شأن المنصب والوزارة ، وقيمة غير التى يمنحها كتشنر أو تمنحها الدولة البريطانية ، وبأساً هو بأسها المستمد منها وليس بالبأس المستعار من سيد مرهوب ، أو من جاه الحكومة ؟

فالكتاب الانجليز الذين يفسرون وثبة سعد على ذلك النحو من التفسير يثبتون له غاية ما فى وسعهم من شهادة العظمة والزهد فى الوظيفة المهينة ، ويثبتون له ، من ثم ، غاية ما فى وسع المادح والمعجب من الاعتراف بعلو الهمة ونبل المقصد وشرف الغاية . إذ العيب كل العيب فى الوظيفة التى يذل المرء لها ويستخذى فى طلبها والحرص عليها ، ولا عيب فى الوظيفة التى تحفظ الكرامة ويقوم فيها الانسان بالواجب كما يجب . بل هى فرض محتوم يلام على اجتنابه ، ويشرف هو كما تشرف أمته بأدائه

انما الحقيقة بعد كل هذه الأقاويل هى أن العمل الذى تصدى له سعد زغلول بعد إعلان الهدنة كان لابد أن يعمل ، وانه لم يكن فى مصر من يعمله غير سعد زغلول

ولم يكن هناك وقت لعمله غير الوقت الذى اختارته الحوادث وهيأته المقدمات .
بحيث يحق لنا أن نقول ان هذه التتمة فى حياة سعد كانت هى التتمة الفنية التى يتخيلها المتخيل كما كانت هى التتمة التاريخية التى قررتها الحوادث وشهدتها الأنظار . فلو أن تاريخ سعد قصة مخترعة وليس بواقعة مشهودة لما استطاع مؤلفها أن يختم فصولها غير ذلك الختام ، إذ ليس فى وسع العقل أن يتخيل رجلا مثله يمر به موقف الهدنة بعد الحرب العظمى وهو ساكت لا يفكر فى عمل . وليس فى وسع العقل أن يتخيل له تصرفا فى عمله وجهاده غير التصرف الذى هداه اليه طبعه ومنطق تفكيره ، واذا كانت زعامته الوطنية تتمة منسوقة مع ماضيه من قبل الثورة العرابية فأعماله بعد الزعامة تتمة منسوقة مع ذلك الماضى المنطقى المتفق الأوائل والأواخر . تعرفه من قبل كما تعرف من أساس البناء المرسوم كيف تكمل فيه الذروة وتعلو فيه الجدران

لبث سعد فى أيام الحرب العظمى يترقب ساعة العمل غير غافل ولا متعجل ، وكان من المفهوم عند الانجليز قبل غيرهم أنه لم يعترف بالحماية ولم يسكت الا فى انتظار الفرصة التى يفيد فيها الكلام . ولو فهم الانجليز شيئاً غير ذلك لما سوفوا بعقد الجمعية التشريعية موعدا بعد موعد حتى اتفقوا على تأجيلها إلى موعد غير معلوم ، بل لأسرعوا بعقدها ليسمعوا منها الاعتراف الذى يعدون الظفر به من نواب مصر المنتخبين غاية ما يطمعون فيه من اقرار وتسجيل .

ولم يخف عليهم أن سعداً كان يستطيع أن يتكلم كما تكلم رئيس الجمعية التشريعية فى المقابلات الرسمية ، فاذا آثر السكوت فانما يؤثره لأن له رأيا لا يقال ، ولا فائدة من أن يقال فى تلك الأحوال

وظلت مقادير الحرب تتراوح بين المتحاربين زهاء ثلاث سنوات ، تشيل كفة النصر يوما وتهبط يوما فى كل ميدان ، ولا يلوح من طوالع الحوادث فى خلال ذلك ما يؤذن بانتهاء القتال وابتداء الهدنة والفصل فى مصير

الشعوب . حتى شهرت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا ثم شهرتها على النمسا ثم تتابع وفود الجند منها فوجا بعد فوج إلى الميادين الأوربية عند أواخر سنة ١٩١٧ . ثم أذاع الرئيس ويلسون شروطه الأربعة عشر فى أوائل السنة التالية ومنها انصاف الضعفاء وايلاؤهم حق تقرير المصير . ثم انهزمت تركيا فى الميادين المتاخمة لمصر وعولت على التسليم وتم التسليم فى أواخر اكتوبر سنة ١٩١٨ . فأيقن العارفون فى تلك الأيام باقتراب النهاية ، وانكشف العمل الذى تفرضه الحوادث على زعماء مصر أو أخذ يتكشف ويتجلى من أواسط العام . بعد أن كانوا لا يعرفون إلا أن هناك واجباً وطنياً ينبغى أن ينهضوا به وإن هناك فرصة آتية لابد أن يغتنموها .

وكان من جلاء هذا الواجب أن خطر لأناس متفرقين فى وقت واحد أو أوقات متقاربة . فلم يبق لمصر محيص من المطالبة بحقها ولم يبق للحلفاء محيص من تحقيق مابشروا به من وعود الحرية والعدل والديمقراطية ، فالآن ينبغى أن تنجز بريطانيا العظمى وعودها وتلغى حمايتها وتسأل الأمة المصرية عن مصيرها ولا تساوم عليها مساومة السلعة التى تباع وتشرى . فتلك معاملة للشعوب الضعيفة طالما كانت بريطانيا العظمى تنعاها على الجرمان وتقول انها حاربتهم من أجلها وحفزت العالم كله للقضاء عليها وتبديلها . فهل على المصريين إذن إلا أن يطالبوها بالانجاز وينتظروا منها الوفاء ؟ وإذا عمدت الى اللى والمطال أو الى الرفض والجحود فهل هناك حجة أوهن من حجتها وأظهر من حجة المصريين عليها ؟ وإذا حالت بين المصريين وبين اشهاد العالم على قضيتهم الواضحة فهل هناك دليل على سوء النية أصدق من هذا الدليل ؟ وهل يتاح لها بعد ذلك أن تصور نفسها للناس فى صورة القاضى العادل الأمين ، وتمثل خصومها فى صورة الجانى المستحق للعقاب !

هذا هو الواجب القومى الذى فرضته نهاية الحرب على الأمة المصرية ، وهو واجب لابد له من هيئة تتولاه بالنيابة عن الأمة . فمن عسى أن تكون تلك الهيئة ؟

لقد كانت الجمعية التشريعية قائمة يومئذ لم تلغ ولم تسقط صفة النيابة عن أعضائها ، فاتجهت النية إلى اختيار الهيئة التى تتولى الكلام باسم الأمة من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، أو اختيار هيئة يزكيها هؤلاء الأعضاء ويخولونها صفة الوكالة العامة ، وفى هذا فكر سعد وأصحابه إلى ماقبل الهدنة بأيام قليلة .

وغنى عن القول أن فكرة طبيعية كهذه الفكرة فى قضية عامة كالقضية القومية لايمكن أن تخطر لمصرى واحد أو مصريين فلائل ، ففى سبتمبر دعا سعد أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد « بك » وعبدالعزيز فهمى « بك » إلى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغى عمله عندما تسنح الفرصة للبحث فى المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة . فأجاب الدعوة محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك ، واعتذر عبد العزيز بك لمرضه .

ثم كاشفوا بنيتهم بعض أصحابهم من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم . ثم ذهب سعد إلى الاسكندرية فى الثانى عشر من اكتوبر مدعواً إلى الوليمة التى أقامها رشدى باشا للاحتفال بعيد الجلوس . فقابل هناك الأمير عمر طوسن وسمع منه أنه يفكر فى قيام طائفة من المصريين للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح . . . فقال سعد كما كتب فى مذكراته انها « فكرة جميلة قامت فى بعض الرءوس من قبل » . وأفضى إلى الأمير بموافقته وارتياحه ، وتدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير

وعاد سعد إلى القاهرة فلاقى عدلى يكن باشا وتكلم معه فى تلك المسألة ورأيا توسيط قنصل أمريكا فى تسهيل السفر للمندوبين المصريين ، وفاتحه رشدى باشا فى ذلك ، فلم يجد عنده استعداداً لتأييد المسعى

وفى الثانى والعشرين من شهر اكتوبر ذهب سعد إلى الاسكندرية مرة أخرى مع كثير من الكبراء والوجهاء لحضور حفلة الشاى العمومية التى دعاهم إليها السير ريجنالد ونجت معتمد الدولة البريطانية ، فلاقى هناك « عدلى

ومدحت ورشدى ومحمد سعيد والأمير عمر وغيرهم » . . . . قال سعد فى مذكراته : « وشممت من عدلى رائحة أن المشروع الذى عرضه علينا رشدى لم يكن من بنات أفكار الاثنين . وأنه لابد أن يكون مشتملا على سر تكشفه الأيام »

ويغلب على ظننا أن السر الذى أشار اليه سعد هو رأى السلطان « أحمد فؤاد » فى هذه المسألة . فان السلطان حسين كان قد أمر رشدى باشا بكتابة مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة . ثم مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة . فالذى يغلب على الظن أن السلطان فؤادا قد أرجأها إلى الوقت المناسب ، واختار تحريكها قبل الهدنة ، فأوعز إلى عدلى ورشدى باتباع الخطة التى تلائم الحوادث الأخيرة ، وفهم سعد مافهم من الايحاء على سبيل الترجيح

وفى يوم عقد الهدنة حضر الأمير عمر إلى مصر وزار سعدا فى بيته وأبدى رغبته فى عقد اجتماع « للمذاكرة فى حالة مصر ومايجب أن يقدم لها من الخدمة الآن » فوافقه سعد واتفق مع سموه على صيغة الدعوة وأسماء المدعوين ومكان الاجتماع بقصر الأمير فى شبرا . وسافر الأمير على أن يعود قبل الاجتماع بيومين . وسعد فى كل ذلك يميل إلى تقديمه فى هذا العمل ، لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير

إلا أن المعارضة فى رآسة الأمير للوفد المطلوب كانت تقوى وتشتد فى جهات كثيرة ، ومنها القصر الملكى والوزارة ، ومنها أصحاب سعد جميعاً بغير استثناء

فقد كان السلطان فؤاد غير مستريح إلى ظهور الأمير على رأس هذه الحركة ودخول أعضاء البيت المالك فى مآزق سياسية تقضى مصلحتهم ومصلحة الملك أن يظلوا بمعزل عنها

وكان رشدى باشا يتوجس من نفوذ محمد سعيد باشا صديق الأمير الحميم ويشفق من عواقب تدبيره ، ولا يحب أن يمهله حتى يقبض بيديه على زمام الموقف ويتحول به إلى حيث تهديه الحيلة والأساليب الملتوية التى اشتهر بها .

وكان أصحاب سعد يريدونها كما قالوا (حركة شعب لا إمارة وحركة استقلال لا خلافة) ويعتقدون أن الأمير وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية إلى أن ينزل عنها الترك للمصريين فى معاهدات الصلح ، وهو أمل مشكوك فيه .

لهـــذا أمرت الوزارة بالغاء الاجتماع الذى يدعو إليه ولما حضر الأمير إلى مصر مستفسرا أبلغه أمين يحيى باشا أن عظمة السلطان يرى له أن يبتعد عن هذه الحركة ، وأن يبرح القاهرة إلى الأسكندرية فى يومه .

وقبل أن يتلقى هذا الأمر كان قد اجتمع بمحمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وبعض أعضاء الحزب الوطنى وبحثوا فى تأليف الوفد مستقلين للسفر إلى أوربا . فاستحسنوا بعد طول المشاورة أن يشركوا سعدا ومن معه فى هـــذه الهيئة ، وخاطب الأمير سعدا ليلقاه بفندق شبرد ، فاستأذن سعد أصحابه ليذهب إليه . وخشى هؤلاء الأصحاب إذا خوطب سعد فى رآسة الأمير للهيئة أن يقبلها كما علموا من رأيه السابق . فناشدوه بلسان محمد محمود باشا أن لا يقبل رآسة بغير رأيهم ، لأنهم يختارونه هو للرآسة ولا يقبلون رآسة سواه .

ثم علم الأمير بأمر السلطان فؤاد فاطاعه وسافر إلى الأسكندرية ، وسرى نبأ الخلاف بين الوفدين إلى جمهرة الشعب ، فأسفوا وتذمروا وبدت بوادر غضبهم فى مطاردة الدعاة والرسل الذين كانوا يروجون لتوكيل الوفد الجديد

فآثر الأمير لهذه الأسباب جميعا أن يعدل عن سعيه ، وآثر سعد وأصحابه أن يرأبوا الصدع بانتخاب بعض أنصار الأمير ، فاندمجت الهيئتان هيئة واحدة وانحسم الخلاف .

فى أثناء هذا الخلاف بين الوفد واشياع الأمير عمر طوسون بدرت الكلمة التى اطلقت على بيت سعد اسمه الذى ينبغى له بعد تأليف الوفد واجتماع نواب الأمة فيـــه : بدرت من لسان خصم لا من لسان صديق ، وفى معرض المحاجة لا فى معرض التودد والتعظيم . فقد كانت المناقشات بين سعد وبعض الشبان تتوالى كل يوم عن أغراض الوفد وبرنامجه واختيار أعضائه ، فاحتد واحد منهم وتمادى فى مخاشنة الحاضرين . فقال سعد . (عجبا ! أتكدرنى وتكدر صحبى فى بيتى ؟) فقال الفتى : (ليس هو بيتك ياباشا . ولكنه بيت الأمة !) فشاعت الكلمة وأطلق الأسم على البيت من ذلك الحين .

وقد وضع الوفد بعد تمام تكوينه قانوناً للسير عليه جاء فى المادة الأولى منه : (تألف وفد باسم الوفد المصرى من حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك واسماعيل صدقى باشا وسينوت حنا بك ومحمـــد الباسل باشا ، وجورج خياط بك ومحمود أبو النصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك) .

وجاء فى مادته الثانية أن (مهمة هذا الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما)

وفى المادة الثالثة أن (الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية) .

وفى المادة الخامسة (لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته : وهى استقلال مصر استقلالا تاماً وما يتبع ذلك من التفاصيل) . وفى المادة الأخيرة : « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شئونه »

وفيما بين ذلك مواد أخرى فى تفصيل نظامه وتقسيم أعماله بين ذوى الاختصاص فيه من رئيس أو كاتب سر أو أمين صندوق

ومما تقدم على وجه الاجمال يتبين لنا كيف نشأت فكرة الوفد الأولى وكيف انتقلت فى أطوارها المختلفة الى تمام تكوينه . ولا نحب أن نطيل البحث فيمن سبق ومن لحق من المفكرين . فان الفكرة كانت تخطر لكل عامل فى السياسة المصرية ، وكان من المستحيل أن لا تخطر فى أوانها . وانما الأمر الجدير بالملاحظة عندنا أن أحداً لم يفكر فى تأليف وفد الا فكر معه فى سعد زغلول ، سواء السلطان أو الأمير طوسن أو الوزراء أو أعضاء الجمعية التشريعية أو المتطرفون أو المعتدلون ، ومن السهل أن يفكر الانسان فى تأليف وفد . ولكن ليس من السهل أن يكون معقد الأمل ومناط العمل باجماع المفكرين .

بدء العمل

كان الوفد المصرى يترقب من يوم إلى يوم إعلان الهدنة ليبدأ عمله بابلاغ الدولة البريطانية مطالب الأمة المصرية . فلما أعلنت الهدنة يوم الاثنين (الحادى عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨) بادر سعد وأصحابه إلى طلب المقابلة من السير ريجنالد وبجت معتمد الدولة البريطانية أو نائب الملك كما كانوا يسمونه فى عهد الحماية . فضرب لهم موعداً للمقابلة قبيل الظهر من يوم الأربعاء التالى . فذهب إليه سعد وصاحباه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ، ووقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أول من اشترك فى الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية ، وفيهم الكفاية لتمثيل الوفد برئيسه وعضوين يمثلان الأعيان وذوى الأعمال الفكرية

تلقاهم السير ريجنالد بعد التحية والتهنئة بعقد الهدنة بقوله :

« ان الصلح اقترب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمناً طويلا ، وأن مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين . . . » إلى آخر ما قال .

فرد عليه سعد قائلا : « إن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره . وإنى أظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات . والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين » فوعد السير ريجنالد بالكتابة إلى حكومته فى هذه المسألة بعد الاتفاق مع القائد العام ، وقال : « ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انكلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولكن لا يكون الأمر إلا خيرا » فقال سعد : « ان الهدنة قد عقدت والمصريون لهم

حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ماهو الخير الذى تريده انكلترا لهم »

قال السير ريجنالد : « يجب أن لاتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم .فان المصريين فى الحقيقة لاينظرون للعواقب البعيدة »

فاستفسره سعد معنى كلامه قائلا : « إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها »

ففهم السير ريجنالد أن سعداً قد استاء لانه اعتقد أن الكلام موجه اليه وأراد أن يقول إنه لايعنى المصريين مثله وإنما يعنى الرأى العام . . . فاستدرك قائلا : « أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » فأجابه سعد : « لا أستطيع الموافقة على ذلك . لأنى إن وافقت أنكرت صفتى . فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى . وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك »

وبعد مناقشة وجيزة قال شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد » . . . فصاح السير ريجنالد دهشاً : « إذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » . فأجابه سعد . « نعم . ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ » ثم قال بعد مناقشة طويلة فى كفاءة مصر للاستقلال : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة عن عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انكلترا . فنعطيها ضمانة فى طريقها إلى الهند ، وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ماتستلزمه المحالفة من الجنود » ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر وهو حقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار

الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى » ثم قال سعد : « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية، وأنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر . فنطلب باسم هـــذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انكلترا . ولا نلتجىء هنا لســـواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية . ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب

فتريث السير ريجنالد ونجت ثم قال : « قد سمعت أقوالكم . وإنى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبيه ، فانى لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد »

وانتهى الحديث على هذا فى تلك المقابلة ، وقد علم منه سعد وصاحباه رأى الحكومة البريطانية فى المسألة المصرية على الرغم من قول السير ريجنالد أنه لا يعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد . فهذه الحكومة لا تفكر فى المسألة المصرية قبل عقد الصلح وفراغها من جميع المشكلات المتخلفة من الحرب العظمى ، وهى إذا فكرت فيها بعد ذلك فليس فى نيتها أن تلغى الحماية وتعترف بالاستقلال . لأن السير ريجنالد دهش حين فوجىء بكلمة الاستقلال كأنه يسمع التجديف ! فعلى مصر إذن أن تنتظر إلى غير أجل مسمى ، وليس لها بعد طول الانتظار أن تطمح إلى استقلال . فذلك عند الحكومة البريطانية خارج من كل حساب

واننا لندرك مقدار الدهش الذى دهشه المعتمد البريطانى من ذكر الاستقلال إذا علمنا حقيقة المركز الذى هيأه المحتلون لمصر وتفاهمت عليه الجالية البريطانية قبل انتهاء الحرب بأكثر من عام . فقد صدر الأمر فى شهر مارس سنة ١٩١٧ بتأليف لجنة تنظر فى إصلاح القضاء بعد الغاء الامتيازات

الأجنبية ، فتقدم اليها عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم ، توضع بها القوانين وتترجم منها الى اللغة العربية أو الفرنسية إذا دعى الأمر الى ذلك ، واستلزموا أن يسن القانون الأهلى على سنة الأصول الانجليزية والقانون الجنائى بصفة خاصة ، وأن يجلس قاضى انجليزى الى جانب القاضى المصرى للنظر فى المسائل الأهلية

أما قانون مصر النظامى الذى أعده المحتلون لتطبيقه بعد الحرب العظمى فقد وضعه السير ويليام برونيات وقضى فيه بانشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز وبعض الموظفين الانجليز ممن يساوونهم فى الرتبة ، ومن خمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب ، وثلاثين مصرياً يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيود والشروط ولا تجتمع منهم كثرة فى المجلس على كل حال . ويسمى المجلس الآخر مجلس النواب وليس له رأى قاطع فى عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد ، ويجوز أن تتخطاه الحكومة بارسال القوانين مباشرة الى مجلس الأعيان . ثم لا تعتمد القوانين التى تصدر من هذا المجلس أو من ذاك إلا بعد اقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية

ويكفى أن يلم القارىء بخلاصة هذا القانون ليجزم بأنه قانون لا يوضع إلا للأصقاع الهمجية التى لا يحفل لأهلها بوجود ولا برأى فى تشريع أو سياسة . والغرض الأكبر منه انما هو استدراج الأجانب الى الرضى بالغاء امتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها فى يد العميد البريطانى ، ولا تكون مصر فى خلال ذلك إلا مستعمرة بريطانية من مستعمرات المجاهل السحيقة التى لا حضارة لها ولا رجاء فى نوع من الاستقلال

وإذا كان ذكر الاستقلال قد أدهش العميد البريطانى فهذا القانون النظامى قد أدهش جميع من علموا به من المصريين فكان من الشرور التى

أعقبت الخير العظيم ، لأنه جمع المصريين كلهم حول راية الاستقلال ، وعصف بكل فارق بين التطرف فى الوطنية والاعتدال

ومن الطبيعى بعد أن قال العميد البريطانى لسعد وزميليه أنه لا يعرف شيئا عن أفكار حكومته أن يتذرع النواب المصريون بذلك الى طلب السفر إلى العاصمة الانجليزية ، لاستطلاع أفكار تلك الحكومة والافصاح لها وللرأى العام فى بلادها عن أفكار الأمة المصرية . فكتب سعد وأصحابه الى رآسة الجيش الانجليزى يطالبون جواز السفر فى وقت قريب ، وجددوا الطلب بعد أسبوع فجاءهم الرد فى الثامن والعشرين من نوفمبر بارجاء الاذن لهم الى أن تزول « الصعوبات التى تمنع سفرهم فى الوقت الحاضر » ! فكتب سعد الى السير ريجنالد ونجت فى اليوم نفسه يبدى له أنه : « من الضرورى أن يكون الوفد بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، ويختم خطابه بقوله : « إنا معتمدون كثيراً على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيراً من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا ثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا »

لم يجبه السير ريجنالد بنفسه ولا باسم موظف كبير من مرؤسيه فى دار الحماية ، ولكنه أجابه باسم نائب كاتبه الخاص فى خطاب يتحدث به عن رأى حكومته . فقال :

« كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علماً بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وبأخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لايستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع . وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لايخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ميلن

شيتهام الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر »

فكان جواب سعد على هذا الخطاب الذى تشف عبارته واختيار كاتبه عن الاستخفاف وقلة الاكتراث « إنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا ، وإنى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية ، وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال إلى الاجماع لولا تدخل الادارة فى منع تداولها ومصادرتها »

أما تقديم الاقتراحات إلى المندوب البريطانى فلم يسع الوفد قبوله لأنه لا يجدى شيئا مع الشرط المتقدم ولا يجدى شيئا إذا ألغى ذلك الشرط وأبيح الكلام فى مسألة الاستقلال . وقد أبان سعد حجة الوفد فى طلب السفر إلى انجلترا فقال : « ان سفرنا إلى انجلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين الأمة الانجليزية ، وللاشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية ، وسنعنى على الخصوص بان نجعل وجهتنا ذلك الرأى العام . ونحن واثقون بان نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الرأى العام الانجليزى . وتلاحظون سعادتكم أنه فى هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب ، فان القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض بادىء ذى بدء على الرأى العام الانجليزى الذى لا شك فى انه — للاستنارة فيها — فى حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها الا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها »

وفى هذا الكلام بيان صريح للغرض من السفر إلى البلاد الانجليزية ، فليس هو استجداء الحكومة هناك ولكنه الاقناع والتأثير بالأساليب التى تذعن لها الحكومة ورجالها الرسميون .

* * *

مر بالقارىء فى خطاب سعد اشارة إلى توكيلات الأمة ومصادرة الادارة للتوقيع عليها فى الاقاليم . فهذه التوكيلات هى الوسيلة التى لجأ اليها الوفد بعد تأليفه لتعزيز نيابته عن الأمة فى طلب الاستقلال ، بالاضافة إلى الصفة المكتسبة من أعضاء الجمعية التشريعية الداخلين فيه

فقد كان فى الوفد كما كان بين مؤيديه رجال نابهون من غير أعضاء الجمعية التشريعية ، وكان من الميسور للانجليز ان يقدحوا فى وكالة الجمعية عن قضية الاستقلال وما اليها من المطالب القومية ، لانها انتخبت قبل فرض الحماية ولم يكن ملحوظاً فى انتخابها أن تتصدى لأمثال هذه المطالب . فمن سداد الرأى أن يضيف الوفد دليلا آخر على نيابته الصحيحة غير تأييد أعضائها . وإذا تسنى له أن يحصل على توكيلات المصريين مباشرة فى قضية الاستقلال بنصها فلا محل إذن للاكتفاء بالوكالة المستمدة من انتخاب قديم ، فى قضية ليست بقضية الاستقلال

اسرع الوفد بطبع هذه التوكيلات غير منتظر تمام تأليفه ، فامضاها كل من عرضت عليه من ذوى الرأى والمكانة ، ولم يرفض امضاءها إلا أفراد معدودون لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة . وراحت الألوف منها تتفرق فى الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقيعات ، ثم فطن المستشار الداخلى مستر هينز لها بعد انتشارها فأصدر أمره إلى الموظفين بمنعها ومصادرتها . فمنعوها ما استطاعوا واقتحموا بيوت الوجهاء ومكاتب المحامين يبحثون عنها فى كل مكان ، وينتزعونها من حامليها عنوة حيثما وجدوها ، ويتعللون لذلك بأنها منشورات مخلة بالأمن والنظام

أراد الوفد أن يعوض مافاته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها . لان إثبات ذلك يقوم مقام التوكيل ويزيد عليه أن يثبت تصرف الانجليز فى حق « تقرير المصير » وهم لايفرغون من النداء به فى كل مجال . فكتب سعد إلى رئيس الوزارة المصرية يحتج على هذا الحيف ويسجل هذه الوقائع ، وقال فى احتجاجه : « لايخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادىء الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ألفت مع جماعة من ثقاة الأمة ونوابهـا وأصحاب الرأى فيها وفدا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقاً لتلك المبادىء الأساسية

لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص فوق ما للكثير منا من النيابة العامة ، فأقبل الناس على امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء ، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظـاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها ، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن امضاء هذه التوكيلات ، ونظراً إلى أن هذا التصرف يمنع ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته ، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيـا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليـل — التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع ، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة إلى هذا المنع فانى أكون سعيداً لو كتبتم إلى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات . . . »

وقبل أن يتلقى الوفد رداً من الوزارة ، عاد فكتب اليها فى اليوم التالى — ٢٥ نوفمبر — يخبرها « ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ماتم التوقيع عليه » وشفع ذلك بما يثبت هذه المصادرة .

وظاهر من صيغة الكتاب الأول أن الاحتجاج متفق عليـه بين الوفد

والوزارة لاعطاء وزير الداخلية فرصة يثبت فيها المنع ويبرىء الحكومة الوطنية من تبعاته ، فجاء الرد من الوزير يقول فيه : « إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣و٢٤ الجارى أتشرف باحاطتكم علماً أنه إن كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها فى كتابيكم المذكورين فانما كان ذلك لأن القطر لايزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت ممايدعو إلى الاخلال بالنظام العام ... »

وفى هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر به من السلطة الانجليزية ، وإثبات للحجر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأى فى تلك الآونة ، لأن امضاء عريضة مطبوعة هو أقل مظهر معروف من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها ، كما جاء فى خطاب سعد إلى الوزارة .

فحول الوفد جهوده إلى الوسائل التى بقيت له بعد هذا الحجر المطبق على الأمة من كل ناحية ، وهى اشهار الاحتجاج فى مصر كلما سنحت فرصة القول والخطابة فى مجتمع من المجتمعات ، ومخاطبة الدول الأجنبية من طريق وكلائها أو من طريق الرسائل البرقية والبريدية الى رؤسائها وكبرائها ، وهى على ذلك ليست بالوسائل الميسورة إلا على قدر محدود فى المناسبات المتباعدة ، لاشتداد الرقابة على الصحف وعلى المراسلات والمجتمعات ، والحجر على الصحافة أن تنشر خبراً عن الوفد وحركاته حتى الخبر بتأليفه أو الاشارة إلى اسمه وغرضه .

ففى أوائل ديسمبر أرسل الوفد احتجاجاً إلى رئيس الوزارة البريطانية ونداء إلى وكلاء الدول فى القاهرة يبلغهم فيه ما كان من عسف السلطة العسكرية ويحتج « لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر على الخطة

التي صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأي الأمة المصرية فيه » .

وفي الرابع عشر من ديسمبر وصل الرئيس ويلسون إلى باريس فأرسل اليه سعد احتجاجاً على منع مصر من إسماع صوتها والافضاء بمطالبها في مؤتمر الصلح يقول فيه : —

« نعم ان السلطات البريطانية طلبت الينا أن نبدي اقتراحات حكومية عن ادارة مصر بشرط أن لاتخرج عن دائرة الحماية التي رتبتها ، وانها بذلك تطلب منا المحال . لأن مصر لم تقبل مطلقا هذه الحماية التي ليست الا عملا من الأعمال الحربية ، والتي مع كونها مناقضة لآمالنا في الاستقلال فهي مناقضة أيضاً للحقوق التي كسبناها من تركيا من زمان بعيد . فان هذه الحرب أبعد ما تكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق . بل على ضد ذلك توسع فيها إلى حد الاستقلال تطبيقا للمبادىء الجديدة التي تقضي باحترام الجنسيات »

وأرسل اليه برقية ثانية عند وصوله إلى لندن في أواخر ديسمبر ، ثم أرسل اليه برقية أخرى يذكر فيها البرقيتين السابقتين . . . . فلم يتلق جواباً على واحدة منها !

وفي العاشر من يناير أذاع نداء إلى الأوربيين يقفهم فيه على حقيقة الحركة السلمية التي أخذ الانجليز يشوهونها ويصبغونها بصبغة العداوة الجنسية فقال في بيان مقاصد تلك الحركة : « نبغي أن نستقل بشؤون بلادنا في شكل حكومة دستورية حتى نصلح من حالنا الاجتماعية مايفسده عادة حكم الأجنبي عمداً ومن غير عمد ، وحتى نبلغ ما يؤهلنا اليه استعدادنا من درجات الكمال ، نبغي أن نظل كاسبين ثقة الأجانب نسهل لهم وسائل ما يزاولونه من الأعمال التجارية والصناعية في بلادنا ونرعى مالهم فيها من الامتيازات خير رعاية . نبغي أن نبقى كما كنا في الماضي عارفين رسوخ قدمهم في المدنية الحديثة مستعدين لأن نستقدم كبار الفنيين منهم ممن عسانا نحتاج اليهم للمساعدة في

الأعمال العامة . ولكن لا على أن يكون مناط الاختيار للاعتبارات الجنسية فقط كما هو حاصل الآن . بل الكفاءة حيثما وجدت بصرف النظر عن كل اعتبار آخر »

وختم النداء بقوله : « فباسم الوفد المصرى أعلن إلى كل أجنبي فى مصر من ذوى المصالح أن هذا الوفد . . . . . يقرن بسعيه للاستقلال احترام المصريين لحقوق الأجانب كل الاحترام . كما أنى انتهز هذه الفرصة لاشهد كل رجل حر على المعاملات المنافية للحرية التى عومل بها الوفد المكلف باسماع مؤتمر الصلح صوت مصر وعرض مطالب أهلها ، ولأعلن أن كل حكم فى مستقبل المصريين من غير أن تسمع أقوالهم مناقض لقواعد الحق والعدل التى جعلت أساساً لأحكام مؤتمر السلام »

* * *

وفى اليوم التالى أرسل إلى كليمنصو رئيس مؤتمر السلام رسالة برقية يقول فيها : « مهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسألة المصرية فان الحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء » ثم يقول « . . . باسم الانسانية التى تأبى أن تكره الامم على أن تنتقل من يد الى يد أخرى كما تنتقل ملكية السلع تناديك من وراء البحر ان لا تتخذ سكوتنا الاكراهى الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسنا فى حدود بلادنا دليلا على رضانا بسيادة الغير علينا وأن لا تسمح بالحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا »

واتفق فى هذه الأثناء مرور الوفد السورى بمصر ذاهباً إلى فرنسا لتمثيل بعض البلاد السورية فى المؤتمر فكتب سعد إلى السير ريجنالد ونجت يجدد احتجاجه لهذه المناسبة ، وكتب الى المستر لويد جورج فى هذا المعنى قائلا : « لاتزال الحال كما كانت حتى ان الأمة المصرية بأسرها من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم لا يسمح لأحد بالخروج من هذا الحصار

الشديد » ثم أعقب ذلك بقوله : « انتفعتم فى هذه الحرب برجالها وأموالها — أى مصر — وصرحتم فى مواطن شتى بأن ذلك كان من أكبر العوامل فى احراز النصر فى الشرق ، فبينما مصر المساعدة تنتظر أن تعامل بما يتفق مع حالها إذا هى تراكم غداة الهدنة قد قلبتم لها ظهر المجن ، وحبستم أهلها بين حدودها على الذل والهوان . بل هبوا هذه الأمة لامتمدنة ولامساعدة فهلا عاملتموها بما اتفقتم عليه مع الدكتور ولسن ؟ ... مسموح — على المبادىء القديمة — لرجل السياسة أن يكون استعمارياً . غير أنه لا يسلم أحد الى اليوم أن حب الاستعمار أجاز لدولة حصر أمة ليس بينها وبينها حرب، واذا كان حب الاستعمار لايبيح للمستعمرين والمحافظين مثل هذا التصرف فكيف بالأحرار »

***

ولم يزل الوفد يوالى احتجاجه عند رجال الدول كلما وصل وفد من وفودها الى المؤتمر ، ويكتب حينا الى رئيس مجلس النواب فى انجلترا وحينا الى ذوى الشأن هنا وهناك ، ولا يعلم مصير هذه الرسائل

ولم يخف على الوفد نصيب الأمم الضعيفة عند الساسة والوزراء الممثلين لحكوماتهم فى مؤتمر الصلح . ولكنه اعتقد أن هذه النداءات كائنا ما كان مصيرها لها فضل محقق على الأقل وهو نفى الشبهة التى يسجلها على مصر السكوت فى تلك الأونة ، وعساها لاتذهب عبثاً بين الدول المتنافسات على حل المشكلات وتوزيع المطامع . فان الانجليز لن يقدروا على التحكم فى مشكلات الدول الأخرى باسم العدل والحرية وعندهم هذه المشكلة المصرية قائمة يصل إلى أسماع الوزارة والساسة خبر عنها مابين آونة وأخرى . فلا بد لهم عاجلا أو آجلا أن يصغوا لها ويبالوا بها ، وقد يكون ذلك أسهل عليهم من مساومة الدول عليها وإعادة المساومة كلما تجدد خلاف بينهم وبين الدول أو بينهم وبين الأمة المصرية

***

ثم عمد الوفد إلى الاجتماعات كلما تهيأ له سبيلها ، فنى الثالث عشر من شهر يناير أقام حمد الباسل باشا « حفلة شاى » فى بيته حضرها من استطاع حضورها من أعضاء الوفد والوجوه والفضلاء . فألقى فيها سعد خطابه الأول فى أول اجتماع وطنى أقيم بعد الحرب العظمى ، وبدأه بشكر صاحب البيت والحاضرين ثم استطرد الى انكار الاحتلال وانكار الحماية التى «هى أيضاً أمر باطل بطلاناً أصلياً أمام القانون الدولى ، ومخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة . فنحن أمام القانون الانسانى أحرار من كل حكم أجنبى ، فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال . »

ثم قال عن هذه المبادىء الجديدة : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسى الجديد أجمل من أن يتبع فى هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع .... نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جد الدكتور ولسن فى تطبيقه بحزمه المعروف ، وأنه لجاد . بل ارتقى الى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات أكثرية الدول التى أقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألف الانسان من الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الأخلاقية ، ثم هو متفق مع الأفق الذى وصلت اليه الانسانية فى تطورها الجديد . ألا ترون أن مبادىء الديمقراطية التى أوجدت هذا المذهب تنتشر على جميع صورها الممكنة فى أرجاء البلاد المتمدنة بقوة هائلة وبسرعة لم يعهد لها نظير فى تاريخ المبادىء الانسانية »

ثم قال : « إن ايماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا . وكفى بها عدة ، وان اجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة ، ولا ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة ، ولكن سيصله ولو من بعيد : يصله فينصت اليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم أشبه مايكون بما سبقه من المؤتمرات »

« هذا هو النحو الذى ننحوه فى قضيتنا وأما خطة مصر المستقلة فهى :

أولا — تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وان تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح ، وان تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وادارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية . كما كانت تلك عادتها فيما مضى

ثانياً — تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو الى تحوير اليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعنّ لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها ، وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية فى الاخلاص والمجاملة

ثالثاً — تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعاً قبل اتفاق سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى »

رابعاً — تكون مصر مستعدة لقبول كل ماتراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس

خامساً — تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف لوضع استقلالها تحت ضمان جمعية الأمم ، وأن تشترك ـ بهذه المثابة ـ بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادىء العدل والحق على النمط الحديث

وأن من الفضيلة أن نقرر بأن كل مانقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، بل هو كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ ألزم لمصر من الاسكندرية .

ثم اقترح فى ختام الخطبة إرسال نداء من الأمة إلى الرئيس ولسن تعرض فيه «قضية مصر التى يتسلط عليها الأجنبى تسلطا يأباه أهلها أجمعون» فوافق الحاضرون بالاجماع

ثم دعا سعد مئات من وجوه البلاد الى اجتماع يشهدونه فى داره أصيل اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير ، فعلمت القيادة العسكرية بهذه الدعوة ومنعتها ، وأبلغ سعد أمر هذا المنع إلى رئيس الحكومة البريطانية وجدد الاحتجاج إلى رئيس المؤتمر وبعض رؤساء الوفود الدولية فيه

وبينما كانت القيادة العسكرية تمنع كل اجتماع وطنى يتصل بها خبره كان مستر برسيفال القاضى الانجليزى يوالى محاضراته فى نادى « جماعة الاقتصاد والاحصاء والتشريع » ليمهد الأذهان لابدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر بأحكام الدستور والشريعة ، ويشهر بالجمعية التشريعية وقلة صلاحها للتشريع أو لبحث القوانين ... وكان السابع من شهر فبراير موعد محاضرته الثانية ، فأراد سعد أن يستعير من دعاية الحماية دعاية للاستقلال ، واغتنم فرصة اجتماع السامعين من أعضاء تلك الجماعة ومدعويها — وهم نخبة من علية المصريين والأجانب — فذهب إلى ناديها وابتدر المنبر بعد فراغ المستر برسيفال من محاضرته قائلا : « إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة . وأيما بلد كبلدنا له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فمن الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أوتهدى اليه التجربة والاختبار » .

ثم قال : « وقد أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئا . نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروفة بيانات واحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها اليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ولم ترد هذه البيانات

« رأيت من واجبي أن أبدى لحضراتكم ماقدمت من الملاحظات . ولكن هناك أمر آخر هو أهم مايجب التنبيه اليه . فقد تكلم حضرة المحاضر

عن الباب الثانى من الكتاب الثانى فى المشروع وفى هذا الباب مايتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن .

إلى ان قال : « أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية . فهى حماية باطلة لاوجود لها قانوناً . بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

***

ولقد فوجىء الحاضرون بهذه الخطبة التى جاءتهم فى غير مكانها وفى غير أوانها . . . لأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة فى تسجيل الحماية لا إلى خطبة فى انكار الحماية واعلان بطلانها ! فهرع بعض الموظفين الانجليز إلى النور يريد أن يطفئه لفض الاجتماع ، ومنعه آخرون لأنه عمل لا يليق فى جمع كذلك الجمع ، وغادر أفراد مكان الاجتماع وبقى الأكثرون متشوقين لما عسى أن يكون بعد هذه الصيحة الجريئة .

ترى ماذا يصنعون بالرجل الذى قام بين أساطين الاحتلال لينكر نظام الحكم فى وجـــه ممثليه ؟ ماذا يصنعون به والبلاد لاتزال فى قبضة القيادة العسكرية ؟ والقيادة العسكرية تملؤها خيـلاء النصر والثقة العمياء بتوطيـد آثاره ؟ أيعتقلونه ؟ ؟ أيتركونه ؟ أمست الدوائر العليا وهذا التساؤل حديثها ، وتسايرت الروايات فى أنحاء القطر باخبار الخطبة ، فكان النـاس يتناسخون مايصل اليهم منها ، ويضمونه الى ماتلقفوه من الخطب والنداءات قبلها . ويزدادون حرصاً على اقتنائه كلما ازداد الحرص على منعه . وقـــد كانوا يستهولون هذه الصيحات فى وجه الحماية على قدر ماكان يهولهم من طغيان القوة العسكرية وســـهولة النفى والحجر والاعتقال والتعرض للمتاعب والأخطار لأيسر شبهة

***

إلى هنا أصبح باديا لرجال دار الحماية ورجال القيادة العليا أن الحالة مع الوفد قد وصلت الى درجة من الحرج تنذر بالتعب والمضايقة وتضطرهم إلى علاج أنجع من علاج الحصر والاغضاء ، وان الاصطدام بينهم وبين الوفد آت لاريب فيه ، وان سعداً لاينوى أن يقصر جهده على الرسائل البرقية التى لايجاب عليها ، والاجتماعات العامة التى يصدر الأمر بمنعها ، ولكنه ينوى أن يتابع خطاه وأن يقتحم الأبواب كلما أغلق فى وجهه باب ، وأن يهجم حيث ينتظرون وحيث لاينتظرون اذا كان لابد من الهجوم ، فلا مناص لهم من تركه يمضى الى حيث يعلمون انه ماض لامحالة ، أومن معاجلته بأسلوب فى الردع والمحاصرة غير الأسلوب الذى قنعوا به الى تلك اللحظة .

ولو كان هذا كل ماهنالك من الحرج لكان كافياً لمعاودة النظر فى أساليب الردع والمحاصرة . ولكنه قد وصل من جانب آخر إلى حده الأقصى فى دواوين الحكومة ، فاستقالت الوزارة الرشدية وأصرت على الاستقالة ، وتعذر اقناع أحد من الساسة والمستوزرين بقبول الوزارة قبل السماح لنواب المصريين بالسفر الى مؤتمر السلام ، وتعطلت الأعمال الرسمية فى العاصمة والجهات ، واعتبرت القيادة العسكرية أن الوفد المصرى هو المسئول عن الأزمة من البداية إلى النهاية

ونعود قليلا إلى ما بعد الهدنة لنتعقب أطوار هذه الأزمة الوزارية ونستعرض أسبابها التى دفعت حسين رشدى باشا الى الاستقالة ، ثم الاصرار عليها ، ثم الى بقاء هذه الاستقالة معلقة بين الرفض والقبول ، وبقاء البلاد بغير رئيس وزارة أكثر من أربعة أشهر . إلى أن عاد حسين رشدى باشا نفسه إلى رآسة الوزارة فى التاسع من شهر ابريل

فبعد زيارة سعد وصاحبيه لدار الحماية ظن رشدى باشا أن الحكومة البريطانية لاتضن عليه بالسفر كما ضنت به على الوفد المصرى ، ولا تأبى منه المحادثة فى تنظيم الحماية كما أبت من سعد المحادثة فى الاستقلال ، فرفع ملتمسه

إلى صاحب العظمة السلطان مستأذناً فى السفر مقترحاً أن يعهد عظمته اليه والى زميله عدلى باشا بهذه المهمة ، منيباً عنه اسماعيل سرى باشا فى الرآسة وعبدالخالق ثروت باشا فى الداخلية . وأحمد زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف .

ولكنه حين أبلغ طلبه هذا الى الحكومة البريطانية جاءه الرد بما فحواه انها غير مستعدة للقائه . لاشتغال الوزراء بمؤتمر الصلح وغيابهم عن العاصمة وانه لا ينتظر أن تفرغ الحكومة للبحث فى شئون مصر الداخلية إلا بعد وقت « متأخر جداً » !

فلم يسعه أمام هذه الصدمة إلا أن يستقيل ، ورفع استقالته هو وزميله عدلى باشا فى الثالث من ديسمبر . فلم يقبل عظمة السلطان الاستقالة ، وجدد السير ريجنالد ونجت سعيه فى طلب الاذن من حكومته بسفر الوزيرين فأصرت على رفضها ، ثم توالى رفض الاذن للوفد المصرى بالسفر إلى لندن أو مؤتمر الصلح بعد أن شايعته الوزارة فى طلب سفره ، فعاد رشدى باشا فى الثالث والعشرين من ديسمبر إلى تأييد استقالته الأولى ، وقال فى خطابه الثانى إلى عظمة السلطان « . . . طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النيابية السفر إلى لندرة للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتى فقط بل رفض سماع آرئى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذى لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فى مصيره نهائياً »

لم يقبل عظمة السلطان هذه الاستقالة الثانية أيضا ، ولبث الوزراء فى دواوينهم ما عدا الوزيرين المستقيلين . ثم أكد رشدى باشا استقالته مرة ثالثة فى الثلاثين من ديسمبر ، فجاء الاذن عندئذ بسفر الوزيرين مع الاصرار على رفض سفر الوفد أو بعض رجاله . فحار رشدى باشا فيما يصنع : إن سافر إلى لندن لتنظيم الحماية والوفد باق فى مصر يطلب الاستقلال ولا يقنع بما

دونه فليس لمسعاه عند الحكومة البريطانية مصير غير الفشل المحتوم ، وإن غير طلبة الأول وارتقى إلى طلب الاستقلال بعد تصريحاته الحديثة والقديمة بحمد الحماية والقنوع بتنظيمها فليس له أمل فى النجاح ، فتشبث بسفر الوفد معه ، واتخذ من رفض سفره ذريعة إلى التنحى والاعتزال . فتنحى ومعه جميع الوزراء ، ونشرت الوقائع المصرية فى أول مارس الارادة السلطانية التى صدرت بقبول الاستقالة .

ماذا بقى بعد قبول الوزارة إلا أن تتألف وزارة جديدة ؟ وإذا تألفت وزارة جديدة الا يكون مجرد قيامها دليلا على انها تأبى سفر الوفد ولا تأبى أن تطوى قضية الاستقلال ؟ لا بد إذن من احباط الوزارة المنظورة أو من قارعة تنوب عن سفر الوفد فى اظهار شعور الأمة . ذلك كان رأى سعد الذى استقر عليه واضطلع به واسرع بالمضى فيه .

فبدأ بابلاغ معتمدى الدول واحتجاجه على الحالة كلها والقاء التبعة على الانجليز المسؤلين عن أسبابها ، وطلب الاذن بلقاء صاحب العظمة السلطان فى الثالث من شهر مارس . . . وقد كتب هو وزملاؤه عريضة إلى عظمته لخصوا فيها موقف الوزارة الرشدية ثم قالوا :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين — لاعتبارات عائلية — أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله . ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة ؛ رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم . غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لارادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف انهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم - ياأرشدأبناء محررها الكبير محمد على — أن تكونوا

العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك ، فان همتكم أرفع من أن تحدها الظروف . كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟

« عفواً يامولانا . قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر ، وفى غير هذا الظرف ، غير لائقة . ولكن الأمر قد جل الآن على أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين

« ان لمولانا أكبر مقام فى البلاد . فعليه أكبر مسئولية تنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذبه النصيحة اذا تضرعت اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائياً فى أمر الأزمة الحالية . فاننا نؤكد لسدته العلية انه لم يبق أحد من رعاياه من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة

« لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى أشد ماتكون رجاء فى استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار ، والتى تطلب اليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها ويقف فى صفها فتنال بذلك غرضها ، وانه على ذلك قدير

« واننا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم »

***

بهذا الرجاء الصارخ توجه سعد وأصحابه إلى ولى الأمر ليحول دون تأليف وزارة جديدة بعد استقالة الوزارة الرشدية ، وقيل انه رفع الى السلطان بعلم رشدى باشا وموافقته ، بل قيل إن رشدى باشا هو أول من أدلى بالرأى فى وجوب كتابته ، ولا خلاف على كلتا الحالتين فى أن سعدا هو المضطلع بالتبعة الأولى فى كتابته وتقديمه

ان الذين يكتبون ذلك الخطاب لم يكتبوه إلا وهم واثقون كل الثقة انهم غير متروكين الا ريثما تتم التمهيدات العاجلة لاعتقالهم أو محاكمتهم فى وقت قريب . لان القيادة العسكرية لا تريد أن يجيب عظمة السلطان هذا الطلب . فلا مندوحة لها إذن عن اعتقال الطالبين أو اعتقال ذوى النفوذ منهم وكفهم عن مواصلة العمل لاحباط قيام الوزارات ، وهذه هى «القارعة» التى كان يتمناها سعد لابلاغ صوت مصر إلى إسماع العالم كله . مادام الانجليز قد بيتوا أمرهم على خنق هذا الصوت وراء السدود والاغلاق

ولقـــد هالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما انتظر سعد وأصحابه ، فأبرق السيرملن شيتهام إلى حكومته يشرح لها الحالة ويقترح نفى سعد الى جزيرة مالطة ، فجاءه الرد السريع بالقبول

وقد كان الانجليز يفضلون أن يعتقلوا سعدا أو يحاكموه بحجة أخرى غير حجة التمرد على الأحكام العسكرية واحباط تأليف الوزارة . فطلبوا من صاحب العظمة السلطان أن يصرح بعصيان سعد وأصحابه وخروجهم على واجب الولاء لعرشه ، ثم تجرى المحاكمة بعد هذا التصريح بهذه الحجة فيقال فى انحاء العالم إن الانجليز يحاكمون أناسا خارجين على عرش بلادهم ، ولا يقال انهم يحاكمونهم لأنهم ينشدون حقوقهم ويستأذنون فى السفر إلى حيث تسافر وفود العـالم أجمع ! ! وحاولوا الحصول على هذا التصريح يومين فلم يفلحوا . لان السلطان نظر فى العواقب فرفض ما طلبوا ، فعمد الانجليز إلى الوسيلة الأخرى التى تذرعوا بها إلى اعتقال سعد ونفيه ، وهى انذاره وهم يعلمون أنه لن يخضع للانذار ، فان خضع وكف عن الحركة والعمل فذاك عندهم خير من تنفيذ ما أوعدوه

لا أجزم بصحة الراوية التى رويت لى عن طلب التصريح المشار اليه من السلطان ورفضه محاكمة الوفد أو اعتقاله بحجة العصيان والخروج على عرشه فانى لم أسمع هذه الرواية قط من سعد أو من أحد فى حياته ، وانما سمعتها بعد

موته من بعض أصدقائنا الكبار الذين لا أعهد فيهم الجزاف فى القول ، فرجحتها لمصدرها الوثيق ولاعتقادى أنها تشبه المعروف من أخلاق الانجليز ومن أخلاق السلطان فؤاد فى وقت واحد . فمن عادة الانجليز أن يحاكموا طلاب الحرية باسم الخروج على أولياء البلاد الشرعيين لا باسم الخروج على مطامع السياسة الانجليزية ، فلا عجب أن يفكروا فى اتهام سعد وأصحابه بعصيان السلطان والخروج على عرش البلاد ، بدلا من اعتقالهم فى تلك الأيام لانهم يجهرون بحقوق الأمة المصرية التى يقول الانجليز إنهم يرعونها كما يرعون حقوق الأمم العزلاء

أما السلطان فؤاد فمن أخص صفاته التى اشتهر بها بعد النظر وحسن الموازنة بين الأمور . فلاجرم يرفض اقتراح القيادة البريطانية لان الرفض مأمون العواقب موافق لما تقدم من سياسة السلطان فؤاد ... أما قبول الاقتراح فلا أمان فيه

فغاية مافى رفض الاقتراح أنه يغضب القيادة البريطانية ، وماذا تصنع القيادة البريطانية إذا غضبت فى ذلك الموقف المشتبك الدقيق ؟ اتخلع سلطانا وتسقط وزارة وتعتقل نواب شعب وتقهر شعباً كاملا لانهم جميعا متفقون على المطالبة بحق تقرير المصير ؟

ذلك بعيد ... ورفض الاقتراح إذن هو الرأى الذى تشير به الحكمة وحسن الموازنة بين عواقب الأمور ، وأقل مافى تلك العواقب أن لا يحفظ فى سجلات العرش انه أعلن عصيان أناس لانهم يطلبون للبلاد الاستقلال

على أن السياسة التى سبقت من السلطان فؤاد قبل رفض الاقتراح المعروض عليه هى سياسة تشجيع الوفد على السفر لا سياسة الوقوف فى طريقه ، لان العرش هو صاحب النصيب الاوفى فيما يسعى اليه الوفد من طلب الاستقلال ، أيا كان ميل السلطان الشخصى إلى سعد وأصحابه . وقد ظن سعد أن رشدى وعدلى لم يكونا مبتكرين لما عرضاه عليه من التفكير فى

فتح باب القضية المصرية عند اعلان الهدنة وعرض المسائل القومية على مؤتمر الصلح ، وكأنه يشير تلميحا إلى سر هذه الفكرة ويحسبها من إيحاء السلطان فؤاد . . . ثم جاءت استقالة رشدى باشا مرجحة لهذا الحسبان لأنها أعلنت أن التماسه السفر هو وعدلى باشا إنما كان باتفاق مع السلطان ، ثم جاء رفض السلطان الاستقالة مرتين زيادة فى الترجيح والدلالة ، وأكثر من ذلك فى الدلالة على الاتفاق بينه وبين رشدى باشا انه عكف على قصر البستان طوال المدة التى قضتها الوزارة الرشدية وهى مستقيلة ، فلم يحضر قط خلال هذه المدة الى قصر عابدين

نعم ان السلطان فؤادا قبل استقالة رشدى باشا أخيرا واستعد على ما يظهر لتأليف وزارة جديدة ، ولكنه قبلها بعد ورودا لاذن من الحكومة البريطانية إلى رشدى باشا وعدلى باشا بالسفر الى العاصمة الانجليزية ، ومن السهل على السلطان أن يظهر امام القيادة البريطانية بتأييد وزارته الرسمية فيما طلبت من التحدث فى حدود نظام الحكومة . ولكن ليس من السهل عليه أن يظهر أمامها بالايعاز إلى هيئة « غير رسمية » بمحاربة تلك القيادة ، أو يظهر التضامن معها فيما تعده الدولة البريطانية خروجاً على النظام

لهذا جميعه رجحنا صحة الرواية التى رويت لنا عن رفض تصريح العصيان ، وكيفما كانت الحقيقة فى تلك الرواية فالثابت أن الانجليز قد اضطروا الى مواجهة الوفد بحجة غير تلك الحجة ، وهى أفضل لديهم لو وجدوا السبيل اليها

فى اليوم السادس من شهر مارس استدعى القائد العام الجنرال واطسون سعداً وتسعة من أصحابه إلى مركز القيادة العامة بفندق سفواى ، وفى الساعة الثالثة بعد الظهر خرج لهم من مكتبه ، وفى يده ورقة مكتوبة قرأ عليهم منها انذاراً باللغة الانجليزية يحذرهم فيه من وضع مسألة الحماية موضع المناقشة و « إقامة العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع

تشكيل وزارة جديدة » ويهددهم — إن أقدموا على مخالفة ذلك — « بالمعاملة الشديدة بموجب الأحـكام العرفية » ... ثم تليت عليهم ترجمة هذا الانذار بالفرنسية ، وأسرع القائد فقال : لامناقشة ! وعاد من حيث أتى .

اجراء شكلى أو صيغة تنفيذية لا أكثر ولا أقل . فهما يكن من غرور العسكريين بقدرتهم على الارهاب والتخويف فلا نحسبهم كانوا يعتقدون جدا ان المسألة كلها تتوقف على انذار صارم ثم يختم الوفد اعماله و يفض جلساته ويحجم عن معارضة الحماية وطلب الاستقلال .

فالوفد الذى كتب ذلك الخطاب وصدم به القيادة العسكرية تلك الصدمة لم يكتبه ليخشى التهديد ويرتعد فرقا من تقطيب القائد العام وصرامته فى القاء النذير وقطع المناقشة ... ولـكنه كتبه وهو يتحدى التهديد ويخرج للقائه قبل أن يأتى اليه ...

وليس من المعقول ولا من المنتظر أن يقنع الوفد بشىء بعد تلك الخطوة الجريئة غير اجابة مطلبه البديهى العادل وهو السفر إلى حيث يشاء ، فاما الانذار على تلك الصورة فليس من الجد فى شىء ، وانما هو دور من أدوار التمثيل أو صيغة تنفيذية لايراد بها إلا شكلها المحفوظ كما أسلفنا

فى اللحظة التى فرغ فيها القائد العام من تهديده ، طلب سعد نسخة من الانذار للرد عليه . ولم تنقض إلا ساعات قلائل — وهى المدة الـكافية لـكتابة الرد وترجمته — حتى كان جوابه على الانذار عند رئيس الوزارة البريطانية ، يبلغه فيه ان الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة ، ولا يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك ، ويلقى التبعة فى بقاء البـلاد بلا وزارة « على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم »

ولبث يترقب ما تهدده به القيادة العليا ... وما يتمناه !

القارعة

لابد لنـا من قارعة !

تلك هى الكلمة التى كان يرددها سعد فى الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه ،لأنه كان يرى بحق أن السكوت يتبعهسكوت.وان الحركة تتبعهاحركة ، ولم يكن جازمابانالثورة آتية بعد القارعة التىكان يتصدىلها ويستبطىءوقوعها ، لأن المعسكرات والقلاع والمطارات فى مصركانت تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطيارات . والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمدى وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحفمراقبة والذهاب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا تعذرت الثورة على المصريين فغير عجيبأن تتعذر ، وغير لزام أن تثورأمة فى هذهالقيود ،وهىلاترجوبالثورة العزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح

لم يكن جازما بأن الثورة آتيـة ، ولـكنه كان جازما بأنها اذا أتت فان يكون مجيئهـا الا بقارعة تشعل نيران الغضب فى الأمة الوادعة المتحفزة . وفى وسعه هو أن يتصدى للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد إذن لها ، وليعمل مافى وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير

وعندنا أن سعداً لو كان جازما بالثورة جزما لا تردد فيه لـكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون هذا النصيب ، لأنه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذى يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب الثورة يحميه . فأما أن يقدم وهو لا يبالى أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب فتلك هىالبطولة العليا ، لأنها بطولة الواجب ، وهى أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى فى الطرقة لحظة ثم يعود إليه ، فنى مساء اليوم التالى لارساله البرقية إلى رئيس الوزارة البرقية لقى عضوا من أعضاء الوفد فى تلك الطرقة فقال له : إن الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ ثم قال : هذا ليس بنافع . انهم أما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا ، وإلا فهم يتركوننا نموت فى مواضعنا .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم آخر . لأن « الجماعة » المنتظرين أتوا فى مساء اليوم التالى أى فى اليوم الثامن من شهر أغسطس . فجاء إلى بيت الأمة — عند الساعة الخامسة — ضابط بريطانى برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصرى ، ووقف على جانبى الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية فى طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل إلى بيت الأمة قبيل مجيئهم مهرولا فأبلغ الأستاذ فؤاد القصبجى (١) الذى كان يعمل يومئذ فى قلم الكتاب والمترجمين الملحق بالوفد المصرى أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا فى طريقه إلى بيت الأمة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزى . فخرج الأستاذ فؤاد ليخبر سعد بما أبلغه الطالب ، واذا به أمام الضابط البريطانى على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره قائلا بالانجليزية : « انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه الأستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفضل فانتظر فى حجرة الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار إلى حجرة الاستقبال . فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا فى الحجرة التى أشار إليها ، وعاد يقول : هل سعد باشا هنا فى الحجرة ؟ فقال الأستاذ فؤاد : لا . وانما أنا ذاهب لابلاغه . فنظر إليه الضابط نظرة فاحصة وقال له : بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك ، فاعتذر الأستاذ وهتف به فى شىء من الاستغراب : أن العرف هنا لا يبيح الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! ... قال الضابط متهكما : « فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم فى

---

(١) اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد فى تفصيلات ما حدث ببيت الامة فى حضوره .

وقت واحد ! » والتفت إلى الأستاذ فؤاد فرآه واضعا يده اليمنى فى جيبه فخيل اليه أنه يخرج منه سلاحا فناداه فى لهجة عسكرية : « ارفع يديك » . وأسرع الضابط الثانى إلى مسدسه يستعد لتجريده .

وكان سعد فى مكتبه قد شعر بما يجرى على حجرة الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ونحه الأستاذ فؤاد والضابط هناك فى وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط : هاهو سعد باشا . فتركه الضابط واتجه إلى الباشا وهو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط مليا ثم دعاه الى المكتب ، فرفع قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثباته المعهود إلى درج السلم حيث وقف وقال له بالفرنسية : « لست أذهب معك على قدمى . سأرسل فى احضار مركبة » فلم يفهم الضابط قصد الباشا وردد قوله : « لدى أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يبتسم : « فهمت ذلك جيدا . ولكنى أريد احضار مركبة » ففهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الأمة « تشجعوا » ... قالها بالفرنسية وكررها مرات

ولما هم بالنزول التفت الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا فى هذه الفترة وسأل أين اسماعيل صدقى باشا ؟ وكان صدقى باشا مع الواقفين فقال : أنا هو ؟ فقال الضابط : تفضل بالمجيء معى ! فاجابه « حسنا . ولكن تسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال : « لا . انى أخشى أن تذهب ! » قال صدقى باشا : لو كنت أريد الهرب لما أظهرت لك نفسى » ثم أفلت من يده ومضى إلى المكتب . فانتظره الضابط إلى أن عاد ... ثم سأل : أين منزل حمد الباسل باشا ؟ فلم يجبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين إلى المنزل ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لى الأستاذ فؤاد قصبجى فيم كانت عودة صدقى باشا الى المكتب

تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقصى بعض الأوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمى بك والاضطراب باد عليه وقال بالفرنسية : « إذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » . . . واضطر إلى أن يكرر عبارته مرة أو مرتين لأن الضابط لم يفهمها لأول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » . . . . ومضى

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الأمة حمد الباسل باشا ، وكان قد علم بما حدث فخاطب مركز القيادة العليا بفندق سفواى سائلا : الى أين تريدوننى أن آتيكم ؟ » فأحالوه إلى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور على الأثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة

وقد أدخل سعد وأصحابه فى الثكنة كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء

وقضوا الليلة فى الثكنة يتساءلون عن مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، إذا شاء

وفى اليوم الثالث سئلوا : هل أنتم على استعداد للمسير ؟ فأجابوا . على أتم استعداد . ونزلوا مع الحراس إلى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الأتباع والحقائب

وخرجت السيارات مسرعة إلى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم إلى الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم جميعا إلى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط

لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهون اليها ، فكانوا عند

خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون إلى معسكر المعادى . . . فلما اتجهت السيارة يسارا و بلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون الى رفح أو الى السويس ، ثم وصلوا الى بور سعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة الى الميناء ، وأصعدهم إلى نقالة بريطانية تقل الفين من الجنود الانجليز فى طريقهم الى بلادهم ، وأخـــذ البحارة فى تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لان السفن كانت تصطدم بالألغام كثيراً فى بحر الروم

علموا انهم منقولون إلى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والألمان ، ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضباط النقالة الا بعد الخروج من الميناء . فقيل لهم فى عرض البحر إنهم ذاهبون إلى تلك الجزيرة ، ووصلوا إليها بعد ثلاثة أيام .

تساءل الكثيرون : على أى قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيارها أصحاب سعد الثلاثة فى هذا الاعتقال ؟ وتعليل ذلك على ما نرى ان القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية فى اختيار كبراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه . فاسماعيل صدقى باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفـــين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثوره

سرى نبأ الاعتقال بطيئاً متناقضاً فى اليوم الأول ، لأن القيادة العسكرية حظرت على الصحف نشره والتلميح اليه ، فعلم به أعضاء الوفد وأصدقاؤه وموظفوه فى يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا فى اليوم التالى لأنهم يجتمعون فى أمكنة متقاربة وينتمى بعضهم إلى أعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحياء القاهرة شيئاً فشيئاً ، وانتقل منها إلى الأقاليم بمثل ذلك البطء والتناقض ، فلم يسر الى القطر كله إلا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا فى صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق فى ابداء مشيئتها ، وهى تسمع كل يوم دعوة الأمم كافة إلى بيان حقها وتقرير مصيرها

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوذية فى اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة فى معظم أنحاء المدينة إلا الدكاكين الأوربية ، وتجددت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الأزهر وطوائف شتى من الجمهور ، فقابلها الجنود البريطانيون باطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك فى المظاهرة

وكانت نقابة المحامين قد اعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب تأجيل القضايا ؛ واستثارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من أن تقل واضطرمت وقدتها بدلا من أن تخمد . وطاش صواب الحراس العسكريين

من جراء هذه المفاجأة فأصبحوا لايميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر إلى حشد من النـاس ، ففى يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أطلقت السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد الحسينى فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ، ولم يكونوا فى مظاهرة ولا قصدوا إلى التظاهر ، ولـكنهم كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة يجهل كل شىء إلا انهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات فى مدن القطر فقوبلت بمثل ماقوبلت به فى القاهرة ، وشاع خبر القتل واطلاق الرصاص فى أنحاء الأقاليم ، فانفجر كمين السخط الذى طال كظمه فى الصدور ، وانفجرت الثورة فى كل مكان .

من الخطأ أن يقال إن المظاهرات كانت هى سبب الثورة الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر فى القطر لولا مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الأول يتطاير من فوهة بركان يغلى وهو يهم بالانفجار ، فمن شهد تلك الثورة الجارفة التى اندفعت فى حينها اندفاعا يدل على عمق مـكا منها وتأجج وقودها أيقن أنها قوة لا تحبس طويلا ، وانها هى سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات

فقد صبر الناس زمناً على مظالم الحرب ومضانكها ، ثم انتظروا الفرج بعد الهدنة فاذا بهم يعالجون مرارة الخيبة ويوجسون من مخـاوف المستقبل فوق ماأوجسوا من مخاوف السنوات الماضية ، وزاد فى نـكايتهم أنهم يعانون هذا الـكظم كله فى الوقت الذى تعلو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمراً يسيراً هو حق الشكوى والاحتجاج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن البـلاد ، ثم يستنـكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون باطلاق الرصاص ، ولايراد منهم إلا أن يختنقوا وهم صامتون

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وشاعت أخبـار الموتى

والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين ، طغى الغضب بعد أن طم وظهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على نمط واحد فى جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ، فبدأ انقطاع السكك الحديدية مابين طنطا وتلا فى اليوم الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت فى جهات كثيرة دفعة واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف والتلفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها أيدى الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدبير مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالة عن الطواف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل وايذاء الناس فى أثناء ذلك التفتيش ، فقد أمعنت السلطة العسكرية فى جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت المدى الكبيرة والعصى الغليظة وكل مايصلح للتسلح به فى عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال الزعماء فعادت إلى حملة أخرى من حملات التفتيش ، وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم أن يعوقوها بقطع المواصلات .

إلا أن الباعث الأكبر إلى التحطيم والتخريب كان اندفاعا جامحا بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط . . . كأنما هو فى هذه الفورة الجامحة صريع مكموم محبوس فى بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة فى كل مكان لأن هذه العوارض هى كل مايستطاع فى تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت إلى العالم لاتجه الثائرون إلى نهب خزائن الحكومة وأموال الأغنياء والمصارف ، وهو مالم يحدث قط فى بلد من البلدان

وظل الانجليز مضللين فى فهم شعور هذه الأمة يفسرون أعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون إلى بواعثها النفسية ، كأنما البواعث النفسية عامل

لا يحسب له حساب فى حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق إلا بتدبير مصطنع ودسيسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لأنهم أبلغوا حكومتهم فى لندن أن الأمة هادئة فاترة ، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتقاض

وان أناسا كثيرين — ومنهم بعض المصريين — ليعجبون إذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رآسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا فى القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة

لكنها هى الحقيقة التى نؤكدها بعد استقرائها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين فى مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون فى الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأيا يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثوا إلى « بيت الأمة » أفراداً منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه رأى الأعضاء ، وهناك التقوا بالاستاذ « عبد العزيز فهمى بك » فأفضوا اليه بقصدهم وأبلغوه هياج الطلبة وتحفزهم للخروج والتظاهر فى أحياء العاصمة ، فثار بهم الاستاذ . وانتهرهم انتهاراً شديداً وهو يقول لهم ما معناه : « ان المسألة ليست لعب أطفال . . دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم »

فتركوه وهموا بالانصراف متذمرين مغتمين ، واذا بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد اللطيف المكباتى يلحقان بهم ليخففا عنهم أثر الكدر الذى خامرهم من تأنيب عبد العزيز بك ، فتلطفا فى التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاغضاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استبطأوهم وتهايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم

واستثارة دعاتهم فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت المظاهرة الأولى على هذا المنوال .

أما حوادث الأقاليم فقد تمت بغير ايحاء ولا تدبير ، إذ لم يكن للوفد فى ذلك الحين لجان يجوز أن يقال إنها اتفقت على تنفيذ خطة مرسومة فى جميع الأقاليم ، ولم يكن خبر السكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع فى القطر حتى يقال إنه جاء فى طليعة الحوادث بمثابة الايحاء والقدرة على عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الأمة كلها لأنها كانت كلها على اتفاق فى الغضب المكظوم والتأفف الذى بلغ مداه

ولقد اخطأت السلطة العسكرية فى كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تقصد به الى البطش والارهاب ، وتدفعهم الى نقيض ماتريد من الخوف والطاعة ، وتثير النفوس الى التحدى والمعاندة بدلا من الاذعان والسكينة :

بالغت فى قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رمياً بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية فى اليوم التالى وخروجهم من مصانعهم متظاهرين ، ثم اندفع الناس فى قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترثين للعاقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز فى تسيير القطر وتنظيم المواصلات ، وبعد أن كانت تتوعد القرى التى تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار تقول فيه إن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير » . . . واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات فى اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العمائر وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم فى النصح للشعب بالهدوء والاقلاع عن « المشاغبات »

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا فى بعض البلدان على مراكز الشرطة فانتزعوا مافيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطيارات والبواخر النيلية لايصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت فى اثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها . فلو كانت كذلك لما ظهر فيها ماقد ظهر من نفحات النخوة القومية والأريحية الانسانية التى ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الأفراد فى ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات لا تظهر فى سورات الغضب الحيوانى حين ينطلق على غير هدى وفى غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة إعراباً عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومى على كل عصبية وكل علاقة وكل فارق : مشى فيها علماء الأزهر يحملون بساط الرحمة فى تشييع جنازات الشهداء ، ويرفعون الأعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام القسوس فى المساجد يخطبون المسلمين ويؤدون ما يؤدى لها من الشعائر الدينية ، وخرج العقائل والأوانس من الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والأخطار ويستهدفن للجند مسلحين متأهبين كأنهم فى ميدان قتال . وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ، فكان الضباط يسيرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب المدرسة الحربية يسيرون الى جانب الطلاب فى كل مدرسة ، وكانوا جميعا ينادون باسم مصر ولا يذكرون إلا أنهم مصريون

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كأنبل ما سطرت تواريخ الجهاد والفداء فى وثبات الأمم . فمات أناس يحملون العلم أنفا من الفرار أمام نيران المدافع وهم عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ، فى لحظة يطيقون فيها رؤية الجثث المطروحة لقى ولا يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب

وقد أحاطت بالمصريين فى تلك الأيام موغرات كثيرة من فتك وإرهاب وخشونة واستفزاز ، فى بعضها ما يشفع للناس لو طغت بهم مرارة النقمة وجمحت بهم لواعج الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقترفوا سقطة واحدة تشين صاحبها فى غضبه أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة فى أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللنبي للثورة المصرية بهذا الأدب فى الكتاب الأبيض حيث قال بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة فى حى بولاق ، وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها مخبأ فرقت الأحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة فى كل السنوات الثلاث الماضية » . . . ولو ثبتت هذه الحادثة كل الثبوت لما كانت شيئا يذكر لانها لن تكون الا الندرة التى تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت مقصودة بالاعتداء والاساءة . . . والا فما الذى كان يحمى سـيدة منفردة لاتحمل معها الا مظلةمن عدوان العشرات والمئات الذين يقصدونها بالايذاء ؟ ان انفراد هذا الحادث فى جميع سنوات الثورة لحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة فى أعنف أيام الهيـاج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعاً عن المساس بالسيدات والأطفال ، ومنها حادثة « بهيج » المشهورة على الحدود الغربية التى شهدت فيها صحف الاستعمار بترفع الثوار المصريين عن هذه السقطات المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرىء أمة ثائرة على المستعمرين ، وفى وسعها أن تلفق عليها التهم وتزور عليها العيوب

لقد حدث أن أفرادا من الأرمن أطلقوا الرصاص على المتظاهرين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم إلا بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن الغوغاء فى أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة فحسب بعض الأجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة . . . . .

والحقيقة أن القاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن شعور العصبية أو العداوة للأمم الأجنبيـــة ، وإنما كان استنكارا افتحها فى أيام الاضراب ، واحساسا من الغوغاء بأن أصحابها يجبهون شعور الأمة ويستخفون بمطالبها ويترفعون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التى اتفق فتحها فى تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الأجانب . ورجحت كفة الاجانب فى الخسارة لأن متاجرهم أكثر عددا فى الأحياء الأفرنجية التى تطوف فيها المظاهرات . ومع هذا لم ينس الطلبة أن يعتذروا إلى «الضيوف» من عمل الغوغاء فى بيان نشروه فى الصحف العربية والأفرنجية ، وعلقوه على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره فى المستقبل .

ولم يجد المستعمرون فى الواقع حادثا يستغلونه فى التشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير مواس الذى قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط الانجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر إلى جانب الفظائع التى نزلت بالمصريين فى أثناء حملات التأديب والتفتيش ، ومنها فظائع العزيزية والبدرشين والشبانات التى نترك تفصيلها إلى غير هذا المقام . وسنضرب عنها صفحا فى هذا الكتاب . ولا نذكر من فظائع قمع الثورة إلا مثلا صغيرا يغنى بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد التجاوز والتلطيف .

فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت إلينا الأنباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سيق إلى المحاكمة لاتهامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التى تشفع بها إلى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطانى بمصر سنة الثورة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل فى شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل فى خدمة أمير مصرى أربع سنوات . وقد لخص القاضى الدعوى فقال : « إنه مهما يكن ما فعل تافنى — اسم الرجل — فان رؤساءه يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة »

فهذا جندي من قامعي الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصري أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الألوف لا يسألون عمن قتلوا ولا يحتاجون إذا سئلوا إلى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من التصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين في ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يعلم أحدكم قتلوا قبل أن يتكاثر عليهم الجمهور الأعزل من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا : لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتنابا وأن يحقن كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضاع فيها من أموال لولا الأخطاء المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة الاستعمارية ، لقلة اكتراثها للعواقب ، والقاء اعتمادها كله على العدد الحربية وأنها تضمن لها قمع الأمم الضعاف إذا ضاقت الصدور عن الاحتمال

فهي أخطأت في البداية باعـــلان الحماية واغتصاب أرزاق المصريين وأدوات معيشتهم في ابان الحرب العظمى . وكان في مقدورها أن تتفادى من كل ذلك بأن ترد إلى المصريين استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بانفسهم مايعنيهم من أمر المعاونة في الحرب بما يطيقون . فان لم يوافقها ذلك فماذا كان يمنعها أن تعلن الاستقلال وترجيء النظر في تفصيـــل قواعده إلى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت في حرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث في مستقبلهم ، مع أنهم لم يقصروا في المجاملة ولم يبدر منهم في مخاطبة رجالهـا هنا أو في انجلترا أثر من التحدي والاعنات .

ثم وقعت الأزمة الوزارية التى لا بد من وقوعها فالقت على الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد الزعماء من قبيل التراشق بالتهم والمجاوبة على الادعاء بمثله ، ولكنه كان هو الحقيقة بعينها فى نظر المنصفين الواقفين على الحيدة لا فى نظر الوفد المصرى وحده ... فالمسئول عن الأزمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد « أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

وإلا فماذا يقول الوزير المصرى لأبناء وطنه إذا فرضنا أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل بمصير وطنه ؟ أيقول لهم إنى خائن لا أبالى بغير الوصول إلى المنصب ؟ أم يقول لهم انى أتولى المنصب لأحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر إلى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه ساسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟

فاحجام الساسة المصريين عن قبول الوزارة حتم لا حيلة لأحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يشترى المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لأنها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الأعذار ، مادامت الأمة تطلب حقها والوزارة التى أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففى هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء على حياته السياسية إن لم يكن فيه قضاء على الحياة .

لكن القيادة العسكرية شاءت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لأحد من المصريين . فأخطأت خطأها الغاشم واعتقلت رؤساءه جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشها الدموى بمن غضبوا لذلك العسف المبين

عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعاية إلى طور التخريب والتحطيم .

وأكبر اخطاء السياسة الاستعمارية جميعا ، بل هو الخطأ الذى يطوى فيه جميع الأخطاء — انها أساءت تقدير الموقف وأساءت تقدير العواقب وأساءت تقدير الشعور الذى كان يسور ويثور فى نفوس المصريين قاطبة على تفاوت الطبقات والمشارب ، فليس فى وسع انسان سياسى أو غير سياسى أن يجهل هذه الأمور كلها كما جهلها نائب المندوب البريطانى — السير ميلن شيتهام — قبل الثورة بأقل ثلاثة اسابيع ... فانه كتب إلى حكومته فى الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين رشدى وعدلى فقدا الشهرة الموقوتة التى عادت عليهما من الاستقالة ، وأن زغلولا لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقاً يسيراً بين أفراد الطبقة العلياالذين يطمعون فى تعظيم مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتيـــة ، ولكن « الحالة لا تختلف فى لبابها من الحالة التى طرأت فى سنة ١٩١٤ عند ما رفض الأمير حسين وكبار الوزراء طويلا أن يقبلوا الحماية مالم تكن مشفوعة ببعض المنح التى لم نكن على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال ليست بالتى تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتى يصح أن تؤثر فى قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والوضع الذى توضع فيه الحماية : »

ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسى النادر ما يدارى به غفلته وعجزه عن سبر غور الحركة الوطنية إلا أن يعزوها إلى أسباب أجنبية غير وطنية .... فأبرق فى التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية للعرش معادية للاجانب ، وفيها نزعات بلشفية تتجه إلى تخريب الأسلاك والمواصلات ، وهى منظمة مدبرة ولا بد أن تكون مأجورة »

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر فجاء

فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة باحكام » . . . ومما يستحق الملاحظة أن الخطة التى نفذت تشابه البرنامج الذى رسمه الألمان والترك للغارة على مصر فى خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذى أفضى به إلى السلطات المصرية الجاسوس الألمانى مورس المقبوض عليه فى الاسكندرية . . . . وإذا حسبنا كل حساب للحالة العقلية أو لدواعى التذمر الناشئة بين الفلاحين المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفى لتعليل هذا الانفجار الخطير المنظم الذى تلوح فيه أصبع تركيا الفتاة كما قد تلوح فيه أصبع الألمان » .

إى والله . . . . ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها الترك والألمان فى الخارج أو فى الداخل ولا تعثر فيها السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدرى أيضحك أم يحزن من هذا التفكير العجيب الذى يعلل ثورة مصرية تنفجر فى شهر مارس بأنها دسيسة أجنبية دبرتها حكومات منهارة مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم فى البلاد وانقطاع الصلة بينهم وبين أتباعهم عدة شهور . . . وادعى من هذا إلى الحيرة بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات العليا ومن صنع البلشفية فى وقت واحد ! !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هى سر هذه التعليلات المضحكة المبكية التى تعلقت بها السياسة الاستعمارية فى تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا فى الجهل الذى لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغـــــلال فى استطاعتها ، لأنها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والألمان ، ووجدت أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع الحلفاء والأمة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون فى فهم الحركة وسبر أغوارها حتى بعد عمومها

وانتشارها ، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة عن أبصارهم . ومن ذلك اعتقادهم بعد شبوب الثورة فى البلاد أنها ضرب من الشغب الذى يفرقون فيه بين طائفة من الأمة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون فى العهد السابق تارة بين الباشوات ولابسى الجلاليب الزرقاء ، وتارة بين الشيوخ والشبان ، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية ، وتارة بين المسلمين والمسيحيين . . . فألقى اللورد كرزون بعد انفجار الثورة بنحو اسبوعين بياناً يثنى فيه على الموظفين المصريين لأنهم ثابروا على أعمالهم فى إبان الهياج الذى غمر البلاد ، ويقول فيه انهم صفوة المتعلمين من المصريين « فسلكهم هذا يدل على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الحركة الأخيرة . . » فكان جواب هذا الثناء المزرى أن أجمع الموظفون فى الدواوين كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلاناً للتآزر بينهم وبين طبقات الأمة فى المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة السلطان ، وأبلغوها الحكومة الانجليزية

لم تنقطع هذه الأخطاء ولا جرائرها فى أيام الثورة الباقية ولا بعد انتهائها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها . ومن ذا الذى يحاسب الأقوياء حين يخطئون فى حق الضعفاء ؟ ولماذا يشتهى الانسان القوة ان لم تسول له الخطأ فى كل حين ؟ !

وهكذا يليق الخطأ ويليق التمادى فيه بالأقوياء لأنهم فى غنى عن حسبان العواقب والمبالاة بالجرائر ! ويستأثر الضعفاء بسوء العاقبة وان جهدوا فى اجتناب الاخطاء ، لأنهم ضعفاء !

من القاهرة الى مالطة

الى باريس

جلس سعد وأصحابه الثلاثة فى طريقهم إلى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعى يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد اقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية على كظم النفوس طويلا بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاد . ولكنها اذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها

وقريب من هذا رأى اسماعيل صدقى الى نزعة من شكوك الرجل الحديث

أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأى الطبيعى لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية فى الصعيد . فآخر شىء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تثور لأجله ولا تأخذ بثأره ، وكذلك صاحب العصبية فى الصعيد ، فاتفقا على ترجيح الثورة وان لم يتفقا على النتيجة

ويظهر أنهم — سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجزم بوقوعها العاجل — قد وطنوا النفس على البقاء زمنا ليس بالقصير فى جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره وفكر فى استدعاء السيدة الجليلة قرينته الى الجزيرة ، لحاجته الى العناية الصحية التى لا يجدها هناك فى غير المنزل برعاية الزوجة الرءوم ، ولم يفكر صحبه الآخرون فى ذلك لأنهم شبان أصحاء بالقياس اليه

***

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا فى النقالة ثلاثة أيام . وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقال والدوار . وكان بين الشاطىء ومعتقل « بلفورستا » الذى اختاره حاكم الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن مركبات فى جوار الميناء فلم يجدوا إلا مركبة صغيرة يجرها حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراءه على الأقدام ، ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة ومكانا للحمام

* * *

وأراد سعد أن يكون أول عمل له فى منفاه استئنافا لعمله فى القاهرة ، وتحديا للنفى والارهاب ، واستمراراً فى المطالبة بالاستقلال وإنكار الحماية . فلم يكد يستريح من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية إلى رئيس الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التى جاء من أجلها الى هذه الجزيرة :

« إن شرف الممالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها للمعاهدات السياسية التى يبرمونها والتصريحات الرسمية التى يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت انجلترا فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون إلا وقتياً وأعلن غلادستون عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن كرامة بلاده وشرف الأمة الانجليزية الحرة فانى أطالب جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التى أعلنتها حكومتكم على بلادنا قسراً لمقتضيات الحرب وجلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصريحات التى ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ، وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر إن سياسة العنف والارهاق التى اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة إلا تمسكا بمطالبنا ، وثباتاً فى

موقفنا ، وإنه خير لانكلترا أن تكون لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهداً بان نصون مصالحكم ونروج تجارتكم فى بلادنا »

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية ـ وهى تنفى زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقاباً له على طلب استقلالها ـ أن لا تفيد من ذلك إلا أن تصبح الجزيرة ميداناً آخر من ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

***

نزلوا فى المعتقل معزولين عن بقية الأسرى على خلاف السنة التى كانت متبعة فيه قبـــل وصولهم ، ولم يؤذن لهم بالخروج للرياضة فى الخلاء إلا مرتين كل أسبوع بعد التوقيع على حلف كتابى يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا ولا يساعدوا أحدا على الهرب ولا يعطوا أحدا نقودا ولا يعملوا شيئا فيه ايذاء لجنود جلالة الملك . . . وبعد كل هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مالهم إلا بمقدار ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا مصر وليس معهم من النقد إلا قليل ؛ فأرسلوا — بواسطة السلطة — يطلبون مالا من ذويهم فى مصر ، فجاءهم خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد ومحمد محمود ، ومائة جنيه لاسماعيل صدقى ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباحت لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم فى استخدام طاه ألمانى وابقاء النور الكهربائى الى ما قبل منتصف الليل بنصف ساعة ، فكانوا يقضون الوقت فى التعاون على تعلم اللغات التى يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون

ولم يسمعوا شيئاً عن مصر ولا عن ثورتها إلا حين زارهم اللورد مثوين حاكم الجزيرة وهو يقول لهم عرضا : «أشعلتم النار فى مصر وجئتم الى هنا !! » . فعلموا أن فى مصر احداثا خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألمانى أن يدس اليهم بعض القصاصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منها قبساً من

مظاهرات الطلبة وثورة البدو فى الفيوم ، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها

وبعد شهر فى مالطة جاءهم النبأ بالافراج عنهم والسماح لزملائهم فى القاهرة بالسفر إلى حيث يشاءون ، وانهم مأذون لهم فى السفر على الباخرة «كاليدونيا» التى تقل أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لنصف ابريل

فكان لذلك النبأ فى نفوسهم وقع عظيم ، لأنه بشرهم بالحرية التى طالما تمنوها للسعى فى قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسعون فى قضية تستحق عناءها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيراً ، وفرحوا بما أولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقة من الاعتقال ، وباتوا على شوق إلى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بلقاء أولئك الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء وليسمعوا منهم تفصيل الحوادث التى لمحوا بصيصا منها فى شذرات الصحف الانجليزية ، وهى لا تصل اليهم إلا بعد لأى فى خلسة من الرقباء

ثم أذنت السلطة لهم بزيارة الأسرى من أبناء وطنهم و من الترك والألمان ، فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات الأخرى ، فاستقبلهم الأسرى الأجانب معجبين ، واستقبلهم الأسرى المصريون فخورين ، وكان بعض القادة الترك يقولون لأصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد أحببنا بلادكم وأحببنا زعماءكم » ورحب بهم الأمير هوهنزلرن ابن عم غليوم ، ورفع لهم بعض الألمان راية بيضاء مكتوباً عليها بالمداد الأحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عند ما طمعوا فى احتلالها للمرة الأولى ، وكان الأسرى الألمان قد أقاموا معرضاً فنياً لمصنوعاتهم التى استطاعوا أن يصنعوها بما لديهم من الأدوات القليلة تزجية لأوقات الفراغ ، فقدم أحدهم إلى سعد تمثالا عسكرياً بالعدة

الحربيةالكاملة للامبراطورغليوم ، مصنوعا من الورق المقصدر الذى تغلف به صناديق التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « إنه لتمثال عظيم يمثل عظما » ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحرب ، وإنما نحن أمة سلام »

* * *

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » فى ميناء مالطة ضحى يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم حسب ترتيب الحروف الهجائيـة : أحمد لطفى السيد بك ، وجورج خياط بك ، والدكتور حافظ عفيفى ، وحنين واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمى بك ، وعبد اللطيف المكباتى أفندى ، وعلى شعراوى باشا ، ومحمد على بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى النحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ، ومنهم الأستاذ ويصا واصف الذى انتخب عضوا فى الوفد بعد وصولهم إلى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الأعضاء فيها قدوم اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول إلى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعدا وأصحابه إلى الشاطىء بالحقائب ومؤنة السفر ، وماهى إلا هنيهة حتى أقبل سعد وأصحابه الثلاثة يمشى معهم ضابط انجليزى وضابط من أهل الجزيرة لم يفارقاهم إلا عند صعودهم إلى السفينة ، فكان للقاء الزعيم وأصحابه مشهد رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت فى لقائهم معانى شتى من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والأمل فى النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية فى مصر من الحجر الشديد إلى السماح للوفد بالسفر حيث شاء فخلاصة القول فيه أنه تحول ضرورى قضت به الثورة فلم يسع السلطة إلا أن تنقاد لحكمة فى النهاية ، لأنها عجزت عن تسيير الأمور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية تقبل الحكم والوفد محبوس عن السفر ، فلم تجد بدا من اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج

الموقف وتمحو شيئاً من الحفيظة التى أفعمت قلوب المصريين وزادتها الفظائع فى ابان الثورة ألما على ألم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الأولى أنها أخطأت فى التقدير وانتهت باعتقال الزعماء إلى عكس ما تريد ، لأن اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود وانما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطاً وراء شوطه ، ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له فى الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وإن أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء وأول من هدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون فى القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضيع لحظة واحدة فى الحزن والجزع الذى لايفيد . . . عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو إلا أن علمت بما حدث فى غيابها حتى كان أول ماخطر لها أن أرسلت إلى شعراوى باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه فى غياب سعد كما كان فى حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها إلى العشاء فى ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلستهم الأولى فى مكان انعقادها المألوف ، لكى لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها . فقرر الأعضاء أن يلبوا رجاءها وأن يشكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم باعداد الاحتجاج الذى يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطة التى تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الأعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لاعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة فى الخطر والأثر ، وشعور رغبة فى افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذى من أجله اعتقلت سعداً وأصحابه . فكتب

شعراوى باشا احتجاجاً الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه ان الوفد مثابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه فى اليوم التالى خطاباً الى صاحب العظمة السلطان يلقى فيه تبعة اعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذى كرامة لايمكنه — حقيقة — أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة — وأنتم تتبوءون أكبر مقام فى مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها — نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى ، فان شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العليـة أن تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة »

أما الحكومة البريطانية فقد أحبت أن تيئس المصريين من كل أمل فى اللين والهوادة ، فعينت الماريشال اللنبى مندوباً سامياً بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من السير ريجنالد ونجت الذى كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضاً آخر هو ارهاب المصريين باسم القائد المنتصر فى أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . واذاعت فى الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليـا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية وفى اتخاذ مايراه من الاجراءات صالحاً لاعادة النظام واحترام القوانين ... مع تثبيت حماية جلالة الملك فى مصر على أساس متين »

وقد بدأ الماريشال اللنبى عمله بعد قدومه الى القاهرة باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى الاضطرابات ويتحرى أسباب الشكاية ، ويزيل منها مايقضى العدل بازالته ، وطلب اليهم أن ينصحوا للناس بالهدوء والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التى يوعز بها الانجليز فى غـير جدوى ، ولم يزل

متعذراً على « المستوزرين » أن يجترئوا على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية فى البلاد من أصعب الأمور .

ولجأ المارشال اللنبى إلى أعضاء الوفد المصرى ، فاستدعاهم اليه فى السادس والعشرين من مارس وطلب اليهم أن يبسطوا أسباب الشكاية فى تقرير يكتبونه ، فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلمة السياسية من بداية اعلان الحماية . وقالوا فى ختامه : « غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نتناقش أمر المسئولية ، فأجبناها بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه ، ونصحنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السلمية ، انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم باعباء الظرف الحاضر » .

هذا رأى أعضاء الوفد الباقين بمصر فى الثورة ، وهذا رأيهم فى تفريج الأزمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار مصر الرسميين ومنهم علماء الأزهر وبطريق القبط الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروات . وكتب به هؤلاء جميعا خطابا إلى القائد العام فى الرابع والعشرين من شهر مارس ، أى قبل استدعاء أعضاء الوفد إلى اللورد اللنبى بيومين ، وكان تقديرهم أن الوزارة التى تؤلف تعمل لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفا لهذه التهدئة افراجا عن معتقلين أو سماحا لأحد بالسفر

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة

المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة ، فاظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم ، والاضطراب يأخذ نسباً واشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس بالشىء الميسور »

***

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد وزارة ولانواب يناقشونها ، فلم ير المارشال اللنبى مخرجامن هذه الورطة إلاأن يعتمدالميزانية باسم السلطة العسكرية ، فأصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل مشكلة وأثارمشاكل . فان هذا التحدىألهبفى النفوس جذوة الغضب وشحذ فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار إلى اغـــلاق حوانيتهم وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ، وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة الأزهر وكثرت اجتماعاته حتى لجأت السلطة العسكرية إلى مخاطبة شيخ الأزهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء باغلاقه فى غير أوقات الصلاة فأبى ، واعتذر بأن الله ينهى المسلم عن اقفال مساجد الله

وفى السادس من الشهر وزع على الناس منشور من عظمة السلطان يقول فيه : « انى أنشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدرى فى الوقت الذى أخذت تتوارد إلى فيه ملتمسات الأمانى القوية نحو مستقبل البلاد . وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة : لا أعنى بالبلاد إلا وطننا العزيز : هذا الوطن الذى اقتضت حكمة اللهأن يكون جدى الأكبر محمدعلى الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه » وفى ختامه طالب عظمة السلطان « أبناءه المصريين بماله من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غيرمحمودة فى بعض الجهات »

وبعدأن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت فى كل تجربةلم يسعها

إلا أن تجرب الوسيلة الوحيدة الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الأولى ، وهى اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء ، فان الحجر عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الأحجام عن تأليف وزارة أخرى ، وهو سبب غليان النفوس وانفجارها ونشوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللنبى فى أسابيع من الشهر بلاغا يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على السفر وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل وباشا محمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »

فسرت نشوة الظفر والرجاء فى نفوس الأمة قاطبة ، وقامت مظاهرات الابتهاج فى مكان مظاهرات الغضب والهياج ، واستولى على الناس شعور مقدس غسل حوبة النفوس فنسى المجرم اجرامه والموصوم وصمته ، وشوهدت جموع النسوة الشقيات المتبذلات على مركبات النقل يحيين وطنهن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذى تثيره أمثال هذه الجموع فى غير تلك المظاهرات . وامتنعت حوادث السرقة على سهولتها فى ذلك اللجب اللاجب ، فخلت محاضر الأقسام من حوادث الطرارين واللصوص التى لم تكن تمتنع ساعة فى أيام الشح والضيق ووفرة المال فى جانب وندرته فى جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء فى مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها العالم الهرم ولا ينسى فيها الصغير دواعى الوقار ، ولم ينغص هذه المظاهرات إلا اعتداء بعض الأرمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المتهللين فى غير عداء ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان مبلغ ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم رؤساؤهم اليها ، بل لقد

كانت القيادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرح التى أعقبت الافراج عن الزعماء لأنها قد تلطف سورة الحنق والعداء وتهيئ جو السياسة للوفاق والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الأمر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل فى تأليف الوزارة التى كان يجرى الكلام فى تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال اللنبى إلى الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بيان يقول فيه : « لقد تغيرت الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين فى مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم إلى انكلترا ليعرضوا شكواهم . وقد سر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لأبناء انكلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر ولذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بتة . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود إلى اضطرابات خطيرة وإلى خسارة فى الأنفس من الجانبين . على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات »

* * *

بقى سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى ... لأنها تعللت بقلة البواخر وزعمت أن الأماكن فيها محجوزة سلفا وأن الأماكن المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر ... ! وعلم الوفد أن الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول الى باريس فى ابان انعقاده ، فالتمس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل نبأ هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام

الوزارة الرشدية التى يعلمون من سياستها الأولى أنها تشايع الوفد فى طلب السفر الى أوربا ، ورأوا أن وصول الوفد المصرى الى أوربا على اليخت السلطانى يخوله « مظهراً رسمياً » يتقونه ولا يحبون دلالته الواضحة عند أمم العالم . فدبروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ، وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها فى الباخرة « كاليدونيا » ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من خصوم الوفد الى باريس !

برح أعضاء الوفد العاصمة فى الساعة الثامنة من صباح يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء الدين والسروات الذين رغبوا فى توديع الوفد على المحطة ، فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين العاصمة وبور سعيد أن ينتظموا موكبا واحدا للحفاوة بالوفد وتأييده واظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون بالسفر فى يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك البرق فى بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار المزين بالرايات والأزهار وعليه التحيات التى كتبها المودعون فى محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به فى لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القطار الى بور سعيد خرجت المدينة تستقبله وترحب به وتصحبه الى الباخرة التى بات فيها ليلته ، وأضاءت بور سعيد كلها فى المساء وحفت بالباخرة عشرات الزوارق المضاءة الصادحة بالموسيقات والهتافات الوطنية طول الليل ، وانثالت الرسائل البرقية من المدينة ومن أنحاء كثيرة فى القطر تشيع الأعضاء بالرجاء والتأييد

وفى اليوم الذى أقلعت فيه الباخرة — وهو اليوم التالى — تألفت فى القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد فى غيابه وتتولى انشاء اللجان التى تنوب عنه فى الأقاليم .

تأليف الوفد الأول

الذين دخلوا الوفد غير من ذكرنا كثيرون ، والذين خرجوا منه كثيرون ، وليس من غرضنا فى هذا الكتاب أن نتتبع أسماء أعضائه جميعاً فى دخولهم وخروجهم إلا بمقدار مايتصل ذلك بسياق الترجمة التى ندونها أو سياق الحوادث العامة التى نحن بصددها . ونقتصر فى هذا الباب على القاء نظرة مجملة فى تكوين الوفد كما تألف فى أوائل وجوده ، ليتسنى لنا أن نفهم نصيب سعد من الاختيار فى تكوينه . وأن نعلم من أين نشأت العواقب المحزنة التى سيق اليها الوفد من جراء الحوادث أو من جراء ضعف الأعضاء

لا يحتاج الانسان إلى انعام النظر طويلا فى بنية الوفد الأول ليعلم أن تأليفه لم يخل من ضرورة بل ضرورات شتى لوحظت فى اختيار الأعضاء وتقرير البرنامج السياسى واتخاذ الخطة المثلى فى تلك الأحوال التى كانت مفعمة بالموانع والعراقيل ومخاوف التردد والقنوط

ومن البديه أن سعدا لم يكن فى موقف الرجل الذى ينتقى أعضاء الوفد كما يحب ويتمنى . فيأخذ من يشاء ويدع من يشاء ، ويستجمع شروط المثل الأعلى لما ينبغى أن تكون عليه الوفود الوطنية ، وهو فى غفلة عن الرقباء والمعارضين .

ولكنه كان يعمل لانه لا بد أن يعمل ، ثم كانت تعترضه إلى جانب ذلك رغبات شركائه فى العمل ، وأحوال الحرب ، وأطوار الحوادث الداخلية والخارجية التى لاحيلة له فى منعها ولا قدرة له ولا لأحد من الناس على اجتنابها .

فأول ما يلاحظ على تأليف الوفد المصرى كما كان فى بداية نشأته ان العدد الاكبر من أعضائه لم يكونوا من رجال العراك المفطورين على القيادة

القومية فى الأزمات ، الذين يفطنون بالالهام لبواعث حركات الامم ويوحون اليها من روح الاعجاب والثقة ما يذكى الحمية ويستجيش العزيمة ، ومن كان منهم قد وقف على طرف من آراء جوستاف لوبون فكأنما وقف عليها ليلوم الجماهير ويعطيها درجات علمية فى الفهم والتفكير ، لا ليستعين بأخلاقها وطبائعها على العمل والجهاد كما يستعين الملاح القادر على خوض البحار بما يعلم من مهاب الريح ودوافع المد والجزر وطوارىء الأمواج والاغوار ، فبينما كان سعد الناشىء فى مهد الثورة العرابية يتلهف على قارعة تبتعث كوامن الأمة الوادعة كان بعض رفاقه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويجفلون من كل خلجة تختلج بها طوائفه الفتية ، وبلغ من جهل هؤلاء بأسرار القيادة القومية أن عبد العزيز فهمى «بك» زجر الطلاب زجراً عنيفاً حين أفضوا اليه بما يضطرم فى نفوسهم من سخط وما يهمون به من احتجاج ، وأن أصحابه الآخرين شاركوه فى هذا الشعور وان لم يشاركوه فى الزجر والهياج ، وكل ما كانوا يتوقون اليه خلوة لا يكدرها ضجيج المتظاهرين ولا سورة الناقمين . كأنما المسألة كلها مسألة مذكرة قانونية تكتب وتبوب وتوضع فيها النصوص والبنود وراء الأبواب المغلقة فى معزل عن الأصوات والاصداء ، ولو جرت الحركة الوطنية على هدى أمثال هؤلاء لكان حظهم هم النفى واللحاق بالمنفيين الآخرين ، ولكانت مصر الآن مستعمرة بريطانية لا فرق بينها وبين المستعمرات الهمجية فى أعماق القارة السوداء .

وقد رأينا قصارى ما طلبه الوفد بعد سفر سعد إلى مالطة يوم دعاه القائد العام ثم اللورد اللنبى لشرح مطالبه وبيان علاجه لتسكين الحركة « المخيفة » كما وصفوها . فقصارى ما حسبوا أنهم مستفيدوه من تلك الحركة التى برزت فيها مصر بأقصى ما فى وسعها من مقاومة — ان تتألف وزارة يمنحها الانجليز بعض «الترضيات» . . . ! وأن يسعى الوزراء إلى دار الحماية ليعرضوا عليها استعدادهم لتأليف الوزارة على هذا الاساس

ولسنا نقول إن سعدا كان دائما فى جانب التشدد وإن الأعضاء كانوا دائماً فى جانب التسهل على هذا المنوال ، ولكننا نريد أن نقول إنهم حيثما انفردوا لم يكونوا يشعرون بالقوة التى يشعرون بها وسعد فى وسطهم وزمام المناقشة فى يديه لا فى أيديهم ، فانهم ليستمدون من وجوده بينهم قوة تسرى فيهم حتى حين يكونون هم المتشددين ويكون هو فى جانب الهوادة واللين . لان الثقة قرينة القوة حيث كانت ، وهم لا يثقون بعضهم ببعض كما كانوا يثقون بسعد شاعرين أو غير شاعرين

* * *

ويلاحظ على تأليف الوفد أيضا أن الكثيرين من أعضائه كانوا من أصحاب مزاج الدعة الذين لا يتجشمون المشقة ولا يفهمون العناد والمثابرة فى تذليل الصعوبة ، وأصحاب هذا المزاج يحسبون الدعة والوجاهة حقا لهم على الامة ينتظرونه ويحاسبونها عليه ان أخلت بشروطه ، وعندهم فى قرارة نفوسهم أن الأمة تعمل كل شىء وتتكفل بكل شىء ، فاذا عملت ونهضت باعباء الكفالة فهى أمه مستحقة لما تطلب وما تنال ، وإذا لم تعمل فما ذنبهم هم وفيم يجشمون أنفسهم العناء من أجل أمة لا تتكفل لهم بالدعة والوجاهة ؟.. انهم اذن فى حل من ابتغاء الدعة والوجاهة من طريق غير هذه الطريق ، ولن يدرك أصحاب هذا المزاج أبدا ان انتظار ماتصنعه الأمة لا يصح أن يكون واجباً على الأفراد الاغمار فضلا عن الزعماء البارزين ، لان المرجع هنا إلى مزاجهم لا إلى رأيهم وتفكيرهم ، وكيف يكون المزاج مزاج راحـــة ووجاهة وتكون العقيدة بعد ذلك عقيدة كفاح ومجازفة فى محنة الفداء والحرمان ؟

* * *

وربما لحق بهذه الملاحظات أن معظم أعضاء الوفد كانوا لا يدركون معنى «المبدأ» الذى تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ، ولا يصدقون

فى دخيلة أذهانهم أنه عدة حقيقية فى وجه القوة الغالبة والمصلحة الشخصية ، فهذا فى رأيهم كلام جميل توصى به مكارم الأخلاق ، ولكنه لا يليق بالشيوخ المحنكين والرجال العاملين

وقد يسمعون بأناس من قادة الثورات وزعماء الدعوات صبروا على الشدائد سنوات بعد سنوات لأنهم يريدون شيئاً لا يعدلون عنه إلى سواه ، فغاية ما يفهمونه من شأن هؤلاء أنهم أناس نظريون أو مثاليون يصلحون لضرب الأمثال فى الكتب ولا يصلحون لتدبير الأعمال فى الحياة ، ويعسر عليهم جدا أن يفهموا أن « المبدأ » عند أولئك القادة والدعاة انما كان « عنوانا » أو تلخيصا للأعمال المنتظرة ولم يكن خيالا فى الفضاء أو أملا مثاليا من أحلام البطالة ، رسموه وقدروه وعولوا فى تقديره على الممكنات التى تتحقق بعد مغالبة الصعوبات ، إذ ليست الممكنات التى تتحقق بغير صعوبات فى حاجة إلى مبدأ أو ميثاق ، لأنها تأتى وحدها ولا يتجاوز عمل الانسان فيها أن يترقبها مع الأيام .

وقد كانت أكبر آفات هذا الفريق من أعضاء الوفد أنهم كانوا إذا شعروا بالنقائص التى تعتور الثورة المصرية حسبوا أنها نقائص موقوفة عليها وحدها وقد خلت منها الثورات الأخرى التى يقرءون عنها . ولم يخطر لهم أن الثورات على البعد جميلة خلابة لا تبدو فيها إلا آيات البطولة ومفاخر الأقدام والايثار ، ولكنها على القرب مشحونة بالحماقات والشهوات على شبه واحد بين جميع الأمم فى هذه السمات ، وما جاءتهم هذه الآفة إلا من قلة درس التاريخ النفسى للجماعات والأبطال ، ومن قلة الخيال الذى يترجم المقروءات ويصورها للذهن كوقائع العيان ، أو الخيال الذى يقرب ما بين عالم التصور وعالم الشهادة لأنه يعرف كيف تكون الصور المكتوبة حين تقع فى البيئة الانسانية ويعرف كيف تكتب الوقائع حين تتجرد من التفصيلات وتنطوى فى حيز الاختصار والاجمال . وهنا يبدو لنا كيف أن ملكة « الخيال » ملكة عملية

لاغنى عنها لأصحاب المجهودات الواقعية ، لأن صاحبها أقدر الناس على تصور الممكن فيما مضى والممكن فيما سيأتى مع الأيام ، فلا يخدعه الواقع المحسوس فينسى الشبه بينه و بين التاريخ الموصوف ، ولا يخدعه التاريخ الموصوف فيحسب أنه مخالف للواقع المحسوس

***

ومع هذه العيوب فى معظم أعضاء الوفد لم يكن بد من اختيارهم أو اختيار من يماثلهم فى هذه الصفات

لأن سعداً كان مقيداً بالصبغة الرسمية فى تمثيل الأمة ، فكان لا يسهل عليه الاستغناء عن شركاء من « الجمعية التشريعية » أو من الذين تؤيدهم هذه الجمعية ، وضاعف هذه الضرورة أن الحالة فى بدايتها كانت تستلزم العلاقة الحسنة بين الوفد والوزارة المصرية . حتى يتأتى لهذه أن تعترف بالوفد أمام الانجليز وتتكلم عنه باللغة الحكومية التى يتكلم بها الرجال الرسميون

وقد نشأت فكرة الوفد فى إبان الحرب العظمى يوم كانت الرقابة الصارمة مفروضة على المقابلات والمشاورات السياسية ، فلم يكن من الميسور أن يتسع أفق الاختيار والمشاورة بين المرشحين لتمثيل الأمة فى جميع أنحاء البلاد

ونحن نعلم الآن موضع هذه الصعوبة حين نعلم أن كثيرا من الأعضاء كانوا يسكنون فى شارع سعد أو فى الحى الذى يسكن فيه ، فليس بين منزله ومنازل حمد الباسل باشا وحسين واصف باشا ومحمود أبو النصر بك وعلى شعراوى باشا ومحمد محمود باشا وبعض الأعضاء الآخرين غير دقائق معدودات

ولهذه العجلة فى تأليف الوفد صدرت التوكيلات الأولى وليس عليها من أسماء أعضائه غير سبعة أسماء ، ولم يتفق أن يكون بينها أحد من الممثلين للطائفة القبطية كما هو المقرر بين أعضائه ، فلاحظ ذلك وجهاء القبط وفضلاؤهم فى نادى رمسيس ، وأوفدوا الأستاذ ويصا واصف ومعه عضوان من أعضاء النادى لمفاتحة سعد فى هذا الموضوع . وظنوا أن الوفد لم يفكر فى ضم أحد ممن يمثلون الطائفة القبطية اليه . وظن سعد حين فاتحوه فى الأمر أنهم يرشحون الأستاذ ويصا لهذه

الوكالة فرحب باختياره وأثنى عليه ، ولكن الأستاذ ويصا تنحى معتذرا واقترح أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالى باشا سليل البيت المكين فى الطائفة القبطية ، فقبله سعد على الرحب والسعة

ولم تكن هذه أول مرة خطر له فيها تمثيل الطائفة فى الوفد المصرى الممثل لجميع الأمة ، ولكنه وزملاءه كانوا حريصين أول الأمر على اختيار الأعضاء من الجمعية التشريعية ، وكان جميع أعضائها القبط من المعينين لا من المنتخبين ، والمعينون لم تعينهم الحكومة بطبيعة الحال إلا لأنهم من أنصار الاحتلال أو أنصار الوزارة السعيدية التى تم فى عهدها تعيين الأعضاء . فأما أنصار الاحتلال فلا يصلحون لتمثيل الأمة فى هذه المهمة ، وأما أنصار الوزارة السعيدية فكانوا يميلون الى الوفد الآخر الذى كان يسعى محمد سعيد فى تأليفه كما تقدم . وسرعان ما علم سعد أن سينوت حنا بك يقبل الانضمام اليه حتى دعاه الى وفده ، وتوسعوا بعد ذلك فى التمثيل غير متقيدين بالجمعية التشريعية أو بغيرها من الهيئات النيابية ، ونحسب أن واصف غالى باشا لو كان يومئذ فى مصر ولم يكن فى باريس لانحلت هذه المشكلة من البداية

ومن المسائل التى لم يكن فى الطاقة أن يتجاهلها مؤلف الوفد مسألة التبرعات المالية ، فهى ضرورة لابد منها لهذا العمل الكبير فى مصر وأوربا وسائر الأقطار التى قد تدعو الحاجة الى زيارتها ونشر الدعوة بين شعوبها ، فأصحاب الثروة — كائناً ما كان نصيبهم من الرأى — عنصر لامناص من تمثيله فى الهيئة التى يتبرعون لها بالهبات الجسام

ولعل اختيار أناس من « المعتدلين » كان ضرورة أخرى لا محيد عنها ، لأن اشتراكهم فى الوفد دليل على إجماع الأمة واتفاق كلمتها على المطلب والخطة ، وقد ينزع اشتراكهم فيه دعوى الانجليز الذين تعودوا أن يفرقوا بين معتدلين من الأمة ومتطرفين ، كلما واجههم المصريون بطلب الاستقلال

وفى هذا الاشتراك اتقاء للشر الذى ينجم عن ترك هؤلاء المعتدلين وراء

الصفوف بين الأمة والانجليز ، منفصلين عن الحركة أو خارجين عليها ، وقد طالما زعم الانجليز انهم يستنكرون الآمال المصرية لأنهم لا يذعنون لمطلب يجيئهم من طريق اللدد والعناد . فاذا جاءتهم مطالب مصر من هيئة لم يستأثر بها المتطرفون ، فقد يميلون الى اجابتها وذلك خير ، وقد يعرضون عنها كما أعرضوا من قبل وذلك خير أيضا . لأنهم يطلعون الأمة على نياتهم ويدلونها على أنهم يرفضون الاصغاء اليها لأنهم ينكرون حقوق جميع المصريين لا لأنهم ينكرون وسيلة حزب من الأحزاب

***

ومن العوامل التى كان لها شأن فى تأليف الوفد الرغبة القوية فى التوفيق بين الوفد الذى تالف برآسة سعد فى القاهرة والوفد الذى تالف برآسة الأمير عمر طوسن فى الاسكندرية ، فان سفر وفدين إلى أوربا لتمثيل الأمة المصرية كان خطرا على القضية المصرية ، يجب اتقاؤه بكل مايستطاع . لأنه ينم على انقسام فى صفوف الأمة ، ويفتح باب الدسائس وانكار حق الفريقين على السواء

ولم يشأ أصحاب الرأى فى تاليف الوفد أن يجعلوه مقصوراً على «المعتدلين» أو من يسميهم الانجليز بالمعتدلين ، فكان اختيار مصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى ومحمد على بك وعبداللطيف أفندى المكباتى مقصودا به تمثيل الحزب الوطنى وعنصر الشبان العاملين فى القضية الوطنية ، لأن هؤلاء الأعضاء كانوا من رجال ذلك الحزب أو من المعروفين بالميل اليه .

على أن الذين لاموا سعدا يومئذ على اختيار العنصر المعتدل فى الوفد لايستطيعون أن يلوموه على ذلك اليوم ، فلو أنه ملك الاختيار وحده وكانت له السيطرة القاهرة على الحوادث والناس فلم يدخل فى الوفد إلا المتطرفين لما ضمن بذلك شدتهم فى الحق وثباتهم على الطلب ، لأن المتطرفين كما نراهم الآن قبلوا كل ماقبله المعتدلون من المطالب المنقوصة ،

وسابقوهم في اغتنام الفرصة والاغترار بفتنة الوظائف ، وأسفّ بعضهم إلى استحقاق المكافأة من شر الوزارات وأعنفها في ارهاق الأمة المصرية والجور على حقوقها الدستورية ، حتى ذلك الفتى الذى كان يتوقد بالحماسة فى خطاب سعد ولا يرضيه إلا أن يكون الأعضاء كلهم من الحزب الوطنى قد عاد فقبل الوظيفة من وزارة قاطعتها جميع البلاد . وانفض المتطرفون بعد ذلك من حول سعد كما انفض المعتدلون ، فلم يبق معه منهم إلا مصطفى النحاس الذى خلفه على رآسة الوفد بعد وفاته ، وهو لم يكن مع هذا عضوا فى الحزب الوطنى وإنما كان من أنصار مبادئه ومطالبه العامة ، والاسينوت حنا بك وهو لم يدخل الوفد ممثلا للحزب الوطنى بل ممثلا لوفد الأمير عمر طوسن وللطائفة القبطية كما تقـــدم ، فكانت عصمة الوفد الكبرى رآسة سعد عليه وتأييد الأمة له ولثقاته ، وتلك ذخيرة استمد منها زاد الأنصار والأعوان كلما احتاج اليهم فلم تبخل عليه بالمدد ، ولا نخال أحدا يعرف ذخيرة أنفع منها للشعوب فى جهاد الحرية .

فتقلب الأفراد مع النزوات والمنافع والأهواء النفسية آفة لا يسلم منها حزب سياسى ولا دعوة انسانية ، وزعامة قوية وعقيدة قومية هما العصمة الكبرى من شر هذه الآفة ، فاذا اجتمعتا كانت كل منهما للأخرى حافزة ومشجعة لها ورقيبة عليها ، فتبث الزعامة من روحها فى الأمة وتبث الأمة من روحها فى الزعامة ، وفيهما الكفاية

موقف الوزارة الرشدية

كانت للوزارة الرشدية علاقة وثيقة برئيس الوفد وأعضائه . فمن اللازم الآن أن نجمل الكلام عن حالتها وحقيقة موقفها كما أجملناه عن حالة الوفد أثناء تأليفه الى اطلاق سبيله وسفره

فمما لاشك فيه أن الوزارة الرشدية نفعت الوفد نفعاً كبيرا بطلب سفره الى أوربا واصرارها على الطلب عند رفضه ، ولكن هذا النفع — مهما يبلغ من أثره فى بداية الحركة — لم يكن من شأنه أن يرفع من طريق الوفد تلك العقبات الجسام التى أقامتها أمامه وأمام الشعب المصرى بما سلف من مسلكها فى أوائل الحرب العظمى . فان هذا المسلك الذى خلا من الاقدام والحنكة قد أقنع الانجليز بسهولة الاغضاء عن مطالب المصريين العادلة ولا سيما مطلب الاستقلال والغاء الحماية ، وأقنعهم بسهولة سوق المصريين الى الحرب فى غير مجاملة ولا مكافأة . وهو مسلك ضعيف هزيل أفرط فى الضعف والهزال حتى عابه بعض الانجليز كما عابه جميع المصريين : فقال الكولنل الجود فى كتابه الموجز عن التاريخ المصرى : « لقد كانت لحظة محيرة لرشدى باشا رئيس الوزارة . فقد كان الخديو فى الآستانة وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة ، ومصلحة مصر تقضى بالحيدة ومصلحة بريطانيا تقضى بالاشتراك فى الحرب . فانضوى رشدى باشا أمام تهديد المندوب البريطانى الى الثانية لا الى الأولى . ولو أن وزيراً أقوى من رشدى باشا فى مكانه لعمد الى المساومة . ولكنه لم يشترط شيئاً وحاقت العاقبة بمصر من جراء هذا الاهمال ، وليس فى وسع رشدى أن يقول كلمة تخفف من وقع تسليمه » .

قبل رشدى وأصحابه الحماية وقطع العلاقات بالدول الوسطى دون وعد

ولا شرط ولا مساومة ، ولم يكتفوا بهذا حتى يقال انهم أذعنوا للحماية مكرهين في انتظار التغيير أو الالغاء عند سنوح الفرصة . بل تجاوزوه الى التطوع بالأحاديث والتصريحات التي هللوا فيها للحماية واعتبروها أمنية من الأماني طال اشتياقهم الى تحقيقها . فقال رئيسهم رشدي باشا في حديث له مع مراسل الديلي كرونيكل عقب اعلان الحماية :

«... مادامت قناة السويس حلقة اتصال بين أجزاء الامبراطورية البريطانية ، وطريقاً لازماً لانجلترا ، فمن الطبيعي أن تنعقد بين بريطانيا العظمى ومصر صلات الود المتينة ، وزد على ذلك اننا أمة ضعيفة تحتاج إلى صديق قوي يصون بلادنا من كل اعتداء ويكون على جانب من الحرية والارتقاء ليتيسر لنا أن نسير بارشاده في معارج الحرية إلى ذلك المقام الذي يليق بنا في مصاف الدول . وهذه الشروط متوافرة في انجلترا ، فان لديها من القوة ما يمكنها من الدفاع عن قطرنا ، ولها من معاملة البلاد التي تماثل القطر المصري تقاليد عطف وحرية ! »

الى أن قال : «... على أن مصر لا تنتظر الآن أن تقطع مسافات واسعة في وقت قصير بل تؤمل السير خطوة خطوة .. »

وتحدث في الثامن من شهر يناير سنة ١٩١٥ إلى مراسل التيمس فقال : « لقد حقق هذا التغيير ما أملته طويلا . إذ كان من رأيي دائماً أن مصر كبيرة الشأن بالنظر إلى موقعها الجغرافي ، وانها تثير المطامع عند الدول الأخرى وهي ضعيفة لا يتأتى لها الدفاع عن نفسها ، فلكي تحافظ على وجودها ينبغي أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة وهي تصبو إلى بلوغ استقلالها الداخلي ، والأمة الوحيدة التي يتوافر فيها الشرطان اللازمان هي بريطانيا العظمى ، لأنها قادرة على حماية مصر ، وتقاليدها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا . أما استقلال مصر الداخلي الذي لا أظن بلوغه ممكناً الآن فأرى انه قد يتسنى البدء فيه بتخويل المصريين رأياً نافذاً في المسائل المصرية البحتة التي لا علاقة

لها بمصالح الأجانب : مثل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية » . الخ

واستمر على هذه النغمة الهزيلة حتى بعد انتهاء الحرب العظمى وتحفز البلاد للمطالبة بالاستقلال ، فحصر الغرض من سفره إلى انجلترا فى تنظيم الحماية وذكر ذلك فى كتاب استقالته حين قال : « وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض هيئاتنا النيابية السفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر ، فلم تهمل مشورتى فقط بل رُفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية .. »

ومما لا اختلاف فيه أن مسلكا كهذا لم يكن من شأنه أن يقنع الانجليز بالاكتراث لمطلب الاستقلال والخلاص من « نعمة الحماية المشتهاة » ... وإنما كان أثره الطبيعى أن يجنح بهم إلى اهمال المطالب الوطنية واتهام أنصار الاستقلال بالغلو والشطط والاجتراء الذى لا يستحق من الدولة المسيطرة على البلاد أن تقابله بغير الاعراض والقمع الحاسم . فالوزارة الرشدية والموظفون الانجليز الجاهلون بحقيقة الحركة الوطنية مشتركون على السواء فى تشجيع السياسة البريطانية على موقف الاستخفاف الذى وقفته بازاء الشعب كله . ثم تشبثت به بعد نشوب الثورة بسنوات ، ولا تزال البلاد إلى هذه الساعة تعانى ما تعانى من جرائره وبقاياه .

لقد أدخلت أحاديث رشدى باشا فى روع الانجليز أنهم خلقاء أن يرفضوا الاستقلال ويرفضوا الغاء الحماية ، وهم على ثقة من وجود مصريين يرضون بما دون ذلك ويحسبونه غنما مقبولا ، ويجدون فيه تسويغاً لمسلكهم السابق وتكفيراً عن أخطائهم الأولى وتحقيقاً للرأى والمصلحة فى وقت واحد ، إذ يكونون هم ولاة الحكم وأصحاب الوزارة عند تنفيذ السياسة القائمة على دوام الحماية .

نعم قـــد نزلت الوزارة الرشدية عن ولاية الحكم حين رفض الانجليز سفرها وسفر الوفد ، ولكن هل كان لها بد من ذلك بعد ما لحقها من الاهانة

وخيبة الأمل بمنع سفرها وإغفال شأنها مع ما أسلفت من خدمة وأظهرت من قنوع باليسير ؟ وهل كان صدوفها عن الحكم إلا كصدوف المستوزرين الآخرين عنه فى تلك الحالة ؟ فلو أنها قبلت الحكم وبقيت فى المناصب لما كانت نهايتها إلا كنهاية الوزارات التى قامت على الرغم من اجماع الأمة فلم يقبل منها الانجليز ولا المصريون أن تبحث فى القضية المصرية ، حتى اضطرت إلى انتحال وصف الوزارات « الادارية » لتبرىء نفسها من شبهة الاشتغال بالقضية السياسية فى تلك « الظروف »

ونحن نعتقد أن حسين رشدى باشا كان رجلا نزيهاً حسن المقصد فيما قال وعمل ، وكذلك كان زميله عدلى يكن باشا الذى كان موضع سره ومرجع رأيه . ولكن الآفة قد خامرتهما من حيث يشعران ولا يشعران ، لأنها آفة الضعف وقلة المراس على الجهاد فى دعوات الشعوب . . . فهما من طينة لا تمتزج بالروح الشعبية ، ولا الروح الشعبية تمتزج بها ، ولعلهما ينظران بعين الخوف والتوجس إلى وثبات الأمم واعتلاج صدورها بالقلق ودوافع الحياة . لأنها تلوح لهما كالمارد الجامح لايملكان إحضاره ، وإذا حضر لايملكان توجيهه ولا صرفه

فليس الرجلان زعيمين قوميين ، ولكنهما من رجال الديوان وعشاق الانتظام فى الأعمال على الطريقة « الديوانية » التى تجمعهما مع الانجليز الحاكمين بجامعة النظام « وتوطيد الأمن العام » . . . وربما نظرا فى دخيلة نفسيهما فلم يشعرا هنالك بالغضاضة الأليمة من بقاء المصريين محكومين لدولة أجنبية ، لأنهما قد نبتا فى بيئة الحكام ولم ينبتا فى بيئة الشعب المحكوم ، ولا يشعران كذلك بغضبة الاهانة المثيرة للنفوس إذا قيل إن المصريين لا يصلحون للحكومة المستقلة ، فانهما قد يتعزيان عن هذه التهمة بأنهما من سلالة جنس غير الجنس المصرى الصميم ، وهى السلالة التركية القديمة .

فليس لهما من طبيعة الثورة ولا من طينة الكفاح والجهاد ولا من غضبة

المرء لطائفته ولجنسه مايضرم الشوق إلى الاستقلال ويهون المشقة عليهما فى نشدانه ، وانهما لمخلصان فى الهوادة والتسليم ولكن لاعذر لهما من ذلك إلا أنهما عاجزان عن الاخلاص فى الغضب والمثابرة واليقين . . . وليس من يضعف وهو مخلص كمن يقوى وهو مخلص فى زعامة الشعوب

ومن ثم كان مسلكهما فى الدعوة الوطنية إلى جانب سعد زغلول المكافح بطبعه المصرى فى صميمه ، كمسلك المحامى الذى يؤدى أمانة الصنعة إلى جانب صاحب القضية الذى يشعر بالاهانة فى ذات نفسه ويشعر بالخسارة فى ماله وحياته .

اننا لانحب أن نبخس ماصنعته الوزارة فى خدمة الوفد وتذليل عقباته ولكننا نقرر الحقيقة حين نقول ان الوفد كان وشيكا أن يفتح طريقه إلى أوروبا بغير هذه الخدمة ، فان الأمة قد ثارت لاعتقال سعد لا لاستقالة الوزارة الرشـــدية ، وكانت ثورتها هى مفتاح الطريق إلى أوربا بعد إيصاد الانجليز إياه اغترارآ بمسلك الوزارة الرشدية وترحيبها بالحماية ، واستمرارها على طلب المفاوضة فى تنظيم تلك الحماية ، ولولا اغترار الانجليز بهذا المسلك المعيب لما كانت هناك صعوبة كبيرة فى الاذن للوفد بالسفر إلى حيث أراد

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن ننظر إلى الباعث الأكبر الذى حدا بالوزارة إلى السير فى وجهة الحركة الوطنية وتذليل ماذللت من العقبات فى طريق تلك الحركة . فقد كان رشدى باشا وعدلى باشا ينظران أبدآ إلى ما يعمله سعد وما ينوى أن يعمله وماهو قادر على عمله ، وكانا يحسبان حسابآ لليوم الذى يتولى فيه قيادة الأمة والوثوب بها إلى مقاومة الحماية ، ولهذا رحبا بما اقترحه السلطان فؤاد من اشراكه فى الوزارة قبل انتهاء الحرب العظمى بأكثر من سنة ، عسى أن يشترك معهما فى التبعة ويمضى معهما على خطة واحدة ؛ ولهذا رفضا السفر إلى انجلترا حتى يسافر سعد فيقبل ما يقبلان أو يعجز عما يعجزان عنه ، ولهذا عادا بعد ذلك يقولان فى حديثهما مع اللورد

ملنر أن إلغاء الحماية شرط لابد منه للدخول فى المفاوضة وهما اللذان قبلا الحماية على أنها بركة ونعمة مومموقة ، وما تغير من الأمر فى هذه الأثناء إلا أنهما يحسبان حساب سعد ومايقبله أو يرفضه فى المفاوضة المصرية الانجليزية

بل لهذا أيضا رفض عدلى بعد سنتين مقترحات اللورد كرزون وعرض عليه فى الوقت نفسه أن ينفذها من جانب الانجليز بغير موافقة من جانب الوزارة . . . . كأنه يرضى تنفيذ تلك المقترحات ولكنه لايجسر على توقيع اتفاق دون الذى يرضى سعد بتوقيعه .

وليس بنا أن نعرض لهذه الصفحة من تاريخ الثورة لولا أننا نتابع طريق المطالب الوطنية فى تقلباتها إلى غاياتها . ولا يسعنا أن نتابع هذه الطريق على هدى من خطوات السالكين فيها مالم نقف على دخائل أعمالهم والمقاصد التى تحيك فى نفوسهم ، وعلى أسبابهم فى مخالفة سعد ، وأسباب سعد فى مخالفتهم ، فهى صفحة لابد منها لدراسة صفحات ، وليس من مصلحة التاريخ ولا من مصلحة الأمة المصرية أن تطوى لمصلحة أفراد

برنامج الوفد والامتيازات

تلك خلاصة الظروف والموانع التى قيدت ارادة سعد فى اختياره لأعضاء الوفد وموقفه من الوزارة . وما كانت حريته فى هذه الظروف بأكبر من حريته فى اختيار السياسة التى رسمتها لنا بياناته وخطبه الأولى . فمما يستوقف النظر فى تلك البيانات والخطب أنه لم يجهر فيها بما يفيد الرغبة فى الغاء الامتيازات الأجنبية ، وهى سد يحول دون الاستقلال كما يحول دونه الاحتلال . فلماذا اختار هذه الخطة ولم يعول على طلب الغائها منذ اللحظة الأولى ؟

إذا أردنا أن نعرف السبب فلنسأل : هل كان فى وسعه أن يختار الخطة الأخرى وهى المطالبة العاجلة بالالغاء ؟ وإذا اختارها فماذا يستفيد لبلاده ؟ وماذا يصيب القضية التى نهض بأمانة الدفاع عنها بين الأمم الأوربية فى إبان انعقاد المؤتمر ؟

إنه لن يصل إلى إلغاء الامتيازات والغاء الحماية فى وقت واحد . ولن يستفيد شيئاً للقضية المصرية من الأوربيين ولا من الانجليز ، وكل ما هنالك أنه كان يجعل الأوربيين والانجليز صفاً واحداً فى مقاومة الأمة المصرية ، وكان يمهد بيديه دليلا للانجليز يحاولون أن يثبتوا به مازعموه من أن القضية المصرية إن هى إلا نزعة تعصب ولجاجة فى كراهة الحضارة الأوربية .... وإنه لخير لسعد ولوفده أن يلبثوا فى مصر من أن يواجهوا الدول الأوربية بهذه العقيدة ، وهم شاخصون اليها ليعتمدوا على إقناعها وحسن عطفها فى الخصومة بين مصر والدولة البريطانية .

ومن الأمور المحتملة أن يستنكر الأوربيون فرض الحماية البريطانية على

مصر إذا وثقوا من ضمان امتيازاتهم فيها . ولكن من المستحيل أن يستنكروا الحماية ويستنكروا امتيازاتهم فى وقت واحد بغير ضمان . وقد كان المؤتمر يوم ذاك يفرض على الأوربيين المهزومين نوعا من الامتيازات أو نوعا من القيود والشروط . فمن غير المعقول أن ينزل المنتصرون عن امتيازاتهم بيننا طائعين ، ومن غير المعقول ولا المفيد ان نرغمهم على النزول عنها . كأنما نملى عليهم وعلى الدولة البريطانية شروط المنتصرين

لقد كان أمل الانجليز من عهد كرومر وكتشنر إلى عهد المفاوضة مع ملنر وكيرزون أن يلغوا الامتيازات ويحصلوا من الدول على اعتراف لهم بحماية المصالح الأوربية بيننا ، فكل ما نتوقعه باثارة المسألة فى أيام الصلح أن نهيء لهم أمرا من أمرين : أما ابقاء الامتيازات وهم أصحاب الفضل فى ابقائها أمام الدول الأوربية ونحن المتهمون بالعداء والمعارضة . وأما الغاء الامتيازات واحلال بريطانيا العظمى محل الدول فى حماية الأجانب أجمعين . . . وإذا أفلحت السياسة الانجليزية فى هذا المسعى فذلك تسجيل للحماية على الرغم منا ، وليست هذه هى الغاية التى من أجلها تألف الوفد ، وسافر إلى باريس

أما إذا نجحت الدعوة إلى الغاء الحماية البريطانية فان تعديل الامتيازات أو الغاءها بالمساومة والحزم ليس بالمطلب العسير على السياسة المصرية ، فقد استطاعت تركيا وفارس والصين أن تعدل امتيازات الدول فيها أو تلغيها وهى ليست بالأمم القوية فى العدد الحربية ، ولو كانت قوية لما استطاعت أن تعتمد على قوتها فى حرب الدول الكبرى والصغرى مجتمعات ، فاذا عالجنا نحن مسألة الامتيازات بمثل الوسائل التى عالجتها بها ، بلغنا ما نريد مع الزمن ولم نفتح للاستعمار البريطانى باب الدسيسة بيننا وبين أصحاب الامتيازات

***

هذا أهم مايلاحظ على المطالب الوطنية كما جاءت فى برنامج الوفد المصرى

أما خطة السير فى المطالبة وهى مواجهة العميد البريطانى فرجال الدولة البريطانية فالرأى العام فى البلاد الانجليزية وفى بلاد العالم أجمع . فقد الفينا أناساً من الخصوم الحزبيين يعيبونها ولكننا لانرى رجلا منصفاً يوافقهم أو ينصح برأى أحق منها بالاتباع . فمن الطبيعى أن تطلب الغاء الحماية أول الأمر ممن فرض الحماية وان تسبر استعداد الدولة البريطانية قبل أن تقيم الحجة عليها ، فان كان استعداداً حسناً على أضعف احتمال فقد اختصرت الطريق ، وإن كان سيئاً فلا خسارة عليك ، بل أنت تمنعها بعد ذاك أن تزعم انها أحبت أن تجيبك وترضيك لولا أنك أغفلتها وأهنتها بالتشهير بها والقصد إلى غيرها

وهذه هى الخطة التى توخاها الوفد المصرى وأحسن فيها : أبلغ العميد البريطانى أن الأمة تطلب إلغاء الحماية ، ولما علم ان الحكومة البريطانية لاتنظر بعد فى طلب الاستقلال أبى أن يخاطبها فى مطلب دونه ، واعتزم أن يكون كلامه هذا إلى الرأى العام « حيثما وجد اليه سبيلا » .... وقد كان أقرب السبل اليه أن يبدأ دعايته إلى جانب مؤتمر الصلح قبل ارفضاضه ، وإلى شعوب العالم الحرة من حيثما اتصل بها نداؤه ، وهذه خطة لاغبار عليها ولايشير الخصوم الحزبيون بأصلح منها

الوفد فى أوربا

عند ما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادىء الحرية والانصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لانهم استبعدوا ان يخرج بنو الانسان من تلك الأهوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لايزالون يكتوون بنارها ويتلوون من آلامها ..

ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لأن الدعوة لاتوافق سياستهم ولاتحقق لهم مطامع القهر والاستغلال

واليائسون من أخلاق بنى الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادىء ولايحسبون الانسان صادقا فى شىء غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هى علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من احاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير مادام نظام رأس المال هو النظام القائم فى المعاملات ، وهو الحافز الى الغارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين

ولم يكن سعد مستعمرا رجعيا ولا يائسا من بنى الانسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متتبعا لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف واغاثة المظلوم فلا غرابة عنده فى هذه العاطفة ، وكان قانونيا يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه فى التوسل بالتشريع وحقوق المعاهدات لفض المشاكل واصلاح الآفات

لذلك رحب بالدعوة الولسنية ولم يستبعد تحقيقها كما قال فى خطابه بمنزل حمد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسى الجديد أجمل

من أن يتبع فى هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع...
نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جد الدكتور ويلسون فى تطبيقه بحزمه
المعروف . وأنه الجاد . بل ارتقى الى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات
أكثرية الدول التى اقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما
الف الانسان فى الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق
مع الافق الذى وصلت اليه الانسانية فى تطورها الجديد ... »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، وأقل
مايحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة فى إبان الصلح عونا للاقوياء
على الضعفاء وعقبة فى وجه المطالبين بالحقوق . فكان أول مافكر فيه ساعة
وصول الباخرة « كالدونيا » الى مارسليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون
يطلب منه الاذن فى مقابلة خاصة للوفـــد المصرى المطالب بحقوق الامة
المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن يخطر
على بال متفائل ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية
على مصر فى اليوم التاسع عشر من شهر ابريل ... أى بعد وصول الوفد
المصرى الى مرسيليا بيوم واحد !

يحار الانسان ولا يدرى كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل
ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفـاء على نقض مبادئه رأسـا على عقب ،
واستباحة الفصل فى قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة : ولكن ساسة
الانجليز على مانظن قـــد ادخلوا فى روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته
وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الاجنبية ، وأن كلمة منه
تحقن الدماء وتعيد الأمن الى قراره وتصون أرواح الاوربيين ومرافق
العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى
حرب كالحروب التى كان يتقيها ويبشر باجتنابها . فبقاؤها فى ظل الحماية
أصون للسلام وأنفى للحروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا
الى السكينة واستعدوا للاصغاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون فى مصر من دار الوكالة الاميركية ، فاذاعت دار المنــــدوب البريطانى بلاغا جاءها من همسون جارى وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول إن حكومتى أمرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعـــترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هـذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسئله تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الأمر . وقد كلفت بهـذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الامريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى . ولـكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مسعى لتحقيق هذه الامانى بالتجاء الى العنف »

وأن صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن المسعى الذى سعته الحكومة البريطانية عندالرئيس ويلسون لاقناعه بوجوبه . . . فباسم الامن وكراهه العنف ، وبعد الوعد بمنح المصريين قسطاً اخر من الاستقـلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبادرت الى اذاعته فى مصر وأربا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر فى عضده ويزعزع عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسعى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب . . . . فكان تدبيرها فى الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ويرصــــد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ، ليحيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار

لم تبالغ السياسة البريطانية كثيراً فى وقع الصـدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقترابه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل فى أوربا لا يجدى ، وإن تركيز العمـل فى مصر

أجدى وألزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا نكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الأحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم فى أوربا على العاملين الجادين فى المقاومة ... ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين فى خطواته الأولى بالبلاد الأوربية

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فاذا هو أفدح وأقدح . فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ماطمعوا فيه من هوادتها أن تخشى بعض المعارضة أو بعض المنافسة من الدول الأخرى فى مؤتمر الصلح فتغلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فاذا بمؤتمر الصلح فى قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة إلى الحرية وأكبر القائلين بمشاورة الأمم المغصوبة فى تقرير مصيرها . . . . فمن البين إذن فى رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانخذال فى صفوف الوفد والأمة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » ترجع فيها ارسال لجنة مستقلة الى القطر المصرى للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التى يتسع بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد فى سمعته وعزيمته أن لم يصبه فى تكوينه ووحدة رأيه : فاذا عاد بعض رجاله الى مصر وبقى بعضهم فى أوربا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته هى ورجعت به الى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، واذا بقى الوفد كله فى أوربا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة الى مصر وسؤال

المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذى يدعى الوكالة عنهم ... فتلغى وكالته وتلق درسها الصادع على الوكيل ومن أوكلوه . وأى درس تشتهيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين انجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصرى وتعاقبه هذه العقوبة القاصمة بيد الامة المصرية ؟

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشىء الذى لم تحسب حسابه كما ينبغى هو أثر السخرية فى الطبيعة المصرية . فان المصرى ليتقى السخرية اشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجيعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ، ولهذا كانت ضربتها للوفد المصرى باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الأولى لأنها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو أنها ابطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزء المرتب فى لحظة الانتصار والتفاؤل لكان رجاء الحكومه البريطانية فى نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشماتة المضحكة . وهما فى الطبيعة المصرية قوة تعتصم بها فى أحرج الأوقات

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الأول أن أعادوا النظر فى الأمر كله فوجدوا إن العمل فى مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التى اقامتها الأمة لتمكين الوفد من السفر هى خيبة اليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيئس الأمة من رجائها وتشككها فى دعاتها ، وتعمل بالتفرقة بين صفوفها

ووجـــدوا كذلك ان البقاء فى أوربا لا يمنع تركيز العمل فى مصر والاعتماد عليه فى الدعاية الاوربية . وقد تنفع الدعاية الاوربية فى تنبيه عزيمة الامة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن بداية الأمر لم يكن رجاء سعد كله معقوداً على الحكومات والوسائل

الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا الباب فذاك خير او اقرب سبيلا ، وإن لم يجىء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعابه ، وهو القائل ان الشعب فوق الحكومة ، وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية الى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منها « لاستنارة » الرأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزراء . وهو الذى عرف ان النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء فى مؤتمر الصلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن . إن وراء هذه الأسماع أسماعا ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الأوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويدجورج . . . ومن يدرى ؟ فلعل شعب ويلسون قائل غير ما قال وسامع غير ما سمع ، وبالغ فى احراج السياسة البريطانية مالم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة

يقول نيتشة : « كل مالم يقتلنى يزيدنى قوة » .... وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة

قال جورج لويد فى كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة إلا فى اقناع زغلول اقناعاً جلياً بأن العراك خليق أن يجرى إلى مداه فى الحومة المصريه . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث إلى أتباعه بمشجعات مموهة (؟!) ولكنها أخاذة باهرة بما تحدثهم عن الأنصار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجاح الذى يصيبه رجاله »

* * *

وقد أدار سعد المعركة في باريس على أتم وجه يستطيعه وفد من الوفود الشعبيه ، فان الوفد المصرى على اعتباره غريباً عن الأجناس الأوربية قد استطاع غاية ما يستطاع من نشر الدعاية الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب إلى المؤتمر يطالب استدعاءه لسماع أقواله لأن « الغاء السيادة التركية يقتضى حتما تغييراً فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح إجراء هذا التغيير فى غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ، وأقام المآدب للساسة والكتاب والصحفيين الأوربيين والأمريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها الصحف ويريهم صور المظاهرات التى اشترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الأعلام وعليها الصليب إلى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلونه ولا يعرفون خبراً عنه

وأقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مرجريت وأناتول فرانس ، فأصدر الأول رسالة فى موضوع القضية المصرية وقدمها الثانى بكلمات وجيزة على سبيل التزكية

واجتهد الوفد فى اجتناب كل عمل يتيح المستعمرين البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضية والاشتراكية . فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من سويسرة ، لما كان معروفاً من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب وبعدها . ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين بفرنسا ، ولاسيما أعضاء الجمعية المصرية فى باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع فى بث الدعاية وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه وصعوباته .

ولا نسهب فى تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة واحدة ، لأن التفصيل لا يزيد القارىء شيئاً على ما هو مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول إن الوفد لم يدع فى باريس ولا فى مراكز الدعاية السياسية أحـــداً يؤبه

له إلا أبلغه مظلمة مصر ، وأوجز له الحالة التى مرت بالقارىء فى صفحات هذا الكتاب .

وكان المصريون فى لندن ، ومعظمهم من الطلاب ، يعاونون الوفد كما عاونه زملاؤهم فى العاصمة الفرنسية . فطبعوا الألوف من الرسائل وقابلوا النواب واستعانوا بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعا فدهم الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الأوراق التى فيه وظنوا أنهم قضوا عليها ، وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن الطلاب أخذوا بالحيطة فأعادوا طبع الأوراق مما كان مدخراً عندهم من المحفوظات فى مكان أمين

وقد تجاهل الساسة الانجليز فى باريس شأن الوفد المصرى ماوسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان حنقهم فى بعض الأمور التى تقضى بها اللياقة ، فلم يأت منهم من يرد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الأخرى ، وتجاوزوا ذلك إلى عمل فيه من الصبيانية ماليس يليق بكبار الرجال . فقد روى أحد أعضاء الوفد المصرى أنهم أرسلوا مرة « مذكرة إلى الوفد البريطانى فى مؤتمر السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : مثل هذه الأقوال لاتستحق الرد ... » (١)

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحماية فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار الوفد إلى نشر الدعاية فى الولايات المتحدة وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوى النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة . . . حدث هذا دون أن يكون للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد فى باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الأمة الامريكية رأسا ليثير فى هيئاتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التى فاتته من رئيس الجمهورية ومعاونيه فى المؤتمر . فان أقصى ماصادفه

---

(١) البلاغ ٩ مارس سنة ١٩٣٤ فى بيان للاستاذ محمد على علوبة باشا

الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية أنه تلقى منه رداً على خطاب كتبه سعد يطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر فى رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته فى المستقبل للمقابلة المطلوبة ! ! وكان الوفد قد فهم أن استثارة « الرأى العام » فى الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الاخبار التى بعث بها المراسلون إلى صحف أمريكا ، وزاده أملا فى المزيد من الاهتمام أنه كان قـــد استخدم بعض الايرلنديات والامريكيين فى أعماله الكتابية ، فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا إلى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندة وعرفوا منهم الرغبة فى تشديد النكير على الاستعمار البريطانى بذكر المسألة المصرية إلى جانب المسألة الارلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه

وقد جرى الوفد المصرى من قبل على سنة ارسال البيانات والاحتجاجات إلى المجالس النيابية مع ارسالها إلى الوزراء وممثلى الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته فى مجلس الشيوخ الامريكى صدى أقوى وأصرح مما وجدته فى المجالس النيابية الأوربية

ففى جلسة الحادى والعشرين من شهر يونية اقترح الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الارلندية فتصدى زميله مستر بوراء لفتح باب المسألة المصرية . وقال إن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الأمم الشرقية والأوربية التى اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت هذه الحملة رجاء الوفد فى تحريك قضيته من جانب الأمة الامريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه و يبلغه « إن المصريين ليعتمدون اعتماداً تاما على مساعدة الشعب الامريكى محب الحرية فى تحقيق الآمال القوية لشعب حكم عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه »

وعاد المجلس إلى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر «والش» واتهم الوفد

الامريكي فى مؤتمر السلام بخيانة المبـــدأ الذى غامر الامر يكيون بدخول الحرب من أجله ، وقال ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى إذا أرادتا أن تدلا على حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفليبين لأهل الفليبين وأرلندة للارلنديين ، وهناقام مستر « مكس كورك » وقال إن مصر أيضا يجب أن تكون لأبنائها ، وأيده مستر بوراه سائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا ورومانيا ويغض عن أرلندة ولا يصغى إلى كوريا ومصر كما أصغى لغيرها ؟ فقال مستر شرمان « إن معاهدة الصلح إنما كتبت لخدمة المطامع البريطانية »

كانت هذه الأقوال من أشد ما قيل وقعاً فى نفوس المستعمرين وفى نفوس المصريين على السواء ، فأما المستعمرون فقد أوجسوا من عواقبها فى الولايات المتحدة وفى مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعاية واستبشروا بماوراء ذلك من صدى الحمـــلة فى الدوائر السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعاية فى تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العارضة ، فانتهى بوساطة مستر « والش » إلى توكيل مستر جوزيف فولك فى نشر الدعاية هناك ، وكان الاختيار موفقا لأن الرجل ممن سبقت لهم الوكالة فى القضايا السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج المشكلات ، فهو ذو منزلة مرعية بين النواب والرؤساء ، وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة

وأوشكت الدعاية الخارجية لمصر أن تنحصر خــــلال تلك الفترة فى الولايات المتحدة ، فعن لسعد أن يسافر اليها مع بعض الأعضاء . ثم استقر الرأى على ايفاد محمد محمود باشا فى هذه المهمة لمعرفته الانجليزية ، وتردد الوفد هنيهة بين هـــذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمى إلى سفر اثنين من الاعضاء إلى البلاد الانجليزية يدافعان عن مطالب المصريين ويبسطان ما أصابهم من المظالم إما بالخطب أو بالنشرات إذا احجمت الصحافة عن

اذاعة ما يكتبان ، ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ، ويعولان على الدعاية الشعبية دون الرجوع إلى الهيئات الرسمية التى اعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية فى انجلترا حتى تجيء المفاتحة من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايذانها بقصده ؛ ويقال إن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناساً من سراة الأجانب المقيمين فى مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر بلفور الوزير الفيلسوف الانجليزى المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها مالم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر إلى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا إلا فى منتصف اكتوبر بعد مشقة فى الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الأصدقاء الاوربيين

وقد كان مستر فولك فى هذه الاثناء يوالى الكتابة الى الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدى مجلس الشيوخ ولجانه المنوط بها بحث هذه الأمور . وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرحت فيه لجنة الشؤن الخارجية « ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسى والأطوار التى مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التى أصابت أهلها فى أثناء الحرب وبعد الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ولاسيما تصريح لجنة الشئون الخارجية ، فان خبره لم يصل إلى مصر الامن رسالة برقية أرسلها سعد من باريس إلى لجنة الوفد المركزية

فى التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أغضب الانجليز . وقد سعت المراجع الانجليزية سعيها حتى حملت الوكالة الأمريكية بالقاهرة على إذاعة تكذيب مبهم تقول فيه إن الخبر خطأ ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !!

هذا فى مصر ، أما فى الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعاية المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والأشياع ، فاضطر مستر رونالد لندسى القائم بأعمال السفارة فى واشنطن — وقد كان بمصر أثناء الحرب العظمى — إلى مقابلة تلك الدعاية بكثير من المساعى الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه إلى إحدى الصحف يغض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « إن الحكومة البريطانية قد عنيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية ، وأن الجنود المصريين يعملون فى ظل العلم المصرى لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية إلا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو أنى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلول الألفاظ المحدودة لقلت إنه لم ينضو جندى مصرى تحت الألوية البريطانية ؛ ولكنه يكون بيانا ناقصاً ولا مراء ، إذ أنه فى فبراير سنة ١٩١٥ عند هجوم الجيش التركى على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية فى الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التى أدارت مدافعها بمهارة وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفى اعتقادى أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى . ولم تشترك فى العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن فى الأدوار الأخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات فى سينا بينما كان الجنرال اللنبى يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز فى وقت من الأوقات ، لكن هذه

القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال. وفضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين إلى فرقة العمال والنقل الملحقة بالقوات البريطانية، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالأعمال اليدوية التى لاتستدعى خبرة فنية، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة لأنهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليزية أن يكونوا فى خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا فى ساقة الجيش، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ولكنهم بلغوا فى بعض الأوقات من ثمانين إلى تسعين ألفاً، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر. وليس فى وسعى أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكنى أعتقد أنها تبلغ فى الجملة ألفاً وخمسمائة بين قتيل وجريح فى خلال سنوات الحرب الأربع »

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة فى ظاهر هذا البيان يرى القارىء أنه قابل لمخالفة الواقع فى عدة مواضع، لأن وصول العدد فى الفوج الواحد من العمال إلى تسعين ألفاً لايمنع أنهم يبلغون المليون ويتجاوزونه فى جميع الأفواج، ولأن إحصاء القتلى والجرحى بألف وخمسمائة على وجه غير «وجه التحقيق» قد يفتح الباب لبلوغهم أضعاف ذلك على وجه التحقيق

إلا أن مستر فولك لم يتوان فى الرد على هذا البيان بعد مراجعة الوفد فى باريس، فكتب إلى وزير الخارجية بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر إلى العبارة التى وردت فى سياق كلام المستر رونالدلندسى عن تحاشى المساس بالسيادة المصرية لكى لا يشق على الحكومة الأمريكية الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح فى مجلس الأمة، وكتب إلى رئيس لجنة الشئون الخارجية خطابا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة الانجليزية وفيه «أن مليوناً ومائتى ألف مصرى جندوا لفرقة العمال وأن الجيش المصرى نفسه

قاتل على قناة السويس وفى شبه جزيرة سيناء وفى الحجاز وحارب على ابن دينار فى السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة العمال وعلى الأخص من فتك الأمراض »

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية » فطلب توكيد الاخلاص فى المقصود منها بتصريح رسمى من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء وتفوض الى عصبة الأمم — بعد تأليفها — تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن كل معارضة فى تمثيل الدولة المصرية عند الدول الأجنبية ، وعن كل معارضة فى سفر وكلاء الأمة المصرية إلى الولايات المتحدة

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على ألسنة الأعضاء فى مجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب المعارضة حتى التفت اليها كثيرون ممن كانوا لا يسمعون بها ، ووجدت الصحف مسوغاً لنشر الأخبار عنها وقبول المناقشة فيها ، وأيقنت الحكومة البريطانية أن اطراد الدعاية على هذا المنوال كاف لاقلاقها وتوقع المتاعب التى قد تضر بمصالحها كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة فى موقف الحكومة الأمريكية

* * *

أما الدعاية فى باريس فقد كانت تنقطع حينا وتتصل حينا ، ويثابر الوفد فى أكثر الأحيان على خطة الدعاية الشعبية . لأنه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح فى مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يراسل المجالس النيابية وأقطاب الساسة وكبار الأدباء ويكتب إلى الصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من يتيسر له لقاؤه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر فى أكثر من مجلس من المجالس الأوربية على نحو لا يبلغ فى القوة والافاضة ما جرى فى الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها

من التمادى فيه إلى أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام الادراك . ولعل أكبر ماحدث من دعاية الوفد فى خلال هذه الفترة وليمته فى ثانى أغسطس فى فندق كلاردج بباريس ، وهى الوليمة التى خطب فيها وزير سابق للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مرجريت ، وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة

هذه الحركة التى كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على تعاقب الأيام قد أفهمت الساسة الانجليز أن « التجاهل » سياسة لا تفيد إلى زمن بعيد ، وانه لابد من « شىء » تعمله فى هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ماقصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برآسة اللورد ملنر الى القطر المصرى لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذى يحكمون به فى ظل الحماية : ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ماتقدم سببان آخران : « أحدهما » ان رؤساء الوفد فى القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعتها إذا هى حضرت فى تلك الظروف ، لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية وتستفتى البلاد وهى فى قبضة الأحكام العرفية ، وتدعى لحكومتها الحق فى نظر الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر محمد سعيد باشا — رئيس الوزارة يومئذ — باجماع الأمة على مقاطعة اللجنة فنصح للورد اللنبى بارجاء ارسالها انتظاراً للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسى من حيث علاقتها بالدولة البريطانية ، فلم يشأ اللورد اللنبى أن يصغى إلى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام صيحة المقاطعة العامة من اللجان الوفدية

والسبب الآخر الذى دعا إلى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة

فى تلك الآونة أنها علمت ببوادر التفكك التى أصابت بعض أعضاء الوفد فى باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الأعضاء الى الاسكندرية فى الثانى عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف باشا ومحمود أبو النصر بك ، واذاعت لجنة الوفد فى السادس والعشرين منه أن على شعراوى باشا قادم لأعمال خاصة باذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والأمة أو لتمزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على تركه ، ورجح عندها هذا الحسبان أنها علمت بما شاع عن آراء الأعضاء العائدين وأنهم يتشككون فى نجاح مسعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعاية الأجنبية وايثارهم أن تكون الدعاية فى انجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، فطمعت فى توسيع مسافة الخلف ، وبث الغواية من طريق اللجنة الملنرية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب ، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوفد الى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت توطئة لاقالته من منصبه فى دار الحماية وهو الرجل الذى أحسن لها النصيحة فى قبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هى إلى رأيه بعد فوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللنبي فاتح القدس لأنها حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ غريب فى تقـــدير الحالة وجمود على أساليب التخويف الدارجة بغير معنى . لأن مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء الحرب العظمى ، لايرون فى بلادهم من الحكم الانجليزى الا المدافع والدبابات والجنود تغدو وتروح فى الحواضر والقرى بعشرات الألوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه الحالة وجاءت ثورتهم على اعقاب انتصار الدولة البريطانية فى الحرب العظمى فماكانت الثورة اذن لأنهم كانوا فى حاجة إلى مذكر بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما كان اسم المارشال اللنبي عندهم إلا كاسم كل قائد فى الميادين البعيدة أو القريبة ، بل هم كانوا يسمعون بغيره من قادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به فى غزوة فلسطين

جاء المرشال اللنبى إلى مصر وهو يقدر أن الرهبة من اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وأنه لاخوف أذن من اتهامه بالضعف إذا هو تواضع إلى سماع الشكايات ومخاطبة الشعب بلسان رجاله ، فخاطب المصريين باسم الشيوخ ورجال الدين كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ، وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على السكينة والاستقرار وانتظار مايقضى به ولاة الأمور ، فلم يكن لها من أثر كبير ولا صغير ، لأن الشعب لم يفهم من نصائحهم الا أنهم مضطرون أو أنهم متهمون فى اخلاصهم إن لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية وأحوال الحكومة فى مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض الحكومة البريطانية سفر الوفد إلى أوربا

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية فى التاسع من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى استقالت لأنها شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين وهى معبرة عن مطالب المصريين أجمعين . فطلب الضباط الوطنيون أن تسند الحراسة اليهم ، لأن اسناد الحراسة فى الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيراً ما جر الى ازهاق الأرواح بغير موجب حتى من وجهة النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظاهرين ابتهاجاً بالافراج عن الزعماء .

وألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضواً لمخاطبة الوزارة فى المطالب السياسية التى لا يتعرض لها الضباط ، وهى التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع أبطال الأحكام العرفية

وجاءت الوفود تترى إلى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالب وتلح فى قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الأعمال الحرة انتظاراً لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينقض عليها اسبوعان ، لتعذر التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وارادة السلطة العسكرية

وقد انذر القائد العام الموظفين بالفصل إن لم يعودوا إلى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية إن حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا فى الموعد المحدود

وفى الحادى والعشرين من إبريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لمندوبى الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة إدارية » لا تبت فى شىء له مساس بمركز مصر السياسى . . . وليست لها صبغة سياسية لأن المسألة المصرية لم يبت

فيما بعد فى مؤتمر الصلح ، وأنها ستجتهد فى استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الأحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هـــذه الوزارة رجلا داهياً يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاء أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها فى كل مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سعد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا فى الوزارة معاً ثم وقع بينهما ما وقع من الخـــلاف الشديد فى الجمعية التشريعية ، ولهذا حاول سعيد كما تقدم أن يجمع وفداً ثانياً إلى جانب الوفد السعدى لينازعه قيادة الأمة والدفاع عن القضية ، معتمداً فى بداية الأمر على الأمير عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطنى . ثم أحس نفور الأمة من هذا المسعى وصدود الأمير عمر عن متابعته فتراجع وظل يرقب الأحوال إلى أن عرضت عليه الوزارة . فقبلها ، واخترع صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية إلى ما بعد عقد الصلح وإبرام معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى فى ذلك مخلصاً من جميع الجوانب

فهو — بهذه الحيلة — يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الأمة فى أمل من آمالها ، ثم هو يستبق دعوة الحزب الوطنى إلى وقت الحاجة لأنه الحزب الذى يعتمد على حقوق السيادة التركية فى دعوته الوطنية ، ثم هو يدافع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة إلى أقصى أمد ميسور ، حتى إذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظوراً بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الأمر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للأمة . . . وحزب وطنى لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ولكن بقى له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحربه ويطمعه فى الغلبة عليه ، وقد ظهرت للأمة هزيمته وإخفاقه

وأقبل سعيد — بمثل هذا الدهاء — على علاج المشكلات التى خلقتها

الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد فى إقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، فاقتنعوا لأنهم يضمنون من صداقته لهم وإخلاصه فى النصح أنه على الأقل عدو الوفد المصرى ورئيسه

وتشفع فى تخفيف بعض الأحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئا من الضغط عن الصحافة والخطابة ، واستمال اليه الموظفين باغداق العلاوات عليهم وزيادة مرتباتهم حتى بلغت مثليها

غير أن الناس كانوا يسترِيبون بنياته وينظرون إلى هذه الأعمال كأنها مخدرات ترمى إلى تهدئة النفوس واضعاف الحركة الوطنية ، فأوغرت من صـــدور الناس عليه أكثرمما جذبتهم اليه ، وتقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضى بالحالة القائمة . فثار بعضهم عليه ورماه أحدهم بقنبلة لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل أنه ذهب الى المحكمة يؤدى شهادته فطلب الرحمة بالمعتدى عليه لأنه انما اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللنبي على وفاق الى أن اختلفا فى مسألة لجنة ملنر ذلك الاختلاف النموذجى لكل اختلاف بين تفكير العسكرى وتفكير الوزير المحنك من المدرسة التركية . فاللورد اللنبي يرى ان امتعاض المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم لاحساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء اللجنة التى كانت مهمتها الأولى ارضاء تلك العواطف والبحث عن تلك المطالب ! . . . . فاكراه الناس على قبول الأوامر هو المهم فى السياسة العسكرية سواء نجحت اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك العفاء

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية . . . وهو له رأى قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لاقيمة له الى جانب الأوامر

العسكرية !...... وقد اختلف القائد والوزير فلا محيص اذن من أن يستقيل الوزير

استقال سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا فى الحادى والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية » التى استنها سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطنع من المنبوذين وطلاب المنافع الذين لاخلاق لهم ، أسماه الحزب المستقل الحر وأعده للقاء اللجنة ومداراة المقاطعة الاجماعية التى ستلقاها . ولم يفلح فى هذه المحاولة على الرغم مما بذل فيها من المصروفات السرية والغوايات المختلفة

أما اللجنة التى تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت فى السابع من ديسمبر وهى محوطة بسوء الطالع من كل مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة من رجال قـــديرين مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملنر وزير المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق فى روما ، والقائد السير جون مكسويل الذى كان بمصر فى أوائل الحرب العظمى ، والسير اوين توماس الخبير بمسائل الرى ، والمستر سبندر الكاتب الصحفى المعروف ، والسير سسل هرست الحجة فى القانون الدولى ، ومعظمهم ممن عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موغرة بما توالى على الناس من دواعى الكراهية والنفور ، ووظيفة رئيسهم توحى إلى الناس أنه سيجعل مصر إحدى المستعمرات البريطانية

وقبل أن ينقضى على اللجنة أسبوعان أو نحو أسبوعين سرى فى مصر نبأ القرار الذى اعتمده نواب الولايات المتحدة وهو رفض المعاهدة التى وقعها الرئيس ويلسون . فبدلا من أن تجىء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما كان يريد محمد سعيد ، جاءت والولايات المتحدة — وهى قبلة أنظار العالم

فى ذلك العهد — تنقضها وتفتح الرجاء لأبطالها وتحقيق آمال الشعوب المخذولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحست أنها فى حصار محكم من المقاطعة الاجماعية لايتخلله منفذ الى لقاء أحد يجديها لقاؤه ؛ ورأى اللورد ملنر من روح الوطنية المصرية غير ما كان يعهده فى أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض أصحابه . فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التى رسمتها الحكومة البريطانية ويجتنب فى ظاهره الكلمات المثيرة التى تنفر المصريين واخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس فى التاسع والعشرين من ديسمبر بيانا قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التى كانت لها الى الآن ، ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد . ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة دستورية « Self Coverning Institutionns » وتنفيذاً لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما أنه لايخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلا منه عن معتقداته . فانه لايعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة

(١٩)

التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق »

ويلاحظ القارىء أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self Governing بالأنظمة الدستورية وهى ترجمة غير دقيقة ، صححناها فى صحيفة الأهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهى أنظمة « حكم ذاتى »

ولوحظ هـــذا الاختلاف فى الترجمة فكان له شأن فى اختلاف الرأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلى فى خطاب له الى سعد مكتوب فى التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أى شىء أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هى مافهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون أنه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة فى هذا الموضوع وأكد لنا أن النص الانكليزى ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه ب Self Government بل معناه الحكومة الدستورية وان الغرض من ذكر هذه العبارة فى البلاغ بيان ان الحكومة الانكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمه العربية الرسمية وفق هذا التفسير ، ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه »

والقرار الذى اتخذه سعد وأشار اليـه عدلى فى الخطاب المتقدم هو قراره الذى نشره فى بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه مانصه : —

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفاً ، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم

وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا — وليس فى قوة ايمانكم الوطنى مايجعل احتمالا لذلك — خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمتكم ذلا لا يرفع منه عز ، وان تفعلوا — كما هو أكبر ظنى فى عظيم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلوا وإن قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم ، ولابد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتتحقق باذن الاله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام »

***

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر فى صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغاً فى معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملنر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات فى هذا المعنى من ذوى الشأن والرأى وفى مقدمتهم الأمراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة — لجنة ملنر — أن لا رجاء فى الاتصال بينها وبين الأمة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لأن هذا البيان لم يغير من الأمر شيئاً ، ولأن الأمة لا ترى لها مصلحة فى تجاهل وفدها النائب عنها فى قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة فى هذا التجاهل أو هــــذا التفريق بين الأمة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنــا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين فى القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملنرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يسترِيبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبى غير معروف ، ورويت فى ذلك أحاديث شتى تدخل فى باب الملح والطرائف ولكنها تدل فى الوقت نفسه على الجد فى كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم

الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد فى باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك فى اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد فى باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء اللجنة الذين اختلفوا الى الأقاليم قد صادفوا شيئاً من هذه الأجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ماهو أدل وأجلى مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال

* * *

ولا ينبغى أن ننسى أن أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعاً على نية الأمة فى تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صون كرامته عن مهانة التجاهل الذى قصدته الحكومة البريطانية ، فكان ممن اتخذوا المقاطعة اناس اتخذوها احياطا لكل مفاوضة يجريها الوفد فى الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا يرضون باليسير فى حل القضية المصرية ولا يطمعون فى استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون التصعيب وتوسيع المسافة بين طرفى الاتفاق لاعتقادهم ان كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة فى طريق الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال الرسميين لايلقون اعتمادهم كله على الثقة القوميـــة والمبادىء السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ، ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد — وهم رشدى وعدلى وثروت — فقد أخذوا بالحيطة فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا فى السابع من يناير خطابا إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة اللورد ملنر بعد الوعود التى أفضى بها اليهم

ولاتخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة فى الحكم الذاتى أجابوه بما أسلفناه من تفسير كلمة « الحكم الذاتى » كما جاءت فى الصيغة الانجليزية . . . . وقالوا إن اللورد ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام المفاوضة أن يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ما ليس يقبله الآن

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

« . . . إننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه إلا خلوه من لفظ الحماية وحسن اسلوبه . أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقاً معها تمام الاتفاق إذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانكلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق : موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية ابحاثها الوصول إلى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى . ونحن لا نعترف بشىء من ذلك ، فلا تبعية لانكلترا علينا ولا نعرف لهـذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ، والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام . نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد ما بناه باليد الأخرى ، وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المسئلة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد إلا شيئا واحداً وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة . وما كان المصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا لها هذه المأمورية . وأكبر ما تعطيه أو تشير باعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم

وضد اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيداً لوصولها وشكلت وزارة لم يرض الرأى العام بها .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هـذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانـكليز لا يتأخرون ان يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيراً من الأقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فى أوروبا عموما وانـكلترا خصوصا . ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشىء فى مقابلته وعداً صريحا يصح الاعتماد عليه . ولـكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منهـا لصح لنا أن نتجشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولـكنهم حددوها بمادون مانطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى نشروه بقصد استرضائنا . فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تـكون إلا عبثاً مقروناً بالخفة والمخاطرة . ويصح للانـكليز وغيرهم أن يقولوا إنه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلية فى أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها إلى المفاوضة معها . كلا ! إننا لم نبلغ إلى هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . إننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تـكون بين متعادلين فى حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون الغرض منها الوصول إلى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التـام ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هـــذا الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهـذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الامم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسمياً هنالك لا نتأخر عن العودة

لمباشرة المفاوضة متى ألغيت الأحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عند ما نريد . أما المفاوضة فى أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق فى حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانكليز يرغبون حقيقة فى ودنا وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم من اتباع إحدى هاتين الطريقين للوصول الى الغاية . وهم لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها إلى درجة لاتركن معها الى الأقوال ولاتعتمد فيها الا على الأعمال ولاترضى عن استقلالها التام بديلا . نعم إن فى قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه فيها ، وقد لايبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لايضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا حيا ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه ، واذا لم يكن فى الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا ففى شعوبها كثيرمن الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدواً والعدو حليفا . و لا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال فى ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادىء الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الأيام . كل هذا يجعلنا أن لانغامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين للجنة التى حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضا بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليزية ويعلم العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وان إرادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انكلترا ومناقض للعهود التى

سجلتها وغير منطبق على المبادىء التى قبلتها ومكدرعلى الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . . . »

هذا بيان مفصل برأى سعد فى احتمالات الحالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء — الأصدقاء — فى العودة إلى القاهرة لمفاوضة ملنر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة إذا جرت فى أوربا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها ، فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لاتجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء — الأصدقاء — لم يكونوا لينتظروا لهم « دوراً » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائها إلى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس فى وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة فى تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة فى وقت واحد ، ولو أنهم أقدموا على هذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معا وفشلوا فى تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل امام الأمة وامام الانجليز ، فهم لم يخطئوا فى تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لا بد أن تسبق كل « دور » يقومون به فى هذه المرحلة ، ومن ثم اجتهدوا فى اقناع سعد بالحضور إلى مصر أو ايفاد من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لأنه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة الملنرية على تهافت المصريين وتراميهم على هذه الفرصة المدخولة ترامى المناضل الذى استنفد موارده الأخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس فى شىء من هذا ما يغرى اللجنة

بالتوسع فى اجابة المطالب المصرية أو يرجح عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أياً كان الحل المعروض ، فلما تريث سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذى أسرع الوزراء إلى قبوله دار الكلام فى ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة

وقد دارت مناقشة بين عدلى وسعد فى تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الأنظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه فى خطاب الحادى عشر من فبراير الى عدلى باشا إذ يقول : « . . . نعم ان ترجمتكم عبارة « Self Governing Institution » بالحكومة الدستورية هى الأصح ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولان ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . والقول بأن القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى — لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا »

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما جاء فى حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من مجاراة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهد به لانشاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فان جاء الدستور فذاك ، وإن لم يجىء لسبب من الأسباب فظهور ذلك السبب خير من كتمانه والموارية فيه

قال سعد فى خطابه المتقدم بعد ماأسلفناه : « ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية فى رأينا هى أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانكليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخصوصية . ثم عرض ماتنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لانتردد نحن وزملاؤنا فى العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعى فى أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى »

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب فى اليوم التالى (١٢ فبراير) قال فيه : « إن الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعى أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة . وأن يصدق على ماتنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة : Sef Governing Institution التى أوردها فى بلاغه . إن لم تكن هى بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لاتربط غيركم . وهى فوق ذلك ضرورية جداً حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لايكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها

وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم . وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يحمل مافى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لايساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رآستكم ، وتعلن بروجرامها لايترددون فى العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام ، التى لايقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولايهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى »

وقد أجاب عدلى بخطاب فى الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : «نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمانى القومية وتثق بها الأمة فى ذلك من أهم الأمور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التى ننشدها . ولكننا نرى أيضا أنه لايصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانكليزية والأجنبية ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة ، وبعضاً من أعضاء الوفد » .

* * *

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزراء « الأصدقاء » مع لجنة ملنر . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع

الفريق الآخر . وأصبح فى وسع الناظر الى ماوراء الظواهر أن يلمس النيات التى توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته

فسعد يريد حلا للقضية المصرية لامغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الأصدقاء » ماهو للوزراء ، ويبقى للزعامة ماهو للزعامة . فليس عنده مايمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضة وعرض النتيجة على الأمة . وهو لايريد أن تسيطر الحكومة على الرأى العام أو تعرض الوفد للانقسام . لأنها اذا أدت عملها مستقلة به بقى للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية الممثلة للأمة ، ولا بأس فى أن يقوم به يومئذ متفقا مع الوزارة ، لأن المرجع فى جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذى يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه

أما سياسة عدلى فهى قبول الوزارة مع التزام الخطة التى جرى عليها هو وزملاؤه من بداية الحركة الوطنية ، وهى خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه فى وقت واحد . أو هى اشراك الوفد فى التبعة حذرا من رقابته وتعقيبه إذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هى أدنى إلى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لايريدون أن يدعوا سعداً حراً فى عمل واحد ، ولا يعنيهم إلا أن يشركوه معهم فى التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا ظهورهم ويحفظوا لأنفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا إلى محاولة اقناعه لأنهم لا يخسرون شيئا وإنما هو الخاسر عند الجمهور ان قبل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا أنفسهم بأنهم كانوا على صواب فى قبول الحماية ، وأن الأمة لن تنال بالثورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة ــ أكثر مما قبلوه

فحسنوا لسعد أن يعود إلى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الأمة فى

الألفاظ التى لا تسمح بالمغالطة . ثم حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد فى هيئة المفاوضة ليدخلوه فى التبعة وهم قابضون على زمام الحكومة ، ومن قبل ذلك رحبوا فى أيام الحرب العظمى بدخوله معهم فى الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا فى ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذى كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ مالم يبلغوا من استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا إلا إذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية ، وكل ماصنعوه بعد ذلك فى مفاوضات ملنر وكرزون مطرد مع هذه النية ومنبعث من هذه النية ، وهى أن يقاسموا سعدا فى كل ما يدركه وأن يشركوه معهم فى كل ماوقعوا فيه ، وأن لا يتركوه حراً فى فرصة من الفرص ليطلب فوق ماطلبوه وينال فوق ماعسى أن ينالوه

وهى خطة حافظ الوزراء « الأصدقاء » عليها أدق محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير تفاهم وممالأة ، ولن يقع التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذى قصدوه بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد يكال لهم العذر أو الملام

***

وقفت مسألة الوزارة التى دار الكلام عليها فى الرسائل السابقة لأن اللورد ملنر لم يستحسنها عند ما فاتحه عدلى فيها ، وتعلل بقوله « إن الفكرة لا بأس بها . ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه إذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها — وهم الذين سيكونون عليهم المعول فى إدارة البلاد — يجب أن لا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد »

فقال عدلى : « لم يبق إذن سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد »

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها فى مصر وأصدرت فى السادس من شهر مارس بيانا رسمياً قالت فيه إنها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقى إلى أن تجتمع بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها فى رحلة إلى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد إلى الاسكندرية فى السادس والعشرين ، وقفل منها إلى بلاده

* * *

أما الحالة فى الفترة التى قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها أنها أسفرت عن فشل السياسة البريطانية فى التفرقة بين الوفد والأمة ، وعن نجاح الحركة الوطنية فى زعزعة الحماية التى كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير فى الغاء الحماية ، فصرح بعضها — ومنها الديلى ميل — بما يفيد تلك النية

ولقد لمست الأمة المصرية قوة اجماعها بيديها فى أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة فى ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصمدت على التفاؤل والاطمئنان إلى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الأعضاء الوفديين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصرين على تحدى هذا الاجماع أنهم رأوا مؤتمرا كالمؤتمر الأمريكى يرفض معاهدة فرسايل ، فشعروا بان اجماع الدول على توقيعها ليس بالسد المنيع الذى يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوماً بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والأمة المصرية فى ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكانما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا فى اخلاد المصريين ان حضور اللجنة إلى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالى بشعورهم وتكترث لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد

وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية فى نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف

وزاد الجو اكفهراراً لجاج حكومة السودان فى مشروعات الرى والزراعة وهى المشروعات التى ترمى الى بناء خزان على النيل الأزرق وخزان آخر على النيل الأبيض واستدراج الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ، ليستفيد منها أصحاب الأموال فى انجلترا ، ويستعينوا بها على اصلاح الأرضين الواسعة وزرع القطن الذى يزاحم قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان . فبلغ الحنق من هذه المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد فى هذا البـاب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال الهندسة والرى — وهما حسين سرى باشا ومحمد شفيق باشا — للخطر من جراء البحث فيها ، إذ ألقى بعض الشبان على كل منهما قنبلة فى طريقه ، واتفقت الحادثتان معا فى أثناء زيارة اللجنة الملنرية ، فدلتا على اكفهرار الجو أثناء زيارتها أيما اكفهرار

المفاوضة فى لندن

بعدأ خذ ورد قبل عدلى باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس إجابة لطلب سعد فى العشرين من شهر مارس

ولم تكن هـــذه الدعوة ابتغاء الوساطة فى لقاء بين الوفد واللجنة كما أشاع بعضهم فى تلك الأيام . فقد كان ملنر فى الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الأسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير

وانما دعاه سعد لأنه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسـلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأى الحاسم فى مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون .

وهنا بدرت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الأصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما أبرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الأول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة ! .. فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منـكم » . . . وليس هذا مسلك تعاون خالص ولـكنه مسلك تقييد بالأسانيد المكتوبة . . . . قد يكون فيه مصلحة لعـدلى ولـكن لا مصلحة فيـــه للقضية المصرية ولا للمساعى المنتظرة فى المستقبل . فان القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبـل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من محادثة عدلى والموازنة بين المعلومات الأخرى

لقد كان عدلى ينتظر من الوفد خطابا « مفصلا » يكشف فيه نياته نحو

اللجنة ونحو مستقبل المفاوضة ان كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية فى كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر » ؟ ليس فى ذلك الا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يتمسك الخصوم

وغنى عن القول أن سعداً لم يجب هذا الطلب الغريب ، ولكنه كرر الرجاء على عدلى بالاسراع فى السفر « لتبادل الآراء »

فبرح الاسكندرية فى السادس عشر من أبريل ، ووصل الى باريس فى الثانى والعشرين منه ، وفى هذا دليل على أن الغرض الأول من دعوته لم يكن هو السعى فى تدبير مقابلة أو تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة الملنرية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وانما كان الغرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التى ينبنى عليها رسم الخطة التالية بعد تجربة اللجنة فى البلاد المصرية

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذى يوصى الحكومة البريطانية باتباعه ، لأنه اذا فرض نظامه فرضا على الأمة المصرية قابلته لامحالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التى لعله يوصى بها هدرا فى تيار هذه المقاومة ، فلاهو احتفظ بها للمساومة والأخذ والعطاء ولا هو أرضى الأمة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصير التى يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على الألسنة فى أثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادىء الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الأمم الجديدة بما لها من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من العلاقات بين الدول القويه والأمم التى لا تملك استقلالها وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على أساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة تدخل فى حساب المقايضات والمنافسات بين الدول الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الأساس تخرج بها من حساب

المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين الشعوب العزلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصرى كل الاهمال ومضى فى وضع تقريره بغير اكتراث به ولا رجوع اليه لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الأمة أن تجاريه فى هذه الخطة ، وقطع الرجاء فى أعضائه « المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم أحد ـ بعد اهمالهم أجمعين ـ لترويج المقترحات المعروضة على الأمة وجلب الأنصار اليها ، ولو وافقتـــه تلك المقترحات

ثم ما العمل فى الوزارة التى تبرم المعاهدة وتستفتى فيها الأمة ؟ أيؤلفها الانجليز من المنبوذين الذين لامطمع لهم فى أنصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض المعـاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك إلى مجافاة « الوزراء الأصدقاء » أيضا والجائهم مختارين أو غير مختارين إلى مسايرة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الاعراض .

أما إن كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلى ورشدى وأصحابهما فهل يرجو اللورد ملنر منهما أن يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون أن يطمعا فى تأييده أو تأييد فريق من أعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملنر ، وخير ما يرجوه منهما أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل فى استمالة بعض الأعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الأعضـاء .

فكل عمل كان يعمله ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث

عبث أن يلق إلى الأمة بمقترحات يقاطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين

وعبث أن يسلم المقترحات إلى وزارة منبوذة تجنى عليها من البداية

وعبث أن يطمع فى قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد من اعضائه على أحد

فمفاوضة الوفد هى الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملنر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملنر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقذون سعداً من الورطات كلما احتاج الأمر الى وساطة او كياسة !

غير أن اللورد ملنر يعلم أن سعداً يرفض المفاوضة مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر فى تنظيم الحماية ، ولكنه يفاوضها على اعتباره وكيلا عن الأمة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى فى الغاء الحماية . فلابد من تمهيد يصحح الأمور وينفى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت الحكومة البريطانية إلى أحد النواب أن يلقى سؤالا فى نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن أجل ذاك كان معقولا أن يحفل المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء من ذاك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفى تلك الجلسة بعينها ألقى مستر كنورثى سؤالا فى هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جوابا عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة فى الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حدود المناقشة »

وقد سأل المستر كنورثى بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « انى على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى تنتظر من ورائها »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل صحيفة الجورنال حين سأله فى هذا الصدد : « لا أنكر قيمة هذه التصريحات ولا انكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية على شريطة أن يصاحبها مايجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ، ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ماتراه مصر فى هذه التصريحات . اذ يجب أن لا يعزب عن الذهن ان انجلترا عدلت أخيراً بمحض ارادتها وبغير استشارتنا نظام وراثة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب بين البلادين بأواصر الثقة والمودة وانما تكسب مودة المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض لخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : « إنه لا يوافق مستر بونارلو على قوله إن المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر » وأضاف الى ذلك انهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية ، ثم سأله المراسل : هل هو على استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء الضمانات المعقولة لمصالح انجلترا فى قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية إذا هى وفت بعهودها ؟ فقال : « اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول فى المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية إذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء

ملنر لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة فى لندن للمناقشة فى قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد — كما جاء فى رسالة سعد الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة — أن ينيب عنه محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك فى السفر الى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر قبل الانتقال بهيئته الكاملة الى العاصمة الانجليزية . وقد لقى هؤلاء الأعضاء اللورد ملنر فذكر لهم أن انجلترا تعترف باستقلال مصر التام إذا هى ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة الى هذه النتيجة ، فكتبوا الى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله الى لندن للبدء فى المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للأمة اعتزام السفر فى الخامس من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضى « مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيء للمغرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التى اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة بين الشعوب الأوربية لم يعدم هنالك من يلقى عليه اللوم ويبرىء بريطانيا العظمى من التهمة ، لأنها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها وأشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها ! ! وفى وسعه أن يعود إلى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم ينجلى سوء النية من جانب السياسة البريطانية ، وينجلى عذر المصريين فى رفض مفاوضتها بعد الاستجابة اليها . ولكن ليس فى وسعه أن يقنع الناس جميعاً بفشل المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة أن تدب دبيبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو

رجع سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الأصدقاء » حين زينوا له مفاوضة اللجنة الملنرية قبل رجوعها الى بلادها ، فاذا رفض مفاوضتها فى هذه المرة وأغلق باب المفاوضة اغلاقاً لارجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم . فاذا كان مقدوراً للوفد أن يختلف لامناص فخير للأمة المصرية أن يختلف بعـــد المفاوضة من أن يختلف قبلها ، لأن الخلاف يومئذ يكون على أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف فى جانبيها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن يشاء أن يتهم الرافضين بالعبث والتعنت واهمال الوسائل المعروضة ، لأسباب مبهمة أو لغير سبب على الاطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعى والموانع فاستقر رأيه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن فى مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت المقابلة الأولى بينهم وبين لجنة ملنر فى اليوم السابع فقام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت المفاوضة فى اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملنر غرض الحكومة البريطانية منها وهو عقد اتفاق ودى بين الأمتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر وتطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح الأجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه الضمانات إقامة حامية عسكرية فى أماكن يقررها الخبراء وابداء الرأى فى التشريع الذى يمس الأجانب الى أن ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص عليها فى المعاهدة

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى في مسألة المستشارين الانجليز وغيرها من المسائل التي تلحق بها ، وكان وكلاء الوفد في جلسات المناقشة رئيسه ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ، ووكيلا اللجنة الملنرية رئيسها ومستر رنل رود ، ويحضر عدلى باشا الاجتماعات برضى من الطرفين

ولا نطيل في سرد التفصيلات ، فالخلاصة أن البحث انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت مذكرة اللجنة الملنرية على ما يأتي :

« استبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة تحالف دائم بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :

« أولا » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية

« ثانياً » تتعهد مصر من جهتها بان لا تعقد معاهدة سياسية مع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى

« ثالثاً » نظراً للتبعة التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في المادة السابقة ونظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الارض المصرية واستخدام الموانىء والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الاملاك . أما الموضع أو المواضع التي تعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة

« رابعاً » توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب في استشارته فيه .

« خامساً » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر . وأن تساعدها فى إقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصرى على المصريين والأجانب على حد سواء

« سادساً » نظراً لتخلى الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن ، ولضرورة تأمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب المشروعة ستحترم معهذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة معتمدها فى مصر لتوقف تنفيذ أى قانون يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدنة . وإذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من الحالات أن حق التدخل هذا استخدم استخداما لاينطبق على العقل فيصح عرض الأمر على عصبة الأمم .

« سابعاً » يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أى نظام آخر مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائيـــة وجميع القضايا الأخرى التى تمس الأجانب فى مصر .

« ثامناً » توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلا فيما له مساس بالأجانب .

« تاسعاً » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على عاتقها تمثيل مصر فى أية دولة لايعين فيها معتمد مصر ، ولكن مصر لاتعهد بتمثيلها على هذا النحو إلى أية دولة غير بريطانيا العظمى .

« عاشراً » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطانى فى مصر صفة خاصة ؛ وأنه باعتباره يمثل دولة حليفة تكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين

« حادى عشر » يسوى مركز من عدا المذكور فى المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والأجانب باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية يعد جزءاً من الاتفاق الذى يعقد بينهما »

***

وظاهر من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة فى أضيق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت فيه ماتريده بريطانيا العظمى بحذافيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح أن يقال إنه كان موضع تفاهم واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لأنه دوّن المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى

أما مذكرة الوفد التى أرسلها بعد وصول هذه المذكرة اليه بيوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة فى الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التى يجب عليه التزامها . وقد صدرها سعد بكتاب قال فيه :

« . . . . إنى أبادر فأعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة بشأنها فى أحاديثنا ، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها » . . .

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع — بالصفة التى هو عليها — من شأنه أن يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد»

ثم قال : « ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التى توليتم رآستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريباً بحيث يتيسر لى السفر إلى شاتل وفيشى قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على مايظهر »

وأتبع ذلك بالمذكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى . وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخليـة والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى .

« ثانياً » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأرض المصرية فى مدة . . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية .

« ثالثاً » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة لبلوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الأحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد والاستخدام — يمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضاً إضافياً مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سنى خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم فى بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة .

« رابعاً » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين إلغائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة الآتية :

« ا » تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى

« ب » جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن تسرى الآن على الأجانب المتمتعين بالامتيازات إلا بعـد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . إلا إذا عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة

لوزير الخارجية المصرية فى مدة . . . . من نشر القرار فى الجريدة الرسمية .
ولا تكون المعارضة إلا فيما يحتويه القانون من أمور لا مثيل لها فى أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ؛ أو إذا كان القانون خاصاً بضرائب وكان فى هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين

وفى حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسئلة على عصبة الأمم للبت فيها

« خامساً » فى حالة إلغاء محاكم القنصليات واحالة النظر فى الجرائم والجنح التى يرتكبها الأجانب إلى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين فى مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة

« سادساً » تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة فى مسألة أبطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشىء من الامتيازات التشريعية والقضائية التى للأجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء فى عرض هذه المسألة على عصبة الأمم بعد مضى المدة المتقدمة »

« سابعاً » فى حالة إلغاء لجنة الدين العمومى تعين مصر موظفاً سامياً تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التى للجنة الدين .
ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل الاستشارات أو المهمات التى ترى تكليفه بها فى المسائل المالية

« ثامناً » للحكومة البريطانية — إذا رأت ضرورة — أن تنشىء على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك فى دفع أى اعتداء أجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه أن اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا أى حق للتدخل فى شئون مصر ولا يمكن أن يمس بأية حالة من الحالات حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة

التى تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما أن اقامة النقطة لا يقيد السلطات التى اعترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود فى سنة ١٨٨٨ خاصاً بحرية قناة السويس . وبعد مضى عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسئلة ما إذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضرورى ، وما إذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة ، وفى حالة الخلاف تعرض المسئلة على عصبة الأمم

« تاسعاً » فى حالة ما إذا لم تجد مصر التى لها الحق المطلق فى تعيين سفراء لها — ضرورة لتعيين ممثل سياسى مصرى فى أى بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

« عاشراً » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى محالفة دفاعية للغايات التالية : —

« ا » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

« ب » فى حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر — ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة — بأن تقدم لبريطانيا العظمى فى أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

« حادى عشر » تتعهد مصر أيضا بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى

« ثانى عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر فى أمر تجديدها

« ثالث عشر » تكون مسئلة السودان موضوع اتفاق خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية والواردة فى جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية فى مكتب عصبة الأمم لتسجيلها بها. وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الأمم دولة حرة مستقلة

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين . و يكون ابرامها فيما يختص بمصر على أثر اقرارها بواسطة جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصرى الجديد »

***

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه فى مذكرته ، وظاهر منه كما أسلفنا أنه مشروع أناس يجدون فى طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالألفاظ فى التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التى لا تفرضها على مصر وعلى العالم إلا بحكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضرورى الذى لا ترضى أمة تطلب الاستقلال بأقل منه ، فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط أقل من هذا فهو كأنما يطالب الأمة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة إلا أن تصحح مركز بريطانيا العظمى فى مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق مالها من قوة السلاح والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر ... وانما المعقول المفهوم أن يكون ماقبله الوفد أقل مايسعه قبوله مادام المرجع فيه إلى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهو يعطى بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفاق الحر ويبوء — والأمة المصرية معه — بكل مساوىء الاكراه ، ومع هذا استغربوا فى انجلترا « جرأته » كما سموها

وقالوا إن سعداً يحسب أنه هزم الدولة البريطانية و يملى عليها شروطه أملاء الظافر فى ميدان القتال !

***

توقفت المفاوضات . وقيل إنها تنقطع أو انقطعت لأن الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلى يكن باشا فى الأمر . فاضطر سعد إلى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقى فى لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية فى الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى فى بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم إلى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدى ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواضع الملاحظة والاستدراك .

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزيا فى منشئه ، أوحاه إلى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الأمة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لأن الأمة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الأعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم أنتم وفى أيديكم أن ترجعوا اليه بالتعديل والتحوير ان اقتنعتم بصواب ما تعرضونه على الأمة التى أوكلتكم ، وكان من الطبيعى أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع إلى الأمة تخلصا فى هذا الاعتذار ، وسعياً وراء الخلاف ان لم يكن سعياً وراء الاقناع

فتردد سعد فى العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو فى داخل الوفد فآثر أن يتداركها وأن يرجىء ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأى الامة على معالجة تلك البوادر أملا فى رأب الصدع وتوحيد الصفوف . فتقرر إيفاد أربعة من

الاعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود واحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر ينضم إليهم فى القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها الى الوفد فى النهاية لاستئناف البحث فيها جميعاً مع اللجنة الملنرية ، وان كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن أقصى ماتوصى به اللجنة وتطمع فى اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك فى اقرارها لبعض مافيه

وعلى هذا سافر سعد من لندن فى السادس عشر من شهر أغسطس وتبعه الاعضاء فى اليوم التالى وتبعهم عدلى فى اليوم الذى بعده ، وهذه صيغة المذكرة التى تم الاتفاق على استطلاع رأى الامة فيها :

قواعد الاتفاق

(١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

(٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وأخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومات البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتياز. وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات بنيت على القواعد الآتية :

(٣) أولا: تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ،

ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها. وتتعهد مصر أنها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكام للأغراض الآتية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني ، وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانياً : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية . وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ما ستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها

رابعاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة

الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بحفظ الأمن العام

خامساً : نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الأجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة

« نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائرا فى مادة فرض الضرائب أولا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادساً : نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعاً : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أورغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال

سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه . ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيأة التشريعية ، وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر

(٨) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات .

وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى : —

أولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانياً : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثاً : تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى انجلترا

رابعاً : المعاهدات أو الاتفاقات الحاليـة التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبـة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها

خامساً : تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر

سادساً : تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضاً على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية

(٩) التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفـة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة

(١٠) تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه

المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس

(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأوروبية الأجنبية ، وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جمعية الأمم

مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الأرض المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة فى المستقبل .

***

وقد بين الأعضاء المندوبون مهمتهم فى هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :

« أما مهمة أعضاء الوفد المندوبين فبيانها أنه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها ـ رأى الوفد أخذا بالأحوط واستمساكا برأى الوكالة على اطلاقه ـ أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو قبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الأمر على البلاد . فاذا قالت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسئلة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة الرأى الأعلى فى الأمر ولها دون غيرها الكلمة الأخيرة فى الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها أو رفضها »

***

وقد رأى سعد أن يحمل رأيه فى المشروع للأساتذة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى لأنهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية

كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوربا . فكتب اليهم فى الثانى والعشرين من أغسطس ما يأتى :

« أهديكم أطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه ـ وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم ـ مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انكليز . وجعل المعتمد الانكليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى انكلترا وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكريتات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية . إذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم . ولكن . إخوانى لا يرون فيه رأيى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، ولكى لا يشمت الأعداء بنا . ولو أن اخوانى أصغوا إلى قولى أو لولم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يونيه الماضى وهو اليوم الذى وردنا فيه خطاب من اللورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى إلى مايخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه

على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عنـــدهم وأقنعتهم بصحة أرائهم . أهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ؛ وانى اعترف بأهمية هذه الأسباب ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه وما ضحت الأمة فى سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ماهو بعيد عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر ، أما إذا قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شىء آخر لا تقع تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم إذا استحسنتم من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكى لا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التى يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن . وانى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هـذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، وإنى مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون فى عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور » .

***

وبديه أن هـذا الخطاب لم يعلن للأمة ولا لأحد غير الأعضاء الذين

خوطبوا به وأصدقائهم المقربين . ولكن الرئيس مهد لتقديم المذكرة إلى الأمة ببيان منه وصف به المشروع الوصف الذى ينبغى فى هذا المقام . فقال فيه : « . . . . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : أولها من لجنة ملنر رفضناه بتاتاً ، والثانى منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها وأنه يلزم أما أخذه كله أورده كله . لأنه تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن انكلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد أن هناك شكا فى جواز التساهل فى بعض ما اشتمل عليه ، ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير إرادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه — نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها — رأى إخواننا معنا خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأى فيها »

ثم قال : « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد »

***

وهذه الخطة التى سلكها سعد فى التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هى غاية ما كان فى وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعاً أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى فى ضميره أنه محقق لألغاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعاً أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول

فى البيان غير ماقال من وصف صادق لجميع نواحيه فى جانبى المزايا والنقائص ، مع اطلاق الرأى لمن يشاء فيا يشاء

* * *

ووصل الأعضاء المندوبون الى الأسكندرية فى اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب فى الأسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على المحامين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ، وأجمعت الطوائف فى جملتها — ما عدا أنصار « الوزراء الأصدقاء » — على وجوب التعديل والتنقيح فى بعض قواعده وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ماجاء فيه عن امتياز المندوب البريطانى « بمركز استثنائى » غير مركز المندوبين الآخرين ، وطلب الأكثرون تعيين حدوده المبهمة ومواعيده المرسلة ، وإخلاءه من كل لبس واشتباه فى مسألة السيادة القومية ، وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ، وذهب كثيرون إلى رفضه بتاتا وفى مقدمتهم فريق من الأمراء نشروا على الملأ بلاغا قالوا فيه « إننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط » ثم فوضوا الأمر إلى الأمة صاحبة الرأى الأعلى

وبعد عشرين يوماً مضت فى عرض المشروع والتعقيب عليه فى الصحف والمجالس اكتفى الأعضاء المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الأمة على ماقابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التى «خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره . . . . »

وفى هذه العبارة مالا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيداً للقنوع والقبول لا تمهيدا للرفض أو التعديل

في مصر أثناء المفاوضة

استقالت وزارة محمد سعيد باشا الادارية

وقد رأينا أن الرأى العام فى مصر كان ينفر من قيام الوزارات المصرية فى ظل الحماية والأحكام العسكرية ، ويأبى التعاون على تثبيت هذا النوع من الحكومة ويعتبره تسهيلا للسيطرة الأجنبية وتمكينا لها من المضى فى طريقها وقلة الاكتراث بمعارضة الأمة ، ولهذا شدد النكير على الوزارة الرشدية حتى استقالت وبرم بالوزارة السعيدية حين جاءت تنتحل الأعذار لقبولها الحكم فى هذه الحالة ، ولم يشفع لها ما وعدت به من اجتناب المساس بالقضية الوطنية وماسعت إليه من تحويل بعض القضايا المنظورة أمام المحاكم الانجليزية إلى المحاكم الوطنية

فلما اضطر محمد سعيد إلى الاستقالة كان المنظور أن المرشحين لمنصب الرآسة يرفضونه فى هـــذه الحالة التى استعصى معها بقاء وزارة كالوزارة السعيدية ، ولكن عضواً من أعضائها — وهو يوسف وهبة باشا — رضى تأليف الوزارة دون أن يعلن رأياً فى سبب قبولها ، وكان الرجل من الطراز العتيق لا يؤمن بشىء يسمى الديموقراطية ولا يحسب تدخل الناس فى قيام الحكومات وسقوطها إلا فضولا غير حميد ، وبدعة من بدع الزمن الحديث الذى يأتى بكل غريب معيب ، وبخاصة إذا كانت هذه الغرائب مما يقف فى طريق الانسان إلى الرآسة والألقاب ! ومن قال أن سعد باشا يستطيع أن يأبى الوزارة ويستطيع أن يفرض على الآخرين إباءها حين يدعون اليها ؟ أليس هؤلاء الآخرون « باشوات » قد استحقوا الوزارة والرآســـة كما يستحقها سائر الباشوات الموقرين ؟ فلماذا تتغير الدنيا إذن ليصبح هناك باشوات أعلى من باشوات بحكم الجمهور الذى لا شأن له فى هذه الأمور ؟ فما هو إلا أن استقال سعيد باشا حتى خلفه يوسف وهبه باشا دون أن يتقدم

إلى الجمهور بايضاح أو اعتذار ، وأمعن فى تجاهل الأمة حتى أوصد بابه فى وجوه الكبراء الذين ذهبوا اليه يسألونه عما ينويه ويبتغون شيئا من الطمأنينة والتفسير ، وزاد على ذلك فترك للسلطة العسكرية أن تعتقل من تشاء من ذوى الرأى وتقصى من تشاء منهم إلى قرى الريف ، وتحظر عليهم الاشتغال بالسياسة وتستعيد إليها ذلك القسط القليل من الحق الذى نزلت عنه للمحاكم المصرية فى عهدالوزارة السعيدية ، فأصبحت الوزارة المصرية فى أيامه لغوا لا وجود لها بمعزل عن السلطة العسكرية ، ولو من قبيل المداراة والتمويه

وأكبر الظن أن الانجليز توقعوا من اختيار يوسف وهبة باشا — وهو مسيحى قبطى — أن يجر ذلك إلى إفساد المودة بين القبط والمسلمين وأثارة الملاحاة والجدل بين الفريقين ، أثارة تفتح الثغرة بينهما للدسيسة وتسويغ الدعاوى التى يدعيها الاستعمار للدخول بين أبناء البلد الواحد واحباط المطالب القومية التى يتفقون عليها ، فوقع فى إلهام الأمة أن تقابل هذه المكيدة بما يبطلها وأجابت عليها باختيار رئيس لجنة الوفد المركزية ونقيب المحامين من أبناء الطائفة القبطية ، ولما اعتدى أحد الشبان من طلاب مدرسة الطب على رئيس الوزارة بالقاء القنبلة عليه فى طريقه إلى الديوان كان من مصادفات الأقدار أن هذا الطالب لم يكن مسلماً بل كان مسيحياً قبطياً لا يؤول عمله بالتعصب الدينى أو الخصومة بين عنصرى الأمة ، كما كان وشيكا أن يقال لو جرت المصادفة بغير ذلك

وقد خاب أمل الانجليز فى هذه الوزارة فصبروا عليها إلى ما بعد سفر اللجنة الملنرية ، وبالغوا فى اهمالها ثم تركوها تستقيل ولما تجاوز فى الحكم ستة شهور ، واختارت لاستقالتها السبب الوحيد الذى يليق بمثلها وهو طلب الراحة !

وقامت بعدها وزارة محمد توفيق نسيم باشا والانجليز يعلمون إنه كان ثانى

الاثنين اللذين سخطا على حركة التوكيلات للوفد المصرى وامتنعا من توقيعها دون غيرهما بين رجال القضاء الأعلى فى القطر كله . وقد كان هو أيضاً عضواً فى الوزارة السعيدية وعضوا فى الوزارة الوهبية ثم قبل تأليف الوزارة لأنه لا يأخذ نفسه ببدعة البرامج الوزارية التى تعوق الانسان عن ولاية المناصب . . . وكان كسلفه فى النظر إلى الديمقراطية وفى إيثار الصمت والعزلة « الفاخرة » كما يقولون فى لغة السياسية الانجليزية . ولكنه أقدر واعلم بشأن الجمهور فى سياسة الوزارات . وقد أصابه من الاعتداء ما أصاب سلفه فاشتدت حفيظته على الدعوة الوطنية ، لأنه يحسب أنه لولاها لما نجمت حوادث الاعتداء على الوزراء

وفى عهد هذه الوزارة جرت محاكمة طائفة من الشبان الذين اتهموا بحوادث القتل السياسى ومعهم عبد الرحمن فهمى بك كاتب السر فى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة . ومن عجيب أمر هذه القضية أنها كانت تماشى أطوار المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر كأنما هناك صلة مقصودة بينها وبين تلك المفاوضات . ففى أوائل مايو قبضت السلطة العسكرية على أولئك الشبان وحظرت على الصحف نشر الخبر أياماً ، فلبثوا معتقلين زهاء شهر ونصف شهر بغير محاكمة . ثم صدر الأمر بالافراج عنهم فى أواسط شهر يونيو بعد اضرابهم عن الطعام ثلاثة أيام طلبا للتعجيل بالمحاكمة أو الافراج

ثم قبض عليهم مرة أخرى فى أوائل يوليو ومعهم عبد الرحمن بك فى هذه المرة ، واستمرت محاكمتهم الى اكتوبر وكل يوم تبرز للعيان تلفيقات بعض الشهود ووجود أسمائهم فى سجل الخدمة السرية . ثم لبث المتهمون بعد انتهاء المحاكمة ينتظرون الحكم الى أواخر فبراير ، وهو الوقت الذى استحكم فيه الشقاق بين أعضاء الوفد وقر فيه القرار على السياسة الجديدة فى أمر المفاوضات الرسمية

أما مسلك السلطة العسكرية خلال هذه المدة فهو مسلك القهر والعنت

الذى التزمته من اللحظة الأولى ، والأمر الجدير بالملاحظة لدلالته البعيدة المدى أن الانجليز المحليين الذين كانوا بمصر يومئذ لم يعملوا عملا واحدا للتقريب بين الأمتين ، وهم مطالبون قبل غيرهم باتباع سياسة التقريب والتماس الوسائل اليها لو كانوا يحبونها ويرغبون فيها . ولكنهم لا يحبونها ولا يرغبون فيها بل يكرهونها ويرغبون فى احباطها ، ويصعب على الباحث أن يتخيل عملا واحداً كانوا يقدرون عليه لاحباط سياسة التقريب بين الأمتين فلم يعملوه

وسبب ذلك ظاهر لا يحتاج الى بحث طويل . فان حرية مصر لا تضير أحدا كما كانت تضير أصحاب النفوذ من أولئك الانجليز المحليين ، وقصارى أملهم أن يدوم لهم ذلك النفوذ الذى لا ينعم أكبر الانجليز فى بلادهم بمثله ، إذ هم فى أمان من الرقابة الدستورية من جانب الأمة الانجليزية والأمة المصرية على السواء ، وهم يعملون فى بلاد لا تربطهم بها غيرة وطنية ولا محبة متبادلة تقاوم أغراء المصلحة الشخصية . مع أن الوزراء والزعماء من أبناء قومهم الذين هم أكبر منهم شأناً وأرفع منهم قدراً يعملون لمصلحة وطنهم فلا يتركون بغير رقابة نيابية أو رقابة شعبية فى صميم بلادهم . فشعور أولئك الانجليز المحليين كلما رأوا المصريين يطالبون بحقوقهم ويتطلعون الى حكم أنفسهم إنما هو شعور الغضب والغيظ والخوف على المصلحة والنفوذ ، وكل ما فى وسعهم أن يعملوه لابقاء نفوذهم فى صعود وابقاء نفوذ الأمة فى هبوط فالمعهود فيهم أنهم يعملونه بغير تردد ولا هوادة . ولا سيما وهم مرجع الرأى فى عرف حكومتهم لأنهم رجال المكان " The men on The spot " كما يقال عنهم . . . ففى أيديهم محاربة كل سياسى مصرى لا يحبونه واحباط كل سياسة مصرية لا يريدونها . وقد أطاعوا هذا الشعور لأنه شعور لا يمنعهم أن يتمادوا فيه مانع من ارادتهم ولا من ارادة رؤسائهم ، فجعلوا ديدنهم أن يجرحوا الأمة فى عزتها ويخلقوا الأسباب للتشفى منها كلما خالجتها أريحية ظفر أو عزة أو رجاء فى بلوغ الحرية ، وتذرعوا بالقمع والنكاية تارة

وبتحضير القضايا التى يقحمون فيها اسم سعد وأصحابه تارة أخرى لأحباط كل سعى يلوح فيه الأصغاء الى المطالب الوطنية أو اجابة شىء منها ، وكان هذا موقفهم الطبيعى الذى صمدوا عليه فى أثناء المفاوضات وابتـــدأوه باستعجال قدوم اللجنة الملنرية ، لا لشىء إلا أن إرجاءها يعد نجاحاً للمصريين الذين أعلنوا النية على مقاطعتها

بعد عودة الاعضاء

عاد أعضاء الوفد المندوبون لاستفتاء الأمة الى باريس سابع اكتوبر وهم معولون على « انهاء الحالة » بكل ماوسعهم من حيلة . فشكروا ماظهر من « رشد الشعب و من تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط بالفصل فى مصيره » ووصفوا تعليقات المعلقين على المشروع « بالرغبات » تسهيلا لاغفالها أو تأجيل النظر فيها . وأصبح الخلاف الجديد بين سعد وأصحاب هذا الرأى هل هذه التعليقات رغبات يستوى تقديمها و تأجيلها أو هى تحفظات يجب النظر فيها قبل اجراء المفاوضات الرسمية وأولها التحفظ الخاص بالغاء الحماية وحذف الاشارة اليها فى المعاهدات الدولية

ولكى لا يقال إن سعداً يتعنت فى هذا الخلاف لم يشترط الغاء الحماية توا قبل اجراء المفاوضات ، بل اكتفى بالوعد بالغائها فى المعاهدة التى تسفر عنها المفاوضات بعد اجرائها . ولم يكن فى وسعه أن يقبل مادون ذلك إلا إذا قبل أن تذهب الثورة المصرية كلها وتذهب ويلات الحرب من قبلها فى سبيل الفاظ وعناوين لم تقدم ولم تؤخر فى حقيقة الحماية ، ولم تنل منها الأمة حتى الغاء اسم الحماية فى الشكل والصيغة

وأرسل اللورد ملنر الى الوفد بعد عودة أعضائه من القاهرة رسولا يدعوهم الى لندن للنظر فى نتيجة الاستفتاء . فسافر عدلى وتبعه سعد فى الحادى والعشرين من شهر اكتوبر ومعه ثلاثة من زملائه ، ثم لحق بهم بقية الأعضاء بعد بضعة أيام

وقد تبين من المقابلات الأولى مع اللورد ملنر أنه يأبى البحث فى التحفظات والرغبات ويتشبث بقبول المشروع كله أو رفضه كله ، ويعارض

معارضة شديدة فى تضمين المعاهدة نصاً يقرر الغاء الحماية . ثم رضى باثبات هذا النص فى المعاهدة ولكنه تشبث بابقاء الحالة على ماهى عليه فى العلاقات الدولية . أى انه رضى بأن تكون الحماية ملغاة فى نظر مصر وحدها قائمة فى نظر الدول الأخرى ! فحقت الريبة وبطل الشك وامتنعت المغالطة فى حقيقة المشروع ، وثبت أن الحماية باقية لم تتبدل وان المسألة كلها الفاظ فى الفاظ ، وان الأمة لا تكسب بهذا المشروع إلا تصحيح مركز الانجليز فى وادى النيل وانقاذ الاحتلال من حرج كان يعانيه ، وفى وسعها أن تنبذ المشروع كل النبذ دون أن تعد خاسرة ، أو تكون خسارتها فى الرفض أكبر من خسارتها فى القبول .

واختلف الأعضاء فكانت القلة فى جانب سعد والكثرة فى جانب عدلى . . . وتعلل الأكثرون بفتور الثورة وانصراف النفوس عن القضية واستبعدوا أن تنال مصر أكثر مما نالته فجنحوا إلى التساهل والتسليم ، وخالفهم سعد وصحبه الأقلون مستكبرين أن يقنعوا من الثورة بهذا النصيب وهى فرصة لا تعود فى كل جيل . فتمسكوا بالغاء الحماية فعلا ورسما وهم يعتقدون أن لا خسارة على مصر بهذا التمسك ولو ضعفت فيها المقاومة وفتر فيها الاستعداد للثابرة . وأقل ماهنالك أن لا تسجل التفريط المحقق على نفسها وأن لا تركن الى قعود الخيبة بعد انبعاث الرجاء ، ولا تزال متربصة لاستئناف الجهاد كلما قدرت عليه .

والفرق بين الفريقين انما هو الفرق بين فئة يقودها زعيم مطبوع على قيادة الشعوب ، وفئة يقودها موظف لا شأن له بحياة الجماعات ، ولعله لا يكره أن تثبت الأيام صدق نظره وحسن تقديره يوم أن قبل الحماية ولم يعول على ثورة الجماعات . . . فهذه ثورة مصر قد مضت فى طريقها وجاءت بغاية ماعندها ولم تنته الى خير مما انتهى اليه بلا ثورة ولا زعامة ، ولا اعتماد على شىء غير الهوادة والمرونة .

وإذا لاحظنا أن أعضاء الوفد تحولوا من الرفض بالاجماع فى شهر يونيو الى التردد أو القبول فى شهر أغسطس والمشروع واحد والحالة واحدة لم يصعب علينا أن نفهم ماذا كان من أثر الوساطة التى قام بها عدلى فى خلال هذه الفترة وأوجبت عند الانجليز أن يكون هو المعتمد فى اجراء المفاوضات المقبلة

وربما كان أحرج المواقف فى هذه الفترة المرهقة هو موقف اللورد ملنر صاحب المشروع الحريص على انجازه المشفق من الهزيمة بين معارضيه من الانجليز ومعارضيه من المصريين . فقد كان بعض زملائه فى الوزارة — وعلى رأسهم اللورد كرزون — يستكثرون المشروع على المصريين ويزعمون انهم قادرون على اقناعهم بما دون ذلك مع الحزم والمطاولة والتدويخ . وكان ملنر نفسه قد وصل الى أقصى مايريد وأقصى مايستطيع ، فليس فى وسعه إن يطلب من الوزارة البريطانية مزيداً فوق ماطلب ولا فى وسعه أن طلب المزيد أن يطمع فى الأجابة . . ولكن الفشل مع هذا مرير ثقيل ولاسيما فى اخريات الحياة وأخريات السيرة الوزارية . فألقى الرجل كل اعتماده على اعتدال عدلى وأصحابه ، ونجاحهم فى اقناع زملائهم واقناع الأمة بعد ذلك بتأجيل الرغبات والتحفظات الى المفاوضات الرسمية ، وهى كفيلة بفضل « الأعتدال » ان تفض المشكلة على الوجه الذى يرضاه

وسرعان ما ظهر أن عدلى وملنر يعتبران أنهما صف واحد فى مراس العنـاد الذى يبدو من سعد زغلول ، وأن التفـاهم بينهما على ذلك ينطلق مع فلتات اللسان بغير احتراس ولا مداراة فى بعض الاحيان ، فبينما كان سعد معهما فى احدى الجلسات الأخيرة اذا بملنر يلتفت الى عدلى ويقول له بالانجليزية . « الا يكف هذا الرجل عن عناده ؟ » أو قال ماهو أقسى من ذلك فى العبارة . . فرد عليه عدلى بالانجليزية أيضا قائلا : « لافائدة ! » ونسيا أنهـا بمحضر من رجل ثالث وأن هذا الرجل الثالث هو موضوع الـكلام ، وموضوع « التفاهم » قبل الـكلام !

ومهما يكن من معنى هذا التفاهم فان « الدور » الذى قام به عدلى فى هذه المرحلة هو الدور الذى كان لازما للسياسة البريطانية بغير مراء . فقد كان يعوزها رجل تتغلب به على نفوذ سعد زغلول أو على عناده وقوة مراسه وتستعين به على فض الكثير أو القليل من انصاره . وليقل القائلون ماشاءوا فى نيات عدلى وأعماله فليس فى مقدورهم أن يزعموا أنه كان يعمل وهو مغمض العينين مسوق الى الغاية التى ساقه اليها الموقف بغير قصده واعتماده ولا أنه كان يجهل الغاية التى عمل لها من البداية ، وتأهب لها من يوم أن طالب سعداً بخطاب مفصل يتمسك به عليه ، قبل أن يقطع تذكرة السفر الى باريس

ولا نظن سعداً كان يجهل ما فى طواياهذا (الدور) من الاحتمالات والمحاولات أو كان يسترسل مع حسن الظن على الرغم من جميع الظنون والشبهات ، ولكنه على مانرجح كان يأمل أن تتألف الوزارة العدلية لاجراء المفاوضات الرسمية مع بقاء الوفد محتفظا بوحدته للانتخابات ، منتظراً اليوم الذى يدخل فيه الجمعية الوطنية للنظر فى نتيجة المفاوضات ، وكان هذا خيرا من شق الوفد على نفسه وخيراً من محاولة عدلى وأصحابه الخلط بين أعمال الوزارة وأعمال الزعامة والسيطرة على الرأى العام .

وما عتم الفريقان — الفريق المصرى والفريق الانجليزى — ان فهما معا بعد قليل من المحاولة أن الاطالة فى البحث لا تفضى الى كبير طائل . فاتفقا على المقابلة الأخيرة بين الوفد واللجنة ، وحانت هذه المقابلة فى تاسع نوفمبر فذهب الوفد بجملته الى مكان الاجتماع ، وحضر اللورد ملنر وهو بادى الاضطراب فحيا الحاضرين وتناول ورقة تلا منها مايأتى وهو لا يملك صوته :

« نرى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد ايضاح الحالة وترك الباب مفتوحا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المستقبل »

الى أن قال : « إن اللجنة مجمعة رأيها على أنه لا فائدة من زيادة المناقشة

فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر » واستطرد قائلا : « أما مايتعلق ببلادنا نحن فاننا نرجو ان تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون باتمامه فى أقرب مايستطاع سيكون من وراء تقديمه الوصول الى هذه الغاية ، ولكن من المهم أيضا ان يحدث مثل هذا الأثر فى مصر بفضل مساعيكم . وانا نعترف بما قمتم به من العمل فى هذا السبيل ونحمدكم عليه . ولكن من البديهى انه مازالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها . إذ يوجد بين المصريين عدد عظيم لم يشربوا روح الاتفاق يكرهون — لسبب ما — حسن التفاهم بين انجلترا ومصر . هؤلاء يتشككون فى نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ، ولا يقدرون مايخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التى تجعلها على استعداد حسن لقبول مطالب الشعب المصرى . فأنتم بمقدار ماتستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ، ومن ازالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن — تكونون قد قطعتم فى سبيل التسوية التى يشغف بها كلانا ، شوطا لا يقطع بوسيلة أخرى »

فرد عليه سعد بكلمة مرتجلة قال فيها: « انه راغب — كرغبة اللجنة — فى إيجاد حالة موافقة للتسوية . ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات التى طلبوها . وخاصة اذا هو عجز عن التصريح لهم بأن بريطانيا العظمى ألغت الحماية الغاءاً نهائياً » . ثم طلب نسخة من الخطبة التى القاها اللورد ملنر ليرد عليها كتابة ، فرد عليها بما لايخرج فى فحواه عما تقدم وأضاف اليها كلمة عن القوانين الاستثنائية التى لم تزل نافذة فى البلاد فقال : « إن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عدة . وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى القاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها . . . . »

***

وأرسل سعد فى تلك الأيام خطابا إلى أحد أخصائه (١) مؤرخا فى سابع نوفمبر يقول فيه : « . . . انا نعانى اليوم صعوبات كثيرة فى عرض أمانى الأمة التى اعتبرناها تحفظات رغم ما وصفت به عندكم ، ويراد عدم فتح باب المناقشة فيها واحالتها على المفاوضات الرسمية توهماً بأن الأمة تقبل المشروع بدونها وأن الحكومة التى ستتولى أمر هذه المفاوضات تتمكن من اقناعها بوسائل التأثير المعروفة بقبول المشروع ، ولكنى مصمم كل التصميم على عدم النزول عن التحفظات المهمة لأن المشروع بدونها لايكون إلا حماية فى ثوب الاستقلال أو استقلالا فى معنى الحماية . . . »

وغادر الوفد لندن إلى باريس فى عاشر نوفمبر فأرسل منها نداء إلى الأمة قال فيه . . . « جاءت نتيجة الاستشارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى . بل أنتم تريدون استقلالا حقيقياً خليقاً بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غداً أشعته الوضاءة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بانفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماناً هادئاً صادقاً »

وظاهر أن أعضاء الوفد المخالفين وافقوا سعداً فى موقفه من اللجنة الملنرية مكرهين وسكتوا عن خطته هذه لأنهم أيقنوا بانتهاء المناقشة فى هذا الدور واقتراب المفاوضات الرسمية التى ستجرى على أيدى الوزارة العدلية ، فتركوا سعدا يمضى فى خطته لئلا يكشفوا تساهلهم وقلة ثباتهم فيضيعوا رجاءهم فى ضم الأمة اليهم وينبهوها إلى الحذر منهم . ومن يدرى ؟ فلعل اللورد ملنر كان يتوهم — وهو يفتح الباب لمناقشة أخرى بين الوفد ولجنته — أن الأعضاء المخالفين قادرون على انتزاع القيادة من سعد أو اخضاعه هو لمشيئتهم ، وقد يلوح أن الأعضاء أنفسهم كانوا ينوون هذه النية ويحاولون

---

(١) طاهر افندى اللوزى والخطاب منقول من رسالة « اذكروا سعدا » للاستاذ عبدالقادر حمزه صاحب صحيفة البلاغ مع الخطابات التالية .

هذه المحاولة . فكثرت الخلافات بينهم وبين سعد بعد عودتهم إلى باريس وتعذر الاتفاق على الصغائر التى كانت لا تستحق الخلاف لولا تشعب الرأى فى المسألة الكبرى ، وطفقوا يحاسبونه على رسائله وبياناته ويتشددون فى احراجه ومراجعة أعماله . وهو يصف ذلك ويذكر عزم المخالفين على مغادرة باريس والعودة إلى القاهرة فى خطابين أحدهما قبل سفر الأعضاء مؤرخ فى الثامن عشر من يناير سنة ١٩٢١ والثانى فى آخر يناير من تلك السنة ، وفى الخطاب الأول يقول : « . . . يسوؤنى أن أخبرك بان الخلاف اشتد فى الوفد اشتداداً تعذر تلافيه مع ما بذلت من جهد وما وسعت من صدر وما ضيعت من حق وضحيت من شعور . ونقطة الخلاف الأخيرة تنحصر فى أن المخالفين يريدون تأييد عدلى فى خطته وأريد القضاء عليها لأنها مضرة كل الضرر بالبلاد ولا يترتب على اتباعها إلا تأييد الحماية وضياع الاستقلال . وقد عزم المخالفون على العودة بعد أن أعياهم الجهد فى حملى على اعلان الثقه بعدلى ، وذلك لكى يقوموا هم بهذا التأييد علناً ان مكنتهم أحوال الأمة منه أو سراً إذا لم تساعد هذه الأحوال . أما أنا فثابت فى موقفى مصر على البقاء فيه ولو تخلى عنى جميع قومى ، لأنه خير لى أن يتخلوا عنى من أن أخونهم بالجرى على خطة أراها مضرة كل الضرر بهم ، وعلى الله اتكالى ومنه أستمد معونتى »

والخطاب الآخر أصرح من هذا وأكثر تفصيلا وفيه يقول : « . . . اعتز المخالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، فشمخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى حقنا فهضموه ، فنقضوا فى اجتماع خاص بهم ما كان قرره الوفد فى اجتماع عام باشتراكهم : رفضوا مبلغاً اذنا بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم نأذن بها ، وأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم ، وقدروا للصرف مدة غيابهم مبلغاً لم يأخذوا فى تقديره رأينا مكتفين بتقديرهم . كأنهم من أمرائنا وكأننا من أتباعهم : قرروا عودتهم

بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة المركزية من عندهم ، وأعلنوا بذلك للملأ انقسامنا وخلافهم . ظنوا الأمة هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت للاستسلام ، فسارعوا اليها لا لكى يقوموا ضعفها بل ليستميلوها إلى الثقة بمن شكت فى اخلاصه ليحسن تسليمها ، وإلى الشك فيمن وثقت بهم ليمتنعوا عن عونها . متوهمين أنها ستحشد الحشود للقائهم وترفع البنود للاحتفاء بهم ، فلم يكن من الكثير إلا أن أمسكوا عن مقابلتهم ، ومن غيرهم إلا أن واجهوهم بما يكرهون وطالبوهم أن يعلنوا فى الخلاف رأيهم فلم يسعهم إلا أن نشروه . معترفين بما أنكروه ومنكرين ماأعلنوه . ولاأدرى أن كانت نفوس القوم طابت بما أعلنوه أو رضيت بما نشروا مع سكوتى عن موافقتهم . ولكن يظهر أنها لم ترض به تمام الرضاء لأن بعضهم طلب منى أن أنشر بلاغا أنفى فيه ذلك الخلاف وأؤكد تمام الاتفاق وعدم انقطاعه فلم استحسن طلبهم لأن فيه تغريراً بالأمة ومناقضة للحقيقة التى عمل المخالفون انفسهم على اعلانها وأيدوها بقولهم وفعلهم حتى تغنت بها الجرائد الانجليزية وتغنت بهم وباعتدالهم . ولأن هذا الخلاف لايرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتماله ويرجى زواله ولا يضر خفاؤه ولكن يرجع الى الاختلاف فى الغاية والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير فى نظرهم . وقريب ما نرجو بعيد فى اعتبارهم والمشروع عندهم يهدى مصر استقلالا ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوىء من المراكز الا أتعسها ، ولايفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ ولوكان أمره منحصرا بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ماأمكننا . لكنه علم به على وجه يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة ، ومتى انعدمت الثقة بين جماعة تعذر انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب اللورد ملنر خطابا لبعض أصدقائه وبيدنا نسخة منه جاء فيه مانصه : « إن أصحاب زغلول باشا ممن يطالبون نفس

مطالبه قد بذلوا آخر مافى وسعهم لاقناعه بالقبول فلم يقتنع » . . فمن أين علم لورد ملنر هذا المسعى ؟ انه لم يكن منى بالطبيعة . ولا شك عندى فى أن علم اللورد ملنر بهذا الخلاف على هذا الوجه كان له تأثير كبير جدا فيما أبداه من التشدد معنا خصوصا فيما يتعلق بقبول التحفظات

« تعلمون أن عدلى باشا قبل المشروع وسعى بواسطة أصدقائه فى الوفد وخارجه فى ترويجه وحمل الأمة على قبوله . ومع ذلك اراد أصحابه فى الوفد أخيرا أن أعلن للأمة ثقتى به واعتمادى عليه فى المفاوضات الرسمية ليتحصل على قبول التحفظات فرفضت رفضا باتا . اذ كيف يمكن لى أن أثق هذه الثقة بعد كل ماعندى من المعلومات ، وأن أعول على رجل فى تعديل مشروع هو يراه مقبولا بدون هذه التحفظات مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد ؟ . . ومن عجب أن هؤلاء الذين يريدون أن يسلموا لمثل هذا الرجل أمور البلاد يديرها برأيه وبمساعدة من تعرفون لايسمحون لى أن أرسل تلغرافا أو كتابا يحمل شكرا على عمل من الأعمال بدون اطلاعهم ، ويعدون انفرادى بمثل هذا العمل جارحا لهم وماسا بكرامتهم . حتى كان منهم أن أرسلوا الى خطابا يحتجون به على هذا الانفراد فى عبارات جافة لا يوجهها متبوع لتابع . . . أتظن أن جماعة ضعفت الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا فى عمل ويمكن أن يقدر لهذا العمل نجاح ؟ كلا ! انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتقاء سخط الأمة وتلطيفا لغضبها ، وإلا فانهم سيعملون فى السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوة الى تأييد سيدهم الذى رأوا فيه المعين على الوصول الى غايتهم التى ينشدونها كما تعلمون . ولقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة بسامة كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للاخبار التى تدل على قوة روحها وكمال يقينها فى حسن الاستقبال . إن نفوسا هذه حالها يضر وجودها فى الافراد فما بالك فى القواد ؟

« أنى كثيرا ماضغطت شعورى الشخصى ، وتسامحت فى حقوقى الذاتية .

بل لم أحسب حسابا لهذه الحقوق . ولكنى لا املك أن أتساهل فى حق عام عاهدت الأمة على الاحتفاظ به ، فلا استطيع أن أفرط فيه لعدو ولا لولى ولكنى أسكت اذا لم يضر السكوت به أما اذا رأيت منه خطراً فواجبى يدفعنى الى الجهر بالحق . والله ولى العاقبة

« لابد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتى بك كان من بين العائدين ولكنه لم يعد . أنه من صفهم وعلى رأيهم ، ولم يكن مسافرا معهم . بل فى عزمه اللحاق بهم وانما كتبوا اسمه مع اسمائهم تفخيما لشأنهم ولكى يعتزوا باضافة لون آخر الى لونهم ؛ حتى لا يقال إن حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته . ان الله لا يصلح عمل المفسدين »

***

وقد تسربت أنباء الخلاف إلى مجالس القاهرة ، وأخذ أنصار عدلى — أو أنصار الوزارة المقبلة — يروجون لفكرتهم فى حذر وتكتم تمهيداً لقيام الوزارة ومقابلة الأمة إياها بالتأييد والتفاؤل ، وعلم الخاصة والعامة أن الوفد لم يكن على رأى واحد فى مسألة التحفظات ولا على خطة واحدة فى موضوع المفاوضات الرسمية ، وازدادوا علماً بذلك من رسالة برقية أرسلها سعد قبل وصول الأعضاء العائدين إلى القاهرة ونشرت فى صحيفة الأخبار ذكر فيها ماصرح به للجنة الملنرية من أنه « لا يمكنه ولا يمكن أى انسان للأمة ثقة به أن يدخل المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات » ثم قال : « غير أن فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه . وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه . لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات إما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أولا . فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد

من يخالفه . وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ، ولا هو متفق مع مبادئه . لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الفكرة أصلا وأحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها . أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة ، وهى أنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به »

***

جاء هذا البيان قرينة جديدة على وجود الخلاف وايماء موجزا إلى موضوعه ودواعيه فلما عاد من عاد من أعضاء الوفد عقيب هذا البيان — وهم محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك ولطفى السيد بك — خامرت الناس الظنون فيما يقصدون ووقر فى الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التى نبتت فى بعض النفوس . . . وسارع اليهم من يسألهم عن الحقيقة فكاشفوا بعض السائلين وكتموا الأمر عن الآخرين ، وأحسوا بعد قليل من مقامهم فى مصر أن التيار أقوى من المصادمة والمجازفة فلجأوا الى التقية ورضوا أن يكتبوا إلى سعد مع بقية أعضاء الوفد المقيمين فى القاهرة رسالة برقية يعربون فيها عن الثقة به « وتأييده فى خطته الوطنية الحكيمة »

واستمرت مساعى التوفيق على هذا النحو ولكن على غير جدوى . لأن النفور قد استحكم حتى أو شك أن يمنع الألفة النفسية ولو اتفقت الآراء والأغراض . فكيف بها وهى على أبعد خلاف ؟

وساعدت الحوادث سعداً فازداد مخالفوه أحجاماً وحذراً من الظهور وازدادوا بغضاً ونقمة مع شعورهم بتعاظم نفوذه وخوفهم من الهجوم عليه .

فقد استقال ملنر وقام فى مكانه مستر شرسل المعروف بالغلو فى مطامع الاستعمار ، ولم تمض عليه أيام فى وزارة المستعمرات حتى خطب فى مأدبة لتوديع حاكم الهند فأدخل مصر « فى دائرة الامبراطورية المرنة » . . . وأثار بذلك ثائرة المصريين فرأى « المعتـــدلون » أنهم مطالبون قبل الآخرين بانكار هذه السياسة التى يظن فى مصر أن الحكومة الانجليزية تعتمد عليهم فى تنفيذها وترويض الشعب المصرى لقبولها . إذلم يكن معقولا أنهـا تعتمد على « المتطرفين » الذين لم يقبلوا ملنر وهو أهون من شرشل كل على حال . فكتب حسين رشدى وعدلى يكن وبضعة من رؤساء الدين والوزراء احتجاجا على كلام شرشل أعلنوا فيه أنهم « يرون من الواجب أن يؤكدوا أن الحل الصحيح للمسئلة المصرية لا يكون إلا باتفاق ترضاه الأمة المصرية ، أساسه محالفة لاتدع محلا للشك فى استقلال مصر »

وقد لاح من استقالة ملنر وحـــدها أنها دليل على استعظام الانجليز ما « منحه » المصريين من شروط فى مشروعه المرفوض من الجانبين . فاذا كانت الوزارة البريطانية لا ترضى بمشروع ملنر فكيف ترضى بمـا هو فوقه ؟ وإذا كانت هذه تصريحات خليفته فكيف يرجى منه انصاف أو سماحة فى التفاهم على مواضع النزاع ؟ وماذا بقى للمعتدلين المصريين غير الحبوط ؟ وماذا بقى للأمة غير الحذر من عواقب هذا الاعتدال ؟ وزاد الطين بلة أن اللورد ملنر كان قد تحدث فى رابع فبراير حديثا جهر فيه باعتماده على المعتدلين وقال انه « لا يظن أن قوى الفئة المتطرفة تتغلب على نفوذ المعتدلين الذين هم الكثرة بين العناصر المعـــدودة فى مصر ، وهو مقتنع بأن المعتدلين يدركون ما للعلاقات الجديدة المقترحة بين بريطانيا العظمى ومصر من القيمة والشأن من وجهة الوطنية المصرية »

وليس من طبيعة المعتدلين ــ بحكم كونهم معتدلين ــ أن يقتحموا مثل هذه العقبات أو يستهينوا بمثل هذه العوارض . فوجب تذليل الصعاب فى طريقهم

قبل أن يجترئوا على خطوة أخرى فى سبيل المفاوضات الرسمية ، وقد أراد اللورد اللنبى أن يذلل الصعاب أمامهم ويقدم لهم المعونة اللازمة بتصريح يعد فيه باسم حكومته أنها تستبدل علاقة أخرى بعلاقة الحماية . فأبلغ « صاحب العظمة » السلطان قرار حكومته الذى جاء فيه أنها « تستنتج أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالته لم تصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول — إذا أمكن — إلى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى »

وهذا قرار قد خلا من كل وعد قاطع ترتبط به الحكومة البريطانية ، وقيد الوعد المبهم الذى فيه بالامكان وبانتظار التوفيق بين العلاقة الجديدة - التى لا يعرف أحد ماهى - وبين مصالح بريطانيا العظمى ومصالح الدول الأجنبية كما تراها السياسة البريطانية ، ولكنه مع هذا قد سهل مهمة الوزارة المنتظرة وقابله الوفد فى باريس بالتزام الحيدة ومراقبة الأحوال ريثما يتم التمهيد الضرورى للمفاوضات الرسمية ، وأرسل سعد فى طلب الأعضاء المقيمين بمصر لموافاته فى باريس ، فاجتمعوا واتفقوا على السفر بعد أسبوع

وانهم لفى انتظار الحوادث اذا بالوزارة النسيمية التى كانت يومئذ فى الحكم تستقيل واذا بعدلى باشا يدعى إلى تأليف الوزارة . فعدل الأعضاء عن السفر ونمت إلى سعد أنباء من القاهرة عدلت به هو أيضا عن البقاء فى باريس ، فاعتزم الاياب الى مصر على عجل ، وقال لمندوب شركة روتر إنه يعود للمباحثة فى التعاون مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية على أثر التصريحات البريطانية والمصرية الحديثة ، وانه عازم على الوصول بالبرنامج الوطنى الى نتيجة مقرونة بالنجاح . وكذلك التحفظات التى طلبها المصريون فى مشروع الاتفاق بين الوفد واللجنة الملنرية »

الوزارة العدلية

فى ظاهر الأمر كانت الوزارة العدلية هى الوزارة المرقوبة دون غيرها لاجراء المفاوضات الرسمية أو حل القضية المصرية . ولكن السياسة فى مصر لا تستقر على شىء محقق إلى زمن طويل . فنى الوقت الذى كان فيه المطلعون على الشئون الوزارية يترقبون وزارة عدلى بعد استقالة الوزارة النسيمية كانت البواطن وشيكة أن تكذب الظواهر بين آونة وأخرى ، وكان الانجليز كعادتهم يتركون الباب مفتوحاً لتجربة أخرى من تجاربهم الكثيرة التى لا يسأمونها ، وكانوا يترددون فى اختيار عدلى دون غيره . وبخاصة لأن الأعضاء الوفديين لم يجهروا بانشقاقهم على سعد كما كان الأمل فى مساعيه .

قال اللورد جورج لويد فى أوائل الجزء الثانى من كتابه مصر منذ عهد كرومر : « أصبح عدلى باشا فى هذه الآونة وهو محور كل تركيبة ملائمة ، وألقى عليه البريطان رجاءهم على وجه الخصوص ، فقد كان الزعيم المعتدل الوحيد الذى كان على صلة حميمة برؤساء الزغلوليين وكان له النفوذ الأعم بين الطوائف المختلفة من غير الزغلوليين . وهناك رئيس الوزارة لا بد أن يعطى منزلته وتصان له كرامته ، وهناك محمد سعيد باشا وأصدقاؤه الأقوياء من أمراء البيت المالك ، وهناك رشدى باشا وثروت باشا ومظلوم باشا الذين لا ينبغى اغفالهم والتهاون بأمرهم ، وهناك بعد ذلك كله جماعة المستقبل النيابية التى لا بد من ضمان موافقتها على نحو من الأنحاء . أما زغلول فالشائع أنه لا يقبل الخدمة وأن زملاءه لن يغادروه كائنا ما كان الاشتراك بينهم وبين عدلى باشا فى الفكرة . . . . . وقد تنحى مظلوم باشا الذى أراده السلطان رئيساً لوفد المفاوضة فوجب من ثم أن ترسم خطة جديدة . وكانت النتيجة قيام الوزارة العدلية »

ثم قال : « أن عدلى باشا لم يكن يقبل العمل برآسة توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة يومذاك ، ولم يكن السلطان يرضى أن يتبوأ عدلى مكانة كبرى . ومن مشيريه فى ذلك محمد سعيد باشا الذى كان مفهوما أنه يعارض سياسة المعاهدة برمتها ولا ينى يدس الدسائس لاحباطها . ولم يسع المندوب السامى فى نهاية الأمر إلا ان يتدخل لوقف هذه الدسائس العقيمة ، فقامت الوزارة العدلية والسلطان لا يودها ولكنها على كل حال خير ما يتسنى الوصول اليه لهذه الغاية »

* * *

وهكذا قامت الوزارة العدلية والجمهور لا يعلم شيئا عن دخائل الأحوال التى أحاطت بقيامها من ناحية الوفد أو من ناحية الانجليز أو من ناحية السلطان . فاستقبلتها الأمة بشىء من الترحيب لم تستقبل به وزارة قبلها بعد الحرب العظمى ، وكان معظم المحتفلين بها أنصار الحكومات وطلاب المصالح عندها ممن كانوا يتحاشون تأييد الوزارات المكروهة مخافة سوء السمعة . فلما وجدوا وزارة لا حرج من تأييدها تهافتوا عليها وشجعهم ما رأوه من حفاوة أصـدقائها الوفديين ووقوف زملائهم الآخرين منها موقفاً لا عداء فيه ولا مهاجمة ، وتوالت عليها وفود المهنئين ورسائل التهنئة من مجالس المديريات والمجالس المحلية وسائر الهيئات التمثيلية . أما الجمهور فكان معظم ترحيبه بها فى الحقيقة ترحيباً بزوال الوزارة النسيمية التى اشتد بغضه إياها لما أصابه فى عهدها من جور السلطة العسكرية ومغاشم الأحكام الاستثنائية ، وكان قريب عهد بصدور الأحكام الصارمة فى قضية عبد الرحمن فهمى بك وأصحابه وهو كاتم السر فى لجنة الوفد المركزية ، والجمهور يعتقد أن توفيق نسيم باشا كان ينطوى له على ضغن خاص لأسباب سياسية وغير سياسية ، ومما كان يذكره الجمهور لنسيم باشا أنه كان أحد رجلين اثنين فى محكمة استئناف رفضا التوقيع على توكيلات الوفد الأولى ، وأضاف إلى

رفضه أنه حمد الله على برئه من حمى الوطنية ! فلما انتهت وزارته شعر الجمهور بالفرج وتفاءل بقرب انتهاء القضايا والمصادرات والتهم السياسية ومظالم السعاية والجاسوسية . وتهيأت الفرصة من جهات شتى للوزارة العدلية فنشأت فى جورائق وطمعت فى مساعفة الآمال

وعدلى يكن رجل مشهور النزاهة موفور الكرامة يقصد الخير ويؤمن فيما ارتضى لمصر من مصير بأن ليس فى الامكان خير مما كان . ولكنه إذا أصبحت المسألة مسألة جماهير وطبقة حاكمة فهو ولا ريب فى جانب الطبقة الحاكمة بسليقته وموروثاته ونشأته الهادئة ونفوره من الحركات الشعبية ولاسيما إذا كانت من شعب لايمتزج به امتزاج الدم والسلالة . ولعل فاصل الطبقة أوسع من فاصل الجنس والسلالة فى هذه المسألة . فلو كان عدلى باشا فى البلاد التركية — لا فى مصر — لما اطمأنت نفسه إلى حركات الجماهير هناك ولا نسى الفارق بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة ولو امتلأت جوانحه بالنخوة الوطنية والنعرة الجنسية ، وهو عدا ذلك قليل الطموح قليل الجلد على الكفاح ، فلا جرم يقنع بأيسر الأمور ولا يشعر مع ذلك بأن ماقنع به شىء يسير بالقياس إلى جماهير المصريين

وفى وسعنا أن نعرف من خطابه إلى السلطان القصد الذى يرمى اليه بتأليف الوزارة بعد الخلاف بين أصحابه وأصحاب سعد من الأعضاء الوفديين . فهو يقول فى ذلك الخطاب بتاريخ السابع عشر من شهر مارس أن الوزارة « ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لايجعل محلا للشك فى استقلال مصر . وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض . ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس

الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة . فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة . وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق

« وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية . وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحاً »

« وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع إلى النظام العادى وبأنها ستتمكن — بفضل نفوذ عظمتكم — من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل . وإنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة »

هذا هو البرنامج السياسى الذى أثبته عدلى باشا فى خطابه إلى السلطان . وفى وسعنا كما قلنا أن نعرف وسيلته إلى تحقيق هذا البرنامج مع الاستعانة بالوفد لأنها لا تحتمل أكثر من وجه واحد : يدعو الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضة ، وتصل الدعوة إلى الوفد والكثرة فيه من أنصار الوزارة العدلية وطلاب « إنهاء الحالة » بكل حيلة ، ويجرى البحث بين أعضاء الوفد فى اختيار من يمثلهم فى المفاوضات الرسمية فيقع الاختيار على اثنين أو ثلاثة من أنصار الوزارة وموافقيها فى الخطة والغاية ، وهم قلة فى الوفد الوزارى الذى يتولى المفاوضة الرسمية لايقدمون ولا يؤخرون ، ولكنهم لو كانوا كثرة لما عاقوا الوزارة عن خطتها وغايتها لأنهم جميعاً على تفاهم فى السياسة منذ تمت المفاوضات الملنرية . ويسافر الوفد الوزارى لامضاء المعاهدة

كائنة ما كانت والتبعة فيها من نصيب زغلول والحل فيها من شأن عدلى وهو المستفيد من اشتراك الوفد — الذى يرأسه سعد زغلول باشا — فى التبعة والمفاوضة والامضاء

يجرى هذا وسعد فى باريس ، والجو فى مصر خال للوزارة تهيؤه لقبول ماتأتى به من العاصمة الانجليزية ، والاقبال على الانتخابات والترشيحات يتيح لها كسب الأعوان والأتباع والمرشحين والناخبين ، ويساعدها على نجاح هذا التدبير كله أنها تعمل ولا منازع لها فى الظاهر ولامحاربة بينها وبين الوفد تبيح له أن يأخذ لنفسه العدة وأن يتقى هذه الغارة الخفية ، فلا يشعر سعد إلا وهو والأمة معه فى قبضة الوزارة العدلية تملى عليه ماتشاء ، فيستوى منه الاذعان والاباء

إن سكن سعد إلى هذا التدبير فذاك ، وإن تبرم به فالكثرة من أنصاره يخذلونه ، وجاه هؤلاء الأنصار فى البلاد وجاه الوزارة يتعاونان على إخضاعه وفض الأشياع والمعجبين من حوله . ويكمل الأمر كله يوم يعود الوفد الرسمى بالغاء الحماية فى يد وبالمعاهدة فى اليد الأخرى ، ولا معارض هناك ولا من يحفل بالمعارضة بين سواد المصريين ونخبة الساسة المتألبين .

وتكاد تبدو هذه النية من خلال ذلك الخطاب الذى وعدت فيه الوزارة بدعوة الوفد إلى المعاونة . ففيه تقول الوزارة عن الانتخابات الدستورية : « وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا » .. فما الحاجة إلى وعد الوزارة باجتناب الضغط فى الانتخابات إذا كانت تضمر فى نيتها بقاء الصداقة بينها وبين الوفد وجمهرة الأمة ؟

ماحاجة الوزارة إلى ذلك الوعد إذا كانت ستنزل إلى ميدان الانتخابات وهى لا تحسب حساباً لمعارضة تخشاها وتتوقع أن تجيئها فى الجمعية التأسيسية

بكثرة تناوئها ؟ إنما هذا كلام من بيت النية على نزول الميدان لحسابه ، وتوقع المعارضة القوية من غيره ، وإنما تنطق البديهة هنا من وراء اللسان

ترامت الأنباء تترى إلى سعد فى باريس ، وسمع من قبلها بأسماء الوزراء وفيهم من بينهم وبينه جفاء شـــديد ولا أمان لهم فى علاج القضايا الوطنية ، ولم يكن عدلى قد أطلعه على الأسماء ولو من قبيل المجاملة والابلاغ . فعلم سعد أن الحالة تستدعى المراقبة عن كثب ، وأزمع المبادرة بالعود الى البلاد .

العودة

ملك سعد ناصية الموقف من ساعة وصوله الى شاطىء الاسكندرية ، وثبت فى عالم العيان لمن كان فى شك من الأمر إن هذا الرجل أقوى قوة فى سياسة مصر القومية ، وان كل اتفاق بين مصر وانجلترا يتم على الرغم من هذا الرجل أو مع اغفال شأنه وتهوين خطره مستحيل

لقد كان اليوم الرابع من ابريل — يوم وصوله الى الاسكندرية — يوم الجيل بأسره فى العالم بأسره ، ولك أن تقول وأنت آمن من الغلو ان استقبال سعد فى ذلك اليوم وفى اليوم الذى بعده كان أفخم استقبال لرجل من الرجال فى أوائل القرن العشرين . فقد انتظمت مصر موكبا واحداً للحفاوة به من شاطىء البحر، بل من مدخل الميناء ، الى عاصمة الديار المصرية . وارتفعت الزينات وأقواس النصر من سلم الباخرة الى حجرته فى فندق « كلاردج » الذى نزل فيه ، وكان الناظر لا يرى فى كل مكان إلا صورة سعد ولا يسمع إلا الهتاف باسمه وأناشيد المترنمين بذكره . وانقضى أسبوع قبل وصوله والوفود تتزاحم على الاسكندرية من أقصى القطر الى أقصاه ، حتى تعذر المبيت فى الفنادق ولجأ الناس الى البيوت يسألون أصحابها أن يؤوهم الى مكان يسكنون اليه ريثما يحين اليوم الموعود . ولم تبق شرفة فى الطريق إلا غالى المستأجرون بثمن الوقفة فيها بضع ساعات حتى نيفت أجرة الشرفة على أجرة البيت ، وضاقت الطرقات عن مسير المركبات وأوشكت أن تضيق عن مسير الأقدام من مجاز الى مجاز ، ولما استقل القطار من الاسكندرية الى القاهرة تلاحقت الجموع على طول الطريق تأبى إلا أن تستوقفه مرات فى غير مواضع الوقوف ، ومنهم من كانوا يترامون على القضبان فى بعض القرى الصغيرة ليغتنموا لحظة

من الوقت يقف فيها القطار ويطل فيها الزعيم على المستقبلين . وخرج كل مستطيع الخروج فى مدينة القاهرة الى الطريق مابين باب الحديد إلى بيت الأمة يترقبون من الصباح ساعة قدوم الرئيس فى نحو الخامسة من المساء . فلما لاح لهم فى سيارته نسوا أنفسهم أفراداً وذكروا أنفسهم قوماً واحداً لا اختلاف فيه بين صوت وصوت ولا بين دعاء ودعاء ، وبلغ من نسيان النفس وغلبة الوجدان على الارادة أن أناسا كانوا يتسلقون الأشجار والأسوار أرسلوا أيديهم ليصفقوا وهم لايدرون أنهم معتصمون بتلك الأيدى من خطر الوقوع . . . ولا خطر فى الحقيقة من الوقوع ، حيث لا أرض فى طول الطريق الا وقد غشاها ألوف الواقفين .

وتمشت السيارة الهوينا وهى تكاد تزحف من بطء المشية بين الصفوف ، وسعد واقف عليها بقامته المديدة وطلعته المهيبة ومحضره المأنوس يحيى المحيين بكلتا يديه وتسترسل الدموع من عينيه . وتلك طبيعة فيه إذا جاشت نفسه بالشعور واهتزت أريحيته بهزة الجمهور

ولا نطيل فى سرد أسماء المستقبلين ووصف معالم الاستقبال فانما أردنا الأثر الطبيعى المفاجىء الذى كان لاستقبال سعد فى ضمير الأمة بما له دلالة قومية . ولم نرد المراسم والأشكال التى قد تتكرر فى كل يوم بغير دلالة . ويكفى أن نقول إن مصر لم تتمثل تمثلا فى موكب الاحتفال بعودة زعيمها الراجع اليها ولكنها كانت كلها موكب احتفال واحد لم يتخلف عنه مصرى واحد قادر على حضوره أو المشاركة فيه ، وانقضى يوم الوصول الى الاسكندرية ويوم الوصول الى القاهرة ولم يحدث فى المدينتين الحافلتين بألوف الألوف من أهلهما والوافدين اليهما ولا فى طول الطريق بينهما حادث واحد مما يسجله الموكلون بالأمن فى سائر الأيام . كأنما غاب الأفراد فى غمار « أمة واحدة » فلم يبق بينهم مايكون بين الأفراد من نزاع واعتداء

وعند الساسة المترفعين والحكماء الذين يتحذلقون باحتقار الجماهير ماذا

يكون ذلك كله الا « زفة » كبيرة تتفرق فى ساعات كما تجمعت فى ساعات ثم لا أثر بعد ذلك لتفرق ولا اجتماع ؟ لكن الخطأ فى هذا التقدير إنما هو خطأ الساسة المترفعين والحكماء المتحذلقين . فليس كل اجتماع للجماهير زفة تستحق التأفف والتحقير ، وان اجتماع ذينك اليومين لعلى وجه التخصيص لم يكن فيه ما يترفع عنه السائس الحقيق بشرف السياسة ولا الحكيم الحقيق بمعنى الحكمة . فلم يخرج الشعب لفرجة ولا كان ذلك الرجل الماثل أمام عينيه موضوع تلك الفرجة ، ولكنها قوة أحسها الشعب فانبعث بها إلى حيث تتلاقى أفواجه وتتزخر أمواجه ، وذلك الرجل هو عنوان تلك القوة أو لسان تلك القوة أومناط الأمل المرجو من تلك القوة ، وإذا وجدت الشعوب نفوسها واهتدت الى سريرتها فانما تجدها وتهتدى اليها فى لحظة من لحظات النشوة الوطنية كتلك اللحظة التى استثارها فيها حب الزعيم والشوق إلى مرآه . فزعامة سعد حقيقة لا طلاء ، وتأييد الشعب لتلك الزعامة حقيقة لا طلاء . وأين يكون الزيف أو البهرج فى ذلك الشعور المتجاوب الذى التقت فيه قوة الشعب وقوة الزعيم ؟ ومتى يكون اجتماع الجماهير معدناً قوياً لا بهرج فيه إن لم يكن ذاك الاجتماع الذى أنشأته الطبيعة من قرارتها وأخلته من كل اصطناع يعيبها ؟ للشعوب لا شك ساعة اشراق تتكشف لها فيها أغوارها وما طرأ عليها من جديد أطوارها ، كاشراق الصوفى فى يقظة الروح وإشراق الطفل فى يقظة الشباب ، وذلك الاجتماع ولا شك كان من خير يقظات الاشراق فى الشعوب

ومن حفاوة الجماهير ماهو عادة تخرج إلى حد البلادة . ولكن الذين شهدوا تلك الحفاوة ما شعروا قط أنهم يشهدون شيئا مرسوما بتدبير أو بارادة الجماهير ، وإنما شعروا أنهم بين يدى مفاجاة لدنية كل من فيها مدفوع إلى مجال لم يألفه قبل ذاك ، ولم يكن حديث الجماهير صباح يوم الاستقبال تعالوا نرى كيت وكيت وهلموا نسمع كيت وكيت مما هو محفوظ وموعود

فى حفاوات العرف والعادة والتدبير ، وإنما كانوا يرتجلون كل شيء ويستقبلون فى كل شيء مصادفة الارتجال : ارتجال شعورهم ، وارتجال مسيرهم ، وارتجال وقوفهم وعبورهم ، وارتجال زهوهم وسرورهم ، وارتجال ماهتفوا وماسمعوا وما أبصروا وما انتظروا ، لأنهم لم يحضروا يوماً كذلك اليوم ولم يعلموا إلا أنه سيكون يوماً معدوداً فى الأيام لأنه غريب بين هذه الأيام ، وهذا سر التشوف له والتشوف اليه

ومن المحقق أن تسعين فى كل مائة ممن حضروا ذلك الاستقبال لم يروا سعدا قبل ذلك رأى العين ولم يتعودوا أن يجالسوه فى المنازل أو فى الحفول ولم يعرفوا ملامحه إلا من الصور الشمسية ومعظمها قديم ، لأنه لم يخاطب الجموع يوم كان فى الوزارة ولم يخاطبهم يوم كان فى الجمعية التشريعية ، ولم يكد يشرع فى مخاطبتهم بعد الهدنة حتى حيل بينه وبينهم بالاعتقال العاجل ، وقد مضت ثمانى سنوات على رؤية من رأوه فى إبان الانتخاب للجمعية التشريعية وهم غير كثيرين . فالذين أقبلوا للحفاوة به يوم عودته إليهم أقبلوا كالذين يتشوفون إلى ذات من ذوات الغيب تتجلى لهم فجأة فى عالم الشهادة . وقد لبثوا يأملون فى الحرية ويمزجون أملهم بحب سعد زغلول ، ويتوقون إلى النجاح ويمزجون توقانهم بحب سعد زغلول ، ويغضبون لحرماتهم ويمزجون غضبهم بحب سعد زغلول ، ويفرحون بالنصر ويمزجون فرحهم بحب سعد زغلول ، ويحزنون على شهدائهم ويمزجون حزنهم بحب سعد زغلول ، وها هو ذا سعد زغلول حاضر بينهم لمن يراه ويسمعه فهم إذن يبصرون كل ما خامر نفوسهم من خوالج الحياة القومية ماثلا للعيان ، أو هم اذن يستعيدون ما أحسوه جميعا ويعيرونه صورة حية كصورة المعانى التى لا تزال فى حاجة إلى عنوان شاخص ، وإذا العنوان الشاخص بطل من الأبطال مل، النفس والبصر ، لا رمز صامت ولا تمثال

وليس الشعب على خطأ فيما أولى سعدا من حفاوة واعجاب بميزان الفكر والتقدير ودع عنك ميزان الوجدان والشعور ، فانه قد أوفى بشرط

الزعامة وأدى أمانة القيادة . وأين هى الأمة المغلوبة التى لا تشرفها زعامة كزعامة سعد فى سماته أو فى مناقبه أو فى أعماله ؟ وماذا تأمل الأمة المغلوبة من قائدها أكثر من أن ينال لها اعتراف الخصم بوجودها واعترافه بحقها ؟ ؟ وهذه الحماية التى كان المعتدلون يحسبونها قضاء مبرما لا كلام فيه ولا رجاء فى الغائه أو الوعد بالغائه ألم تصدق فيها عزيمة سعد وتكذب فيها روية «الاعتدال» ومرونة المعتدلين ؟ فاذا كان هنالك استقلال لم يتحقق بعد هذا الوعد فالرجاء فيه معقود بعزيمة سعد والخوف عليه محذور من أولئك المعتدلين

وبينما كان الشعب يستقبل زعيمه ذلك الاستقبال كان للمقابلات الرسمية دورها الذى لا بد أن يجرى فى مجراه . فقد كان أول من استقبل سعداً فى ميناء الاسكندرية صاحبه القديم محمد سعيد الذى ذهب يجدد المودة له لأن مزاحمته الحاضرة لعدلى ورشدى وثروت أشد من جفائه السالف للزميل القديم ، وكان أول سؤال القاه عليه : ماذا أنت صانع بزيارة السلطان ؟ فذكر له سعد دسائس المغرضين الذين نقلوا إلى القصر السلطانى أنه يطمع فى رآسة الجمهورية ويتحدث بما زعموه فى هذا الصدد من حديث مكذوب . ثم قال إنه سيذهب لزيارة القصر وتقييد اسمه فى سجل التشريفات ، ولكنه يرجو أن يسبق ذلك دليل من السلطان على الرضى والاعراض عن دسائس المغرضين ، وان زيارته لتقديم واجب الولاء لا تقابل بالعزوف والاهمال . فأسرع سعيد باشا إلى التليفون يخاطب ديوان التشريفات ويرجو أن يذهب من لدنه من يلقى سعدا عند وصوله إلى محطة العاصمة ، ولم ينكشف للناس مما حدث بعد ذلك الا أن سعدا لم يذهب إلى ديوان التشريفات

أما دار الحماية فلم يزرها كما جرى العرف بين الوزراء والساسة المصريين فى ذلك الحين ، لأنه لم يشأ أن يعترف بالحماية وهو ناهض لالغاء الحماية ، وأما الوزراء فقد قابله منهم عدلى يكن باشا ورشـــدى باشا على المحطة مقابلة الأصدقاء ، ولكنها كانت كمصافحة الانداد قبل بداية الصراع

الخلاف على المفاوضة

استهل سعد جهوده فى مصر ببلاغ شكر فيه الأمة على ثقتها وحفاوتها وأقسم فيه أن لا يدخر شيئا من وسعه لتحقيق هذه الثقة الغالية وأن لا يتحول لحظة واحدة عن الغرض الذى وضعه نصب عينه . ثم قال : « إننا لم نعد إلا لنقوى بعزائم مواطنينا الكرام عزائمنا ونشد ازرنا باتحادهم المتين ، ونتمتع برآهم بعد طول هذه الغيبة ، ونتأكد من أن الاشتراك فى المفاوضات الرسمية الذى دعتنا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادى التى وضعتها الأمة وعاهدناها على احترامها ، ومع الخطة التى رسمتها وتعهدنا بمتابعتها ، ولا شىء أحب إلى قلوبنا من أن نخدم بلادنا بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لأن تسترشد بارادة الأمة ، وعاملة على تحقيق غايتها السياسية »

وهو كلام فيه مافيه من وعد وحذر وتأهب للحوادث .

ولم يلبث أياما فى القاهرة حتى ثبت له أن الوزارة تريد أن تستعين به ولا تريد أن تعينه ، وان غاية ماعندها من الرغبة فى معاونته أن تنال منه كل ما لديه من التأييد وتلقى عليه كل ما اضطلع به من التبعة ، دون أن تكون له فى المفاوضة الرسمية مشاركة راجحة .

وفى ابان الولائم التى كانت تقيمها طوائف الأمة طائفة بعد طائفة تأييدا له واعلاناً للثقة برأيه وعمله كان البحث يجرى بينه وبين الوزارة بغير انقطاع فى شروط المفاوضة وتأليف الوفد الرسمى الذى يتولاها . ولما ان كثر اللغط فى هذه الشروط وتضاربت فيها أقاويل الوزاريين والسعديين صرح سعد فى حديث له مع أحد الصحفيين بأن الوزارة والوفد لم يتفقا بعد على شرط العمل المشترك بينهما ، وفصل هذه الشروط التى ينبغى النص عليها فى المرسوم السلطانى وهى :

أولا — الوصول إلى إلغاء الحماية الغاء تاماً صريحاً أى الغاء الحماية

التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها .

« ثانياً — الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دولياً عاماً سواءاً كان فى الداخل أم فى الخارج مع مراعاة ارادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عند ما عرض عليها قبل الدخول فى المفاوضات .

« ثالثاً — الغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات .

« رابعاً — أن تكون « غالبية » المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون رآسة المفاوضة من الوفد .

ثم أضاف إلى ذلك : أما أن الوزارة قبلت هـــذه الشروط ما عدا الشرط الأخير منها فهو قول فى غير محله .

وكان قد شاع على لسان الوزاريين أن الوزارة تأبى السماح بالشرط الأخير لأن التقاليد المصطلح عليها فى المفاوضات الدولية تقضى بأن يتولى رئيس الحكومة رآسة المفاوضات . وهو قول تناقضه الحقيقة كما هو معلوم ... فقال سعد فى بيان وجهة نظره فى هذه المسألة : « ان الوفد يرى أهمية كبرى لرآسة المفوضين . لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها ويجب حتما أن تكون بيده ادارتها حتى يتصرف فيها بابداء كل ما يراه صالحاً ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ، ولا يمكن أن يتمكن من ذلك إذا كانت الرآسة بيد غيره . أما القول بأن هذا ليس منطبقاً على التقاليد المرعية فأى تقاليد يريدون ؟ أن لكل بلد تقاليده الخاصة به ، ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذى نحن بصدده حتى يكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع اليها ويقال بالتمسك بها »

إلى أن قال : « ان حادثتنا نادرة فى بابها ، ولصاحب السلطان أن يجرى فيها طبقاً لما تقتضيه المصلحة . وما دامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان

والأمة فما هو المانع الذى يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرآسة لمن كملت ثقة الأمة به ؟ فاذا منحها عظمة السلطان للوفد فمن ذا الذى يتضرر من ذلك وينتقده ؟ أهم الانجليز وليس لهم فى ذلك شأن كما صرحوا ؟ أم هى الأمة المصرية وهى تود بل تحتم أن تكون الرآسة فى الوفد لنائبها ومحل ثقتها ؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق فى الشكوى ؟ »

وقال : « انى لم أسع ولن أسعى فى أن أكون مفاوضاً ولكن الحكومة رأت ضرورة اشتراك الوفد فى المفاوضات فرأى أنه لا يمكنه قبول الاشتراك بدون تلك الشروط »

وختم حديثه قائلا : « أما مسلك الوفد بازاء الوزارة إذا انفردت بتولى المفاوضات ـ أى إذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد وبعبارة أخرى بغير مرسوم سلطانى تتعين فيه مهمتها تعييناً دقيقاً كما بينت ذلك فيما تقدم ـ فان الوفد لا يؤيدها . بل لا يمكنه تأييدها أيضاً إذا عين المفاوضة من لا يكون حائزاً لثقة الأمة حيازة تامة »

أما الوزارة فقد قالت عن الغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية إنها صرحت فى برنامجها «أن ذلك من أعز أمانيها . وهى قد مضت فى تحقيق هذه الأمنية ومهدت السبيل للرجوع إلى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام .

وقالت عن رآسة المفاوضات : « إن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده »

وكلام الوزارة فى هذا الصدد قد يصح إذا كان واجباً محتوماً أن يشترك رئيس الحكومة فى وفد المفاوضة ؛ ولكن الوزارة كان فيها نائب رئيس هو حسين رشدى باشا وكان من الجائز أن يشترك هو فى الوفد دون رئيسها . وكان من الجائز أيضا أن ينوب سعد عن الحكومة المصرية فى هذه المهمة . إلا إذا كانت الحكومة تراه صالحاً للتأييد واحتمال التبعة ولا تراه صالحاً للاعتماد عليه فى المفاوضة !

وكيفما كان الأمر فى رأى المنصفين أن سعداً لم يعد حقه فى رفض ماعرضته عليه الوزارة ، لأنها كانت تريد وفداً رسميا تكون لها رآسته وكثرة أعضائه ولا يكون فيه من الوفد المصرى إلا قلة معروفة من شيعتها الذين يمالئونها ويقصدون قصدها . وماذا يملك سعد من الرأى بهذه المشاركة ؟ وماذا يضيره أو يضير الأمة إذا هو رفضها ؟ وأى تبعة أعظم من تبعته فى قبول هذه المفاوضات ؟ وأى حق أقل من حقه فى توجيهها والاشراف عليها ؟

قد يقال إنه كان عليه أن يقبل المفاوضة ثم يعتزل الوفد الرسمى إذا رضى بمعاهدة لا يرتضيها . ولكن ماذا يفيد القضية من ذلك إلا تأجيل الخلاف شهراً أو شهرين بعد بذل التأييد للوزارة فى غير حيطة ولا دراية ؟ وإذا بقى سعد مؤيداً الوزارة إلى أن تعرض المعاهدة على الهيئة النيابية المنظورة أفلا نرجع إذن إلى الرفض والخلاف وكل ماجناه سعد من الانتظار أن يضعف قدرته على الرفض والخلاف ؟

الحقيقة أن الانجليز لم ينصروا عدلى يكن ولم يحتموا قيام وزارته إلا لأنهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد زغلول . وليس من واجب سعد أن يذلل الطريق لهذا المقصد المريب .

أما ان كان الانجليز يسمحون لعدلى بما لا يسمحون به لسعد فهم لا يفعلون ذلك إلا ليلقوا على الأمة المصرية درسا تتعظ بعقباه ، وهو أنها اعتمدت على رجل من رجالها فى مناوأة الانجليز ولن يفوز رجل يناوىء الانجليز من أجل حقوق المصريين . .

ومتى ذكرنا أن سعداً لم يشاكس الانجليز فى المطالبة ولم يقصر فى مجاملتهم عند عرض المطالب المصرية بعد يوم الهدنة وأثناء المفاوضة الملنرية فقد علمنا أن الذنب الذى يحسبه الانجليز على الزعماء الوطنيين هو طلب الحق بأية وسيلة ، وأن الدرس الذى يملونه عليهم هو وجوب التسليم والمجاراة

والتماس الحظوة والزلفى ، وهو درس لايجمل أن يعمل به سعد ولا يجمل أن يعمل به المصريون .

وندع الوجهة العامة وننظر إلى الوجهة الشخصية الخاصة ، فنرى ثمة غضاضة لاتعدلها على النفس غضاضة وإن كانت من نفوس الأنبياء والقديسين فلو أن سعداً خضع لما ساموه وتنحى يوم نحوه لصدق عليه قول الترك : إن « الفلاح » لايصلح إلا للخدمة والتسخير ! وإنما للسادة « الترك » بعد ذلك شرف الظفر واجتناء الثمار وهم قاعدون وادعون . فلعدلى ورشدى أن يخدما الحماية ولهما أيضا أن يجنيا ثمار الاستقلال حين يتصدى لغرسها فلاح من الفلاحين !!! .. إن الفطرة الانسانية كلها لتثور فى وجه هذه المهانة التى لا يدين لها طالب حرية ، وهو عندما يثور عليها لا يكون ثائراً لكرامته بمقدار ما يكون ثائراً لكرامة وطنه وكرامة العدل بين بنى الانسان .

ومع هذا هل كان سعد زغلول ينازع عدلى يكن فى الوزارة ؟ الانجليز أنفسهم يقولون إنه لم يكن يطلب الوزارة أو لم يكن « يقبل الخدمة » . . . انما كان يطلب رآسة المفاوضات لأنه كان يطالب ضمان التبعة التى تصدى لها واضطلع بامانة الوكالة من أجلها . ولا نكران لهذا الحق ولا ملام عليه .

ولم ينحصر الخلاف على الرآسة وحدها بل تعداها الى الاحكام العرفية والرقابة الصحفية ، فان هذه الأحكام قد بقيت فى مصر ولامعنى لبقائها الا اكراه المعارضين على قبول مالا يقبلونه أو اكراههم على السكوت وإضعافهم عن المقاومة ، وفيما حدث قبل المفاوضات العدلية وفى أثنائها وبعد اخفاقها دليل على المقصود ببقاء هذه الأحكام

وأدهى من ذلك أن الوزارة لم تكن خالصة النية فيما وعدت من سعيها فى الغاء الرقابة الصحفية . فاللورد جورج لويد يقول فى الجزء الثانى من كتابه بعد ايمائه الى مفاتحة عدلى للمندوب البريطانى بصدد الاحكام العرفية : « أليس ثمة شىء يتيسر عمله لموافقة بعض مطالب زغلول عن الأحكام العرفية ؟ كلا

لسوء الحظ · فان قانون التضمينات ضروري ولا يجدى قانون كهذا مالم تنته المفاوضات ويتقرر الدستور الجديد . ألا يستطاع الغاء الرقابة على الصحافة ؟ ؟ نعم يستطاع اذا كان عدلى يستغنى عنه وهو لا يستغنى ! »

فبقاء الرقابة على الصحافة المصرية كان اذن بموافقة من الوزارة العدلية ، وسلوك هذه الوزارة والوزارة الثروتية من بعدها فى اغلاق الصحف والحجر عليها كان سلوك الراغب فى دوام هذا السلاح المفرط فى شحذه واستخدامه ، وسيرى القارىء أن الوزارة قد استفادت على الأقل من بقاء الأحكام العسكرية وامعانها فى التنكيل والتشهير ، ونقول على الأقل لأن كثيرا من الناس ـ والحوادث تؤيدهم ـ يقولون إن بعض الوزاريين قد هيأوا لتلك الأحكام حجة البقاء بما جرى من مذابح الأسكندرية التى حدثت قبل سفر الوفد الرسمى الى العاصمة الانجليزية

القطيعة بين سعد والوزارة

وقع الخلاف المتوقع . وتمت القطيعة بين سعد والوزارة على أثر مقابلة عاصفة بين رشدى وسعد اشتد فيها رشدى كدأبه فى الغضب وجابه سعداً مجابهة غليظة ثم تركه وهو يقول : « هـذا آخر ما عندنا . فاصنع ما أنت صانع ! »

وذهب سعد ليخطب فى حفل أقيم لتكريمه فى ضاحية شبرا فجهر بحقيقة هذا الموقف بينه وبين الوزارة ونادى هناك بكلمته المشهورة : إن المفاوضة على يد وفد تعينه الوزارة وحدها فى بلد خاضع للحماية والأحكام العرفية معناها أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » . وقال فى هذا المعنى : إذا طلبنا الرآسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حراً مرتكزاً على قوة لا تهاب شيئاً فى المطالبة بحقوقها وهى قوة الأمة . لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه ... أى بين الحكومة الانكليزية والحكومة الانكليزية أيضا . وليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن لكم ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانكليزية . فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ : من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ! فقلت إذن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس »

وقد اختلف أعضاء الوفد المصرى على مسألة الرآسة ، فمنهم من أيد سعدا ومنهم من استقال ومنهم من أعلن الثقة بالوزارة العدلية . فأعلن سعد أنه سيمضى ومن معه فى طريقه . وعيب عليه ذلك لأنه ـ كما قيل يومئذ ـ مخالف للروح الدستورى الذى يقضى بتغليب رأى الكثرة ، ولكن دستور الوفد

الواقع هو نصوص الوكالة التى لايجوز الخروج عليها ، والروح الدستورى — بعد — لا يمنع القلة فى لجنة من اللجان أو هيئة من الهيئات أن تعمل وحدها على حسب رأيها إذا انفصلت عن الكثرة أو انفصلت الكثرة عنها ، ولو كان الوفد مجلساً نيابيا وأجمع على رأى من الآراء لجاز حله لاستفتاء الأمة والاتيان بمجلس نيابى فى مكانه ، وفتوى الأمة يومئذ هى تغليب رأى سعد وتجديد الوكالة له على مبادىء التوكيل التى لم يخرج عنها ، وكانت هذه الفتوى أظهر من أن تحتاج إلى اظهار ، أو كانت على الأقل تسمح له بالعمل وحده والاعتماد فى العمل على من يشايعه ويطمئن اليه

وقد تطوع كثيرون للوساطة بين الوزارة وسعد من جهة وبين سعد وأعضاء الوفد المنشقين من جهة أخرى فلم تسفر الوساطة عن فائدة ، وكان معظم هذه الوساطات فى دخيلتها من قبيل النكاية والزام الحجة ، يقوم بها اناس يبدون الرغبة فى الصلح والوئام ويبطنون كراهة هذا الفريق أو ذاك

ومثال ذلك اقتراح الصلح الذى اقترحه بعض رجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية ، وفحواه أن ينتظر سعد وعدلى حتى يصدر المرسوم السلطانى بتعيين رئيس المفاوضين فمن صدر باسمه المرسوم فهو الرئيس ولا اعتراض عليه . . وهذا كلام يراد به الاحراج والزام الحجة ولا يراد به فض الاشكال وعلاج الخلاف ، وأصحابه لايجهلون كيف كان تعيين عدلى باشا رئيسا للوزارة بغير ارادة السلطان ، وكيف يكون تعيينه رئيسا لوفد المفاوضة على هذا المنوال

وقد كان عدلى باشا بين أن يستقيل أو يعجل باجراء المفاوضة ليخرج من هذا المأزق على حالة من الحالات

فأما الأمل فى نتيجة المفاوضة فضعيف ، لأن الانجليز لا يجهلون أن معاهدة يمضيها عدلى قلما تظفر من الأمة بالامضاء ، ولأن كيرزون الذى كان سيتولى المفاوضة من الجانب الانجليزى معروف باستعظام مشروع ملنر على المصريين والسعى الحثيث لانتقاصه والحد من أطرافه ، ولأن الانجليز

أنفسهم كانوا يستمهلون الوزارة المصرية فى تلك الآونة ويفضلون ارجاء الأمر كله الى فرصة أخرى . ولكن الوزارة رأت أن الخروج من المأزق بغير اجراء المفاوضة أمر عسير . فهى اذا استقالت فتلك هزيمة واعتراف لزغلول بالغلبة ، ولكنها اذا استقالت بعد الفشل فى المفاوضة فقد تجمع فى ذلك بين الخروج من المأزق وادحاض ما ترمى به من التساهل والضعف والتفريط ، لانها رفضت المعاهدة التى رفضها زغلول . وربما كان الانجليز يطلبون تسويغ مركزهم بالصورة الشرعية ولا يشترطون فى المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لها مظاهر التأييد القومى كائنا ما كان حظها من تأييد الأمة فى الحقيقة ، ففى هذه الحالة تستطيع الوزارة أن تسخر أعوانها من حكام الأقاليم فى جمع التوقيعات ممن يريدون ولا يريدون ، ويستطيع أنصارها من أعضاء الوفد المنشقين ووجهاء الريف والحضر الذين ينضوون فى الغالب الى كل وزارة قائمة أن يجمعوا توقيعات الأشياع والخدم والأتباع ، فيقال إن وكالة الوزارة نسخت وكالة سعد ومشايعيه ، ويعتمد الانجليز على ذلك وعلى الانتخابات النيابية التى تجرى بامثال هذه الوسائل ، فيعقدون المعاهدة المنشودة ويعود عدلى ووفده الرسمى من العاصمة الانجليزية وهم لا يخافون حرجا من المعارضين

ولقد بدأت التوقيعات المصطنعة فعلا قبل انتهاء المفاوضة ، فكانت وصمة من أشنع الوصمات فى تاريخ الادارة الحكومية ، لأنها رفعت شأن المزورين المجرمين المستخفين بالقوانين والحقوق من الموظفين وحكام الاقاليم وانزلت العقاب بالامناء المجدين الذين انفوا من تزوير الأوراق والعدوان على الابرياء

وساءت العبرة بعد ذلك فاصبحت النذالة نعمة على الموظف الفاجر أو على صاحب الخلق الوضيع من غير الموظفين ، وأصبحت الأمانة نكبة على الموظف الصادق الأمين أو صاحب الخلق المتين . وراجت سوق الضمائر والمنافع وشاعت المصروفات السرية بين الكتاب والدعاة ، فابتليت مصر ببلية لا يعوضها منها استقلال ولا دستور ، إلا بعد جهد جهيد .

وانفجرت المظاهرات فقمعتها الوزارة بأقصى ما فى طاقتها من القسوة والصرامة . وسالت الدماء فى طنطا بعد صلاة الجمعة فقتل ثلاثة وجرح كثيرون ، وأخذت الضراوة ضابطاً مصرياً من صنائع الانجليز فجعل يعدو بجواده فى طرقات القاهرة ويلاحق المتظاهرين وغير المتظاهرين فى البيوت ، ويطلق رصاصه على الكبير والصغير والجالس فى القهوة والمطل من نافذة المنزل ، ويقود المقبوض عليهم مربوطين الى أذناب الخيل ، ويأمر رجاله بأن يطعنوا بالحراب كل من صادفوه من «التلاميذ» وهم راكضون على غير هدى فى أحياء العاصمة ، كأنما هى نقمة مجنون أو ثورة وحش مسعور ، وقد اصطنعه بعض رؤساء الانجليز واعتدوا جرائمه التى تظاهروا بالسخط عليها والتأفف منها فضيلة له تضمن له دوام الرزق وتحميه من العدل والعقاب ، وظل مكفول المعيشة فى كنفهم حتى فصلته الحكومة الدستورية بعد سنوات ، فأخذوه بعد ذلك الى السودان فى وظيفة من الوظائف العالية التى لا يندم رجل مثله على ذلك الصنيع !

وأخبث ما جرى فى تلك الفترة المشئومة مذابح الاسكندرية التى قتل فيها ثلاثون مصرياً وجرح مائة وثلاثون ، وقتل من الأجانب أربعة عشر وجرح ستة وتسعون

وحدثت هذه المذابح عقب زيارات ومقابلات حامت حولها الشبهات وأومأت اليها الصحف فى ذلك الحين . ولا نحب أن نقول فيها كل ما قيل يومئذ على ألسنة المطلعين وغير المطلعين ، ولكننا نلاحظ أن مظاهرات المصريين واجتماعاتهم لم تلوث قط بسفك الدم ما لم يتعرض لها المدسوسون من الشرطة الظاهرين أو المستورين ، وإن أحداً من شرار الأجانب الذين عاثوا فى هذه المظاهرات لم يحكم عليه فى المحاكم العسكرية الانجليزية التى حكمت على عشرات من المصريين بالموت والسجن وهى باسم السلطات العسكرية تستطيع أن تدين الأجانب كما تدين الوطنيين ، وإن أحدا من المسئولين عن الأمن لم ينزل به العقاب بعد هذه الحوادث كأن اتخاذ الحيطة لمنعها كان من المستحيل أو كأنها لا تدخل فى أعمالهم التى يستحقون عليها المكافأة والعقاب ،

وان الحكوميين فى مصر وانجلترا معاً لم يقصروا فى الاستفادة من هذه المذابح جهد ماوسعهم من فائدة . فاعتذروا بها لتأجيل الغاء الأحكام العسكرية ! واعتذروا بها لبقاء الاحتلال الانجليزى وحماية المصالح الأجنبية ! واعتذروا بها لبقاء الامتيازات والمحاكم المختلطة الى أن تخلفها محاكم أخرى غير المحاكم المصرية ، وليس من المصادفات أن لا تحصل هذه المذابح إلا فى الوقت الذى يستفيد منها فيه من يطمعون فى حقوق البلاد ... كما حدثت مذبحة الاسكندرية المشهورة قبل الاحتلال وكوفىء « رجال الأمن » فى عهدها أجمل المكافآت !

بين هذه الزوابع التى لا تفاؤل فيها ألف عدلى باشا وفده الرسمى للسفر الى العاصمة الانجليزية من حسين رشدى باشا نائب الرئيس فى مجلس الوزراء واسماعيل صدقى باشا وزير المالية ، ومحمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ، ويوسف سليمان باشا الوزير السابق . يعاونهم مستشارون فنيون وكتاب يعينهم مجلس الوزراء . أما الوفد المصرى فلم يشترك أحد منه فى هذا الوفد وقال عدلى باشا فى خطابه الى عظمة السلطان : « . . . الواقع أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه — لا إلى اختلاف معها — بل الى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ماينافى الثقة بعمل الوزارة مادامت هى ترمى الى تحقيق ارادة الأمة »

وسافر الوفد الرسمى تحميه الحراب البريطانية ، لاستخلاص الحقوق المصرية من البريطان . . . . ولم يفت المتهكمين من المصريين أن يشيعوه فى سفره بهذه السخرية وهم مطبوعون على التهكم ، ولكنه تهكم تمازجه مرارة أليمة ومقت شديد .

ولقد كانت الوزارة ترجو أن تفض الأمة من حول سعد فاذا هى كل يوم تفقد الأنصار من حيث يكسب هو الأنصار ، واذا بانصاره كل يوم يزدادون حباً له وإيماناً بحقه ، وإذا بانصارها كل يوم يتخاذلون من ورائها ويحارون فى الدفاع عنها واقناع الناس بصوابها

فشل المفاوضات الرسمية

انصرفت هموم الوزارة كلها بعد سفر الوفد الرسمى الى غرض واحد هو تزييف الثقة بالوزارة ونزع الثقة قهراً من سعد زغلول . وتكفل بهذا الأمر عبدالخالق ثروت باشا وزير الداخلية الذى تركن اليه الوزارة فى أمثال هذه الأعمال ، وهو رجل شعاره « إن كل مفعول جائز » مع التستر بالحجج والظواهر : حذر ولكنه اذا اعتمد على قوة تسنده ذهب فى الصلف الى أقصى حدوده ، وماكر ولكنه صاحب مكر أقرب الى الكيد منه الى اصالة الرأى وسعة الحيلة . وقد تمادى فى تزييف الثقة حتى خرج بها من الجدالى الهزل ومن النفع الى الانتقام . سأل نائب من العمال الانجليز وزير الخارجية البريطانية قائلا : —

« هل يعلم وزير الخارجية أن مليونين وربع مليون من سكان القطر المصرى وثلاثة آلاف ومائة وستة وخمسين من أعضاء الهيئات العامة التى يبلغ عددها ثلاثة آلاف واربعمائة وستين قد وقعوا عرائض التأييد لسعد زغلول باشا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تصر الحكومة على مفاوضة الوفد الذى يرؤسه عدلى باشا ؟ »

فاجابه وكيل الوزارة بأنه لم يتلق معلومات من هذا القبيل ، وانه يعلم أن عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية قد نشر فى الصحف المصرية انه على حين أن سكان القطر المصرى لايزيدون على أربعة عشر مليونا فان عدد الذين قيل انهم وقعوا التاييد لهذا الفريق أو ذاك قد بلغ سبعة عشر مليونا من الذكور ! »

وقد يكون هذا البيان فكاهة مقصودة ولكنه فكاهة لا تبعد كثيراً من

الواقع . فقد كان إرسال الوفود وكتابة العرائض مقياس الكفاءة التى يتطلع بها الموظف الى الترقى وزيادة المرتب ، وكان بعض الموظفين يسابقون بعضهم فى الاكثار من أسماء المؤيدين ، فيكتبون أسماء الأطفال أو الموتى أو الأسماء الملفقة التى ليس لأصحابها وجود . واستمر هذا أشهراً بلا كلل ولا انقطاع . فليس بعجيب أن يربى عدد المؤيدين المزعومين على عدد المصريين أجمعين . . .

ومن هؤلاء المؤيدين من كان يؤيد الوزارة باختياره ورأيه : بعضهم عن اعتقاد فى صواب الوزارة ونفع الخطة التى سارت عليها ، وبعضهم عن رغبة فى جاه الوزارة ومنافعها وطمع فى النيابة حين يأتى دور الانتخاب على الأسلوب الذى تجتمع به أسماء المؤيدين المزعومين ؛ ومتى كان هذا هو أسلوب الانتخاب — كما هو ظاهر — فالنجاح فيه بغير ارضاء الوزارة مطلب عسير

وكان هؤلاء وهؤلاء بين مخلص وطالب منفعة ينتمون إلى طبقة واحدة هى الطبقة التى تشملها العلاقات الحكومية بين وظيفة أو شفاعة أو نيابة أو صداقة شخصية أو آصرة من أواصر القرابة ، وهم أناس لهم خطرهم فى الشئون الحكومية وما يتصل بها من المرافق اليومية . ولكنهم جميعاً قلما يقدمون أو يؤخرون فى توجيه أمة أو خلق زعامة أو اقتحام خطة قومية ، وهم أضعف ما يكونون عن ذلك فى إبان الفورات الاجتماعية التى تعمل فيها هيبة الزعيم القدير أضعاف ما تعمل المصالح المحدودة بين طائفة معدودة ، وهى لا تصمد للتيار الزاخر ولا ترغب فى الصمود على نضال

وقد غالى ثروت باشا بجمع العرائض والتوقيعات لأنه ظن أن الحكومة البريطانية تريد « حجة » تسوغ بها اتفاقها كيفما كان الاتفاق ولا تحسب حساباً لما وراء ذلك من التقلبات ، وانخدع فى هذا الظن بما كان يراه من تشجيع الانجليز المحليين وإملائهم له فى خطاله العقيم . وفاته أن يضع نفسه فى موضع الحكومة البريطانية ليرى أنها تخشى أن تعطى « الوفد الرسمى » قليلا

فتعطى زغلولا الحجة التى يتعاظم بها نفوذه ، وتخشى أن تعطى « الوفد الرسمى » كثيراً فيصبح ما أعطته هو الحد الأدنى الذى يقبـــله المصريون ، ثم تعود المطالبة على أيدى المتطرفين فلا يقنعون إلا بالزيادة ، ولا يقبلون ذلك الحد الأدنى ولو كانوا قابلين

ولكنه اندفع واندفع ولم يترفق أو يتورع ، وانحى على قوة المعارضة فى مصر قبل أن يأخذ شيئا من الانجليز ، وأطمع هؤلاء فى ضرب المصريين بعضهم ببعض ، وأفسد الوظائف والاخلاق فى غير مصلحة مضمونة ولا عاقبة مأمونة ، وهو لو كان وزيراً انجليزياً لما استطاع أن يصنع أكثر مما صنع فى مصلحة السياسة الانجليزية ، فليس هذا الدور الذى تطوع له بالدور الذى يؤديه الوزراء المصريون . وليست الخسارة فى تركه على مصر بل هى خسارة على خصومها بغير مراء

ومن الطبيعى أن يقابل سعد هذه الخطة بما ينقضها ويهتم باظهار الحالة فى مصر على حقيقتها ، لكى لا يدع لأحد عذرا من جهل هـذه الحقيقة أو الاغترار بما يشاع عنها فى انجلترا وفى البلاد الأوروبية ، وليفسد كل مؤامرة سياسية تؤدى الى حل القضية المصرية بالتزييف والتضليل

ومن وسائله إلى ذلك نشر الدعاية فى انجلترا والسعى فى استقدام لجنة من نواب حزب العمال والأحرار الانجليز لزيارة مصر ووصف مايشهدون بين أهلها من حقيقة شعورهم ودخيلة الدعاوى التى تدعيها عليهم صحف الاستعمار أو أصحاب المآرب من أجانب ومصريين . وقد حضرت هذه اللجنة إلى مصر فكان مجرد حضورها وطوافها ببعض الأقاليم كافيا لاستطلاع الحالة من أول وهلة . فان عقيدة المصريين فى زعامة سعد كانت أظهر من أن تحتاج فى إظهارها إلى انتظار طويل

ومن وسائله فى اظهار حالة مصر على حقيقتها أنه قام برحلة نيليـــة من القاهرة إلى أسوان ، فاستباحت فيها الادارة الانجليزية المصرية كل ماعندها من أساليب الأباحية السياسية فى محاربة الخصوم . فكان مدير الامن العام

والمفتش الانجليزى يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة لسعد على المقاومة والاستعداد للمهاجمة . وفى أسيوط أعدت « الادارة » مئات من الخفراء لابسين الملابس الأهلية مزودين بسلاح الحكومة ، وارصدت فى دار على مقربة من مرسى السفينة أناساً من أتباع السراة المنشقين عن الوفد المصرى يتبعونهم للخدمة والعصبية لا للرأى السياسى والعقيدة . ومن هؤلاء الخفراء المتنكرين واحد قتل فى أثناء الملحمة التى اشتبك فيها جمهور الأسيوطيين وهذه الشراذم المسلحة ، ثم تقدم قاتله إلى المحقق معترفاً على نفسه بالقتل طالباً سماع الشهود من الفريقين فأبى المحقق أن يثبت كلامه وجاهد فى طى « المحضر » و « حفظ » الأوراق

وبينما كانت جماهير القرى تلقى بأنفسها فى غمار النيل وتستهدف للضرب والقتل والغرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعداً هتافها ودعاءها كان المديرون والموظفون فى كل مكان يحولون بين سعد والنزول إلى البر مخافة من الجماهير ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين !

ولم لا ؟ ؟ ! فلعل عدواً من هؤلاء الأعداء كان مستعداً فى غمار المجتمعين بأسيوط لاطلاق الرصاص على سعد والنجاة بحياته بين الخفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها ! أو المذهولة من هول الحادث الشنيع . وكان هذا أيسر شىء يخطر على البال بين ذلك الخليط المائج من المستقبلين لولا أن فرقة الجيش المصرى التى كانت معسكرة على الشاطىء حولت مرسى السفينة إلى اتجاه المعسكر فتعذر على المتجمهرين الاقتراب ؛ ولولا أن الألوف التى كانت فى استقبال السفينة كانت أكثر عدداً وأرهب حماسة من أن يطمع المجرم فى الافلات من بينها ناجياً بحياته ، ولولا أن الباعث الذى كان عسياً أن يبعث ذلك المجرم المنتظر على اقتراف جريمته ضعيف لا يعدو الطمع فى ارضاء سيد أو رئيس ، وقد يكون فى قرارة ضميره من السعديين

ولم ير سعد وسيلة لتسجيل هـذه الحوادث أبلغ من رفع الأمر إلى صاحب العظمة السلطان الذى تجب الشكاية اليه فى هذه الحالة دون الوزارة ودار الحماية . فكتب إلى عظمته عريضة يقول فيها وصفا لما حدث فى أسيوط : « .... لهـــذا عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل وأشرها سلباً للطمأنينة وضرراً بالنظام . ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة أن يستأجر بعض الأشرار ويأويهم بأسلحتهم وعصيهم فى أسيوط لاحداث الشغب عند قدومنا . وفعلا أحدثوه بأن هدموا الزينات التى كانت منصوبة ، وضربوا المحتفلين وأغرقوا بعضهم . وأسالوا دم الآخرين ، وتأكدنا أن الاشارة التى أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعوض القبض على المشاغبين السفاكين أمر مراقب الامن العام بمنعى من النزول إلى المدينة ، وكتب الى بذلك . ولم أرد معارضته منعاً للفتنة وضناً بأيام ملككم أن تخضب بالدماء فبارحنا أسيوط إلى جرجا . غير أننا علمنا فى أثناء الطريق من مصادر موثوق بها أن مدير جرجا أخبر مراقب الامن العام بانه سيحدث فى سوهاج عند قدومنا اليها أشد مما حدث فى أسيوط ، وأنه أمر مأمورى المراكز أن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية وأكثر خفرائها فى زى الأهالى وكلف كل عمدة أن يستحضر من ناحيته عدداً من الأنفار بنبابيتهم ، وتنقل فى المراكز أمس وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتى لمدينة سوهاج »

وليس ما جاء فى هذه العريضة إلا تلخيصاً مجملا هو دون ماحدث فى تلك الرحلة بكثير . فان المؤامرة تلاحقت على هذا النمط من القاهرة إلى اسوان حتى عاد سعد فى أواخر اكتوبر ، وكل ذلك والمفاوضات تجرى لحل القضية الوطنية برأى الأمة المصرية !

هذا فى مصر . أما فى أوروبا وانجلترا فقد ظهر نفور المصريين من الوفد

الرسمي كما ظهر في البلاد المصرية . فمنذ سافر الوفد الرسمي من الاسكندرية في أول يوليو إلى أن نزل بالعاصمة الانجليزية في الحادى عشر منه وهو لا يمر بمدينة في الطريق إلا قابله الطلبة المصريون فيها هاتفين لسعد صائحين في وجه الوفد بصيحات العداء والاستنكار . ولم يبق له من أمل في باطن الأمر عند الانجليز إلا أن يتشفع اليهم بما لقيه في سبيل معاهدتهم من سخط المصريين وارتيابهم في نياته ونيات رجاله ، وهي شفاعة لا تنفق عند اللورد كرزون وأمثاله إلا إذا عرفوا أن الوزارة تساعدهم على نجاحهم وليست هي المحتاجة في كل شيء إلى مساعدتهم على نجاحها . وهذا ما لم يعرفه كرزون وزملاؤه من غلاة المستعمرين . فتجهم للوفد وأساء معاملته واسترسل في الغطرسة والصلف حتى قال له رشدى باشا مرة وهو ثائر الأعصاب محتدم الغيظ : « ان جوك يخنقني » ... ورانت الخيبة على الرجل وهو الذى قبل الحماية البريطانية ورحب بها وحسب أن الانجليز يدخرون له هذا الصنيع وينصرونه على خصومه في معترك الخصومة ، ففلج ولزم الفراش أسابيع .

وكان عدلى يستنجد بأنصاره في القاهرة ليثبت للانجليز مكانته بين ذوى الرأى وتأييدهم إياه في مفاوضاته ، فوافقه معظم أعضاء الجمعية التشريعية وهم نحو الأربعين . وكتبوا إلى سعد يصفون سياسته بعد عودته من أوروبا « بأنها سلسلة أغلاط سياسية » ويعربون عن ثقتهم بالوفد الرسمي واعتقادهم المصلحة في تأييده . وسأل مندوب روتر سعداً في ذلك فقال : « ان هؤلاء لا يعدون أعضاء بالجمعية التشريعية الآن لانتهاء مدة انتخابهم ، ولو عملت انتخابات جديدة لما انتخب واحد منهم »

وما هو إلا قليل حتى ازداد عدلى شعوراً بالمازق الحرج الذى دفعته الحوادث اليه : كرزون ينقص من مشروع ملنر والأمة المصرية لا تقنع بهذا المشروع على أحسن أوضاعه ، ويوشك أن لا تقنع بالتحفظات التى أضيفت اليها لما اضطرم نفوسها من الغيظ والألم بعد سفك الدماء وطول

التحدى والازدراء ، وخنق الحرية واللجاجة فى انكار وكلائها واتخاذ الوكلاء عنها على الرغم منهـــا ، فاندفعت إلى حالة من العناد تقابل فيه التحدى بمثله وتعز فيها مصالحتها بالكثير الحق فضلا عن القليل الباطل . فماذا يصنع عدلى بين هذين النقيضين ؟ أطال التأجيل والتسويف على غير طائل ، ثم قطع المفاوضات فى التاسع عشر من نوفمبر بعـــد لقاء وجيز مع اللورد كرزون وهو يتساءل : لماذا لا تعطى الحكومة البريطانية ماتريد اعطاءه بغير معاهدة أو اقرار من المصريين ؟ ؟ وهنا ظهر مرة أخرى أن عدلى باشا يقنع بما دون المطلب الذى يطلبه سعد زغلول ، ولعله يرى المصلحة فى هذا القنوع . ولكنه يرفض مايرفضه لأنه يحسب حساباً للمعارضة من قبل سعد ، ويترسم خطاه وهو يصادقه أو يعاديه .

ثم عاد عدلى الى القاهرة فاستقبله على المحطة مندوب من قبل صاحب العظمة السلطان ، وجمع من أنصاره الموظفين وغير الموظفين . أما سواد الشعب فقد احتجب فى المنازل اضرابا عن المشاركة فى هذا الاستقبال أو هذا الاحتفال .

وعرف من اللحظة الأولى أن عدلى باشا ينوى الاستقالة عقب وصوله فاخذ الناس يتساءلون عما ينويه الانجليز بعد اخفاق هذه التجربة الجديدة . ولكن الجو السياسى كله كان يوحى الى الخاطر أن السياسة المقبلة ستكون سياسة تهديد واعتساف وتكشير عن الأنياب . وقبل أن يطول التساؤل عن المستقبل بادرت الحكومة البريطانية الى ابراز « تجربتها المقبلة » فى خطاب وجهته الى صاحب العظمة السلطان على يدى نائب الملك — اللورد اللنبى — قالت فيه بعد استهلال وجيز : « أنها — أى الحكومة البريطانية — تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى جوهرها واسعة النطاق فى نتائجها ، وأنها لا يمكنها أن تبقى محلا لأى أمل فى اعادة النظر فى المبـــدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات »

ثم خلصت من ذلك الى الوقيعة بين عظمة السلطان ومن سمتهم المتطرفين فى الحركة الوطنية فقالت : « هناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين فى الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية فى الهوة التى لم يطل العهد على انقاذها منها » وهى تعنى الحركة العرابية التى سبقت الاشارة اليها فى هذا التبليغ

وقالت عن السياسة التى تتبعها فى الحاضر أنها « لا يمكنها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها . ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت لديهـا على الدوام وهى العمل على انماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل نوع ولاسيما فى الفروع الادارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين . وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم ـ المفاوضات مع الدول الاجنبية لأجل الغاء الامتيازات لكى يكون موقف الدول جلياً عندما يحين وقت اصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية . وهى تسر برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر قانون التضمينات ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر »

ثم خلصت من ذلك الى التهديد الصريح فقالت : «واذا كان الشعب المصرى يستسلم الى امانية الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث اكتراثاً كافياً للحقائق التى تستحكم فى الحياة الدولية ـ فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الاسمى لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً . اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الامم من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق . وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها

وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير فى مسير المفاوضات بندامات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم . وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصالح مصر بتساهلها ازاء تهييج من هذا القبيل ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع هذا التهييج . لأن العالم يتألم الآن من جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر أو فى غيرها ، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات انما يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشد لزوماً وبذلك يطيلون أجلها

« وإذ الامر كذلك فان حكومة جلالة الملك - مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضا ـ ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها »

وهذا كلام يبدو لقائله معقولا جداً ويخيل اليه أن فيه من المنطق ما يكفى لاقناع المصريين بالسيادة الأجنبية . ولكنه ليس بأقرب إلى العقل والمنطق من نصيحة القاصر بالبقاء فى كنف الطفولة لأنها أسعد من الرجولة وأهون اعباء من تكاليف الرشد وتجاريب الأيام ، وكفى أن تكون كذلك لتكون خلواً من المنطق والعقل كأخلى ما يكون الكلام !

ومن الزعماء المتطرفون المقصودون فى هذا التبليغ ؟ . . . انهم معروفون لا يخفى أمرهم على أحد من الكاتبين ولا المخاطبين . فما هم غير زعيم واحد هو سعد زغلول . وقد سمع هذا الزعيم ما قصدوه به من التهديد فكان جوابه وهو يقرأه : « أيهددوننا بنصب المشانق ؟ ليكن . . . نحن مستعدون ! » . . . ونشر نداء ناشد فيه الأمة وهو يتكلم بلسانها : —

« نفزع الى اتحادنا فنقويه ، والى صفوفنا فنجمعها ، والى قوانا فنوجهها جميعا الى دفع ذلك الخطر العظيم . ننزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا ونستل

الأحقاد الممقوتة من صدورنا ، ونتجرد عن الهوى وتكون الكلمة السواء بيننا ألا يطيب العيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام ولا نعتبر خصما لنا إلا الذين أرادوا امتلاكنا ، ونحصر همنا فى دفع بلائهم وإحباط أعمالهم »

وختم النداء بهذه الكلمة التى حفظها كثيرون عن ظهر قلب : « إنكم أنبل الوارثين لأقدم مدنية فى العالم ، وقد حلفتم أن تعيشوا أحراراً أو تموتوا كراماً . فلا تدعوا التاريخ يقول يوماً فيكم : أقسموا ولم يبروا بالقسم . فلنثق إذاً بقلوب كلها اطمئنان ، ونفوس ملئها استبشار بالاستقلال التام أو الموت الزؤام »

النفى

أكثر ما كان يوغر المندوبين البريطان على سعد انما كان يرجع إلى أسباب « شخصية » لا علاقة لها بالسياسة العامة

وأكثر هذه الأسباب الشخصية انما يرجع الى استعلاء هؤلاء المندوبين على أبناء البلاد الشرقية التى « يحكمونها » حكم الملوك المتفردين بالطغيان ، ولا يطيقون أن يروا فيها رجلا يقابلهم مقابلة الند الند ، ويعاملهم معاملة المثيل للمثيل .

تعودوا أن ينظروا الى الكبراء من طبقة الوزراء نظرتهم الى أناس من طلاب « الوظائف » يتزلفون اليهم و يبتغون الرضى منهم ومن أصحاب الحظوة عندهم ، ويتمنون أن يظفروا على أبواب صاحب الأمر والنهى فى قصر الدوبارة بكلمة أو اشارة تدل على ارتياح وتبشر برجاء . وتعودوا أن تتجه الأنظار الى قبلتهم دون كل قبلة ، وأن يوصدوا على الطامحين كل مجاز للأمل غير هذا المجاز . فاذا بدا لهم فوق الغمار رجل « شرقى » من هذه الطبقة له رأس فوق تلك الرءوس وطموح فوق تلك الطموح ومجاز غير ذلك المجاز فهو شذوذ فى أنماط النظام المألوف يصدمهم فى كبريائهم صدمة العدوان ولا عدوان هناك أو صدمة الاهانة ولا اهانة الا فيما توهموه

واذا علموا بالمراس أن شذوذ ذلك الرجل حق وليس بدعوى وقوة وليس بمظهر ، وشىء يحسونه فى أعماق ضمائرهم ومجامع شعورهم فوق أحساسهم به فى مجال السياسة ومعاملات الوظيفـــة فهو اذن عبء لا يطاق وعقبه لا يستريحون أو يجلوها عن الطريق . لأن الهوادة فى أمرها انما هى نزول عن الكبرياء مع فرد واحد يتبعه النزول عن الكبرياء مع أفراد آخرين

وقد يتغاضى المندوب البريطانى عن عظيم وطنى من طراز غاندى فى

الهند لأن عظمة القداسة الروحية شيء لا يدعيه الحكام والمندوبون ، ولكنه لا يتغاضى عن عظمة تصدمه فى دعواه وتنافسه فى ميدانه ، وتصاوله مصاولة الأنداد والنظراء . وقد يشعر هو فى قرارة نفسه انهم أكبر من الأنداد والنظراء

وأكثر ما كان ينقمه المندوبون البريطان على سعد إنما هو هــذا « الشذوذ » عما ألفوه بين طبقة الوزراء والكبراء ، فاللورد كتشنر كان يتمعض من طريقة سعد فى مخاطبته ويستكثر منه أن يضع رجلا على رجل وهو جالس فى حضرته ! واللورد اللنبي كان لا يفهم كيف يرجع سعد من أوروبا دون أن يزوره فى دار الحماية ! وقد أرســل إليه من ينبهه إلى هذه « الهفوة » من طرف خفى وهو يذكره بتخلفه عن زيارة القصر السلطانى بعد رجوعه . . . فقال سعد لرسوله : « لك أن تبلغ اللورد إذا شئت انى أعلم واجباتى نحو القصر . وانى ان فاتنى شيء منها لا أحب أن أتعلمه من دار الحماية ! » فكانت هذه « الهفوة » بعد « هفوة » الاحجام عن الزيارة فوق ما تتسع له صدور الغفران !

ان اللورد اللنبي قــد تمحل الأسباب لنفى سعد بعد فشل المفاوضات الرسمية وعودة عدلى إلى القاهرة . ولكنه فى الحقيقة كان ينوى هذا النفى قبل سفر الوفد الرسمى وقبل البدء فى المفاوضة . ويلوح ذلك جلياً من البرقية التى أرسلها إلى اللورد كرزون فى ثامن ابريل يقول فيها : « انى أعتقد أن زغلولا الآن فى حالة من الزهو والترفع لا يبعد عليه معها أن يهم بضربة كضربة عرابى باشا »

وهذه مقدمة لا شك فيما وراءها ولا خفاء بالنية التى دفعت اليها . وقد ظلت كامنة فى ذهن اللورد اللنبي إلى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر حين ألقى القبض على سعد وأصحابه وكتب إلى اللورد كرزون يقترح عليه إبعاده هو وشركاؤه ويقول : « ان سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى . فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيماً »

ولقد تعلل اللورد اللنبى لضرورة النفى بما يعانيه من مشقة فى تأليف وزارة بعد الوزارة العدلية . ولكنه لولقى السهولة بدل المشقة فى هذا المسعى لتعلل بتذليل العقبات واخلاء الجو للوزارة المأمولة أو التجربة الجديدة . إذ كان المقصود هو إنجاز « النفى » على كل حال وارضاء الكبرياء التى تنبغى لحاكم وادى النيل من شاطىء بحر الروم إلى أقاصى السودان .

وكان على اللورد اللنبى أن ينتحل المناسبة الموقوتة التى يتذرع بها إلى النفى المقصود . وليس أصلح لذلك من أمر يعلم أنه لا يطاع ثم القاء القبض على أثر الامتناع . فكتب هـــذا الأمر فى الثانى والعشرين من ديسمبر بلسان مستشار الداخلية . وهذه ترجمته الرسمية :

إلى صاحب المعالى سعد زغلول باشا بالقاهرة

أتشرف بأن أبلغكم أنى تلقيت من الفيلد مارشال القائد العام تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر التالى وهو :

« يحظر على سعد زغلول باشا بموجب الحكم العرفى أن يخطب فى الناس أو أن يشهد اجتماعاً عمومياً أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة بلا ابطاء ويقيم فى منزله فى الريف تحت مراقبة المدير (١)

وأتشرف بأن أكون خادم معاليكم المطيع

وكأنما كان اللورد اللنبى يملى جواب هذا الخطاب حين كتبه بهذه

---

(١) قال اللورد اللنبى فى برقيته المؤرخة (٢٥ ديسمبر) إلى المركيز كرزون

(هذا بيان الأمكنة الموجود بها الستة الاشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الاعمال السياسية

(ستة منهم الان فى السويس ينتظرون الابحار من السويس على باخرة تقل فى ٢٨ ديسمبر

وثلاثة هم « صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخرى أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس »

أما الستة الاولون فهم سعد وأصحابه فتح الله بركات باشا وعاطف بركات « بك » ومصطفى النحاس (بك) وسينوت حنا بك والاستاذ مكرم عبيد

الصيغة إلى سعد زغلول ، فما هى إلا ساعات حتى عاد اليــــه الرد فى الصيغة الآتية :

جناب الجنرال كليتن مستشار وزارة الداخلية :

أتشرف باخباركم انى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه امر جناب الفيلد مارشال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر إلى عزبتى بلا تأخير للقيام بها تحت مراقبة المدير . وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتى إذ ليس هناك ما يبرره

وبما انى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس

لهذا سأبقى فى مركزى مخلصاً لواجبى . وللقوة أن تفعل بنا ماتشاء أفراداً وجماعات ، فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام

سعد زغلول
رئيس الوفد المصرى

***

قال الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب صحيفة « البلاغ » وكان حاضراً المجلس الذى كتب فيه رد سعد على هذا الانذار :

(ولم يحدث بعد هذا غير أنى استوقفت الرئيس عند قوله : « وهو أمر ظالم احتج عليه بكل قوتى إذ ليس هناك ما يبرره » وسألت : ألا يحسن الاستغناء عن كلمة ظالما كتفاء بالكلمات التى تليها ؟ فنظر الرئيس وقال بشمم : كلا . وأيده كل الحاضرين فى إبائه)

وماكان سعد ليشك هنيهة فيما سيحدث بعد هذا الاحتجاج ، لأنه كان

يتحدث إلى زوجه الكريمة بأن النفى بعد هذا أقرب قريب ، وكان جوابه لكل من سألوه من أقربائه أنه يعتقد أن الانذار إنما هو المقدمة التي يتبعها النفى لا محالة في يوم أو يومين

والنفى شيء هين عند فتى في مقتبل العمر قد يطمع في العودة إلى وطنه بعد جلاء الغاشية وهدوء القلاقل وفراغ الحكومة البريطانية مما تسعى اليه ، ولكنه هو الموت بعينه يواجهه الشيخ وهو عامد عالم بما يلقاه ، بل هو الموت والعذاب للشيخ الذي تثقله سقام كالتي كانت تثقل سعدا في تلك الأيام ، ومنها الربو ومرض السكر وتصلب الشرايين . فاذا هو نسي نفسه وشيخوخته وسقامه ومصيره في تلك اللحظة فذلك هو المثل الأعلى في عرفان الواجب والكرامة ، وتقرير ما ينبغي أن يكون دون المبالاة بالعواقب التي تناله في صحته وحياته ، ما دامت هذه العواقب مأمونة على مصير البلاد

سويعات قليلة وطار الخبر في أحياء القاهرة كل مطار . فماجت المدينة بجموع من هنا وهناك كانت تتلاقى على غير اتفاق سابق ولا غرض معلوم ، وكانت تتجه بوحي البداهة إلى « بيت الأمة » فتطاردها الشرطة وتتعقبها باطلاق الرصاص على غير هدى وفي غير حساب . وقد سقط جريحان على مقربة من البيت فحملهما الناس إلى فنائه وخرجت السيدة الجليلة قرينة سعد تضمد الجروح وتبادر الى الاسعاف ، ثم تكاثر الجرحى في شارع سعد زغلول وسعد في مكتبه يسمع طلقات الرصاص ويسأل عن المصابين ويأسف لما يسمعه ويراه : مصريون يمعنون في قتل مصريين لتحقيق مآرب الانجليز : قال سعد لمن حوله : « أرأيتم إلى أي شيء أدت الخطة التي اتبعتها الوزارة في الأشهر الماضية ؟ لقد كنا حتى اليوم وجها لوجه مع أعدائنا الانجليز . فكان هؤلاء هم الذين يصادموننا ونصادمهم . أما اليوم فالانجليز يعملون وجنود من المصريين هم الذين يسفكون دماء المصريين .

حقاً أن هذا فوز للسياسة الانجليزية لا يسأل عنه الا الذين مهدوا له السبيل »[1]

وأمست المدينة فى تلك الليلة وهى فى ظلام دامس لتحطيم المصابيح واغلاق المساهر والملاهى فى أكثر الأحياء . ورابط مئات من الشبان فى شارع سعد زغلول وفى الشوارع التى حوله من وراء المتاريس يترقبون أن يدفعوا عن سعد بأرواحهم وأبدانهم ما عسى أن يناله فى تلك الليلة من أيدى الانجليز . وقد خيل إليهم فى تلك الرجة العصبية الجامحة أنهم قادرون على الوقوف فى وجه المدافع والدبابات . وهم عزل من كل سلاح خطير

وقضى سعد سهرته إلى منتصف الليل يتحدث إلى زائريه ويؤكد لهم ايمانه بغلبة الحق على الباطل واستعداده للقاء كل ما تضمره له القوة من إرهاب أو انتقام ، وكان يتبسط فى أحاديثه كعادته فى بعض الأحيان حين تحدق به الخطوب ، كأنما الفكاهة فى نفسه الكبيرة فيض القوة التى يتدرع بها لكل خطب يغشاه . فمن رآه ثمة قد ينسى أنه فى موقف وداع مجهول اللقاء ، وأنه لا يدرى متى يرى هذا الزعيم فى جلسته تلك مرة أخرى ، وقد لا تمضى ساعات حتى يكون فى غير ذلك المكان ، ولا تمضى أيام حتى يكون فى بلد غير البلد وقارة غير القارة ، ويحال بين ديار مصر والرجل الذى آثرته على كل إنسان

ثم صعد سعد الى حجرته لينام عند منتصف الليل . فلم يلبث أن تهيأ للنوم حتى قيل له إن فناء الدار قد امتلأ بالشبان يريدون المبيت هناك الى الصباح فى حراسة الرئيس . فنزل اليهم يرجوهم أن ينصرفوا الى بيوتهم وأن يدعوه فى حراسة المقادير . فلم ينصرفوا ولم يهموا بالانصراف . فأقسم ليبيتن معهم حيث هم قائمون تحت سماء الشتاء المكفهرة إن لم يستمعوا لقوله . فانصرفوا مكرهين

---

(١) من رسالة « اذكروا سعداً » للأستاذ عبد القادر حمزة

وأصبح الصباح فى اليوم التالى غائما مطيراً قارس الهواء من تلك الأيام التى توحى الى النفس الوجوم والانقبـــاض ولو لم يكن ثمة داع للوجوم والانقباض ، وتنذر بالشر ولو لم يكن ثمة نذير معروف

واستيقظت السيدة الجليلة قرينة سعد قبيل الساعة السابعة فايقظته وسألته هل يريد أن ينهض من فراشه ؟ فقال إنه يفضل الاستراحة هنيهة ولا موجب للاستعجال . ولم تحن الساعة الثامنة حتى جاءتهـا الخادمة تنبئها أن ضابطين انجليزيين يقفان عند باب الحرم وأن الجند يحيطون بالبيت من كل جانب فاسرعت الى سعد وهى تقول فى لهجة التهكم التى تعودت أن تسمعهـا من زوجها العظيم فى أمثال هذه الساعات :

« ان الذين تنتظرهم قد جاؤك » وذهبت الى غرفتها ترتدى ثيابها وتتهيأ لصاحبته الى حيث ينوون أن يأخذوه كما اتفقا منـذ تلقى الانذار وأرسل جوابه عليه . فوجدت عند أعلى السلم وعند أسفله جنديين شاهرين سلاحهما يحميان الطريق ، ونزلت الى الحديقة فوجدت فيها بضعة عشر جندياً يهزلون ويضحكون . ثم تقدم اليها انجليزى فى الملابس المدنية يسألهـا بالفرنسية : أين سعد باشا ؟ فقالت أنه يلبس وسينزل . وسأكون أنا فى صحبته حيث سار : فقال : لا أدرى هل تسمح القيادة العليا بذلك أولا تسمح . فطلبت اليه أن يسأل رؤساءه . وذهب ضابط يرافقه الى التليفون ثم عاد يقول : ليس فى وسعنا أن نجيبك الى طلبك : وعاد يسأل وهو يتأفف : لقد أبطأ سعد باشا . فلماذا لم ينزل الى الآن ؟

ولم ينتظر غير لمحة واندفع الى السلم ومعه ضابط آخر الى حجرة الرئيس ففتحاها عليه وأرادا أن يأخذاه قبل أن يفرغ من لبس ثيابه ، فأبى فى غضب واشمئزاز . وكان عند الضابطين من الأدب ما يكفى لاحترام هذا الشعور المعقول . فتمهلا قليلا حتى فرغ من ثيابه ونزل الى الحديقة ، فأحاط الجند به وبالسيدة التى سارت الى جانبه لتركب معه السيارة العسكرية حيث كانت واقفة

على الباب . فلما بلغتـــه أنبأها الضابط أنه لا يستطيع السماح لها بالركوب ؛ فاصرت فى سورة الحزن والغضب على أن تركب ، وهم بعض الجند أن يمنعها بالقوة ، فالتفت اليها سعد وهو يقول : ياصفية ! أرجوك ! أرجوك ! « ماتبهدلنيش » . . . فقالت : لا عاش من « يبهدلك » ياسعد . وثابت الى عزيمتها المعهودة فى لمحة عين ، ووقفت حيث هى لا يبدو عليها جزع ولا بكاء بل التفتت إلى الباكين من حولها تزجرهم وتوصيهم بالجلد والسكون

وهنا ندع للأستاذ عبد القادر حمزة وصف ماشاهده فى ذلك الصباح ، فقد رآه بعينه ووصفه وصفاً دقيقاً فى رسالته التى كتبها قبل سفر الرئيس من البلاد بعنوان اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين :

« سرت فلم أمش غـير خطوات أوصلتنى إلى ميدان الأزهار ، ثم ثار الجو وانهمل المطر كأفواه القرب ودوى الرعد ولمع البرق فالتجأت إلى قهوة هناك أحتمى فيها ، وإذ انقطع المطر عاودت المسير فما هو إلا أن انخرطت فى شارع الفلكى حتى لاح لى عن بعد شبح أصفر يسد الطريق عند بيت الأمة ، فرصدته بنظرى أتبينه كلما دنوت منه فبان لى صليب كبير على جانبه ، ثم وضح جميعه فاذا هو اتومبيل بجانبها ضابط بريطانى

« هنا تكشف لى الأمر كله ، ولم يبق عندى ريب فى حقيقة ماهو واقع ... نعم لم يبق ريب فى أن ما كان منتظراً منذ الأمس يقع فى هذه الساعة ، وإن انجلترا ذات القوة التى لا تدانيها قوة فى العالم ، أرسلت جنودها لا ليحاربوا سعداً فى معركة ولكن ليأخذوه فى « جنح » الصباح من بيته بعد أن انهزمت أمامه فى معركة الحق وأعيتها الحيلة فى مغالبته

« واصلت المسير فوصلت إلى الاوتومبيل فى شارع الداخليـة فرأيت خلفها اثنتين مثلها ، والضابط يروح ويغدو ، والجنود من حوله يترقبون رافعين البنادق . وفى كل اتومبيل سائقها جالس ويده على المفتاح . كأنهم جميعاً لا ينتظرون غير أن تقع الغنيمة فى أيديهم ليأخذوها ويطيروا

« وكان هناك جماعة قليلون من عامة الشعب فهموا أن أباهم سعداً سيؤخذ فوقفوا . ولولا أنهم رجال وأنهم يرون خصمهم أمامهم ويكرهون أن يشمت فيهم لأرسلوا الدموع . ولم تكن بى حاجة لأن أجرب دخول بيت الأمة ، لأن الجنود كانوا يضربون نطاقا حوله ونطاقاً على بابه ونطاقا فى حديقته ، وفى أيديهم البنادق كأنهم يتأهبون لمعركة حامية

« وما مضت دقيقتان أو ثلاث حتى ضج فجأة كل الذين حولى فنظرت فاذا سعد مقبل وأمامه ضابطان ومن خلفه حاجبه وخادم . وهم جميعاً يمشون فى نطاق من الجنود . رأيته يمشى بعد أن نزع من أهله وبيته وأحيط بالجند والسلاح وفتح أمامه باب التضحية على مصراعيه مجهول الأول مجهول الآخر فأقسم مارأيت فيه وفى مشيته إلا بطلا عالى الرأس مطمئن النظرات . ولوددت أن رآه معى فى تلك الساعة كل أبناء مصر . إذن لرأوا سعدهم أسداً هو أثبت مايكون حين تنازله الحادثات

« كان يمشى هادئاً منبسط الجبين ليس فى خطوه إسراع ولا تثاقل . ولا فى نظراته ولا فى حركات جسمه أثر واحد يدل على قلق أو اضطراب . ويده اليسرى فى جيب معطفه ويده اليمنى تحرك عصاه حركة عادية منتظمة كأنه لايرى لكل ماهو واقع ولا لكل الذين هم محتاطون به وجوداً أكثر من العـــدم .

« وما رأيته تلفت يميناً أو شمالا ، ولا وقفت عينه عند واحد من الذين يرافقونه مسلحين ، ولكنه لما رآنا نحن واقفين مد نظره إلينا وسرحه فينا وحينئذ لم يملك بعضنا أنفسهم وسمعت فى الحال قائلا يقول والبكاء يغالبه : « إلى أين ياسعد ؟ إلى أين ؟ إلى أين ؟ » ثم غلبه البكاء فانتحب وانتحب الكل معه .

« إنتحبوا وضجوا لأن تصبرهم كان قد بلغ الغاية وزيادة . ولقد كانوا إلى ماقبل هذه اللحظة حانقين يأبون أن يرى الخصم فيهم ضعفاً ولكنهم لما

شاهدوا بأعينهم سعدهم يؤخذ هذا الأخذ إلى حيث لا يعلم ولا يعلمون تهدم عزمهم كله ولم يبق فيهم جلد

« وما كان انتحاب هؤلاء المنتحبين بأبلغ من عمل صبية رأوا بأعينهم مارأوا ومع ذلك صمموا على أن يخاطروا بأنفسهم فجروا خلف سعد عشرين أو ثلاثين كأنهم يهجمون صفاً متسانداً فى معركة منظمة . فلما رآهم الجند حولوا وجوههم إليهم وصوبوا البنادق نحوهم يهددونهم بالموت إن هم تقدموا ومازال الجنود كذلك وهم يمشون بظهورهم ، حتى وصلوا إلى الاتوموبيلات وركبوا .

« ركب سعد وركب الضابطان وركب الجنود كلهم . ثم تحركت الاتومبيلات ، فلا والله ما رأيت فى حياتى ساعة كتلك هلعت فيها القلوب وارتجفت الأقدام ، واشتد البكاء وعلت الأصوات تنادى وتقطعها الزفرات « سعد . ياسعد . . . إلى أين ياسعد ؟ » وامتدت الأيدى نحو الاوتومبيلات كأنها تستعطفها وتسألها أن تقف ، ولكن الاوتومبيلات كأنها البرق الخاطف وتركت الناس فى مكانهم يصيحون ويبكون »

***

ذلك وصف الأستاذ عبد القادر لما رآه . وندع لسعد أن يقص لنا رحلة المنفى كما وصفها فى خطبه ورسائله من حيث تركناها هنا إلى حيث استقر به المقام فى جزائر سيشل . ولا ضير أن نسبق الحوادث بعض السبق إلى مابعد المرحلة التى انتهينا إليها من تاريخ الزعيم

قال فى خطبة ألقاها فى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ بعد عودته من جبل طارق :

« . . . فى مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة الغاشمة فى عنفها على الحق فى مأمنه . أحاطت منزلى من كل جوانبه بعساكر مدججين بالسلاح ،

وأدخلت جانباً منهم فيه فملأوا قاعاته وطبقاته وأقاموا منهم أربطة على أبوابه ومنافذه ، وصعد بعضهم إلى مخدعي فازعجوني من نومي ، وأرادوا أن يقبضوا علي قبل أن ألبس ثيابي فلم أمكنهم حتى لبستها . ثم أنزلوني وهم يحيطون بي وحرمي من خلفي تريد مزاملتي فمنعوها ، وأركبوني في عربة من عربات الأسعاف تتقدمها سيارات أخرى يملأها جماعة من الضباط والعساكر وبأيديهم البنادق مصوبة من خلفنا لاطلاقها على كل من يتتبع خطواتنا : فعلوا ذلك بغير حكم أعلنوه ولا قرار تلوه ولا كتابة أطلعوني عليها ولا تعيين للجهة التي وجهوني إليها . وساروا بنا الى السويس في طريق غير ممهد بلا ماء ولا زاد إلا قليلا من الخبز تكرم علينا بعض الضباط بقطعة منه على شيء من الجبن فتبلغت بها ، وما زال السير يجد بنا في هذا الطريق العاثر يحطنا تارة ويرفعنا تارة أخرى من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الخامسة بعد الظهر حيث أدخلوني إلى معسكر الهنود ، وتلقاني بعض الضباط وأنزلني في خيمة تعصف الرياح من خروقها بعد أن قدموا الى شيئا من الطعام ، فأكلت ونمت بملابسي إذ لم يسمحوا لى بأخذ شيء معي . ولكني بحمد الله لم أشعر بتعب مع أني كنت أتعب من سير ساعة واحدة بالسيارة في الطريق المعبد . فقد أمدني الله بقوته وجعلني أتحمل كل هذه المشقات من غير أن أشعر بشدتها .
وفي الليلة التالية اتصل بي صحبي الذين قبضوا عليهم من بعدي فأنست بلقائهم وسرني ما رأيتهم عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة والنفوس المطمئنة ، ومكثنا في هذا المعسكر إلى ٢٩ ديسمبر حيث أمرنا في آخر العشاء بالاستعداد للسفر في ظرف نصف ساعة . فدهشنا لهذه المفاجأة وانصرف كل منا يحزم متاعه . ثم أركبونا في سيارة مغلقة الى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء فأنزلونا الى زورق فيه بعض الوطنيين الذين بكوا للقائنا في تلك الساعة بكاء مراً فكنا نطمئن خواطرهم بالاشارة تارة وبالكلمات تارة أخرى

« وصل بنا الزورق الى السفينة واذا بها مملوءة بالجنود الهندية ، ونزل كل منا فى الحجرة المعدة له ، وعلمنا حينئذ بأن وجهتنا عدن التى وصلناها فى مساء يوم الأربعاء ٤ يناير . ثم بعـــد أن أقمنا بها إلى ٢٨ فبراير نقلونا إلى سيشل ثم نقلونى إلى جبل طارق حيث أقمت من ٣ سبتمبر إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ ثم أفرج عنى فى ذلك التاريخ . . . »

هذا ماجاء فى الخطبة عن طريق سعد إلى المنفى . ويتممه ما كتبه فتح الله باشا عن سفرهم من عدن إلى سيشل كما جاء فى مذكراته وهو كما يأتى :

***

« الأربعاء أول مارس سنة ١٩٢٢

« تأخرنا فى تناول طعام الافطار على خلاف العادة ، وبينما نحن نتناوله فى الساعة ٩ صباحاً إذ حضر الكبتن استل ومعه الماجور رايلى المساعـــد الأول للمقيم فى عدن فسلم وجلس بجانب الرئيس ، وتكلم بالانجليزية داعياً إياه لتناول الأفطار ، فشكره ، وقال إنه أفطر قبل أن يحضر ، فقال الرئيس بالانجليزية أيضاً :

— إننا متأخرون فى الأفطار اليوم على خلاف العادة ، فان عادتنا أن نتناوله فى منتصف الساعة التاسعة

« فدهش الرجل لكلام الرئيس بالانجليزية وقال :

— إنى لما جئت فى المرة الأولى كنت لا تستطيع الكلام بالانجليزية فأجابه الرئيس ضاحكا :

— إن الفضل فى ذلك السجن . . . .

قال الماجور عقب ذلك :

— جئت لأتفق معك على ترتيب السفر

« فسأل الرئيس : « ومتى يكون السفر ؟ » فقال : « اليوم . . »

« وهنا تكلم بالفرنسية ، واستمر قائلا :

— إن بارجة حربية منتظرة فى الميناء لأخذك إلى سيشل ، وأما رفاقك ، فيلحقون بك فى السفينة القادمة . .

« فسأله الرئيس :

— ولماذا الفصل بيننا ؟ الأولى أن نكون معاً !

— يظهر أن السبب عدم توافر المحال للجميع فى السفينة القادمة ، وإنه لذلك عمل الترتيب لتسافر اليوم على البارجة الحربية ، ومعك خادمك . .

« فقلت : — أنسافر معه على البارجة الحربية ؟

« فقال : — إنها صغيرة ، وليس فيها محال . . .

« فقلنا : — أن توافر المحال لا يهمنا ، فلنسافر معا ويكفى أن يكون بها المحل الخاص بالرئيس . وأما نحن فنسافر معه على أية حال ، وأننا مستعدون جميعاً لأن ننام على ظهر الباخرة أو فى أى مكان آخر . .

« فقال الماجور رايلى : — إن الأمر صـــدر لنا صباح اليوم بهذا الترتيب من مصر ، ولست إلا منفذاً . .

« فقال الرئيس : — نعلم أنك منفذ وأن الأمر صدر من السلطة المختصة وأننا موضوع هذا الأمر . ولذلك فانى أبدى لك ملاحظتى لتبلغها إلى السلطة التى أمرت ، فاننا كنا أبلغنا أن السفر فى ١٦ مارس . ولذلك لم نأخذ إستعداداتنا ، فالأمر بالسفر اليوم مفاجأة ، والسفر على بارجة حربية من شأنه أن يتعبنى خصوصاً وإننى لا أرى موجباً للتفريق بينى وبين أصحابى . .

« فقال : — إنى سأبلغ طلبكم ، ولكننى أخشى ألا يكون من السفر مفر . .

فقال الرئيس بشجاعة تفوق الوصف :

— إن لم يكن بد من السفر فانى مستعد له من الآن ، سواء أكان إلى سيشل أم إلى أسوأ منها ، ومتى يكون القيام ؟

قال : — سيكون الرفاص جاهزاً هنا فى منتصف الساعة ١١ . وأما البارجة فتسافر بعد الظهر

« قال الرئيس : — حسن

***

« أما نحن فقد بلغ التأثر منا مبلغه وقلنا « إن الرئيس كبير السن ضعيف الصحة وبعيد عن حرمه ، ونحن جميعاً نخدمه ، وهو فى حاجة لعنايتنا ، ولا نفهم معنى لهذه المعاملة إلا إذا كان المراد تعذيبه تعذيباً أليماً »

« ومع اعتراضاتنا الشديدة المتكررة ، فان الرجل لم يخرج عن الجواب بوعده أن يبلغ عن رغبتنا جميعاً . ثم نهض الرئيس إلى غرفته ليرتدى ملابسه بينما عبد الله يرتب العفش ويحزمه . وانصرف الماجور رايلى والكبتن استل إلى الدور الأسفل ، وبقينا نحن فى غليان ، ثم أجمعنا أمرنا نحن الخمسة على أن نطلب ثانياً من الميجر رايلى بكل تحديد وإيضاح أن نسافر اليوم مع الرئيس فى البارجة . ولا عبرة بتوافر محال لنا فيها أو عدم توافرها ، بل نقضى السفر على ظهر السفينة أو فى الصالون أو فى أية حجرة . . وفى الحال استدعينا الماجور وأخبرناه بما قر عليه رأينا ، وأن ذلك مراعاة لصحة الرئيس وخشية عليه من هذا السفر وحده ، فقد يقع عليه تأثير فى صحته وهو بعيد عنا وعن حرمه لدرجة لا تحمد عقباها ، ولا يمكننا أن نفهم ان الحكومة الانجليزية ، وهى خصمه السياسى ، تقصد هذا السوء به ، وأعدنا له أن هذه المعاملة لا تخرج عن كونها من نوع التعذيب ، فقال إنه سيبلغ ماطلبنا إلى جهة الاختصاص ، ثم سأل :

وماذا يكون الحال إذا سمح بأن يرافقه البعض كواحد أو اثنين أو ثلاثة ؟

« فقلنا :

إذا صح السماح للبعض ، فلا معنى لعدم السماح للآخرين . ومع ذلك

فهذه رغبتنا ، فان لم يجب إلا بعضها ، فخير من عدم اجابتها كلها ، وليس لنا إلا الرضوخ للقوة

« وأفهمناه أننا على استعداد لمرافقة الرئيس فى نفس الساعة المحددة له وهى عشرة ونصف صباحاً . فقال انه سيبلغ الأمر ، ويخبرنا بالنتيجة ، وانصرف

« وما أسرع ماوجدنا الرئيس بيننا مرتديا ملابسه ومستعدا للرحيل ، وهو ثابت الجأش قوى الجنان . . وحدثنا بثباته المدهش فى هذه الظروف العصيبة فقال إنه مسافر إلى سيشل هادىء البال ، وأنه يظن أننا سنسافر إلى مصر فنقرىء عائلته واخواننا المصريين جميعا السلام ونوصيهم بالثبات ، وأنه معتقد بأنه سيلحق بنا قريبا ان شاء الله ، وأخذ هو يسلى حزننا - ذلك الذى كان المفهوم أن يكون هو فى حاجة لأن نسليه نحن ، ولكن هو الرجل العظيم وكفى . .

« انسحبنا بعيداً واتفقنا أن نحرر خطاب احتجاج على هذه المعاملة ، وهذا التعذيب . ونضمنه معنى ما قلناه شفهياً للماجور رايلى ، ونسلمه للضابط قبل قيام الرئيس ، وفعلا أخذ مكرم فى تحريره باللغة الانجليزية ، وبينما يحرره أحطنا الرئيس علماً بقصدنا ، فعارض فيه معارضة شديدة مسببا معارضته على أن هذا الاحتجاج ليس من حقنا ولا فائدة فيه وربما جلب علينا ضرراً . أما كونه ليس من حقنا فلأننا منفيون جميعا ولم نكن معه لخدمته ولا للعناية بصحته وأما كونه لا فائدة فيه فلأنه لا يترتب عليه تغيير القوم القرار الذى اتخذوه بازائه . وأما كونه ربما يجلب علينا ضرراً . فلأنه يعتقد عودتنا الى مصر ، فربما يعيق الاحتجاج عودتنا . ولم يقبل سماع صيغة الاحتجاج وشدد فى منعنا عن هذا الاحتجاج الكتابى تشديداً بلغ حد الغضب وأفهمنا أن فى احتجاجنا الشفهى الكفاية

« ولكننا خالفناه ولم نتبع مشورته ، لأننا اعتقدنا أن أساس معارضته

الاشفاق علينا ، ثم اقررنا الاحتجاج وأمضيناه وحفظناه لتسليمه للضابط الذى يحضر لأخذ الرئيس ونصه :

« عدن فى أول مارس سنة ١٩٢٢

« الى سعادة المقيم بعدن

« سيدى . نحن أصحاب حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وكيل الشعب المصرى وأنصاره الأمناء : نرجو أن تتكرموا بأن تبلغوا السلطات المختصة أشد احتجاجنا على التصرف الأخير الذى أجرى ضد معاليه ، فاننا نعتبر أن نقله بدوننا وبغير امهال وبلا مراعاة لشيخوخته وضعف صحته إنما هو ـ فضلا عن قسوته ـ عمل من أعمال التعذيب فى القرون الوسطى ، ويظهر أن فهم النفى على هذه الصورة مقصور على حالتنا وحدها ، إذ لا يمكننا أن نعقل لماذا تمنع من السفر معه فى سفينة واحدة كما طلبنا ذلك المرة بعد المرة .

« وعلى أى حال فليكن معلوماً علماً نهائياً أنه مهما اتخذ من الأجراءات القاسية التى لا مبرر لها ، فان ذلك لا يضعف من ايمانه ولا من ايماننا بعدالة قضيتنا ـ قضية مصر المستقلة . وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا

« سينوت حنا . مصطفى النحاس . مكرم عبيد . عاطف بركات . فتح الله بركات »

« ثم بقينا منتظرين حضور الضابط ، وأخذ الرئيس يلاطفنا ويهون علينا ما أسال عبراتنا وأدمى أفئدتنا ، فقد ظهر بمظهره الحقيق : مظهر العظمة والجلال ، مظهر الشجاعة القوية الهادئة التى يعرفها عنه اخوانه فى ساعات الخطر ، كنا باكين وهو مطمئن ، جزعين وهو ثابت ، محتجين وهو قانع . وما أروع تلك الكلمات الحكيمة التى أظهرت لنا قلب سعد فى أجلى مظاهره .

« حقاً أن الشجاع الحقيق هو الذى يحـــذر الخطر قبل وقوعه . فاذا

ماوقع لايخشاه بل يقتحمه مرفوع الرأس ثابت الجنان قوى الايمان وهكذا كان سعد .

فقد اعتقد كما اعتقدنا — أنه قـــد اختص بالنفى إلى سيشل ، وأنه سيحرم من مرافقتنا التى كانت أكبر سلوى له . وان بقاءه وحيداً فى سيشل سيؤلمه فى أقدس مشاعره وأقربها الى قلبه ، فان زوجته أن بقيت بعيداً عنه وهى عالمة بوحدته ووحشته كان فى ذلك جزع لقلبها ، وان أتت اليه ورافقته فى مصيبته كان فى ذلك جرح لقلبه ، كل ذلك كان يجول بخاطره وبخاطرنا ، ولكنه كعادته ضحى براحته الشخصية فكان يوصينا ويكرر علينا الوصية أن نهتم بتطمين زوجته وتعزيتها حتى لا تأتى اليه وتتحمل آلام المنفى فى تلك البلاد القصية الموحشة ، ثم انتقل الى حالنا وطيب خاطرنا قائلا إن غيابه قد لا يطول ، وأن مصر ستنتفع على أى حال من مجهوداتنا نحن فى أثناء غيـابه ، وان وصيته الوحيدة لنا أن نقول لمصر : « اثبتى واثبتى ، ولا تكلى من الثبات ... » وأن ايمانه فى استقلال مصر لم يتزعزع ، بل على العكس من ذلك ، فقـــد زاده ذلك التصرف الأخير ايمانا بأن مصر ستحصل على استقلالها ان لم يكن عاجلا فآجلا ، ثم أخذ فى تطمين كل منا على حدة باسماً ضاحكا شفوقا رءوفا ، فكنا نرد عليه بأصوات متهدجة ، فاذا تحتم البكاء تركناه لننفرد بأحزاننا وينفرد الحزن بنا

« وليس فى امكاننا أن نذكر أو نصف ذلك الموقف الذى ودع الرئيس أنصاره ، والقائد جنوده ، والولد أولاده من منفاه الى منفى أشق وأبعد ، فالوصف يقصر عن تصوير ما كنا فيه ، وما كان فى نفوسنا ، ولم نجد حيلة إلا البكاء للتفريج عن وطنيتنا المجروحة ، وصداقتنا التى انتهكوا حرمتها . أما سعد ، فكان فصيحاً نثراً ونظماً ، لفظاً وقلباً — بارك الله فيه وفى حيـاته وقوة جنانه وإيمانه

« وقبل حلول الميعاد أحضرنا إليه نقوداً دفعاً للحاجة فى أثناء نفيه (مبلغ

مائتى جنيه) . وفى الساعة العاشرة والنصف حضر الضابط استل ومعه الشيالون فنقلوا الصناديق ، ونزلنا مع الرئيس بعد الاستئذان والتصريح لنا إلى مرسى الرفاص البخارى بعد أن سلمنا الاحتجاج إلى الضابط استل ، وكان الرئيس فى الطريق لا ينفك عن تعزيتنا وتسليتنا وتوصيتنا بمصر وأهلها ، وقال :

— لا تيأسوا ولا تهنوا :

فقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ألا تلاقيا

« ثم اقتربنا إلى الرفاص وجاءت ساعة الوداع المشئومة ، فاستودعناه الله مقبلين يده باكين ، وكان هو يقبل كلا منا فى خده مكرراً كلمات الوداع والتشجيع . واستقل الرفاص ، وكانت آخر كلماته :

« لتحى مصر » !

« فرددنا صدى ذلك النداء المقدس . . ودعونا له ولها بالحياة قائلين :

« ليحى سعد ! لتحى مصر ! لتحى التضحية »

وكان وداعاً حاراً ممزوجا بدموعنا الحارة

« ثم سار المركب يقل الرئيس ومعه خادمه (عبده) الذى ودعناه وداع الزميل ، وصافحناه مصافحة الصديق ، وكان يلوح لنا بمنديله ونحن نفعل كذلك إلى أن غاب عن أنظارنا ولم يغب عن قلوبنا ، ورجعنا كاسفين حزانى دون أن ينبس أحد منا ببنت شفة . وبقينا فى هم وجزع طول اليوم نذكر الرئيس فى كل مجال طالبين له السعادة والحياة ، ففى حياته حياة مصر وأبنائها ، فليحى سعد ، ولتحى مصر . . .

« وفى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر جاءنا الضابط « النايتشى » وأخبرنا أن الكبتن استل قد كلمه بالتلفون ليخبرنا أن الرئيس قد وصل إلى المركب بخير ، ولقى فيه ضابطين كانا قابلاه فى السويس ، وان الماجور رايلى قد بلغ رغباتنا إلى مصر بالتلغراف

« وعند الساعة السادسة حضر استل مظهراً الأسف ، وطمأننا على صحة الرئيس وأبلغنا سلامه ، وإنه لم يكن مهتما بأمر نفسه كاهتمامه بمصيرنا ، وسأله عنا ، فأكد له اننا سنلحق به فى سيشل ، ثم قال إن طلبنا بمرافقته قد أرسل بالتلغراف المستعجل بعد أن فتحت له خطوط التلغراف ، وإن البارجة لن تبارح عدن حتى يصل الرد ، وزاد على ذلك أنه إن بقيت البارجة للصباح فسيستأذن لنا فى مقابلة الرئيس ، ويفيدنا تليفونياً حول الساعة السادسة صباحاً ، ثم قال : إنه دفع إلى الرئيس مبلغ ٩٥ جنيهاً كانت قد وردت من مصر لدفع أثمان بعض المشتريات . ولما سألناه عما إذا كان الرئيس سيسافر حقيقة إلى سيشل ، وعن سبب فصله عنا أجاب بتأكيد سفره إلى سيشل ، وإنه شخصياً يرى أن سبب فصله عمل سياسى ، فسرنا هذا التأكيد الذى من شأنه أن يجمعنا به فى منفاه فلا نعود قبله إلى مصر ، ثم انتظرنا إلى ظهر اليوم التالى ولم يصلنا أى خبر من استل فاعتقدنا أن البارجة سافرت ، فانه قال إن ميعاد سفرها فى الساعة الرابعة بعد نصف الليل ، وإن طلبنا لم يجب

« بذا قضت الأيام مابين أهلها   فآونة قرب وآونة بعد »

* * *

انتهى ما كتبه فتح الله باشا فى مذكراته

وقد وصف سعد منفاه بجزيرة سيشل فى خطاب كتبه من جبل طارق فى الخامس من سبتمبر إلى الدكتور حامد محمود بالعاصمة الانجليزية . وهو من الوثائق التاريخية التى نثبتها هنا لأنها تغنى مالا تغنيه وثيقة أخرى فى وصف تلك الجزائر ووصف عودته منها إلى جبل طارق . قال بعد ديباجة وجيزة :

« هى جزيرة ملتوية صاعدة نازلة ، ومساكنها ضيقة خالية من الترتيب والنظام وأسباب الراحة ومفروشاتها غير وثيرة خصوصاً الأسرة ولوازمها ، مأكولاتها محدودة فالغنم لا وجود لها والبقر نادر ، ولكن الفراخ كثيرة ،

وأكثر منها السمك . ولكن أغلب أنواعه غير جيد . أما الفواكه فقليلة ، وأقل منها الخضروات التى مع قلبها لاطعم لها فى الغالب

« ليس بسيشلز سوق للمأكولات وإنما تباع مفرقة على يد أفراد يطوفون بها من حين لآخر ، وأغلب مايحتاج اليه الانسان من الأقمشة والأغطية غير موجود وإنما يجاب اليها من الخارج بحسب الطلب تقريبا ، ولا وجود لأكثر الصناعات بها فلا تجد فيها مثلا دكانا للنظارات ولا للساعات ولا حدادا ولا خياطا . وليس بجزائر سيشلز كلها الا طبيب واحد حامل لشهادة قانونية وأصله جراح ولكنه يتعاطى الطب الباطنى ايضا يساعده اثنان لا شهادة عندهما فيما يقال . وليس بهما أطباء للعيون أصلا وكل من ابتلى بمرض فيها لزمه أن يرحل عنها للاستشفاء خارجا منها أن كان غنياً ، والا فأمره الى الله كما أنه ليس بها اختصاصى فى طب الأسنان بل فيها موظف فى البوستة أضيف اليه أخيراً وظيفة قاضى صلح يتعاطى معالجة الأسنان لاعن علم بل « بالعافية ! »

« احتاج الأستاذ مكرم لحشو سنة من أسنانه فحشاها له بالاسمنت ولم تلبث قليلا حتى سقط حشوها ، وانكسرت سنة فى طقم أسنان عاطف بك فضع له أخرى ولكنها سقطت بعد قليل ، وحاول أن يصنع لهذا البيك طقم أسنان آخر فتعذر الأمر عليه وتركته مرتبكا فيه

« فتح الله باشا بركات مصاب بمرض فى اللثة يشتد به أحيانا حتى يمنعه عن الأكل وكل من بحثه من الأطباء قبل سيشل رأى خلع أسنانه لخطر بقائها ولكنه لم يمكنه بعد تلك الأمثلة أن يعرض نفسه على ذلك المتطبب ليخلعها له ويبدلها بغيرها وتركته وهو فى أشد أحوال الألم

« لابد أن تكون علمت بما أصاب الاستاذ مكرم فى عدن من حمى الملاريا . . . هذه الحمى اضعفته كثيرا وولدت عنده ضعفا فى القلب والامعاء . فكثيرا ماتعتوره نوبة اسهال وخفقان ودوخة ويعالجه رئيس الأطباء ، ولكنى تركته بدون أن تظهر نتيجة لهذه المعالجة

« بعيون مصطفى بك النحاس حبب يحتاج للمس ولا من يعرف فى سيشل طريقة المس فاكتفى بأن يمس له الطبيب الجراح

« بسينوت بك حنا ضعف فى الامعاء والمعدة فالشهية عنده ضعيفة فى أغلب الأحيان ويعتريه كثيرا الاسهال والامساك ويعالجه ذلك الطبيب بدون فائدة ظاهرة لغاية سفرى

« ليس بسيشلز صيدلى قانونى ولكن الطبيب الأول هو الذى يباشر فى الأغلب تحضير الأدوية ، وبعض ماهو ضرورى منها كالاسبرين لا يوجد إلا نادراً

« لما اشتد الحال بنا من الجو ورداءته وعدم توفر اللوازم الطبية والأطباء واعتلت صحتى خصوصاً كبر الامر على اخوانى فكتبوا من غير اشتراكى خطابا شرحوا فيه سوء حالتنا وطلبوا نقلنا الى جهة أخرى تتوفر فيها اللوازم الصحية ولا تكون حياتنا معرضة فيها للخطر كما طلبوا أن يبلغ طلبهم بالتلغراف الى جهة الاختصاص . وكان ذلك فى ٩ يونيو . فكتب الحاكم اليهم جوابا بأنه سيبلغ ذلك الى مصر ولندن

« وكتبوا اليك تلغرافا بهذا المضمون ولكن الحاكم لم يسمح بارساله اذ المراسلات فى سيشلز لم تكن حرة بل تحت المراقبة . فالجوابات والتلغرافات التى تصدر منا يجب تسليمها لشخص معين وهو يتصرف فيها تحت اشراف الحاكم بما يراه من حجز أو تعديل أو إرسال ، والتى ترد الينا لا تسلم إلا بهذه الطريقة . ولهذا كانت التلغرافات التى تصل باسمنا لا تسلم الينا الا بعد زمان من يوم أو يومين فصاعدا ، ولا أذكر أن تلغرافا تسلم الينا يوم وصوله إلا مرة أو مرتين بالأكثر . وكثير من الجوابات التى تصدر منا لم تكن تصل إلى جهاتها وأكثر العوائق كانت فيما يختص بالمراسلات التى تشتمل على الكلام فى الجو والصحة والنقود . وقد بلغ من أمرهم أن كتب الحاكم الينا ينهانا عن الطعن فى الجو ويشير إلى أنه يرسل من أخبار الصحة مايراه موافقاً

«تطبيقاً لهذا رفض أن يرسل تلغرفاً أعددناه جواباً لسؤالهم عن صحتنا ورغب أن نعدل فيه بعض النقط فلم نقبل لمخالفة التعديل المطلوب للحقيقة ثم حررنا صورة أخرى وأرسلناها إليه وقيل لنا بعد ذلك إن إحدى الصورتين أرسلت ولكن لا ندرى إلى الآن ماهى هذه الصورة

«تخصص لكل واحد من إخوانى فى الشهر «ثلاثين» جنيهاً تقريباً ولى خمسون . فلاحظت قلة ذلك بالنسبة لما يناسب حالتنا فأكدوا لى المرة بعد المرة أنهم يصرفون لى من مالى كل مبلغ طلبته زيادة عن هذا المخصص . ولكنى لما احتجت إلى مبلغ «مائتين» جنيه أبوا أن يصرفوا منه إلا خمسين متعللين بأن مصر لم ترسل لهم نقوداً . وبعد شهرين سمحوا أن يصرفوا إلى مبلغ مائة جنيه

«وصلت سيشلز فى ٩ مارس وما وجدت مسكناً معداً لاقامتنا فأنزلونى بجزيرة تدعى جزيرة لونج بعيدة عن العاصمة ، وأخبرونى بأن المسكن الذى أعدلى به بعض تصليحات تنتهى بعدقليل ، فطلبت أن أراه وأرى المفروشات التى أعدت لى فلم يسمحوا لى إلا بعد بضعة أيام . أخيراً سمحوا لى بزيارته فوجدته يبعد عن المدينة خمسة أميال تقريباً ولا يمكن أن ينتهى تصليحه قبل شهر من الزمان إذا بذلت عناية كبرى ، وهو مع ذلك ضيق وغرفه صغيرة ولا يسع اثنين يسكنان فيه إلا بكل ضيق . فلاحظت ذلك لمن تعين لمصاحبتى وأخبرته بعدم إمكان السكن فيه خصوصا لشدة حاجتنا إلى الأطباء الذين يسكنون بالبعد عنه بعدة أميال وليس هناك عربات ولا أوتوموبيلات ، وأضفت إلى ذلك أنه إذا كانت الحكومة ارتبطت لمالك هذا المنزل بشىء فاننا مستعدون لتعويضه . ورغبت من ذلك الشخص أن يعرض هذه الملحوظات على الحاكم فعرضها عليه فطلب مقابلتى وانتهى الحال بالعدول عن هذا المنزل وسكنانا فى منزلين آخرين بالمدينة . ولكنهم لم يسمحوا لى برؤية المفروشات إلا فى يوم ١٨ مارس فرأيت كلها قديما وأغلبها بال

وكثير منها لا نفع فيه . فاخبرونا بأن هذا كل ما أمكن الحصول عليه فى سيشل كما أخبرونا بأن الحكومة خصصت مبلغا للتأثيث ولكنهم لم يعرفونا إلى الآن بمقدار هذا المبلغ . ومن عهد العدول عن المنزل الأول لم يذكروا لنا عنه شيئا لا فيما يختص بايجاره ولا بمدة إيجاره ولا مقدار أجرته ولا غير ذلك مما يتعلق به . بل تناسوه الى ماقبل حضورى بقليل حيث طلبوا مناأجرته مدة خمسة أشهر وخصموها فعلا من مرتباتنا يوم سفرى

« وبالجملة كانت المعاملة فى سيشلز غير مناسبة ، ومع اضافتها لحالة الجو لا يستغرب أن يترتب عليها ضعف الصحة

« ولقد كنا ننتظر من المساعى الجليلة التى بذلت فى مصر وفى لندن بقصد تغيير هذه الحالة نقلنا جميعاً إلى جهة أوفق بالصحة ، ولكن خاب انتظارنا بالنسبة لبقية إخوانى ، إذ ورد على فى يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ خطاب من الحاكم العام بسيشلز يخبرنى فيه بأنه تقرر نقلى لجهة أخرى على سفينة حربية تصل غداً فيلزمنى الاستعداد للسفر الذى ستكون مدته حوالى ثلاثة أسابيع وأن يكون معى خادمى . وأن هذا النقل نظراً لصحتى . فطلب إخوانى أن يصحبونى كلهم أو بعضهم نظراً لمرضى واحتياجى لعنايتهم فلم يجب طلبهم إلا بالرفض وتصرح فقط للطباخ بالسفر معى وأبوا أن يعرفونى بالجهة التى تقرر نقلى إليها زاعمين أنهم غير عالمين بها

« قبل يوم ١٧ أغسطس المذكور بثلاثة أو أربعة أيام تقرر وضع جميع المراسلات الخاصة بسيشلز تحت المراقبة . وذاعت الاشاعة بأن ذلك بسببنا ولكننا لم نكن نصدق ذلك حتى تأكدناه من بعض الأفواه الرسمية ، واستنتجنا منه أن الغرض من هذه المراقبة منع وصول خبر نقلنا إلى مصر ، وأن النقل هو إلى جهة بعد قنال السويس . ولم ينقلونا للسفينة الحربية إلا ليلا الساعة ٩ من مساء يوم ١٨ أغسطس ، ولم يؤذن لأحد من إخوانى بمصاحبتى إليها . وكانت أمتعتى سبق إرسالها ولم يسلموها للسفينة إلا بعد تفتيشها ، كما فتشوا

خادمى الذى كان معنا تفتيشا دقيقاً . ولما وصلت إلى السفينة استقبلنى كومونداتها على السلم استقبالا حسناً وسألنى عما إذا كان معى خطابات فأجبت بالنفى طبعاً . وقدم الى ضابطاً يصحبنى الى القمرة التى أعدت لى فوصلها ووجدتها لا بأس بها وإن لم تكن من أحسن قمرات السفينة

« وهناك فتشنى هذا الضابط وسلمنى ورقة بها تعليمات تتضمن انى لا أجلس إلا فى قمرتى أو فى المحـل الخاص الذى عين على ظهر السفينة الأعلى لجلوسى به وأن ألزم القمرة عند مسيس الحاجة ، وألا آكل إلا فى أحد هذين المكانين وأن آخذ الحمام مابين الساعة السادسة والسادسة والنصف ، وأن صف ضابط تعين لخدمتى وأمر بعدم مفارقتى وألا أرسله بعيداً عنى ، كما تعين واحد يلاحظ الأكل ، وألا اتصل بأى واحد من السفينة غير من تعين لملاحظتى ، وألا أستعمل أداة للكتابة إلا باذن الكومندان وأن أسلمه كل شىء أكتبه وأن أبلغ إليه طلباتى بواسطة الضابط المعين ، وأنه يمكن تعديل هذه التعليمات بعد مضى القسم الأول من السفر

« تسلمت إلى هذه التعليمات مكتوبة وطلب منى امضاؤها فكتبت بالعربية عليها انى علمت مضمونها وأمضيت ما كتبت . أما هذه التعليمات فقد تنفذت بكل دقة . وما كان الحارس الذى كان يتغير فى كل حصة من الزمن يفارقنى لحظة حتى عند قضاء الحاجة ويمضى الليل كله ساهراً بباب القمرة

« بعد يومين من سفرنا سألت القمندان عن جهة قصدنا قال أخبرك بها بعد مفارقة عدن . فارقناها وسألته فقال بعد مفارقة مصر ، وكان يتلطف معى فى كثير من الأحيان ويخبرنى أنه يبذل كل جهده فى راحتى . أما الحكيم ورتبته كما قيل لى فى السفينة مساوية لرتبة القمندان ، فكان يزورنى صبيحة كل يوم ويجتهد فى ارضائى ، وحلل البول مرتين عقب القيام من سيشل مرة ومرة قبل الوصول إلى هنا . وقبل الوصول إلى السويس بيوم خفضت السفينة من سيرها فنقص من ١٤ عقدة فى الساعة إلى احدى عشرة . وكان

الأكل فى السفينة رديئاً وكله من المحفوظ ولا وجود للخضارات فيها فتكلمت فى هذا الشأن مع القمندان فارسل بالتلغراف اللاسلكى الى السويس لمقابلتنا باللازم منها . ولما صرنا من هذه المدينة على بعد ساعة قابلتنا مدمرة حربية حاملة لجانب عظيم من هذه الأشياء ، ثم سارت السفينة فوصلت الى القنال فى الساعة ٥ ونصف تقريباً مساء . وقبيل الوصول أمرت بملازمة القمرة بعد أن قفلت نوافذها زجاجا وحديدا ، ووضع الحرس على اتباعى ومنعوا من الحركة فى السفينة . ومرت هذه فى القنال بسرعة بلغت فى كثير من الأماكن عشرين عقدة فى الساعة حتى لم تستغرق فى اجتيازه إلا ثمانى ساعات تقريباً . ولم تقف الباخرة لا على السويس ولا على بورسعيد

« بعد اجتيازه فى الساعة الحادية عشر ، أخبرنى القمندان بانى منقول إلى هنا ولم يعدل من تلك التعليمات شيئاً ولكنه سمح لى بأن أجلس على ظهر السفينة الأدنى الذى كان يجلس الضباط فيه أغلب الأوقات

« لما رست السفينة هنا صبيحة يوم الأحد ٣ الجارى استقبلنى بها كل من سكرتير الحاكم العام والحكيم ورئيس أركان حرب وبلغونى سلام الحاكم

« انفرد الأول بى فبلغنى أنهم أعدوا منزلا لسكناى ويتعشم أن أجده موافقاً لى وانهم أعدوا كل مايلزم لضيافتى وإنى أعتبر نفسى ضيفاً لا سجيناً . وكانوا قد أعدوا اتوموبيلين لى وللاتباع . وعند مانزلت من السفينة ودعنى القمندان والحكيم وبقية الضباط فى مدخل السلم وداعاً حسناً ، وركبت الاتوموبيل وعلى يسارى السكرتير وأمامنا رئيس أركان حرب ، وسرنا الى المنزل فوجدته فى وسط الحارة الانجليزية وهو منزل واسع وغرفه كبيرة وبه حديقة ويظهر انه كان مهجوراً من مدة ثم أعدوه أخيراً . وكانت رائحة البوية تتطاير منه

« ورأيت فيه رئيس البوليس الذى شرع فى الحال أن يسلمنى القرار المرفق بهذا . فأخذه السكرتير ووضعه الى جانبه وقال إن هذا أمر شكلى

لاأهمية له وأنت حر فى هذه الجهة ولكأن تتحرك كيف تشاءوتذهب حيث تريد ما دمت لاتخرج عن الأرض الانجليزية . وبعد يومين أخبرنى السكرتير بأن المنزل وأنواره وحديقته على مصاريف الحكومة والباقى على مصاريفك وأنه ترتب لى فى الشهر خمسون جنيها فاستقللت هذا المبلغ الذى كان مرتبا مثله لى فى سيشل لأن العيشة هنا أغلا منها هناك بكثير جدا وكنا ستة أشخاص فى معيشة واحدة . وكان مع ذلك مأذوناً لى فى أن أصرف مايلزمنى زيادة عن ذلك المرتب من أموالى . ففهمت منه أن هذا المبلغ تقدر لى باعتبار كونه أكثر مما كان مرتبا فى سيشل فافهمته أنه اذا كان مأذونا لى باستجلاب نقود من مصر فانى لا أطلب زيادة المرتب المذكور . فصرح بأنى حر فى استجلاب ما أريد من أموالى من غير أن تعارض حكومة هنا فى أى مبلغ يرد منها

« يزورنى كل يوم طبيب من الحكومة ويصرف وقتا ليس بقليل فى الاستفهام عن الأحوال الصحية والوقوف على حقيقتها ووجدت فيه رجلا مهذباً وديعاً هشاً ذا خبرة فيما يظهر لمثلى . وقد حلل البول مرتين فكانت النتيجة فى الأولى ٩ جرام فى الألف والأخرى ١٢ جرام فى الألف ولكنها لم تكن من محصول ٢٤ ساعة كالأولى بل محصول مرة واحدة . وستحلل غدا وفى كل أسبوع . وظهر فى التحليل أثر خفيف للزلال ولكن هذا ليس حديثاً إذ كان يوجد شىء منه فى مصر . وقد كنت أتناول على الأكل بيرة استوت فاستحسن استبدالها بقليل من الوسكى واستحضر من لندن عيشا ودقيقا لأن اتناول منه وسأبدأ فى التعاطى من الليلة

« أشعر الآن بشىء من القوة واعتدال الصحة وجودة الشهية وأخذت أنام أحسن من ذى قبل

« المراسلات حرة والتلغرافات ترد الى وتصدر عنى فى أوقاتها ولا يستغرق الصادر منها والوارد الا مسافة الطريق . وأيد هذه الحرية عندى وصول خطابى اليك

« أنا حر فى الذهـاب والمجىء على الأرض الانجليزية ولـكن على باب المنزل حرس من البوليس السرى ليلا ونهاراً يتبعنى من بعيد حيثما سرت

« كنت أحسب أن زيارتى غير ممنوعة ولـكنى قرأت فى الجرائد اليوم أن الجنرال اللنبى نشر فى مصر ما يفيد منعها إلا باذن من الحكومة الانجليزية لا تعطيه إلا فى أحوال استثنائية ، ومن هنا فهمت مقدار الصعوبات التى تلاقونها فى سبيل الحصول على هذا الاذن ، وإذا لم توفق للحصول عليه مع توفر هذه الأحوال الاستثنائية بالنسبة لمرضى ولكونكم من الحكماء الذين سبقت لهم معالجتى فلا أمل فى أن يحصل عليه غيركم . وانى أستقبل هذه الشدائد بكل صبر واثقـاً بالله فى حسن العاقبة . أرجوكم كلما وقفتم على شىء فى الجرائد الانجليزية يختص بى أو بمصر أن ترسلوا قطعة الى

« وفى الختام اشكركم على جميل مساعيكم العامة والخاصة وارجوكم أن تبلغوا فائق تحياتى الى جميع اخوانكم المصريين . »

***

كذلك أجمل سعد أحوال المعيشة التى لقيها فى منفاه بجزائر سيشل اجمالا يغنى عن المزيد . ولم يتجاوز أن ترك الوقائع تتكلم فى غير هوى ولا مرارة كما يتكلم العالم المحقق الذى يراقب الأمور للدرس والتدوين ولا تعنيه منها شكاية أو نكاية . والى جانب هذه الأحوال أمور شتى لم يعرض لها فى خطابه لانها لا تنتظم فى موضوع هذا الخطاب ، ونحن مشيرون اليها بالايجاز على مقدار ما يقتضيه المقام

نزل سعد وأصحابه فى قلعة عدن فلم يلبسوا قليلا حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سورى كبير كان يعمل فى دار الحماية فاستأذن فى لقاء سعد على انفراد وخرج معه فى مركبة للرياضة ، وافتتح معه حـديثا وجيزاً عن المفاوضات والحلول المعروضة ثم فاجأه بكلمة مقتضبة لا علاقة لها بحديثه السابق قائلا : « ستكون ملـكا على مصر . . . » فدهش سعد لهذه المفاجأة

وأجابه فى حدة واستغراب : ما لنا ولهذا ؟ وما شأنى أنا والملك ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ فعاد الرجل الى الكلمة يكررها وأضاف اليها : « أنك زعيم الأمة الذى لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الانكليز عليك وعلى الامة لما خالفك أحد . فاختصر سعد هذه المحادثة وقال للرجل : « انى افضل أن أكون فرداً من الافراد فى أمة مستقلة على أن أكون ملكا لبلاد مستعبدة فى ظل حماية أجنبية » . . . ولزم الصمت فى عودته الى القلعة بعد أن قال له على ما أذكر : « انى احسب انى لم أسمع شيئا مما تقول ، ولا أود أن اسمعه مرة أخرى منك أو من سواك »

هذه حادثة محققة لاشك فيها برواية سعد نفسه . اما قصد السياسة الانجليزية منها فلا ندريه على التحقيق . فقد تكون المسألة جداً وقد تكون احدى المناورات ، ولم نسمع من سعد ما يدل على رأيه فى ترجيح أحد الوجهين

وقد لبث سعد وأصحابه فى عدن الى أن تم الاتفاق على مشروع ٢٨ فبراير الذى سيأتى الكلام عنه فى الفصل التالى . ثم صدر الأمر بنقله الى جزائر سيشل ، ثم كان الاحتجاج الذى أسفر عن الاذن بسفر واحـــد من رفاقه معه وهو الاستاذ مكرم عبيد لانه أصغرهم سناً ويعرف اللغة الانكليزية .

قال سعد فى وصف الرحلة من عدن الى سيشل من خطبة له بعد رجوعه الى مصر : « جاءوا فى الساعة التاسعة وكنا فى قلعة عدن مسجونين وقالوا : يجب أن تنزل فى الساعة العاشرة والنصف فى مركب حربى تنتظرك ليتوجه بك الى سيشل وأمامك نصف ساعة تحزم متاعك فيها وتركونى وتولينا حزم متاعنا فى هذا الوقت القصير . ونزلنا فى مركب حربى حمولته ٩٠٠ طن كزورق ولكننا لم نسافر فى هذا اليوم الاربعاء بل مكثنا فيه الأربعاء والخميس وسافرنا يوم الجمعة مساء

« انزلنا فى يوم الأربعاء لكى نسافر الى سيشل ، ولكننا لم نسافر إلا يوم الجمعة لاجل ان يقال أن زغلولا نزل فى البحر وهو فى طريقه الى سيشل .

فعلوا ذلك فى اليوم الذى اعلنوا فيه تصريح ٢٨ فبراير وان مصر استقلت والغيت الحماية التى ضربت عليها

« . . . . أخذونا فى ذلك اليوم وقد كان فى المقرر ان نسافر جميعا بعد خمسة أو ستة أيام ولكنهم ماانتظروا بنا حتى يأتى هذا اليوم ، وما انتظروا بل عجلوا بسفرى مع مكرم ومع خادمى وسرنا فى هذه السفينة مسافة ستة أيام كدت أشرف فيها على الهلاك

« أخيرا وصلنا إلى جزيرة سيشل ولا أحدثك عن حرارتها ورطوبتها وبعدها . . . . . وكانوا يشددون علينا تشديداً كبيراً الى حد أنهم حرموا علينا أن نتكلم فى الصحة وان نكتب فى الهواء وحجروا علينا هذا فكان لا ينبغى لنا ان نقول بان صحتنا غير جيدة ولا يصح لنا أن نقول ان هواء سيشل غير مناسب ، لأنه معتبر ان هذا التكلم فى الصحة ضد النظام !! »

ولا حاجة الى الخيال الواسع فى ادراك الحالة التى يكون عليها شيخ مصاب بالربو فى جزيرة معرضة للحرارة والرطوبة ومختلف التيارات الهوائية فى وقت واحد . فقد كان هذا الجو يثقل عليه حتى يصاب بالاختناق فى بعض الأيام ويعجز عن الكلام الا بالايماء وساءت حاله وهو كما تقدم ممنوع من الاشارة الى هذا الوصب الذى يعانيه

واحتال سعد على علاج الوقت وازجاء الفراغ بتعلم اللغة الأنجليزية على الأستاذين مكرم عبيد وعاطف بركات ، فكان يقضى فى اليوم ساعات فى القراءة والدراسة واستظهار الكلمات : يستيقظ نحو السادسة فيرتدى ثيابه ويجلس فى شرفة الدار ليبدأ القراءة فى الصباح الباكر الى ان يوافيه أحد الأستاذين فيقرأ عليه مايحتاج الى مدارسة ومساعدة . وقد يواصل الدرس وهو فى فراشه بعد الغداء وقبل الرقاد فى المساء . وكان قليل الخروج من الدار لأنه كان يكره النظر الى الحراس ويلاقى كثيراً من التعب فى الصعود والنزول ، ولا يألف الرياضة هناك إلا على شاطىء البحر حيث يروق الجو ويطيب

الهواء . وقد يلعب « السيجة » بأصداف البحر مع بعض الزملاء على رمال الشاطىء البيضاء ، وهى اللعبة الريفية التى يحذقها الفلاحون ويشعر زعيم مصر وهو يلعبها انه فلاح ابن فلاح قبـــل كل شىء ، وكان أحب القراءات اليه بعد دراسة اللغة الأنجليزية قصائد البارودى التى قالها فى منفاه : يقرأها ويرتلها على سبيل التأسى أو الاعجاب ، ويستطرد من ذكرها أحياناً إلى ذكريات الثورة العرابية وأحاديث زعمائها فى الأدب والسياسة ، ومنهم البارودى ومحمد عبده وعبدالله النديم ، ويمزج أحاديثه فى تاريخ هذه الثورة ببعض الفكاهات والأغاليط التى كان أناس من زعماء الثورة يقعون فيها عن جهل أو اضطرار

ولما برح سيشل اتفقوا على طريقة للتفاهم يتحللون بها قليلا من قيود الرقابة ، وهى اتخاذ « صفر » من الأسماء التى ترد فى الرسائل البرقية حسب المعهود فى كل واحد من أصحابها . فاذا أرسلت بتوقيع « سينوت حنا » فمعناها إنهم فى حاجة إلى النقود لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية ، وإذا أرسلت بعنوان « مصطفى النحاس » فمعناها إن الحماسة فى مصر شديدة لاستحماس مزاجه ، وإذا كانت بعنوان مكرم عبيد « فمعناها إن الدعاية فى انجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية قبل ذاك ، وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية أو بتوقيع « سعد » فذلك بشير الافراج

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركيز كرزون فى الثالث والعشرين من ديسمبر البرقية الآتية إلى الفيكونت اللنبي كما جاء نص ترجمتها فى الكتاب الأبيض : —

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولا وأنصاره إلى سيلان فى أول فرصة كما اقترحت فى تلغرافك المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر . والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فان فى الوسع ارسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره فى سيشل . وينبغى الابراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الابحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين »

فاستطير الفيكونت اللنبي فرحاً بهذه الموافقة كما بدا من برقيته التى بادر بارسالها ليشكر المركيز كرزون كثيراً . . . . وانتظر ابعاد زغلول وأصحابه إلى سيلان ليوقع اليأس فى قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل مرجو لهؤلاء القوم المبعدين فى عالم السياسة المصرية . ولأمر ما — لا يعنينا بحثه هنا — تغير المنفى واستبدلت جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبث سعد وأصحابه فى انتظار النقل إلى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح ٢٨ فبراير فى مصر فكان يوم إعلانه — إعلان الاستقلال ! — هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن إلى منفاهم السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفى منه ومن أنصاره لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، لكان رجاء النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الأحلام التى يحلم بها الساسة العمليون ، وهى أغرب من مخترعات الخيال

فان النفى ليصلح عنواناً لكل شيء إلا أن يكون عنواناً للحرية والاستقلال ودليلا على أن البلاد قد ظفرت بحكم نفسها وتحقيق مشيئتها ، وإن بلداً يضيق بزعمائه فى يوم إعلان حريته واستقلاله لأعجوبة من أعاجيب النقائض والأضداد . وما كان بدعاً من المصريين أن يتشاءموا بتصريح يمهد له ذلك التمهيد ، ولا أن يسمعوا فى يوم واحد بنفى سعد إلى سيشل وباستقلالهم هم فى وطنهم بما يروءون ومن يروءون فلا يستطيعون التوفيق بين الأمرين ولا يجدون بداً من الشك فى إحدى الروايتين . وإنما البدع أن تؤكد لهم النفى والاستقلال فى وقت واحد وأن لا تتركهم ينسون نبأ النفى فى ذلك اليوم خاصة ثم تطمع منهم فى اعتقاد غير مااعتقدوه ويقين غير ماأيقنوه ، وتريدهم على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذى يليه

ولو كان التصريح استقلالا حقاً لما عيب على المصريين أن يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعاته ومروجيه ، لأن نسيان الأعزاء المنكوبين والانتصار لخصومهم الظافرين اغتباطاً بغنيمة سياسية أو منفعة وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه فى حساب المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة فى الشعوب أولى بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والغنائم التى تنطوى فى النظم والدساتير ، لانك إذا بحثت عن النخوة فى سواد الأمة فوجدتها عندهم فليس يضيرك أن لاتجد فيهم موازين الساسة المحنكين ، وإذا بحثت عنها فلم تجدها فهناك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف الذى لاتغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان المصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما ينبغى أن يكون شعورهم به سواء فى ذلك من حمدوه ومن انكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه التراب . . واظرف مايروى فى هذا الباب ما رواه البارون « فان دن بوش » البلجيكى فى كتابه « عشرين سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التى وصف بها الاحتفال بالاستقلال فى محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف

خطبوا يوم ذاك وكيف هللوا بالعهد الجديد. ثم قال: « إلا أن رجلا قصيراً على رأسه طربوشه المنحرف تقدم فى مشية إبليسية ورفع يده فى وقار وعيناه تلمعان ثم نادى: ليحى الاستقلال التام! فهبطت كلماته فى وسط سكوت مكروب ... »

أين الأستقلال؟ لا أحد يصدق أنه الاستقلال حتى المبتهجين بيوم الأستقلال!!

وكان من الميسور أن يتنبأ الفيكونت اللنبي وأصدقاؤه الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذى مهدوا له ذلك التمهيد، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية: وهى الخلاص من زغلول والغلبة عليه. وهى غاية مقصودة لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية. وقيل ان بعض أولئك الوزراء قد لجت به الضغينـــة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى، وقيل ان الفيكونت اللنبي لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية، وأنها هى التى ساومته فى الصفقة المعروضة الى ان قنع من الاعدام بالابعاد!

ومما يعزز أن اللورد اللنبي نفسه طلب لزعماء الوفد جميعاً الأعدام فى هذه المناسبة أو غيرها مارواه السفير الأمريكى الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللنبي ومستر أسكويث بعيد مقتل السردار حيث قال فى كتابه مصر « ماضياً وحاضراً ومستقبلا »: « عند ما لقيتـــه قدمنى الى مستر أسكويث وكنا جميعا واجمين واللورداللنبى بصفة خاصة مهتاج الشعور، وكان يقول ان الأطباء الآن يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الأصابة قاتلة. ثم قال إن زغلولا باشا رئيس الوزراء حضر قبيل ذلك ليعرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعاً من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة. ثم ختم كلامه عن هذه المسألة بقوله: انى قدأردت أن أشنق جميع هؤلاء الناس فى وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة، وكأنه يعنى كما فهمت

ساعتئذ أنه لو أجيب إلى طلبه وترك لرأيه لما وقعت هذه الفاجعـــة »

فالانتقام من زغلول ومن — هؤلاء النـاس — كان إذن غرضاً يراد لذاته أو كان هو الغرض الأول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفى زغلول يعين على نسيانه واهماله

وبعد الفراغ من هذا الغرض الأول تفرغ اللورد اللنبي والوزراء المصريون أصدقاؤه لما بقى لهم من الغرض الآخر الذى لايهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والغض من مكانته وكبريائه ، ونعنى بالغرض الآخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهداً ضائعاً من حيث تحقيق هذا الغرض الآخر . . . لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح : وهى خطة القمع والتجسس والمحاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات والهياج وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لأن الانجليز الذين أصيبوا قبل تصريح ٢٨ فبراير إنما كانوا يصابون فى أثنـاء المظاهرات أو فى أثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعاً من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القـائمون بها أناس يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام

وانقلب العداء إلى عناد والعناد إلى مناجزة يبذل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر وإحبـاط مسعاه ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التى تهتف بحيـاة سعد زغلول نابت عنها الأغانى الشعبية فى الشوارع والأزقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للغناء والترنم والانشاد ، وإذا حظرت الحكومة على الصحف أن تذكر سعداً أو تشير إلى اسمه أو اسم الجزيرة التى هو منفى فيها استورد الناس الآنية الخزفية

من أوربا وعلها رسمه، وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت تتداوله الأيدي بمئات الألوف في تلك الأيام لانتشار الأوراق الصغيرة من جميع الفئات، وإذا اعتقلت الحكومة أعضاء من الوفد قام في مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم يعرضون أنفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون، فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب ومنتصر أو منهزم، وهذا كل ماظفر به التصريح من «التقريب» و «تسوية» العلاقات بين البلدين

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبي إلى لندن أيام المفاوضة في التصريح — كما ظهر بعد ذلك من الوثائق الرسمية — أن الوزارة البريطانية لم تخل من أناس يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كأنه غنيمة لا ينبغي لها أن تطمح اليها. وراق الوزراء المصريين أن يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال إلا بالدهاء «والمرونة» ولطف المدخل على عقول الانجليز، بل راقهم وراق اتباعهم أن يحسبوا أنفسهم خادعين ويحسبوا الفيكونت اللنبي ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ماوهبوه من قدرة على طرق الأبواب وتذليل الصعاب، ومن الطبيعي ان يكون هذا رأيهم أو زعمهم في تعظيم ماعملوه وتسويغ مافعلوه، ومن الطبيعي كذلك أن تمانع الحكومة البريطانية في المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع أن تمانع وتساوم وتعطي بالثمن الكبير ماهي خليقة أن تعطيه بالمجان، ولكن الحقيقة أن الدولة البريطانية كانت وشيكة أن تفرض ذلك التصريح أو ماشابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللنبي ولا مخادعة من الوزراء المصريين. لأنها اتبعت هذه السنة في كل أمة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادىء الولسنية التي استغلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية، كدأبها في جميع المبادىء والدعوات الصالحة للاستغلال. فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهر الملك وألقابه وحقوق الدول والعروش دون أن يزعم زاعم ان وزيراً بارعاً أو غير بارع

ضحك من عقول الأنجليز هناك فساقهم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الأنجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية فى مستعمرات افريقيا التى لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخدع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الأمور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيراً ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ما تبغيه وفوق ماتبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لأنها كسبت سمعة الحرية والأنصاف بين أمم العالم على أثر الدعوة الولسنيـــة ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الأجنبية ، وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين لتعود فى يوم من الأيام فتتخذ من سوء الأدارة الذى لابد منه فى جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمغانم حجة لها على أولئك الوطنيين ، وكسبت إرضاء الأغرار وذوى الأغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحا أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحذو على مثالها فاقتدت بها فرنسا فى سورية والبلاد المغربية واليابان فى الأقطار التى اقتطعتها من الصين

ومعلوم أن بريطانيـا العظمى احتفظت لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هى : (١) تأمين مواصلات الأمبراطورية فى مصر و (٢) الدفاع عن مصر فى كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة و (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات و (٤) مسألة السودان ، وهى لو لم تحتفظ بهذه الشروط الأربعة لكان فى جيشهـا المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدها

الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه، والذى يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى القوم شىء سواه

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه فى سرد الأمثال : هو ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التميمة التى فى رقبتها بألف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة . . . فما أملحها من صفقة « لولا الملعونة فى رقبتها » !!

من المنفى الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون

وكان سعد هو الذى نفى إلى سيشل بعد قطع هذه المفاوضات !

وليس هذا كل ماهنالك ، بل كان اللورد اللنبي حريصاً على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت وأكدت استقالتها مرة أخرى كان حريصاً على « اقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى الحكومة » لأنه يشعر كما قال فى برقية العشرين من ديسمبر الى حكومته « بأن هذا الحزب لامحالة غرق مالم يتقدم الآن »

وهـــذا تصرف من جانب الانجليز لامعنى له إلا أنهم يعتقدون ان المعارضة التى أحبطت المفاوضات هى معارضة زغلول وان ماعداها إنما هو معارضة « المظاهر » والمراسم ومقتضيات الأحوال

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر بعد نفى زغلول وأصحابه فى صف واحد ، فاجترفت كل مادبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها فى كل ماقدرته من تخويف المصريين بتهديد اللورد كرزن فى كتابه إلى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين والأطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد اللنبي وسائر الأحزاب التى تنضوى الى هذا الجانب أو ذاك ، أو تقف بين بين فى انتظار الطوارىء والتقلبات

استقال عدلى وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال سعد وأصحابه لكى لاينسب إليه الاشتراك فى هذا التصرف ، وأسرع إلى اللورد اللنبي « يؤكد له أنه شخصياً سيظل مؤيداً لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام » أى

للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها هى القوى التى تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الاجماعية من جميع الطبقات للسياسة التى رسمها اللورد كرزون فى كتابه .

وبعد مفاوضات بين ثروت واللنبى أعلن فى الثامن والعشرين من فبراير التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ لأن أحداً لم يستطع أن يسميه تصريح الغاء الحماية أو تصريح الاستقلال ، أو ما إلى ذلك من الصفات ، لافرق بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعترضين عليه !

تألفت الوزارة الثروتية عقب هـــذا التصريح ، وأرسلت وزارة الخارجية المنشأة حديثاً منشوراً فى منتصف شهر مارس إلى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكى المعلن استقلال مصر واتخاذ ولى الأمر فيها لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وفى الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التى رسمتها لاستقلالها تنظر إليها بريطانيا العظمى كأنها عمل من أعمال العداء

وبقيت الأحكام العسكرية وبقى اللورد اللنبى صاحب السلطان الأكبر فى مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه الأحكام العسكرية كانت تغلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر الحريات فى كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد اعلان الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشوراً فيه إغراء وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . أى ضد الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد إذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التى قبلوا أن يلفظوا بها فى هذه المحاكمة . ومنها

(١) الستة الآخرون هم : مرقص حنا بك وواصف غالى بك وعلوى الجزار بك ومراد الشريعى بك والاستاذ ويصا واصف

قولهـم : « لو أن المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا . نحن لانعرف مهيمناً علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة التى شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا .... فمهما تكن العقوبة التى يروقكم أن تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الأمام فى طريق المجد الذى تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم عدل الحكم إلى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه على كل منهم .... وأبلغوا حكم الاعدام أولا فهتفوا « لتحى مصر » قبل أن يسمعوا ماوراء ذلك . ثم تليت عليهم تتمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهتاف لمصر بالحياة

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد إليه بعض أعضائه المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا السياسة التى رسمت للمستقبل وهى سياسة « حزب عدلى » كما سماه اللورد اللنبى ، فرجعوا إلى تأييد هذه السياسة

وقد أصدر الأعضاء الباقون منشوراً مفصلا ببرنامج المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا فأصدروا منشوراً حضوا فيه الأمة على بذل مافى الطاقة لاعادة سعد وأصحابه من منفاهم ، فقبض عليهم فى الرابع والعشرين من شهر يوليو وحوكموا فى التاسع من شهر أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ، لأن الأعضاء رفضوا بتاتاً أن يجيبوا على أى سؤال

أما الوزارة الثروتية فاهم ماصادفها من العقبات — غير مقاومة الأمة — احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة الجرائم السياسية التى كانت تقع على

الموظفين وغير الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهاراً فى أعمر الأحياء بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« إن عدم الاهتداء إلى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيداً عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وإن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع به اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما إذا كان التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية كافياً أو غير كاف »

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمى كانت العلاقات بين الانجليز والوزارة الثروتية علاقة مودة وتأييد متبادل ، وكانت العقبة الكبرى التى تلقاها الوزارة إنما هى الخلاف المتعاظم بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور

***

وخلاصة المسألة الدستورية أن الوزارة أنشأت برأيها ورأى أصدقائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضواً برآسة « حسين رشدى باشا » لوضع الدستور الجديد ، تمهيداً لانتخاب الهيئة التى تبرم الاتفاق بين مصر وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين أو ثلاثة من الوفد المصرى إلى الاشتراك فى اللجنة فلم يجيبوا الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحاً يقويها ويضعفه ويفل سلاحه ، ولأنه كان من ناحية أخرى يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأى نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقاً لسياسة عدم التعاون التى أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا وأصدقاؤه ويطمئنون إلى جريان الأمور في مجراها إلى الغاية المنشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد الدستورية

فسعد وأصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ؛ والانتخابات تجرى على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجرى عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقاؤه من « حزب عدلى » ينزلون إلى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازليهم بمعونة الحكومة وما عندها من وسائل الترهيب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى إلا النجاح والاستئثار بالأمر إلى زمن طويل

ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المبادىء التي تلائمهم في الدستور وهي مبادىء التبعة الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدراً للسلطات ؛ بدلا من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها في ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايعهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادىء الديمقراطية في الدستور على مبادىء الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيراً من حيطة الوزارة واخلاص المخلصين ؛ وجاء على الجملة دستوراً لا بأس به في القواعد والنصوص

لكن الملك فؤاداً كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع الى التبعة الوزارية ومصدر السلطات ؛ ومجمل مايريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الثروتية ، ولاح في الأفق أن الملك فؤادا يترقب الفرصة التي يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للانجليز باب التدخل في الموضوع ؛ وقد سنحت

هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا الى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامى عن الخديوى السابق ، وفحواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات فى تسوية ماله من المسائل المالية . . . وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل الا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على تردده فى نية الاستقالة أنه دعى للصلاة مع الملك فى الجامع الازهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستلقاه فى داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاتهام على مسمع ومشهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها إلا أنه قال فى ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيرى »

فجاءه الأمر الملكى بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك فى التاسع والعشرين من نوفمبر

وفى اليوم التالى قامت الوزارة النسيمية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك فى التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهى التقرب من الوفد واسترضاؤه بما يجنح به الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الانجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادىء الدستورية التى يستقر عليها القرار

ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة فى المساجد التى يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب رداً على مذكرة اللورد اللنبى التى يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى قال فيه إن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لاتراعى عواطف الأكثرية من الأهلين المراعاة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة . كما يوجد لسوء

الحظ فى كل بلد . والذى يزيد فى ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه فى كل المدة التى كان يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودى بين لسان حال تلك الاكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والانكليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت فى تلك الفترة . مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الاكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أو لا ثم بسبب تدابير العنف التى تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيراً بسبب التدابير التى صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة فى الأمة فزادت الحالة تحرجا والعواطف تألما مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة »

بيد أن هذا التقرب الى « الاكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمية طويلا فى تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعة الوزارية

فقد كانت الأمة أيقظ من أن تؤخذ بهذه الأساليب أو تستمع فيها الى رأى أحد ، وزادها يقظة وحذراً أن الوزارة لم تصنع شيئا فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان الذى كان منعقداً للنظر فى مسائل الشرق وتنقيح المعاهدات بين الحلفاء والدول التركية صاحبة السيادة القديمة على مصر ، فاذاع الوفد المصرى بيانا فى العشرين من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ولا ألغيت الأحكام العرفية ولا احترم حق الأمة فى أن يكون الدستور وليد ارادتها ، ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ، وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم قال : « والاخبار متواترة أيضا على وقوع أمور خطيرة بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك أخذاً وردا بين

الوزارة والانكليز متعلقين بالنص الخاص بالسودان ، وإن الوزارة قد ادخلت من جهتها تعديلا جديداً على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسئولية الوزارة أمامه »

واتبع هذا البيان بيانات أخرى فى معناه

ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها ووجهوا الى الملك انذاراً يطلبون فيه حذف النص الخاص بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر » بدلا « من ملك مصروالسودان » . . . فقبل نسيم باشا هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !

وهنا يجب أن نلخص الحالة كلها من حيث المناورات الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذى وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لأنه موقف فى حاجة إلى التوضيح

وذاك انه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون لرآسة الوزارة ان رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز ، وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد وأصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب إليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى واصحابه

وهذا سر الصداقة التى كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه أو لا يتقدمون إلى مساعدته بعمل من الأعمال . فسعى محمد سعيد فى إنشاء وفد غير الوفد السعدى ، وأبى توفيق

نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ، ولبث احمد مظلوم على صداقته للاثنين

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبد الخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ، وأتبع سياسة التقرب إلى الوفد ، وكتب مذكرته يطالب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتنكشف أغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد فى جبل طارق وهو بعيد من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب إليه البرقية التى يقول فيها «انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن» ونظر الى الموقف فى جملته بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار مااختاره بعد هذه الموازنة المجملة ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته الجديدة انه كان صهراً له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه الآن كما لم نسوغه فى حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الأسباب التى باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

***

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلى يكن باشا لاستئناف الخطة التى اقتضبت على ثروت باشا قبل تمامها ، وكان عدلى باشا قد أنشأ حزباً ينزل به الى ميدان الانتخاب وسماه من أجل ذلك حزب «الاحرار الدستورين»

ولكن الملك كان لا يرغب فى استيزاره ولا يزال يرجو أن تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر فى الدستور على المبادىء التى يريدها ، وتعاظمت المصاعب أمام عدلى بين مقاومة الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية فى أيام ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الوزارة النسيمية وانجاز الوعود التى لم تنجزها ، فاعتذر من تأليف الوزارة وأصر

على اعتذاره ، وأنتهى الأمر فى منتصف شهر مارس (١٩٢٣) باسنادها الى يحيي ابراهيم باشا وهو قاض نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيراً أن يتم تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية قوله فى اليوم التالى لتأليفه الوزارة : « إن كان الناس قد تكلموا كثيراً عن التعديل الذى أدخل على الدستور وتساءلوا عما إذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذى قد أدخلته الوزارة النسيمية فتصدره الدستور كما عدلته أم ترجعه إلى أصله كما وضعته اللجنة فان ما وضعناه نصب عيوننا هو أن يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفى التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاسترابت الاحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصرى بياناً يقول فيه : « أن ما نشر عن رئيسهم — رئيس الوزراء — كله تنصل وابهام . . . ففى الدستور لم تكن سيادة الأمة وارادتها موضع عناية بل انه أقر من سبقه على اغتصاب حق الأمة فى وضعه ورفع الأحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الآمال ، واصدار قانون التضمينات بالقيود التى يود الانجليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية أبنائها قضاء محتوم لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الأحرار الدستوريين على التعديلات التى قيل إنها أدخلت على الدستور فى عهد الوزارة النسيمية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه فى السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لأنه أيقن أن مجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الأحكام العرفية فى الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب إصدار الدستور كاملا شاملا للمبادىء التى قررتها لجنة الدستور

ونشر الاستاذ عبد العزيز فهمى بك خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزارة

سرد له فيه المبادىء التي لا يستغنى عنها فى الدستور وقيل إنها مست بالتعديل فى عهد الوزارة النسيمية ، وهى سلطة الأمة ، واشتراك الوزارة فى الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصار حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشتراك مجلس الشيوخ فى تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التى قيد بها تنقيح الدستور على ماهى عليه

أمام هذا الاجماع من الأحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وأفضى وزير الحقانية فى الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث إلى الصحف أعترف فيه بحذف المادة التى تنص على أن الأمة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « أؤكد لكم أننا قبل أن تخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه فى المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة إلى عددهم ، لأن اللجنة الاستشارية لفتت نظرنا إليها ولم تزل هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة فى مسألة الدستور من مصر إلى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبارة الصريحة أن الملك فؤادا هو المعطل لصدور الدستور ، وساندتها صحف أخرى من صحف الأحرار والمحافظين ، وتماوج الرأى العام فى مصر حول هذه المسألة فثبت للوزارة أن التعديل على المبادىء التى يريدها القصر عسير غير مأمون العواقب ، وصدر الدستور بغير تعديل ذى بال فى التاسع عشر من شهر ابريل

وفى خامس يوليو صدر قانون التضمينات ، وهو وقانون تعويضات الموظفين الاجانب اهم ما أصدرته الوزارة الابراهيمية بعد الدستور ، وقد أفرغ فى قالب اتفاق بين مصر وانجلترا ليمتنع تعديله على البرلمان ، واعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التى استولت عليها الحكومة

البريطانية ، وعهد بالأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية إلى لجنة يسود فيها رأى الانجليز دون رأى المصريين ، ولم تقبل الحكومة الانجليزية فيه أن تحمل التبعة فيما اتخذته من التدابير ايام الحرب وما بعدها بل اكتفت بوعد مبهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى تقتضيه الحالة بروح العدل والانصاف » إذا حدثت حالة من الأحوال التى تعود فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لالغاء الأحكام العرفية الانجليزية فالغيت « مع استمرار السلطات العسكرية على مباشرة الحقوق التى خولتها إياها الاعلانات المختصة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ، وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات ، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها »

ومن القوانين التى أصدرتها الوزارة الابراهيمية ولا تقل عن هذا القانون فى الخطورة قانون تعويضات الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقة التى تعهدت مصر بموجبها بأداء مالا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الأجانب ، ثمنا لحريتها فى الاستغناء عنهم واختيار غيرهم ، وهى لا تملك إلى الساعة هذه الحرية !

***

قبل صدور قانون التضمينات بثلاثة أشهر أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد فى جبل طارق وقالت فى بلاغها أن الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « أن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية فى أوربا ضروريان لصحة الباشا . ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق »

وكانت الأسباب الصحية فى الواقع من أقوى الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لأن الدكتور موريسون الذى زار

سعدا فى الثانى والعشرين من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جملتها مقلقة معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثراً للسكر أو الزلال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد فلم يطلعه على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفادياً من ازعاجه

وكان فى النية التعجيل بالافراج عنه عقيب ذلك ، ولكن اللورد اللنبى ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ، وصرح مستر بونارلو بذلك لأحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه فى السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ! حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبى على الأثر »

إلا أن الأسباب الصحية لم تكن هى كل الباعث الى شروع الحكومة البريطانية فى اطلاق سعد زغلول . فى مقدمة الأسباب الأخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبى فى المقاصد التى كان يرمى إليها باعتقاله وتأييد ثروت وأشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز أشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط فى وقت من الأوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصوداً بسياسة أخرى فى بلد من البلدان

ولما سقط ثروت وأخفق عدلى فى تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر فى البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة فى مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد فى منفاه ، وشعرت قبلها — أو بايعاز منها — صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التى سار عليها اللورد اللنبى

فانحت باللائمة عليه ، واجتمعت كلها على وجوب النظر من جديد فى عواقب تلك السياسة الخرقاء

ومن الأسباب التى دعت إلى الافراج عن سعد تلك القضية التى رفعها وكيل سعد فى انجلترا طالبا الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لأنه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة

نعم ان الحكم من المجلس الأعلى قد صـــدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر إلا بعد جهد شديد من النائب العام السير دجلاس هوج « اللورد هيلشام الآن » لاقناع الأعضاء باجتناب هذه السابقة الخطيرة فى معاملة الثائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء المحكمة كانوا يفهمون بالايحاء أن الافراج حاصل عما قريب فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل الحاصل . وقد نمى إلى بعض المطلعين أن الوزارة البريطانية قررت الأفراج فى أول فبراير وارجائه إلى أن ينتهى الفصل فى القضية وقد انتهى فى التاسع من شهر مارس ، وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل فعلها فى تقرير الافراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت بها واهتمت فى الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن مثيلاتها ، لئلا يقال إن الحكم هو الذى أكرهها على اتخاذ ذلك القرار

وربما كان أهم الأسباب جميعا — إلى جانب سبب الصحة — تلك الحركة التى أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود بين فريق كبير من نواب الاحرار والعمال بلغت عدتهم تسعة وتسعين . فقد كثر الكلام فى الدوائر البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعن وصمة العار التى تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك الشيخ العظيم وتعريضه للموت فى منفاه ، فترددوا على الوزارة سائلين ملحين فى وجوب الافراج ، وأجمعوا آخر الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها فى التاسع والعشرين من شهر مارس وأذيع الأمر بالافراج بعدها بيومين

يضاف إلى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر ، وان الأحكام العسكرية ستلغى ، وان الانتخابات ستجرى ، ولابد ان تسفر عن انتخاب نواب مجمعين على المطالبة بعودة سعد إلى بلاده ، لأن خصومه وأصدقاءه كانوا يعلمون علم اليقين أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الأحكام العسكرية فى مصر واجراء الانتخاب فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للأحكام العسكرية فى منفاه

ولقد كان الرجاء قوياً فى تحضير الانتخابات على الوجه الذى يهواه اللورد اللنبى أيام ثروت وأشياعه ، ولكن أى رجاء هناك فى هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وإحجام عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضى فى هذه السياسة من جميع الانحاء ؟

فالإفراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية متعدد الأسباب غير محصور فى سبب واحد . وانما كانت المسئلة مسئلة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه الأسباب

، غادر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج عنه إلى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت قد وافته فى منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف الصحة والحاجة الى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبـــة المصريون فى عرض البحر بالترحيب والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم فى جامعات فرنسا وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده . وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه فى تلك اللحظة ليفكروا فى الذين لايزالون يرسفون فى قيود السجن والاعتقال ثم قال : إن مصدر قوتى هو إنى لست إلا معبراً عن شعور الأمة وآرائها معبراً عن تصميمها على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج عن المعتقلين فى مصر فأفرج أولا عن أعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم أفرج فى الرابع عشر من شهر مايو عن

المعتقلين فى صحراء الماظة وهم حمد الباسل باشا وأصحابه الذين كتبوا منشور المقاطعة والاستبسال فى رد سعد الى وطنه ، ثم افرج فى آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة بيت الأمة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم نشرت الحكومة المصرية بلاغا فى العشرين من شهر يوليو صرحت فيه « بامكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد باشا لأنه كان الى ماقبل صدور قانون التضمينات ممنوعا من العودة الى بلاده

وفى الثالث عشر من سبتمبر أبحر سعد من مرسيليا فوصل الى الاسكندرية فى السابع عشر منه ، ووصل الى القاهرة فى غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التى قوبل بها فى العودة الأولى ، وزاد عليها فى هذه المرة اشتراك الأجانب فى الاستقبال بما كانوا ينثرون عليه من الأزهار والرياحين بأيدى السيدات والأطفال ، حتى امتلأت بها السيارة .

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية فى هذه المرة لأن القصر الملكى لم يعد مقاطعاً الوفد كما كان فى العودة الأولى ، ودار المندوب البريطانى لم تعد دار الحماية بعد الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب .

ونشطت مساعى التوفيق بين القصر وسعد على يدى توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد مظلوم ، فتمت المقابلة الأولى بين الملك فؤاد وسعد فى تاسع نوفمبر بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفديين فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعداً لايشكل الوزارة وانه قد يعهد بها الى توفيق نسيم أو احمد مظلوم على الأرجح أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا يبوح بنياته لمن يسألونه فى هذا الموضوع ، والى ذلك أشارت صحيفة التيمس فى بعض مقالاتها فزعمت أن سعداً لايقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشهرة » . . ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا فى مساعى التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية فى السابع والعشرين من سبتمبر لأن الانتخاب كان على درجتين لا على درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس

النواب فى الثانى عشر من يناير (١٩٢٤) فاسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين نائبا وفديا من مائتين وأربعة عشر عدة الأعضاء فى مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية أن رئيسها كان قاضيا نزيهـا فى مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها فى المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيدة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة أن الإنتخابات فى عهده كانت انزه الانتخابات فى جميع العهود ، حتى لقد أخفق هو نفسه فى دائرته ولم يظفر بالنيابة التى كان يبتغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سأله فقال : «اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخابات »

وبدا من هذا جلياً أن سعداً زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيى ابراهيم باشا فى السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر فى قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ؛ فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى فى فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا ان يقبل سعد رآسة الوزارة اذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطاباً مكتوباً لم يشر فيه إلى شىء فى قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجاً وزارياً يسير عليه

وفى اليوم التالى لقبول استقالة الوزارة الابراهيمية دعى سعد إلى القصر الملكى فمكث فى حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع

المحتشدة فى بيت الأمة نص الأمر الملكى الصادر بتأليف الوزارة وإسناد رتبة الرآسة إليه

وفى ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزارى وهذا نصه : -

مولاى صاحب الجلالة

إن الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها ، وارتكان حكومتها على ثقة وكلائها أن لا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفاً برآسته

« إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية وأنقصت من حقوق البلاد ، وحددت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقاً على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهداً مسئولا منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وازالة أسباب الشكوى منها وتلافى ماهناك من الاضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد

مايلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير مايحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الأمة زمناً طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً فى ادارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب مايقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها أن تعمل مافى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه ، وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقاً لما أراه وتريده الأمة شاعراً كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصاً مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلا . ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها

« فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، وأحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف ، ومحمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات ، ومحمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ، وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية

ومرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية

« وإنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات التى وردت على هذا البيان مالوحظ فى القصر الملكى وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التى قابل بها جلالة الملك ثقة الأمة ونوابها » فجعل الأصل فى ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وإنه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل كما جرت العادة « عبدكم الخاضع أو خادمكم المطيع »

ولوحظ فى الدوائر القضائية تعيين الأستاذ الغرابلى لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل الأستاذ إلى وزارة الأوقاف ، كما لوحظ فى الصحف والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ، وهو رئيس وزارة قديم وهى من الوزارات التى لا تعد فى الصف الأول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم فى الوزارة إنما كان فى مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثروتيه ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس أصيل فى الميول والأفكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين أن دخول سعد فى ميدان الانتخاب يعد اعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير الذى أنكره واحتج عليه ، وهى ملاحظة لامحل لها من الاعتبار ، لأن تمثيل المصريين فى الحكومة حق لانزاع فيه ، فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سبباً داعياً لصاحب الحق إلى النزول عنه وإسقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الأحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ماكان منها منكراً للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب إذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك

من نتيجة إلا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الأمة ، وأن يبرموا باسمها ما يأباه الوفد وتأباه

ولاحظ بعض الناقدين ان سعداً قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه ، لئلا يضطر وهو فى الوزارة أن يجيز مالا يجيزه الزعيم الوطنى فى حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء أن مجرد التنحى عن رآسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المشاورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون إذا تطلب الأمر موافقـــة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتناب سعد رآسة الوزارة عقب الانتخابات الأولى ، ولكن الضرر كل الضرر فى ذلك الاجتناب . إنما ينبغى للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو يتنحى عن رآسة الوزارة إذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه فى ذلك الحين ، ولو كان يعلم الغيب العلم القاطع الذى لا مراء فيه لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتمل الجدال

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط أن ننظر الى الخطة التى تناقضها ونذهب معها الى جميع نتائجها لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى نتائج رفض الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ماهو أجدى وأحق بالاطمئنان من نتائج القبول على أسوأ الفروض

***

ومن ثم نحن من المعتقدين أن سعداً أصاب فى قبول الوزارة هذه المرة وانه كان يخطىء لو رفضها بعذر من تلك الأعذار ، وليس منها مايستحق المبالاة

***

فى أثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوى أن يجعل نصف مجلس

الشيوخ من المعينين وأن يكل إلى هذا المجلس حق النظر فى الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين الى القصر واحداً بعد واحد ، لينشىء بينه وبينهم الصلة التى ينال بها من السلطان النيابى مالم ينله بنصوص الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة أن يتولى هو حق اختيار الأعضاء ولا يكون للوزارة إلا التنفيذ ، وهكذا نجم أول خلاف بين الملك فؤاد وسعد فى عهد الدستور ، وانحسم الخلاف فى حينه بتقرير المبدأ الذى يخول الوزارة حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية فى ترشيح فئة من الأعضاء

***

ثم جاءت أزمة أخرى من أزمات المراسم والأشكال ، ولكنها تلمس الخلاف بين الوفد وخصومه فى صميم المبادىء الأصيلة ، ساقها التقويم السنوى فى ركابه ولم يسقها أحد باختياره .

وذلك أن اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصريح ٢٨ فبراير نظام بغيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا اليوم ؟ لقد احتفلوا به فى السنة الماضية لأنه عيد الاستقلال ، والرأى الغالب بين المصريين أن الاستقلال لم يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع مايرتبط به من تبليغات مصر الى الدول واعلان لقب صاحب الجلالة ؟ مشكلة بحق من مشاكل الأيام . وقد حلها سعد باختيار ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين الحكومة فلمن شاء أن يفهم انها تتعطل احتفالا بعيد الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الأولى فى البلاد !

وهكذا كان ، وخرج سعد فى ذلك اليوم الى جانب الملك يفتتحان البرلمان

الأول ، وتلاحمت الجماهير والجند بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف الجماهير بحياة الملك وسعد فى صوت واحد ، وكان شعار ذلك الموكب «يعيش الملك ويحيا سعد» وهى كلمة لم تسمع قبل ذلك فى أنحاء وادى النيل ، إذ كان الحجاب كثيفاً بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك إلى أن عاد سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته أن يجيبهم قائلا بل نادوا : «لتحى مصر . وليحى الملك» فكانوا يجيبون عليه موفقين بين الأمرين : «يعيش الملك ويحى سعد» ... وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك وسعد فى موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه البدعة الناشئة لم تقع من المسامع الملكية موقع الاستحسان .

فى رآسة الوزارة

كان سعد باشا يقول إذا ذكرت وزارة الشعب الأولى وأزماتها ومعضلاتها : «أن عيبنا الأكبر فى تلك الوزارة أننا أخذناها جداً وصدقنا أننا مستقلون ! ! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لاشك فيه ، لأن الذى كان مطلوباً من سعد — على ما يظهر — هو أن يصدق أنه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدى ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب تبتغيه : وهو وشأنه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة كرواية الاستقلال ، فاكتفى بتمثيل الدور من جانب واحد وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما يمضى كل رئيس حكومة فى أمة مستقلة ، وترك للسياسة البريطانية أن تقنع بهذا الدور الصريح أو تعلن أغراضها الخفية من وراء الظواهر والمراسم ، فتقوم هى بتمثيل الدور ذى الوجهين

بدأ وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين وألغى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج فى الميزانية المصرية ، كأن بقاء الاحتلال مطلب من مطالب البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز إلى حدودهم القانونية التى ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهى صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجيبون بما يعلمون ، ويتركون الرأى الأخير للوزير المسئول

وأصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعدان كانت إرادتهم وحدها هى القانون . فلما ظهر الخلل فى أعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات أمر بتحقيق التهم المنسوبة إليهم وقدم واحداً منهم إلى مجلس التأديب ، وأصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية أن تتلقى الأوامر من كل انجليزى له مصلحة أو هوى فى السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل — مثلا — فى تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها وإغلاقها حين يشاء ولمن يشاء ولا يبالى بما تقرره مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه فى المقبرة أنه رجل مرخص له فى التنقيب عن الآثار بالشروط التى تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة إلى خطئه لم يكترث لها وأرسل إلى سعد باشا برقية ينذره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » . . . وهو ينتظر فى هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهى إليها تهديد واحد من السادة المحتلين كيفما كان ، لأن المرجع فى الوزارات لمستشار أو مفتش انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين أن يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا إلى الخوف والاذعان ، فلما وصل الانذار إلى سعد كتب إليه يقول : « لكم الحرية فى أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد ان تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة ، وأما مايتعلق باغلاق المدفن كما تقولون ، فانه يشق على أن اضطر إلى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذى تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم باقدامكم مع زملائكم — من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التى لا تهتم بها مصر وحدها أعظم إهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضاً »

إنه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قوبل بالاستياء بين الجالية الانجليزية . لأنه يخالف ماتعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف

ولما نمى إلى سعد أن السودان سيمثل رسمياً فى معرض « ويمبلى » مع المستعمرات البريطانية كتب إلى حاكم السودان يسأله : « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ »

فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بأن حاكم السودان أبلغه نبأ تلك البرقية وأنه كتب إلى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب إلى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة أخرى إلى حاكم السودان يسأله ماسبب تأخير رده ؟ ويقول له « إن المسائل التى كلفتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم . وإنى مازلت فى إنتظار الرد منكم ، وأرجو أن لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وأبرق إلى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان إلى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير إذن من تلك الحكومة ، وفى كلا الأمرين إعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير لأنه أبلغ المعلومات المطلوبة إلى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللنبى مشفوعاً ببيان عن دعوة السودان إلى المعرض يقول فيه : « ان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر . وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع إلى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية

ماعرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونيه سنة ١٩٢٠ . ومن جهة أخرى فان معرض ويمبلى ليس وقفاً على الامبراطورية البريطانية بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ؛ والسودان موصوف فى الخرائط والفهارس المعروضة فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقيـــة باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لامحل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد أجاب سعد بخطاب الى اللورد اللنبى يقول فيه : « يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور — اتفاق سنة ١٨٩٩ — أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال إلى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه يكون الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق ... »

ثم قال : « أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ويمبلى فقد بينت انه بالنظر إلى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت ، وليس هـذا حال معرض ويمبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية . ولا شك أنه كان يسرنى الا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات

المتحدة وتيبت فى المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن أزيد على ما تقدم انى آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات . نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل أعتبره ماساً بحقوق مصر »

* * *

ولما حان موعد المفاوضات بين سعد ومكدنالد كان الاستقلال هو الحق الأول الذى بنى عليه المفاوضة وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظاً بعد ذلك فى كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفى ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذى صدر فى سابع اكتوبر :

« أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدأمن ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية

ثانياً — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى

ثالثاً — زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى

رابعاً — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامساً — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها لاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

أما فى شأن السودان فاننى لفت النظر إلى بعض البيانات التى فاه بها

زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال : « إن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السرلى ستاك باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضاً فى هذا المركز

«ولم يفتنى أيضا انه قد نقل إلى أن زغلول باشا أدعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها

«فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى إن الاقوال السابقة التى قالها لم يكن مردداً فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضاً . . . »

* * *

وبعد العودة من المفاوضات أوشكت مدة المستشار القضائى أن تنتهى فرفض سعد إبقاء هذه الوظيفة وأبى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك فى الثانى عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لأنه لم يذهب إلى المفاوضة ليكون كل ما كسبه منها أن يعود متطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قانعاً من قضيته بطلبات لا تجاب

* * *

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان فى وسعه أن لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز — فضلا عن المصريين — أن يمثل الدور على وجهين ؟

إن الكثيرين ليفهمون أنه لم يفعل بمسلكه هذا فى الوزارة الا ما ينبغى لزعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا إلى الموقف من جميع جوانبه

لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغي للسياسى اللبق الذى يلمس الواقع ويحذر العواقب ، ولا يفرط فى شىء قل أو كثر من أجل « لاشىء »

ولا حاجة إلى القول بأن سعداً لم يكن يطمع من المفاوضات فى الوصول إلى كل ما جاء فى الكتاب الأبيض من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى يدعونها وتهاونهم فى كل مصلحة يرومونها . ولكنه كان مسئولا أن يقر الأمور فى نصابها ويضع القضية المصرية فى موضعها . وليس فى استطاعته أن يأمل النجاح من مفاوضة يكون الأساس فيها أن مصر هى المطالبة وانجلترا هى صاحبة الحق فى المنع والاعطاء ، وانما الأساس الصالح للمفاوضة أن مصر هى صاحبة الحق فى بلادها . وانها إذا قبلت أن تراعى بعض المصالح البريطانية فذلك من حسن نيتها ورغبتها فى السلام والصداقة . وقد سأل مستر مكدنالد سعداً فى بداية المفاوضة : ماذا تطلبون ؟ فكان الجواب الطبيعى اننا لا نطلب من انجلترا سخاءً ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة أن تكون على الصفة التى تقدمت فى الكتاب الابيض : لا احتلال ولا سيطرة على الحكومة فى سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة فى الوفاق

هذا من جهة . ومن جهة أخرى يعلم سعد أن الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له فى الحكم ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم أخلوا بينه وبين الوزارة عسى أن تكبحه أعباء الحكم ومطامعه وتكشف من غيرته وشنآنه ، فيسمعوا من سعد الحاكم غير ما سمعوا من سعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم على حال غير الذى عهدوه وضعف غير الذى توقعوه . فيقال لهم إن الزعامة الوطنية ليست إلا جعجعة فى الخلاء يلغط بها غير المسئولين طمعاً فى المناصب ومنافسة على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب عناء الأمم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع سعد وازدادت وضوحاً فى أيام الحكم وبعد تلك الأيام — لم يقتصر الأمر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهـا اللورد اللنبي فعلا فى السودان بعد قيام الوزارة السعدية ، حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على تلك الوزارة : لقد وضعت زغلولا فى قفص ! وسنرى كيف يخرج منه أو يبقى فيه

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل فى روع مرؤسيه إنه لم ينهزم ولم يكن رجوع زغلول إلى مصر ثم إلى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب رأيه ، ولـكنه لم يقل فى الحقيقة غير ما ينويه ، وينويه معه رجال دوننج ستريت

ولا شك أن مستر مكدونالد كان يود — بل كان يتمنى — أن ينجح فى حل القضية المصرية وإبرام الاتفاق بصددها مع سعد زغلول ، إلا أنه كان يود ذلك لنجاحه هو فى توطيد وزارته المتداعية وإرضاء المحـافظين والأحرار عن بقائه ، والحل الذى يرضى المحافظين عن وزارة عمال متداعية يريدون إسقاطها ان يكون نجاحاً لسعد ولا نجاحاً للقضية المصرية

ولقد دلت الطوالع من أحاديث مكدونالد وتصريحاته على العواقب التى يرجى أو يخشى أن تؤدى إليها ، فان مكدونالد كان يعلم أن سعداً لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وان هذا التصريح لم يتيسر إعلانه فى مصر إلا بعد أن عهد بنفيه إلى سيشل ، وإنه إذا جرت مفاوضات مع سعد فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح . ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن التصريح هو أساس مايدعو إليه من مفاوضات ، وأن السياسة البريطانية لا تتحول فى هذا الموضوع ، ولو أنه قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا من الحـكومة البريطانية عن تصريحها ، ولـكنه كان ييسر للزعيم المصرى دخول المفاوضات على ذلك الأساس . فـكأنما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلا إلى الاعتراف بما لم يكن

يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليه لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل المناصب الحكومية بين النقيض إلى النقيض

وماجاءت هذه المفاوضات إلا بعد مطاولة فى المواعيد وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة فى مصر والسودان ، وعزى فى اثناء ذلك إلى مستر مكدونالد حديث جاء فيه انه «حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان ، تقع المسئولية فى حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . وانى معتقد تمام الاعتقاد ان القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين »

ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه انه « لا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفى استطاعتى أن أقول إننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارىء » فاغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح فى حديث مع مراسل الديلى اكسبرس بأنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر فى يوم ١٧ سبتمبر — وكان يومئذ فى باريس — ثم قال : إنه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة »

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزو اليه قائلا : « إنه دهش أشد الدهش لسماع ما عزى إليه . . . ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة » !

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلا : « إنه يرغب رغبة شديدة فى

الاشتراك فى إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسروراً لمقابلته بلندن فى أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد إلى لندن ، فكان من المصادفات التى لها دلالتها أن وفد السودان الذى استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان فى معرض ويمبلى كان بين المستقبلين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافاً لاستقلال وادى النيل ، وشارك السودانيين رهط من أبناء الهند وفارس فجعلوا يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ، وكذبوا بذلك مايقال من أن هذه المظاهرات لاتحصل حيث حصلت إلا بتدبير وتحضير

أنذرت الظواهر بالفشل من أول لقاء ، وكأن مستر مكدونالد لم يكفه ماهنالك من النذر والعلامات فعمد الى « مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التكدير والاساءة والاغراء بالتشاءم والعناد . فبعد أن استقبل سعداً فى حجرة بيته معتذراً بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة على حين غرة فوثب مهرولا الى الديوان ونسى مرضه وإعياءه ، وخرج يعتذر فى غير اكتراث وكأنه يقول : هناك مسائل لحجرة البيت ومسائل للديوان !! ولعله استكثر من رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق من أساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد . فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ماتستحقه قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفال والاهتمام

وانقطعت المفاوضات فى أوائل اكتوبر ولم تكد تستغرق الأسبوع . وقال سعد لمراسلى الصحف الانجليزية : « ... لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط وقال لى مستر مكدونلد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد للمناقشة وإياى ، ولكنى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب

ولا يظن ظان أني أتيت إلى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ . إنني أتيت لأكسب لا لأخسر . فاذا كنت لم أكسب شيئاً فانى لم أخسر شيئاً »

وقال فى حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « إن المحادثات فشلت نظراً للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس . . . وإنما إذا كانت حماية القطر المصرى للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن يضعوا القناة تحت حماية عصبة الأمم . وإن مصر لا يسعها أن تتخلى عن السودان »

وقال فى حديث مع البتى باريزيان : إنى قبل الدخول فى المحادثة اشترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها ، ثم إن هناك أمراً تم التسليم به ، وهو أنه إذا أفضت المحادثات الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضة تجرى على حد المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند »

***

فيرى من جميع ما تقدم أن سعداً الزعيم لم يسلك فى الوزارة إلا كما ينبغى أن يسلك الوزير المحنك الخبير بعواقب الأمور . إنهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة واختار لها آمن طريق ، وليس فى مقدور ناقد أن يدله على طريق آمن ولا أجدى عليه وعلى القضية الوطنية مما توخاه

نعم كان فى الوسع تأجيل المفاوضة إلى موعد آخر . ولكن ماذا عسى أن يفيد هذا التأجيل ؟ إن مستر مكدونالد إذا سقط فايس الذى يليه بأسهل قياداً منه ولا أقرب إلى إجابة المصريين ، فالدخول فى المحادثات كان ضربة لازب . وكان ضربة لازب أن تفشل ، وكان ضربة لازب مع هذا التقدير

أن يسلك سعد فى مفاوضاته وفى علاقاته بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم، وهو بعينه مسلك الوزير القدير والسياسى الخبير

***

على ان المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة الأولى ولاسيما فى مسألة السودان . فلما أراد أن ينص فى خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذى وجهته بريطانيا العظمى الى جلالة الملك مباشرة — فى عهد الوزارة النسيمية — لاشتمال الدستور على اسم « ملك مصر والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لازمة أخرى من ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان »

وهى العبارة التى أوشكت أن تدفع بسعد الى الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ، وقد اتبعها فى بعض أحاديثه بتفسير يقول فيه إن الآمال القومية هى الاستقلال التام

ومازالت مسألة السودان مثار السؤال والجدال والاحراج والتعنت من خصوم سعد الانجليز والمصريين فى وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزارى على سعد شركا مردياً ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الزعامة وكرامة القضية .

فالمعارضون فى مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهى أحرى أن تعرض على أول برلمان

والموظفون الانجليز فى السودان يجمعون الأذناب والأتباع ليعلنوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ، واستمسا كهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعريضاً بحكومة المصريين

وإذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد وحاق بهم العذاب الأليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون فى إحراجه بزيادة البطش والتعذيب وخصومه المصريون يمعنون فى إحراجه بطلب الافراج عن المعاقبين وتعجيل الحساب والعقاب للموظفين المسئولين ، وكان من هذا وذاك أنه استقال ولم يكد يمضى على الوزارة ثلاثة أشهر

استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية — حكومة العمال — « بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان » .

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله فى مجلسى النواب والشيوخ جاء فيه : —

« إننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة ، أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حييتُ وما عاشت ... إن حقوق الأمم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها .... نعم أيها السادة لا يمكننا مطلقاً أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا »

وربما ظنت الحكومة البريطانية أنها تبيح نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه ، لأنه قائم فى منصب الوزارة ، فيسمعه ويغضى عنه ويذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتاً قبل أن يسلم به مقالا ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها أن يعرب عن زهده فى الوزارة التى يحسبونها قيداً له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض

الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب إن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود إذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل فى الوزارة بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير فى الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشرك المنصوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس ، هما فى وقت واحد إقدام الزعامة وحيلة السياسة ، وإخلاص المجاهد وحيطة الأريب

***

ولقد أصيبت وزارة سعد بالاجرام كما أصيبت بالاحراج ، فوقعت فى عهدها جنايتان وبليتان ، احداهما موجهة إلى حياته والأخرى موجهة إلى وزارته ، وكلتاهما لها مساس بالمفاوضات ، وكلتاهما فى اعتقاد سعد من تدبير واحد

أما الجناية الأولى فهى حادثة الاعتداء عليه فى محطة العاصمة حين كان ينوى السفر إلى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الأضحى (١٢ يوليه سنة ١٩٢٤)

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لأنها فى رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال فى التحقيق انه تعمد ارهاب سعد لأنه يرغب فى المفاوضة ، ولأنه قال إن الانجليز خصوم شرفاء معقولون »

وقد أصابته الرصاصة فى الساعد الأيمن ثم فى صدره ، وحاول الجانى أن يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ، وهموا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين أحاطوا به فأنقذوه ، ومن غرائب ما حدث فى هذا الاعتداء أن المسدس الذى كان مع الجانى اختفى عقب الاعتداء فلم يعثر له على أثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجانى انه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه فى جيبه ، وأنكر الضابط ذلك واعترف بأنه أخفى شيئا فى جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التى كان يحملها وانكسرت فى الزحام

وأشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على الاشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك ، وبعد بحث طويل أحيل الجانى إلى الكشف الطبى فقرر الدكتور ددجن كبير الأطباء العقليين انه مجنون وتقرر اعتقاله فى مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدى الوحيد على الوزراء الذى صار إلى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه فى شدائد السجن والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى الأقوياء . فنى هذه الجناية تبينت منه شجاعة أخرى قد لايتاح ظهورها كثيرا فى حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة والايمان لابسلاح النار والحديد ، وتلك هى شجاعة الرجل فى وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد نفذت الرصاصة إلى صدره وهو مصاب بشتى الامراض التى لا تؤمن معها الجراح إذا نجا صاحبها من الموت بفتك الرصاص ، فما وجم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما أصابه ، ولبث كأنه ينظر إلى مصاب أحد لا يعنيه ، والتفت إلى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : «لاتحزنوا .. ولا تبتئسوا ... إذا مات سعد فمبدأ سعد باق لا يموت . اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعى »

ولما قال بعض الوزراء : إن الله أرحم بمصر من أن تصاب بسوء ، عاد يقول : وماذا فى ذلك ؟ نحن ميتون . فلنمت نحن وليحى الوطن

ونظر إلى جماهير الطلبة والشبان وهى تتدفع على باب الحجرة التى نقل إليها ، فوثب على قدميه وجرحه لا يزال ينزف ، وناداهم بصوت جهير يضرم الحمية فى النفوس « لا تكتئبوا ولا تهتموا . إلى الامام . دائما إلى الأمام ! ثم قالها بالفرنسية En Avant ...! En Avant

أما الجناية الثانية — وهى التى اعتبرها سعد موجهة «ضده» كما قال عند سماع خبرها — فهى حادثة الاعتداء على « السردار » لى ستاك باشا بعد عودته من المفاوضة بنحو شهر واحد

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين فى محاربته بالشغب تارة والدسيسة تارة أخرى ، وسعى هؤلاء الخصوم بالوقيعة عند الأزهريين لأنهم يعلمون من ماضى سعد انه هو صاحب الرأى قديما فى إنشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وأن الأزهريين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لأنهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما إليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربيـــة قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الازهرية ، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين أحوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصـــة لدرسها والاشارة بما تراه فيها . وعاد سعد من المفاوضات فاستثارهم خصومه مدخلين فى روعهم أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة . فخرجوا فى الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد فى هتافهم مهددين متوعدين . ونسوا أو نسى صغارهم ان أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست الوزارة صاحبة الرأى الفصل فى التأخير او فى الرفض والقبول

ثم تعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم أن الملك فؤاداً من جهة وأن الانجليز من جهة أخرى يرحبون باضعاف الوزارة السعدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التذمر بين طبقة الموظفين أن الوزارة فكرت فى إصلاح نظام الدرجات والترقية والتعيين ، فخشى جمهرة منهم أن يتبع ذلك نقص المرتبات أو الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال أحد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف بعلاقاته بالقصر الملكى فكان هذا وأشباهه من دواعى الظن بقرب أيام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالت الأزمات والمشكلات والمساعي الظاهرة والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم استقالته إلى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبينا لجلالته الأسباب الصريحة التي تدعوه إلى الاستقالة ، وفيها أن أناساً من كبار الموظفين المنسوبين إلى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة في الخفاء . . . فقال له جلالته انه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع

فقال الملك لنبق المسألة إذن إلى غد . وحدث في هذه الاثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا إلى جلالة الملك من يتوسل إليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا إلى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيراً أن يستعفي من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب إلى جلالة الملك توكيداً للثقـــة وقطعا لدسائس الدساسين أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلبة من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الأيام الأخيرة

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسؤولا حقا عن الاصلاح لا ليحرجه المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوه عمداً مبالغة في الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتمادى الوزراء المفوضون والسفراء في إحراجها مع الدول — كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان — وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين لأنه طلب اقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف فنقل إلى القصر وجاء على أثر ذلك إلى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الاكبر من نوط النيل ، وقد أنعم به عليه بغير رأي الوزارة

فأجاب الملك سعداً إلى هذه الطلبات ، ووعده أن تضاف إلى صلب الدستور ، وأن يشرع فى ذلك عقب رد الاستقالة إذا شاء

هذا فى اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفى اليوم السابع عشر أعلن سعد فى مجلس النواب والشيوخ أنه « تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلس الشيوخ والنواب فى الثقة بالوزارة ، وإنه أمام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التى لطفت من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدأ من سحب الاستقالة والعود إلى العمل فى حدود صحته »

سبق إلى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها إلى العمل لتتفرغ لشئون الاصلاح التى شغلتها عنها الأزمات السياسية ، ولكن لم يمض يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لى ستاك باشا » وهو خارج من وزارة الحربية ، ولسوء الحظ كان الرجل على نية السفر إلى السودان قبل ذلك بيوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مأدبة أقيمت له فى القاهرة ، فصادفته المنية على أيدى أولئك الجناة

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جناية كهذه قد وقعت فى العاصمة الانجليزية — وهى قتل المارشال ولسون — فلم يقل أحد إنها دليل على خلل الحكومة أو سوء النية أو التقصير فى حفظ الأمن والنظام

ولو شاءت لعلمت أن سعداً خليق أن يكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التى يمثلها ، ولا ينفعه فى شىء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة إلى إصابة حاكم السودان

ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصرى ولا مانع

يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل بنفسه ، وفى البلاد « إدارة أوربية » للأمن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ماشاءته أنها اغتنمت الفرصة كأنها كانت فى انتظارها أوكانت تشفق أن تضيع منها ، وهى قد كانت حقاً فى انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهد ما استطاعت من إزعاج

قال اللوردجورج لويدفى الجزء الثانى من كتابه «مصر منذ عهد كرومر» :

« تخلت وزارة مستر رامزى مكدونالد عن الحكم فى نهاية أكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شمبرلن وزارة الخارجية . وكان مستر مكدونالد يفكر — بمعاونة المندوب البريطانى — فى توجيه تبليغ إلى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التى خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة . فواصل مستر شمبرلن بحثه مع القاهرة فى الصيغة التى يفرغ فيها هذا التبليغ ، وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول فى الثامن عشرمن نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائى وامتناعه من تجديد العقد للمستر م . إيموس الذى كان يشغلها إذ ذاك »

سنحت الفرصـــة إذن فينبغى أن لا تضيع ؛ وبلغ من التهافت على انتهازها أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة إخفاء النية المبيتة وراءها ، فجاء فى الانذار البريطانى أنهم يطلبون من الحكومة المصرية « أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة ، فبدلا من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ماتقتضيه الحاجة » . . . وجاء فى ملحق الانذار « ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية

وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها وتنقح طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية » وإنه « إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب فى مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ومركز المستشار القضائى . وتحترم سلطتهما وإمتيازاتهما كما نص عليهما عند إلغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبى فى وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزارى ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه »

أما الطلبات الأخرى فمنها الاعتذار الوافى الكافى ، وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون جنيه ، وإصدار الأوامر برجع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى من السودان خلال أربع وعشرين ساعة . . . ومهد لهـــذه الطلبات بعبارة جاء فيها ان حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال — الذى يعرض مصر بالحالة التى تحكم بها الآن إلى إزدراء الشعوب المتمدينة — هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان »

وعلم اللورد اللنبى أن أمنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ماشاء بمظاهر التخويف والتشفى والارهاب ، وذهب فى ركب يتقدمه مئات من حاملى الرماح إلى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعقعة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلمح الجانب المضحك من هذه المبالغة فى استغلال فاجعة الثمة ، وقال واللورد اللنبى يدخل عليه : « ماذا ؟ هل أعلنت الحرب ؟ ! »

أما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيـه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء أثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل ماعدا ذلك من المطالب التى لاعلاقة لها بسبب الانذار ، فما هى إلا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللنبى بأنه أمر

حكومة السودان أن تسرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها فى زراعة الجزيرة ، وانه سيتخذ ما شاء لحماية الأجانب ، وأنه سيحتل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع

وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت إلى جلالته عريضة تقول فيها انها « ازاء هذه التعديات المتتالية المضرة بالبلاد لا يسع الوزارة إلا أن تلح على جلالتكم بأن تتفضل بالأسراع فى قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى ثبوتها ما يقى شر الأضرار المتوالية » فقبل جلالته الاستقالة وأعلن سعد فى المجلسين قبولها ، وعقب على ذلك بقوله : « كذلك أصرح لكم أنا وزملائى بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما أرادته من إقصاء سعد ، وان لم يتم لهما ما هو أفضل لديهما من الاستقالة العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه بعد حين

* * *

وان الانسان لا يدرى بعد ذلك هل تعتبر السياسة الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو من الفواجع المحذورة !

فمقتل غردون فى الخرطوم — وإنما قتل لأن الانجليز القابضين على الحكومة المصرية لم يبادروا إلى إنقاذه — قد أكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو القطر الذى يعدل القارات فى الاتساع وخصوبة الموارد ولا تنال الدول مثله إلا بسفك دماء العشرات من القواد وعشرات الألوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ أنها لا تشارك مصراً فى السودان

لأنها تدعى حقاً فى ملكه أو السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها إلى منع سريان الامتيازات الأجنبية عليه ، وهى تسرى على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون فى سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين فى حكمه ... وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية فى الحكم ولا فى الاستغلال

وباسم مصر وحقها احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشودة لأن التعليمات قد صـــدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحقها دفعت الخزانة المصرية أكثر من عشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد العجز فى موارده !

ثم جاء مقتل لى ستاك بعد مقتل غردون بنحو أربعين سنة فضيع على مصر كل مابذلته من مالها ودمها فى العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالا زلالا سائغاً إلى أيدى السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة إلى زرع ما تشاء من الأرض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصرى كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين ألف جنيه للدفاع عن السودان !

إن السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو من البلاء المحذور !

* * *

ونعود إلى مصاعب الوزارة السعدية فنقول إن الشواغل والأزمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية الانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية لم تقم فى الحكم أياماً حتى قابلتها مشكلة عسيرة مع الحكومة الايطالية ، وهى الحاح هذه الحكومة فى تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الابراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسلينى تأبى أن تقنع بما دون

التسليم، وثارت ثائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقترفوا من وزر إلا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان، بل كما يجب على كل انسان. واحتـــدمت النفوس غيظاً من هذا اللدد الغريب فى ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة، كأنما هم الواترون وايطاليا هى الموتورة المعتدى عليها التى لاينبغى لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم فى اللغة والدين وفى قضية الحرية والاستقلال، والوزارة السعدية لاتشعر إلا بهذا الشعور ولا يجمل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين فى الشرق العربى أن تسلم بيديهـا أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء. فرفضت تسليمهم وأصرت على الرفض كل الاصرار، وخشيت فى الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الايطالية تفاقماً يجر الى دخول الحكومة البريطانيـــة فى القضية... لأنها مسئولة — كما تدعى — عن حماية الأجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية!! فتوسط سعد فى فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الايطالية كل السخط وإن كان لا يرضى المصريين كل الرضا، واكتفى باطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر إلى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة بل نشبت بعدها مشكلة أخرى لاكراه الحكومة المصرية على ضم واحة جغبوب إلى البلاد الطرابلسية، وقد استغرب الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة الايطالية حتى بدر إلى ظنهم انها مغراة بذلك من أناس يتصلون بها ويجوز أن يحرضوها على خلق الأزمات لاحراج سعد وتكبير المصاعب عليه، وطال الأخذ والرد فى هذه المشكلة، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم ومنـــدوب الحكومة الايطالية على حد موقوت بين مصر وطرابلس تدخل به جغبوب

والسلوم فى الأرض المصرية ، وسرعان ماعادت الحكومة الايطالية وحدها الى تغيير هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الأول التى لابد منها . فقد كان على الوزارة البرلمانية الأولى أن تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التى حدثت بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان أن يشتركا فى ترتيب نظامه الداخلى وعلاقته بالوزارة ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا فى تعديل قانون الانتخاب على الوجه الذى يرضاه السعديون ، وهم لايرضون عن قانون الدرجتين

***

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على خصومها فى جميع قراراته ومناقشاته ؟

كلا ! فقد كانت لأبى الديمقراطية المصرية صعوباته ومساجلاته أيضاً مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ ، وكان يحتاج أحيانا إلى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نعنى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين فى عدة الأعضاء ، ولكننا نعنى الأعضاء الوفديين وهم أنصار سعد وأبناؤه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التى اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد فى خطابه لأعضائها من مجلس النواب : «النظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها واختيار النظام الذى تسيرون عليه فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وأنتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ليمكن أن يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة فى أمور

أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

أودعت الحكومة القوانين التى صـــدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور فى حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون فى غيبة الوزارة دون أن يكون مدرجا بجدول الأعمال ، وقرر الغاءه الغاء باتا بلا تقييد ولا تعديل ... فجاء سعد فى الجلسة التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين فى غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : «المسألة التى أريد عرضها على حضراتكم هى انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع انه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار فى غيبة الحكومة؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابداء الرأى فيه »

فقال أحد الأعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذ لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطرها بذلك أم لا . فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل ، والذى أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر للحكومة من باب المجاملة ... »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . انى لا أقبل المجاملة فى هذا ! ومحل ذلك فى المسائل الشخصية . ولكنى اعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الاعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الاعمال ، فله أن يعترض . وأولى بالحكومة ان تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » . . . وان مصلحة المجلس تقضى باعلانها ، لانها اذا كانت لا تقبل قرارا صدر فى غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالزام »

واحتدت المناقشة طويلا ثم اصرت الحكومة على رأيها وأصر المجلس

على رأيه ، وغاية ماسمح به ان تنتظر الحكومة الفرصة التى تسنح عند اعادة القانون فى مجلس الشيوخ اذا اعاده الى مجلس النواب ، اوتتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، اما الالغاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما فى العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستنهزم فى المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بصد التيار فأرسل فى طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ماتكون بين خصمين متناجزين ، ثم سأل رئيس المجلس : ماهو رأى الحكومة النهائى فى هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : إن الحكومة لاتزال عند رأيها

وأخذت الأصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « أن فى مصر نواباً وشيوخاً لايقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة فى بعض الأحايين ، فاصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التى يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معاً فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لأنه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت فى استخدامها . كذلك حدث فى مسألة خطبة العرش وتفسير الأمانى القومية ، وكذلك حدث فى مسألة الجزية التركية التى رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها فى الوقت نفسه احد المصارف انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ، ورأى المجلس غير ذلك ثم ثاب إلى رأى سعد فى ختام المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هذه الجلسة .

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه فى قانون

الاجتماعات يدلى برأيه ويصغى إلى رأى النواب والشيوخ، ويعمل بما يقررون

***

وبعد هذه الشواغل جميعها لا عجب اذا كان وقت الوزارة لم يتسع لانجاز اعمال الاصلاح التى كانت فى نيتها وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة شهور تحسب منها أيام البطالة وايام السفر وأيام الاستشفاء والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت ان تحقق معنى الحكومة الأول وهو اطلاق الحرية للمحكومين فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهد الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد علم ان الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لأكبر من هذه الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوزارة السعدية أن تشرع فى إصلاح ميناء السويس وفى مد السكك الحديد بالوجه البحرى والتمهيد لتوسيعها بين الأقصر وأسوان وفى إنشاء الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وان تشرع فى تعميم التعليم الاجبارى حسبما تتهيأ له موارد الدولة ، ولم تحجم عن تشييد الجامعة المصرية إلا لأنها كانت تفهم من معنى الجامعة ان تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا فى صعيد واحد ، كما قال سعد فى حديثه مع كاتب هذه السطور عند ما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « إن الذى أفهمه أن الجامعة — بمعنى اجتماع المدارس العليا — موجودة الآن وهى وزارة المعارف ! » وهو يعنى أن الجامعة التى يريد انشاءها — وقد وضع حجرها الأول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف — هى الجامعة التى تعلم الطلاب

الاستقلال بالبحث والتوسع فى الاحصاء ، ولا تكتفى بالبرامج المعهودة فى المدارس العالية قبل إنشائها

***

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذى جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الأعباء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والنكايات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك أنه تقبل سلطان الحكم فى بادىء الأمر بشىء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعته أو ارتفع هو لها بين سائليها والمتطلعين اليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهراً فاذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه إلى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر فى الميدان والرابح فى الرهان ، لاشعور الكسب أو المتعة بالعطاء !

ولكنه سرعان مافقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل ببضعة أيام ، ففى الليلة التى استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الأمة » تموج بالهاتفين والمهنئين ، وهو فى موقف خليق أن يحسبه انتصاراً على الخصوم ونجاحاً فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على السواء ..... فقال رحمه الله وهو يزم شفتيه فى امتعاض وأسف : إن أردتم الحقيقة ... أنا غير ملذوذ ! » ..... وهكذا حوافز الحياة : أقوى مافيها من عزاء للأقوياء العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، اما سرورها فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء الحالمين

الملك فؤاد وسعد

كان ميدان السياسية المصرية من لدن استقالة سعد الى عودة الحياة النيابية بعد أكثر من عام ميدان الملك احمد فؤاد وحده ، يعمل برأيه فى توجيه السياسة العليا وتدبير المسائل العامة دون مشارك من أحد ، إلا ما اقتضى تدخلا فى بعض المسائل من ناحية الانجليز

والملك فؤاد أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد على الكبير . واسع الاطلاع عظيم الخبرة نافذ التفكير فى شئون السياسة ، تولى الملك وهو فى أوائل الشيخوخة فقضى ست سنوات أو سبعاً لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية ، فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكوت أو هذا الانتظار وحسبوه ضعفاً وخمولا وقناعة بما وصل اليه من الملك بعد أن كان الوصول اليه فى رأيه ورأى الآخرين حلماً من الأحلام

لكنه فى الحقيقة لم يكن ضعفاً ولا خمولا وانما كان تدبيراً مقدراً وتأهباً مدخراً الى حين ، لأن السنوات الست أو السبع الأول من حكمه كانت بين حرب عظمى يترقب نهايتها إلى أى حال تصير ، وبين صراع قائم على القضية المصرية لا تؤمن فيه عاقبة المصادمة مع هذا الفريق أو ذاك ، قبل أن تنجلى الغاشية وتطمئن الأمور

فلبث الملك احمد فؤاد يترقب ويتأهب فى هذه السنوات ، وطفق يجمع المعلومات ويستميل الأنصار فى فترة سكونه الطويل ، فلم تنقض تلك السنوات حتى كان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومة ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون ويخافون ، وعرف

من هو صالح منهم للاستعانة به وفى أى مناسبة من المناسبات تجدى معونته وتستجاب الاشارة اليه ، فلما أعلن الاستقلال وجاء دور الدستور ، أصبحت هناك « سلطة » يريدها من وراء ذلك الصراع الذى لم يجهر بالاشتراك فيه ، وأصبح كامل الأهبة لاغتنام تلك السلطة بما جمع من معلومات واستمال من أنصار ، فقلب الوزارة الثروتية بتلك الضربة الماضية وهى تهم بانشاء الحياة النيابية وتحفز للقبض على ناصية السياسة المصرية بتعديل الدستور وتقريب الكثرة وتوجيه الانتخابات الى حيث يريد . فحال بينه وبين ذلك أن الكثرة لم تستدرج على حسب المرام ، وان الانجليز لم ينسوا له الاقدام على اسقاط الوزارة الثروتية وهى وزارة التصريح وما يرتبط به من مجرى السياسة المقبلة الى تمام الغرض المقصود . فعجلوا بأزمة الوزارة النسيمية وأفهموه جيداً أنهم لا يريدون له السلطة المطلقة ولا يزالون يستمسكون بقيود الدستور ، كراهة منهم للمزاحمة فى النفوذ لا حباً للشعب المصرى وحقوقه ، وأملا منهم فى أن يجدوا من البرلمان قوة يقابلون بها قوة العرش عند الضرورة ، ومن العرش قوة يقابلون بها قوة البرلمان . فعاد الى سكونه الأول يترقب الفرصة الى أن تحين

والآن قد حانت الفرصة واستقال سعد وهو الرجل الوحيد الذى يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور ، واتفقت رغبته ورغبة الدولة البريطانية ورغبة اللورد اللنبى فى صد هذه القوة الكبيرة التى تشق طريقها بارادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضى فيه مضى الأتباع ، فقبض الملك فؤاد بيديه على أعنة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار بسلطان الحكومة ، وتحقيق الغاية التى تأهب لها منذ سنوات

ولكن ما العمل فى الدستور ؟ إن الشعب يقدســـــه ، ولم ير له سيئات تسوّل له الزهد فيه ، وإن الانجليز يأبون الغاءه ولا يسمحون للملك بالسلطان المطلق فى الحكومة . فما العمل إذن فى هذا الدستور ؟ وما العمل مع بقائه فى البرلمان والوزارة المسئولة أمام الشيوخ والنواب ؟

يبقى الدستور حتى لا يتذمر الشعب ولا ينتصر الانجليز ، ويكون النواب والشيوخ من أتباع الحاشية المختارين ، ومن أجل ذلك ينشأ فى البلاد حزب اسمه حزب الاتحاد ، يدخل فيه كل من يريد الحظوة والجاه ويخشى الغضب والاعراض

ولم حزب الاتحاد ؟ لم يسمى بهذا الاسم دون سائر الأسماء ؟ نعم . لأن « الاتحاد » يجمع الأحزاب والهيئات المتفرقات . فالمقصود إذن أن تفنى فى حزب الاتحاد جميع الأحزاب المصرية ، ولا يعود فى البرلمان بعد فترة قصيرة أو طويلة نواب أو شيوخ من غير الاتحاديين المقربين ، ولا بأس فى هذه الحالة بأن يدوم الدستور وأن تتسع حقوق مجلس الوزراء ويتقرر نظام التبعة الوزارية أمام البرلمان !

وأخـــذ حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى يعمل مع الوزارة الجديدة ، على هذه الوتيرة . فلم تمض أسابيع حتى اضطر عشرات من النواب والشيوخ المقيدين بمصالح الحكومة الى اعتزال الوفد توطئة لدخول الحزب الجديد لأنهم كما كانوا يقولون يخلصون للعرش ويتهمون اخلاص سعد للسدة الملكية ، وانهالت على الوفد دعاية التنفير والتشهير بكل ما فى وسع الصحافة والخطابة والصنائع والاتباع

وكان أناس يتساءلون فيم كل هذه الكراهية لسعد زغلول وهو صاحب اليد التى لا تنكر فى تحسين مركز البلاد ومركز العرش كائناً ما كان مدى ذلك التحسين ؟ وفيم كل هذه الكراهية وهو أول رجل عود الجماهير أن تهتف باسم الملك فؤاد ؟

لا يقول الأنصار طبعاً إن هذا الرجل مكروه لأنه يمثل قوة الدستور ، ولكنهم يقولون تارة إنه طامع فى الجمهورية ، وتارة أخرى إنه على صلة بالخديو عباس ، إلى أشباه ذلك من الأسباب

فأما إن سعداً كان طامعاً فى الجمهورية ، فذلك مالم يظهر منه بكلام ولا

ايحاء إلى أحد من المصريين أو الانجليز ، ثم لماذا يكون طمع سعد فى الجمهورية مسوغاً للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل فى حياة سعد وبعد مماته بسنوات ؟

وأما إن سعداً كان على صلة بالخديو السابق ، فالعلاقة بين الرجلين لا تسمح بهذا الفرض ولو من باب التخمين . وما مصلحة سعد فى تحويل الملك من فؤاد الى عباس وهو تحويل لاهوى له ولا فائدة فيه ؟ لقد عرض عليه الاتصال بالخديو السابق مرات ، فكان جوابه ما يعلمه أعضاء الوفد والوسطاء والمطلعون ممن لا يزالون على قيد الحياة

ولسنا نعتمد هنا على النفى القاطع الذى سمعناه من سعد وحسب وفيه الكفاية كل الكفاية ، ولكننا نعتمد على لسان الحال الذى هو كما قيل أصدق من لسان المقال .

فكثيراً ما كنا نشاهد الاستغراب من سعد كلما سمع بنبأ من أنباء الكراهية التى تنصب عليه وعلى أتباعه ، ومن ذلك أنه قال يوماً وقد بدا عليه الاستغراب الشديد : لعل مولانا يكرهنى بالتوكيل لا بالاصالة ! وهو يعنى بذلك أن الكراهة الأصيلة إنما هى من حق الانجليز . . . . . . والانسان لا يستغرب هذا الاستغراب أن يمنى بالكراهية إذا كان قد أسلف من الاساءة ما يستحق العداء والبغضاء

على أن سعداً لم يكن منفرداً بالكراهية والغضب عند الملك فؤاد ولكنه كان صاحب النصيب الأوفى منه على قدر نصيبه من تمثيل قوة الدستور ، ولكل رجل غيره من رجالات السياسة المصرية الذين يوافقون سياسة الملك فؤاد نصيب على قدره من الجفاء والاعراض ، فعدلى ورشدى وثروت ومحمد محمود وزكى أبو السعود وغيرهم من الوزراء والكبراء لم يكونوا محبوبين ولا مقربين فى كثير من الأحايين ، لأنهم ليسوا من الرجال الذين يعتمد عليهم فى توجيه الدستور وتحريك دواليب الحكومة الى حيث يريد

والحق أن رجلين قويين عنيدين كفؤاد وسعد ما كان من الميسور أن يعيشا فى عصر واحد ويجتمعا فى ميدان واحد دون أن ينشب بينهما النزاع على نحو من الأنحاء ، ولو جاء فؤاد الى الملك بعد توطيد الدستور لكان من الجائز أن يحتمل الزعماء الأقوياء والوزراء المقتدرين العاملين معه فى نطاق الحكومة النيابية . ولكنه جاء قبل استقرار الدستور بل قبل إنشائه فكان من العسير عليه النزول عن سلطانه ، وهو ما هو من دراية وكفاءة واعتداد بالنفس واستعلاء على من لا يساوونه — فى رأيه — فى حق القدرة أو حق السلطان

روى أميل لدفج فى كتابه عن أحاديث موسلينى انه قال للملك فؤاد مرة إن الدكتاتورين يخافون . أما الملوك فيحبون

فأسرع الملك فؤاد قائلا : لكم وددت أن أكون الدكتاتور !

وحدثنى أميل لدفج حين لقيته فى القاهرة بعد لقائه للملك فؤاد ، فسألنى ما رأيك فيمن يغلب غداً على مسرح السياسة المصرية ؟ قلت المستقبل للحرية بعد عراك طويل . قال : أرجو أن يكون ذلك ، وما أظن لكم خيراً عند هندرسون . أما الملك فؤاد فهو بحكم تربيته وماضيه لا يستريح إلى قيود الدستور

وقيل إن شعار الملك فؤاد كان كلمة « الصبر » يضعها أمامه فى اطار جميل مكتوبة وحدها بغير تعقيب ولا زيادة

وانها فى الواقع لعنوان طبيعته كلها ، وأن أول معانيها لهو الصبر على من يكره وما يكره وعلاجهم بالمجاملة والمداراة مع الدأب ، وانتهاز الفرص والعرفان بمواضع التجارب والمحاولات ومواقع الاقدام والاحجام

ونحن إذ نعرف ما عنده من القدرة والعزيمة ، والرغبة فى الحكم ، والصبر على تحقيق الغاية لانحتاج الى مشقة كبيرة فى تعليل الجفاء الذى كان بينه وبين سعد زغلول

* * *

لم يكن طموح فؤاد مقصوراً على ميدان السياسة المصرية في حدودها الداخلية ، بل كان يطمح الى إنشاء دولة كبرى تمتد الى الأقطار العربية ويحمل وهو على عرشها لقب الخلافة الاسلامية ، ويعتقد أن الانجليز لا ينفرون من قيام الخلافة في دولة كالدولة المصرية . لأنهم يحالفونها وتحالفهم على سياسة شرقية فيها النفع والمبادلة الصالحة للفريقين

ولو طال عمره لمضى في تحقيق هذا الأمل الى شوط بعيد ، ولعله كان يطمع أول الأمر في الجاء بعض الممالك العربية التي تستمد العون من أموال مصر وخيراتها الى مبايعته بالخلافة والاعتراف له بها قبل الآخرين ، ويأتي بعدهم من الممالك من تقنعه الدولة البريطانية باتباع هذا السبيل

لهذه المطامع كلها جمع المال واستكثر منه وبلغت ثروته بضعة عشر مليوناً من الجنيهات ، وقلما يعني هذه العناية بجمع المال من خلا ذهنه من طموح بعيد

إلا أن الحساب الذي كان يختل أبدا في ميزان الملك فؤاد الدقيق انما هو حساب العاطفة وما لها من الأثر القهار في أطوار الجماعات والأفراد ، فلو كانت العلاقات السياسية والدوافع الشعبية قائمة كلها على العقول والمصالح والمساومات لما اختل حساب الملك فؤاد قيد شعرة في جليل ولا دقيق من الأمور ، ولكن العقول والمصالح والمساومات ليست كل شيء في كل ما يجري على مسرح السياسة وإن كان شاغلوه من الشيوخ المحنكين والعقلاء المدربين . . . ولهذا طرأ الاختلاف على بعض التقديرات التي عول عليها الملك فؤاداً كبر تعويل

وكأنما كان الملك الراحل طياراً ماهراً يحسب حساب الآلات والوقت والمسافة أدق حساب ، ولكنه لا يعطي عوارض الأجواء حقها من الحسبان والاهتمام ، فتقف به الطيارة دون الغاية كلما تغيرت الأجواء والأهواء

كان أناس يزعمون أن الملك فؤاداً كان يمضي مع نفوذ هذا ، ويتأثر بدسيسة ذاك ، وهم فيما زعموا مخطئون جد مخطئين ، لأن هؤلاء الذين كانوا يذكرونهم بأسمائهم لم يكونوا مع الملك فؤاد إلا كالتلاميذ المقتدين الذين يتدربون على يديه ويستفيدون من ارشاده ، وأقصى ما يذهبون اليه أن يفهموا

بعض المرامى البعيدة التى كان يرمى اليها الأستاذ الكبير ، وإن ما يحيط به هو فى يوم واحد لا يحيطون به هم فى سنين

والفضل فى هذه القدرة العقلية البالغة هو قبل كل شيء فضل الملكة المطبوعة والفطرة الموروثة ، ثم يضاف اليها تعلم جيد ودراسة واسعة وتجربة سياسية وافية ، تارة فى مصر وتارة فى تركيا وتارة فى ايطاليا والنمسا ، وهى تجربة شملت البيئات الشعبية كما شملت بيئات الملك والامارة ، وانتفعت بمعارف العسكريين كما انتفعت بمعارف الوزراء

وقد جاء وقت كان سعد يعتقد فيه أنه كسب المودة من قلب فؤاد وازال ما بنفسه من الموجدة عليه ، وذلك فى الأسابيع القليلة بعد قيامه فى الوزارة . وكان يغتبط بطول الجلسات التى يقضيها فى الحديث معه بقصر عابدين ، وأخرج الساعة مرة وهو عائد من هناك فقال : لقد طال الحديث خمسين دقيقة !

فى تلك الأيام كان الملك فؤاد ينزل من قصر القبة خصيصاً إلى قصر عابدين لئلا يجشم سعدا مشقة الصعود بقدميه حيث لا مصعد هناك ، وأمر بانشاء مصعد فى القصر لتخفيف هذه المشقة عليه . ثم عاد سعد بعد تلك الأيام يقول : « لقد طوانى الرجل ! وأنه لقدير »

ومن الصعب أن نحكم على طبيعة العلاقات بين الملك فؤاد وسعد من النظر إلى المواقف الرسمية أو المواقف الشخصية على انفراد . فانهما ليتناقضان أشد التناقض فى الآونة الواحدة ، فيبلغ من وئام المواقف الرسمية أن يقول الملك فؤاد فى رسالته البرقية إلى سعد عقب الاعتداء عليه : « ان صحتك أعز شيء فى الدولة » . . . . ويبلغ من جفاء المواقف الشخصية أن يشاع أن الملك فؤادا أمر بوقف التشريفات فى العيد بعد حادث الاعتداء إذا عاش سعد . وأمر باجرائها حسب المعتاد إذا مات

وأوجز ما يقال أن العلاقات بينهما على السواء فى أيام المقاطعة وأيام المجاملة كانت علاقات ضرورة لا اختيار فيها لواحد من الاثنين

من رآسة الوزراء

إلى رآسة النواب

فكر سعد فى بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن فى خطابه الذى ألقاه على النواب تبليغا للمجلس باستقالة الوزارة : « أنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد »

وأعلن مثل ذلك فى ندائه إلى الأمة باعتباره رئيسا للوفد ، وفى خطاب ألقاه على الجموع الذين وفدوا إلى بيت الأمة بعد استقالته حيث قال : « انى مستعد لتأييد كل وزارة تأتى وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق أمانى البلاد ، فان الموقف دقيق جدا وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا ، ولابد أن تفوز الأمة فى النهاية إن شاء الله »

ولكن الغرض الأكبر فى تلك الأيام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل إلى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان أحكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسيه إلى عصبة الأمم على استغلال الحكومة البريطانية لحادث السردار فى اهتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين أعضاء العصبة الامندوبى إيران والسويد وارغواى الامريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بان الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لأن الوزارة السعدية كانت قد استقالت

والوزارة الزيورية التى تلتها لا تحب أن تحتج على شىء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلا مستطاعا عندها الا الاذعان لما طلبوه

واذعنت الوزارة الزيورية فعلا لجميع المطالب البريطانية ، وأرسلت من مصر رسولا إلى الضباط المصريين فى السودان تأمرهم بالجلاء والعودة إلى بلادهم ، لأنهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام أمره باسم الحكومة البريطانية ، وردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الأمر من الوزارة مع رسول فى طيارة بريطانية ، فأطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والأعلام ، غير مخفورين بالجنود الانجليزية فى طريقهم إلى الحدود

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شىء للانجليز من جانب ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى من جانب ولاسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية فيما بقى له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا إرادة ، وسلمت الوزارة للانجليز فى مسألة جغبوب بالصحراء الغربية ومسألة نهر الجاش فى السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها إيطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال فى كل ما أراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التى لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم فى كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الأمر على مجلس النواب ، وجعلت شكوى النواب من عدوانها على الدستور والقانون وتفريطها فى حقوق البلاد ذريعة إلى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل أن تتقدم اليه

ولم تعارض فى مطلب من المطالب الانجليزية إلا التوسع فى زراعة القطن بالسودان ، لأنه المطلب الذى فضح المناورة الاستعمارية وأحست الحكومة البريطانية أن اللورد اللنبى أخطأ خطأ فاحشاً فى تضمينه انذاره النهائى إلى سعد زغلول ، وكان له دخل كبير فى اقالة اللورد اللنبى بعد ذاك بشهور ،

فاهتمت بمداراته واصلاحه وأوعزت إلى أحمد زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة أو استدراك ، لأنه رجل أشهر ما اشتهر به قلة الاكتراث وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام . فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة أو الموالية ، وأعجب من ذلك أنه لم يكلف نفسه قراءة الدستور . . . فاذا عرضت عليه حملة فى إحدى الصحف على الوزارة قال : اغلقوها : اغلقوها . ونسى أن الدستور يمنع اغلاق الصحف بالوسائل الادارية ، وأن اغلاقها بهذه الوسائل مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كرروا له التنبيه كرر هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته فى الحكم شهران حتى كان « حزب الاتحاد » قد ظهر فى عالم الوجود وظهرت له صحيفة عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست من أمواله على كل حال . وأصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد الأعضاء الذين ينضمون على أيديهم إلى حزب الاتحاد وينفضون من الهيئة الوفدية ، وأبيح لهم فى ذلك كل ما يباح ، وتمادى بعضهم فى حرب الدعاية لهذا الحزب ولغيره تمادياً يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف الأمين ، ومن أمثلة ما استباحوه فى اضطهاد الوفديين فظائع الدقهلية التى عرفت بفظائع الخطاب وضجت منها أرجاء البلاد وألهبت فى صدور المصريين كافة ذحولا لا ينطفىء لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من الحكومات ، وصدر فيها حكم القضاء على ملاحظ البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت من جناياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمير ، واكراههم على التسمى بأسماء النساء ، واهراق الماء على الأرض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم فى الوحل الذى صنعوه .

أما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم فى ميعاد لا يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وأن ينعقد المجلس الجديد فى خلال الأيام العشرة

التالية ليوم الانتخاب . ولكن الوزارة تعللت بتعديل قانون الانتخاب وتنقيح الجداول المطاولة فى هذه المدة ، فلم تحصل الانتخابات إلا فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس ولم ينعقد المجلس إلا فى الثالث والعشرين منه ، ويكفى لبيان الأساليب التى جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد زغلول أخفق فى الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة عشر صوتاً تجعله مندوباً ثلاثينياً فى الحى الذى هو فيه ! ! وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة فى تقسيم الدوائر حسبما يروق مرشحيها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها كما يملى أولئك المرشحون ، واقامة الحراس فى الطرقات ليصدوا أناساً عن الصناديق ويدفعوا اليها بأناس آخرين ، وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة وأحد عشر صوتاً فى اليوم الأول ولا تزال فى الدوائر بقية لم تظهر لها نتيجة . ثم أدب النواب السعديون مأدبة لزعيمهم فى فندق سميراميس لحضرها مائة وثلاثة عشر نائباً واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفى هؤلاء وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة .

إلا أن الوزارة زعمت أنها هى الفائزة بالكثرة المطلقة وحسبت من أصواتها أصوات جميع الأحزاب الأخرى وهى حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطنى مضافاً اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون فريقاً على فريق إلا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى من جميع الأحزاب وفاقاً لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب ، وقال زيور باشا فى خطابه إلى جلالة الملك : « لما كان البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة ستعلن خطتها السياسية عند تقدمها اليه . وانى أتشرف بأن أعرض على سدتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظاً لنفسى بمنصب وزارة الخارجية ، وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقى باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ، وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحقانية وتوفيق

دوس بك لوزارة الزراعة ، واسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة الأوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء أربعـــة من الأحرار الدستوريين ، وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذى اطرد بالجمع بين رآسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليلا على أن وزير الداخلية لا يزال فى هـذه الوزارة منوطاً بمهمة خاصة فى الاشراف على الانتخابات ، وتسخير الادارة فى ضم الأنصار وتشتيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

وألحت الوزارة فى دعواها إلى أن كان يوم انعقاد البرلمـان وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتاً وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتاً عدا صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس

وتأجلت الجلسة إلى المساء لاتمام انتخاب المكتب والوزارة فى هذه الأثناء تعد المرسوم بحـــل مجلس النواب ، للسبب الأول الذى حلته من أجله فى السنة المـاضية وهو الاصرار على تلك السياسة التى كانت سبباً لتلك النـكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها » !! . . وهو مناقض لنص الدستور الذى يحرم حله مرتين بسبب واحد .

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجنـــد وقرأ المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته إلى منصة الرآسة ليرى سعداً عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولـكنه كان قد سمع بالمناورة قبل إنجازها ببضع دقائق فترك المنصة إلى حجرة الرآسة ولم يعد إلا فى أثناء تلاوة المرسوم

غاية ما يقال فى تلخيص الحرب الانتخابية فى هذه المرة أنها كانت حربا

بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة بحذافيرها ، فلا جرم أن تكون الأمة فى الجانب الذى ينبغى أن تكون فيه ولا يعقل أن تنحاز إلى غيره . ومن خطأ اللورد اللنبى وحلفائه أنهم قدروا للانتخابات المصرية مآلا غير هذا المآل

ويظهر أن إقالة اللورد اللنبى عقب الخطأ الفاحش الذى ارتكبه فى الانذار النهائى كانت أمراً مبتوتا فيه منذ أوائل العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلى المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على أصدقائه الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة أو الاستقالة ، وأملا فى الظفر من وراء الانتخابات بمجلس نيابى يساعده ويتوج سياسة التصريح — تصريح ٢٨ فبراير — بالنجاح . ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض لسياسة الرجل لا أمل بعده فى الترميم والتلفيق . فعادت الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها فى القاهرة ويوعز إلى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت الاشاعة بعد أسابيع ، فأبلغها اللورد اللنبى إلى جلالة الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد أيام .

* * *

إن السياسة المصرية — على التخصيص بين السياسات العالمية — لا تتغير لسبب واحد . ولكننا إذا أردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغييرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التغيير كلما انحصر النفوذ فى ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر أم ناحية الأمة . وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد ما تبين لهم فى عهد السير الدون غورست أن نفوذ الخديوى عباس ينبسط فى أنحاء الأمة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم الدستورى بعد ما تبين لهم أنه يقوى سعدا ولا يضعفه كما كانوا يقدرون . وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون أنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر

ونفوذ الأحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على سعد زغلول . فلا يرجح جانب على جانب من نفوذ الأمة أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة . . . فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدى القصر وهيأ له أن يستبقيه بين يديه فى غياب الدستور وفى وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء إنشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات . . . ان الانتخاب الأول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثانى فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لأنهم سيوحدون فيهم جميع الأحزاب . ! !

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزيورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم. فكانت أوامره تصدر إلى المأمورين فى المراكز مباشرة بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت أوامر الوزراء تلغى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك أن أفضى إلى الاحتكاك بين الأحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيرا للخلاص من الدستوريين بضربة واحدة ترمى إلى هدفين . فقد ألف الأستاذ على عبدالرزاق — وهو عالم دينى من أبناء بيوتهم الكبيرة — رسالة فى الاسلام وأصول الحكم أدحض بها القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لأن تجريده يرضى القصر بما يقتص من رجل يعوق مسعاه إلى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يحرج الأحرار الدستوريين ويضطرهم إلى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجريد واستقال الوزراء من الأحرار الدستوريين ، واستعد الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين

فلما وصل السير — اللورد جورج لويد خلف اللورد اللنبى — إلى مصر وصل وله وجهة مرسومة فى السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية

يجب أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد زغلول إلى نفوذه الحكومى القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية فى برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب . فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ فى يد واحدة من أيدى المصريين ...

وفى الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانيـــة تتجه إلى هذا الاتجاه كانت الأحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعاً وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف . فتحدث رجالها فى توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور فى السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول الأعضاء على الاجتماع مدعوين أو غير مدعوين ، وأعلنت الوزارة أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو ألفين من الجنود . ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا فى فندق الكنتننتال وباتوا من أجل ذلك فى الفندق لكى لا يحال بينهم وبين دخوله فى الصباح . ومن ظرائف زيور باشا أنه — وهو يسكن ذلك الفندق — لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هنالك على خلاف المألوف !

وافتتحت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيساً ثم أصدر المجلسان قراراً بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانوناً واستمرار اجتماعات المجلس فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفداً من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبدالحميد سعيد أفندى لرفع القرار إلى جلالة الملك وتبليغه إلى الوزارة .

أما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع أنها كتبت إلى

مفتش الجيش العام تلفته إلى مسلك الضباط والجند الذين أدوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب فى طريقه من بيت الأمة إلى فندق الكنتننتال . !

وقد اجتمع أصحاب السمو الأمراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة إلى جلالة الملك يؤيدون فيها إعادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب .

وبين هذه المآزق التى لا تعيش معها وزارة فى بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزيورية فى التعمير وحكم البلاد بالدستور أو بغير الدستور بل راحت تشرع القوانين لفض الأحزاب وتمحو وتثبت فى قانون الانتخاب ، وعندها أنها بخير ما دامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحس منهم نفورا ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لأنهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الأخيرة وهى تسليم جغبوب الى الحكومة الايطالية ، فسلمتها ووقعت المعاهدة فى سادس ديسمبر ، وظنت أنها قد اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن الفادح ، ولم تدر أنها قد ختمت بيديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها حين كتبت تلك الوثيقة

ففى اليوم السادس أمضيت المعاهدة وفى اليوم الثامن قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب إلى جلالته اقصاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متذرعا بما حام حول اسمه من الأقاويل فى قضية مقتل السردار ، فأجيب إلى طلبه بعد ممانعة قصيرة الأجل ، وأقصى نشأت باشا إلى وظيفة فى السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التحدى والنضال بين الوزارة والاحزاب فاجمعت الأحزاب على تجاهل قوانينها وأضرب العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين أحيلوا اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الأوامر . وازداد التقارب بين الأحزاب بهذه الوحدة بينها فى محاربة الوزارة فكان أقوى مظاهرها

مأدبة النادى السعدى التى أدبها سعد للنواب والشيوخ على اختلاف أحزابهم «ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء »

ثم أعلنت الأحزاب فى أوائل السنة الجديدة (١٩٢٦) اجماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى تريده ، وخطا الزعماء خطوة أخرى فى سبيل الوفاق فزار معظمهم بيت الأمة ورد لهم سعد الزيارة فى بيوتهم ، واتفقوا على الدعوة إلى مؤتمر وطنى يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الأحزاب وأعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية وسائر الجماعات التمثيلية فى القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (فى ١٨ فبراير) وبلغته إلى المؤتمرين ، وقالت فى بلاغها إنه « توخيا لخطة الاتفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى أعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على إيقاف العمل بقانون الانتخابات الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ »

أما المؤتمر الوطنى فقد التأم فى اليوم التالى بمنزل محمد محمود باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلى وعلى يساره ثروت . ثم تكلم فى الحالة العامة فلخصها تلخيصا سريعا منذ استقالات وزارته إلى قبول الوزارة الزيورية قانون الانتخاب المباشر الذى يرضاه الوفديون ولا ترضاه الأحزاب الأخرى... وأشار إلى أن الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الأحزاب قبل انعقاد المؤتمر ، فقال فى ختام خطابه ليقضى على رجائها هذا : « اذاعوا بأن الانتخاب على أساس ذلك القانون أريد به إيقاع الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة لتنحل

رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون فى زعمهم لأن الاتحاد متين بين هذه الأحزاب »

ثم دارت مناقشة طويلة فى دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتماداً على أن المجلس القديم قائم والحل باطل ، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح لحواه المطالبة باقامة وزارة موثوق بها للاشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لانفاذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمرون على استقالتها لعلمهم بعجزها عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة فى المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعجال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب ... وليس فى المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الأحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصرى على الدوائر التى يتركها لها ولا يرشح فيها أحداً من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفدياً وتسعة وعشرين حرادستورياً وخمسة من الحزب الوطنى وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين الخ

***

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزيورية لم تستقل ، وهى لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان ... فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها — أو عند من أوعزوا اليها — أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟؟

تداولت الألسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد فى أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام ريثما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقق أن الانجليز يريدون عدلى يكن ولا يريدون سعد زغلول فى رآسة

الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويدفى هذهالأثناء فسأله جورج لويد : هل ينضم عدلى إلى وزارتك إذا ألفتها ؟ قال سعد . أعتقد ذلك . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر فى الانتخابات ، فكيف السبيل إلى منعه بمشيئة حكومة اجنبية أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لاسبيل إلى ذلك لو جرت الأمور فى حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية إذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالأمس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود أفندى عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتوراحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى ، والأستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم البيلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت إليهم وبالافراج عنهم فورا إلا إذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى »

وعلى ذلك يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل ذلك اتهامه بتدبير مقتل السردار ، لأن الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين كانا بين المتهمين — وهما الأستاذان ماهر والنقراشى — قد برئا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه القضايا على جميع الاعتبارات .

إلا أن ما يبطل بحكم العقل أو يبطل بحكم القضاء قد تشاء السياسة أن لا تبطله فيكون لها الحكم النافذ متى كان من ورائها الجيوش والأساطيل

فبعد أسبوع من صدور الحكم — أى بعد قيام مشكلة الوزارة —

كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين كانوا فى محكمة الجنايات خطابا إلى وزير الحقانية استهله بقوله :

« آسف لاضطرارى إلى إبلاغ معاليكم أننى — بعد مداولة مع زميلى دامت خمسة أيام — أجدنى لا أستطيع الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على وآخرين إلا فيما يتعلق بمحمد فهمى على المحكوم باعدامه ، ومحمود فهمى النقراشى المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلى المحكوم ببراءته . فان الأدلة على الاثنين الاخيرين كانت غير كافية ، أما باقى الحكم فهو لزميلى وعندى أن حكم البراءة فى تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله واحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن الأدلة إلى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة هذا الاخلال فى رأيى وخطورة النتائج التى تنجم عنه حدا جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج فى هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد إصدار الحكم إلى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأيى باعتباره حامياً للاجانب »

ويرى من هذا الخطاب أن مستر كرشو خالف أمانة القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسى أنه قاض مصرى لاشأن له بدعوى المندوب السامى فى المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ماعداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد إلى زيور باشا بلاغا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة إليها فى الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الأربعة المذكورين كائنة ما كانت الأسباب التى بناه عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة — سواء كانت حسنة أو غير حسنة — لاستغلال القضايا فى الأزمات السياسية . فاذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات وإكراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لأنه قد يؤدى إلى قبض

السلطة البريطانية على « الأربعة المذكورين » وإعنات الحكومة الجديدة إعناتا لاحيلة فيه إلا أن تطلق أولئك السجناء وهى لاقوة لها على إطلاقهم ، أو تستقيل

هذا إذ ألف سعد الوزارة . أما إذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الأعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة : !

وهكذا كان . فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن ألفها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر لذلك البلاغ ، أو ذلك الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعها السريع فى إقصاء سعد زغلول عن الحكومة

والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الأنباء التى نشرتها الصحف الانجليزية وصحف القصر فى مصر بأنه مرغم على ذلك وأنه لن يتولى الوزارة أبد الآبدين لأن حزبه متهم فى مقتل السردار وغيره من الانجليز أحب أن يكشف الرياء حول هذه المسألة كلها ، ولاسيما وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنقراشى من كل تهمة . فاذا شاء الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التعلات

فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع إلى الرأى الذى ارتضاه أولا وصارح به أصحابه وهو إسناد الوزارة إلى عدلى باشا واختيار أعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين .

والرأى عندنا فى موقف سعد من تأليف الوزارة فى هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الأزمة التى خلقها اللورد جورج لويد فى آخر لحظة ، وعلى هذا لا ملامة عليه فى طلبها ولا فى التنحى عنها .

***

أما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو الآتى :

عدلى يكن باشا للرآسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية ومحمد فتح بركات باشا للزراعة ، ومحمد الغرابلى باشا للاوقاف وأحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، وأحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، ومرقس حنا باشا للمالية ، وعلى الشمسى أفندى للمعارف العمومية ، وعثمان محرم بك للأشغال العمومية

ومن تأليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التساهل الذى ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف ، إذ لم يكن فى هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد ، والباقون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة إلى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة أرباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة « اندماج Amalgam ation» لا وزارة ائتلاف Coalition . كما شاع اسمها فى الصحف وأروقة البرلمان ، فدل بذلك على نظره البعيد وتفريقه الدقيق بين الأوضاع البرلمانية ، فان وزارة الائتلاف قد أقيلت اقالة بعد بضعة عشر شهراً لخروج حزب القلة منها ؛ وليس خروج القلة بالعذر الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج فى حزب الكثرة النيابية

***

رأيت سعداً فى أوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية ، فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب إلى بنيته وإلى نفسه كما كان يتسرب أحياناً خلال الفترة من مقتل السردار إلى عودة الحياة النيابية .

كانت هذه الفترة أقل أوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها سأماً وتعباً ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من محاربته أن يحاصروه فى بيت الأمة بالجند والسلاح ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعـــد ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده ... وكان يؤلمه فى الوقت نفسه أن

يستطيع الموظفون الاداريون كل ماا جترحوه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذى يستحقونه ، وفى أكثر الأيام كان يسأل : ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الأمة ؟ وما الذى يبغضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ وقد قلت له يوماً انهم تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وآمرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلاهم مأمورون ولاهم آمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضائها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم . . . . قال لا يبعد أن يكون كذلك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ما تعودوه

وذات ليلة كان يسأل : ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ وكنا ثلاثة على مائدته : محامياً معروفاً والأستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وظن أنه يرضيه بما قال :

يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة منك تبث فيه الحياة الفتية ... واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : ماهذا ؟ أتريد أن تخطب ؟ أتريد أن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع

وكانت نفسه برمة جداً بمن يعبثون بهذا الموضوع لأنه كان مهموماً به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيراً ما سمعته يتضجر فى تلك الأيام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : لولا إن المصريين يضحكون من زيور وغرائبه لما احتملوه هذا الزمن الطويل

وفى أوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس » وكان يأوى إليه أحياناً أيام الشتاء . فرأيته كثير التفكير كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة : وسألنى وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : ماذا يقولون ؟

قلت : وماذا غير قولتهم المعهودة ! إن سعداً ترك الميدان واستقال !!

قال لو بقيت فى الحكم لقالوا إنه يخرب البلد تشبثاً بالمنصب .... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام فى موضوع تضال بينه وبين خصومه ومضى يقول : وهذه الصحف الانجليزية ما بالها تمسى وتصبح وهى تلغط بزغلول ؟ ... إن زغلولا يدبر ... ! إن زغلولا يتربص ... زغلول . زغلول . نعم ياهؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول

وهكذا كان فى هذه الفترة يسأم ويتعب ويخيل الى من رآه انه يهم بان ينفض يديه . ثم يتحداه متحد فاذا هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح منه الخصوم .

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الأول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح أن يقال ان الجلسات — مالم يحضرها رئيس الوزارة أو تحتدم فيها المناقشة لأمر يشغل النواب — كانت مقسومة بين لغط الرئيس يدق الجرس ولغط النواب بالكلام

وأذكر أن زميلنا الأستاذ محمود عزمى حرمه مجلس النواب تذكرته التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر أخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الأخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوماً بمجلس الشيوخ وسألته أن يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المداعبة . . . فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الآخر ، فهام بنظره قليلا كأنما كان يستطلع الغيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس . . . ! قلنا جميعاً : آمنا لك بالمكاشفة . . . . مافى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس أو كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد أصبح من الأدوات النيابية الملغاة . وكان الأجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين .

ولم يكن سعد يستعين فى حفظ النظام بنصوص القانون ولا بحق الرئاسة فى منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الأعضاء يقول قولا سديدا أو يصمت . لأنه يخشى إذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الأثر لجواب مفحم أو نكتة لاذعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا إلى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة فى القضية المصرية أن عضواً من الأعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجواباً إلى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا فى لندن ويحرج الوزارة احراجاً لاتملك الجواب فيه، لأن المفاوضة لم تكن هى الغرض الرسمى لسفر ثروت باشا وإنما كانت بغية متفقاً عليها بين ولاة الأمر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الأحوال . فاذا قالت الوزارة — رداً على الاستجواب — إنها ستفاوض أو أنها لاتفاوض فليس فى ذلك تسهيل لما كانت تنويه

وألح كثير من الأعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح إلى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطاولة والمراوغة فى عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد

وجاء الموعد المحدود وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها فى الفخ الذى لاخلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكد يتهيأ لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية — باتفاق سابق مع سعد — قائلا : إن هذا الاستجواب موجه إلى شخص غير موجود

وقال سعد : ماقول حضرة العضو المحترم فى ذلك ؟ فى الواقع أنه لانائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس الوزراء ! فسأل صاحب الاستجواب : أيؤخذ من ذلك أن الحكومة لا تريد أن تجيب ؟ فقال سعد : ليست المسألة مسألة ارادة أو عدم ارادة . وإنى ألفت حضرة العضو فضلا عما ذكرته الى أن الاستجواب يحتاج إلى ثمانية أيام حتى لو كان مستوفياً جميع الشروط ، والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لايرى العضو المحترم أن تأجيله أولى ؟

أما سر الغلطة فى شكل الاستجواب فهو كما رأى القارىء انه كان موجهاً إلى « نائب رئيس الوزراء » ولم يصدر عند سفر ثروت باشا أمر رسمى بانابة أحد عنه فى رآسة الوزارة ! اكتفاء بأن يؤدى عمله فى وزارة الداخلية أقدم الوزراء الموجودين عهداً بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : كيف ؟ أليس هنا فلان باشا ؟

فقال سعد : نعم . ولكنه ليس بنائب رئيس الوزراء !

فتردد صاحبنا وصاح مذهولا : إذن من نسأل ؟

قال سعد : اسأل محامياً !

وقعد الرجل بين القهقهة والضجيج ، وتأجل الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو المحترم !

وتناقش المجلس فى قانون خلط الأقطان ، وفيه عقوبة مفروضة على من يخلطون صنفاً منها بصنف . فنهض أحد الأعضاء وقال :

ولكن ألا يتفق أن يسهو أحد فيحصل الخلط على غير قصد منه ؟

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : نعم ياحضرة العضو المحترم ! يتفق ! ولكن أتقدر حضرتك أن تقول لنا : كم كيساً من القطن تملأه وأنت ساه عن نفسك ؟ !

وبهذه الأجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان يحفظ النظام فى المجلس ويحفظ الألسنة فى الأفواه فلا تنطق الا بما يفيد

واستطاع من ثم أن يقف فى ميدان الفصل بين جميع السلطات وجميع الهيئات ، فيفصل بين الأعضاء من أنصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ، ويفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشى بالوئام بين القصر والنواب والوزراء ، ويأخذ من كل لكل حسبما تتجه الحوادث ، وتتبدل الأحوال .

ومن أخطار الأزمات التى وقعت فى أثناء رئاسته لمجلس النواب وعالجها بماله من النفوذ والحنكة أزمة الوزارة العدلية ، وأزمة ميزانية الأزهر ، والمخصصات الملكية ، وأزمة الجيش التى أثارها اللورد جورج لويد عقب الحملة التى حملها عليه مجلس النواب

فأما أزمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح اقترحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك مصر ثم قيل فى الرد على هذا الاقتراح إن الشكر غير لازم لأنه من قبيل تحصيل الحاصـــل . فاغتنم عدلى باشا هذه المناسبة واستقال لأنه كان على ضجر وامتعاض من مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا اتفاق ، وفى مقدمتها مطالبته الدائمة بتعيين موظفين من الانجليز

وبذل سعد باشا زغلول جهده فى اقامة وزارة أخرى — هى الوزارة الثروتية — قبل أن يتسع الافق للدسائس والمناورات التى لا تنقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتقده نحن أن أزمة الوزارة العدلية وافقت رضى من سعد فى تلك الآونة لانه لم يستحسن من عدلى تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل اليه الرأى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسى باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رأيه كرأى عدلى باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان نصيبه أيضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم أن اضطرار وزير الى الاستقالة أمر غير عسير ، ولو دخل فى حماية رئيس الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابه لزعيمه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب عرض الميزانية الازهرية على المجلس وكان المجلس يكاد أن

يتخذ قراراً بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد أن الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون . فالاقتراح سابق لأوانه قبل وضع ذلك القانون

وفى مسألة المخصصات الملكية كان بعض الأعضاء ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها فى الميزانية وهو مالا يجوز لأنه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للأعضاء بالمناقشة فى هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس إلى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصبغ احترام النصوص التى لا محيص عنها بصبغة المجاملة على هذا المنوال

أما أزمة الجيش فهى أعجب الأزمات وأدلها على العنت الذى يلقاه الساسة المصريون من ألاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الأزمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الأزمة أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سينكس باشا نفسه فى عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

إلا أن المندوب السامى كان موتوراً من المجلس ومن الشعب لأنهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كما استنكروا رحلاته فى الأقاليم واستقباله الأعيان والوجهاء والموظفين كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار لأن سكوته عنه أمر غير مفهوم إلا على معنى الاقرار والتفريط فى أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذراً لأحد فى معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين ـ حكومة ونواباً وشعباً ومتطرفين ومعتدلين ـ إلا أن يذعنوا لتلك الأهواء والبدوات . . . فكظمها فى صدره حتى سنحت مناسبة كأنها لا مناسبة على الاطلاق ... وراح يمطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها مالا طاقة لحكومة فى الدنيا بقبوله وهو

مد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق وتخويله السيطرة على الضباط فى الترقية والتعيين واتصاله المباشر بجلالة الملك وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التى أقلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت فى غير طائل : فان خضعت الحكومة لهذا والا فالبوارج البريطانية على شواطىء الأسكندرية . وأرواح الأجانب فى خطر داهم وأن قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم فى أمان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطانى فقال فى بيان أسباب الأزمة « أن أنظار فريق من رجال السياسة فى مصر اتجهت إلى الجيش منذ زمن وهم يرمون «أولا» إلى زيادة الجيش الحالى ، و «ثانياً» إلى اتخاذه سلاحا فى يد حزب سياسى . ولاريب أن هذه المساعى من المسائل التى تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لأن الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الأجانب من العهود التى قطعناها على أنفسنا »

الى أن قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع تواً فى فتح باب المفاوضات للوصول إلى هذه الغاية ـ وهى الاتفاق على المسائل المختلف عليها ولكن علينا الى أن يتم ذلك الاتفاق أن نصر على بقاء الضمانات التى دلت الخبرة الماضية على أنها فعالة ! » . نعم ... وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه الأزمات حتى يساقوا سوقا إلى المفاوضات !

وبعد محال وجدال استقر الرأى على اجابة بعض المطالب وهى ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين وكيل له ، وانتهت أزمة من تلك الأزمات التى تخلق منها الهباء ويضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا يسلمون بعدها من اللوم والاتهام بالتقصير فى أعمال الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد فى تهدئة النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه . وكان

موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره ـ ومنهم كاتب هـذه السطور ـ أنه يشترى الدستور بأغلى من ثمنه ويطيل المسالمة حيث لايرجى أن تقابل بمثلها أو يكف عن العدوان

وكنت فى أمثال هذه المناسبات أقول وأكتب فى توكيد هذا المعنى كما قلت فى أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال فى صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والغاء الدستور وما عهد كرومر بشر من دستور كهذا لاينال المصريون منه إلا التبعات الجسام ، ولا يجنون منه إلا الأباطيل والأوهام . فأما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه وإما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لاشيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحـال مشفوعاً بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها وحجته فى ردها ، فقد كنت إذا حدثته فيما يلاحظ من فرط الحرص على الدستور أمام التهديد والوعيد يقول لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب . . . . . هذا حسن . ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه لضاع علينا ماسلف من جهود . يافلان ! إن فى صلب الدستور كلمـات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى فى دار المنـــدوب »

وحجته فى موقفه من أزمة الجيش خاصة ان تضييع الدستور من أجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من ارجاء الخـلاف كله بضعة أشهر الى أن نتفق على قرار أو يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

* * *

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والأزمات المصطنعة قد اتسع المجال لأعمال شتى ومقترحات صالحة كالغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك من مطالب الاصلاح الاجتماعية .

غير أننا لا نريد هنا أن نسرد سجلا للأعمال والمقترحات التى أشرف عليها سعد فى أثناء رآسته لمجلس النواب ، فان هذه الأعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهودة فى الرؤساء عامة . إلا أن الغاية التى ما بعدها غاية فى هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب كما يتخيله المتخيل ويصبو اليه المتأمل .

والمثل الأعلى فى الرآسة هو الرئيس الذى يملك القـدرة على القصد فى أوقات المجلس والقصد فى جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجره وقوانينه ، ويملك القدرة على تعليم أعضائه وهدايتهم الى أكبر ما يستطيعون من صواب وأقل ما يتعرضون له من خطأ ، ويكون مع صيانته لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الأخرى ، مانعا للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحقت رآسة سعد أن تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا أن يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالمام بعام أو عامين من حياته

زعامته وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد إن المعجزة الكبرى لنبي من الأنبياء هى المعجزة التى تطابق خلائق الأمة المبعوث فيها . فموسى بعث بالعصا الساحرة فى أمة السحر والكهانة ، وعيسى بعث بآية الشفاء فى أمة المصابين والضعفاء ، ومحمد بعث بالقرآن فى أمة الفصاحة والبيان ؛ فلكل منهم معجزة تطابق أحوال قومه وتستمد الاقناع من معدنه وأصله

فما أصدق مايقول العلماء فيما رأيناه فى عصرنا من سير الزعماء ! فغاندى كان خير زعيم فى الهند لأنه ناسك من أمة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير زعيم فى الترك لانه جندى من أمة الجنود ، وسعد كان خير زعيم فى مصر لأنه فلاح من أمة الفلاحين . وحسبك أن تعمد الى نموذج الفلاح المصرى فتضاعف ما فيه من خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى أمامك سعداً ماثلا فى عظمته المصرية ، قائما على مرتقى المثل الأعلى لتلك الخصائص القوميـــة ؛ وليست آية أفصح من هذه الآية على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الأمور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقات العصر فى حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين ، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الأخيرة فى هذه الأمة

فهو لأنه كان فلاحا من أصحاب المراتب العالية قد استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين ، وهم قوام الأمة المصرية

ولانه كان صديقا لقاسم أمين على رأيه فى تهذيب المرأة قد استطاع أن يقود النهضة الأولى التى اشترك فيها الرجال والنساء وشملت الأمة كلهالانها شملت البيت كله

ولأنه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من الانجليز قد استطاع أن يمحو الفوارق الدينية والعصبية المذهبية فى الحركة الوطنية ، لأن المسيحيين والاسرائيليين قد علموا أنهم شركاء فى دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين فى حركة دينية يطلب دعاتها سيادة الترك لأنهم مسلمون ، وانما الحق أن يطالبوا السيادة المستقلة لأنهم مصريون

ولأنه كان حاضر الفتوة وافر الحماسة فى الشباب والكهولة والشيخوخة قد استطاع أن يقود الشبان المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، أو استطاع أن يجمع الجيلين فى ثورة واحدة ، وقلما يجتمعان

قالت صحيفة التيمس فى رثائه : « مما عهد فى الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم الغربيين . إلا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الغزير الى النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين فى التاريخ الا عدد قليل بقيت له عقيدته السياسية فى شدتها وعنفوانها بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ أقوى ما بلغ من السلطان على الجماهير عند ما ناهز الستين ، وكأنما كان تقدمه فى السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على أن مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه فى تحصيل العلم بين الفقهاء العرب والأساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته وفصاحته وما كان من الأثر على تربية ذهنه لأناس بينهم من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة الاسلامية واللورد كرومر — كل هذا لا يكفى لتفسير قبضته الغريبة على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على أبناء وطنه ، ومغناطيسية شخصية تجذب اليه الألوف من التابعين »

وقد أدى البحث فى أصل سعد الى اختلاف الأقاويل بين قائل يزعم أنه من البدو وقائل يزعم أنه من المغاربة وقائل يزعم أنه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك فى بعض الملامح والأخلاق ، فليختلفوا ما شاءوا وليعزز كل منهم أقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التى لا تقبل الجدل الكثير

أن صفات سعد التى لاشك فيها هى أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزاياه الشخصية ، وتوفيقات زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصرى الذى ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفيل بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررته الأحداث والتوفيقات

فهو فى طبيعته العملية ، وفصاحته المقنعة ، وفكاهته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وإنه لأصل فى زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق فى الأصول

كان ساحراً للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا فى الاحتفال بعيد النيروز فبكى . ثم أفاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكى إلا لحادث يصيبه فى آله أو ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : مابالى أبكى ؟ أمات أبى ؟ أماتت أمى ؟ أغرقت مراكبى ؟ أأجدب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكينى ؟ أساحر هو ؟ أفاتن هو ؟ والله لا أدرى ! ! ولكن الفلاح الساذج الحائر فى بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التى تحرك تلك النفوس وتهزها فى أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التى ظن الفلاح الساذج أنها هى وحدها خليقة أن تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من أبناء البلد يخطب فى نادى « سيروس » ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : ياسلام ياباشا ! ضحكتك حلوة . حلوة جداً . الله ! الله ! فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساحرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين فى طلب السكوت كما يناسب المقام : سمعْ . سمعْ . هس !

* * *

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم إلا تياراً

جارفاً ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين فى غمراته ويردهم الى عنصرهم الأصيل فيشعرون على البديهة انهم وهذا الزعيم من موطن واحد فى الشعور وموطن واحد فى الارادة ، وموطن واحد فى الجد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لايقدرون ، أو يقدر لهم وهم من ورائه تابعون

والزعامة إذا بلغت هذا المبلغ من الاصالة كانت قوة مطبوعة — بل فرصة الهية — لاتفرط فيها أمة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو كان ديدنها التفريط . لأن الأمر فى هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير .

وقد يكون فى الأمة عشرات أو مئات يقاربون ذلك الزعيم فى جملة الصفات أو يفوقونه فى بعض الصفات ، لكنهم لايغنون عنه ولايعوضونه وهو واحد وهم عشرات أو مئات . لأن الفضل فى الزعامة للدرجة والنوع لا للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالشأن فى درجات الجمال . لو اجتمع ألف وجه على اعتدال فى المحاسن لما بلغت كلها فى الأثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق فى حسنه ، ولالوم على القلوب إذا هى آثرت أن تفتتن بذلك الوجه الواحدأضعاف مافتنتها تلك الوجوه الكثيرة ، ولالوم على الشعوب اذا هى آثرت أن تفتتن بتلك الزعامة الواحدة أضعاف مافتنتها تلك الزعامات الشتى ، لأن الطبيعة لا تحس إلا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها أن تنحرف عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة مطبوعة نافعة فى ايقاظ قوى الأفراد وقوى الشعوب ، ومتى كان سبب التأثير طبيعياً فالتأثير لاجرم طبيعى لا اصطناع فيه ، وإنما الآفة الكبرى أن تكون الزعامة من توليد الاصطناع والمواربة والتمويه والتواطؤ على الغش والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التى تصطنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ، ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدعوى الوطنية لم تكن مصر خالية بطبيعة الحال من أولئك المحكمين الأزليين او أولئك المتحذلقين أحلاس القهوات الذين

يخطئون كل عمل ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأى ولا يحسبون الأمور فى الدنيا تجرى أبدا إلا على خلاف ما يحكمون ويستحسنون ... ثم لا يعرفون بعد ذلك انهم هم المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الأزليون يرون كل إنسان فى مصر صالحاً للزعامة الا الزعيم القائم بها فى حينها . لأن أصول الصناعة تقضى بذلك ، وإلا لم تكن هناك صناعة ولم تكن هناك قهوات . . . ولم يكن هناك محكمون

أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لأنه مقرب من الانجليز ؟ أفما كان عمرو أولى بحلها لأنه مشهور بالمرونة ؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعا لأنه خليفة فلان . ولعلهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا إلى اتفاق ، لأن الثرثرة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما كانت وتكون أبداً وسيلة المحال والشقاق

وأوجز ما يوصف به هؤلاء — على أحسن الظنون بهم — انهم كسماسرة الزواج : كل خطيب عندهم غير أهل لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير أهل لخطيبها . الا ان يكون لهم نصيب فى الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ يكون كل خطيب وخطيبة فى الدنيا على ما يرام

وإذا حاورتهم باصطلاح سماسرة الزواج فليس بالنادر أن يصيبوا من حيث يخطىء الأزواج والاصهار . فهذا الفتى الممقوت خير من جميع الفتيان لأنه يملك المستقبل وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميمة السقيمة خير من جميع الفتيات لأنها تدخل إلى بيت قرينها والوظيفة معها بجاه أبيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان لأنه غداً يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع فى بيت القرين لأنها تغنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه : نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار وأشباه السمسار ، ولكن النصائح التى هى أنفع منها وأغلى هى النصائح التى يستمع إليها الناشىء الصغير بالهامه والناشئة

الصغيرة بالهامها ، لأنها هي النصائح التي توحي بها الفطرة الخالدة وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الأحياء

وهذا الالهام هو الذي استمعت اليه الأمة المصرية ولم تستمع إلى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فما كانت تلبية سعد إلى ندائه سبيلا إلى المنافع أو سبيلا إلى الوظائف أو سبيلا إلى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على نقيض ذلك مضيعة للمنفعة والوظيفة مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التي يلهمها الناشيء والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعها في بعض الأحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء ألف مرة من يصم عنها أذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وان كان خطأه لا يظهر له ولا للاخرين . لأن الذي يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، أو لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

وإذا ظفرت الأمة بالزعيم الذي تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هي الزعامة التي تنتظر الأجيال بعد الأجيال ، وتلك هي الفرصة التي يخشى عليها الضياع . لأن الزعامة التي تكون طاعتها من قبيل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هي فرصة لن تضيع ، إذ هي فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب في كل زمان

هذا الالهام الفطري هو الأثر الأكبر لزعامة سعد زغلول ، وهو شيء لا يدخل في الاحصاء والأرقام ، ولكنه مع هذا شيء لا غنى عنه لكل منفعة أو مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الأرقام

والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدفتر الذي يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهما إلا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذي لا تظهر مآثره إلا بهذا الحساب لهو أنقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه أذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه ، وانما

يحاسب الزعيم حساب الشمس التى تشرق على الحقول أو حساب النهر الذى يجرى بين الأعشاب والأشجار . لا يضرب كلاهما فأساً ولا يغرس جذرا ولا يخط سطراً بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤس جميعاً والغارسين للجذور جميعاً والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه فكل ما تنشئه الأمة وهى مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما إذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول

هذه الزعامة هى التى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الايام التى نسى فيها اللص انه سارق ولم يذكر إلا انه مصرى من المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة أنها متاع مهين ولم تذكر إلا انها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى هؤلاء أن هنالك معنى من معانى الرفعة الانسانية يسمى الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التى لبث فيها المئات والألوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا يقبلون المراء فى العقيدة . ويخيرون بين منفعة النفس ومنفعة الأمة التى يدينون بها فيختارون منفعة الأمة ولا يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الآل والبنين . وتلك غنيمة قومية لا تدخل فى حساب الأرقام ، ولكن الأمة التى تهملها و تبخس قدرها لا تدخل هى نفسها فى حساب

وسرى قبس من روح الوحدة المصرية إلى كل أمة فى الشرق تعلم ان شأنها فى طلب الحرية كشأن المصريين ، وأن حاجتها إلى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر الوفاق بين الطوائف فى بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا رغبة فى وفاق ، وأصبح سعد زغلول علماً للنهضة الشرقية بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزاً لدعوة الوحدة فى كل بلد ممزق بين العصبيات الداخلية والمطامع الأجنبية

روى موظف مصرى أنه لقى المهاتما غاندى فى لندن حين زارها لحضور المؤتمر الهندى فيها فجرى الحديث بينهما عن القضية المصرية واستطرد إلى ذكر سعد فقال المهاتما : « انى تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩ إلى الآن ، ولا يزال له فى نفسى أثر عظيم ، وأنا أعده قدوة وأراه بمثابة أستاذ »

قال الموظف المصرى : ذلك تواضع منك ولا ريب . إن الأمة المصرية أربعة عشر مليونا وأنت قد شملت حركتك ثلثمائة وخمسين مليونا من الناس

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب الفضل فى السبق والابتداء . ثق أن الحركة الهندية سارت على أعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد فى اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين فى القضية الهندية ، فلا تعتقل طبقة منهم إلا لحق بها خلفاؤها على الأثر ، وعن سعد أخذت توحيد العنصرين ولكنى لم أنجح بعد كما نجح فيه . . . . ان سعداً ليس لكم وحدكم ولكنه لنا أجمعين »

وأيا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التى لا تحتاج إلى اثبات ولا استشهاد هى أن الوحدة المصرية سابقة لكل وحدة فى دعوات الشرق الوطنية ، وان الوحدة المصرية مدينة لسعد بمزاياه التى توافرت له أو توافرت حوله ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع المصريين

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهية من الجماهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الأمور بالروية والنظر البعيد ولكنه لا يعول على التقدير

والتدبير بعض تعويله على البداهة التى ترتجلها الشعوب فى غير تكلف ولا استعصاء ، وعنده أن العناية الالهية تعمل فى هذه البداهات المرتجلة ماليس يخطر على بال : ومن ثم كانت كلمته التى يرددها كلما اتجهت الحوادث فى غير اتجاهها المنظور أو انفرجت الأزمات من غير مظنة الفرج المقدور : انها العناية ! انها العناية ! ويرفع بصره إلى السماء ولا يزيد

أذكر فى الأيام التى أعقبت عودته من المفاوضات مع مستر مكدونالد أننا زرناه وعنده الأستاذ حامد جودة المحامى يقترح عليه بعض الآراء

فقال سعد بدعابته المعهودة : ياحامد . أنا ختمت العلم ! فهاتوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى إلى اقتراح

ثم قال : ماذا تروننا صانعين فى مواجهة الانجليز ؟

قال أحد الحاضرين : الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد

فسأل الباشا : وهل يقع هذا الاضراب ؟

فقال بعض الحاضرين يقع عاماً وقال غيرهم يقع فى بعض الجهات ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا يُنتظر ولا يطول

قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلا إن وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتى إلا عفواً . وقالها بالفرنسية «Spontanément» وعند ما يكون الجو مهيئاً لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لاريب فيه

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه كثيراً بهموم المستقبل ولا يزيد على أن يعطيها حقها من التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجاة أو للبداهة أو العناية كما يقول . واطمئنانه إلى المستقبل من هذه الناحية كاطمئنان التاجر الغنى الوطيد المكان الذى يعمل عمل الرجاء ولا يضيره أن تفاجئه السوق

بالهبوط أو الكساد ، لأنها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده إلا على استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن إلى المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، أما هو فالثروة التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم أن يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهموم

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ، وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاهما بمفردها في سكون . ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع على انفراد

ولم يكن أقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن بوحي البداهة فبالكلام الذي يبلغ مبلغ البداهة من اخلاد سامعيه

كان خصومه يدسون عليه في بيت الأمة أناساً من المشاغبين الذين لاخلاق لهم ليلغطوا في مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار في تأديب هؤلاء لأنه لا يدري هل يتركهم فيفوته حظ السماع أو يحاوبهم فينقطع الخطاب . وتمادى سليط من هؤلاء يوماً فضاق الجمهور به ذرعاً وأخذوا بتلابيبه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب أو يرسلونه فيعود ويجترىء أمثاله السلطاء على مثل عمله . . . . . وكخطف البرق تبدر الكلمة من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : لا يضرب في بيتي ! ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور مايريد . . . . . وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون

***

كتب سعد وهو في نحو العشرين من عمره في الوقائع المصرية — صحيفة الحكومة — يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبي عليه السلام : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن

يعمهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « إن شريعتنا شريعة سمحة تأبى أن يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعاً . ذلك هو الحق والله يهدى من يشاء إلى سواء السبيل »

ويروى عن السيد جمال الدين الأفغانى أنه أمر تلاميذه بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو أصغر التلاميذ سناً أحسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد : ان من علامة نشأة الحرية فى هذه الأمة أن لا يجيد الكتابة فيها إلا ناشىء كهذا الفتى !

وحضرته أثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لأبيات كما استعاد أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال إليه محمد محمود باشا يداعبه قائلا : معلوم !... وكيل الجمعية التشريعية !

فكراهة الاستبداد فى طبعه

وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ولا يرى فيه رأى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع ويقضون لأنفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب إلى صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ، فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة والاضطلاع بهذه الأمانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية التفكير على تقديمه لهذا الأمر الكبير

لقد وجدت الأمة المصرية نفسها على يدى سعد . ولم يكن لها قط وجود أكمل من وجودها إلى جانب هذا الزعيم ، وهذا أثر لزعامته لاشك فيه ! وهذا وحده فى عالم السياسة أثر يعلو على جميع الآثار

سعد وخصومه

من غير النادر أن يلام الزعيم على النقيضين فى وقت واحد ومسألة واحدة : على التشدد والتسهل ، وعلى الاقدام والأحجام ، فيحسبه قوم مضيعا للمصلحة لأنه تشدد وغلا ويحسبه آخرون مضيعاً للمصلحة لأنه تساهل وتهاون . . . وغالباً ما يكون الزعيم الوطنى هو الواقف فى مفترق الصواب والخطأ عند ما يتناقض الخصمان

وكان نصيب سعد من ضريبة الزعامة فى هذه الخصلة كنصيب أكثر الزعماء ، فوهم المعتدلون انه متشدد تعوزه المرونة ، ووهم المتطرفون انه لين تعوزه الصلابة . والصواب انه لو تساهل كما أراد أولئك أو تشدد كما أراد هؤلاء « لتلاشى » بينهم فى الوسط ولم يكن له عمله اللازم فى الزعامة الوطنية ، وانما عليه أن يعمل عمله ولغيره أن يصف ذلك العمل بما يشاء فلا ضير فى اختلاف الصفات إذا تحققت الأعمال

كان المعتدلون يطلبون منه المرونة لأنها هى وحدها سبيل الخلاص ، ولقد كانوا مرنين يوم قبلوا الحماية ، وكانوا مرنين يوم رحبوا بها أحسن ترحيب ، وكانوا مرنين يوم قبلوا مشروع ملنر وروجوا له فى الصحافة والأندية الخاصة ، وكان هو على خلاف ما كانوا عليه لأنه اشترط الغاء الحماية الغاء صريحا بين مصر وانجلترا وبين مصر والدول . فاذا حكمنا « الواقع الحاصل » وهو الحكم الذى يحلو للمعتدلين أن يحكموه فى جميع القضايا فهو المصيب وهم المخطئون . . . لأن الحماية قد ألغيت وما كانوا يظنونها تلغى ، ولأنه لم يكتف حين اكتفوا فعادوا يطلبون مثل ما طلب ، وانحرفوا عن طريق المرونة كارهين

أما المتطرفون أعداء المفاوضات ـ ومنهم الفتى الذى أطلق الرصاص عليه ـ فهم قد حسبوا عليه مجرد قبوله الدخول فى المفاوضة مع الانجليز تفريطاً فى حقوق البلاد ، لأن القضية المصرية قضية دولية لاتنفرد بريطانيا العظمى فيها بصفة خاصة فلا يصح أن تحل بالاتفاق معها وحدها ، ولأن المفاوضات تضعف عزيمة الجهاد وتعلق آمال الشعب بالمحال ، فيركن إلى أمل لا يفيد . إذ كان من غير المعقول أن ينزل الانجليز عن منافعهم فى مصر باختيارهم من أجل المفاوضات

لكن الصحيح أن اعتمادنا على الصفة الدولية للقضية المصرية يضيعنا بل قد ضيعنا قبل ضياع المفاوضات... فلم تبسط القضية المصرية قط للبحث بين الدول بعد الحرب العظمى إلا اعترفت فيها الدول جميعاً بدعاوى الانجليز . سواء فى مؤتمرات السلام أو فى غيرها من المجامع الدولية

أما ان المفاوضات تضعف عزيمة الجهاد فالحقيقة أنها لاتخلق الضعف ان لم يكن موجوداً ولا تمنع الشعب أن يرفض نتائجها إذا كان قوياً لايرضى بالقليل . ومن الجائز أن يؤمن بنبذ المفاوضات إذا جرب الفشل فيها مرات عديدة . ولكن ليس من الجائز أن يؤمن بنبذها ويجمع على هذا الايمان قبل تجربتها ، ومن هنا ينشب الخلاف والضعف الوبيل

نعم ان المفاوضة لايليق أن تكون هى وسيلة الشعب الوحيدة إلى الحرية ، ولكن لايليق كذلك أن تكون محرمة ذلك التحريم البات فى جميع الأحوال والمناسبات ، وليس من الضرورى أن ننتظر إلى المرحلة الأخيرة والمكسب الحاسم أو الجلاء التام حتى ندخل فى مفاوضة مع الانجليز . فقد تكون المفاوضة لازمة لتصفية المكاسب الصغيرة كما تكون لازمة لتصفية المكاسب الكبيرة والأخيرة ، والمعول فى ذلك على مناسبات الأحوال وعلى اختبار الزعماء والساسة ، الذين يجب أن يعملوا كما يعمل أصحاب الارادة والتفكير لا كما تعمل الآلات تحرم الشىء وتصمد على تحريمه فى جميع الأوقات بغير تفرقة بين المناسبات والأحوال

ولقد خالف سعد خصومه المعتدلين كما خالف خصومه المتطرفين ، فلم يثبت انه مفتقر إلى المرونة ولا ثبت انه مفتقر إلى الصلابة ، ولكن ثبت من مخالفته اياهم انه زعيم يصلح للقيادة ويمضى فى طريقه المستقيم أمامه ، لأنه يعمل ما يوحيه اليه وحى الساعة وان أغضب أصحاب الآراء من الجانبين

***

فى بعض أحاديث سعد كان يقول إن العمل للمصلحة العامة « جذبة » تستولى على الانسان كجذبة الدراويش ، وانه لو شاور الفكر وحده لما اشتغل بالمصلحة العامة ولفضل عليها الاشتغال لنفسه ولذويه

والحقيقة أن المداورين النفعيين الذين يفكرون فى أنفسهم ولا تملكهم تلك « الجذبة » للمصلحة العامة جديرون بالغبطة والتهنئة حتى من وجهة النظر إلى النتائج التاريخية والاعتبارات العامة التى ينالونها ، فانهم يفكرون فى مصالحهم ولا يفكرون فى غيرها إلا بمقدار ما يدارون أغراضهم ويدفعون التهمة عنهم ، وإذا وجدوا فى بلد مصاب بالسيطرة الأجنبية عرفوا كيف يرضون القوة ويستقبلون قبلتها فى كل حالة ويرتقون على يديها إلى المناصب ويقدرون بجاه المناصب على كسب الأشياع والاتباع . فيقال إنهم مصلحون وأنهم غيورون صادقون ! ولا ينالهم من الجزاء على خدمة القوة واغتنام الفرصة إلا غضب الرأى العام ونفور الجماهير . ثم تنصرم الأيام والأعوام فيقال إنهم قوم ممتازون ارتفعوا عن شأو الجمهور فغضب عليهم الجمهور ، وانهم ليسوا من قادة العامة والدهماء ولكنهم من الخاصة والعلية المنتقاة . فاذا بالعقوبة الوحيدة التى تعرضوا لها من أجل خدمة أنفسهم وقد انقلبت شرفاً لهم وسبب من أسباب التعظيم

وهناك من الطرف الآخر الزعماء أصحاب « الجذبة » يغضبون القوة فتقف لهم بالمرصاد وتسلط عليهم أشياعها واتباعها من المداورين والنفعيين وتتعمد القوة أن لا تعطيهم مطالبهم ومطالب أقوامهم إذا انهزمت أمامهم

بل تعطيها المداورين النفعيين لتزيدهم قدرة على خدمتها ومحاربة خصومها .
فيقال إنهم هم الذين بلغوا تلك المطالب وما بأيديهم من حول ولا حيلة
يبلغون بها مطلبا لولا معارضة الزعماء المناضلين

يفعل هؤلاء الزعماء المناضلون ذلك فلا ينالهم من الجزاء إلا إعجاب
الرأى العام وولاء الجماهير . ثم تنصرم الأيام والأعوام فيقال انهم قوم من
قادة الجماهير التى تتبع كل ناعق . فاذا بالشىء الوحيد الذى نالوه وقد انقلب
خسارة فى ميزان التاريخ ، أو ميزان بعض التواريخ . وأقل ما هنالك أنهم
يتساوون هم وجماعة المداورين فى بعض الموازين

والعجيب أن فى فطرة النـاس جميعاً أن يحسبوا المطامع على العظماء
ولا يحسبوها على الصغار أو الأوساط . كأنما هؤلاء الصغار والأوساط
قديسون لا يعملون إلا للآخرين ، أو كأنهم مباح لهم أن يطمعوا وينتفعوا
لمجرد كونهم صغاراً وأوساطاً ينالون مطامعهم بالوسائل التى يقدر عليها جميع
الناس ، ولا يجشمون من يقتدى بهم أن يكون على امتياز خارق فى القدرة
والخـــلائق ! !

أليست المداورة إذن « رأياً سديداً » الى جانب جذبة المخدوعين ؟

لقد وجد خصوم سعد ما يقولون عنه لقيادته الجماهير واضطلاعه بالهمم
الكبار ، لأنهم لابد أن يقولوا ، لا لأن ما يقولونه يصدر عن عقيدة منهم
أو يستحق مؤونة الاصغاء

فالرجل قاد الجماهير لأنه لا يستطيع أن يقاوم دولة أجنبية وهو بمعزل
عن جماهير قومه ، وانما تعاب هذه القيادة إذا كان صاحبها لا يحسن ما هو أرقى
منها وأحوج الى الكفاءة ، وتعاب إذا كان صاحبها يقود الجماهير بالغرائز
الدنيئة والغواية الآثمة ، ولا يقودهم بالحمية والأريحية ليقدموا على التضحية
والمشقـــة ، وتعاب إذا هبط اليهم الزعيم وتخلق بأخلاقهم ليملك مقادتهم
ويزدلف اليهم ، وتعاب اذا كان ممدوحاً محموداً من الجماهير أن تسكن وتستكين

وفى بلادها قضية بينهم وبين غاصبيهم . أما إذا كان صاحب القيادة مبجلا متحلياً بالصفات التى يعجب بها العلية والسواد ، وكان متزن الكلام لا ينطق بكلمة واحدة تستهوى العقول السخيفة ولا تقبلها العقول الراجحة الحصيفة ، وكان جانبه جانب التضحية والمشقة والمثل الأعلى ، ولم يكن جانب الغنائم والمآرب والاسفاف الى الغوايات الوضيعة ، وكان واجباً على الجماهير أن تهتم وتقلق وتشرئب إلى أفق الرجاء وتنقاد لمن يحسن أن يقودها ، فهنالك يكون قائد الجماهير هبة من هبات السماء ، وتكون قيادة الجماهير واجباً تنحنى أمامه رءوس الجماهير وغير الجماهير .

ومع هذا ظن بعض الصغار والأوساط أنهم يسامون الرجل لأنهم عاجزون عن هذه القيادة ، كأنهم استطاعوها وزهدوا فيها ، أو كأنما وجود الحقراء من قادة الجماهير ينفى أن للأمم قواداً فى الذروة العليا من المقدرة والكرامة

***

وتعود الناس فى خلافات الأحزاب السياسية أن يسمعوا التهمة الواحدة تقال وتعاد من الجانبين أو من الجوانب الكثيرة . فكل حزب هو الحزب المخلص العامل النافع الرشيد ، وكل من عداه هو الحزب المغرض المتواكل الذى لا ينفع ولا يهتدى الى صواب . وإذا كانت الآونة من آونات الثورة واشتعال الخصومة وغليان الحقود فالخيانة والاجرام وسوء الدخيلة وقبح الصنيع تهمة أو تهم لا يسلم منها انسان مشترك فى السياسة : يقولها هذا الفريق كما يقولها ذلك الفريق ، ويعلم أناس من المطلعين بطلانها أو صدقها فى حينها ثم يتراخى الزمن ويقدم العهد ويجىء اليوم الذى يحار فيه التاريخ بين الأقاويل المتضاربة والنقائض المتراكبة ، فيفصل فيها على طريقة الفصل بين المرأة الصادقة والمرأة الكاذبة فى ادعاء الأمومة ، وهى شطر الحقيقة نصفين شطراً لهذا وشطرا لذاك . فكلاهما مصيب وكلاهما معيب ، لأن الشأن فى

كل سائس وكل زعيم أن يقول فى خصومه وأن يقال فيه ، فلا حاجة إذن بالمؤرخين الى الفصل والانصاف ، ولا موجب إذن للتدقيق والتحقيق

لكن هذا الحكم لو أخذ على إطلاقه لظلم فيه أناس كثيرون ، ونجا من العقاب العدل أناس كثيرون — وليس هذا هو المقصود من عبر الحوادث ودراسة العظماء والزعماء ، بل المقصود أن يُعطى كل إنسان حقه وأن لا يتساوى المصلحون والمفسدون

إذ ليس من البعيد أن يصل الى الحكم فى أيام القلاقل والمنازعات الدامية رجال محتالون ماكرون نفعيون يدارون ظواهرهم وهم فى باطن الأمر على أخبث مايكون الحاكمون . بل الشأن فى إبان القلاقل والمنازعات الدامية أن يكثر هذا الطراز من طلاب المغانم ورواد الفرص والعارفون باستغلال النقائص الانسانية والرذائل الخلقية فى الشعوب المبتلاة بالنزاع والطغيان . ومتى وصل واحد من هؤلاء الى منصة الأحكام واستولى فى يديه على أزمة النفع والضر والتقريب والاقصاء والوعد والوعيد فاى شىء أيسر لديه من خلق المادحين والقادحين ؟ يمدحونه وهم يعلمون أنهم كاذبون ، ويقدحون فى خصومه وهم يعلمون أنهم كاذبون ، ويغالون فى الكذب والصفاقة وهم يعلمون أنهم آمنون كاسبون ، وأن المستقبل كفيل بطمس المعالم وتبديل الظواهر والبواطن ، والمساواة بين التهم من هنا والتهم من هناك ، فلا فرق بين أنصار المبدأ والمصلحة العامة وبين أنصار النذالة والمنافع القريبة . بل يرجح هؤلاء بالمنفعة التى غنموها ويبقى نصيبهم من الحمد والقدح كنصيب الآخرين

ومن يضمن العواقب ؟؟ فلعل أنصار المبدأ والمصلحة العامة يعجزون عن تحقيق آمالهم وتصديق وعودهم فينقلب الأمر عليهم وتسأم الأسماع الأصغاء إلى مبادئهم ودعاواهم . فاذا هم هم الخاسرون فى الرأى والخاسرون فى فرص الحياة ، وإذاً بالعبرة الخالصة من هذه المعمعة الخاسرة أن المبادى والفضائل لغو وعبث وضياع ، وان الضعة والأثرة العمياء حكمة وجد وغنيمة ، وبئس

ما يكون التاريخ وكتابة التاريخ ان كان هذا خلاصة العناية به والبحث فيه

من الواجب عند النظر فى سيرة كل زعيم وطنى أن نذكر هذه الحقائق ولا نسهو عنها كلما نصبنا الميزان بينه وبين خصومه فى عمل من الأعمال أو أو زعم من المزاعم أو مصائر فشل أو بوادر نجاح . ولا نقول إننا يجب أن نصدق حزبه فى كل دعواه وأن نكذب ما يقال فيه بلا استثناء ، وانما نقول إن الظلم البين فى هذه الحالة هو شطر الحقيقة شطرين والخروج من القضية بين بين ، لأننا لن نربح فى ذلك إلا أن نقتل الحقيقة ونقتل العظمة ونحيي الخسة والخبث والمصانعة ، إذ نلحقها بالعظمة ونسوى بينها وبين الرفعة والطهارة والشجاعة فى تقدير بنى الانسان

فالسيف الذى يقطع الحقيقة نصفين لا يجدى فى انصاف سعد من خصومه كما أجدى فى الانصاف بين المرأتين على طريقة سليمان الحكيم ، ولا بد هنا من التفرقة بينه وبين خصومه على نمط غير هذا النمط وتقدير غير هذا التقدير

لا ريب أن أناساً خاصموا سعداً للرأى والعقيدة ، ولم يخاصموه للمنفعة والضغينة ، ولكننا يجب أن نعلم أن حقوق الناس فى العقيدة لا تتساوى ولا تتماثل ، ولا سيما إذا كانوا طلاب زعامة أو كانوا وزراء وساسة يعملون فى مصائر الشعوب

فأنا أعتقد وأنت تعتقد وكل إنسان يعتقد ، ولكن الرجل الذى يعتقد وهو قادر قدرة الزعيم هو أولى بالاعتقاد وأحق به ممن ينافسونه ويناقضونه ولو كانوا مخلصين مؤمنين بما يعملون

ورشدى وعدلى حين خالفا سعداً لم يخالفاه الا وهما يعتقدان انهما على صواب فيما رأياه وأن سعداً على خطأ فيما رآه ، ولكن ليس معنى ذلك ان الناس مطالبون بالتسوية بين الحزبين لأن الحزبين يعتقدان ما يدعوان اليه ، وانما الناس مطالبون بأن يعرفوا صاحب الزعامة الذى هو بها حقيق وعليها

قدير ، ولا يلامون بعد ذلك إذا فضلوا اعتقاداً على اعتقاد وإخلاصاً على اخلاص

وقد نال سعد من خصومه كما نال منه خصومه ، وقد تمادى كما تمادوا مع اللدد فى الخصومة ، ولكن العذر فى جانبه أظهر من العذر فى جانب غيره وكثيراً ما كان الابتداء منهم والرد على ذلك الابتداء ضرورة لا طاقة بدفعها لانسان

ولست أذكر من تماديه فى اللدد ما هو أولى بالنقد والمؤاخذة من مثلين يحضرانى الآن ، ويتلخص فيهما كل مثل آخر على قلة هذه الأمثال

فلما كان عدلى فى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية جرى حديث بين سعد ومندوب شركة روتر قال فيه :

« لا أعرف عن المفاوضات شيئاً غير ما أراه فى الصحف ، ولكنى أعتقد من ظواهر الأمور أن كثيراً من الخداع يجرى الآن ، وان هناك محاولة لاظهار عدلى باشا فى مظهر الرجل القوى الذى يقاوم فكرة الانجليز فى بقاء جيش بأنحاء مختلفة من القطر المصرى ، وانه يشدد فى أن يكون مقر هذا الجيش أما فى منطقة القناة أو فيما يجاورها . وهذا خداع . لأن نقطة البحث الحقيقية ليست تنحصر فى المكان الذى تعسكر فيه الجنود البريطانية ولكن فى هل نقبل وجودهم عندنا على الاطلاق ، وفوق ذلك لا حق لبريطانيا العظمى فى وضع جنود بمنطقة القناة بمقتضى معاهدة الحياد . وقد اقترحت يوماً ما أن تعسكر الجنود البريطانية شرق القناة ، وأن يعطى شبه جزيرة سيناء لبريطانيا العظمى عدداً من السنين ، ولكن الأمة لم تقبل هذا الرأى ، وأنا طبعاً أوافقها على رأيها »

وهذا كلام لا يقوله القائل إلا ذهابا مع اللدد والنكاية ، لأن مفاوضات عدلى اذا أسفرت عن جلاء الجيش البريطانى عن القطر كله وبقائه الى أجل فى ناحية من القناة لا تستحق الرفض والاحباط ، ولا يصح ان تنتظر الامة المصرية فى المفاوضات على يد عدلى أو على يد غيره مطلبا أكبر من هذا

المطلب الذى يوشك ان تتفق عليه الآراء . ولكن الرجل السياسى اذا قال مثل هذا المقال فى عناد الخصومة لا يأتى بعمل عجيب من الانسان ، ولا سيما اذا كان القتل والارهاق والمكابرة وتضييق الخناق وانتزاع ثمر الاعمال عنوة وقسرا وانتهاك الحرمات والامعان فى النكاية « واصنع ماشئت » ... بعض ما كان يستهدف له فى تلك الآونة من أولئك الخصوم

والمثل الآخر ان سعداً كان يظاهر الحانقين على الاستاذ على عبد الرازق حين تعرض للتجريد من لقب العالمية لانه الف كتابا فى الاسلام وأصول الحكم يخالف به بعض العلماء ، وكان سعد يسوغ ذلك التجريد بكل ما أوتى من قوة المنطق والبرهان . قال يوما وكنت اناقشه فى ذلك : أوليس من حق كل طائفة من الناس ان تقبل فيها من تشاء وتقصى عنها من تشاء ؟ هب هؤلاء العلماء جماعة انشأوا لهم ناديا وحكموا فى يوم من الايام على واحد من حظيرتهم بالاقصاء من هذه الحظيرة . أتراه يحق له ان يبقى بينهم على الرغم منهم ولو كان مصيبا وكانوا هم المخطئين ؟ قلت يا باشا : ليس من حق جماعة ان تحرم واحدا منها حقوقه المصرية . لأن وظيفة القضاء التى يليها الاستاذ على عبد الرازق حق من حقوقه الوطنية التى لا سلطان عليها لغير القانون . ولو كان قصارى الأمر أن يخرج الرجل من ناد أو زمرة لا تريده لما استوجب الخلاف ، ولكنه يجرد من وظيفة القضاء بعد التجريد من لقب العالمية ، وليس هذا بحق لهم يستأثرون فيه بالمنع والاعطاء ، فضلا عما فيه من مصادرة الحرية والحرج على التفكير

فوافق كعادته حين تتضح له الحجة ، وقال : أما ان كان الأمر هكذا فقد اختلف على هذا الوجه ....

ولكنه ظل مع هذا يود لو تم التجريد ويستريح الى اخباره ولو لم يجادل فيه من وجهة الحق والشريعة ، لانه كان يقدر من ورائه شقاقا بين حزب الاتحاد وحزب الاحرار الدستوريين القائمين بالوزارة ، فسقوطا للوزارة بعد

ذلك ، فعودة الى الدستور والحياة النيابية ، وفى انتظار هذه النتيجة كان رجاؤه فى تحقيقها أغلب على نفسه من نصرة مظلوم يرى أنه هو وحزبه ظالمون من غير هذا الطريق ... ولا ازال أقول ان سعداً كان بغير هذا المسلك أجدر وأحرى ، ولكنى أقول كذلك انه مسلك ان لم تظهر فيه بطولته فقد ظهرت فيه انسانيته التى لا تستغرب من انسان ، أو كما قلت حين هنأته باعتزال الوزارة الحقانية أيام الخديو عباس

ولئن هفوت فما اخالك مخطئاً الا اتنى عصمـــة الانسان

ويلحق بهذين المثلين ما كان يجرى احياناً فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من قبول طعون فى الانتخاب لا يصح أن تقبل أو رفض طعون أخرى لا يصح ان ترفض ، وكنت اشفق ان يقع ذلك ، فاقترحت ان يكون الفصل فى الطعون من عمل القضاء لا من عمل المجلسين ، اتقاء لطغيان الاحزاب وغلبة الاهواء ، ولكن سعداً آثر ان يستبقى هذا الحق للمجلسين ، وهو لم يشترك فى قبول ما قبل أو رفض ما رفض من طعون ، ولكنه كان لا ينكر ما حدث ولا يمنعه بمجهود

على انه كان يسامح خصومه اكثر مما سامحوه ، ويجاملهم اكثر مما جاملوه ، مع انهم لم يجتمع عليهم من العداوات مثل ما اجتمع عليه ، ولم يصبهم من الذحول والترات مثل ما اصابه ، ولم ينهضوا بمثل ما نهض به من النقائض والتبعات . وكان لا يألو جهداً فى نزع ما بصدورهم من غل وتقريب ما بينه وبينهم من قطيعة . فلما عاد من باريس بعد النفى الأول ذهب الى منزل صديقه على شعراوى باشا يزوره ويصل ما انقطع من صداقته وولائه . وكانا قد افترقا فى باريس على جفوة . فلم ينسه استقبال الأمة برمتها أن يخف هو الى استقبال ذلك الصديق القديم ، ولم يكن به من حاجة الى استرضائه وإزالة ما بنفسه غير الواجب وابراء الضمير . وكذلك اغتنم فرصة الائتلاف فى سنة ١٩٢٦ وقام يوم الاحتفال بالثالث عشر من نوفمبر يثنى على عبد العزيز فهمى « بك » ثالث

الثلاثة الذين ذهبوا الى دار الحماية فى فجر الثورة ، وهم سعد وشعراوى وعبد العزيز ، وقال حين أثنى عليه انه هو أولى منه بفضل ذلك اليوم ، وما كانت به من حاجة سياسية الى استرضاء عبدالعزيز (بك) وقد رجعت الأمة بجميع أحزابها اليه واعتزل عبد العزيز بك السياسة يومئذ وخرج من مضمارها لا ينصر هذا ولا يخذل ذاك . وكثيرا ما كان يهم بهذا التقرب اوهذه المجاملة كلما وقعت النبوة بينه وبين صديق او زميل ،فيثنية عنها ما لقى قبلها من سوء اللقاء ورد المحاسنة بالجفاء .

ومما حسبوه عليه جوابه على عبد الخالق ثروت باشا بعد أن دعاه الى الاحتكام الى الامراء والوزراء فيما كان بينهما من عداء .... وثروت باشا رجل من طراز غير طراز رشدى وعدلى ، وخصومته لسعد غير تلك الخصومة واغراضه من الحكم غير تلك الاغراض ، وجوابه نفسه الى سعد دليل على طريقته فى الكيد مع اصطناع الطيبة والبراءة .

فقد كتب اليه بعد عودته من المنفى يقول : « غير أنه وقد رفع الامراء صوتهم عالياً لضم الصفوف وتوحيد الكلمة رأيت ان مما يعين على تحقيق ما دعوا الأمة اليه تمحيص الحق واماطة اللسان عن واقع الحال والأعمال السياسية التى تمت على يدى . سواء ما كان منها سابقا على تشكيل الوزارة مما أفضى الى تصريح ٢٨ فبراير أوجرى فى عهدها كسياستها فى وضع الدستور وموقفها فى أمر تعويضات الموظفين الأجانب وتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان وقانون التضمينات ، وذلك بان نحتكم كلانا فى أوجه الخلاف بيننا الى مجلس من الامراء يضمون اليهم رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وأعضاء الهيئات النيابية وغيرهم من أولى الرأى فى البلاد ، يدلى فيه كل منا بحجته ويبسط ما لديه من الأدلة والمستندات . وانى لأرجو وأنتم لا تريدون إلا خير البلاد أن لا تجدوا ما يمنعكم من قبول هذا الاقتراح الذى يمهد سبيل الوفاق والوئام ان شاء الله والسلام »

كتب ثروت هذا فكل ما فهمه « الطيبون الأبرياء » أنه رجل وديع سموح يعني مايقول ويطلب السلام والوئام ... لم يجن على سعد شيئا وإنما سعد جنى عليه فى شرعة المنصفين ، وها هو ذا يحتكم الى الامراء والوزراء ويقبل حكم القضاة المنصفين ، وكل ما فهمه « الطيبون الأبرياء » ان الاحتكام على هذا النحو الغريب أمر معقول ناجع فى فض المشكلات بين الأحزاب : يدع سعد برلمانه وانصاره ويقبل مع ثروت الى عشرين أو ثلاثين من الامراء والوزراء يعرضان مايعرضان من الشكايات ويبسطان الحوادث والاسانيد والاوراق ، ويقولان ويردان وينتظران فصل القضاء . فاما خرج سعد نازلا عن وكالة الأمة وعن البرلمان ، وإما خرج ثروت نازلا عن تصريح ٢٨ فبراير وهو لا يملك النزول عن شيء فى هذا المقام

نعم . فهم الطيبون الأبرياء ذلك أو شاءوا أن يفهموه ولم يشاءوا ان يفهموا الغرض الذى لاخفاء به على أحد يريد النظر ويحب ان يفتح عينيه ، وهو أن ثروت يوقع بين سـعد والأمراء والوزراء ليقول : انظروا اليه يرفض اليد المبسوطة اليه ويترفع على قضاء المخلصين ، وانظروا الى انا الرجل الوديع الودود أسالمه وأناجيه ولا القى منه غير الاعراض والاحجام

فهى مكيدة جديدة وليست بيد مبسوطة ولا مودة معروضة ، ولم يكن فى وسع سعد أن يقابلها بغير ما صنع وان يجيب عليها بغير ما أجاب حين قال . « . . . ما أنت بزعيم فى الأمة ولا رئيس حزب منها ، حتى يكون هناك أهمية لخلافك أو وفاقك ، ولكنك فرد اختبرته السلطة الانجليزية فوجدت فيه آلة صالحة لترويج سياستها ضد بلاده ، فسلطته عليها فاذاقها عذاب الهون ، وسعى جهده فى اسكات حركتها واخضاع نهضتها بوسائل من الارهاق بلغت حد الاعدام ، و الاضلال وصلت الى الكذب والبهتان ، وكاد يصل بها الى تلك الغاية السيئة لولا عناية من الله ادركتها ولفتة من المليك اغاثتها فأقصته عن منصة الحكم وانقذت البلاد من ذلك الخطر العظيم . وأصبحت

بعد ذلك فردا لا يهم منك الا التحذير من ماضيك والاعتبار بحاضرك والاحتياط لقابلك . امامك المنابر العامة فاعلها ان وجـدت سميعا ، والجرائد السيارة فاكتب بها ان وجدت قارئا ، والنوادى الخاصة فتحدث اليها ان وجدت نصيرا . اما التجاؤكم الى الامراء فشرف ولكن لايحوزه الا الا كفاء»

والخير لبنى الانسان ألف مرة أن يكون الناس صرحاء على هذا الأسلوب من أن يكونوا طيبين على أسلوب ثروت فى ذلك الخطاب

***

ومن الحق أن نذكر أن خصومه كانوا يخاصمونه ومن ورائهم سطوة الدولة البريطانية وفى أيديهم سطوة الحكومة المصرية ، ولا شـاغل لهم بالليل والنهار الا أن يدبروا الأحابيل وينصبوا الشباك ولا يدخروا من السطوتين وسعاً فى سبيل تحطيمه واغتصاب سعيه واستثارته إلى أقصى حدود الاستثارة فأغرب شىء بعد هذا أن يستغرب « المنصفون الطيبون » أن يحمل على خصومه وأن يقول عن بعضهم انهم «برادع الانجليز» وعن بعضهم أنهم مجرمون ، وما فى هذه ولا تلك ما هو أشد من كلمة السيد المسيح حين خاطب الكتبة والفريسيين بقوله « يا أولاد الأفاعى » وهو هو مثال الصفح والاحسان

لكن «المنصفين الطيبين» الذين لا يتحيزون لخصومه عليه — معاذ الله ! — قد استغربوا ما ليس بغريب ولم يروا حرجاً فيما كان يصنعه الخصوم لأنهم صنعوه باسم الحكومة والنظام والقانون ، ورأوا حرجاً فيما كان يقوله لانه لا يقوله باسم الحكومة والنظام والقانون ! ترى ما ذا يرى المنصفون الطيبون لو انه جعل خصومه أولئك مجرمين حقا بدلا من أن يقول عنهم إنهم مجرمون ؟ ترى ماذا يرون لو انه استطاع وهو فى الوزارة أن يدينهم بسفك الدماء وتزوير الوثائق والتحريض على انتهاك القوانين وتعذيب الأبرياء وتلويث سمعة القضية الوطنية بالمذابح والآثام ؟ ماذا يرى المنصفون الطيبون لو انه جعل خصومه المجرمين مجرمين قانوناً ورسماً بدلا من وصفهم بالاجرام بلفظ اللسان ؟ الا يكونون إذن مجرمين وتكون معاملتهـم معاملة المجرمين

ونعتهم بنعوت المجرمين واجبا مفروضا على المجتمع الانسانى يخطىء من يقصر فى أدائه ؟ وإذا كان لم يستطع أن يدينهم لأن السطوة البريطانية تحميهم أيكون ذلك شفاعة لهم تشرفهم وملامة عليه تعيبه فى نظر المنصفين الطيبين !

لخير لبنى الانسان ألف مرة أن يدان الزعماء هـــذه الادانة من أن يظفروا عند المنصفين الطيبين بالثناء والاعجاب !

***

وقد رد سعد كثيراً من الأيدى التى انبسطت اليه ولكنه كان يرد النفاق والغفلة ولا يرد الصدق والاخلاص . حضرته مرة وعنده فتح الله بركات باشا يعالج إقناعه باستقبال أناس خرجوا عليه ثم عادوا اليه لما أقبلت عليه الدولة وصلحت الأمور.

قال يا فتح الله : إنى لا أطيق أن يستغفلنى هؤلاء الناس

قال فتح الله باشا : إنهم يا باشا يستغفرون ولا يستغفلون ! وما زال به حتى رضى باستقبالهم على مضض ، ولو أصر على اقصائهم لأحسن غاية الاحسان

وله فى كراهة النفاق وتبكيت المنافقين كلما عرضت لذلك مناسبات الحديث نوادر من حضور البديهة وصراحة القول قلما نجامنها مستحقو التبكيت

سأله أديب كبير كان من الخارجين عليه ثم عاد إلى تمليقه حين صارت الدولة اليه : أحق يا باشا انك كنت تقرأ صحيفة « كذا » فى منفاك ! ويعنى صحيفة كانت تتهكم بأصحابه وتنحى على حزبه وتفحش فى كثير من الأباطيل

قال : نعم وخير ما كان يعجبنى منها حديثها عن نادى المنافقين أوحزب المنافقين ! !

وكان من عادته على المائدة إذا كثر عدد الحاضرين أن يوكل بكل صف صديقاً يعنى بمن يليه ، فسمع يوما صديقا من هؤلاء يسأل جاره على سبيل المداعبة أتأخذ منى أم تأخذ من فلان ؟ وكان ذلك الجار من أقرباء سعد الذين يقبلون عليه فى دولته كما يقبلون على خصومه إذا تغيرت الجدود . فسرعان ماأجاب سعد : دعه فهو بارع فى الأكل على الجنبين !

فمن هذا وأمثاله لم يكن المنافقون ليقاربوه الا وهم على حذر شديد

***

ولم تعرف لسعد خصومة عنيفة قبل ولاية الوزارة . فقد كان فى القضاء محبوباً مبجلا بين زملائه وإخوانه ، وبين المحامين وأصحاب القضايا والموظفين الذين كانت تربطهم به روابط العمل . وكان مجمعاً على الثقة به والاعجاب بفضله وسجاياه بين عارفيه وصحابته حتى المتنازعين الذين لايتفقون على شيء فى مذاهب السياسة وتقدير الرجال . أما بعد ولاية الوزارة فقـــد انتقل إلى المجال الذى لا يسلم فيه من العداوة والأراجيف إلا رجل لا يفكر ولا يعمل ولا يستحق صداقة الأصدقاء . وقد كان هو أول وزير حرك بركة الوزارة الراكدة وأقلق الهاجعين عليها فيما كانوا مستغرقين فيه من سبات عميق . فجعل زملاؤه ومنافسوه من طبقة الوزراء يتهمونه لأنهم لا يريدون أن يتهموا أنفسهم ، ووصفوا أقدامه على مايحجمون عنه بالطمع تارة وبالبلاهة تارة أخرى . وطاب لهم أن يسموه «أبا طويلة» لأن هذا اللقب يطلق فى البيئات البلدية على الطوال الذين يتهجمون لما يعوزهم من رصانة ودهاء . كأنما كان أولئك الضعفاء المهازيل يحجمون لأنهم حكماء لا لأنهم جبناء ، وكأنما كانوا قادرين على مثل سعيه ولكنهم يأبونه قياماً بواجب الرصانة والدهاء

يرى الجبناء أن الجبن حزم وتلك خديعة الطبع اللئيم

فلا جرم تضطرب حوله الأهواء وتضطرم حوله العداوات والمنافسات ، وأحجى أن يكون ذلك فى بلاد تعددت فيها مناحى السلطة وأغراض الحاكمين ودسائس طلاب الحظوة والغنيمة عند أصحاب السلطات المتفرقين المتنابذين وقلما عرفت لسعد — مع هذا — خصومة فى هذه الفترة كان هو جانيها والبادىء بالعدوان فيها ، ولو شاء أن يتجنب الخصومات ويحيد عن سبيلها لما استطاع لانه إذا نسى أنه عظيم لم ينس زملاؤه ومنافسوه عظمته وضآلتهم بالقياس اليه ، وقد يغتفر بعضهم بعض عداوة بعض لانهم يملكون وسائل الغلب

وأسلحة الصراع فيما بينهم فلا ييأس أحدهم من بلوغ ماقد بلغه سواه : إن كان حامل لقب فغدا يحمل مثل لقبه بسعي مثل سعيه ، وإن كان محسودا على وظيفة فغدا يدركه في تلك الوظيفة مع مضي الزمن أو مؤاتاة الأسباب والشفاعات . اما المزية التي لايدركونها ولا يطمعون في ادراكها فهي القوة التي من أجلها يحسب لسعد حسابه وتعرض عليه من أجلها مودة الاقوياء الذين لايحفلون بهم ولا ينتظرون منهم غير الخضوع والزلفى والاستعطاف ، وذنب سعد في ذلك ذنب كل عظيم . أما فضيلته في محاسبة خصومه فليست مما نراه في كل عظيم ، لان كثيراً من العظماء لايقنعون بما كان يقنع به من نقمة أو عقاب أو عتاب

ومقطع الحكم في هذا الباب أن تسأل : كم زعيما وطنيا في العالم كان أقل خصومة وارفق في الملاحاة من سعد زغلول ؟ فأن كان سعد من أقلهم خصومة وارفقهم ملاحاة فذلك حسبه من عذر وحسبه من ثناء . . . واذا هو لم يكن بطلا في كل خصومة فعذره الواضح بل حجته القائمة انه لم يكن دائما في خصومة ابطال ، بل كان من خصومه من لايستحقون صفح البطولة وسماحة الانفة ، ويرجع اللوم اليهم في ذلك وقلما يرجع اليه

***

في أوقات قليلة كان يجرى الحديث بين سعد وبيني في الشعر والادب والفنون : احادثه في ذلك اذا قصدت خدمة لأهل الفن استعين به على قضائها ، أو احادثه اذا فاتحني في بعض ارائي عن الأدباء المعاصرين أو الأقدمين أو عن مقالاتي الأدبية التي كنت انشرها يوما من كل أسبوع ولا أكتب يومها في السياسة . وكنت اشعر اذا انقضى الحديث ولم اتجه بالقول اليه انه كان يراقبني طويلا ولا يلبث ان يقول بين الجد والفكاهة : «يا فلان ، ما أحسبك إلا تعجب منا ومن خصوماتنا وانت فوق سحابك بين الشعر والخيال ! »

قلت له يوما على اثر كلمة من هذه الكلمات : الحق انني لااعجب من هذا

ياباشا لأنه ليس بعجيب أن تكون للسياسة خصومات ، وأن يكون لهذه الخصومات أهلها والقادرون عليها . ولكن الحق أيضا انى لا أنصر رأيا على رأى رعاية للبرامج الحزبية أو المناوشات الموقوتة ، فانها كما تقول يادولة الباشا لا تستغرق انسانا مشتغلا بالأدب والخيال . انما انصر الرأى على الرأى رعاية للقيم الانسانية العليا التى هى عندى أرفع من القيم الحزبية ، بل أرفع حتى من القيم الوطنية

ولا أدرى هل أعجبه ذلك أو لم يعجبه ، ولكنى اعلم ان الخصومات السياسية فى عهد سعد لم تكن تعنينى الا لأنها كانت تمثل لى جانبين فى أحدهما القوة المستقيمة والدعوى الصحيحة وفى الجانب الآخر الحيلة الملتوية والدعوى الزائفة أو التقليدية على احسن ما توصف به من صفات

ها هنا رجل قادر لم يكسب قدرته من المناصب والتقاليد وانما كسبها من خلقته وتكوينه وميراث آبائه واجداده ، وها هنا رجال يناضلونه ممن لا يعز وجودهم فى كل زمان وممن يقضون الحياة فى الزلفى الى السادة الغالبين ينالون منهم المظاهر والمراسم او ينالون المظاهر والمراسم لأنهم منسوبون الى هذه الأسرة أو تلك بين طبقات الموظفين . ثم يخيل اليهم انهم عملوا كل ما عليهم لاكتساب العظمة وتسخير التاريخ ، ويسائلون أنفسهم مخلصين أو غير مخلصين : ما هى العظمة الانسانية بعدما بلغناه وادركناه ؟ ومن هؤلاء أبطال الأمم وأصحاب القيادة فيها ونحن فى الذروة العليا من المراتب والألقاب ؟ يتبيغ الدم فى العروق حين يصطدم الانسان بدعوى هؤلاء الادعياء ، ويتبيغ الدم فى العروق حين يصطدم باحتيالهم ونجاحهم وماهو إلا نجاح فى تزييف الحقائق الكبرى والقيم الخالدة وابراز للمساعى الانسانية فى صورة كلها تمويه على تمويه

ومتى نظر الانسان الى سعد وخصومه هذه النظرة فانه لينصره لأنه إنسان قبل ان ينصره لأنه من حزبه أو من وطنه ، فان القيم الانسانية لهى الباقية الهادية من وراء ضلال المطامع والاضغان وحروب الاحزاب والاوطان .

سعد في بيته

في ديسمبر سنة ١٨٩٥ خطب سعد شريكة حياته السيدة الجليـــلة أم المصريين صفية زغلول كريمة المرحوم مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين ، وفي شهر فبراير من السنة التالية احتفل بزواجه ، إذ كان يومئذ في السادسة والثلاثين

والسادسة والثلاثون ليست بالسن المبكرة للزواج بين المصريين . فقد جرت العادة — ولا سيما في تلك الأيام — أن يفكر الآباء في تزويج أبنائهم وهم دون العشرين أو في العشرين على أقصى تقدير ، ولكن سعداً لم يكن ينظر الى الحياة نظرة الفتيان الذين يعيشون معيشتهم الدارجة من الدراسة الى الزواج الى التجارة أو الوظيفة على نظام رتيب لا يطرأ عليه تبديل ولا تغيير . بل كان فتى يتطلع الى المجد والمستقبل من بداية حياته ، وكان رجلا له رأى في المرأة وفيما ينبغي أن تكون عليه شريكة الحياة يخالف رأى السواد الغالب في تلك الأوقات وفي جميع الأوقات ، وحسبه من ذلك أنه هو الذي أعان قاسم أمين زميله وصديقه الحميم على إظهار كتابه في « تحرير المرأة » وتشجيعه على احتمال مالقى في سبيله من سخط وعناء ،وكان فضلا عن ذلك يتيما يتصرف في أمر زواجه كما يشاء هو لا كما يشاء الآباء والأهلون . ولو عاش أبوه حتى بلغ سن الزواج في القرى لجاز أن يختلف تاريخ حياته من هذه الناحية بعض الاختلاف ، ولكنه ترك لنفسه في هذا الأمر فأصبح في حل من اختيار الزمن واختيار القرينة كما يريد ، وأصبح في حل من الانتظار الى أن يدرك الشأو الذي يتيح له أن يتطلع الى قرينة توافقه في العقل والخلق وتجاريه في مضمار الحياة ، وقد كان فوق ذلك تلميذاً للسيد جمال الدين الذي عاش عيشة المتبتلين واستطاب حياة الانفراد والجهاد

فلم يكن غريباً عنده أن يبقى الرجل الى الثلاثين أو ما بعد الثلاثين بغير زواج

وكانت السيدة قرينته فى الثامنـــة عشرة حين بنى بها ، أى فى السن المألوفة لزواج البنات بين الأسر التركية والبيوت المهذبة الى الآن . وكان هذا الزواج من أسعد توفيقاته فى جميع أدوار حياته ، لأنه وفق فيه الى قرينة هى نعم القرينة للرجل العظيم : كانت فى سن بنته فتعلمت ماتتعلمه البنات من الآباء ، واطاعته طاعة الصغير للكبير الموقر المحبوب ، ولكنها عاشت معه حتى رثمته وتكفلت به تكفل الامهات بالبنين الذين هم فى حاجة الى العطف والعناية والتدبير . ولم يرزقا الابناء فى قرانهما الطويل فاستحالت عاطفة الالفة الزوجية الى عاطفة الأمومة الحنون ، وامتزجتا أحسن امتزاج

وكان من دلائل نبوغ سعد وامتيازه على الجيل الذى هو فيه انه أصهر الى بيت مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء . فقد كانت الأسر التركية جميعا ـ فضلا عن الأسر الرفيعة من تلك الطبقة ـ تترفع عن مصاهرة الفلاحين وسعد فلاح . وكانت تترفع عن مصاهرة المحامين وسعد كان محاميا فى العهد الذى لم تسم فيه صناعة المحاماة الى ذاك المقام . فصاهرته لمصطفى فهمى باشا تدل على سعة فى تفكير ذلك الوزير الكبير وطيبة فى سريرته وسجاياه ، كما تدل على مكانة لسعد لم تكن لنظرائه فى ذلك الجيل

وقد وقع ذلك الزواج موقع الاستغراب عند كثيرين فزعموا أنه لم يكن ليوفق هذا التوفيق لولا وساطة الأميرة نازلى فاضل صديقة سعد وصاحبة المنزلة الرفيعة عن الساسة المثقفين . لكن الحقيقة التى سمعناها من الثقاة ان الأميرة لم تكن ترتاح الى هذا الزواج ولم تساعد على اتمامه ، بل لعلها ساعدت على نقضه وارجائه ، وانما كان قاسم أمين صديق سعد هو هاديه الى هذا التوفيق ، لما كان يعلم من شرط سعد فى الزوجة الصالحة كلما تحدثا فى شأن المرأة والزواج ، وكثيرا ما كانا يتحدثان فى هذا الموضوع

وقد سئل سعد مرة — كما سمعت — فى حقيقة ماروى عن وساطة الأميرة نازلى فى زواجه بالسيدة صفية . فابتسم وقال : لا . لم تكن الأميرة رحمها الله هى صاحبة هذا الفضل ولكنه كان قاسم أمين . . . ثم قال بعد صمت يسير : تلك أكبر مأثرة أذكرها لقاسم مدى الحياة

ولم يرق زواج سعد بصفية كثيرين من «عذال» الزواج الملازمين لكل بيئة شرقية إلى هـــذه الأيام . فلا يكاد يشرع فى زواج حتى تكثر الأقاويل من هنا وهناك عن الزوج والزوجة وعن الاصهار والآباء . فأشاعوا فيما أشاعوا أن سعداً تزوج فى شبابه من إحدى بنات بلده وأن له منها ذرية فى قيد الحياة ، وساعد على رواج هذه الاشاعة كبر سنه عن السن المألوفة لزواج الموسرين من أبناء الفلاحين . ولكنها أشاعة سمعتُ ما ينفيها نفياً قاطعاً ولم أسمع مايؤيدها من أحد يعول له على كلام . وسألت العالم الفاضل المرحوم الشيخ محمد زيك بك الابيانى فيها فاستبعدها جداً وقال : « إنى أعتقد أنها غير صحيحة . ويؤكد اعتقادى أن ابيانة قائمة على أسر ثلاث هى أسرة الزغاللة وأسرة زيد وأسرة حسام الدين ، فلو تزوج من بلدته لتزوج من إحدى هذه الأسر ولاشتهر ذلك . وبعيد جداً أن يتزوج من فتاة من المجهولات الأنساب لأنه كان عاراً شديداً بين أبناء الريف . وقد كان سعد مشغوفاً بتحصيل دروسه حتى فى أجازات الصيف . فغير بعيد أن يتحصن طويلا أيام الشباب »

* * *

وتظل هذه الاشاعة تتردد حتى بعد الزواج ، ويتفق أن يشتغل سعد بالتحضير لشهادة الحقوق ودراسة اللغة الفرنسية عقيب زواجه بوقت قصير وأن يعكف على الدراسة فى حجرة لا يدخلها أحد الى السحر أو مطلع الفجر فى بعض الأحيان ، ويزور السيدة صفية صديقاتها وصويحباتها أثناء تلك الليالى فلا يرين سعداً حيث ينبغى أن يرينه فى تلك الأيام ، ويشاء الفضول أن تسألها بعضهن : أصحيح أن قرينك له بيت آخر وقرينة أخرى كما يقال ؟

والسيدة صفية إن لم تكن متهكمة بطبعها فقد تعلمت التهكم من ذلك الرجل الذى كان يتسلح بالفكاهة كما كان يتسلح بالجد فى تزييف الاشاعات والأقاويل ...
فتقول السيدة : نعم . له زوجة أخرى ولكنها فى هذا البيت . انظرن : سأريكن إياها وأسمعكن سرار سعد معها فى هذه اللحظة . فيعجبن ويزداد بهن الاستطلاع والفضول والاستغراب من رضى السيدة بهذه المشاركة ، وينهضن معها الى حيث يكون سعد منكباً على الأوراق يقرؤها بصوت جهير على عادة الأزهريين ، والى جانبه سرير أعده للنوم إذا تأخر به الدرس الى هزيع الليل الأخير ، مخافة أن يزعج السيدة بعد هذا السهر الطويل

— أسمعتن ؟

— نعم . ولكن أين الزوجة

— الزوجة هى هذه الأوراق ، وهى هى الضرة التى سمعتن بها .... فيما يقال .

* * *

وجد سعد بعد زواجه البيت الذى يحتاج اليه أمثاله ويأوى اليه قلبه وعقله والعهد برجال العمل والكفاح جميعاً أن ينشدوا الدعة والسكينة فى البيوت لافرق فى ذلك بين ميـــدان الحرب وميدان العمل والطموح ، فالجنود وأبناء الأمم المتجندة عامة مشهورون بتوقير زوجاتهم ، والاطمئنان إلى تدبيرهن المنازل ، واستقلالهن بكل مافيها من شئون .

اشتهر بذلك رجال الترك والفرس الأقدمين واليابان ، واشتهرت به عصور الفروسية فى جميع الشعوب

وسعد فى بيته كان هو المناضل المكافح فى ساعة السلام . لايسمع له صوت ولا يعرض لشأن من شئون المنزل . حتى استغربت أمره خائطة من الخائطات اللواتى يزرن بيت الأمة . وبنات هذه الطبقة يعجبن دائماً من الرجل بارتفاع صوته فى الدار ، وعندهن أن صوت الرجل الجهير المسموع

الذى يرن بالزجر والنهر والدعاء والنداء هو نخر الزواج وهيبة البيوت ، فقالت يوماً للسيدة الجليلة أم المصريين : أين هو الباشا ياسيدتى ؟ ألا يسمع له صوت ؟ ألا يحس له وجود ؟ فقالت لها : بلى يسمع صوته فى كل مكان إلا هذا المكان

وبلغ من ذلك أن الخدم كانوا لا يرهبونه ولا يتقونه ، وكانت أم المصريين تشكوهم اليه وتدعوه الى تخويفهم وزجرهم ، فكان يقول لها : هذا شانك ، فاصنعى بهم مابدالك ، وعاقبيهم بما تشائين إلا قطع العيش . فدون ذلك ويكفى العقاب والتأنيب .

وجرت معاملته الخدم على ذلك فلم يطرد من بيته أحداً دخل خدمته إلا لسرقة أو وقاحة لا تطاق . أما من برىء من السرقة والوقاحة فهو فى أمان ولا يزال فى أمان مدى الحياة . يتولاهم ببره ويوصى ببرهم بعد مماته ، وفى إحدى وصاياه يقول لأم المصريين : « إذا حم القضاء وأدركتنى الوفاة أرجو أن تصرفوا من تركتى مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعى وخمسمائة الى محمد أحمد ومائة الى على الفراش إذا كانوا فى خدمتنا عند حلول الأجل » وأوصى للآنسة « فريدا » الوصيفة الألمانية بمبلغ خمسمائة جنيه ، كما أوصى لآخرين بمبالغ تقل أو تزيد على حسب طول الخدمة وحسن السلوك

وعرف الخدم منه هذا العطف وهذه السماحة فكانوا يجترئون عليه ولا يتهيبون الصراحة فى التحدث اليه : حدث مرة حين كان فى قصر كارنارفون بانجلترا أن نظر تابعه الحاج أحمد الى تلك الدنيا العريضة والمجد الأثيل فوقع فى روع التابع الساذج أن الانجليز يساومون سعداً بكل هذا ليركن اليهم فى قضية البلاد . فصاح به وهو مشدوه : « ياباشا « اوع » للبلد .... ياباشا هذا شىء مهول » !!

قال سعد وهو يروى لنا هذه القصة . فضحكت وطمأنت الحاج أحمد ،

وقلت فى نفسى : إن قضية يخشى عليها هذه الخشية أمثال هذا الرجل الساذج لهى فى حرز حريز »

وربما تبسط فى ملاحظة الخدم فى احرج الاوقات ليدفع وحشتهم ويسرى عنهم همومهم وأوجالهم ويداعب جهلهم كما يداعب الأب جهل الأطفال الصغار ، ومن نوادره فى ذلك انه كان معهم عند نفيهم الى جزيرة مالطة خادم لحمد الباسل باشا اسمه حسن ، فلما وصلوا الى بورسعيد وايقن الخادم بالسفر البعيد اضطرب اشفاقا على ابنائه وتوجسا من هذه الغيبة المجهولة التى لا يعرف مداها ولا يدرى متى تقسم له الأوبة منها . فقال سعد لحمد : ضاعف له ولهم أجرهم ليطمئن على رزقه ورزقهم ، ولما وصلوا الى مالطة والرجل لا يزال فى جزع واضطراب قال سعد : أما المرتب فقد زيد وبلغ حد الرضى ! فلم يبق إلا القاب التكريم والتشريف ، ونحن هنا صالحون لتأليف مجلس وزراء فهلموا نجتمع وننظر فى آمر صاحبنا حسن بما يرضيه ! واجتمع المجلس ـ مجلس الوزراء المعتقل ـ وقرر منح الخادم حسن رتبة البكوية السنية ! ، وتعاهدوا من تلك اللحظة ان لا ينادوه إلا يا حسن بك ولا يذكروه إلا باسم حسن بك . وسر الرجل بالمنحة واعتقد انها منحة رسمية ، وظل معتزا باللقب غيورا عليه ، إلى أن مات

وبهذه الملاطفة كسب قلوب الخدم واطمئنانهم إلى حلمه وقلة خشيتهم منه واتقائهم لزجره وعقابه . وهكذا كان من عجائب الطبائع الانسانية ان الرجل الذى كان يملأ صوته الدنيا لم يكن يسمع له صوت فى بيته ، وان الرجل الذى كان يهابه الكبراء والأمراء لم يكن يهابه الخدم والاتباع

***

ومضت السنوات ولم يرزق سعد نعمة الذرية . فكأنما كان هذا الحرمان يزيد عطف الزوجين كل منهما إلى الآخر ولا ينقص منه ولا يكدره بأسف ظاهر ولا شجن دخيل ، فليس بين الأزواج المتمتعين بالأبناء والأحفاد

من كان يحب زوجه أكثر من حب سعد لصفيه أو من كانت تحب زوجها أكثر من حب صفية لسعد ، ولحدبه عليها وحرصه على سلامتها آثر السفر إلى أوروبا فى الصيف الذى مات فيه محمد عبده رحمه الله . مع ولائه الشديد لذلك الصديق العظيم والأستاذ الكريم ، ووفائه المعروف لخاصة الصحب والاخوان ، لأن السيدة صفية كانت ذلك العام على حالة من المرض لا يؤمن فيها الاهمال ولا غنى فيها عن العناية والعلاج

ولم يسمع عن سعد أنه كان يذكر الحرمان من البنين أمام أهله أو شريكة حياته . وإذا ذكره لها فانما يذكره فى معرض التهوين والمواساة ، فكان يقول لها : لقد فاتنا النسل فاصبحت هذه الأمة كلها من أبنائك وأبنائى . ونعم العوض الذى عوضنا الله

ولدقة الحس فى نفسه من هذه الناحية كان يؤثر أن لا يمسها بكلام أو اشارة على مسمع من الأزواج المحرومين : رأى يوما إحدى قريباته تشترى تذكرة بريد عليها صورة طفل جميل . فقال لها : ما عساك أن تصنعى بها ؟ قالت أرسلها إلى فلانة وأتمنى لها أن يرزقها الله طفلا مثله فى صباحته وجماله . قال : وهل هناك ما يدعو الآن إلى ذلك الأمل ؟ إن كان فابعثى بها ، والا فخير أن لا تثيرى فى قلبها هذه الذكرى ، فلعلها لا تظفر بالولد فتنقلب إلى حسرة وشقاء

وإذا كان سعد لم ينعم بعطف الأبوة فقد كان عطفه على أهله وأقربائه مضرب الأمثال بين عارفيهم وعارفيه . بل لقد كان هذا العطف يبلغ به أحيانا مبلغ الضعف والتسليم ، فكان لأخيه أحمد فتحى سلطان عليه عظيم ، وكان لابن أخته فتح الله باشا دالة عليه لا يتعذر معها رجاء . ولما مات أخوه أحمد فتحى ووقف لشكر المحتفلين بتابينه أخم أمام الجمع وهو الخطيب المنطيق ، ولبث هنيهة لا ينطق ولا يتحرك . ثم احتبس صوته وانفجرت عيناه بالدموع ولم يقو على الكلام

ولاحظ عليه بعض الصحف انه يعين أقرباءه فى المناصب الكبيرة ،

وتحدث اليه بعض الصحفيين فقال : « إنهم يدهشون لأنى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم اجراءات يقولون إنها جنائية وقد كان الواجب ألا يروا فى عملى هذا غير انه أمر طبيعى ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه »

قال الصحفى فقلت : ويلومونك أيضاً على انك عينت بعض أقاربك فى وظائف عالية فقال : أؤكد لك ان لى أقارب كثيرين . كثيرين جدا فى الغربية ، وفى مناطق عديدة من أقاليم القطر ، وأنا آسف جــــد الأسف لأنهم ليسوا على معرفة ولا كفــاءة ، والا لكنت عينتهم فى كل مكان ، لتكون لنا بهم إدارة زغلولية حقيقة اسماً ومعنى . . . . ودما . ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

« لما نفونى نفوا معى اثنين من اقرب اقربائى الى فهل نفيا لأنهما من دمى ؟ أو لأنهما كان يمثلان قوة حقيقية فى خدمة القضية الوطنية ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فواجبى مرسوم يقضى بأن أضع هذين الرجلين الى جنبى ليقاسمانى مسئوليتى مادام قد قضى عليهما بان يكون حظهما من حظى . . . قل عنى انى عند تساوى المعرفة والكفاءة أفضل قريبى على غيره لانى بطبيعة الحال اثق بقريبى ثقة تامة فى تنفيذ سياستى وجعل الحكم سائرا على وجهة نظرى ، اليست على جميع مسؤلية الحكومة والادارة ؟ فهل تكون مسؤلية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة فى اختيار معاونيه ؟ وهل ألام على سوء الادارة اذا كنت مضطرا الاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيرى ؟ لقد قلت لك ان انتقادات خصومى لم تؤثر فى ، وسأواصل المهمة التى بدأت بها »

قال الصحفى : قلت ويذكرون أيضا ان هناك سعديين مستائين

فقال : قرأت هذا فى جريدتك ولكن لم أصدقه ! !

ودع أن سعداً لم يعد فى كلامه الانصاف ، ودع أن الكفاءة التى شهد بها لأقربائه قد شهدت بها وزارات غير الوزارات السعدية ، ودع انه كان يستحق

اللوم — لا الثناء — لو تخطى الأكفاء من رجاله لأنهم أقرباء ، ودع ما فى كلامه ذاك من التحدى والاغاظة التى كان يتعمدها فى أمثال هذه الأحاديث

دع هذا كله و يبقى أن عطف سعد على أقربائه أمر مأثور مشهور ، وانه كان لا ينساهم حين ينبغى أن يذكرهم بالخير والمبرة . نعم وكان يذكرهم بما له كما يذكرهم بجاهه وسلطانه ، وقد ترك قليل ما بقى من ثروته لينفق منه بعد موته على الأقرباء الفقراء ، وكتب إلى الأستاذ محمد زيد بك رحمه الله عن الضياع التى كان يملكها سعد فقال ما يأتى بنصه :

« سلاما و تعظيما واحتراما . وبعد فقد قلت لسيادتكم ان المغفور له سعد زغلول كان قد اشترى عزبتين بجوار دمنهور ثم باعهما . وازيد على هذا انه كان قد اشترى أيضا أرض المرحوم سيد احمد القاضى عمدة مطوبس بالاشتراك مع المرحوم سيد احمد بك زغلول ، ومساحة هذه الأرض أربعمائة فدان تقريبا وبيعت بالمزاد العلنى لوفاء دين عليه (أى على العمدة) ولم يزل المرحوم سيد احمد بك زغلول يباشر ادارتها حتى توفى فانتقل نصيبه الى نجله سيد احمد بك زغلول الصغير وهى مملوكة له للآن . وقد باع المغفور له سعد باشا زغلول نصيبه إلى المغفور له عبد الله بك زغلول رغبة منه فى ترقية أفراد الأسرة ماديا وأدبيا ، وأشيع فى وقتها انه نزل له عن نصيبه كما نزل له عن الأطيان التى ورثها من والده فى ابيانه »

والذى سمعته من مصدر آخر أنه أعطى من ملكه ستين فداناً لابن أخيه عبد الله بك زغلول لانه توسم فيه النجابة كما قال ، ثم أعطاه الاربعمائة الفدان التى ذكرها الأستاذ زيد بك ، وأنه أوصى بالثلث من جميع الأموال التى يتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة الى كل من سعيد ورتيبة ولدى شقيقته . لكل منهما النصف أى نصف الثلث المذكور ، وذلك قبل ان يدرك الموت سعيداً فى عنفوان صباه

فالرجل كان يتخذ من ذوى قرابته ابناء شملهم بأجمل ما تشملهم به الابوة

من معونته واشفاق ، وكان عطفه فى حياته الخاصة مقسوما بين آله وشريكة حياته ، وقد أخلف أناس من أقاربه ظنونه بما جزوه من عقوق وكنود ، فاما فى بيته فقد جوزى على عطفه الكريم أوفى الجزاء

نعم . نعتقد نحن كما يعتقد جميع العارفين بمناقب السيدة الجليلة أم المصريين أنه قد استفاد من عشرتها فى حياته العامة كما استفاد من عشرتها فى حياته الخاصة

فهى قد مهدت له الدعة والهناء فى البيت ، وهى قد مهدت له النصر والرجاء فى معترك النضال . وكان قلبها الكبير يعرف الحنو على مجد سعد كما يعرف الحنو على شخص سعد ، فلم تكن تستسلم للجزع حين لابد من الجلد والاقدام ولم تكن تضعف اشفاقا على سلامة قرينها حين ينبغى ان تقوى اشفاقا على مجده الباقى على السنين

يوم جاءها سعد يقول لها فى فجر الثورة : ياصفية ؟ انى وضعت رأسى على يدى هذه . وبسط لها يمناه ـ كان جوابها : وضع رأسى هذا على يسراك

ويوم جاءها الرسل ينقلون لها ما يعانيه سعد فى منفاه بسيشل ويبالغون فى سوء ما يعانيه ويسألونها أن تستعطفه على نفسه وعليها وترجوه أن يعتزل السياسة ليضمن العودة الى بلاده وبيته ـ كان جوابها : ان كانت حياة النهضة فى بقاء سعد بمنفاه فبقاؤه فى ذلك المنفى هو الذى اتمناه .

ويوم تحدثت إلى دار الحماية بعد نفيه إلى سيشل كانت تحادثهم باللغة العربية وتأبى أن تتكلم بغيرها وهى تحسن الفرنسية والانجليزية ، وكانت تتطلب اللحاق به إلى الجزائر السحيقة وهم لا يجيبون . ثم بدا لها انها استطاعت أن تخلف سعداً فى إذكاء روح الأمة وشحذ عزائمها فابت إلا البقاء بعد أن عادوا يأبون عليها البقاء ويسمحون لها بالذهاب إلى حيث تشاء ، وكانت يومئذ أكبر عطفا على قرينها وأيقظ عيناً على مجده وخلوده مما كانت يوم استطارها الاشفاق إلى موافاته ، وأنساها ما يكون عليه بيت الأمة وتكون عليه الديار المصرية كلها بعد غيابها وغيابه

ومواقفها من هذا القبيل لا تحصى فى هذا المقام . لكن موقفين اثنين منها فيهما الكفاية للدلالة على المعين الغزير الذى كان يأوى اليه سعد من نبل نفسها ورجاحة لبها وسرعة تصرفها فى مقابلة كل حالة بما يناسبها ويستدعيها ، فهى التى أنكرت أن يحمل سعد فى نعش تناط به الأوسمة والأنواط وعلامات المناصب الرفيعة ، وأبت إلا أن يدفن وهو «سعد زغلول» وحسب كما سيعيش فى ذكريات التاريخ وهو «سعد زغلول»

ذلك موقف جليل من زوجة فى ساعة الفراق الأخير

وموقف آخر يشف عما عندها من روح الفكاهة فى رد الاساءة بما تستدعيه من سخر وتقريع . ذلك يوم أن تسوّر بعض المحققين دارها ولم ينتظروا حتى يفتح لهم الباب بل هبطوا الدار على سلم جاءوا بها لهذه المفاجأة . . . فقد أصرت بعد ذلك أن لا تفتح لهم الباب ليخرجوا ووقفت فى حديقة الدار تنظر اليهم وهم يصعدون على السلم متعثرين ، وتقول لهم : من جاء من الحيطان فليذهب من الحيطان . أما الباب فانما يفتح لمن يأتون البيوت من الأبواب

هذه اللباقة وتلك النبالة كانت ولا شك مصدر عون كبير فى الحياة العامة والحياة الخاصة للزعيم العظيم

***

وان من دلائل العظمة فى سعد — ولا شك — ان استحق الحب فى حياته وبعد مماته من هذه النفس الكريمة وهذه الفطنة الألمعية وهذا القلب الكبير ، بل استحق الطاعة فيما لا طاعة فيه بين النساء العصريات حتى للزوج المحبوب والأب الموقر ، وهو مخالفة الزى الشائع والعرف المصطلح عليه ، فان للزى سلطانا فوق كل سلطان وللزينة حكما يصعب نقضه بغير مضاضة واستكراه ، لأن نقضه لا يفيد ترك الزينة وحسب فهذا خطب يسير وخسار لا يضير . ولكنه يفيد أحياناً معنى التعرض للزوجة فى خصائص أمرها والمشاركة

لها فى منظرها وملامح وجهها ، وهو شىء إذا فهمته الزوجة على هـذا المعنى فسرعان ما تنكره وتتمرد عليه ، ومع هذا كانت السيدة صفية تعلم أن سعداً لا يرضى عن المساحيق التى كانت ولا تزال شائعة بين السيدات فأخذت نفسها باجتناب هذه المساحيق طوال الحياة ، ولم تبال أن تظهر بغيرها بين صديقات وقريبات كلهن يجارين العرف ويلتزمن شعائر الأزياء

وكانت تنسى فى معيشتها الزوجية كل تفرقة فى الحقوق والمعاملات التى كثيرا ما ينفصل فيها الازواج والآباء والابناء ، فكانا كأنهما شخص واحد له مورد واحد وحساب واحد ، ولم ينفصل حسابها من حسابه الا بعد ما تكررت حوادث النفى والمصادرة لأموال الوفد وأموال سعد ، وخيف من ضياع حقوقها وهى وحدها فى مصر تحتاج الى مال معروف لها ليس ينازعها فيه منازع أو يلتبس حسابه بحساب غيره ، ولو لا ذلك لنسيت مدى العمر أن لها وجودا مستقلا فى المال كما نسيت أن لها وجودا مستقلا فى العطف والعناية

ولعله مما يستحق الاثبات فى تاريخ سعد ، لانه قلما يخطر على البال ، ان خزانته لم تكن تحتوى يوم نفيه الأول أكثر من خمسين جنيها ويوم نفيه الثانى أكثر من جنيه واحد ! لان سعدا لم يكن حريصا على المال وليس الاشتغال به من شهوات نفسه وهموم فكره ، وقد أسلفنا أنه لم يقبل فى قضية من قضاياه أيام المحاماة أكثر من خمسمائة جنيه على كثرة المتنافسين على توكيله واستعداد معظمهم لارضائه ، وان غالى فى الطلب والاشتراط

ومما يذكر عن زهده فى المال أنه لم يقاض فى طلب حقوقه أحداً فى مستأجرى أرضه أو أرض حرمه والفقراء منهم بصفة خاصة . فاذا أبطأ أحدهم فى سداد ما عليه وعلم أنه معذور أمهله زمنا وربما نزل له عن بعض حقه ، وقد يتجاوز عن ثلث الاجرة أو نصفها اذا كانت السنة من سنوات العسر والكساد ، وكان تصرفه هذا مع المستأجرين مثلا اقتدى به أصحاب الحقوق راضين أو كارهين فى سنة ١٩٢٦

ولم يتردد فى بيع ضيعة كانت باقية له باقليم البحيرة فى بداية الحركة الوطنية ، لأنه اراد ان ينفق على نفسه وعلى الاعمال التى يعملها باسمه فى أيام جهاده ، ولا يكلف خزانة الوفد درهما مما جمعه الوفد باسم القضية الوطنية

وكذلك اتفق مزاج الزوجين فى قلة الاشتغال بالمال الا بالقـــدر الضرورى المعقول

***

وكانت السيدة صفية — وهى ربة البيت العامر بالخدم والاتباع — تأبى ان تكل شأنا من شئون سعد فى بيته الى خادم أو خادمة ولو كان من اتفه الشئون . فكانت لا تأنف من الاشراف على تنظيم الاثاث وطهو الطعام ولا سيما بعد أن أصيب بالاسقام التى تستدعى العناية الخاصة باعداد طعامه ، وجعلت همها الاكبر أن يجد البيت — فى كل حين وفى كل حالة على النظام الذى يحبه والتدبير الذى يستريح إليه ، فلم يسأل هو قط عن عمل من أعمال المنزل ولم تغفل هى قط عن عمل من هذه الاعمال ، وبذلك كان الزواج لسعد « سكنا » بالمعنى الرحيب الذى اراده القرآن الكريم ، وسهل على سعد ان يتعب فى ميدان الكفاح لأنه قد سهل عليه ان يستريح فى البيت

ومن المشهور عنه انه كان لا يغير نظـام معيشته فى بيته أقل تغيير على تعاقب السنين الا لطارىء غير منظور ، ففى نحو الساعة السادسة الى السادسة والنصف يستيقظ فيتناول القهوة ثم يستحم ويتناول طعام الافطار . ويأخذ بعد ذلك فى حلاقة ذقنه بيـــده وهو يستمع الى ما يقرأ له من الصحف والرسائل ، ثم يهبط الى مكتبه قريبا من الساعة العاشرة فيلبث به قليلا ان كان على نية الرياضة أو يبقى فيه الى الساعة الواحدة ان كان على موعد من عمل أو مقابلة زائرين . وفى اكثر الاحيان يركب سيارته مع صاحب من أصحابه أو مساعد من مساعـديه الى الجيزة أو الزمالك أو حدائق القبة أو القناطر الخيرية للرياضة والترويح عن الخاطر ، وقد يتمشى هنالك نحو نصف

ساعة اذا صفا الجو واعتدل الهواء . ثم يعود الى البيت ليتناول الغداء فيما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية ، ولا يأكل على انفراد بل يرسل احيانا فى طلب اناس من اصحابه ومعارفه ان لم يجد فى بيت الأمة من يجالسه على المائدة ، وحديثه على الطعام من امتع ما يكون الحديث : بين ذكريات الماضى وحوادث الحاضر والتعليق على الأحوال والاشخاص ، فاذا فرغ من غدائه لبث على المائدة نحو نصف ساعة يشرب القهوة ويستطرد فى الحديث ، وينام ساعة أو ساعة ونصفاً ثم يقرأ صحف المساء ورسائله ويهبط الى مكتبه حوالى الساعة الخامسة ، فيخرج للرياضة أو يبقى للعمل واستقبال الزائرين الى ما بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة ، اذ يتناول العشاء مع من يدعوهم من الحاضرين ، ويقضى ساعة فى العشاء والحديث . ثم يستريح لحظة ويأخذ فى القراءة الى الساعة الواحدة وهى موعد نومه فى اكثر الأوقات . ويكفيه فى النوم من اربع الى خمس ساعات

هذا فى غير أيام الوظيفة ، أما أيام العمل فى الوزارة أو القضاء فكان يلاحظ مواعيد الديوان قبل كل شىء ، ثم ينظم أوقاته فى غير تلك المواعيد على نحو ماتقدم ، وقد يأخذ نفسه بمواعيد العمل حتى حين يتطوع به فى غير دواوين الحكومة . فلما كان يتولى رقابة الجامعة قبل ان تلحق بالحكومة كان يثابر على الحضور والانصراف كل يوم فى موعد محدود ، ويندر ان يغيره لقلة العمل فى موسم الاجازات

ولم تكن له صنوف خاصة من الطعام يجتبيها ويستكثر منها . لكنه كان كسائر المصريين يحب الملوخية الخضراء فى أوانها ، وكان كسائر ابناء الاقليم الرشيدى يحب الارز ويميل الى الافتنان فى طبخه ، ومن خلائقه التى تدل على ملكات نفسه اكثر من دلالتها على ذوق الطعام انه لم يقطع الارز والحلوى قط عن مائدته بعد أصابته بداء السكر ، وكان يلذ له ان يراها تؤكل وان لم يكن من الآكلين ، وتلك خصلة سعدية فيها مثال من قوة الارادة

المطبوعة بلا كلفة ، وفيها تفسير لمعنى الانانية أو الشخصية فيه . . . لا ينسى مايشتهيه ولكن يكفيه من اشتهائه ان يستمتع به الآخرون باذنه وعلى يديه

وكان يحب العنب والبرتقال ، ولعله كان يحب كروم العنب ومروج البرتقال أكثر من حبه الفاكهة لمذاقها وغذائها . فاذا رأى تلك الكروم والمروج قال فى لهجة الشاعر المغتبط بمنظر الوفر والجزالة : هذه بلاد غنية أو هـــذه تربة خصيبة ، وسره أن يلمح الخصوبة ممثلة فى دوالى العنب وأشجار البرتقال

ومن عنايته بضيوفه انه كان يأكل من الأصناف التى تطبخ لهم وان لم تكن به رغبة فيها . أذكر انه لحظ يوما أن ضيفاً من ضيوفه القبط فى مسجد وصيف كان يحجم عن معظم الأصناف فسأله : مابالك لا تأكل معنا يافلان ؟ قال انه الصيام يا باشا . . . قال وماذا تشتهى أن تأكل فى الصيام ؟ قال الفول و « البيسارة » وما اليها . . . . فأمر الطاهى أن يصنع له ما يطلبه من هذه الأصناف كل يوم . وجىء بالبيسارة فى اليوم التالى فتناول منها وأمر الخادم أن يطوف بها علينا ، لئلا يشعر ضيفه بعزلة الانفراد

ولم أره قط يدخن أو يشرب خمرا . الا انه كان يتعاطى كأساً من الكونياك اذا اجهدته الخطابة أو أحس ضعفا فى نبضه ، واذا لعب الورق جعل للعبه حداً يقف عنده ولا يتجاوزه باغراء كائنا ما كان ، وقد كان يدخن فى صباه ويستكثر من التدخين ، ثم نهى عنه بعد اصابته بالربو وهو فى القضاء . فامتنع عنه بتة ولم يعد اليه ، وظل على ذلك نحو عشرين سنة لا يقرب التبغ ولا يطيقه حتى ادركته الوفاة .

***

والآن وقد مضت تسع سنوات على وفاة سعد يزور الزائر بيته أو بيت الامة فيرى كل ما فيه على العهد به أيام حياته : كل صورة فى مكانها وكل كرسى فى مكانه ، وصاحبة الدار قد جعلت من الوفاء لذكراه أمانة كأمانة الشعائر

الدينية ، تزور ضريحه كل صباح ولا تغير من البيت شيئا تعوده ووقعت عليه عيناه ، ولا تلقى أحدا لم تلقه اذ هو فى عالم الاحياء ، وكأنها لا تزال تعيش باذنه بعد الممات كما كانت تعيش باذنه أيام الحياة .

واضطرتنى دواعى البحث عن تاريخ الزعيم العظيم الى سؤال السيدة الجليلة عن بعض ما تعلمه وتذكره من أحواله وعاداته ، فما استرسلت فى الحديث هنيهة استرجع فيها بعض الذكريات التى أسأل عنها وأستقصى أنباءها وحقائقها حتى غلب عليها الشجن وعز عليها التمالك وفاضت عبراتها كأنها تبكيه ساعة وفاته ، وهذا بعد ثمانى سنوات من يوم الوفاة .

ان سعدا لعظيم لانه استحق هذا الحب العظيم ، وانه لمن العظماء الذين انتصروا فى الحياة لانهم وجدوا من البيت حصنا منيعا لا تقتحمه الطوارق وان جازت جدرانه وشغلت اركانه ، لأنه حصن فى عالم الروح قبل أن يكون حصناً فى عالم الحجر والتراب ، وان أمثال هؤلاء العظماء لسعداء ، وانهم لظافرون .

شخصيته وأخلاقه

سعد زغلول قوة نفس وقوة بدن . من الزعماء الذين اثبتوا اصدق القائلين ان متانة البنيان شرط لازم لمن ينهضون بقيادة الامم ويضطلعون باعباء السياسة ومصاعب الأمور . تعاورته الاسقام فى شيخوخته ولكنها لم تسلبه ماركب فيه من الجلد والصلابة ومكافحة الاسقام كما كان يكافح الخطوب ، وعلى الرغم من الربو وتصلب الشرايين وضغط الدم وداء السكر وداء الزلال بقى الشيخ المكين قادرا على عمله ماضيا فيه نشيطاً اليه فى انبساط نفس وتجدد اقبال

تراه فترى من النظرة الاولى انك على مقربة من رجل ممتاز فى الصورة كامتيازه فى الطبيعة ، وطلعته تذكرك على الفور طلعة الأسد فى بأسه ونبله وجلالة محياه ، وليس بين الوجوه الآدمية ما هو أشبه بالاسد فى قسماته ومهابته من وجه سعد زغلول .

له قامة مديدة ووجه أقرب الى البياض ورأس مستطيل فى غير ضخامة ، وجبين يميل الى السعة وينحدر قليلا الى الأعلى ، وعينان ثاقبتان فيهما انحراف قليل نحو اللحاظ ، يطبقهما أحيانا عند الحماسة والغضب فلا تنفتحان إلا بمقدار ما ينطلق منهما الشعاع كأنه سهم نافذ أو إيحاء منوم جبار ، وله صدغان ناتئان وأذنان بسطاوان ، وأنف منفرج واسع المنخرين ، وفم أهرت الشدقين كما يصف العرب أفواه الخطباء المطبوعين ، وذقنه من تحت ذلك بارزة فى غير حدة ولا استعراض كثير ، تتمم ملامح البروز فى ذلك الوجه فيلوح للوهلة الأولى كأنه مفصل من زوايا حديد لا من اللحم والعظام . يحمل ذلك الوجه عنق راسخ على منكبين عريضين وصدر فسيح أقعس واسع التجويف . . . وقد نفذ الرصاص عن قرب إلى ذلك الصدر وصاحبه مصاب بتلك الأدواء فاندمل الجرح بعد أيام وتألبت أسقام الشيخوخة وسكرات الموت ونبضه لم يزل موزوناً سليما الى ما قبل الموت بساعات معدودات ،

فاذا كان فى ذلك علامة على الطبع كما فيه علامة على البنية فلا شك أنها علامة على طبع من أقوى الطباع

أول ماتطالعك من رؤية سعد مهابة بالغة تملأ ماحوله من فضاء ، ويكون فى المجلس من يكون فيه من كبار أو صغار ، ومن أقوياء أو ضعفاء ، ومن كثرة أو قلة ، فلا يخطر لك وأنت تغشاه ان فى المجلس أحداً غير سعد زغلول

يحس ذلك أعداؤه كما يحسه أصدقاؤه ويلقاه من يدخل للتحدى والمناوأة كما يلقاه من يدخل للتحية والولاء . وقد حضرنا يوماً وفى المجلس وزير كان من ألدخصوم سعد وأشدهم إمعاناً فى الاساءة اليه وإلى أنصاره وتحريضاً لمرءوسيه على حربه واستباحة العنت له والتضييق عليه . وكان يقول للموظفين : افعلوا مابدا لكم ولا تخافوا عاقبة ولا حسابا فانا الملهم لكم بكل ما تفعلون . فاذا به وهو بين يدى سعد كالتلميذ الخائف بين يدى الاستاذ المخيف ، وإذا به يخف الى طرف الكرسى ولا يتمكن فى مجلسه كلما اتجه اليه سعد بسؤال أو كلام . فالتفت حافظ ابراهيم رحمه الله الينا وقال ياعجبا : أليس هذا هو الملهم ؟ فأين ذهب الالهام ؟

وتحدث عبد الحليم عاصم باشا صاحب مصنع الطرابيش فى قها عن مهابة سعد بين زملائه فقال وهو يظهر الغرابة : والله ما أدرى بماذا يسحر الناس هذا الرجل ؟ لقد رأيت عدلى باشا معه فى باريس ، ورأيت خادما يناوله رسالة من البريد . فابقاها فى يده ولم يقرأها حتى قام . وليس فى قراءة رسالة ما يتحرج منه حتى امثال عدلى باشا من أصحاب الكياسة المشهورة

وكان بعض خصومه فى مجلس النواب يعتمدون على نائب منهم سليط اللسان جرىء على المهاجمة فى غير هذا المقام ، فكان اذا دخل المجلس مستعدا بالحجج والردود متحفزاً للتحدى والمناجزة لم يزد على ان يفوه ببضع كلمات متقطعات ثم يجلس وهو لايدرى ما يقول . فكان اصحابه يتلقونه اذا خرج ويسألونه مستثيرين ومحرضين : اين ماوعدت ؟ واين مااعددت ؟ فلا يحجم ان

يقول فى صراحة صاحب العذر الظاهر الذى لا يضيره هذا الاعتراف : « كل استعداد لا يفيد مع هذه الشخصية الطاغية ! »

ومن الواضح ان صاحب هـذه الشخصية لن يكون الا رجل صراع وجلاد قبل كل شيء . شجاعا فى الحق كما وصفه اللورد كرومر ، أو عظيما يضرب ضربات قوية ويتلقى مثلها كما قالت صحيفة التيمس فى تأبينه ، أو مقداما يرد العـــدوان بمثله كما قال الكولنل الجود El good فى كتابه مصر والجيش . . . وقد تم له ماليس يتم لجميع المناضلين من عزة النفس وشدة المراس ومضاء العزيمة وجرأة العمل والصراحـــة فى القول ، فهو لا يدس ولا يطيق الدسيسة ، ولا يرائى ولا يطيق الرياء

ومن هوى الصدق فى نفسه مايحقق بيت أبى الطيب اذ يقول :

ومن هوى الصدق فى نفسى وعادته ترکت لون مشيبى غير مخضوب

وانه من كراهته للرياء ليكرهه حتى فى الطلاء ، ويؤذيه ان يرى سيدة تتجاوز الحد فى طلائها وزينتها المصطنعة فلا ينسى ان يكشف هذا الضرب المألوف من الرياء بضرب من الصراحة يناسبه ويلاقيه وان يكن غـــير مألوف . . . يرى السيدة التى تفرط فى تدميم وجهها فيلتفت الى غيرها من الحاضرات ويقول لها يافلانة ! مالك قد أكثرت اليوم من الاصباغ ؟ فتفهم المقصودة أنها هى المعنية بهذا الكلام . وتقول : لا ياباشا ! أنا التى أكثرت من الاصباغ وليست فلانة ! فيقول متجاهلا : اصحيح ؟ لقد حسبتها هى سامحها الله !

ومن طرائفه فى فضل الصراحة والاستقامة — حتى عند غير المستقيمين — نادرة قصها علىّ فى ساعة كان فيهـا مستريح الخاطر وادع الفؤاد ، على أثر اجتماع المؤتمر الوطنى سنة ١٩٢٦ وتقرير الانتخاب المباشر وانتصار سياسة الصراحة والاستقامة على سياسة اللف والمرونة . وذلك انى قابلته يومذاك مهنئاً فسألنى سؤاله المعتاد : ما أخبارك ؟ وما قولك اليوم ؟

قلت : كلها أخبار خير يادولة الرئيس . شيء لم يكن فى الحسبان . قال دولته متهللا : أو ليس كذلك ؟ ثم أظهر ثقته بعناية الله . وهى العناية التى كان يطمئن اليها فى كل حال ويعتقد انها تلحظه وتلحظ الأمة فى جهادها الشريف . وقال إنها نتيجة لو توسلنا اليها بغير وسيلة القصد الصريح لما بلغناها

وتبسط للكلام كعادته حين يستريح بعض الراحة من همومه الكبيرة فقال : إن استقامة القصد قلما تخيب عند مستقيم أو غير مستقيم . أذكر انى كنت فى مكتبى أيام المحاماة وإذا بسيدة فى زى نساء البيوتات تدخل المكتب وتحيينى تحية الأدب والاحتشام ، فأشرت اليها بالجلوس والتفت اليها بعد أن فرغت من عمل الحاضرين وسألتها : من السيدة التى شرفتنى بهذه الزيارة ؟ قالت محسوبتك ع . اسكندر .... اسم امرأة من أصحاب البيوت المريبة المشهورة فى ذلك الحين ، فما سمعت الاسم حتى ثارت ثائرتى وعجبت للوكيل كيف سمح لها بالدخول وعجبت لها كيف اختارتنى هى لقضيتها أو للمسألة التى قصدتنى لأجلها ، وخاطبتها بكلام قارص لم أرع فيه حق الأنوثة ، فلم تحر جواباً وتركتنى أقول ما أريد . حتى إذا هدأت ثائرتى وسكتّ قالت أتسمح لى بكلمة ؟ قلت تفضلى ! قالت : إن الناس إذا رأونى عندك فى قضية كان هذا شهادة لك لا عليك . إذ لو كنت أنت من معارفى لما صدقوا انى أثق بك وائتمنك على المصالح . ولولا إنك مستقيم لما جئتك اليوم ، وإلا فان زوارى المحامين كثيرون لم أفكر فى واحد منهم لأنى أعرفهم وفكرت فيك لأنى لا أعرفك ، ولا أراك فيمن أراهم كل يوم

قال رحمه الله : فسمعت كلاما أريباً ولباقة معجبة ، وسرتنى هذه الشهادة بالسمعة الحسنة من صاحبة السمعة السيئة

* * *

ولاشتهاره بالصراحة تعرض فيها لكل ما يتعرض له المشهور بصفة

من الصفات ، إذ ينسب الناس اليه ماحصل ومالم يحصل ومايحسن لديه ومالا يحسن كعادتهم فى كل شهرة وكل مشهور . وكانت تنمى اليه بعض هذه الروايات فتضايقه لأنه — كما يقول — لا يحب أن يكون قول الحق سبباً لأن يقال فيه غير الحق ، ويهتم بتصحيح ماينمى اليه أحياناً ولا سيما ما يؤخذ منه أنه يضع الصراحة فى غير موضع ، أو يذهب بها مع الغلواء فى غير موجب

من ذلك حكايتهم التى يتناقلونها عن المناقشة بينه وبين الخديو عباس فى مسألة « القضاء الشرعى » وقد أسلفنا تصحيحها بلسانه

وشاعت اشاعات كهذه عن محادثات جرت بينه وبين صاحب الجلالة الملك فؤاد فى مسألة الكبراء أنصار الوفد ومسألة الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ . فكل الحقيقة فيها كما سمعت منه أن صاحب الجلالة الملك ذكر له مرة إن أحمد مظلوم باشا لا يزور القصر منذ عهد بعيد . فقال دولته : ذلك ياصاحب الجلالة لأنه استأذن فى مقابلة جلالتكم فقيل له إنكم لا تستقبلونه حتى يكتب براءة من الوفد . فقال جلالة الملك : إنى لا أعلم هذا . قال الزعيم : إن هذا ماسمعه مظلوم باشا من بعض موظفى الديوان

أما مسألة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ فقد شرحها شاهد عيان كما حضرها ورآها بعينه وهو البارون « فان دن بوش » البلجيكى الذى كان نائباً عمومياً للمحاكم المختلطة أيام الوزارة السعدية . ثم استقال وألف عن ذكرياته المصرية كتاباً أسماه « عشرون سنة فى مصر » . فانه قد دعى لاستشارته فى حق التعيين هل يكون بواسطة الوزارة أو يكون بغير واسطتها لأنه رجل شريعة من أهل البلجيك ، والدستور المصرى ملحوظ فى قواعده نظام تلك البلاد . فقال البارون : « دخلت الى مكتب الملك وكان ظاهر التأثر يقلب فى يده مقطعاً للورق بحركة عصبية ، وكان زغلول باشا جالساً قبالته وهو مالك لنفسه يتكلم فى تؤدة وهدوء

« ودار الحديث امامى . وادركت تواً فحواه وخطره ، فمن ناحية ملك نشأ على التقاليد الشرقية من تقرير سلطانه الشخصى يجاهد ليحتفظ بفلذة من ذلك السلطان ، ومن ناحية اخرى رئيس وزارة عنيد فى غيرته على كرامة الحقوق التى كفلها له الدستور ، وقد لمحت وراء ادب الخطاب صراعا بينهما يجب تسكينه من غير ابطاء ، حذرا من بادرة لا تلبث أن تنقلب الى كارثة

« واخذ الحديث يحمى وطيسه فقال زغلول : « لو استفتينا الأمة ؟ »

قال فان دن بوش : « وتطلعت فى هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية الى رحبة عابدين ورملها المذهب تحت وهج الشمس ، والناس غادون الى اعمالهم هادئين والصبية هنا وهناك يلعبون . فقلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى ومصر كلها اليوم معه أرواحاً وأجساداً فاذا بهذه الحياة الوادعة الباسمة الماثلة لناظرى الآن وقد استحالت لمرأى العين ميداناً يعيث فيه الشعب جامحا لا يكبحه عنان

«غير أن صوت زغلول ارتفع قائلا : أتسمح يامولاى بأن يفتى حضرة النائب العمومى فى الخلاف وأن تكون فتواه فصلا فى الموضوع ؟ فتأمل جلالته هنيهة ثم ارتضى مسلماً وقال « نعم ! »

وهذا هو الحديث كما رواه شاهده بلا مبالغة ولا تحريف . ليس فيه كلمة لا يقولها للملك وزير دستورى يدافع عن رأى كرأى سعد زغلول . فاذا كانت هيبة سعد ومكانته قد جعلتا لحديثه « تأثيراً » فى نفس الملك لا كتأثير غيره من الوزراء فليس ذلك ذنبه ولا هو بالأمر الذى يحاسب عليه

وليس من قبيل هذا ما استعظمه اللورد جورج لويد من حديث سعد معه فى المقابلة الأولى ، ولكنه شىء قد يذكر فى هذا الصدد ليدل على اختلاف الروايات والتقديرات فيما يحمد ومالا يحمد من القول الصريح

زعم اللورد لويد أن زغلولا فاجأه بالصلف والكبرياء فى أول خطاب وأول لقاء ، وكل ماجرى فى ذلك اليوم أن سعداً لقى اللورد بعد صدور

الحكم ببراءة الأستاذين ماهر والنقراشى فسأله مازحاً : ألا تخاف منى ؟ فقال اللورد ولم ياباشا أخاف ؟ قال . لأنهم يحسبوننى زعيم سفاحين ! . . . وبعد استطراد قليل سأله اللورد : ماذا فى نيتك نحو انجلترا والأجانب ؟

فأجاب سعد : انها نية الصداقة لجميع الأجانب حتى الانجليز . فعاد اللورد يقول : أحسب أنك تعنى مصادقتهم جميعاً والانجليز على الخصوص

أى ان اللورد يطلب منه أن يشهد على نفسه بأنه لا يحسن التعبير عما يعنيه وانه يلغى زعامته الوطنية التى تقوم على قضية بينه وبين الانجليز لا على مودة خاصة بين الطرفين ، فليس بغريب فى هذه الحالة أن لا يقبل الرجل مايسومه اللورد وأن يردد قوله الأول بشىء من التوكيد : بل حتى الانجليز !

هنا لجأ اللورد الى تهديده الدائم قائلا . اذا سمحت فسأبلغ ذلك الى حكومتى ! وانتهى بذلك الحديث فى هذا الموضوع

أفرأيت إذن ذلك الصلف الذى وقع فيه سعد زغلول ؟ أن السؤال الفكاهى طبيعى فى مثل ذلك اللقاء عقب تلك البراءة وعقب ماكان من قطيعة واتهام . وطبيعى كذلك أن يعنى سعد أنه يريد صداقة الأجانب جميعاً حتى الانجليز الذين بينهم وبين المصريين قضية ونزاع على الاستقلال . ولكن غير الطبيعى أن يفرض اللورد على الزعيم الوطنى أن يميز الانجليز بالصداقة الخاصة لانهم احتلوا بلاده . . . فما لم يكن اللورد لويد يحسب الصلف حقاً من حقوقه فلا صلف هناك ولا وجه للاستغراب

***

وصفوة القول أن سعد زغلول كان مثلا فى الصراحة والجرأة وطبيعة الكفاح ، ولكن الذين يفهمون أنه كان لذلك يحمل سلاح الصراحة ليضرب به ذات اليمين وذات الشمال يخطئون فهمه ولا ينصفونه . إنما كانت صراحته وسيلة لابداء الحق والاعراب عن الرأى وكشف رذيلة الرياء ودفع مذلة الخنوع . فأما الصراحة التى هى لغو يؤذى ولا يفيد فليست هى من شأنه وليست هى من الخلال التى يتسم بها طبع مثل طبعه

كذلك يخطئ فهمه ولا ينصفه من يعلم أنه رجل كفاح فيحسب أنه لذلك لا يحسن غير مصارعة الخصوم واقتحام المعارك وإثارة الشحناء . فتلك صورة لا تشبه سعد زغلول ولا تمت إليه بقرابة ، وإنما كان الرجل مناضلا لأنه كان حياً جياش الطبيعة على مقربة من الميدان الذى يدعوه إلى النضال ، وهو — لأنه حى جياش الطبيعة — لم يكن أصلح منه للعطف والصداقة وحسن المودة والأنس بالناس والارتياح إلى المعاشرة ، وقد حفظ قلبه الكبير ما أودعته الفطرة من ذخيرة العطف الزاخر إلى آخر أيام الحياة . فاذا تأثرت نفسه بحالة مفرحة أو محزنة فكثيراً ما تغرورق عيناه أو تنهملان بالدمع الغزير . وكان فى مجالسه الخاصة من أقدر الناس على مؤانسة الجلساء بالحديث الشائق والفكاهة الحاضرة والحدب المطبوع ، وأكبر ما كان يشكو منه أطباؤه أنه كان لا يمنع لقاء الناس ولا ينقطع عن محادثة الجلساء عند اشتداد المرض عليه لأنه مطبوع على أن يتصل بالناس كما هو مطبوع على أن يقودهم فى ميدان النضال ، والطبعان فيه شيء واحد أو هما شيئان متجاوران

وهذا المناضل المكافح طول الحياة لم يكن أبغض إليه من رؤية العنف ولا مشاهدة الحزن والمحزونين . ذهب بعد الافراج عنه فى جبل طارق ليشهد صراع الثيران على الأرض الاسبانية فلم يطق ما رآه من تعذيب هذه الحيوانات وانصرف بعد فترة وجيزة وهو يتأفف من هذا اللعب الممقوت ، وعرف عنه ذووه أنه لا يطيق أن يرى البكاء لأنه يؤذيه ويستبكيه ، فكان يقول لهم : لا تبكوا أحداً أمامى وإذا مت فخذوا ثأركم منى ولا تبكونى ! ومن عادته أن لا يظهر أمام الناس فى موقف يخشى فيه من جيشان نفسه وغلبة دموعه . ولهذا لم يستقبل أم المصريين على المرسى فى جبل طارق واكتفى بأن ينتظرها فى حجرة الاستقبال . مخافة أن تجيش نفسه لهذا اللقاء بعد ذلك الفراق فلا يملك الدموع على مشهد من الناظرين

شبهه مستر جورج يونج فى كتابه « مصر » بابراهيم لنكولن الزعيم

الأمريكى الكبير المعروف بالطيبة والقوة والمزاح . والتشبيه قريب فى كثير من الوجوه بين هاتين « الشخصيتين » العظيمتين . فكلاهما فلاح وكلاهما مناضل وكلاهما طيب القلب صريح اللسان لا صبر له على سفساف المجاملات وكلاهما يمزح ويتنادر ويحب الحياة . إلا أننا لا نعرف لسعد زغلول خشونات فى المعاملة والكلام كخشونات لنكولن ، ولا نعرف للزعيم الأمريكى العظيم حظا من ملكة الحديث ولا من ملكة الفكاهة الحاضرة كالحظ الموفور الذى كان لسعد زغلول من هاتين الملكتين

تسمع سعداً محدثاً فلا تسأم ولا تزال بين أزواد من الخبرة وصدق الملاحظة وطرائف الذكريات تشتاق أن تسمعها لذاتها ولو لم يكن المحدث سعد زغلول الذى يعنيك أن تعرف كل ما لديه لتعرف كل ما ينطوى عليه هذا الزعيم المبجل المحبوب ، وهو يجد غاية الجد فى أحاديثه وذكرياته دون أن تلمح فيها شيئاً من فيهقة العالم أو لجاجة الشيخ فى تقرير آرائه وتجاربه على سامعيه ، ومن عادته فى الحديث أن يقرن الحوادث الكبيرة الحاضرة بالذكريات الماضية أو الملاحظات العارضة أو الأمثال الشعبية التى يحفظ منها الشىء الكثير

دخلت عليه يوماً والبحث دائر بين الأحزاب على تقسيم دوائر الانتخاب . فسألنى : أتعرف يافلان حكاية « فطير وإلا أرمى روحى ! »

فعلمت ما وراء هذا المثل من استطراد إلى الحالة الحاضرة . ولكنى قلت : كلا يا دولة الرئيس لا أعرفه ، ولعلى أعرفه اليوم !

قال إذن فاعلم أن بدوياً من البدو الذين تروى عنهم الحكايات ضاقت به الدنيا وسئم الفاقة فخرج من محلة قومه يضرب فى الأرض إلى أن نزل بمحلة أخرى لقوم من الأعراب ، فأضافوه ثم برموا به وتجاهلوه ، وسول له الضيق أن يبخع نفسه فعمد إلى مأذنة الجامع الذى فى البلدة فصعد إليها وهم بأن يلقى نفسه منها ، وأنه ليفعل وإذا بيد تجذبه وقائل يناديه : ما خطبك ياهذا ؟

وماذا بك أن تصم الجامع الشريف هذه الوصمة ؟ فقال الجوع . إنه الجوع ... لقد جعت فى بلدكم وضاق بى العيش فلم يبق إلا أن أموت

فكبر الأمر على القوم وتنادوا فيما بينهم أن أدركوا الرجل وأنقذوا المحلة من وصمه هذا العار : أيموت رجل من الجوع بين العرب ؟ أيوصم مسجد الصلاة عندهم بهذه الفضيحة ؟ لأهون عليهم أن يكرموه من أن يهونوا على أنفسهم هذا الهوان

قال الباشا . وطاب المقام لصاحبنا وكثر الفطير عنده ، وعرف كيف ينذر القوم بسوء العاقبة كلما تثاقلوا عنه وضنوا عليه بالضيافة ، فأقرب شيء إليه أن يقصد إلى المسجد ويصعد إلى المئذنة ويصيح بالقوم صياح المؤذن للصلاة : « فطير ياعرب وإلا أرمى روحى ! فطير وإلا أرمى روحى » ولا يزال يردد هذا النذير حتى يجيئه الفطير !

قال الباشا : وهؤلاء أصحابنا السياسيون الأجلاء . لا تسمع منهم كل يوم إلا طلبا لكراسى البرلمان يفرضونه علينا وإلا أنذرونا بخراب البلد وخيانة القضية ! وعلينا نحن أن نعطى الفطير وأن نحمى المسجد من العار !

وبشره يوماً أحد أصحاب الرؤى والأحلام بنجاح الوفد فى الانتخابات فقال رحمه الله : وماذا عليه ؟ إن أخفقنا لم نر له وجها وأن نجحنا جاءنا يطلب البشارة . وحكى لنا حكاية جرت للشيخ جمال الدين الأفغانى فى سفينة خيف عليها الغرق العاجل . قال الرئيس : « أخبرنا الشيخ أنه لما رأى الصبية والنساء وضعاف القلوب فى السفينة يضطربون ويهلعون ذهب يؤكد لهم أشد التوكيد أن سفينتهم لن تغرق فى تلك السفرة ويقسم لهم أنها لناجية بلا مراء . قال الشيخ : وكان الركب يظنون فى القداسة ويرونني بالعمامة الخضراء فيحسبوننى من دراويش الهند الذين يكشفون الغيوب ويطلعون على أسرار المستقبل . والمسألة بعد مسألة حساب ، فان غرقت السفينة لم أجد منهم من يكذبنى ، وان سلمت ظفرت بالقداسة من أقرب سبيل

ومن عادته أيضاً فى أحاديثه أن يتبع الأحكام الاجتماعية الخطيرة بملاحظات صغيرة تدل عليها . قال مرة : إن آفتنا الكبرى أن لانحمل تبعاتنا وأن نحاسب غيرنا على واجباتهم ولانحاسب أنفسنا على واجباتنا . ثم استطرد قائلا : منـذ نحو ثلاثين سنة دعونا بفراش مشهور طلبنا إليه أن يقيم سرادق عرس وأوصيناه أن يفرغ من إقامته قبل المساء . وفى عصارى اليوم مررنا بالمكان فاذ بالسرادق أكوام من الأخشاب والكراسى والثريات والمصابيح ولاسرادق إلا العمدان مفرقة هنا وهناك لاتؤذن بالانتهاء قبل أيام . . . ماالخبر ؟ الخبر أن العمال اختلفوا فى التنظيم والتقسيم فراح كل عامل منهم يشير على غيره بما يعمل وينتظر هو تنفيذ الاشارة ! واضع الكراسى يقول إنه لا يدرى كيف يصفها قبل أن تقام العمدان فيأمر من يقيم العمدان بأن يقيمها حسبما يأمره ويملى عليه ! ومعلق الثريات فى خلاف مع الاثنين يقول إن الكراسى ينبغى أن تصف هنا والعمدان يجب أن تقام هناك ، ولوأقبل كل على عمله لانتهوا جميعاً واستطاعوا أن يفضوا فيما بينهم هذا الخلاف

وقال مرة أخرى أن الحرية تتقدم فى بلادنا . لقد كنا نحضر الولائم الرسمية قبل سنين فكنا نرى المدعوين من الوجهاء والموظفين يأخذون من الطبق الذى يأخذ منه الأمير أو الوزير ويعرضون عن الطبق الذى يعرض عنه ، أما اليوم فهم يسمحون لأنفسهم بذوق فى الطعام يخالف أذواق الأمراء والوزراء . . . . هذا فضل كبير . وهذ تقدم غير يسير

وله أسلوب من الحديث فى تقريب القضايا البعيدة التى لا رابطة بينها يذكرك بقدرة الفارس الماهر الذى يقود عشرين جوادا بزمام واحد

كان فى انجلترا يدعو إلى القضية المصرية ، وكان من همه أن يقرب بين موقف الانجليز وموقف المصريين من هذه القضية . ولكن كيف يتقاربان وهما جد نقيضين : لالغة ولا جنس ولا دين ولاوحدة فى المطالب السياسية ولا تضامن فى الأحاسيس القومية . غير أنه استطاع بجملة واحدة أن يجمع

بين مصر وانجلترا بشعور واحد فى قضية الاستقلال . فقال لبعض محدثيه من الصحفيين : « لو استحضرنا روح يوليوس قيصر لأنبأنا أنه لم يتعب فى إخضاع بلدين كما تعب فى إخضاع الانجليز والمصريين ! »

وهذا التقريب البعيد ولا شك لمحة من لمحات الالهام

وقال مرة أخرى وإن كان التقريب هنا لا يحتاج إلى مثل ذلك المجهود : إننا أبناء أكبر دولة فى العالم القديم وأنتم معشر الانجليز أبناء أكبر دولة فى العالم الحديث

وبهذه القدرة على الحديث يقول مايريد ، بل يعمل مايريد

***

أما فكاهة سعد فهى حاضرة على البديهة يستعين بها على لطف مؤاخذة أو رد مكيدة أو الزام حجة أوصرف حادثة مؤلمـــة بكلمة مضحكة ، فهى تارة بلسم جراح وتارة عدة كفاح ، وهى مؤنة تصلح حينا لمساجلة الأصدقاء كما تصلح حينا لمناجزة الأعداء

أنبأه صحفى انجليزى أن اللورد جورج لويد صاحب الأزمات المعروفة يقول : إن صحة سعد باشا تتقدم على الأزمات ... فقال سعد للصحفى : قل له « ربنا يطول عمره ! »

وكانت صحيفة البلاغ تنشر أسئلتها التى تستند إلى أوراق ومراسلات خاصة يتبادلها بعض الموظفين وبعض زعماء حزب الاتحاد . فأشيع يوما ان قضية دبرت لاضطرار صاحب البلاغ إلى التصريح باسم الرجل الذى ينقل اليه تلك الأوراق . ثم زرنا ليلة الاشاعة بيت الأمة فسأل الرئيس الأستاذ عبد القادر حمزة متهكما : ما العمل ؟ ها أنت ذا تسأل عن « سر مهنة » فماذا تجيب ؟ ثم قال : ما رأيك إذا كنت أنت تأخذ هذه الأوراق من رئيس حزب الاتحاد نفسه ؟ ألا يصدقونك ؟ ومضى يقص علينا قصة وقعت له أيام المحاماة حين كان يتولى الدفاع عن موظف فصلته نظارة الحقانية بغير حق .... قال الباشا

وكانت النظارة مخطئة فى فصله . وأفتى قلم قضاياها باستحقاقه التعويض ووصلت الينا هذه الفتوى فاعتمدنا عليها فى الدفاع . وقد حضر عن نظارة الحقانية رجل كانت فيه خفة وحذلقة فترك موضوع القضية وأراد أن يوجه إلى تهمة الحصول على ورقة سرية .... أو بعبارة أخرى تهمة السرقة ! وكان رئيس المحكمة رجلا ظريفا فسألنى وهو يتظاهر بالحيرة : ما العمل يا فلان ؟ ان مندوب الحقانية يتهمك فهل أنت مستعد للجواب ؟ قلت نعم : قال من أين لك هذه الورقة ؟ هل أنت مستعد لذكر اسم الموظف الذى أعطاك إياها ؟ قلت نعم بعد استئذان حضرة المندوب ! .. فصاح المندوب يرجو الرئيس أن يسألنى لأجيب فى الحال و يبادر باتخاذ الاجراءات .... قلت : إذن هو حضرة المندوب نفسه الذى أعطانى هذه الورقة جزاه الله خيراً .... قال الباشا : فوقع الرجل فى حيص بيص . وخاف أن يبلغ الأمر النظارة فتصدق التهمة ويلحقه العقاب ، فعاد يتزلف ويتملص ونحن نطاول فى قضية الورقة ولا نريد أن نصرفها ، فاذا هو المتهم ونحن المطلوب منا السماح

هذا نوع من فكاهة الزعيم الكبير أو من الكيد الظريف الذى يسلطه على من يريد أن يحرجه فاذا هو داخل فى الشبكة التى كان يريد أن يدخله فيها

وجاءه جماعة من الأزهريين فطلبوا اليه أن يتوسط فى ارسال بعثة منهم إلى أوربا أسوة بطلاب المدارس العليا ، فضحك وأجابهم مداعبا : وإلى أين نرسلكم ؟ إلى الفاتيكان ؟

وهذا نوع آخر لا فرق فيه بين النكتة اللاذعة والحجة الصادعة . فهى نوع من المنطق المختصر الذى اشتهر به سعد فى نقاشه ؛ وكأنه يقول فى سلسلة من القضايا المنطقية المسلمة : إن طلاب البعثات يرسلون إلى أوربا لاتمام الدراسة فى معاهدها ، وأنتم طلاب علوم دينية ؛ فأنتم تريدون إتمام دروسكم العالية فى معاهد أوربا ، وليس فى أوربا من معهد للعلوم الدينية غير الفاتيكان أو مايشبه الفاتيكان . فأنتم إذاً تطلبون الذهاب إلى الفاتيكان للتخصص فى دروس الاسلام

وجاءه عمدة من أنصاره فى ابان احتدام الخلاف بين الوفد والحكومة فشكا اليه انهم فصلوه ولم يجن ذنباً بعـــد أن قضى سبعة عشر عاما فى العمدية . قال سعد : وهل ذنب أكبر من ذاك ؟؟ أولم تسمع يابك بعذر الرجل الذى طلق امرأته بعد عشرة طويلة فى صفاء ووئام ؟ ؟ طلقها فراحت تشكوه وتعتب عليه : ما ذنبى يا فلان ؟ أبعد خمس وعشرين سنة تعمل هذه العملة ؟ قال لها : مهلا يا أم فلان هداك الله . وهل ذنب أكبر من خمس وعشرين سنة فى عيشة لا تتغير ؟

ولما وصل أصحابه منفيين إلى مالطة جلسوا ذات مساء يتذكرون حالة أسراتهم وما تعانيه أزواجهم من هذه المباغتة التى لا يعلمن ما وراءها . فقال سعد هلا أشير عليكم بمشورة تقلب وجدهن سرورا بنفيكم وتنسيهن غيابكم وحضوركم ؟ ؟ أكتبوا اليهن انكم قد تزوجتم فى مالطة وسكنتم إلى الاقامة فيها . فلا يتمنين لكم بعدها الا طول الغياب

وهكذا كانت فكاهته كلها أو معظمها من النوع البرىء السليم الذى لا أذى فيه ولا ضغينة ، ولا يعـــدو أن يكون « مقلباً » أو مناوشة يضحك بها الغالب والمغلوب

على انه إذا تحدث عن خصم كريه لم يبال أن يرسمه بالفكاهة رسمه الهزلى الذى ينطبق عليـــه أو يرد عليه شيئاً من عداوته وأذاه . قال فى حديث عن خصومه : إنى أطيق هذا وذاك ولو كانا من خصومى . أما فلان أخزاه الله فلا يطاق . انه كالمخاط لا تدرى ماذا به تصنع ؟ تمسحه فتشمئز وتتركه فتشمئز ، فهو مقزز على الحالتين

وقيل إن صحفياً ممن يحملون عليه مريض . فسأل : ماذا أصابه ؟ قالوا عسر هضم ومغص معوى ... قال لعله بلع مقالة من مقالاته !

وربما حكمت « النكتة » فلم يدعها دون أن يلتقطها ولو كانت مربكة فى مبادرتها الأولى : جلس عنده يوسف وهبه باشا وهو بمكتبه فى رآسة مجلس

النواب فلم يستقر به المقام حتى دخل عريان أفندى يوسف سعد يعرض بعض الأوراق وهو الشاب الذى ألقى القنبلة على وهبة باشا يوم كان رئيساً للوزارة ثم أفرج عنه ووظف بمجلس النواب . فضحك سعد لهذه المصادفة وسأل : ألا تعرف هذا يا باشا ؟ فتأمله وهبة باشا وكان فيه ضعف نظر وغروب تفكير ثم قال : لا أحسبنى عرفته ! قال سعد : عجباً ، أوهكذا تنسى أصدقاءك بهذه السرعة ؟ فأكد وهبة باشا انه لا يعرفه وسأل : من هو يا ترى هذا الصديق ؟ قال عريان يوسف يا باشا . أنسيته ؟.. فاضطرب الباشا اضطرابا يسيرا وتمتم كالمستغيث : الله يهديه ويكفينا شره

***

وقد شاعت الاشاعات التى لا تحصى عن استبداد سعد برأيه وغضبه فى حديثه وقلة صبره على مناقشيه . فالذى أعرفه عن هذه الاشاعات انها فى جوهرها خرافة من الخرافات . فان سعداً لم يكن يكره المناقشة بل كان يطلبها ويستدعيها وينفر من الجلساء الذين لا عمل لهم غير التسليم والتأمين ، وكان كلاعب السيف البارع يحب المبارزة لذاتها ولو لم ينتصر فيها على قرينه ، وشعوره بالتسليم إذا لزمته الحجة أمام من هو أصغر منه كشعور الأب الذى يعلم ابنه المصارعة فيغلبه ابنه فى بعض الأحايين : هو شعور اغتباط لا شعور استياء . وليس من النادر أن يسلم الحجة علانية ولو كان القائل بها من خصومه ، كما حدث مثلا حين انتقد الكاتب الصحفى المعروف الأستاذ محمود عزمى اشتراك الرئيس فى المناقشات وهو على منصة الرئاسة بمجلس النواب ، فانه كان يترك المنصة بعدها كلما خطر له الاشتراك فى المناقشات ، وما يسلمه علانية يسلمه فى مجالسه الخاصة عن طيبة وارتياح

وقد لازمت سعداً سنوات ووافقته كثيرا وخالفته كثيرا كما يعلم القراء فلا أذكر يوما انه طلب منى أو طلب من غيرى أمامى أن نكتب فى رأى بغير ما نراه ، وانما كان أسلوبه فى هذه الحالة أن يفتح باب المناقشة

فيما يريد الكتابة فيه ، فان خالفناه وأقنعناه لم يطلب منا كتابة ولم يلمح إلى طلبها أقل تلميح ، وكثيرا ما كان يتلطف فيقول : أنت جبار المنطق يافلان ... وهذا هو اللقب الذى تفضل فاطلقه على كاتب هذه السطور

وإن وافقناه ورأينا رأيه قال : حبذا لو وقف القراء على جلية هـــذا الموضوع ، وهذا غاية ما كنا نسمع من طلبه الكتابة فى موضوع من الموضوعات

كذلك لم يحدث قط انه طلب الينا الكف عن الكتابة فى مسألة من المسائل ولو جلبت عليه الأزمات وأوقعت النزاع بينه وبين ذوى السلطان

ومن ذاك اننا كتبنا مع الكاتبين عن زيارة اللورد جورج لويد للدنيا واستقباله فى الأقاليم استقبال أصحاب العروش . واشتدت الحملة على اللورد من جراء هـــذه الزيارات حتى اشترك فيها مجلس النواب على اختلاف الاحزاب ، فبلغ الحنق باللورد أن يختلق بعدها أزمة يستحضر من جرائها سفن الاسطول إلى الاسكندرية ليزيل ما أصاب هيبته من تلك الحملات . كل ذلك وسعد لا يشير الينا ولا إلى غيرنا بكلمة ولا ايحاء . وظل كذلك حتى انقضت الأزمة ومضى على انقضائها أسابيع ودخلت عليـه يوما فقال : أتدرى ماذا صنعتم لنا يافلان ؟ إن اللورد جورج يتهمنا بأننا كنا الموعزين بحملة الصحافة وحملة مجلس النواب على زياراته للأقاليم . . . أما أنا فأقول له : « إنها تهمة لا أدفعها أو شرف لا أدعيه »

ولقيته بعد خطبة العرش الأولى وكان حساس النفس من ناحية الخلاف عليها لأنه أول خلاف تعرض فيه نفوذه الشعبى للامتحان ، وكان الوفديون وغير الوفديين مختلفين فى شأنها يكتفى بعضهم بما قيل ويطلب بعضهم المزيد من الايضاح ، وكان فى المجلس فتح الله بركات باشا والأستاذ محمود فهمى النقراشى والأستاذ عبدالقادر حمزة . فسألنى دولته

ما رأيك فيما يقال عن خطبة العرش؟

قلت رأيى يا دولة الرئيس إنها كان يمكن أن تكون أوضح مما هى عليه

قال : وهل لا ينطبق هذا على كل كلام ؟

قلت : بلى . ولكن إذا تساوى الوضوح وغيره فى جميع الاعتبارات فرأيى يا دولة الرئيس إن الوضوح أولى بالتفضيل

فلبث رحمه الله نصف ساعة يناقشنى فى رأيى بلا ضجر ولا استياء ، ومضت فترة بعد ذلك ، وانتقل الكلام إلى شأن آخر فأصغى إلى أحسن إصغاء . ثم سألنى : ولماذا تحاسبنى أنا فى هذا ولست أنا المسئول عنه ؟

قلت : لأن دولتك وكيل الأمة والمسئول عن عمل الآخرين !

فضحك رحمه الله طويلا . ثم قال : لو حاسبنى كل فرد فى الأمة حسابك يافلان لعجزت عن اعباء هذه الوكالة

قلت وفى نفسى غضب أغالبه : ياباشا . . ولكن ليس كل فرد فى الأمة عباس العقاد . فتبسم مؤمناً وقال : نعم ! ليس كل فرد عباس العقاد ... صدقت

إنما كان يضجر سعد من المناقشة فى حالة واحدة لم أشاهده غاضباً فى سواها . فقد علمت عادته فى تبسيط المسائل وتفصيل وجوهها وتقريبها من البداهة بالبرهان الصادع والعبارة الجلية ، فاذا حادثه من لم يتعود هذا النسق من البحث أو من يضمر غرضا غير الاقتناع بالحجة الظاهرة بدا عليه الضجر وتكدر من ضياع الوقت فى غير طائل ، وما أحسب غيره كان يكون أصبر منه أو أقل ضجراً فى أمثال هذه الأحوال . فكل المناطقة الكبار يناقشون ويجادلون ولكنهم يفرضون التسليم والاذعان فى بعض الأمور . وما ذا يصنع الرجل الذى يرى على بعد ميل مع الرجل الذى لايرى ماتحت قدميه ؟ انه ليفرض عليه التسليم شاء أو لم يشأ . وذلك هو الواجب ، وذلك هو المنطق القويم

* * *

وكل شخصية عظيمة من قادة الأمم عرضة لمظنة متشابهة فى جميع الأزمان وهى مظنة الأنانية أو الاثرة . لأن الأنانيـــة والاعتداد بالنفس خصلتان متساويتان فى رأى النظر القريب

وسعد زغلول لم يكن بالمستثنى من هذه المظنة العامة ، فان خصومه كانوا لا يلحون فى وصفه بشىء كما يلحون فى وصفه بالافراط فى الاثرة ، وقلة الاكتراث للآخرين

إن سعداً لم ينس خدمه فضلا عن أن ينسى واجب الوفاء لأصدقائه . وقد نقل من سيشل الى جبل طارق وهو فى حالة أحرى أن تشغله بنفسه ، فكان أول مافكر فيه بجبل طارق كتابة بيان سلمه الى حاكمها فصل فيه مايعانيه أصحابه بسيشل وحاجتهم الى العناية والانتقال من تلك الجزيرة ، وكان أول مافكر فيه بعد الافراج عنه أن يطلب من الدكتور حامد محمود اعادة الكرة فى كتابة عريضة من نواب الانجليز الى حكومتهم ، للافراج عن أولئك الأصحاب

هذه أريحية مشكورة إلا أنها غير نادرة فى ذوى المروءة . انما النادر حقاً أن يأخذ الرجل نفسه بواجب النجدة لمن كانوا أصدقاء له ثم ضربت بينه وبينهم ضربات الأيام وطالت بينه وبينهم القطيعة . وإحدى مآثر سعد فى هذا الباب أنه سمع من بعض جلسائه أن منزل الأستاذ الهلباوى بك المحامى الكبير يعرض للبيع فى المزاد ، ولم يخطر لمحدثه أنه يلقى عليه خبراً يكدره أو يشق عليه . ولكنه ماعتم أن رآه بادى الحزن مشغول البال ثم التفت الى فتح الله بركات باشا وهو يقول : إن السكوت عن هذه المسألة لايليق ! وأمر بأن يؤخذ من ماله ألف جنيه لتفريج هذه الضائقة وابقاء المنزل فى حوزة صديقه القديم . فاستمهله فتح الله باشا ريثما يتحرى الأمر لئلا يكون فى هذا التدخل تعطيل لمصلحة مقصودة أو تسوية مالية يجهلونها . وعلم الهلباوى بك أثناء البحث فى هذه

المسألة بما يريده سعد فأرسل اليه يشكره ويبلغه إنه دبر للأمر تدبيره واستعد لاتقاء ضرره .

ومن المحامين القدماء رجل لم تكن بينه وبين سعد علاقة غير علاقة المعرفة ولكنه بلغ الشيخوخة وقعدت به الفاقة فرتب له سعد أربعين جنيهاً يرسلها اليه فى كل شهر إلى أن توفاه الله

وما من منصف يرمى رجلا كهذا بالأنانية المحدودة والأثرة المذمومة

وبعد فنحن نعتقدان الأثرة والايثار يتلاقيان فى كل عمل عظيم ، لأن العمل العظيم يشتمل بطبيعته على مصالح الألوف بل الملايين من الناس . فلا فرق فى نتائجه بين الأثرة والايثار مادام الخير فيه عاماً شائعاً لا ينفرد به صانعه ولا ينفرد به ذووه ، فاذا كان المقصود بالأثرة عند سعد أنه كان يهتم بأعماله ويغار على تحقيق مطالبه وآرائه وأنه لا يقبل من الآخرين أن يحبطوا سعيه وينتصروا عليه فالأثرة هنا صفة لا تضير . أما إن كان المقصود بها أن أعمال سعد تنفعه ولا تنفع غيره وتنحصر فى شخصه ولا تتجاوزه إلى قومه فذلك هو الكذب الصراح ، واما أن كان المقصود بها ان سعدا كان يعفى نفسه من الجهود والضحايا فى سبيل عمله ، ويذهب مذهب الأنانية الضعيفة فى الضن براحته وصغائر شئونه فذلك أيضا كذب صراح ، ومادامت الانانية لا تمنع الانسان أن يعمم الخير وأن يبذل الضحية فهى والايثار صنوان والأنانية هنا والغيرية تتلاقيان

***

الا أن الخطأ الذى يقع فيه أصدقاء سعد كما يقع فيه خصومه هو الخلط بين طبيعة النضال فيه وطبيعة التمرد أو الثورة

طبيعة النضال فى سعد على أتمها وأندرها ، وهى ان شئت ضرورة حيوية فى بنيته أو ضرورة «فزيولوجية» يعيش بها الجسم ويلتمس فيها علاجه وشفاءه واستعادة نشاطه ، وما من زائر حميم من زوار بيت الأمة إلا وهو يذكر كيف كان يرى سعداً فى الشتاء وهو ملتف بالدثر والكوفيات من عنقه الى

قدمه وكيف يراه بعد هنيهة اذا استطرد الجدل الى أمر يمسه ويمس خصومه ولقد تزحزحت الكوفية حتى انحلت ، وتزحزح الدثار حتى سقط وانبرى الرجل كأنه فتى في ميعة العمر يتوثب بحمية الشباب ولا يبالي مايفعل الشتاء ولا مايقول الأطباء .

وليس بالمجدى أن يمنعه الأطباء أن يعمل ويتكلم إذا دفعته طبيعته الى العمل والكلام ، فانه ليصدق من وحيها ما ليس يصدق من وحي الطب ووحي التفكير ، وانها لتصيب حيث لا يصيب هذا ولا ذاك . وقد حدث مرة — في الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٢١ — أن أطباءه رأوا من حالة الصدر وضغط الدم خطراً على حياته إن هو أجهد نفسه أو خطب في ذلك اليوم . ولكن اليوم يوم الذكرى الوطنية ، وهو عائد من رحلة الصعيد وعنده كلام كثير يقوله ولا يؤديه عنه غيره . فليتكلم إذن وليبطل كلام الطب ونصيحة الزوج الرؤم ورجاء الأصدقاء . وقد تكلم كما شاء وحي الطبيعة واعتلى المنبر أكثر من ثلاث ساعات فاذا الخطبة من أجود ما قال وأفعل ما ارتجل . وماذا حدث ؟ هل تحقق الخطر ؟ هل تعب وأعيي ؟ هل اقتصر الأمر على السلامة ؟ لا . . . عوفي مما كان يشكوه من وصب وعاد كأقوى ما كان

وإنك لتبصره في أيام الأزمات والأخطار فتبصر الحوت في بحره والطائر في سمائه : لا كرب ولا وجوم حين يكون هناك مراس ونضال ، وانما الكرب والوجوم حين يكون الفراغ والسكون

تلك طبيعة النضال على أتمها وأندرها . أما طبيعة التمرد والثورة فشيء آخر

طبيعة النضال لا تناقض المحافظة على العرف الشائع ، بل كثيراً ما يكون الجنود في ميدان القتال وفي ميدان الرأي محافظين جد المحافظة وهم شجعان مستبسلون . أما طبيعة التمرد فتناقض المحافظة كل المناقضة ، ولا يندر أن تنشأ من الضعف والاختلال كما تنشأ من القوة والاستواء

وإن كثيراً من أصدقاء سعد ليحسبونه من الثوار المتمردين ولا يخطر

لهم على بال أنه من المحافظين الواقعيين، وعذرهم فى هذا الحسبان قريب مفهوم، وإلا فأى شىء أقرب الى الثورة والتمرد من خليقة الرجل المفطور على المقاومة وهو يقود أمة تغضب وتثور ؟ إن الذى يصفه بالتمرد لا يقرر إلا واقعاً يؤيده العيان ولا يحتاج الى استقصاء

لكن الواقع إن سعداً كان فى قرارة نفسه من المحافظين لا من المتمردين وإن كان يثور على الظالمين ويحب الثائرين كما قال فى بعض الأحاديث، فلم يبن دعوته قط إلا على أساس القواعد المصطلح عليها بين الناس ؛ وهى قواعد الحرية والمساواة وانصاف الضعفاء واحترام الدساتير ، ومقالاته التى كان يحمل بها على وزارة خصومه وينشرها بعنوان : « ثورة الوزارة على الدستور » ليست لعبا بالألفاظ ولا احتيالا على التعبير ولكنها عقيدة تشف عن سليقة ، وعنوان يترجم عن ايمان ، فهو فى ثورته على الوزارة انما يطلب شيئاً تعترف به الوزارة ولكنها تغالط فيه ، أو هو بعبارة أخرى ثائر على ثائرين

وليست هذه خليقة المتمردين المطبوعين على التمرد والانتقاض ، فان هؤلاء يهدمون قواعد مؤسسة مصطلحاً عليها ، ويقيمون فى مكانها قواعد أخرى لا يعترف بها أحد غيرهم فى بداية الدعوة اليها . ولم نعرف لسعد قط دعوة من هذا القبيل ، ولا نستثنى من ذلك رأياً من الآراء ، ولا ميلا من الميول حتى مشايعته للسفور ومناصرته لقاسم أمين . فانه قد كان يعيش فى جو سفور ويقابل النساء السافرات فلم يزد على مجاراة الواقع الذى هو فيه ، ولم يكن من طبعه الرياء وأن يعمل الشىء ويظهر بنقيضه أمام الناس

وانه لعملى واقعى حتى فى ثورته وهجومه . وكل ماهنالك أنه يبدو متمرداً نظرياً لمن هم أضعف منه عزماً وأقل منه طاقة ، كالرجل الذى لا يستطيع أن يحمل الأرطال يحسب المصارع الذى يتحدث عن حمل القناطير ضارباً فى أوهام الخيال . لكنه فى الحقيقة واقعى مثله لا يختلف عنه إلا بالعزيمة والاقتدار

لقد كان سعد يثور على أفراد خالفوا القواعد المقررة فهو غير الثائرين على قواعد مقررة يؤمن بها جميع الأفراد . وما أحسب ثورته على الدولة البريطانية وتحديه لسلطانها تحليقاً منه فى جو النظريات ولا جهلا منه بوقائع العمليات . كلا ؛ فانما كان يثور على الظلم الذى يلحقه به وبالأمة أذناب تلك الدولة وآلاتها من الانجليز والمصريين ، ويأبى أن يحنى رأسه لأولئك الأذناب والآلات ، ويعلم انه قادر على مكافحتهم فى الميدان الذى يناوئونه فيه ، وان الثبات أمامهم أجدى وأصلح من التسليم

وتتمثل الطبيعة العملية الواقعية التى انطوى عليها هذا الزعيم العظيم فى كثير من أعماله وكثير من شواغله وتصرفاته : أوضحها وأقربها إلى الفهم عنايته بتحصيل « شهادة الحقوق » فى سن الكهولة مع أنها لا تزيده علماً ولا تدل على كفاءة ولا تزيد على قصاصة ورق بالقياس اليه . ولكنها وسم معترف به شائع بين أقرانه فلا مناص له إذن من تحصيله . ولو رجل غيره من أصحاب الطبائع النظرية كان فى مقامه لما جشم نفسه هذا العناء من أجل الاصطلاح والشيوع ، ولأغنى نفسه باحتقار الاصطلاح والمصطلحين عليه . لكنه يكون حينئذ رجلا غير سعد زغلول ، ويكون شاعراً أو متصوفاً أو عالما بين الكتب وليس زعيما مخلوقاً لقيادة الشعوب : يعنيه أن يقنع الآخرين ولا يكتفى باقناع نفسه ، وأن يرى الأمور كما يراها الناس بعين الواقع . ولا يكتفى برؤيتها كما هى فى عالم النظر والتجريد ، ويعيش بين الأحياء ولا يعيش بين الأفكار والأوراق

وربما شابه هذا فى الدلالة على طبيعته العملية الواقعية انه أراد أن يكون لزملائه فى وزارته الأولى ما كان لسائر الوزراء قبلهم من الرتب والألقاب. وكنت قد اقترحت أن يظل الوزراء بألقابهم التى دخلوا بها الوزارة ، لأن الجماهير ينبغى أن تتعود توقير العظماء لجهادهم لا لعناوينهم ، ولتمثيلهم اياها واخلاصهم فى خدمتها لا لما يحملونه من الملابس والشارات ، ولأن الوزراء

فى عهد الحكومة النيابية غير الوزراء فى عهد النظام القديم . فقد كان الوزير فى العهد القديم لا يستوزر إلا بعد الترقى فى الرتب والألقاب إلى أرفع المناصب الحكومية و هو منصب الوزارة . فاذا حصل على الباشوية وما يرافقها من الأوسمة والأنواط فذلك هو الترقى الطبيعى الذى لا حيلة فيه . أما الوزير الدستورى فاليوم وزير وغداً غير وزير ، وربما دخل الديوان ولم تسبق له قط خدمة فى الحكومة ولا علاقة بالمظاهر الحكومية . فلا وجه إذن للتقيد بالنظام القديم فى تلقيب الوزراء ، ولا نتيجة لذلك إلا تثبيت النظام القديم الذى لا يحسن أن يدوم

فلما اقترحت ذلك لم يقع اقتراحى عند سعد موقع الارتياح ، وقال : أتريدون أن يكون وزراؤنا نحن وحدنا بدعة بين الوزراء ؟

فهو فى جميع أعماله وتصرفاته ثائر لأسباب عملية أو محافظ لأسباب عملية . والثائر والمحافظ لهذه الأسباب على حد سواء

أو هو واقعى ولكن دائرة الواقع عنده واسعة لا تنحصر فى القريب الصغير من الشئون ، ومبادئه مبادىء الواقع لا مبادىء النظريات ، ويقينه يقين الواقعيين لا يقين المثاليين ، وإنما أكبر أسباب الشك عند الناس فى المبادىء والعقائد هو عدم القدرة على تنفيذها والاضطلاع بأعبائها ، فاذا كان سعد زغلول قليل الشك فذاك لأنه عظيم القدرة ، لا لأنه يؤمن على طريقة المثاليين

وتقدير سعد للرجال لا يرجع إلى مقياس غير الأثر المحسوس والعمل المشهود . فقيمة الرجل عنده هى قدرته على إثبات شأنه وتقرير وجوده . ويوشك أن يكون اعتبار المراسم والتقاليد فى هذا التقدير هو المقياس الراجح على غيره من المقاييس

***

وقد كان من رأيى دائماً أن سعد زغلول لو لم يشتهر بالصراحة والجرأة

لاشتهر بالدهاء والحيطة ، لأن معرفته بالرجال وحيلته فى علاج المشكلات لا يفوتهما كثيرون ممن اشتهروا بالدهاء وقامت شهرتهم عليه . ولا تناقض بين هذا وبين مافطر عليه من طبيعة المناضلة والصراع . لأن الحيطة نقيض الهوج وليست نقيض الشجاعة والنضال . بل كثيراً ما تكون الحيطة من أسلحة المناضل المقدام فى نضاله ، لأنها داخلة فى طبيعة الحرب والغلاب

وربما غلا سعد فى الحيطة إلى حد يحير عارفيه ويحسبونه لغزاً يضطربون فى تعليله . وقد سئل هو فى ذلك يوماً فقال كما أسلفنا فى فصل سابق أنه ورث الحيطة من أمه والاقدام من أبيه

ولعل هذا هو التفسير الصحيح . لكنه على كل حال لا يدل على تناقض واضطراب فى هذه « الشخصية » المنتظمة التى ينـــدر فيها التناقض والاضطراب .

لقد كان سعد منطقياً بتكوينه ولا غرابة فى حيطة المنطق ولو كان أقوى الأقوياء . بل لا غرابة فى نبذه الحيطة أحياناً لأنه لا ينبذها إلا فى حالة اضطرار ، وعند ما ينبذ المنطق الحيطة لأنه لا يملك إلا نبذها يكون منطقياً مقبولا حتى فى المجازفة واهمال التدبير إلى حين ، وإلا فالى أى شىء يهديه المنطق غير ذاك ! !

ومهما تختلف التفسيرات والتأويلات فالأمر الذى لا نحسبه قابلا للخلاف هو جلاء طبيعة سعد جلاء لا غموض فيه ولا إبهام ولا شذوذ عن النمط القويم . فلم تكن فى هذه الطبيعة أسرار ولا ألغاز ولا سراديب ، وكل شىء فيها معروف أو ميسور العرفان ، وقوته كقوة الجيش الكبير الذى تستطيع أن تراه بعينيك والذى يخطىء فيه من يخطىء بالمقدار لا بالكنه والعنصر : يجوز أن يكون مائة ألف ويجوز أن يكون مائة وخمسين ، ولكن لا يجوز أن يكون شيئاً مجهولا فى عالم الحساب وعالم التعبئة والاستطلاع ... لذلك لم يتصوف قط ولا جنح إلى التصوف فى شبابه أو كهولته مع أنه حضر

على جمال الدين الأفغانى وصاحب الشيخ محمد عبده وكلاهما تصوفا ودرسا التصوف أيام الشباب ، لأن التصوف لا يتطرق إلى الطبائع التى تخلو من الخفاء ، وإنما يتطرق الى كل طبيعة بعضها معروف وبعضها مجهول ، أو بعضها مفهوم وبعضها متروك للحدس والتخمين ، وليس فى طبيعة سعد شيء من ذاك

ومن شاء مسباراً لطبيعة هذا الرجل الصريح فى تكوينه وفى كلامه فمسباره الصادق هو منطق الحيوية الجياشة القوية حيثما كانت وحيثما كان . كل ما وافق هذه الحيوية فهو من صفاته ، وكل ما ناقضها وخرج عليها فليس من صفاته ، وكل خصلة فى سعد فردها إلى نفس منطقية قوية تحب ما تحب وتكره ما تكره لأسباب لا تستعصى على تفسير

سل عن حبه للصراحة وكراهته للرياء تجد أنهما كانا عنده ضربا من منطق الأحياء الأقوياء ، لأن المنطق السليم يقول ان الانسان يدارى رأيه لجبن أو جهل ، وليس القوى بجبان وليس المنطق بجاهل . فلا محيص له من الصراحة وبغض الرياء

المنطق يقول أن سكوت العارف عن الرياء الذى يعرفه إرغام وإذلال ... والفطرة القوية الجياشة لا تذعن للارغام والاذلال ، ففى كل لحظة يجترىء فيها الرجل على قول صريح إنما يعمل — على غير قصد منه — بقضية منطقية لا التواء فيها ، وكأنه يسأل نفسه : لماذا يسومنى هذا أو ذاك أن أرضى بكذبه ولا أسومه أن يرضى بصدقى ؟ فلا يعرف جواباً يلائم المنطق السليم ويلائم القوة الحية الا الصراحة والأنفة من تعاطى الرياء أو قبول الرياء

وفكاهاته كلها لو راجعتها لخرجت من كل واحدة منها بقضية منطقية مستقيمة المقدمات والنتائج ، وإقدامه كله إقدام يطرد مع منطق الأقوياء وإن لم يطرد مع منطق الضعفاء ، إذ الجائز فى المنطق عند القوى غير جائز فى المنطق عند الضعيف ، لأن سداد الرأى أن يهرب الانسان من القوة الغالبة

إذا كان ضعيفاً ، وليس هذا عند القوى القادر على الغلبة والآنف من الضيم بسداد

***

وجملة ما يقال فى هذه الشخصية الكبرى أنها شخصية رجل جدير بالاكبار جدير بالحب والولاء ، شخصية إنسان مهيب محبوب فى مواقف الزعامة والنضال وفى مواقف المزاملة والمؤاخاة .

لقد أحبه الشعب حب التقديس وهتف بحياته المسوقون إلى الموت وهم على مصاريع المشانق وفى غياهب السجون ، وشوهد اثنتان من السيدات تتعاتبان فى المعرض الزراعى عتاباً أليماً لأن إحداهما حظيت بتقبيل يده ولم تخبر صاحبتها بنيتها لتحظى هى أيضاً مثل هذه الحظوة . إلا أن أناساً من الزعماء والساسة قد ظفروا بمثـــل هذا الحب من الجماهير دون أن تؤثر عنهم تلك المناقب الانسانية والعواطف القلبية التى تستحق الحب الخالص والمودة الكريمة . فاذا قلنا أن سعداً كان جديراً بالحب كما كان جديراً بالمهابة فنحن لا نعنى حب الزعامة وحده بل نعنى معه حب النفوس القريبة الحميمة نفوس الأصدقاء والأكفاء ، وحسب سعد من ذلك حب رجل كقاسم أمين وسيدة كأم المصريين . فقد كان قاسم مثلا نادراً فى نزاهة الرأى ولطف الحس وعزة النفس ودقة التعبير وكان يكتب إلى سعد حين أهدى اليه كتابه فى تحرير المرأة :

« إلى صديقى سعد زغلول

« فيك وجدت قلباً يحب ، وعقلا يفتكر ، وإرادة تعمل ، أنت الذى مثلت لى المودة فى أكمل أشكالها فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء ، وان فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها

« من هذا أمكننى أن أحكم ان هذه المودة تمنح ساعات أحلى اذا كانت بين رجل وزوجته . ذلك هو سر السعادة الذى رفعت صوتى لأعلنه لأبناء وطنى رجالا ونساء »

وان القلب الذى يجد فيه رجل كقاسم أمين هذه « الصداقة الحلوة » لهو ولا شك قلب منطو على رحمة ومودة تفوقان مايرى على صاحبه من شدة ومهابه ، وان كانت المهابة يستحقها منه ألوف ، والمحبة لايستحقها منه إلا أفراداأفذاذ

أما السيدة الجليلة أم المصريين فما الذى يلجئها الى محبة سعد إلا أنه يستحق المحبة ؟ لاهى فقيرة فأغناها ، ولا هى خاملة فرفع نسبها ، ولا هى جاهلة فتجهل ماينبغى لها من المعاملة ، ولا هى أم فيقال إن الأواصر البنوية هى التى تلجئها الى قبول مالا يقبل من الأزواج . فلولم يكن سعد أهلا للحب الخالص والمودة الكريمة لما استحق منها فى حياته وبعد مماته ذلك الولاء النبيل الذى يقل مثله بين زوجات مدينات لأزواجهن بكل شرف ونعمة

ومن شهادة ثروت باشا له وهو يؤبنه باسم الحكومة مايدل على ان عذوبة النفس فيه صفة من الظهور والاصالة بحيث لاينساها الانسان بعد العداء الشديد وهو غير مطالب بذكرها لوكان يريد أن يتخطاها ... قال ثروت باشا : « أما الصديق وعهدى بصداقته طويل فقد الفيت منه طول هذه المدة خير مايجد الصديق لدى الصديق : طيب أخاء ، وصدق عهد فى المشهد والمغيب ووفاء على القرب والبعد ، وصراحة فى غير جفاء ، واخلاص نصح وسداد رأى فى المشورة . وما أنس لا أنس سعدا محدثا فقد كان متاعا لايمل وذخرا لايبلى . فما شئت من حسن محاضرة ، وحلو فكاهة ، ولطف مدخل ، وبراعة تنقل ، وسحر حديث ، فاذا جادل أو ساجل فهو البحر تدفقاً واندفاعاً هذا الى خصوبة فى الفكر ومتانة فى التدليل كان فيها لايجارى »

وقد تدل على شخصية سعد أكبر من هذه الدلالة آراء اناس من غير جنسه ومن غير وطنه ومن غير منحاه فى السياسة مثل كرومر الانجليزى ومورتن هول الامريكى ومابل جايار الانجليزية وانى فيفانتى الايطالية

فكرومر هو القائل فيه : انه علمه كيف يحترمه . وهى كلمة لايقولها كرومر

فى مصرى صغير ، ولا يقولها فى مصرى كبير الا اذا كان من الكبر بحيث لا تنكر مزاياه

ومورتون هول سفير الولايات المتحدة الأول فى مصر يقول عنه فى كتابه « مصر ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها » :

« اظن انه من المتفق عليه انه لا يكمل تاريخ مصر الحاضرة بغير الاشارة الى رجل من أكبر ابنائها شجاعة ووطنية وطيبة وحكمة وأعنى به المرحوم سعد زغلول . فأما انه كان أنسانا من البشر له نصيب من ضعف البشرية الذى لا يخلو منه انسان فذلك أمر لا يحفل أحد بنقضه وتفنيده ، ولكننا نستطيع ان نرى ان هذه المآخذ القليلة التى لا غنى له عنها فى مظهره ومسعاه انما كانت من مآخذ الرؤس ولم تكن من مآخذ القلوب

« وان زوجته الرؤم المهذبة وسائر من لازموه فى بيته لهم شهود على انه كان زوجا دائم الحب والعطف والرحمة ، وقد كان على هذا النحو صديقاً صادقا وفياً لا يسهل عليه ان يصدق ان أخا وثق به وأئتمنه ينقلب الى نقيض الثقة والامانة . فاذا أصابته هذه المحنة كما حدث من قليل منهم بين ألوف الأصدقاء المعجبين به فهو أبدا على أستعداد لأن يبسط يده اليهم بالغفران والطيبة ، ولم أر قط بين من رأيت من مسيحيين أو مسلمين أو يهود من كان أوفى نصيباً من هذه السجية التى هى اعظم السجايا » (١)

وقالت السيدة مابل جايار تصف لقاءه الأول فى زيارة لأسرتها بالقاهرة « لم أعرفه قبل ذاك ، فكان الأثر الأول منصرفا بطبيعة الحال الى ملامحه ومرآه . وهى ملامح لم تكن من دواعى تمليقه قبل أن تسبغ عليها السن جلالها ووقارها . الا أن الأثر الذى لا يقل عن ذاك ولا يزال حياً فى ذكراى هو الأثر الذى يقع فى النفس من مسلكه المستقيم وقلة اصطباره على

(1) Egypt P. ast, Present, and future. By Dr, Morton Howell

صغائر المجاملات التي تعودنا أن نقرنها بالآداب الشرقية . فقد كان مسلكه خاليا كل الخلو من الكلفة والتصنع ، وقد تقدمنا في جلالة وهيبة الى حجرة المائدة مختارا لنفسه المكان الذي رأى باعتباره الضيف المميز أنه هو المكان الذي يليق به الى جانب صاحبة الدار . وبدأ الحديث في غير ماتردد بيقين الرجل الذي يعلم أن لديه مايقال وما يسمع ، وكنا قد تفاهمنا من قبل فيما بيننا على اجتناب مواضع الجدل والمناقشات السياسية لاعتقادنا أن زغلول لا يفضل أن يمتنع عن ابداء الآراء التي لاتروق مضيفيه ، ولكنه سرعان ماأرانا خطأنا وتطرق هو نفسه الى الموضوع بصراحة تامة لم تدع لنا شكا في نفوره من الحكم البريطاني ، أو لم تدع لنا شكا في العزيمة الصارمة التي انطوى عليها ذلك الضعيف الكبير » (١)

وقالت الكاتبة الايطالية أنى فيفانتي في كتابها أرض كليوباترة « يبدو لي الزعيم المصري كما كنت أعرفه تماما في باريس منذ خمس سنوات مضت ، فلا العظمة ولا الاضطهاد ولا سلطان الحكم ولا النفي ولا السجن ولا الهتاف باسمه ولا الدس عليه ولا شيء مما جرى في هذه السنوات الخمس استطاع أن يحدث أقل تغيير في ذلك الوجه العبوس المائل الى السمرة أو يقلل من عظمة تلك القامة الطويلة النحيلة أو أن يضعف نور هاتين العينين القاسيتين الغارقتين تحت جبينه واللتين يشعر الناظر اليه أن نظراتهما تخترق صميم احشائه وتبحث عن طيات نفسه وأعماق فؤاده . ولقد حياني تحية شعرية هادئة نطق بها دون ابتسام بصوت كأنه ينبعث من بعيد ، فتحركت لها نفسي وأثرت في أثراً كبيراً ، فاردت اذ ذاك أن أعبر له بكل قوتي عن عظيم اخلاصي وأن أعرب له عن إعجابي وابثه كل آلامي وأسفي لذلك الحظ القاسي الذي اصابه وأصاب وطنه فلم استطع ، وكأنه فهم ذلك مني وعرف مايجيش في صدري

---

(1) A. Lifetime in Egypet 1879–1935 By mnabel Gaillard

ويدور فى خاطرى فرد على سكوتى هذا بابتسامة مشرقة نادرة تهللت على وجهه المتألم الذى هجره الابتسام ... » (١)

هذه الآثار التى كانت تقع من نفوس ناظريه من الرجال والنساء الأجانب هى الآية على مكان تلك الشخصية بمعزل عن عبادة الجماهير ، أو بمعزل عن العصبية الوطنية ، فلو كان سعد فى غير مصر ، لبرز فيها بروزه فى مصر ، ولاستحق المحبة والمهابة ولو لم ينهض للقيادة التى تذكى النخوة وتجمع أهواء الشعوب

ومن الاضافة اللازمة هنا لتمام العلم بجوانب هذه الشخصية الرحيبة أن نقرنها بالخصائص الذهنية التى كانت أظهر من غيرها فى هذا الرجل العظيم . فهى الخصائص التى توائم هـــذه الطبيعة وتجرى مجراها من الانتظام والاستقامة والوضوح والنفاذ : قياس سليم وفطنة جيدة ، وملاحظة صادقة وذاكرة واعية يقظى لايخطىء قياسه الأمور ولايرى شيئا إلا أحسن ملاحظته وأحسن فهم الدلالة التى يدل عليها ، وقد ينتهى من قراءة مئات الصفحات ويذكر تفصيلات الوقائع الهامة منها ، وقد يمر به الاسم فيذكر مايتصل به من الذكريات قبل عشرات السنين ... قرأ التحقيقات فى قضية السردار وهى تستغرق آلاف الأوراق لحضرته بعد ذلك وهو يصحح للمحامين فيها ما يسردونه عن بعض الشهادات ، وقدمت له يوما رجلا من قرية سلوى باقليم باسوان فما أسرع ماسمع الاسم حتى سأله : أأانت قريب فلان ؟ وفلان هذا كان صاحب قضية اشترك سعد فى دفاعها قبل نيف وعشرين سنة ، ولم يحدث بعدها مايذكره بها الا ذلك اللقاء

هى على الاجمال شخصية تكثر فيها الأنوار وتقل الظلال ، والأنوار التى تنبعث منها خليقة أن تريك سطوة البرق كما تريك صفاء الربيع .

---

(1) Terra Di Cleopatra, annie Vivanzi ترجمة الاستاذ طه فوزى

ثقافة سعد

كان سعد عملياً فى ثقافته كما كان عملياً فى مساعيه وأخلاقه ، فكانت مكتبته مكتبة الأزهرى القانونى الوزير ، لأنه نشأ فى الأزهر ، وجنح بعد ذلك إلى دراسة القانون . وانتظم بعد ذلك فى سلك الوزراء ورجال السياسة. فالكتب التى فى مكتبته كلها هى كتب فقه دينى أو فقه مدنى أو فقه دستورى أو كتب تجمع بين هذه الأغراض بجامعة الاشتراك فى دراسة الشريعة والاجتماع .

واذا قرأ كتاباً فى غير هذه المباحث فغالباً ماتدعوه إلى قراءته حركة عملية تحوم حول ذلك الكتاب وتتصل بالسياسة أو بأمر من أمور الواقع الذى يشغل الأذهان . فقرأ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » للأستاذ على عبد الرازق حين ثارت حوله ضجة المعارضين وآذنت هذه الضجة باسقاط الوزارة من جراء الأزمة التى استحكمت بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، ومنهم الاستاذ على عبد الرازق . وقرأ كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين حين ثارت حوله مثل تلك الضجة وآذنت بمثل تلك النتيجة ؛ وكان يقرأ فى أيامه الأخيرة مطبوعات دار الكتب التى تهدى اليه ، تجديداً لمادة اللغة التى كان يشعر أن السياسة شغلته عنها منذ زمن بعيد

درس بعض التراجم الشرقية وبعض التراجم الغربية ، ولكنه كان يرجع فى حكمه على الرجال إلى اختبارات عامة ومبادىء مجملة قلما تتناول التفصيلات أو المزايا غير المحسوسة . مثال ذلك ماقاله لمسيو «جايار» الذى كان يعنى بجمع آثار نابليون فى القاهرة : «ومن هو نابليون ! انه جزار» وما قاله عن عدلى وقد عرض الحاضرون لطريقته فى علاج المسائل الشعبية فقال سعد: « ان عدلى يكن ارستقراطى والاستقراطى يأخذ ولا يعطى . . »

وقلت له مرة ان الناس يقيسون عظمة السياسى بعظمة الدولة التى يخدمها وهذا قياس خاطىء . فربما كان فى دويلة من دويلات البلقان وزير أو رئيس وزارة أكبر وادرى بالعلاقات الدولية من جراى أو مكدونالد .... قال أصبت . الحق يقال انى ماشعرت وأنا أحادث مكدونالد الا ان الرجل واحد من أمثال أولئك المفتشين الانجليز أو المستشارين الذين نراهم عندنا فى الدواوين... وقد يكون الجانب المحسوس من مكدونالد فى السياسة والمراسم الشخصية كما قال سعد . أما الجانب الذى نعرفه من كتبه ومحاولات حياته الأولى فهو صفحة اخرى بغير نزاع

* * *

واللغات التى كان يعرفها هى الفرنسية فالالمانية فالانجليزية، ولدراسة كل لغة من هذه اللغات سبب من أسباب الواقع وداع من الدواعى العملية . فاما الفرنسية فقد تعلمها لأنها ضرورية لدارسة القانون ، واما الألمانية فقد تعلمها لانه كان يتردد على البلاد الألمانية فى رحلة الصيف ، وأما الانجليزية فقد شرع فى تعلمها منذ سنة ١٩١٩ وجدد اهتمامه بها فى سيشل لانها لغة لازمة فى علاج المفاوضات والعلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا العظمى

ورأيت فى مكتبته بمسجد وصيف كتاب « المانيا الحديثة وتطوراتها » لهنرى لختنبرجر

« L'allemagne moderne, son Ivolution par Henri Lic htenberger »

قرأه حين شغل الحديث عن المانيا ونهضتها ومطامعها اذهان العالم المتحضر فى أبان الحرب العظمى ، ورأيت فى تلك المكتبة كتابا عن أصل الاعتقاد بالله للأستاذ سرتيانج أستاذ الفلسفة بالمعهد الكاثوليكى بباريس

Les Sources de La Croyance en Dieu, Par Sertillangeo Proffesseur de philosophie a L institut cat holique de Paris

وخطر لى أن أسأله فى موضوعه ـ وكان الحديث يدور احدى الليالى على

اثبات وجود الله - فعلمت انه اقتناه ليقابل بين أدلة علماء الدين المسلمين وادلة علماء الغربيين من المتدينين وغير المتدينين على اثبات وجود الاله ، واستطرد الحديث فى شعاب هـذا الموضوع فكانت خلاصة رأيه وهو يرفع أصبعه الى السماء انه يؤمن بالعناية الالهية ، وتلك كانت عادته كلما جد فى السياسة المصرية طارىء لا يقع فى حسبان . فكان يقول « انها العناية » أو يقول : « ياما أنت كريم يارب » ويشير الى السماء .

وأعجب قراءاته طرآ قراءته للامير كروبتكين ومذهبه فى الفوضى والغاء الحكومة .... وأين سعد من هـذه الأودية السحيقة فى أطراف الفلوات الاجتماعية ؟؟ بيد أنك حين تستطلع الامر ترى أنه لم يقرأه الاعجبا من أن يكون فى الدنيا من يخرجون على النظام هذا الخروج ، وتشوفا الى الحجج العقلية التى يؤيدون بها مذهبا لا يلوح عليه أنه قابل للتأييد ، فهو اطلاع التشوف والامتحان والاستنكار ، وليس هذا الاطلاع بالذى ينفى المحافظة العملية فى التفكير .

* * *

وبعد فان أوجز ماتوصف به ثقافة سعد أنها ثقافة رجل خطيب بطبعه وتكوين فكره وملكاته . اذا اتصل بالناس صلة التفاهم والارشاد فانما يتصل بهم من طريق التأثير الشخصى والمخاطبة اللسانية ، ولهذا كانت موضوعات درسه كلها من الموضوعات التى تنفع فيها الخطب والمحادثات الشفوية ، ولم يتفرغ قط للتأليف فى بحث من البحوث التى يحسنها خيرا من احسان بعض الكاتبين فيها ، لأنه كان « شخصية » تؤثر فى شخصيات ، ولم يكن دارسا يؤثر من طريق الاقلام والاوراق

نعم أنه وقف وهو دون العشرين على تصحيح كتاب لم يتم طبعه وهو كتاب الاخلاق لابن مسكويه ، ونعم أنه تفرغ حينا لترتيب آيات القرآن على حسب الشواهد والموضوعات ، ولكنه لم يؤلف كتابا مفصلا فيما يعلمه

ويحيط به من الدراسات القانونية أو الاجتماعية ، ولعله تفرغ لترتيب آيات القرآن على حسب شواهدها وموضوعاتها ليستعين بها فى مواقف الخطابة عند الاحتجاج والاستشهاد .

وقد خطر له فى سنة ١٨٨٦ وهو محام أن ينشىء صحيفة باسم العدالة لدرس المباحث القانونية من الوجهة النظرية ، ولكن هذه الصحيفة لم تظهر وما كان ظهورها ليصرفها إلى الدراسات النظرية البحت ، وفيها مجال واسع للدراسات العملية كنشر الأحكام والوقائع والمرافعات

وهو اذا لم يخطب تحدث كانه يخطب ، وفضل الاملاء على الكتابة لأن الاملاء ضرب من الخطابة ، فهو خطيب حيث يكتب على الطرس وحيث يلقى على الاسماع

سألنى مرة : هل تخطب يافلان ؟

قلت : قد تعودت القاء الدرس فى التاريخ وأدب اللغة ، وفى الالقاء شىء من الخطابة

قال : نعم - ولكن الخطابة تبادل ، والقاء الدروس يأتى من ناحية المعلم ولا يشاركه فيه تلاميذه ، إلا أن تكون مشاركتهم بسرعة الفهم وحسن الاصغاء

وهنا ذكرت أن سعداً كان أكثر ما يتدفق فى خطبه عند ما يتعدى التبادل بينه وبين سامعيه حد الشعور إلى المجاذبة بالكلام. فاذا سئل ونوقش قليلا تفتح فى القول وأخذ من طوالع الملتفين به ما يوحى اليه فنون المقال المناسب لذلك المقام ، وكان أسرع ما يكون إلى الافاضة إذا تكلم أمامه المتكلمون وأحسنوا التعبير والالقاء ، فاذا أجابهم بعد ذلك جمع أغراضهم كلها وتأهب للكلام كما يتأهب الفرس الكريم للايفاض فى مجال السباق

وقال لى وقد دخلت عليه يوما على أثر أيام توالت فيها خطبه وجهوده : أسمعنا ما عندك ؟

قلت : إنما جئت أسمع من الرئيس

قال : ولكن الرئيس يريد أن يكون اليوم سامعاً . ثم ضحك وقال :

لا المغنى يحق أن يطلب الطرب ولا الخطيب يحق له أن يطلب الكلام ، أليس كذلك ؟ وأخذ يتحدث عن الكاتب والخطيب ومزاج كل منهما فقال : أن الكاتب تناسبه العزلة ويخاطب قراءه من وراء حجاب فلا يراهم ولا يرونه ، أما الخطيب فالاجتماع ميدانه ولرؤيته السامعين أثر فى نفسه يستجيشه ويهيب بملكته

ثم قال : ان الكتابة أصبحت تتعبنى اكثر من الكلام . قلت ياباشا ان بياناتك خطب مكتوبة . قال نعم . اذا أمليتها كانت كالخطب واذا كتبتها استحضرت موقف الخطابة

على ان الأمر الجدير بالملاحظة فى خطب سعد وبياناته أنك تقرأ خطبه فتجد فيها دقة علمية لاتجدها فى أقوال الخطباء ، وتقرأ بياناته فتجد فيها رنة بيانية لايعنى بها فى خطبه ، وتعليل ذلك عندى ان محضره المهيب الجذاب يغنيه فى موقف الخطابة عن الرنة الحماسية فيحرص على التدقيق ، وانه يحب أن يودع بياناته روح الخطابة على البعد ، فيكون الخطيب فيـــه أيقظ من الكاتب والمتحدث

فهو يعنى بالدقة حين يخطب ، ويعنى بالنغمة حين يكتب ، ولايفوته التمحيص فى الحالتين

كتبت الآنسة النابغة « مى زيادة » تحية جميلة فى ذكرى من ذكريات سعد عنوانها : « ذكرى جبار الوادى » قالت فيها عن سعد الخطيب :

« سمعت سعداً متكلما على المنبر فأدركت ثمة كيف الوجه العادى يصبح أجمل من الجمال وأوفر إغراء ، وكيف تهزأ حيوية الشيوخ بحيوية الشبان فتجرفها جرف العاصفة لأوراق الخريف ، وكيف ينفتح الجفن الكثيف المتهدل عن بؤبؤ العين فينجلى البصر حساما استل من غمده وتشيع النظرات أنصالا تشق الصدور »

ثم قالت — وهنا موضع الملاحظة من هذه التحية — « وكيف يشذ

خطيب عن جميع أصول الخطابة ولا تصمد جميع بياناته للتحليل والتمحيص وهو مع ذلك ينتزع قلبك من بين جنبيك ويمضى يتقاذفه ويلهو به وأنت من نشوتك لا تفيق . وكيف يرتفع الصوت الخافت ويتعالى ويسود حيث تعصف فيه الأنواء وتزمجر خلاله العواصف لتنجلى فيه ارادة شعب يقول : أنا ... إنى موجود »

والأثر النفسى لخطابة سعد هو الأثر النفسى الذى وصفته الآنسة وصف النفس الحساسة والطبع المجيب ، لكنى لا أرى مسوغا ظاهراً من خطبه الكثيرة لقولها « ان بياناته لا تصمد للتحليل والتمحيص » ... كل خطب سعد وبياناته تصمد للتحليل والتمحيص ولا تبدو عليها صفة واحدة كما تبدو عليها هذه الصفة الشائعة فى كل مايقول

وأنى لاقلب الآن أمامى مجموعة من خطبه السياسية فى أعنف أيام النضال الحزبى ثم أتعمد أن أختار أقواها حماسة وغضباً فلا أجد واحدة منها تشذ عن تلك الصفة الشائعة فى جميع خطبه وأحاديثه ومسامراته

وهذه خطبة له فى أيام النزاع على المفاوضات يقول فيها :

« .... الثقة التى شرفتنى الأمة بها لا يمكن أن تنعدم كما قلت لوفدكم بالأمس إلا فى واحدة من حالتين : إحداهما أن تعدل الأمة نفسها عن طلب حريتها واستقلالها وترضى الحماية ، وإنى أعيذها من هذا الخبال . والثانية أن يكون موضع ثقة الأمة قد خالف مبدأها ، فبدلا من أن يسعى للاستقلال سعى فى غيره وعمل لسواه ، وفى هذه الحالة لا يصح أن يكون جزاؤه سحب الثقة منه فقط بل يجب أن تحكم الأمة عليه بالاعدام ويكون حكمها من أعدل الأحكام ، وإنى أبيح دمى إذا رأيتم منى انحرافاً عن قصدكم أو تسامحاً فى حقوقكم أو خروجاً عن حدود المهمة التى عاهدتكم على القيام بها ، وماعدلت ولن أعدل عنها مادام فى عرق ينبض أو نفس يتردد ، وانى أحارب كل شخص يسير ضد هذه الخطة ويضع العقبات فى طريقها مهما كانت رابطته معنا

وحاله من الصداقة لنا . ولقد قاطعت كثيراً من أصدقائى لا لأسباب شخصية بل غيرة على القضية العامة وحرصاً على التمسك بحقوق الأمة . فكل من رأيت فيه تهاوناً فى السعى وتواكلا فى العمل أو تسامحاً فى الحق وأعيتنى الحيلة فى اصلاح شأنه قطعت بينى وبينه كل صلة ولو كانت أقوى الصلات وأمتنها ... أفعل ذلك غير آسف ، لأن حقوق الأمة لا تقبل مجاملة ولا مسايرة لصاحب »

فهذه خطبة متوهجة مرتجلة فى ساعة لم تكن فيها دعوة الخطابة منظورة ولا مرجحة ، وكلها كما يرى القارىء كلام على العقاب وقطع الصلات وتحدى الخصوم . فأى حشو فيها ؟ وأى عبارة من عباراتها لا تثبت على التمحيص والتحليل ؟ بل أى عبارة لا تصلح أن تكون نصاً من نصوص القانون أو حكمة من حكم السلوك ؟ فيها ولا شك توكيد وجزم واشتداد ولكن ليس فيها مخالفة للمنطق وأصول التحرير والتمحيص . حتى حين عرض لقطع الصلات وهو معنى تنطلق فيه الألسنة ويقل الاحتراس لم ينس أن يقول : « وأعيتنى الحيلة فى اصلاح شأنه » شرطاً لقطع تلك الصلات بعد أن يتهاون المتهاون ويتواكل المتواكل ويتسامح المتسامح ، وكل كلمة من هذه الكلمات الثلاث : التهاون والتواكل والتسامح لها معنى لا تؤديه الكلمتان الأخريان كأنه فى معرض التقسيم والتفصيل لا فى معرض الانذار والوعيد . واننا لنسمع اليوم زعماء الأمم ينذرون خصومهم فاذا البطش والفتك والسحق والتحطيم وما قارب ذلك من الايعاد والارعاد جزاء عاجل لكل من اشتبهت فيه نظرة أو حامت حوله غبرة أو زلت به عثرة

بل حتى حين تكلم عن سحب الثقة وخيانة الأمانة لم ينس أن يتم فيها الشروط القانونية التى لا بد منها فى تقرير الجزاء ، فلا يكفى أن يقصر الوكيل فى أداء الأمانة ليستوجب الحكم عليـــه بالاعدام ، بل يجب أن يقصر فى أدائها ويعمل لغيرها

وقس على ذلك كل خطبة ، وكل حديث ، وكل وعد أو وعيد ، وأقول

ذلك عن يقين الاختبار . لأنى سمعت سعداً خطيباً ومتحدثاً وسميراً ومناقشاً فلا أذكر فى كل ما سمعت شذوذاً عن قاعدة التدقيق المحكم فى كل ماقال .

وكان من عاداته أن يقطع الكلمات أحيانا فى أثناء الخطابة ، فينطق بها متفرقة بين كل كلمة وما بعدها فترة وجيزة ، كأن يقول مثلا :

« ولقد قاطعت ...... كثيراً...... من ..... أصدقائى » لأنه لايريد أن يفوه إلا بالكلمة المعنية دون سواها على سهولة الفيض بالكلمات عنده .

ولو أن خطيباً غيره قطع الكلمات ذلك التقطيع لجاز أن يفتر فى حضرته اقبال السامعين ، ولكن سعداً كان يرسل فى نفوس سامعيه تياراً من السحر والجاذبية يصل ما انقطع من الكلمات ويعلق الأسماع بشفتيه كيفما أبطأ أو أسرع وكيفما وصل أو قطع ، وتلك هى مزيته « الشخصية » على كل من سمعتهم من الخطباء ، ومن فتنة هذه المزية الشخصية للناس فى أيامه أن نطقه بحرف القاف — وكان ينطقه بين القاف والكاف — غلب على ألسنتهم فأهملوا التفخيم ليلفظوا بهذا الحرف كما يلفظ به سعد زغلول

نعم هى مزية شخصية وليست مزية فنية يستفيدها كل مستفيد . وقد صدقت الكاتبة الفضلى حين قالت « انه كان يشذ أحيانا عن جميع أصول الخطابة » وينتزع مع ذلك قلوب سامعيه

نعم . انك لا تقنع من كل خطيب بوقفة سعد الساكنة التى قلما ينقل فيها قدما أو يتحول عن مكان أو يستعين بايماء غير مد الذراع أو رفعها فى الحين بعد الحين . ولكنك تقنع من الشيخ المهيب بهذا السكون فيزيدك روعة وتبجيلا ويغنيك بالنظرة الماضية والطلعة الحية عن الافراط فى حركات الخطباء الشبان

وكذلك لا تقنع من كل خطيب بذلك الصوت الذى لا جهد فيه ولا

اكثار من التنويع والتنغيم ، ولكن « المزية الشخصية » فى صوت سعد انه صوت رفيق لين الوقع على الأسماع يخفى فيه الجهد ويظهر الارتفاع الذى يعم أجزاء المكان ولو كان من أرحب ميادين الخطابة ، فهو صوت مرتفع لا شك فى ارتفاعه . . . إلا أنك إذا نظرت إلى صاحبه وهو يهدر بالقول لم تر أوداجاً تنتفخ ولا ملامح تلتوى وتتغضن ، وأحسست بسهولة القول وسهولة الصوت فأحسست بالقدرة التى تلازم السهولة ! ، وبالسيطرة التى تملك الأسماع ، وليس بعد السيطرة على السامعين من مطمع لخطيب

وكذلك لاتعجبك من كل قائل تلك الكلمات الموزونة والأحكام المسبية والقضايا المقيسة ، ولكنك إذا وقع من نفسك توكيده موقع القضاء المبرم ، واشتعلت فى نفسك شدته كما يشتعل الحريق المضرم ، واطمأنت بك عظمته اطمئنان الطود الأعظم ، فهنالك ليست الكلمات الموزونة كلمات موزونة ، وليست الأحكام المسببة أحكاماً مسببة ، وليست القضايا المقيسة قضايا مقيسة ، بل هى عاصفة جارفة كأقوى ما تكون المبالغة فى اجتراف السامع ، وكأمضى ماتكون الصرخات الجامحات فى خروجها على المنطق والتحليل والتعليل ، لأنها قطعة من نفس قوية انتقلت اليك فنقلت معها القوة كما هى فى جوانح صاحبها ، فلا حاجة بها إلى مبالغة المبالغين ولا جموح الجامحين

هذا شأنه فى الخطابة وهذا شأنه فى الحديث ، وانى لأذكر انى سمعته يصف اجتماعاً واحداً ثلاث مرات فى جلسة واحدة ، فكدت أعتقد أنه كان يحفظ الوصف لقلة الاختلاف فى ألفاظه الجوهرية

كان ذلك يوم انعقاد المؤتمر البرلمانى فى الكنتنتال لعهد الوزارة الزيورية ، وذهبت الى بيت الأمة فسمعت سعداً يصف ما كان فى اجتماع ذلك اليوم لبعض مهنئيه . ثم انصرف الزائرون وجاء بعدهم آخرون ، واستبقانى يومئذ للعشاء فحضرت فوجاً بعد فوج من زائريه ، وسمعته يعيد وصف الاجتماع وماحدث قبله وفى أثنائه وبعده ثلاث مرات

ثم جاء محام من أعضاء الوفد كان فى الاجتماع فقال له سعد مازحاً : « والله انى مكسوف من العقاد . فقد أسمعته حديثاً واحداً ثلاث مرات ، فتول أنت شرح ما رأيت »

فما هو إلا أن شرع ذلك المحامى فى شرحه حتى استوقفه سعد مرة بعد مرة . مراجعة لبعض الكلمات أو ترتيباً لبعض الوقائع ، وتوخياً فى كل أولئك للتدقيق وسرد الأمور كما حدثت بلا تصرف أو تحريف . فقال المحامى : يظهر ياباشا ان من حظ الزائرين أن يسمعوا منك الحديث مرة ، ومن حظ العقاد أن يسمعه أربع مرات

وإذا كان كبار المحامين — رجال الفصاحة والدقة الفقهية — لا يسلمون من ملاحظاته فى سرد وصف لا ينشر ولا ينبنى على الخطأ فيه ضرر يذكر فللقارىء أن يقيس على ذلك تمحيصه للكلام فى الخطب والأحاديث . وانما عذر الآنسة مى فيما وهمت أنها لم تسمع سعداً إلا قليلا وان الخطباء الذين يستهوون الجماهير دون أن ينسوا التحليل والتمحيص قليلون ، لأن الاستهواء بالمبالغة والتهويل كثير . أما الاستهواء مع التزام المنطق ووزن الكلام فلن يتاح إلا لخطباء لهم مثل ما لسعد من سحر المحضر وهيبة المنظر وقوة الروح المغناطيسية ، وهم أقل من القليل

* * *

حدثنا الشيخ محمد زيد بك رحمه الله عن بعض نوادر سعد أيام الطفولة فقال انه — أى الشيخ زيد — كان قريناً لفتحى زغلول فى المكتب ، وكان سعد قد ذهب إلى القاهرة ليحضر الدروس : فى الجامع الأزهر ، فكان إذا عاد فى اجازة الصيف امتحن تلاميذ المكتب فى قراءة القرآن وطلب اليهم أن يشكلوا أواخر الكلمات ولا يقفوا عليها بالسكون

قال الشيخ زيد : وأذكر من امتحانه لنا فى قراءة القرآن هذه الآية خاصة : « واعبد ربك حتى يأتيك اليقين » . . . . فأنه كان يسألنا لماذا هذه الضمة

على نون اليقين فلا ندرى ، وكنا نعجز عن وضع الحركات على الحروف الأخيرة إلا أن نرجع اليها فى المصحف الشريف . لأننا كنا نحفظ القرآن ولا نفقه قواعد الاعراب

والذين سمعوا سعدا يخطب يعرفون من هذه الحكاية كيف تتأصل خواطر الطفولة وتتمكن فى طبائع العقل وخصائص التعبير بعد ذلك بأزمان طويلة فان سعدا كان فى خطابته يعرب أواخر الكلمات ولا يسكنها على عادة الفريق الأكبر من خطباء العربية ، ولا شك أن عادته هذه من عادته تلك أيام الطفولة ، ولا شك أيضا أن العادتين معاً ترجعان إلى طبيعته الأصيلة التى تمتزج بجميع أحواله وعاداته ، وهى الكشف عن الرياء وحب الامتياز .... فقد علم أن الذين يسكنون أواخر الحروف يفعلون ذلك جهلا بحركاتها فى الاعراب ، ويبتغون السلامة فى التسكين اعتمادا على القاعدة المشهورة : «سكن تسلم» ... ! علم هذا فلم يشأ أن يفلتوا بهذه الحيلة وأن يعتصموا منه بهذا الرياء ، وأحب مع ذلك أن يعلم هؤلاء الصبيان انه لم يذهب إلى القاهرة عبثا وانه قد عاد منها بشيء يعرفه هو ولا يعرفونه : وهو قواعد الاعراب .. فظهر هنا سعد زغلول فى خاطرة الطفولة كما كان يظهر فى كل مرحلة من مراحل العمر وكل ميدان من ميادين المنافسة : وأى عمل من اعمال سعد زغلول الكبير أو سعد زغلول الصغير لم يكن باعثه حب الامتياز وكراهة الرياء ؟

على أننا نعود فنقول إن سعداً الخطيب هو سعد كله فى الحقيقة بجميع عاداته وأطواره وخلائقه وملكاته . فما من خصلة ولا ملكة إلا ومردها إلى الخطابة أو هى واجدة لها مظهرا من المظاهر فى الخطابة : قوة العارضة وجلاء البرهان فى المحاماة والسياسة والقدرة على الاقناع أو القدرة على التأثير وقيادة الجماهير ... كل أولئك هو سعد الخطيب سواء تكلم فى القوم أو لم يتكلم . وينبغى أن نوسع نطاق الخطابة على هذا الاعتبار إلى أبعد مداه وهو القدرة على التأثير كيفما كان هذا التأثير ، فعلى هذا الاعتبار يدخل فى معنى الخطيب معنى الزعيم أو معنى

القائد الغالب على من دونه من الأصحاب والأعداء

* * *

وكان سعد يقرأ الشعر ويأتى فى خطبه وأحاديثه بأبيات أو شطرات يترنم بها ويستشهد بمدلولها . ومنها قول المعرى

هذا كلام له خبىء   معناه ليست لكم عقول

ومنها بيت عبدالله بن الزبير يريد مالكا الأشتر

اقتلونى ومالكا   واقتلوا مالكا معى

ومنها قول البارودى

خلقت عيوفا لا أرى لابن حرة   على يدا أغضى لها حين يغضب

ومنها هذه الشطرة لعدى بن زيد العبادى

« لو بغير الماء حلقى شرق »[1]

وكان يقرأ المتنبى ويحفظ له أبياتا كثيرة ويستشهد بها فى بعض الأحاديث ويذكر أقوال المتنبى ويعزوها اليه إذا استشهد بها أحد أمامه . ولكنه على الجملة لم يكن يتكلم كثيرا فى الشعر والشعراء ، وهمس لى مرة كأنه يمزح : كلام فى سرك . أنا ليّس لى فى الشعر » وقال مرة أخرى « إنما أحب الشعر الواضح المبين . أما الشعر الذى يحوجنى الى التنجيم فلا أستطيبه » وكان يرى أن شعر الحكمة أفضل الشعر وأعلاه ، ولهذا يفضل المتنبى على سائر الشعراء.

رأيته مرة فى عباءة محمرة كان يلبسها أيام كان طالبا بالأزهر واحتفظ بها على سبيل الذكرى يعاود لبسها فى الشتاء بالمنزل من حين إلى حين . فخطر لى أن أسأله : ألم يحاول قط وهو فى الأزهر أن ينظم الشعر على عادة الطلاب الأزهريين فى ذلك الزمان؟ فلم يجبنى جوابا مباشرا ولكنه قال : إنهم قبضوا عليه بعد الثورة العرابية واتهموه بالاشتراك فى جماعة سرية هى جماعة الانتقام التى زعموا انها تألفت لقتل أعداء الثورة والشهود على رجالها ، ولم يكن عند

(١) بقية البيت : كنت كالغصان بالماء اعتصارى

محافظ العاصمة من دليـــل على التهمة الا بشـطرة من بيت وجدها مكتوبة بغير خطى على غلاف كتاب : وهى « لى فى ضمير الدهر سر ظاهر » ؟.... فكان المحافظ يقول ما هو هذا السر ان لم تكن فيه اشارة إلى جماعة سرية ؟... وهذا ما صنعته بنا شطرة واحدة لم ننظمها فكيف بالشعر لو نظمناه ؟

وحضرته يوما فى مسجد وصيف يستمع إلى شيخ من أبناء إقليمه ينشده قصيدة فى مدحه من الشعر الذى لا يغبط الممدوح عليـه . فاصغى اليه حتى فرغ من انشاده ثم قال له : إنهم يقولون يا شيخ فلان إن القاضى يعمل قاضى... فهل سمعتهم قالوا إنه يعمل شاعر ؟ . . . ولا أدرى هل هذا رأيه فى المديح الردىء وحده أو هو رأيه فى كل مديح

أما الكتابة فسعد يعد فيها من الرواد الذين سبقوا المعاصرين باربعين أو خمسين سنة إلى أسلوب الكتابة الحديثة . ونعنى به الأسلوب السهل الدقيق الخالص من قيود السجع والفضول ، وأثره فى تجديد الأسلوب العربى منذ اشتغاله بالوقائع المصرية قبـــل الثورة العرابية أثر جدير بالتنويه فى تاريخ الأدب العربى الحديث

وهو يستسهل الشائع أحيانا فيخالف القواعد الصرفية والنحوية وتزداد هذه المخالفة فى كتاباته الأخيرة على كتاباته الأولى أيام التحصيل والدراسة ، غير انه يدقق فى اختيار كلماته ما استطاع التوفيق فى تدقيقه بين أحـــكام الفصاحة ومفهوم الجمهور . وأغرب ما ورد فى كلامه الحديث كلمة « الامعات » ولكنها أصبحت من المألوفات بعد ما تناقلتها الأفواه وتساءل عن معناها جمهرة القراء

ومن أمثلة الاستسهال للشائع كلمة « يمكن له » التى كانت ترد فى بعض خطبه ورسالاته ، وقوله فى خطابه الى الدكتور حامـــد محمود : « انكسرت سنة فى طقم أسنان عاطف بك » وقوله فى ذلك الخطاب : تخصص لكل واحد من إخوانى فى الشهر ثلاثين جنيه تقريباً » وقوله فيه : ولما

وصلت الى السفينة استقبلني كومندانها على السلم » الى أمثال ذلك مما يقل في بعض الخطب والرسائل ويكثر في بعضها على حسب حالته من الارتياح وتوخي الأفهام ، وربما استحسن الكلام بالعامية في بعض الخطب بعد الشروع في الكلام بالفصحى ، فيقول لسامعيه مازحاً « إن هذا « النحوى » يتعبني أحياناً فتعالوا نتحدث كما نتحدث في كل ساعة » ولكنه لم يكن قط ينسى الاحتفال بصياغة بياناته الهامة ، فيرتقي بها الى غاية الوسع من الايقاع والبلاغة ، وينقحها ويعيد كتابتها ثلاث مرات أو أربعاً في بعض الأحيان

وله في الأدب والنقد آراء الذهن السديد الذي يتجه الى القصد القويم بغير عناء كثير : جرى الحـــديث في أساليب بعض الكتاب في يوم عيد والمجلس حافل بالأدباء والفضلاء فقال رحمه الله « انى أتناول أسلوب هؤلاء الكتاب جملة جملة فاذا هي جمل مفهومة لابأس بها في الصياغة ، ولكني أتتبع هذه الجمل الى نهايتها فلا أخرج منها على نتيجة ، ولا أعرف مكان احداها مما تقدمها أو لحق بها ، فلعل هؤلاء الكتاب يبيعون بالمفرق ولا يبيعون بالجملة ؟»

قال الشيخ المنفلوطي وكان حاضراً : يغلب ياباشا أن يشيع هذا الأسلوب بين الصحفيين الذين يكلفون ملء الفراغ ، ولا تتيسر لهم المـادة في كل موضوع .

فابتسم الباشا وقال للشيخ : انك ياأستاذ تتكلم عن الصحفيين وهنا واحد منهم ، ثم التفت الى وقال : مارأيك يافلان ؟ قلت : هو مايقوله الشيخ المنفلوطي مع استدراك طفيف .

قال : ماهو ؟ قلت ان هذا الأسلوب هو أسلوب كل من يتصدى لملء فراغ لايستطيع ملئه سواء كتب في الصحافة أو في غير الصحافة . . . وعاد الشيخ المنفلوطي فقال : ان « العقاد » لا يحسب من الصحفيين لأنه من الأدباء . قال الباشا : أو كذلك ؟ ثم تفضل بوصف موجز لأسلوب كاتب هذه السطور ليس من حقنا أن نرويه

واستطرد الكلام الى الايجاز والاطناب فقال الباشا : ان الايجاز متعب ولكن الاطناب مريح ، لأن القلم يسترسل فيه غير مقيد ولا ممنوع . وقص علينا قصة رجل كتب الى صديق له رسالة مسهبة ثم ختمها بقوله : « اعذرنى من التطويل فليس لدى وقت للايجاز » . . .

وعقب عليها بقوله : ان هذا الاعتذار قد يبدو عجيباً لمن لم يمارس الكتابة أما الذين مارسوها فهم يعلمون صعوبة الايجاز وسهولة التطويل

وجاء ذكر المحسنات والشغف بها فقال رحمه الله : إن المحسنات حلية والشأن فيها كالشأن فى كل حلية . ينبغى أن تكون فى الكتابة بمقدار والا صرفت الفكر عنها وعن الكتابة . وعندى ان المقال الذى كله محسنات كالحلة التى كلها قصب . لا تصلح للبس ولا للزينة

وكنا عنده يوما وفى المجلس صروف وحافظ ومكرم فجاء ذكر كتاب حـــديث فقال الباشا : إن عيب صاحبه كثرة الاستعارة . ثم قال ما أظن صاحبه يريد ما يقول ، لأن الذهن الذى يملك معناه يملك عبارته بغير حاجة كثيرة إلى المجاز

قلت يا باشا إن الاستعارة ما برحت دليل الفاقة فى المال وفى اللغة

قال هذا معنى حسن . ولذلك أنت لا تستعير ! ومضى يقول : إنى أفهم الاستعارة للتوضيح والتمكين ، ولكنى لا أفهم أن تكون هى قوام الكلام كله . لأن الذهن يطلب الاستعارة ليستعين بها على التحديد ، فاذا وصل إلى التحديد كان فى غنى عن الاستعارة وعن المجاز ، وكان يقول هذا الرأى وأساجله فى إتمام بعض جمله لأننا متفقان عليه جد الاتفاق

ولما كتبت الفصلين اللذين ظهرا فى « المراجعات » عن المنفلوطى وفرقت بين الكاتب والمنشىء ووضعت منزلة الكتاب على منزلة المنشئين ناقشنى فى هذا التفريق وهذه التسمية فقال : إن الانشاء ـ فيما يبدو له ـ هو أعلى من الكتابة لأنه خلق وابداع ولا يشترط فى الكتابة أن تكون كذلك . فالمنشىء كاتب

وزيادة والكاتب قد يأتى بشىء من عنده وقد يأتى ببضاعة غيره . قلت إنما عنيت الاصطلاح ولم أعن الأصل فى وضع اللغة ، والانشاء عندنا هو تمرين التلاميذ على صف الكلام وتنميق الألفاظ فهو بهذا المعنى دون الكتابة فى مراتب الأدب ، والذى ينشىء يحفل بلفظه وتنضيده أما الذى يكتب فلديه معناه يفرغه فى القالب الذى يؤديه ... فاجاب دولته : ما أحوج الاصطلاح إذن إلى تغيير أو تفسير

ولك أن تقول على الاجمال أن آراءه فى النقد الأدبى من هذا القبيل كانت كأقوم ما تكون آراء رجل لا ينقطع للنقد ولا يتوفر على الصناعة الأدبية . فهى آراء قوامها الذوق السائد والقياس المعقول ، وجانب الملاحظة عليها هو جانب الملاحظة على نظائر هذه الآراء

***

ويسأل سائل فى هذا السياق ، هل كان سعد مشغوفا بفن من الفنون الجميلة ؟ فأقول إنه كان يميل إلى السماع ولكن لا إلى حد الشغف ، وميله إلى الغناء أقرب إلى جيل عبده الحمولى ومحمد عثمان وسلامة حجازى دون من تبعهم من المعاصرين

أما التصوير فكان يحسبه من وجاهات الأمم المترفة كوجاهة الرجل الغنى بالأثاث الفاخر والسمت الجميل. ولم يقتن صورة فنية من صور المناظر الطبيعية أو صور المعانى الرمزية ، ولا أذكر أنى سمعته يتحدث عن الصور والتماثيل تحدث المشغول بهذه الأمور . فى مكتبه وحجر استقباله صور شمسية له ولصهره مصطفى فهمى باشا وللسيدة قرينته وأخيه وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ولورد كرومر وبسمارك وغيرهم من الأصحاب والمعارف المصريين والأجانب ، وليس فيهما غير ذلك رسوم أو نقوش من أعمال الفنانين

وهو على هذا كان سريع التلبية الى تشجيع الفنون الجميلة اذا فاتحه فى ذلك أحد المعجبين بها من أصدقائه وأنصاره ، وقد أسدى اليها فى أيام وزارته ورآسته لمجلس النواب أيادى مشكورات

فلا الفنون الجميلة كانت من شواغل طبعه ، ولا هى كانت من نقائض طبعه . انما كان مصروفا عنها الى ما فطر عليه وجذبته الحوادث اليه بغير هيام وبغير نفور .

الوفاة

كان فصل الانتقال فى الشتاء الى الربيع متعباً لسعد . فلزم الراحة نحو ثلاثة أسابيع من شهر ابريل ، ونصح له الأطباء بتبديل الهواء فى الصعيد فأمضى فى النيل ثلاثة أيام عاد بعدها الى القاهرة ليستأنف عمله فى بيت الأمة وفى مجلس النواب، وكان يجاهد نفسه ليثابر على حضور الجلسات ومراقبة الخلاف عن كثب . بين دار المندوب البريطانى والحكومة المصرية - ومعها مجلس النواب - فيما يطرأ من الأزمات الدائمة التى يفتأ يثيرها اللورد جورج لويد وفى مقدمتها أزمة الجيش

وازداد شعوره بجهد العمل يوما بعد يوم قبيل انتهاء الدورة البرلمانية فكان يحضر حينا ويغيب حينا ويعانى مشقة بالغة فى متابعة الأعمال البرلمانية وغير البرلمانية ، وكثير منها كان يجرى وراء الستار ، وهو الذى يجهده ويضنيه ولا ينشط الى الخوض فى دخائله وخوافيه .

وقبل اليوم الأخير للدورة البرلمانية استجم فى المنزل ليستطيع أن يشهد الجلسة الأخيرة ويلقى فيها كلمة الختام التى تعودها منه النواب . غير أنه لم يقو على التحضير كدأبه فى المناسبات الرسمية واجتزأ بكلمة قال فى مطلعها :

« حاولت عند اقتراب انتهاء هذا الدور أن أعد خطبة كما فعلت فى الدور السابق ، ولكننى لم أتمكن من ذلك لضعف فى صحتى » وختمها قائلا :

« لقد كنت أود أن أتحدث إليكم كثيراً ، ولكننى أشعر أننى تعبت وأتعبتكم ، ولا أريد أن أجعل احداً يمل منى . ولكننى قبل أن أختم كلامى أرجو منكم حينما تغادرون هذا المكان أن لا تنسوا وظائفكم . . . لا تنسوا أنكم نواب دائما ليحدوكم هذا العلم الى البحث عن آمال مواطنيكم واحتياجاتهم

ورغباتهم . لكى تبدوها للحكومة مباشرة أو بطريق هذا المجلس فى الدورة القادمة ان شاء الله .

« والآن استودعكم الله جميعا وأسأله لكم الصحة والعافية ، وأرجو أن أراكم قريبا وأن يهبنى الله جل وعلا من القوة ما يعيننى على مشاركتكم فى خدمة البلاد حتى نصل بها الى ما نوده جميعا »

وغادر القاهرة بعد يوم الى بساتين بركات فى بلبيس فوصل اليها مساء يوم الأحد السابع عشر من شهر يولية ، وقضى بها عشرة أيام فى سكون ورياضة وادعة استرد بها كثيراً من نشاطه وانشراح صدره ، وأعرب عن اغتباطه بهذه الرحلة يوم سفره من البساتين بالتبرع لفقرائها بمائة جنيه من ماله تذكاراً لهذه الزيارة ، ثم برحها الى مصطافه فى مسجد وصيف

وكان قد ظهر على أذنه اليمنى احمرار خفيف لم يؤلمه فى بادىء الأمر ولكنه شعر بالألم منه بعد أيام حيث كان بمسجد وصف . وأخذ هذا الألم يضايقه فى الثانى عشر من شهر أغسطس فظن بعض الأطباء أنه التهاب أو « اكزيما » وعالجه على هذا الاعتبار . وفى الخامس عشر منه انتشر الاحمرار وانتقل الى جلد الرأس وأخذت الحرارة فى الارتفاع فدعى الدكتور وديع لبنان لفحصه فقرر أنه الحمرة وانه من الواجب أن ينتقل سعد الى القاهرة الآن أو يبقى بمسجد وصيف الى انتهاء العلاج ، ثم دعى الدكتور عبد العزيز اسماعيل بك واشترك معهما الدكتور حامد محمود والدكتور احمد شفيق صهر السيدة الجليلة أم المصريين . وكانا يترددان على مسجد وصيف فى زيارة الرئيس ، فتبين من فحصهم جميعاً أن الرئيس مصاب بداء الحمرة ، وبدأوا علاجه على هذا الاعتبار ، فحقنوه بالمصل المقاوم لهذا الداء ، والأرجح أن الاصابة بالحمرة طارئة ، وان الاحمرار الأول كان من أثر التهاب او اكزيما سهلت نفاذ جراثيم الحمرة الى الجلد ، لأن المعروف عن هذه الجراثيم أنها لا تمكث فى الجسم بغير فعل أربعة أسابيع .

ثم حسنت حاله فى اليومين التاليين وعادت الحرارة الى الهبوط ، فاستحسن الأطباء الحاضرون نقله الى القاهرة ليكون بها على مقربة من وسائل العلاج ، واختلف المقيمون بمسجد وصيف يومئذ فى الانتقال أو استمرار العلاج بمسجد وصيف الى أن يتم الشفاء أو تهدأ سورة الداء . فأما الموافقون على الانتقال الى العاصمة فقد فضلوها لما يتوافر فيها من وسائل العلاج الحاضرة التى لا تتوافر فى الريف ، وأما الذين كرهوا هذا الانتقال فقد استكثروا ما فيه من الجهد على شيخ مريض ، ولم يروا صعوبة فى اقامة الأطباء بمسجد وصيف ولا فى اتصالهم من ثم بالعاصمة كلما طلبوا وسيلة من وسائل الفحص والعلاج ، وخشوا أن ينزعج الشعب لهذه المفاجأة وأن يدخل فى روع الرئيس أنه على خطر قريب فيثقل عليه ذلك ويسوء أثره فى خاطره وجسمه ، والقرية بعدُ أنقى هواء وأبعد من الضجيج والحركة وأصلح من المدينة للعلاج

وكان كاتب هذه السطور على هذا الرأى فأبدى لاخوانه ما يعن له من الأسباب ، ثم استأذن فى العودة إلى القاهرة

وصعد بعض المعارضين فى الانتقال إلى الطبقة العليا حيث يلقون الرئيس ويلحون فى رجائه أن يؤجل هذه النقلة ولو بضعة أيام ، وان لا يجشم نفسه تعبا قبل تمام الشفاء ، فتبسم رحمه الله قائلا : إنى معكم لا أرى ضرورة للسفر . ولكن الكثرة ليست معنا .... فهل نخرج على النظام ؟»

وصحت نيته على السفر صباح الجمعة التاسع عشر من شهر أغسطس ، وكأنما أراد أن يغلب المرض بالعزيمة فأبى أن يعتمد على أحد فى نزوله ، ورفض أن يحمل الى الباخرة على كرسى يجره الخدم . وقال : اما المشى واما الركوب كما يركب الناس.. ! وجىء بمركبة صغيرة يجرها جواد واحد فركبها الى الباخرة وأبى أن يعتمد هناك على أحد فى صعوده الى المقصورة

سارت الباخرة على هينة وهو لا يشكو شيئا الا المضايقـــة من العرق الغزير فى المقصورة المقفلة . لأن الجو جو الفيضان فى شهر أغسطس

رسالة مختلقة من الزوجة المنظورة ، أو شرط لها تشترطه فى هندام الدكتور أو منام يحتاج الى تفسير ، أو أشاعة تترامى عن الوزارة الموعودة ، والدكتور فى كل ذلك يقول : ما بيننا ياسيدى وبين الوزارة الا زأرة من زأرات سعد فاذا الانجليز ينثنون عن عنادهم صاغرين

فيقول سعد : حسن . ولكن لماذا أزأر يادكتور ؟

وكل زائر جديد يصل الى مسجد وصيف فهو مشترك طوعا أو كرها فى مناورة مبتكرة يبتلى بها الدكتور

جاء يوما الدكتور نجيب اسكندر من القاهرة — وكان البطريق قد توفى قبل ذلك بأسابيع — فالتف به الضيوف وقالوا له : اسمع يادكتور : انك لم تحضر الى مسجد وصيف للسؤال عن الباشا ولكنك حضرت لدعاء الدكتور محجوب الى مرافقة الوفد المسافر الى الحبشة لاستفتاء أهلها فى اختيار البطريق الجديد !

قال الدكتور نجيب : ما هذا الكلام ؟ الدكتور محجوب عضو فى وفد قبطى لاختيار البطريق ؟

قالوا : نعم . هو ذاك . وهو بعدُ شأن الدكتور يصرفه كما يشاء ، فمالك ولشئونه ؟

ونزل سعد بعد ساعة فاذا بالدكتور نجيب يمثل الرواية أحسن تمثيل

قال : ياباشا ، إنى قادم لاستشارة دولتكم فى أمر يتعلق بالدكتور محجوب

فاشرأب الدكتور محجوب وهمس متثاقلا : ماهو ياسيدى ؟

فأجابه الدكتور نجيب : السفر الى الحبشة !

قال الدكتور محجوب : وهل فرغنا ياسيدى من السودان حتى نشغل أنفسنا بالحبشة ؟

قال الدكتور نجيب : انما تسافر لسؤال الأحباش عن رأيهم فى اختيار البطريق الجديد

فرد عليه الدكتور محجوب متبرماً : ولماذا لا تسافر أنت وأنت بهذه المهمة أولى ؟

قال الدكتور نجيب : هكذا وقع الاختيار

فحنق الدكتور محجوب وزمجر قائلا : دعونا من هذا العبث ... دعونا فى الجد الذى نحن فيه ، وخشى المتآمرون أن تفشل المناورة فخطر لخبيث منهم أن يستفز الدكتور الى الحرص على المهمة والمبادرة بقبولها فقال :

ومع ذلك ياباشا لا أظن الدكتور محجوباً يصلح لهذه المهمة الخطيرة

فالتفت اليه الدكتور غاضبا وقال : ماذا ؟ ماذا تقول ياسيدى ؟ لا أصلح لهذه المهمة ؟ أتقول انى لا أصلح ... لماذا ياسيدى لماذا ؟

فقال الخبيث : لأنك تتحدث عن السودان فتوقعنا فى أزمة مع الحكومة الانجليزية .

فصاح به الدكتور : ياسيدى نمسك عن ذكر السودان ، ونتكلم عن المدارس والتعليم

قال : إذن تكون الطامة اكبر . أليس العرف قد جرى بالتمهيد بالمدارس والتعليم لفتح مناطق النفوذ السياسية ؟

فعاد الدكتور يقول : ونمسك ياولدى عن المدارس والتعليم أيضا ، ونتكلم عن الصحة

قال الباشا : وهل ضرورى يا دكتور أن تتكلم ؟ أنت ذاهب للاستفتاء فى اختيار البطريق . فلماذا لا تقصر عملك على ماأنت ذاهب لأجله ؟

ثم قال ضاحكا : أراك قد قبلت ورضيت وعهدنا بك منذ لحظة أنك أبيت ونفرت

قال الدكتور : لأجل خاطرك يا باشا نقبل والله كل شىء . . . نقبل ياباشا نقبل . ومن يصلح لها غيرنا . . . لقد شربت القهوة فى دير السلطان أيام الخلاف عليه بين القبط والأحباش . فأنا ابن بجدتها . نعم أنا ابن بجدتها ! ولأجل خاطرك ياباشا نذهب الى أقصى مكان

وفض الباشا الحوار فى هذه المهمة الخطيرة بقوله : الآن قد انحلت المشكلة وحرمت المهمة على غيرك ما دمت قد شربت القهوة فى دير السلطان ... لم لم تقل ذلك من البداية يادكتور ؟

وحدّث بعضهم صباح يوم أنه رأى الدكتور فى منامه على ناقة ورأى رجلا يرفع اليه ورقة وهو ينحنى ليأخذها ، ووراءه جحفل كبير من الحمير

فقال الباشا : أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ... فمن هنا يعلم تفسير الأحلام ؟

قال حافظ : أنا أفسرها وأبشر الدكتور سلفا

قال الدكتور : وفيم البشارة ياسيدى ؟

قال حافظ : بالوزارة فهى الناقة ، وبأمر التعيين فهو الورقة التى تنحنى لتأخذها !

فسأل أحد الحاضرين : بقى شىء ياحافظ قد نسيته . فما هذا الجحفل الكبير من الحمير الذى كان وراء الناقة

فلم يتردد حافظ أن قال : وهل فى تفسير ذلك مشقة ؟ هم ولا ريب ... ناخبون

***

وعلى هذا النمط كان ضيوف الرئيس يزجون أوقاتهم فى ذلك الجو الرائق وتلك العزلة السعيدة . فاذا فرغ الرئيس من رسائله وتوجيهاته فأما الأحاديث والذكريات وأما هذه المناوشات أو المخترعات التى لا يسلم منها أحد ولا يأمن على سهوة أن تصيبه قرعتها ويدور عليه دورها . وليس الرئيس بمستثنى من قضائها إذا لزم الأمر وحكمت القافية كما يقولون ، فى ضحوة من الضحوات ذهب فريق من الضيوف مع الرئيس الى الساقية التى يجلس اليها فى أثناء الرياضة اليومية وتخلف فريق آخر فى حجرة المكتب التى فيها التلفون ينتظرون رسالة هامة ... فلما عاد الرئيس تلقاه أحدهم

فى جد ورصانة وقال : يادولة الباشا وفد من القاهره يستأذنون فى السفر الى دولتكم

قال : هل كتبت أسماءهم ؟

قال : نعم . ومضى يتلو من ورقة فى يده : فلان وفلان وفلان وفلان . جماعة يستثقلهم الرئيس لوخامة أرواحهم وكثافة حسهم وشدة فضولهم . فما هو الا أن سمى الاسم الثالث منهم حتى صاح به : على رسلك ! هؤلاء لا تحملهم بقعة واحدة من الأرض ، ولا أدرى كيف يجتمعون حتى على اللسان!

***

وكان نظام المعيشة فى مسجد وصيف يجرى على وتيرة واحدة : يستيقظ الرئيس باكراً ويتناول طعام الافطار فى الطبقة العليا ثم ينزل الى مكتبه حوالى الساعة التاسعة فيجلس فيه ريثما يراجع بريد الصباح . ثم يخرج للرياضة فيركب حماراً خاصاً معداً له يستريح الى مشيته أو خطوته كما كان يقول رحمه الله . فيجول فى الغيطان نحو ساعة ومعه واحد أو اثنان من الصحاب يركبان الخيل أو الحمير أحيانا ، وأحيانا يمشيان

فان لم يجد نشاطاً للركوب تمشى مع بعض الصحاب الى الساقية التى فى جوار المنزل ، فيجلس هناك ساعة أو نحو ذلك يقضيها فى الحديث وتذاكر الشئون العامة ، ثم يعود ماشيا فيصل الى المنزل حوالى الساعة الحادية عشرة ويجلس فى استقبال الزائرين الى نحو الساعة الثانية وهى موعد الغداء ، ومن عادة الرئيس أن يتناوله مع ضيوفه وأن يقضى على المائدة ساعة على الأقل يتنقل خلالها من حديث الى حديث ومن موضوع إلى موضوع يلاحظ فيها جميعاً أن تناسب أذواق الزائرين وأن يشتركوا فيها جميعا بما لهم من خبرة فيها أو رغبة ، فاذا فرغ من الطعام تناول القهوة وودع ضيوفه ليقيل فى الطبقة العليا الى ما بعد الساعة الخامسة بقليل ، ثم ينزل إلى المكتب ليراجع بريد المساء ، ثم يخرج للرياضة مرة أخرى مشياً على الأقدام ، ويعود الى حيث

يجلس عادة مابين حجرة المكتب وحجرة المائدة فى طرقة مجاورة للحديقة هى فى الغالب أصلح الأماكن هناك لتلقى الهواء الطلق من وراء المروج ؛ ويقضى هنيهة فى استقبال الزائرين ثم يحين موعد العشاء فى نحو الثامنة فيتناوله كذلك مع الضيوف وهو يسامرهم بأمتع الأحاديث وأطيب الفكاهات ، وينتقل الى الطرقة أو الى المكتب اذا برد هواء الليل ، فيلبث هنا لك حتى الحادية عشرة أو الثانية عشرة ولا يطيل السهرة الى ما بعد ذلك الا فيما ندر

وأكثر ماكان يقضى السهرة فى استعراض الأعمال السهلة أو التعقيب على الحوادث والأشخاص ، ويستطرد أحياناً الى الذكريات والملاحظات بأسلوب يمزج فيه الجد بالفكاهة ويتوخى فيه راحة السامعين ، ويتعمد أحيانا أن يسألهم ويجاذبهم أطراف الأحاديث ليستدرجهم الى الكلام ويستطلع ماعندهم من الآراء والخواطر . فاذا حان موعد نومه ودعهم وتمنى لهم رقادا هنيئا وليلة سعيدة . وصعد الى الطبقة العليا وذهبوا هم إلى دار الضيافة ينامون أو يلبثون بعد ذلك ماشاءوا من وقت يلعبون النرد ويسمرون

* * *

وصلنا إلى مسجد وصيف عصارى يوم الخميس الحادى عشر من شهر أغسطس . فاستقبلنا الرئيس فى الطرقة ورحب بنا وأوصانا أن نستعد للبقاء فى مسجد وصيف فترة طويلة ، فقلت : ياباشا ذلك ماتمنى . لولا أنى أتيت على نية المبيت ليلة واحدة فلم أحضر معى ما يلزمنى من الدواء والملابس ، فأما وقد أنالنى الرئيس شرف ضيافته فأنا أعود إلى القاهرة غداً وأرجع منها متأهباً للاقامة فى مسجد وصيف بقية الصيف . . . . ان شاء دولة الرئيس

قال : لا تمزح . انى أحسبك فى حاجة إلى هذه الراحة فى هذا الهواء . وحسبك كداً لذهنك ونصبا لجسدك طوال العام

فشكرت لدولته دعوته واهتمامه ، وأمضيت المساء والسهرة على أطيب ما يكون السمر وأطيب ما يكون الأوان وأطيب ما يكون الهواء : تارة

يحدثنا عن المصطافين الذين يذهبون إلى أوروبا لانفاق ماجمعوه من بلادهم كأنهم يؤدون الاتاوة المضروبة عليهم ، أو المصطافين الذين يذهبون اليها مرغمين كأنهم فى سخرة مفروضة عليهم وعلى أبناء طبقتهم لا حيلة لهم فى أدائها ولا لذة لهم فى قضائها ، فيعيشون فى شظف وعسر ليعوضوا على أنفسهم نفقات رحلتهم ، ثم يرجعون وما استفادوا من الرحلة سلوة ولا نفعا ، ولا عرفوا من الديار التى طافوا بها أكثر مما يعرفون وهم بعيدون منها . وتارة يحدثنا عن انتخاب البطريق وما اصطلح عليه العرف فى انتخاب البطارق الأقدمين وما اشتهروا به من النسك والانزواء عن العالمين ، وتارة أخرى يسألنا رأينا فى هذا وعهدنا بذاك وما يقال عن هذا الأمر وما يشاع عن ذلك البلد ليشرك كل منا فى حديث يرضاه ويستريح اليه . وكانت الليلة قمراء والسكينة فى الأرض وفى السماء ، وبعض الحاضرين من طلاب المناوشات يقول للرئيس كلما رآنى أسرح النظر فى المروج والفضاء واستقبل الهواء « الحنون » الذى لا نستمتع به فى القاهرة ولا الاسكندرية : العقاد ياباشا ليس معنا . العقاد ينظم قصيدة ! والباشا يقول وهو ضاحك : حسبه اذن شيطانه . فلا تزيدوه شياطين !

وصعد الباشا وأوينا نحن إلى حجراتنا فنام من نام ولبث الآخرون يلعبون أو يفتنون فى تدبير المكائد والمناوشات !

ثم استيقظنا مبكرين لنشاط النفس وجودة الهواء ، وجاءنا من قبل المنزل من ينبئنا بنزول الباشا إلى المكتب . فذهبنا اليه وحييناه تحية الصباح فكان أول ما سألنا عنه بعد التحية : كيف كان مبيتنا وماذا نقترح من الطعام فى يومنا ؟ وعلمت أنها كانت عادته رحمه الله مع جميع ضيوفه الذين يعلم أنهم لا يأكلون كل طعام ، وأنهم يلتزمون نظاما خاصا فى المعيشة والغذاء .

وقبل الرياضة الصباحية دعانا الرئيس وزميلا لنا من ضيوفه فقضينا ساعة فى الطرقة يستعرض لنا بعض المواقف ويصف بعض الجماعات

المصرية . ثم نهضنا للرياضة مشيا الى الساقية فالتفت الرئيس فى أول الطريق وسأل :

ألم يأت فلان بعد ؟

وفلان هذا ثرثارغريب الأطوار يستطاب حديثه وتملح بدواته . فقال أحدنا : كلا . يا باشا ، ولا نحسبه يأتى ، لأنه لا يزال عاتبا على الببغاء !

أما الببغاء هذه فلها قصة ظريفة مع ذلك الثرثار ، وهى فى الأصل هدية إلى الرئيس أهداها اليه بعض مروضى الطيور لأنها تعلمت الهتاف باسمه لطول المرانة من جهة ، ولطول ما سمعت من هذا الهتاف فى المظاهرات من جهة أخرى . فكانت بين لحظة وأخرى تنطق هاتفة « يحيى سعد . يحيى سعد » وتشفع ذلك أحيانا بالوثب والرقص الموزون كلما صفق لها المصفقون على نغمة الهتاف . . . . فنقلها أصحابنا « أولا » إلى دار الضيافة ثم أخذوا فى تعليمها اسم ذلك الثرثار بتلقينها اياه فى الصباح والمساء وكلما عبروا بها أثناء النهار ، فطرب الرجل لهذه الشهرة التى بلغت إلى مسامع الطير . وظل يأنس اليها ويروضها على ترديد اسمه ، ويفرح بتنغيمها اياه تارة تمده وتارة تقتضبه وحينا تكرره على عجل وحينا أخر تفرده على مهل ، وهو جد مسرور بهذه التحية يحسبها الهاما من الببغاء تخصه به دون سواه . حتى كان يوم فاذا هى تناديه باسمه وتشفعه بلقب لا يسره . فقفز من المفاجأة وهم أن يبطش بها من الغضب وانحدر على السلم متوعداً بالشكاية إلى الرئيس ثم غادر الدار دون أن يلقى الرئيس أو يودع الصحاب

قيل لنا حين حضرنا — ولم نكن قد شهدنا شيئا من هذا — أنه قد أقسم لا يعودن أو تعتذر الببغاء من هذه الزلة وتمسك عن التطاول الذى اجترأت به على مكانته وفضله !

فسأل الرئيس : ! أو لا تزال الببغاء مصرة على رفض الاعتذار

فقالوا جميعاً : كل الاصرار

قال الرئيس : لا عجب ، ببغاء تعتب على ببغاء !

وبلغنا الساقية فجلسنا قليلا ، ولحق بنا من الزوار من كان يعجلهم الوقت عن الانتظار ، فأنشده بعضهم قصيدة وبلغه بعضهم تحية من الطلاب المصريين في باريس ، وأوشكت الضحوة أن تنقضي على خير لولا خبر حملته الصحف عن التعيينات القضائية سمع به الرئيس فتكدر أيما كدر ، وزاد في غضبه انه لم يسمع بشيء من تمهيدات هذه التعيينات كأنما كان أنصاره في الوزارة يتعمدون اخفاءها ليضطر إلى قبولها بعد وقوعها ، مع علمهم باعتراضه الشديد على بعضها . فرجع الرئيس إلى المكتب منقبضا وأمر باستدعاء وزير الحقانية في الاسكندرية على التلفون ليسأله عن خبيئة هذه المناورة المسيئة . ففهم منه أن الأمر قد عرض على جميع الوزراء الوفديين فأقروه ولم يلاحظوا شيئا عليه ، فوقع ذلك في نفسه موقعاً أليما وأتعبه في حالة المرض التي كان فيها بين النقاهة والاعياء . ولم ننتفع بحديث الرئيس بقية اليوم حتى ودعته مستأذناً في الاياب

وأتيت القاهرة وفي نيتي أن أرجع منها إلى مسجد وصيف آخر الأسبوع بعد ترتيب العمل والاستعداد للاجازة بضعة أسابيع . فلم يمض السبت حتى طلبني الرئيس صباح الأحد على التلفون وقال لي إنه ينتظرني مساء ذلك اليوم ، فشكرت لدولته واستمهلته إلى الاثنين . فاذن ، وأمر كاتبه أن يكرر تذكيري بالموعد مساء الأحد . وما كنت في حاجة إلى التذكير والتكرير ، ولكنه لطف الرئيس رحمه الله وإيناسه لضيوفه ومدعويه

ووصلت إلى مسجد وصيف مساء الاثنين فلقيت إخواننا بين باب الحديقة وباب دار الضيافة وقد بدا عليهم شيء من الوجوم فسألتهم : ما بالكم هنا في هذا الأوان ؟ قالوا : إن الباشا متعب قليلا فهو عاكف في المنزل ونحن مبتعدون من نوافذ الحجرة التي ينام فيها لئلا يرتفع اليه صدى من ضوضاء الحديث . ولم تمض دقائق معدودات حتى أقبلت الآنسة المهذبة « فريدا »

تحيينى باسم الرئيس وتبلغنى أسفه لأنه لا يستقبلنى هذا المساء، ورجاءه أن يرانى فى الصباح

وفى تلك الليلة أنبأنا الدكتور حامد محمود ان المرض لايخلومن خطورة ولكن بنية الباشاالقوية كفيلة بالتغلب عليه ، وانه يحتاج الى الراحة والاقلال من الحركة والكلام والاشتغال بمرهقات السياسة والمشاكل العامة . فقضينا الليلة نتفاءل ونتشاءم ونحن على غير هدى من هذا ولا ذاك ، وجاء الصباح فسألنا فقيل لنا : إن الحالة أحسن . ولكن الحاجة الى الراحة والعكوف بالمنزل لا تزال

وكان أول ما تلقيناه بعد تناول الافطار تحية من الرئيس واعتذارا من احتجابه عنا ، ووعدا بأن يرانا قريباً حسبما يستطيع أو حسبما يأذن الطبيب

ثم جاءتنى الآنسة فريدا تدعونى الى لقائه ، فلم أنس ولا أحسبنى أنسى ذلك الشعور الذى خامرنى وأنا أخطو خطواتى المتئدة المتقاربة الى حجرة نومه . فانى أحسست أننى فى حضرة القدر الذى لا يكشف ما أضمر . وعنده الرجاء العظيم ، وعنده كذلك الخوف العظيم ، ونحن منه بين ستارين لا ندرى أيهما الرجاء وأيهما الخوف ، وأيهما ينشره وأيهما يطويه

واقتربت من الحجرة وأنا أعلم أن الحديث يتعبه وانه أتعب ما يكون له إذا خاض فى السياسة ومشاكل الحكومة . ووجدته راقداً فحييته فرد التحية معتذراً لاضطراره إلى قلة الحركة . وأسرعت بابتداء الكلام لأعفيه من مشقة الحديث ، وطرقت كل موضوع عن الجو وعن الصحة وعن المصيف وعن الصحاب الا السياسة وما إليها فانى اجتنبتها أبعد اجتناب ، وطفقت أسرع فى وصل كل حديث بما قبله على خلاف عادتى لكى لا يتكلم ثم ألجا إلى مقاطعته فاسوءه بذاك . وقد تسمع الآنسة فريدا صوته بين فترة وأخرى فتظهر وتناديه بلهجة المستعطف المترفق : يا باشا . لا كلام ! لا كلام . . . فيصمت حتى تخرج ثم يقول : إن على يابنى هنا رقيبين لا يرحمان . إذا أمر الطبيب

لم ياذنا لشفتى أن تفترا بكلام ولا للهواء أن ينفذ من هذه الأبواب ...

« وأقول له إن رقيبيك يامولاى لايرحمان لأنهما يرحمان ....

وعلى الرغم من هذا استطرد الكلام إلى أنباء الصحف والحكومة وجاء ذكر الخصوم والأصدقاء فقال رحمه الله : « ليس لى يابنى خصوم أحسب حسابهم انما آفتى كلها من الأصدقاء . ثم تمثل قائلا : « لو بغير الماء حلق شرق » وكررها مرتين

ثم أمر باستدعاء نخرى عبدالنور بك فسأله عن زملائه وعمن وصل من الزائرين . فافاض برواياته المعهودة ومخترعاته الحاضرة والباشا بين سامع وناعس . حتى أحسسنا انه يغفو فاومأ بعضنا إلى بعض بالسكوت ، وخرجنا متمهلين

وكان ذلك هو اللقاء الأخير

تخليد الذكرى

توفى سعد والوزارة التى فى الحكم وزارة الائتلاف التى يؤيدها الوفديون وحلفاؤهم من الأحزاب الأخرى ، فقامت الوزارة بواجبها فى تشييع جثمان سعد إلى قبره الموقوت بصحراء الأمام ، وأمرت بنقل الجثمان على مدفع واطلاق سبع عشرة طلقة فى أثناء سير الجنازة ، واشتركت هى والمجلسان النيابيان وعلية الشعب وسواده فى تشييع الجنازة عصر اليوم التالى لوفاته ، وعلى الرغم من القيظ وأجازات الصيف وغياب الكثيرين فى الأقاليم والبلاد الخارجية كان المشتركون من أهل القاهرة والذين استطاعوا إدراك موعد الجنازة من أهل الأقاليم يعدون بعشرات الألوف

وأمرت الوزارة بشراء بيت الأمة وحسبانه من أملاك الدولة لصيانة آثار سعد الباقية فيه ، وأمرت كذلك بتشييد ضريح إلى جانب بيت الأمة ينقل اليه الجثمان بعد الفراغ من بنائه ، وبصنع تمثالين يقام أحدهما فى القاهرة والآخر فى الاسكندرية

وبلغت الاكتتابات الشعبية لتخليد ذكرى الزعيم نحو عشرين الف جنيه ثم وقفت عند هذا القدر اكتفاء بما أقامته الحكومة الممثلة للشعب من الذكريات

ولما تم بناء الضريح كانت الوزارة القائمة — أو كان الحكم كله — حكم خصومة لسعد والسعديين . فتباطأت الوزارة فى نقل الجثمان ثم حولت الضريح إلى مقبرة لبعض الملوك الفراعنة الأقدمين ، وتعللت لذلك بأن السيدة الجليلة قرينة سعد رفضت أن ينقل رفاته إلى الضريح إذا كان فى النية تحويله إلى مقبرة عامة له ولبعض الوزراء الآخرين ، ولكنها حيلة سياسية لا تخفى . لأن الوزارة عطلت اقامة التمثالين كما حالت دون نقل الجثمان الى الضريح .

وفى عهد الملك فاروق الأول عادت الحياة النيابية على أساس الدستور القديم وقامت فى الحكم وزارة وفدية فسمح بنقل الرفات إلى الضريح بعد وفاة سعد بتسع سنوات فى يوم الجمعة التاسع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٣٦ ، وكان كثير من أصدقاء سعد يخشون أن تكون الجثة قد سرقت من مدفنها ليحال بينها وبين الضريح المشيد لمثواها فى يوم من الأيام مهما تعاقب الدول والوزارات ، ولكنها وجدت فى مدفنها النقى سليمة من عوارض الفناء لم يصبها إلا جفاف وضمور يسير

والضريح الذى استقر فيه رفات الزعيم العظيم بنية لائقة بتخليد ذكراه ، لأنها بنية مصرية توافرت فيها البساطة والفخامة وأخذت من الطراز المصرى القديم مالا تناقض بينه وبين الأصول الاسلامية . أما التمثالان فلا يوحيان شيئاً من الشمائل الانسانية والقوة النفسية والأريحية الخلقية التى بها كان سعد عظيما وبها كان مستحقاً للتخليد . وكل ما فيهما من سعد شبه مادى لم يوفق فيه الأستاذ محمود مختار رحمه الله حتى إلى إختيار أحسن الصور الشمسية وأقرب الملامح إلى المعانى النفسية

وتزداد النفس شعوراً بيبوسة المعانى المفرغة فى التمثال عند ماتنظر إلى ذلك المعطف الطويل المفرغ على القامة المديدة بلا حركة ولا ثنية كأنه خارج من عند المكواه . ومما لاشك فيه أن تمثيل رجل كسعد فى المعدن أو الرخام أو الصخر ليس بالأمر اليســــير ، فهو أصعب من تمثيل العسكريين لأن ملامح القوة العسكرية ليست بالعسيرة التصوير ، وهو أصعب من تمثيل الفلاسفة والشعراء لأن ملامح الحالمين والمتأملين ليست كذلك بالعسيرة التصوير . إنما العسير فى تصويره تلك المعانى والأخلاق التى تراها فى جميع الناس ولا تراها فى انسان واحد بهذا المقدار ، فاذا صورتها كما تراها فى جميع الناس خرجت عادية لا تحمل سمات العظمة التى يتسم بها صاحبها الفريد ، وإذا عمدت إلى إظهار الفرق بين صاحبها وسائر الناس بتكبير

المقدار كانت المسألة مسألة احجام لا مسألة معان وأخلاق وملكات . لهذا أخفق محمود مختار مع اصابته فى كثير من التماثيل الأخرى ؛ وأخفق من قبله « يورفتش » صاحب التمثال النصفى الذى نقله عن سعد وهو مريض معتكف فى الطبقة العليا من بيت الأمة ، فلم يكن فيه إلا الشبه المادى دون المشابه النفسية التى تظهر بالدراسة والاختبار

والسبيل إلى اصلاح التمثالين أن يتولى إصلاحهما رجل يدرس سعداً دراسة نفسية ويعلم من أخباره ونوادره ما يوحى اليه جوانب العظمة فى ذلك الانسان الذى تختلف فيه القوة من قوة العسكريين وقوة الفلاسفة والشعراء ، فيترجم الفرق بينه وبين سائر الناس بلغة الشعور والبداهة لا بلغة المقدار والمظاهر المادية . وعسى أن يتم هذا الاصلاح قبل اقامة التمثالين حيث يستقبلان أنظار التاريخ

ولهذه المناسبة فى تخليد ذكرى سعد ، وفى ختام هذا الكتاب الذى أؤدى به واجب الوفاء لذكراه — أرى كما رأى كثير من القراء أن أختمه بآخر ما نظمت فى تحية سعد زغلول ، وهو القصيدة التى نشرتها يوم نقل رفاته إلى الضريح قبل صدور هذا الكتاب بشهر واحد :

فاز سعد

عرف النفى حياة ومماتا وأصاب النصر روحا ورفاتا
كلما أقصوه عن دارٍ له رده الشعب اليها واستماتا
كيف يجزيه افتياتا وهو من كان لا يرضى على الشعب افتياتا
أصبحت دارك مثواك فلا تخش بعد اليوم ياسعد شتاتا
حبذا الخلد ثماراً للذى غرس المجد ونماه نباتا

***

كل أرض للمصلى مسجد غير أن الكعبة الكبرى مقام
هكذا قبرك مرفوع الذرى فى جوار البيت أو سفح الامام
أرض مصر حيث أمسيت بها فبنو مصر حجيج وزحام
غير أن الذكر يبغى منسكا مثلما يبغيه حج واستلام
فالق فى قبرك خلداً كلما مر عام تبعته ألف عام

***

جيرة الأحياء أولى بالذى بعث الدنيا حياة لن تبيد
معشر الاحياء أنتم لكمُ مدد من ذلك الميت مديد
مستعيدين رجاء كلما جزتموه ، وهو منكم مستعيد
إنه فى كل جيل ذاكر من بنيه ، أبد الدهر وليد
تلك ياسعد مغانيك فما فى سواها يسكن اللحد شهيد

***

اعبر القاهرة اليوم كما كنت تلقاها جموعاً ونظاما
ساعة فى أرضها عابرة بين آباد طوال تترامى
ساعة من عالم الفردوس لا تشبه الساعات بدءاً وختاما

كل من شاهدها زيد بها   من معانيك جلالا ودواما
قل لهم أبلغ ما قلت لهم   أيها الواعظ صمتاً وكلاما

* * *

جردوا الأسياف من أغمادها   ذاك يوم النصر لا يوم الحداد
ارفعوا الرايات فى آفاقها   أين يوم الموت من يوم المعاد ؟
لا يلاقى الخلد بالحزن ولا   يكتسى الفتح بجلباب السواد
ذاك يوم ما تمناه العدى   بل تمناه ولاء ووداد
فانفضوا الحزن بعيدا واهتفوا   فاز سعد وهو فى القبر رماد

* * *

الفراعين الأولى أجليتهم   لتمنوا لو أجازوك الطريق
أنت أضفيت على أوطانهم   سعة ، وهى من الأسر مضيق
أنت أيقظت لهم تاريخهم   وهو فى نومته لا يستفيق
فضلك اللاحق أحيا فضلهم   فاستوى منه طريف وعريق
آية فى الحق لا ينسخها   فى مدى الدهر عدو أو صديق

* * *

يابنى مصر اجعلوا نقلته   رمز إحياء وعزم ومضاء
وانظروه كيف حالت دونه   غير شئ ، وما حال القضاء
المنحون تنحوا جانبـاً   آخر الأمر ، وسعد فى البناء
كل ذى حق سيعطى حقه   ليس للمجد من الخلد نجاء
كل ماعارض سعياً باقيا   عرض فان وزور ورياء

* * *

ترمز الشمس (١) إلى نقلته   بسفور غالب بعد حجاب
صرعت ليلين صبحا فروت   عن حضور ناصع بعد غياب

---

(١) اشارة إلى كسوف الشمس صباح ذلك اليوم

هو أيضا قد طوى ليل الردى ... وطوى ليل الغواشي والكذاب

في السموات وفي الأرض له ... أثر ينبيء عن يوم المآب

أثر الفجر إذا انجاب لنا ... عن ضحاه بعد لأي وغلاب

* * *

دان ياسعد لك الذكر بما ... شيد الباني وما خط الزبور

قدر نادى فلبته على ... موعد الذكرى صخور وسطور

أنا بان لك في ملك النهى ... منزلا يبقى ولا تبقى الصخور

من أسانيدك آساس له ... ومن الحق له حسن ونور

إن أنل شأوك فيه إنني ... بالذي شيدت منه لفخور

* * *

فتية الوادي بسعد فاقتدوا ... إن تخيرتم له خير وفاء

أذكروه بالذي يعمله ... منكم العامل في غير وناء

واذكروه بالذي امتاز به ... من مزاياه الأبيات الوضاء

هكذا يخلد سعد بينكم ... تماثيل حياة ورواء

كل مايعظم من أعمالكم ... هو تخليد لذكرى العظماء

عباس محمود العقاد

تصحيح اخطاء

حدث فى الصفحة ١٩٤ (السطر الأخير) تغيير فى وضع الكلمات وصوابه «فى هيئة واحدة وانحسم الخلاف»

وحدث تغيير مثله فى الصفحة ٢٩٥ (السطر ٢٢) وصوابه «فتعلم الأمة الانجليزية ويعلم العالم معها»

وحدث تغيير مثله فى الصفحة ٤٤٤ وصوابه «ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل إلى أن زغلولا باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة»

وهناك غلطات أخرى نكتفى بالتنبيه الى الآتى منها :

ص	س	خطأ	صواب
٣٢	١٣	القريبة	الغربية
٥٠	٥	البنوه	النبوة
٧٤	٢٢	الدين	المدين
١٦٩	١٢	اختيارى	اختبارى
١٨٠	٢٠	الأول	الأولى
١٩٣	٦	حسين	حسينا
٢٧٠	١٨	يزعزع عنده	يزعزع ماعنده
٢٧١	٢٠	الدانية	الذاتية
٢٧٣	٢٠	البقاد	البقاء
٢٨٧	٢٣	وهو له رأى قيمته	وهو رأى له قيمته
٣٠٢	٢٣	تكثرت	تكترث
٣٠٣	١	عودوا للناس	عودوا الناس
٣٧٠	١٧	الاجتماعه	الاجتماعية
٣٨٨	١٣	الاوتوميلات	الاوتوميلات انطلقت
٣٩٨	١٤	فضح	فصنع
٣٩٩	٥	طاهرة	ظاهرة
٤١٤	٦	الطريقة	الطريفة
٤٢٥	١٣	ضعه	وضعه
٤٢٩	٩	عن	على
٤٥٩	١٧	المخدورة	المحذورة
٤٦٢	١٩	الهينه	الهيئة
٤٦٣	١٩	يعترف	يعترض
٤٧١	٦	اعتداداً	اعتداد
٥١٦	٥	نكذب يقال	نكذب مايقال
٥٢٥	٤	ادركها	ادراكها
٥٣٦	١٢	رأسى هذه	رأسى هذا
٥٥٨	١٦	بحله	بحملة
٥٦٣	٦	يجب	يحب
٥٦٩	١٤	هذا	هذه
٥٧٣	٤	فقد	فقه
٥٧٤	٢١	Le	Les
٥٧٤	٢٣	ن	أن
٥٧٧	١	يحق	يحق له

فهرست

صفحة

صفحة

صفحة